



تقرير مجلس الأمن

١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ - ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والعشرون

الملحق رقم ٢ (A/9002)

الأمم المتحدة



تقرير مجلس الأمن

١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ - ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والعشرون
الملحق رقم ٢ (A/9002)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الأصل : الإسبانية / الانجليزية / الروسية
الصينية / الفرنسية]

المحتويات

الصفحة

| | |
|----|--|
| ١ | المقدمة |
| | الباب الأول |
| | المسألة التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين |
| | الفصل الأول |
| ٤ | ١ - الحالة في الشرق الأوسط |
| | ألف - الرسائل وتقارير الأمين العام ونظر مجلس الأمن في حالة وقف إطلاق النار |
| ٤ | باء - المسائل المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في الأقاليم التي تحتلها إسرائيل والمسائل المتصلة بذلك |
| ٥٩ | جيم - الحالة في القدس وما حولها وفي أماكنها المقدسة |
| ٦٠ | دال - البيانات العامة والأمر الأخرى التي لفت اليها نظر مجلس الأمن فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط |
| ٦٤ | هاء - أنشطة الممثل الخاص للأمين العام في الشرق الأوسط والتطورات المتصلة بذلك |
| ٦٨ | ٢ - المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية |
| ٨٩ | ألف - الرسائل والتقارير الموجهة الى مجلس الأمن |
| ٨٩ | باء - النظر في المسألة في الجلستين ١٦٥٤ و ١٦٥٥ (٢٨ تموز/ يوليه ١٩٧٢) |
| ٨٩ | جيم - الرسائل الأخرى الموجهة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه |
| ٩٦ | |

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل

| | | |
|-----|--|--------|
| ٩٦ | دال — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٦٣ الى ١٦٦٦ (٢٧ — ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢) | |
| ١١٥ | ها — التقارير والرسائل الجديدة الواردة الى مجلس الأمن في الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ | |
| ١١٨ | واو — النظر في المسألة في الجلسات ١٧١٢ الى ١٧١٦ (١٤ — ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٣) | |
| ١٣٣ | — الحالة في ناميبيا | الثالث |
| ١٣٣ | ألف — الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن والتقارير المقدمة من الأمين العام | |
| ١٣٥ | باء — النظر في المسألتين في الجلستين ١٦٥٦ و ١٦٥٧ (٣١ تموز/يوليه — ١ آب/أغسطس ١٩٧٣) | |
| ١٤٢ | جيم — تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٩ (١٩٧٢) | |
| ١٤٤ | دال — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٧٨ الى ١٦٨٤ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر — ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢) | |
| ١٥٦ | ها — التقارير والرسائل اللاحقة | |
| ١٥٦ | — شكوى السنغال | الرابع |
| ١٥٩ | ألف — الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب عقد اجتماع | |
| ١٥٩ | باء — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٦٧ الى ١٦٦٩ (١٢-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣) | |
| ١٦٨ | جيم — الرسائل اللاحقة | |

المحتويات (تابع)

| <u>الصفحة</u> | | <u>الفصل</u> |
|---------------|--|--------------|
| | المسألة المتعلقة بالحالة في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية | الخامس |
| ١٦٩ | ألف — الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب عقد اجتماع | |
| ١٦٩ | باء — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٧٢ الى ١٦٧٧ (٥ - ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢) | |
| ١٧١ | جيم — الرسائل اللاحقة | |
| ١٦١ | مسألة قبرص | السادس |
| ١٩٣ | ألف — الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الأمن بين ١٦ حزيران / يونيه و ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢) | |
| ١٩٣ | باء — النظر في المسألة في الجلسة ١٦٨٣ (١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢) | |
| ١٩٤ | جيم — الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الأمن في الفترة الممتدة من ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣) | |
| ٢٠٠ | دال — النظر في المسألة في الجلستين ١٧٢٧ و ١٧٢٨ (١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣) | |
| ٢٠٢ | شكوى زامبيا | السابع |
| ٢٠٦ | ألف — التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه | |
| ٢٠٩ | باء — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٨٢ الى ١٦٩١ (٢٩ كانون الثاني / يناير — ٢ شباط / فبراير ١٩٧٣) | |
| ٢٠٩ | جيم — الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الأمن في الفترة الممتدة من ٢ شباط / فبراير — ٨ آذار / مارس ١٩٧٣) | |
| ٢٢٥ | | |

المحتويات (تابع)

| | | | |
|-----|---------------------------------|-----|----|
| ٢٢٦ | ١٦٩٤ (٨ - ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣) ٠٠ | ٢٣٦ | ٠٠ |
| ٢٣٧ | ٠٠ | ٢٣٧ | ٠٠ |
| ٢٤٧ | ١٩٧٣ | | |

الباب الثاني

المسائل الأخرى التي نظر فيها المجلس

| | | | |
|-----|--|--|------------|
| ٢٨٦ | قبول الأعضاء الجدد | | التاسع |
| ٢٨٦ | ألف - طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية | | |
| ٣٠١ | باء - طلب الجمهورية الديمقراطية الألمانية | | |
| ٣٠١ | جيم - طلب ألمانيا (جمهورية - اتحادية) | | |
| ٣٠٢ | انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية | | العاشر |
| ٣٠٤ | مسألة عقد اجتماعات للمجلس خارج المقر | | الحادي عشر |

الباب الثالث

لجنة الأركان العسكرية

الثاني عشر — أعمال لجنة أركان الحرب ٣٠٦

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشها
خلال الفترة المستعرضة

| | | |
|-----------------|---|-----|
| الثالث عشر | — الرسالة الواردة من لاوس | ٣٠٨ |
| الرابع عشر | — الرسائل الواردة من جمهورية خمير | ٣٠٩ |
| الخامس عشر | — الرسالة المتعلقة بفيتنام | ٣١٠ |
| السادس عشر | — التقارير الواردة عن اقليم المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية | ٣١١ |
| السابع عشر | — الرسائل والتقارير المتعلقة بالحالة في شبه القارة الهندية الباكستانية | ٣١٢ |
| الثامن عشر | — الرسائل المتعلقة بجزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى | ٣١٣ |
| التاسع عشر | — الرسائل المتعلقة بالعلاقات بين اليمن الديمقراطية وعمان | ٣١٤ |
| العشرون | — الرسالة الواردة من الجمهورية العربية الليبية | ٣١٥ |
| الحادى والعشرون | — الرسالة الواردة من غينيا الاستوائية | ٣١٦ |
| الثاني والعشرون | — تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى | ٣١٧ |
| الثالث والعشرون | — الرسالة الواردة من منظمة الوحدة الافريقية | ٣١٨ |
| الرابع والعشرون | — الرسالة المتعلقة بالعلاقات بين فرنسا وبولندا | ٣١٩ |
| الخامس والعشرون | — الرسائل المتعلقة بمسألة مصائد الأسماك الآيسلندية | ٣٢٠ |

المحتويات (تابع)

| <u>الصفحة</u> | <u>الفصل</u> |
|----------------|---|
| ٣٢٢ | السادس والعشرون - الرسائل المتعلقة بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي |
| ٣٢٣ | السابع والعشرون - الرسائل المتعلقة بالحالة الناشئة عن ازدياد حوادث اختطاف الطائرات التجارية |
| ٣٢٥ | الثامن والعشرون - رسالة متعلقة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما |
| <u>تذييلات</u> | |
| ٣٢٦ | التذييل الأول - أعضاء مجلس الأمن خلال سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ |
| ٣٢٦ | التذييل الثاني - الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الأمن |
| ٣٣١ | التذييل الثالث - رؤساء مجلس الأمن |
| ٣٣٢ | التذييل الرابع - جلسات مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ |
| ٣٤٠ | التذييل الخامس - القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ |
| ٣٤١ | التذييل السادس - جلسات هيئات مجلس الأمن الفرعية المنعقدة خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ |
| ٣٤٣ | التذييل السابع - الممثلون في لجنة الأركان العسكرية ورؤساء اللجنة وأمنائها الرئيسيون |

مقدمة

- ١ - يرفع مجلس الأمن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ ، والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .
- ٢ - والتقرير ، في جوهره ، دليل موجز يبين الخطوط العريضة للمناقشات التي دارت في مجلس الأمن ، وليس المقصود من وضعه أن يقوم مقام محاضر جلسات مجلس الأمن ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولات المجلس .
- ٣ - ويجدر بنا أن نشير ، فيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة ، الى أن الجمعية العامة قامت ، في جلستها ٢٠٧٠ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ ، بانتخاب استراليا وأندونيسيا وبيرو وكينيا والنمسا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لملء المقاعد الشاغرة بانتهاء عضوية الأرجنتين وايطاليا وبلجيكا والصومال واليابان في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .
- ٤ - وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ . وقد عقد المجلس واحدا وثمانين جلسة خلال هذه الفترة .

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوي الثامن والعشرين المرفوع من مجلس الأمن الى الجمعية العامة . وقد عمت التقارير السابقة بالرموز الآتية : A/93 وA/366 وA/620 وA/945 وA/1361 وA/1873 وA/2167 وA/2437 وA/2712 وA/2935 وA/3157 وA/3648 وA/3901 وA/4190 وA/4494 وA/4867 ، وA/5202 وA/5502 وA/5802 وA/6002 وA/6302 وA/6702 وA/7202 وA/7602 وA/8002 وA/8402 وA/8702 .

Blank page

Page blanche

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته
عن صيانة السلم والأمن الدوليين

الفصل الأول الحالة في الشرق الأوسط

- . -

ألف - الرسائل وتقارير الأمين العام ونظر مجلس الأمن في حالة وقف إطلاق النار

١ - شكاوى الأردن وإسرائيل

٥ - لم يستمر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تلقي أى شكاوى من إسرائيل أو الأردن فيما يتعلق بانتهاكات وقف إطلاق النار في القطاع الأردني - الإسرائيلي كما أنه لم تعقد أى اجتماعات لمجلس الأمن في هذا الخصوص .

٢ - تقارير الأمين العام فيما يتعلق بقطاع قناة السويس

٦ - فيما يتعلق بالوضع في قطاع قناة السويس لم يتلق مجلس الأمن مباشرة أى شكاوى من مصر أو إسرائيل حول انتهاكات لوقف إطلاق النار . وواصل الأمين العام توزيع معلومات تكميلية على أساس التقارير التي يتلقاها بانتظام من رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والتي اشتملت في بعض الأحيان على شكاوى بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار (S/7930/Add.1657 ، 1673 ، 1677 ، 1738 ، 1743 ، 1758 ، 1762 ، 1770 ، 1772 ، 1773 ، 1826 ، و 1830) .

٧ - وفي تقرير مؤرخ في ٢٠ تموز/يونيه ١٩٧٢ (S/7430/Add.1673) ، أشار رئيس المراقبين الى ان الطائرات النفاثة الاسرائيلية دأبت على عبور قناة السويس متجهة من الشرق الى الغرب وأنها كانت تعود ، ادراجها بعد ذلك بوقت قصير . وفي تقريرين مؤرخين في ٢٤ تموز/يوليه و ١٠ تشرين الاول أكتوبر (S/7930/Add.1677 ، 1762) ، أشار الى أن صواريخ أرض/جو مصرية أطلقت على الطائرات الاسرائيلية . وقد قدمت اسرائيل شكوى أيدها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون من أن الصواريخ المصرية أطلقت في بعض الأحيان على طائراتها التي كانت تقوم بطيران روتيني فوق الضفة الشرقية من قناة السويس .

٨ - وفي تقارير أخرى مؤرخة في ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر و ٥ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ و ١١ كانون الأول/ديسمبر (S/7930/Add.1738 ، 1743 ، 1758 ، 1762 ، 1770 ، 1772 ، 1773 ، 1826 ، و 1830) ، أشير الى أن اسرائيل قد اشتكت من أن القوات المصرية أطلقت نيران البنادق والمدافع الرشاشة على المواقع الاسرائيلية على الضفة الشرقية من القناة الا أن الحوادث التي أشير اليها في شكاوى اسرائيل لم تؤكد من قبل مراقبي الأمم المتحدة .

٣ - شكاوى اسرائيل والجمهورية العربية السورية

٩ - في رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10710) ، اشتكت الجمهورية العربية السورية من أن القوات الاسرائيلية نصبت كمينا داخل الأراضي اللبنانية واختطفت خمسة ضباط سوريين كانوا يقومون بزيارة للجيش اللبناني وطلبت الى مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات المناسبة لاطلاق سراحهم فوراً (انظر العنوان الفرعي ٤ (أ) أدناه) .

١٠ - وفي الفترة الواقعة بين ١٦ حزيران/يونيه وأوائل أيلول/سبتمبر واصل الأمين العام توزيع المعلومات التكميلية المبنية على التقارير التي يتلقاها من رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة حول الوضع في القطاع السوري - الاسرائيلي . واشتملت هذه التقارير على حوادث تبادل اطلاق النار ، وعبور خط وقف اطلاق النار ، وتحليق كل من الطائرات السورية والاسرائيلية فوق مواقع الجانب الآخر (S/7930/Add.1635-1640 ، 1643 ، 1644 ، 1647 ، 1649 الى 1652 ، 1654 الى 1672 ، 1674 الى 1687 ، 1689 ، 1691 الى 1708 ، 1710 الى 1722 ، 1724 الى 1728) .

١١ - وفي رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر (S/10790) ، ذكر ممثل الجمهورية العربية السورية بالبيان الذي ألقاه في مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر (انظر العنوان الفرعي ٤ (و) أدناه) التي جاء فيها أن مجلس الأمن بامتناعه عن التمسيد باسرائيل واجبارها على وضع حدود لعملياتها العسكرية ضد سوريا أبدى تساهلاً تجاه المزيد من سفك الدماء وعرض بالتالي السلم والأمن للخطر . وأضاف أن البيانات التي أدلى بها فيما بعد المسؤولون الاسرائيليون ، وبينهم رئيسة الوزراء ، قد كشفت النقاب عن نوايا اسرائيل العدوانية التي تهدد السلم والأمن العالميين . ومضى قائلاً انه يتعين على مجلس الأمن ، لذلك ، أن يجبر اسرائيل على وضع حد لعدوانها وعلى الامتناع عن شن أى هجمات جديدة ضد الجمهورية العربية السورية .

١٢ - في رسائل مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٧٠ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/10784 و S/10809 و S/10820) ، اشتكت الجمهورية العربية السورية من أن الطائرات الاسرائيلية قامت بقصف عدد من القرى في اقليمها مما سبب قتل وجرح العديد من المواطنين المدنيين . وأضاف أن سوريا ، وفيما يتعلق بالهجوم الذي شن في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ، أن البيانات الاسرائيلية الرسمية أشارت الى أن الهجوم لم يكن انتقاماً لأى عمل محدد بل كان مجرد خطوة أولى في تنفيذ سياسة أكثر صرامة ضد العدو . أما الهجوم الاسرائيلي على المناطق المأهولة بالقرب من دمشق فكان متابعة لحملة من الارهاب ضد الشعب الفلسطيني .

١٣ - وأعلنت اسرائيل في ردها المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر (S/10823) أن الاجراء الذي اتخذته ضد سوريا كان جزءاً من حربها على الحرب الارهابية العربية التي تحميها سوريا ، وأشارت الى أن سوريا قد اسقطت من رسالتها أى اشارة الى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تلزم سوريا بالتوصل الى اتفاق سلمي مع اسرائيل وبالامتناع عن حماية المنظمات الارهابية .

١٤ - وفي الفترة الواقعة بين منتصف أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر واصل رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة رفع التقارير (S/7930/Add.1731-1736 ، 1738 الى 1744 ، 1746 الى 1761 ، 1763 الى 1766 ، 1768 الى 1822 ، 1826 ، 1829 ، 1831 الى 1834 ، 1836 ، 1841 الى 1843 ، 1845 ، 1847 الى 1850 ، 1852) عن حوادث اطلاق

النار اليومية تقريبا في القطاع السوري - الاسرائيلي والتي استخدمت فيها المدفعية ومدافع الهاون ونيران الأسلحة الأوتوماتيكية بالإضافة الى نشاط جوى في ذلك القطاع انطوى على قيام كل من الطائرات السورية والاسرائيلية النفاثة بالتحليق فوق مواقع الجانب الآخر. وأشارت التقارير التي بعث بها خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر الى أن هذه الحوادث قد ازدادت. ففي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر أعلن رئيس المراقبين أنه تتبع بقلق عميق تزايد الحوادث الخطيرة في كل من القطاع السوري - الاسرائيلي والقطاع اللبناني - الاسرائيلي وأشار الى أن الحوادث التي وقعت في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر أسفرت عن مزيد من التردى للحالة في المنطقة (S/7930/Add.1797). وفي ذلك التقرير أعلن الأمين العام أنه يشاطر رئيس المراقبين القلق الذي أبداه مشاطرة كاملة. ومرة أخرى، في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر، وبعد أن رفع تقارير عن عدد من الحوادث التي وقعت في اليوم السابق في كل من القطاع الاسرائيلي - السوري والقطاع اللبناني - السوري، أعلن الأمين العام أن قلقا خطيرا يساوره تجاه معدل الحوادث التي وقعت في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر، والتي كانت أكثر خطورة حتى من تلك التي وقعت في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر، وأنها تشكل مزيدا من التردى للحالة في المنطقة (S/7930/Add.1811).

١٥- وفي رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني / يناير (S/10860) اشكت الجمهورية العربية السورية من أن الطائرات الاسرائيلية النفاثة هاجمت عددا من القرى، بالإضافة الى مواقع عسكرية، مما أدى الى مقتل العديد من الأطفال والنساء والمدنيين الآخرين. ولفتت سوريا انتباه رئيس مجلس الأمن الى خطورة الحالة وقالت ان امتناع المجلس عن اتخاذ أى اجراء قد شجع اسرائيل على مواصلة عدوانها ضد دولة عضو في الأمم المتحدة.

١٦- وردت اسرائيل في ١٦ كانون الثاني / يناير (S/16861) بأن عملياتها الجوية كانت موجهة ضد قواعد المنظمات الارهابية والمواقع والمنشآت العسكرية السورية وأن البلاغات التي أصدرتها تلك المنظمات، بالإضافة الى بلاغات المسؤولين السوريين، قد أكدت هذه الحقيقة. وأضافت الرسالة الاسرائيلية تقول ان الحالة على امتداد خط وقف اطلاق النار بين اسرائيل وسوريا، تتوقف على استعداد سوريا للتقيد بالتزاماتها الدولية. فخلال عام ١٩٧٢، ارتكب ١٢٢ هجوما مسلحا من الاراضي السورية على امتداد خط وقف اطلاق النار، مما أسفر عن قتل خمسة اسرائيليين واصابة ١١ بجراح. واختتمت الرسالة الاسرائيلية بالقول انه عندما تضع سوريا حدا لمثل هذه الهجمات لن تكون هناك حاجة الى اجراءات اسرائيلية.

١٧- وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيو ١٩٧٣، استمرت تقارير رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة، مثلها مثل التقارير التي قدمها في السابق، في الاشارة الى وقوع مختلف الحوادث على خط وقف اطلاق النار في القطاع الاسرائيلي - السوري التي انطوت على تبادل اطلاق النار وتحليق طائرات كل جانب فوق مواقع الجانب الآخر (S/7930/Add. 1853-1856، 1858، 1860 الى 1862، 1864 الى 1867، 1870، 1872 الى 1874، 1876، 1877، 1882، 1883، 1887، 1890 الى 1893، 1895 الى 1897، 1899، 1901 الى 1903، 1929، 1931، 1934، 1935، 1937 الى 1940، 1945، 1947، 1949، 1950، 1953 الى 1956، 1958، 1959، 1961، 1962، 1964، 1990، 1992، 1993، 1996 الى 2001، 2009 الى 2011، 2014 الى 2015، 2018 الى 2022).

٤ - شكاوى اسراييل ولبنان

(أ) الرسائل الموجهة الى المجلس، وتقارير الامين العام وطلبات عقد اجتماعات المجلس

١٨- في رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10706) ، تدمت اسراييل الى رئيس المجلس شكاوى تتعلق بهجمات شنها اراييون يعطلون من الاراضي اللبنانية وأعلنت أن منظمات الارهاب تسيطر سيطرة كاملة على الجزء الجنوبي من لبنان ، حيث بدأت تلك الهجمات . وطالبت اسراييل بأن يتخذ لبنان تدابير فعالة لمنع تلك الهجمات ولوضع حد للعطيات الارهابية الموجهة ضد اسراييل من الأراضي اللبنانية .

١٩- وفي الفترة الواقعة بين ١٦ و ٣٠ حزيران / يونيه واصل الامين العام توزيع المعلومات التكميلية S/7930/Add.1635-1637 ، 1640 ، 1648 و 1650 الى 1653) على أساس التقارير التي تلقاها من رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، المتعلقة بالقطاع الاسرائيلي - اللبناني . وأشارت التقارير الى أن الطائرات النفاثة الاسرائيلية قامت بالتحليق فوق مواقع في جنوب لبنان ، وتضمنت شكاوى من لبنان بأن القوات الاسرائيلية عبرت ، في مناسبات عديدة ، الحدود ووجهت نيران مدفعيتها ومدافع الهاون على الأراضي اللبنانية مما أسفر عن وقوع اصابات وأضرار . ولم تكن هذه الشكاوى مؤكدة دائما من قبل المراقبين لأن مواقع الحوادث المزعومة ، كما شرح في التقارير ، كانت خارج نطاق المراقبة لمراكز المراقبين .

٢٠- وفي تقرير مؤرخ في ٢١ حزيران / يونيه (S/7930/Add.1643) ، ذكر رئيس الاركان أن الطائرات الاسرائيلية النفاثة شوهدت وهي تهاجم بالقنابل مواقع أهداف عامة في المنطقة الجنوبية من لبنان . وتضمن التقرير شكاوى من لبنان اتهمت بأن القوات المدرعة الاسرائيلية قامت في اليوم ذاته ، باختراق الأراضي اللبنانية وهاجمت رتل سيارات مما أسفر عن قتل ٥ أفراد عسكريين وأسرى ٥ ضباط سوريين وضابط لبناني واحد و ٣ من رجال الدرك . واتهمت الشكاوى اللبنانية أيضا بأن الطائرات الاسرائيلية قامت بالقاء قنابلها على بلدين لبنانيين وعلى قرية مما أدى الى مقتل ٩ مدنيين واصابة ٢٤ بجراح وكذلك الى تدمير ٤٠ منزلا و ١٦ عربة مدنية او اصابتها بأضرار .

٢١- وفي رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه (S/10715) ، أعلن ممثل لبنان أن عدوان اسراييل المستمر ضد لبنان قد بلغ ذروته في هجوم جوى وبرى واسع النطاق ضد بلاده في ٢١ و ٢٢ و ٢٣ حزيران / يونيه . وبالنظر الى الخطورة البالغة للحالة فان لبنان يطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن .

٢٢- وفي رسالة (S/10716) ، مؤرخة أيضا في ٢٣ حزيران / يونيه طلب ممثل اسراييل عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الاعتداءات المسلحة المستمرة ، والقصف المدفعي ، وعطيات التخريب ، والغارات ، وأعمال القرصنة الجوية وغير ذلك من أعمال الارهاب والعنف المرتكبة من الأراضي اللبنانية ضد اسراييل .

(ب) نظر مجلس الأمن في المسألة في الجلسات ١٦٤٨ - ١٦٥٠ (٢٣ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢).

٢٣- في الجلسة ١٦٤٨ المحقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، اعتمد مجلس الأمن جدول الاعمال المؤقت الذي ادرجت فيه رسالتا لبنان واسرائيل (S/10715 و S/10716) تحت عنوانين منفردين . ودعى ممثلي لبنان واسرائيل ، وفيما بعد ، ممثلي الجمهورية العربية السورية ، ومصر ، والكويت ، والاردن ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون التمتع بحق التصويت .

٢٤- وفي الجلسة ذاتها تكلم ممثل لبنان فقال ان دورية اسرائيلية ، مؤلفة من سيارتي جيب تدعمها دورية مدرعة ، قد دخلت في ٢١ حزيران/يونيه ، الاراضي اللبنانية في المنطقة الوسطى من جنوب لبنان ودمرت عربات لبنانية . وفي الوقت ذاته كان وفد عسكري سوري مؤلف من ٧ ضباط يزور المنطقة ذاتها في نطاق التبادل التقليدي للزيارات بين ضباط جيشي الجمهورية العربية السورية ولبنان . وكان الوفد ، يرافقه ضابط لبناني واحد وخمسة من رجال الشرطة العسكرية ، يسافر في قافلة من السيارات المدنية على مسافة نحو ٤٠٠ متر داخل الاراضي اللبنانية . وقد وقفت القافلة في كمين نصبته لها الوحدة الاسرائيلية العسكرية المدرعة المؤلفة من ٥ دبابات و٣ عربات نصف مجنزرة ، والتي فتحت نيرانها على القافلة . وقتل من جراء ذلك ٤ من رجال الشرطة العسكرية اللبنانيين ، اما الخامس الذي كان قد أصيب بجراح ، فقد اختطفته القوات الاسرائيلية وتوفي فيما بعد متأثرا بجراحه في اسرائيل . كذلك اختطف خمسة من الضباط السوريين والضابط اللبناني . وقد أصيب ضابط سوري واحد بجراح وتمكن ضابط اخر من الفرار .

٢٥- ورفض الممثل اللبناني زعم اسرائيل بأن الضباط السوريين أسروا وهم يقومون بأعمال عداوية ضد اسرائيل ، ونفى أن تكون أية عملية تسلل أو قصف مدفعي ضد اسرائيل قد حدثت من الاراضي اللبنانية أو أن يكون أي عنصر قد عبر الحدود اللبنانية ليزرع الألغام في مرتفعات الجولان المحتلة .

٢٦- وذكر بعد ذلك بأن المجلس كان قد قصر ، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وفي شباط/فبراير ١٩٧٢ ، وفي سياق استجابته لشكاوى من لبنان ، عن اتخاذ اجراء حاسم ضد المعتدى . وقال ان لبنان قد أظهر حسن نيته ببذل كل ما في استطاعته للتشجيع على قيام ظروف سلم في المنطقة ، وانه كان قد طلب تعزيز جهاز الأمم المتحدة بموجب اتفاقية الهدنة ، ولكن اسرائيل رفضت التعاون مع المجلس أو السماح لمراقبي الأمم المتحدة بالعمل في أراضيها . ولم تتضمن تقارير مراقبي الأمم المتحدة في أي مرة حقائق تظهر أن أي أعمال عدوانية قد ارتكبت من الاقليم اللبناني . بل انه على النقيض من ذلك ، تضمنت بعض تلك التقارير أدلة كافية على الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية . وقال ان المجلس قد ندد بقوة باسرائيل ، على أساس الشكاوى اللبنانية العديدة ، لعدوانها ضد لبنان ، وحذرهما من مغبة تكرار مثل هذه الأعمال . ومضى ممثل لبنان يقول ان لبنان وضع ثقته في المجلس وأنه تقدم اليه طلبا للعدالة ضد معتد ظل لسنوات ولا يزال يعكر السلام في المنطقة وفي العالم ، متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة العديدة . ومضى يقول ان لبنان يتقدم الى المجلس بطلبين فوريين ، هما ادانة قوية للغاية لاسرائيل لاعمالها العدوانية المتكررة ، واعادة الضباط السوريين والضابط اللبناني الذين اختطفتهم القوات الاسرائيلية في ٢١ حزيران/يونيه ، الى لبنان فورا .

٢٧- وتكلم ممثل اسرائيل فقال ان منظمات الارهاب العنصرية التي تتخذ من لبنان قواعد لها قد فتحت في ٢٠ حزيران / يونيه نيران مدافع البازوكا على سيارة أوتوبيس مدنية اسرائيلية فأصابت راكبين مسنين بجراح . وبعد ذلك بساعات ، أصيب جنديان اسرائيليان بجراح عندما انفجر فيهما لغم زرعه في المنطقة ذاتها جماعة ارهابية من لبنان . وفي اليوم التالي رد سلاح الطيران الاسرائيلي والمدفعية الاسرائيلية دفاعا عن النفس ، ضد تحشدات الارهابيين في المنطقة الجنوبية الشرقية من لبنان . وقال ان دورية اسرائيلية صادفت على مسافة مائة متر تقريبا من الحدود قافلة عسكرية ، وقد فتحت هذه نيرانها على الدورية . وقد أسر خلال الاشتباك الذي تلا ذلك ، خمسة ضباط سوريين ، وضابط لبناني واحد ، وجندي وأربعة من رجال الدرك . واستطرد قائلا انه في وقت مبكر من ٢٣ حزيران / يونيه ، فتحت جماعات الارهاب نيران مدافع البازوكا من لبنان على قرية كريات شمونا . وقد ردت القوات الاسرائيلية على النار بالمثل . وقال ان اسرائيل لا تزال تأمل في أن يتقيد لبنان بالتزاماته الدولية وأن يضع حدا للنشاطات الاجرامية التي تقوم بها منظمات الارهاب . غير أن ممثل اسرائيل مضى الى القول أن الادعاء ، كما يفعل لبنان أحيانا ، بأن عمليات الارهاب المنطلقة من لبنان هي من عمل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في تلك البلاد هو تظاهر بالسذاجة أو الجهل . فلقد سمح لبنان للجماعات الارهابية بتحويل ذلك البلد الى قاعدة لعطياتها وبمأسيس مقار لها في بيروت . وأورد مثالا على ذلك ، مذبحه مطار اللد في ٣٠ ايار / مايو وقال ان رد الفعل العربي اتسم بالفظاظة وبالطيش وأن لبنان قد نفى مسؤوليته عن ذلك الهجوم ، الذي نبغ ، وخطط وارتكب من أراضيه . وقال ان الحكومة اللبنانية ملزمة بموجب القانون الدولي وبموجب الميثاق بالتأكد من أن أراضيه لا تستعمل كنقطة انطلاق للعدوان ضد دولة مجاورة . وعندما يرفض لبنان هذا الالتزام لا يترك امام اسرائيل اي بديل سوى العمل دفاعا عن النفس .

٢٨- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان العمل العدواني الجديد الذي ارتكبه اسرائيل كان عملا لصوميا لا يتفق وأحكام القانون الدولي . وقال ان سياسة اسرائيل القائمة على العدوان المستمر في الشرق الأوسط ، وهي السياسة التي ندد بها مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا وتكرارا ، أبقت تلك المنطقة في حالة من التوتر العسكري الخطير المحمّل بعواقب خطيرة للغاية بالنسبة الى السلم الدولي . ومضى قائلا ان اسرائيل ترتكب اعمالا عدوانية جديدة ، على وجه الضبط في نفس الوقت الذي يجري فيه حل بعض المشاكل الدولية الهامة على أساس واقعي وفيما أخذ المناخ الدولي يتحسن ، وفيما تظهر احتمالات لتجديد مهمة يارنغ ولتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . غير أن اسرائيل تعارض مثل هذه الجهود الدولية التي تستهدف ايجاز تسوية سياسية سلمية في الشرق الأوسط وتحاول أن تماطل على أمل أن تحول الأقاليم المحتلة بواسطة سياسة الأمر الواقع الى مستعمرات اسرائيلية . وقال انه يتعين على مجلس الأمن أن يدين اداة قاطعة أعمال اسرائيل العدوانية الجديدة وأن يطالب باطلاق سراح أعضاء الوفد السوري الذين أسرتهم القوات الاسرائيلية .

٢٩- وتكلم ممثل السودان ، فقال ان العدوان الذي ارتكب في ٢١ حزيران / يونيه لا يمكن أن يسبرر لا على أساس انه انتقام لحادثة مطار اللد ولا بالمزاعم الواردة في رسالة ممثل اسرائيل أو ببيانته أمام المجلس . فقد دخلت القوات الاسرائيلية لبنان بصورة غير مشروعة وذبحت أشخاصا أبرياء

ودمرت منازل هناك . واشتركت الطائرات الاسرائيلية في هذه العطية في مناسبتين مما أدى إلى مقتل ١١ شخصا من الابرياء . وقال ان الوفد السوداني يدين بشدة عدوان اسرائيل المتكرر واختطافها المواطنين السوريين واللبنانيين . و اضاف ان على المجلس ان يتخذ اجراء عاجلا للتأكد من اطلاق سراح الضباط السوريين واللبنانيين المختطفين فوراً ويدون شروط .

٣٠- وتكلم ممثل الصين ، فقال ان حكومت ، وشعبه يدين بقوة الجرائم العدوانية التي ترتكبها اسرائيل ، وأعرب عن تأييدها الحازم للحكومة والشعب في لبنان في كفاحهما لمقاومة العدوان ، وحماية اقليمهما وضمان سيادتهما . وقال انه ينبغي على مجلس الأمن أن يدين بصرامة الصهيونية الاسرائيلية لما ترتكبه من جرائم العدوان المسلح ضد لبنان ، وأن يطالب بحزم بأن تتوقف السلطات الاسرائيلية فوراً عن عدوانها ، وأن تعيد العسكريين السوريين واللبنانيين المختطفين ، وأن تعوض عن جميع الخسائر التي سببها العدوان الاسرائيلي ، وان تقدم ضمانات ضد عدم تكرار مثل هذه الحوادث .

٣١- وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير سريعة وحاسمة ضد العدوان الاسرائيلي من أجل أن يحقق الافراج الفوري عن الضباط السوريين واللبنانيين المختطفين كما يتعين عليه ان يدين المعتدين الاسرائيليين ، الذين اصبحوا مصدر قلق مستمر للسلم والامن والاستقرار في الشرق الأوسط ، والذين يواصلون تحدي سلطة مجلس الأمن .

٣٢- وفي الجلسة ٦٤٩ المقفولة في ٢٤ حزيران /يونيه ، تكلم ممثل مصر ، فقال ان الاسرائيليين يتصرفون في الاقاليم العربية المحتلة وكأنهم مستعمرون . فقد دمروا قرى باكملها ، وطردوا السكان باعداد كبيرة ، وارتكبوا جرائم شائنة ضد الاشخاص الابرياء . وقال ان في خلفية المشكلة ثلاثية بلدان عربية محتلة ، وتغييرات هيكلية نفذت في الاقاليم المحتلة ، وسكانا فلسطينيين يرزحون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، وقوات اسرائيلية مسلحة تسليحاً قوياً من قبل الولايات المتحدة . ومضى قائلاً ان الهدوء سوف يعود الى المنطقة عندما تنفذ قرارات الأمم المتحدة ، وعندما تستأنف مهمة يارنغ ، وعندما تنسحب القوات الاسرائيلية انسحاباً كاملاً من جميع الاقاليم العربية المحتلة ، وعندما تضمن حقوق الفلسطينيين . وقال انه يتعين على مجلس الأمن أن يدين اسرائيل لعدوانها المرتكب عن سابق عي واصرار ضد لبنان ودعوة اسرائيل الى اطلاق سراح الضباط السوريين واللبنانيين الذين اختطفوا بصورة غير مشروعة من الاراضي اللبنانية .

٣٣- وتكلم ممثل الكويت ، فقال ان ما تدعوه اسرائيل ارهاباً ناجم عن سحق الشعب الفلسطيني المحروم من حقوقه والذي أظهر ارادته وتصميمه على عدم الفناء وسط شقاء سحيق في مخيمات قذرة . فتحقيق الهدوء في منطقة الشرق الأوسط واحلال السلم الذي يجرى السعي وراءه منذ زمن طويل متعلقان على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلسطينيين في وطنهم .

٣٤- وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه رغم ان أعمال العنف الاسرائيلية الراهنة ضد لبنان هي تعبير عن العنف الاسرائيلي الذي خلق المشكلة العربية الاسرائيلية ، فان على المجلس ان يحكم فقط في العنف المباشر ضد لبنان وان يعاقب عليه ويكبحه . ان يتعين ان يحصل احدث الضحايا على ضمانات بعدم تكرار مثل هذه الجريمة في المستقبل . فاسرائيل يجب ان تطبق عليها القوانين الدولية وان تجبر على الانصياع للارادة الدولية .

٣٥- وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان حكومته تتضامن تضامنا كاملا مع الشكوى التي قدمها لبنان . ذلك ان الناحية الاولى من الموضوع تتعلق بسوريا مباشرة . فنصب كمين لخمسة من كبار الضباط السوريين الذين كانوا يقومون بزيارة سلمية الى جنوب لبنان هو انتهاك فاضح للقانون الدولي ، يستوجب اذانة اسرائيل . والمشكلة ليست في الواقع وجود اسرائيل بل هي وجود ٣ ملايين من العرب . فقد أخليت مرتفعات الجولان من سكانها لافساح المجال أمام المستوطنين من جميع انحاء العالم . والا مر المؤسف هو ان المجتمع الدولي ليس قادرا على استيعاب المعنى الحقيقي لهذا الفوز بصفته غزوا استعماريًا في الشرق الاوسط وان يفهم انه عندما تتحدث اسرائيل عن السلم فليس ذلك الا نفاقا ورياء .

٣٦- وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال ان حكومته تؤيد تأييدا كاملا سلامة الكيان الاقليمي والاستقلال السياسي للبنان وأنها تدرك ان حكومة ذلك البلد بذلت جهودا للسيطرة على العناصر الارهابية في اراضيها . وهي تأمل في أن تسهل جميع السلطات في تلك المنطقة ، وبصفة خاصة حكومة اسرائيل ، هذه الجهود التي يبذلها لبنان وألا تعيقها . وقال ان حكومته تعتقد أن الطريقة لحل هذه المشكلة هي عن طريق قيام اتصال وتعاون مباشرين بين الاطراف . وقال ان على اسرائيل ولبنان كليهما ان يكثرا من الرجوع الى التسهيلات الدولية لتبادل المعلومات والتشاور في مسائل الحدود ، وأن توضع نهاية للاعتداءات واعمال الارهاب عبر الحدود . و اضاف انه يجب ان تكون جميع مشاريع القرارات المعروضة على المجلس متزنة ومعنية باعمال الارهاب والاعتداءات الاسرائيلية على السواء . كي تنال موافقة الولايات المتحدة .

٣٧- وتكلم ممثل الهند ، فقال انه كان من الممكن أن يكون هناك تفهم أكبر لموقف اسرائيل لو ان وجودها كدولة مهدد في الواقع . ولكنه واضح منذ عام ١٩٦٧ حتى لاقل الناس اطلاعا على الامور انه ليس لدى اسرائيل مثل هذه المخاوف ، ذلك انها اقوى من لبنان بمرات عديدة ، وأن لبنان لا حول له ولا قوة عندما يواجه بقوة اسرائيل العسكرية . ومضى قائلا انه لا يمكن ان تكون هناك عدالة الا اذا انسحبت اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها واستعاد شعب فلسطين المشرود حقوقه .

٣٨- وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان بلاده لم تترقب أبدا عن رفض الاجراءات العسكرية الانتقامية التي تقوم بها اسرائيل ضد لبنان ، ولكنها طلبت الى لبنان في الوقت ذاته كبح جماح المفاضلين الفلسطينيين والسيطرة عليهم سيطرة فعالة والحيلولة دون اعمال التخريب ونصب الكمائن التي يجري تنظيمها ضد الاهداف المدنية من الاراضي اللبنانية . وقال ان مطالبة سوريا ولبنان بالافراج عن الضباط ورجال الشرطة الذين أسرتهم القوات الاسرائيلية هي مطالبة مشروعة .

٣٩- وتكلم ممثل اليابان غاعرب عن أسفه لجميع الأعمال التي نجم عنها هلاك أشخاص أبرياء ، و اضاف انه ينبغي انهاء انتهاكات وقف اطلاق النار ، مهما تكن الاسباب او البواعث لها . وحث مجلس الامن على ان يدعو اسرائيل الى الامتناع والكف عن جميع الاعمال البرية والجوية ضد لبنان ، واتخاذ تدابير سريعة تؤدي الى العودة الى سوية الحالة ، بما في ذلك اطلاق سراح الضباط السوريين واللبنانيين .

٤٠- وتكلم ممثل بنما فقال ان بلاده تعارض الارهاب وتؤيد احلال سلام دائم بين اسرائيل والبلدان العربية . وأضاف أن بلاده طلبت الى حكومة لبنان منع المقاتلين الفلسطينيين الذين هم في ضيافة ذلك البلد من استخدام اراضيهم لشن اعتداءات ضد اسرائيل .

٤١- واسف ممثل غينيا لما يتعرض له لبنان من الاعمال العدوانية المتكررة التي تشنها عليها اسرائيل التي هي دولة توسعية . وقال انه يتعين على المجلس أن يدين اسرائيل لاعمالها الاجرامية ضد لبنان وأن يطالب بالافراج الفوري عن الضباط الخمسة الذين اختطفهم الجيش الاسرائيلي ، وبوقف جميع الأعمال العدائية الاسرائيلية ضد لبنان وبانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

٤٢- وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان معظم العنف في الشرق الأوسط نابع من الافتقار الى احراز تقدم نحو تسوية سلمية للموضع العام الاخذ في التدهور . وقال انه من أجل القضاء على مصدر العنف ينبغي على الاطراف المعنية أن تنفذ تنفيذا كاملا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . كما يتعين ايجاد الظروف الملائمة لتنشيط مهمة يارنغ من جديد . وأضاف ان ايطاليا ستؤيد أى مشروع قرار يدعو اسرائيل الى وضع حد لعملياتها العسكرية الواسعة النطاق ضد لبنان ، ويدعو الاطراف المعنية الى العمل بروح اتفاقية جنيف الوثيقة الصلة بالموضوع ، والمضي قدما في تبادل الأسرى .

٤٣- وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان الحملات العسكرية الانتقامية والحرب الوقائية تناقض تماما مقاصد ومبادئ واحكام الميثاق . وقال انه يتعين وقف اطلاق النار فورا واعادة الضباط الذين أسرهم اسرائيل في ٢١ حزيران /يونيه بدون أى تأخير .

٤٤- وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال أن التصعيد الجنوني للعنف والاعمال الانتقامية يمكن انهاءه بأفضل صورة عن طريق التوصل الى تسوية دائمة وعادلة وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقال ان المملكة المتحدة تأسف لجميع أعمال العنف وتدين الحوادث المريع الذي وقع في مطار اللد الذي اشير اليه بصورة خاصة . وقال ان اسرائيل اعلنت ان من مسؤولية لبنان ، الحد من الاعمال الارهابية ضد اسرائيل ، ولكن العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تشنها اسرائيل ليست على الاطلاق الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذا الهدف ، بل انها تتعدى بكثير الممارسة المشروعة لحق الدفاع عن النفس . وقال ان وفده يأمل في أن يزداد لبنان من جهوده وأن يتخذ جميع التدابير الممكنة لمنع النشاطات الارهابية التي تشن ضد اسرائيل من الاقليم اللبناني . وأعرب عن الامل أيضا في أن يتم الافراج عن الضباط الذين نقلوا من الاراضي اللبنانية بالقوة .

٤٥- وتكلم رئيس المجلس ، بصفته ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان المجلس يواجه مرة أخرى سياسة قائمة على العدوان ، والقوة ، والتجاهل التام للميثاق ولقرارات الامم المتحدة وهي سياسة يجدر انتهاجها على نطاق اوسع ويتم تنفيذها على نحو أكثر تكرارا . فهي السبب الجذري لجميع التوترات التي تسود الشرق الأوسط . وقال انه بالرغم من أنه يتعين على العالم الا يتساهل تجاه كل عمل ارهابي فردي ، فانه ينبغي عليه ألا يحرم أبدا شعبا من حق الكفاح من أجل تحرره ضد الارهاب الواسع النطاق القائم على الاحتلال والعدوان . وينبغي على المجلس أن يدين الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة ، ويطالب بالوقف الفوري للعدوان الاسرائيلي على لبنان والبلدان المجاورة الاخرى ، وأن يحذر

اسرائيل من مغبة تكرار مثل هذه الأعمال ، ويتخذ التدابير لمنع وقوع عدوان آخر ، ويطلب الافراج فورا عن جميع الأسرى الذين أسروا نتيجة العدوان الاسرائيلي الأخير .

٤٦ - وفي الجلسة ١٦٥٠ المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ، قرر مجلس الأمن أن يضيف ، كفقرة فرعية (ب) الى البند الأول في جدول أعماله ، "رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة موجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10720)". وقد طلبت الجمهورية العربية السورية في تلك الرسالة أن تعتبر طرفا أساسيا في الشكوى اللبنانية .

٤٧ - وتقدم ممثل فرنسا بمشروع القرار التالي (S/10722) ، الذي اقترحته بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في جدول الأعمال المتضمن في الوثيقة (S/AGENDA/1650/Rev.1) ،

" وقد أحاط علما برسائل الممثل الدائم للبنان ، والممثل الدائم لاسرائيل والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية ،

" وان يذكر باتفاق رأى أعضاء مجلس الأمن المؤرخ في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٢ ،

" وقد أحاط علما بالمعلومات التكميلية التي قدمها رئيس المراقبين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المتضمنة في الوثائق (S/7930/Add.1584 الى Add.1640) ، المؤرخة من ٢٦ نيسان/ابريل الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، ولا سيما الوثائق (S/7930/Add.1641 الى Add.1648) ، المؤرخة من ٢١ الى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،

" وقد استمع الى بياني ممثلي لبنان واسرائيل ،

" وان يعرب عن أسفه للخسائر المفجعة في الأرواح الناجمة عن جميع أعمال العنف والانتقام ،

" وان يعرب عن شديد قلقه لا متناع اسرائيل عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٦٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٧٠ (١٩٦٩) المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٦٩ ، و ٢٨٠ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٠ ، و ٢٨٥ (١٩٧٠) المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ و ٣١٣ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ التي تدعو اسرائيل الى التوقف فورا عن أى انتهاك لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية ،

" ١ - يدعو اسرائيل الى التقيد تقيدا دقيقا بجميع القرارات المذكورة أعلاه والى الامتناع عن أى أعمال عسكرية ضد لبنان ؛

" ٢ - يدين ، في الوقت الذي يعرب فيه عن أسفه العميق تجاه جميع أعمال العنف ، الاعتداءات المتكررة التي شنتها القوات الاسرائيلية على اقليم وسكان لبنان ، انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللتزامات اسرائيل بموجب هذا الميثاق ؛

" ٣ - ويعرب عن شديد رغبته في أن تؤدى الخطوات المناسبة ، كنتيجة مباشرة

الى الافراج في أقرب وقت ممكن عن جميع السوريين واللبنانيين من عسكريين ورجال أمن ،
الذى اختطفتهم القوات الاسرائيلية المسلحة في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧٢ من الاقليم
اللبناني ؛

٤ - ويعلن انه اذا لم تسفر الخطوات المذكورة أعلاه عن الافراج عن الاشخاص
المختطفين أو اذا امتنعت اسرائيل عن تنفيذ القرار الراهن ، فان المجلس سيعود الى الاعتقاد
في أقرب وقت للنظر في اتخاذ اجراء جديد .

وتكلم ممثل فرنسا فقال انه بالرغم من أن امر السيطرة على نشاطات الفدائيين في الاراضي
اللبنانية متروك للبنان ، فكل شخص يعرف معرفة تامة أن الوضع هو نتيجة مباشرة لاحتلال اسرائيل
للاقليم التي استولت عليها بالقوة . وأضاف يقول أن احد شروط احلال سلام دائم في المنطقة هو
احترام استقلال لبنان وسلامته الإقليمية . وقال ان وفده يتفق مع ممثل المملكة المتحدة في أن العمليات
الاسرائيلية أكبر كثيرا في ابعادها من حق الدفاع عن النفس .

٤٨ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال انه سيصوت في صالح مشروع القرار الذي قدمته الدول الثلاث .

٤٩ - وتقدم ممثل الولايات المتحدة بمشروع قرار (S/10723) نصه كما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

وقد أحاط علما بمحتويات رسالة الممثل الدائم للبنان (S/10715) ورسالة الممثل
الدائم لاسرائيل (S/10716) ،

وقد استمع الى بياني ممثلي لبنان واسرائيل ،

وان يساوره قلق شديد تجاه أعمال العنف الارهابية والعسكرية الأخيرة في المنطقة
والتي أدت الى تدهور في الحالة ،

" وان يأسف للخسارة المفجعة التي لا مبرر لها في الأرواح والممتلكات الناجمة عن تلك
العمليات ،

" واقتناعا منه بأن قضية السلام تتطلب ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من قبل جميع
الأطراف المعنية ،

١ - يدين جميع أعمال العنف في المنطقة ؛

٢ - يدعو الى وقف فوري لجميع مثل هذه الأعمال ؛

٣ - يدعو جميع الحكومات المعنية الى تبادل جميع الأسرى من افراد القوات المسلحة
الذين تحتجزهم ."

٥٠ - وتكلم ممثل بنما ، فقال ان وفده سيمتنع عن التصويت لأن مشروع القرار الثلاثي أعطى لادانة ناحية واحدة من العنف وزنا أكبر مما أعطاه للناحية الأخرى .

٥١ - واعترض ممثل السودان على الفقرة التي وردت في ديباجة مشروع القرار الثلاثي التي تعرب عن الأسف للخسارة المفجعة في الأرواح الناجمة عن جميع أعمال العنف والانتقام . وقال ان الفقرة يجب أن تشير بصورة محددة الى الأعمال العدوانية التي ارتكبتها اسرائيل ضد لبنان بين ٢٣ و ٢١ حزيران / يونيه . والا فقد يساء تفسيرها .

٥٢ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه كان يفضل مشروع قرار يدين بجلاء اسرائيل ويدعو في الوقت ذاته الى الافراج فورا عن الضباط السوريين الذين اختطفوا في الأراضي اللبنانية . فير أن الصومال سوف تصوت الى جانب القرار الثلاثي .

٥٣ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان مشروع القرار الثلاثي قصر عن أن يعكس بصورة كاملة الحالة الفعلية ، وقصر عن دعوة اسرائيل الى التخلي أساسا عن سياساتها القائمة على العدوان والحرب ، وتعويض ضحايا العدوان عن الخسائر التي لحقت بهم والامتناع عن القيام بأعمال عدوانية في المستقبل أما عبارة " يأسف لجميع أعمال العنف " في الفقرة السادسة من الديباجة وفي الفقرة ٢ من المنطوق فقد تفسر على أنها لا تميز بين المعتدين وضحايا العدوان . وللصين تحفظات جديّة تجاه مثل هذه الضيافة ؛ ومع ذلك فهي مستعدة للتصويت لصالح مشروع القرار الثلاثي .

قرار : في الجلسة ١٦٥٠ المعقودة في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، اعتمد مشروع القرار الثلاثي (S/10722) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢ عن التصويت (بنما والولايات المتحدة الأمريكية) كالقرار ٣١٦ (١٩٧٢) .

٥٤ - ولم يعرض مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية للتصويت بالنظر الى اعتماد المجلس لمشروع القرار الثلاثي .

٥٥ - وبعد التصويت تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه كان يتوجب ، لكي يأتي القرار متوازنا ، أن يعني بالاعتداءات الارهابية بالاضافة الى الاعتداءات الاسرائيلية وكان ينبغي عليه أن يظهر قلقا تجاه الاصابات على جانبي الحدود . كما ينبغي أن يطالب بتبادل جميع الأسرى من القوات المسلحة . وأضاف ان الأهم من ذلك هو أنه كان ينبغي أن يحمل القرار في طياته على الأقل ،

أَمْلا بجعل تلك المنطقة أقرب الى السلام . وبما أن مشروع القرار الثلاثي لم يلب هذه المطالب فقد اضطرت الولايات المتحدة الى الامتناع عن التصويت .

٥٦ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان القرار ٣١٦ (١٩٧٢) عكس بصورة جيدة الوضع الذي حفز على عقد الاجتماعات الحالية وانه تمكن من ايجاد توازن ملائم . وفيما يتعلق بمسألة الأسرى فقد ركز القرار عن حق على الأشخاص المشار اليهم في الفقرة ٣ . ولكنه واضح ان الوقت قد حان ، سواء على أسس انسانية أو كمساهمة نحو تخفيف حدة التوترات في المنطقة ، لافراج عام عن جميع الأسرى الآخرين .

٥٧ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان الفقرة ٢ تلمح ضمنا الى أنه يتعين على حكومة لبنان أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لكبح جماح المفاضلين الفلسطينيين والسيطرة عليهم سيطرة فعالة وبالتالي تجنب أعمال التخريب التي تشن ضد اسرائيل والتي يجرى تنظيمها من أراضي لبنان . وقال أن الفقرة ٣ ألمحت ضمنا الى أنه بالرغم من أن الافراج عن الأشخاص العسكريين الذين أسروا في ٢١ حزيران/يونيه على الأراضي اللبنانية يجب أن يكون فوريا ، فانه يتعين أن يكون هناك أيضا تبادل عام للأسرى بين البلدان المعنية في نزاع الشرق الأوسط .

٥٨ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان نص القرار لم يعكس بصورة تامة آراء ايطاليا ، بالرغم من أن ايطاليا قد صوتت لصالحه . وقال ان ايطاليا كانت تفضل أن يكون القرار أكثر ميلا الى روح المصالحة والحل الوسط .

٥٩ - وتكلم ممثل الهند فقال ، انه بالرغم من أن بلاده تشاطر القلق المشترك تجاه ما حدث في مطار اللد من آلام بشرية ، فان تلك الحادثة لم تقلل بأية طريقة ، في نظر الهند ، مما أعرب عنه المجلس في قراره من ادانة لاسرائيل .

٦٠ - وتكلم الرئيس ، متحدثا بصفته ممثل يوفوسلافيا ، فقال انه في حين يأسف المرء للخسائر في الأرواح البريئة فان عليه أن يتذكر الحقائق والأسباب الأساسية المسؤولة عن التطورات في الشرق الأوسط ، والا يحرم أبدا شعبا من حق الكفاح من أجل تحرره وحريته .

٦١ - وتكلم ممثل اسرائيل فقال ، ان النص الذي اعتمدته المجلس غير منصف وغير اخلاقي . وقال ان القرار بامتناعه عن معالجة الاعتداءات المسلحة التي تشن ضد دولة عضو ، يناقض المبادئ الأساسية للميثاق .

٦٢ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان المجلس ، بطلبه الى اسرائيل الافراج عن خمسة ضباط سوريين ، بالاضافة الى الضباط ورجال الامن اللبنانيين ، فعل اقل ما يمكن فعله في هذه الظروف .

٦٣ - واعرب ممثل لبنان عن امتنانه لمقدمي المشروع ولاولئك الذين صوتوا في صالحه ، ولكنه قال ان القرار الذي اعتمدته المجلس لم يرض لبنان بصورة كاملة ، لان اسرائيل تجاهلت القرارات السابقة التي اصدرها المجلس والتي حذر فيها من مغبة تكرار اعتداءاتها على لبنان .

(ج) الرسائل اللاحقة الواردة الى المجلس ، وطلبات عقد اجتماع

٦٤ - في رسالتين منفصلتين مؤرختين في ٥ تموز/يوليه (S/10730 و S/10731) ، طلب ممثلاً الجمهورية العربية السورية ولبنان عقد اجتماع لمجلس الامن بالنظر الى رفض اسرائيل التقيد بقرار مجلس الامن ٣١٦ (١٩٧٢) ، الذي اعرب عن رغبة قوية في ان تؤدى خطوات مناسبة الى الافراج في اقرب وقت ممكن عن جميع العسكريين ورجال الامن السوريين واللبنانيين الذين اختطفتهم القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ .

٦٥ - وفي رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه (S/10735) ، أعرب ممثل موريتانيا عن سخط حكومته فيما يتعلق باختطاف القوات المسلحة الاسرائيلية لضباط سوريين ولبنانيين من الاراضي اللبنانية . وحث المجلس على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للتأكد من التنفيذ الفوري للقرار ٣١٦ (١٩٧٢) .

٦٦ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ، طلب ممثل اسرائيل عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الافراج المتبادل عن جميع اسرى الحرب وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ .

(د) النظر في المسألة في الجلسات ١٦٥١ الى ١٦٥٣ (١٨ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٢)

٦٧ - وفي الجلسة ١٦٥١ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ، وبعد مناقشة حول الاجراءات فيمما يتعلق بجدول الاعمال المؤقت ، قرر المجلس ، بناء على توصية من الرئيس ، النظر في طلبي لبنان والجمهورية العربية السورية أولا ، ومن ثمة تحديد موعد لاجتماع آخر للمجلس للنظر في الطلب الذي تقدمت به اسرائيل . وكان ترتيب جدول الاعمال الذي اعتمدته المجلس كالتالي :

" الحالة في الشرق الاوسط

" (أ) رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10730)

" (ب) رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٢ من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الامم المتحدة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10731) " .

وقد دعا الرئيس بموافقة المجلس ، ممثلي افغانستان ، والجمهورية العربية السورية ، ولبنان ، والمغرب ، وموريتانيا للاشتراك في المباحثات بدون أن يكون لهم حق التصويت .

٦٨ - وفي الجلسة ذاتها ، تلا الرئيس رسالة من الأمين العام أعلن فيها أنه يشعر بأنه يتعين عليه أن يقدم تقريراً حول تنفيذ القرار ٣١٦ (١٩٧٢) إلى الجلسة الراهنة للمجلس . ذلك أن ممثلي لبنان ، والجمهورية العربية السورية الدائمين ، كانوا قد أعربا (للأمين العام) عن قلق حكومتيهما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٣١٦ (١٩٧٢) وطلبا إليه أن يستخدم مساعيه الحميدة لاعادة الضباط اللبنانيين والسوريين الذين اختطفتهم القوات الاسرائيلية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٢ . واستدرك قائلاً أنه بيد وأن التوصل إلى حل مقبول بصورة عامة في الظروف السائدة لم يلح في الأفق بعد ؛ لكنه سيتابع جهوده مع جميع الأطراف المعنية وبكل الوسائل المتيسرة لديه ، وهو يأمل في أن تؤدي هذه الجهود ، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها رئيس المجلس ، إلى ترتيبات يقبل بها جميع الأطراف المعنية .

٦٩ - وقال الرئيس بعد ذلك أنه ، مثله مثل الأمين العام ، ملزم بتقديم تقرير إلى المجلس عن جهوده في هذا الخصوص ، ولكنه تعذر إيجاد حل للمشكلة .

٧٠ - وتكلم ممثل لبنان ، فقال أنه عندما اعتمد القرار ٣١٦ (١٩٧٢) ، لم تساور وفده أي آمل خادعة في أن إسرائيل سوف تتقيد بذلك القرار . وقال أنه منذ حادثة ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، لا يزال العسكريون السوريون واللبنانيون محتجزين كرهائن في إسرائيل ، تحدياً لقرار مجلس الأمن ، وانتهاكاً للقانون الدولي ، ولا حكام اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية . يضاف إلى ذلك أن السلطات الاسرائيلية أعلنت أنها لن تفرج عن العسكريين المختطفين إلا في نطاق تبادل عام لأسرى الحرب . ولكن مسألة المختطفين لا يمكن بل ولا يجب أن تخطأ أو يكون لها أية علاقة بأية مسألة أخرى متعلقة بأسرى الحرب الذين أسروا في مناطق أخرى ، غير معروضة أمام المجلس . وقال مذكراً بالطريقة التي اختطف بها القوات الاسرائيلية العسكريين على الأراضي اللبنانية في ٢١ حزيران / يونيه ، أن إسرائيل تسعى إلى ابتزاز فدية ، مبررة عملها على أساس أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ . وأشار إلى القرار ٣١٦ (١٩٧٣) ، فقال أن الفقرة ٤ من ذلك القرار أعلنت أنه إذا امتنعت إسرائيل عن الافراج عن العسكريين الذين اختطفوا من الأراضي اللبنانية ، فإن المجلس "سوف يعود إلى الانعقاد في أقرب وقت للنظر في إجراء آخر" . وقال أن لبنان يطلب إلى المجلس أن يتخذ ذلك الإجراء الآخر وهي ترى أنه يتعين على المجلس أن ينظر في مسألة تطبيق تدابير فعالة ، بل وحتى أن يفرض جزاءات ، ضد إسرائيل .

٧١ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال أن قيام القوات الاسرائيلية باختطاف عسكريين سوريين ولبنانيين من الأراضي اللبنانية هو انتهاك صارخ لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ، وأن ادعاء إسرائيل بأن هؤلاء العسكريين هم أسرى حرب ، وبالتالي فإنهم يخضعون للتبادل كأسرى حرب على أساس اتفاقية جنيف هو ادعاء مفلس وكان قد رفض بالفعل من قبل المجلس . ومضى إلى القول أن إسرائيل قد أخذت رهائن في الواقع ، وما مطالبها حتى الآن إلا بمثابة ابتزاز ؛ لذلك ، يتعين ادانتها لعدم تنفيذها لقرار اتخذته مجلس الأمن ، ودعوتها إلى الافراج فوراً عن المختطفين السوريين واللبنانيين بدون أية شروط على الإطلاق . فإذا قصرت عن القيام بذلك ، وجب تطبيق جزاءات عليها .

٧٢ - وتكلم ممثل أفغانستان ، فقال أنه بالرغم من أن القضية المعروضة على المجلس لها أهمية كبيرة ، فإن القضية الحقيقية هي مسألة الشرق الأوسط . فطالما أن حالة الحرب قائمة هناك ، لا بد وأن تقع حوادث مثل تلك المعروضة حالياً على المجلس ، المرة تلو الأخرى . وبعد أن أعلن أن بعضاً من الدول الكبرى تتردد في تنفيذ القرارات التي صوّتت مؤيدة أياها ، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، دعا إلى بذل مجهود فعال لتعزيز سلطة مهمة يارنغ ، وحث المجلس على وضع كل ثقله وسلطته وراء جهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى المضي قدماً بمفاوضات إحلال السلام . وفيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول الأعمال الراهن ، قال أن بلاده تؤيد مطالب ممثلين لبنان والجمهورية العربية السورية .

٧٣ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال أن إسرائيل لم ترد أبداً أن تسهل مهمة المنظمة التي تهدف إلى إيجاد تسوية عادلة وإنسانية لنزاع الشرق الأوسط . وهي الآن ، وعن طريق اختطاف الرهائن ، ترغب في الحصول على نتائج معينة مرتبطة بالحل النهائي للامّة . وينبغي على مجلس الأمن أن يدين هذه المحاولة وأن يطالب بإعادة الرهائن بدون أية شروط مسبقة .

٧٤ - وتكلم ممثل موريتانيا ، فقال أن إفريقيا ، في محاولاتها للتوسط في الشرق الأوسط ، اصطدمت بموقف إسرائيل المتصلب ورفضها التقيد بمبدأ عدم ضم الأراضي بالقوة . وقال أن رؤساء الدول الأفريقية أدانوا إسرائيل لسياساتها هذه ، التي أعاققت تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وأضاف أنه إذا لم يتخذ المجلس تدابير قوية ضد إسرائيل فإن الثقة الموضوعة في هذه الهيئة سوف تترزعزع إلى حد خطير . واستدرك قائلاً أن موريتانيا مقتنعة بأن مجلس الأمن سيكون على مستوى هذه المسؤوليات الجسام .

٧٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال أنه يتعين على المجلس أن يتخذ خطوات فعالة من أجل إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي واحترام رغبات المجتمع الدولي المعرب عنها في قرارات المجلس وعلى تحقيق إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ الأحكام الأخرى للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقال أنه فيما يتعلق بالقضية المعروضة على المجلس ، فإنه ينبغي على المجلس أن يدين رفض إسرائيل تنفيذ القرار ٣١٦ (١٩٧٢) وأن ينظر ، وفقاً لذلك القرار ، باتخاذ إجراء آخر من شأنه أن يضمن امتثال إسرائيل لقرارات المجلس وأفراجها الفوري عن العسكريين السوريين واللبنانيين المختطفين .

٧٦ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال أن وفده على استعداد لتأييد أي اقتراح من شأنه أن يعيد تأكيد مقتضيات ومطالب القرار ٣١٦ (١٩٧٢) وأن يضع نصب العين بصورة أكيدة ومحددة الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك القرار ، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى الضرورية في حالة عدم تحقيق ذلك الهدف فوراً .

٧٧ - وفي الجلسة ١٦٥٢ المعقودة في ٢ تموز/يوليه ، تقدم ممثل الصومال بمشروع قرار (S/10742) وضعمته السودان ، والصومال ، وفينيا ، ويوغوسلافيا وقال أنه بما أن الدبلوماسية الهادئة قد فشلت في تحقيق الإفراج عن الأشخاص السوريين واللبنانيين المشاركين في الفقرة ٣ من القرار ٣١٦ (١٩٧٢) فإن المجلس قد اضطر إلى العودة إلى الانعقاد وفقاً لأحكام الفقرة ٤ من ذلك

القرار . و اضاف ان مشروع القرار الرباعي الذي يعرضه عبارة عن اعادة تأكيد للقرار السابق . وقال ان نص مشروع القرار كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظر في جدول الاعمال الذي اعتمدته المجلس في جلسته ١٦٥١ المعقودة بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ،

" وقد احاط علما بمحتويات رسالتي الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية والقائم بالأعمال المؤقت للبنان ،

" وقد استمع الى بياني ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية ،

" وقد احاط علما مع التقدير بالجهود التي بذلها رئيس مجلس الامن والامين العام في اعقاب اتخاذ القرار ٣١٦ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،

" ١ - يؤكد من جديد القرار ٣١٦ (١٩٧٢) الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ؛

" ٢ - ويأسف لأنه بالرغم من هذه الجهود ، لم يجر بعد تنفيذ رغبة مجلس الامن القوية في ان يعاد في اقصر وقت ممكن جميع العسكريين ورجال الامن السوريين واللبنانيين الذين اختطفتهم القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٢ ؛

" ٣ - يدعو اسرائيل الى اعادة الاشخاص المذكورين اعلاه بدون تاخير ؛

" ٤ - يطلب الى رئيس مجلس الامن والامين العام ان يبذلا جهودا جديدة للتأكد من تنفيذ القرار الحالي ."

٧٨ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان مسؤولية المجلس بموجب الفقرة ٤ من القرار ٣١٦ (١٩٧٢) يجب الاضطلاع بها بدون مزيد من التأخير . وقال انه ينبغي الا يسمح لاية محاولات بان تخلط القضية المعروضة للبحث باية قضية أخرى تتعلق باعادة المتحاربين الذين اسرتهم الأطراف المختلفة خلال الحرب . وفيما يتعلق بمشروع القرار الرباعي ، قال ان هناك عناصر في مشروع القرار كان يرغب في تعزيزها ، ولكنه يدرك ان الصياغة الفعلية قد تم التوصل اليها نتيجة مفاوضات ؛ لذلك فان وفده سوف يؤيد مشروع القرار .

٧٩ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه ينبغي على المجلس ان يدين اسرائيل لرفضها تنفيذ قرار المجلس وان يرفض رفضا حاسما لجوئها الى الاختطاف كوسيلة للابتزاز . و اضاف انه يتعين ان يطالب المجلس السلطات الاسرائيلية بان تعيد فورا ، وبدون أى شروط ، الاشخاص السوريين واللبنانيين المختطفين . ومضى قائلا أنه اذا واصلت اسرائيل رفض تنفيذ القرار فينبغي على المجلس عندها ان ينظر في اتخاذ اجراء آخر اكثر فعالية وفقا لاحكام الميثاق . واختتم كلمته بالقول ان وفده سوف يصوت مؤيدا لمشروع القرار الرباعي .

- ٨٠ - وتكلم ممثل السودان ، فقال أن العديد من قرارات المجلس كان يجب أن ينفذ منذ زمن طويل ، وأن القرار ٣١٦ (١٩٧٢) هو الأخير في سلسلة طويلة . وقال ان الامر ~~مستغرق~~ الآن للمجلس لاستعادة ما له من ثقة واحترام الذات ، والعمل بتصميم قبل ان يفوت الأوان .
- ٨١ - وفي الجلسة ١٦٥٣ المعقودة بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ، تكلم ممثل بنما فقال ان وفده سيصوت لصالح مشروع القرار الرباعي .
- ٨٢ - وأعلن ممثل الهند ان وفده سينضم الى مقترحي مشروع القرار الرباعي مما يجعله مشروع قرار خماسي .
- قرار : وفي الجلسة ١٦٥٣ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس مشروع القرار الخماسي (S/10742) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع دولة واحدة عن التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية) ، كالقرار ٣١٧ (١٩٧٢) .
- ٨٣ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال أن القضية المعروضة على المجلس هي كيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٧ (١٩٧٢) وتحقيق الافراج في اقرب وقت ممكن عن الاشخاص السوريين واللبنانيين الذين أسروا . وقال أن هذا هو السبب الذي صوتت اليابان من اجله مؤيدة لمشروع القرار الخماسي . ولكن الافراج يجب أن ينفذ بدون أن يضر بمشكلة الافراج العام عن اسرى الحرب . فاليابان تؤيد ، كمسألة مبدأ ، الافراج عن جميع أسرى الحرب حالما يتوقف القتال الفعلي .
- ٨٤ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال أن وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار ، حتى بالرغم من انه كانت لديه شكوك جدية تجاه الحكمة من اللجوء مرة أخرى الى المجلس في وقت لا تزال تبذل فيه جهود مميّنة لتحقيق الافراج عن الاشخاص مدار البحث . وأعرب عن الاسف لانه لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق حول نص يتضمن عبارة ما عن امكان احراز تقدم نحو الافراج العام عن اسرى الحرب . وقال ان مثل هذه الصيغة ينبغي أن تكون غير متحيزة وان توضح ان المجلس لا يعتبر الاتفاق على الافراج العام عن الاسرى كشرط مسبق ضروري لعادة الاشخاص العسكريين المشار اليهم في ذلك القرار .
- ٨٥ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية فشكر جميع الاعضاء الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار الخماسي . وقال ان سوريا في حثها على تنفيذ القرارين ٣١٦ (١٩٧٢) و ٣١٧ (١٩٧٢) ، لا تدافع عن الحقوق العربية وحدها بل وكذلك عن بقاء وكرامة مجلس الامن نفسه .
- ٨٦ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال أنه تمشيا مع روح القرار الذي اعتمد للتو ، فان ايطاليا تجد مناشدتها لاسرائيل الافراج عن الضباط السوريين واللبنانيين . ولكن وفده يرغب كذلك في مناشدة جميع الاطراف المعنية القيام بتبادل عام لجميع اسرى الحرب ، وفقا لسياساتها المعلنة القاضية بايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط .
- ٨٧ - وأعرب ممثل فرنسا عن الامل في أن تستجيب اسرائيل للنداء الجديد الصادر عن المجلس . وقال انه يرغب كذلك في ان يرى مشكلة أخرى وقد تناولها المجلس في المستقبل القريب ، الا وهي ، مشكلة التبادل العام لاسرى الحرب بموجب اجراءات متفق عليها بصورة متبادلة .

٨٨ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان وفده اشترك في تقديم مشروع القرار ٣١٧ (١٩٧٢) وصوت مؤيدا له لانه اعتبر ان المجلس كان مضطرا الى العمل مرة اخرى بالنظر الى رفض اسرائيل من جديد تنفيذ احكام القرار ٣١٦ (١٩٧٢) .

٨٩ - وتكلم ممثل بلجيكا فقال ، انه صوت مؤيدا للقرار لان المجلس ، في سياق اعادة تاكيده للقرار ٣١٦ (١٩٧٢) اكد رغبته في اتخاذ خطوات مناسبة من شأنها ان تؤدي فورا الى الافراج عن العسكريين ورجال الامن المختطفين . لذلك فان صيغة القرار الجديد نصت بوضوح على انه ستكون هناك نتائج بعيدة الاثر نابع من ذلك الافراج ، اي قيام الطرفين بتبادل جميع اسرى الحرب .

٩٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار ، بالرغم من انه يرى ان ادانة اسرائيل لتقصيرها عن تنفيذ القرار ٣١٦ (١٩٧٢) كان يجب ان يكون مصاغا بلهجة اقوى .

٩١ - وتكلم رئيس المجلس ، بصفته ممثل الأرجنتين ، فقال انه يرجو ان تمضي اسرائيل الآن بالاخراج عن جميع الاشخاص العسكريين المختطفين .

٩٢ - وتكلم ممثل لبنان ، فقال ان وفده يوافق على المبادئ التي اعرب عنها المجلس فيما يتعلق بمسألة اسرى الحرب . ومع ذلك فهناك ايضا مسألة ما بين ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ محارب من قطاع غزة ، وسيناء ، والضفة الغربية للاردن ، ومرتفعات الجولان الملبهم الضنى في سجون اسرائيل . فهؤلاء ايضا هم اسرى حرب .

(هـ) الرسائل الواردة الى المجلس وتقارير الأمين العام خلال الفترة من تموز/يوليه الى ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، وطلب اجتماع المجلس

٩٣ - في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه واوئل ايلول/سبتمبر ، واصل رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم التقارير عن تحليق الطائرات الاسرائيلية فوق جنوب لبنان ، بالاضافة الى قيام القوات الاسرائيلية بعبور الحدود . وقد اشتكى لبنان في مناسبات عديدة ، وايدى المراقبون العسكريون للامم المتحدة ، من ان القوات الاسرائيلية قد توغلت في الاراضي اللبنانية وانها تمركزت في مواقع محصنة هناك (S/7930/Add.1654) ، 1656 الى 1659 ، 1661 ، 1663 ، 1664 ، 1665 ، 1667 ، 1670 الى 1688 ، 1690 الى 1728) .

٩٤ - وفي معلومات تكميلية مؤرخة في ٩ ايلول/سبتمبر (S/7930/Add.1762) ، اورد رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة شكوى للبنان من ان الطائرات الاسرائيلية النفثة شنت غارات بالقنابل على بلدتي راشيا الوادي ورفيد في المنطقة الجنوبية وعلى مخيم نهر البارد للاجئين الذي يقع شمالي مدينة طرابلس ، مما اسفر عن مقتل ١٧ شخصا واصابة ٣٥ بجراح في الموقع الاخير ، وان القوات الاسرائيلية كانت قد توغلت قبل ذلك في الاراضي اللبنانية عدة مرات ونسفت منزلا . وقد اشارت تقارير المراقبين الى ان الطائرات النفثة الاسرائيلية قامت في ٧ و ٨ ايلول/سبتمبر بتحليق فوق عدة قرى في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة الجنوبية من لبنان . وفي معلومات تكميلية مؤرخة في ١٠ ايلول/سبتمبر (S/7930/Add.1729) ، ذكر رئيس المراقبين ان المراقبين قاموا ، بناء

على طلب من لبنان ، بإجراء تحقيق في الخسائر في الأرواح ، والأضرار التي يقال إنها ناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية على راشيا الوادي ورفيد في ٨ ايلول /سبتمبر حيث شاهدوا الاضرار التي لحقت بثلاث بنايات في راشيا . اما في رفيد ، فقد لاحظوا ان منزلين قد نسفا وان مبانى عديدة أخرى ، من بينها واحدة يقال انها مدرسة ، قد اصبحت باضرار . وأعلنت السلطات اللبنانية ان عشرة اشخاص قد قتلوا وان اثنين قد اصابوا بجراح في رفيد . وفي التحقيق الذي أجرى في ٩ ايلول /سبتمبر (S/7930/Add.1730) في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين ، اطلع المراقبون على المنازل وخطوط السكة الحديد التي اصبحت باضرار ، كما رأوا مزرعة مدمرة . وقيل ان الاصابات كانت ٣ لبنانيين و ٧ فلسطينيين قتلوا ، واثنين من اللبنانيين و ٢٢ فلسطينيا اصابوا بجراح .

٩٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ ايلول /سبتمبر (S/10780) اشتكى لبنان من ان الطائرات الاسرائيلية أغارت ، في ذلك التاريخ ، على عدة قرى في جنوب لبنان مما أدى الى مقتل ١٢ مدنيا واصابة ٣٤ بجراح وفقا للمعلومات المبدئية عن هذه الحوادث .

٩٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ ايلول /سبتمبر (S/10781) ، اشكت الجمهورية العربية السورية من ان الطائرات العسكرية الاسرائيلية قامت في ذلك التاريخ بقصف اربع قرى في المنطقة الساحلية من سورية ، مما أسفر عن مقتل امرأة واحدة واصابة العديد من المدنيين الآخرين بجراح .

٩٧ - ورسالة مؤرخة في ٩ ايلول /سبتمبر (S/10782) ، طلبت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الاعتداءات الاسرائيلية على الأراضي السورية ، التي اطلعت المجلس عليها في رسالتها المؤرخة في ٨ ايلول /سبتمبر (S/10781) .

٩٨ - وطلب لبنان ، برسالة مؤرخة في ١٠ ايلول /سبتمبر (S/10780) ، لاحقا لرسالته المؤرخة في ٨ ايلول /سبتمبر (S/10780) وبالنظر الى خطورة الحالة التي تعرض سلم وامن البلد للخطر ، عقد اجتماع عاجل للمجلس .

(و) النظر في المسألة في الجلستين ١٦٦١ و ١٦٦٢ (١٠ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢)

٩٩ - في الجلسة ١٦٦١ المحقودة في ١٠ ايلول /سبتمبر ، أعلن الرئيس ان المجلس دعي الى الانعقاد بناء على طلب من الجمهورية العربية السورية ، ولكنه قبل دقائق قليلة من انعقاد الجلسة تم كذلك تلقي طلب بشأن عقد اجتماع للمجلس من ممثل لبنان . وبناء عليه فانه يقترح أن يعدل جدول الأعمال المؤقت على الشكل التالي :

" الحالة في الشرق الاوسط

" (أ) رسالة مؤرخة في ٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10782) ،

" (ب) رسالة مؤرخة في ١٠ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10783) .

قرار : اعتمد جدول الاعمال ، كما عدله الرئيس .

١٠٠ - ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي الجمهورية العربية السورية ولبنان ، وفق طلبيهما ، الى الاشتراك في المباحثات بدون ان يكون لهما حق التصويت . كذلك اطلع المجلس علي أنه ، بتاريخ ٩ أيلول /سبتمبر ، أبلغت الامانة الممثل الدائم لاسرائيل بقرار عقد اجتماع لمجلس الأمن في ١٠ أيلول /سبتمبر . وقال أن ممثل اسرائيل أعلمه فيما بعد أنه ، بما أن ١٠ أيلول /سبتمبر يصادف رأس السنة اليهودية ، فإن الوفد الاسرائيلي ، وفقا للقوانين الدينية اليهودية ، لن يتمكن من حضور الاجتماع .

١٠١ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية فأعلن أنه ، بتاريخ ٨ أيلول /سبتمبر ، وفي الساعة ٥ بعد الظهر ، شن سلاح الطيران الاسرائيلي غارات بالصواريخ ضد عدد من الأماكن المأهولة بالمدنيين ، مما اسفر عن قتل وجرح العديد من المدنيين ، بينهم نساء وأطفال . وقال ان اسرائيل واصلت غاراتها في ٩ أيلول /سبتمبر . وأضاف أن هذه العمليات الجوية وصفت من قبل نائب رئيسة مجلس الوزراء الاسرائيلي بأنها مرحلة أولى في هجوم عام شامل . ومضى الى القول ان أمام المجلس الحقائق عن عدوان صاخر اجرامي تنفذه اسرائيل ضد السكان السوريين المسلمين ، بدون أي دافع او تبرير اللهم الا اصرار اسرائيل وتصميمها العنيد على التمسك بالاراضي التي اكتسبتها بطريقة غير مشروعة اثناء عدوانها الذي شنته في ٥ حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وطلب الى المجلس اجبار اسرائيل على ان توقف فوراً جميع عملياتها العسكرية ، وادانتها لما تشنه من اعتداءات ، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع تجديد العدوان .

١٠٢ - وتكلم ممثل لبنان ، فقال انه فيما بين الساعة ٥ و ٣٠ من بعد ظهر يوم ٨ أيلول /سبتمبر ، شنت ٢٤ طائرة عسكرية اسرائيلية غارة بلا تفريق على عدد من المواقع المأهولة في شمال لبنان وأن ١٥ مدنياً لبنانياً قتلوا نتيجة لتلك الاعتداءات . وقال ان اسرائيل قد ادعت انها تستهدف معسكرات الفدائيين ، غير ان المدنيين هم الذين اصابوا في احدى المناطق ، ولم يكن هناك لاجئون او معسكرات للفدائيين في منطقة اخرى . اما مخيم اللاجئ الذي تعرض للهجوم بالقرب من طرابلس فتديره وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط (الانروا) . وقال ان لبنان عانى طويلاً من أعمال اسرائيل العدوانية ، وأنه تقدم في السابق الى مجلس الامن ساعياً وراء اتخاذ تدابير لوقف الاعتداءات على سكانه المدنيين . وفي كل مرة يحذر مجلس الامن اسرائيل من مغبة تكرار هذه الأعمال . وأضاف أن لبنان يطلب الى المجلس ادانة اسرائيل لاعتداءاتها المدبرة بدون استفزاز وعن سابق عمد واصرار ، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي تكرار لمثل هذا العدوان .

١٠٣ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأعلن ان المجلس يجد نفسه مرة اخرى أمام مشكلة فشل مراراً وتكراراً في الماضي في ان يعالجها بطريقة منصفة . فهو يجتمع بناءً على شكوى من سوريا ، لم ترد فيها اية اشارة الى الاحداث المفجعة التي وقعت في ميونيخ ، بالرغم من ان هناك علاقة واضحة بينهما . ولا تزال سوريا ، التي قصرت عن ادانة مقتل الرياضيين الاسرائيليين الأبرياء ، تتأوى وتشجع المنظمات الارهابية التي ناصرت علناً مثل هذه الأعمال . وقال ان جذور المشكلة هي في فقدان السلام في الشرق الاوسط ، الأمر الذي ينبغي ان لا يستغله أي جانب كذريعة للعنف .

وأضاف ان حكومته ، الى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي ، تيدل مجهودا رئيسيا يرمي الى وضع حد للارهاب واعمال العنف . فحكومته تحت على ان تلقي قضية الارهاب بجميع نواحيها اعلى درجة من الاولوية في الجمعية العامة . وقال ان مبادرة الامن العام ، التي تستحق الثناء ، بادراج المسالة في جدول اعمال الجمعية ، ينبغي ان تضمن ان العالم لا يسمح بعد الآن ان يخلق عينيه امام هذه المسالة الملحة . وبالرغم من ان الولايات المتحدة سوف تستمر في العمل من اجل احلال سلام عادل دائم في الشرق الاوسط ، فانها ترى ان القرارات التي تحايي جانبا واحدا من ذلك النوع الذي كثيرا ما اتخذته المجلس في الآونة الاخيرة لن تساهم في تحقيق هدف السلام بل انها تشجع الذين يرتكبون الاعمال الارهابية . وقال ان القرار الذي يمكن ان يكون مفيدا هو من ذلك النوع الذي يعرب عن القلق تجاه تجديد الاعتداءات الارهابية على الاشخاص الابرياء ، بالاعلان عن الأسف للخسائر في الارواح البريئة في كلا الجانبين ، ولنشوب اعمال العنف المتجددة في الشرق الاوسط . كما ان من شأنه ان يعلن ان كل تشجيع او تأييد لهذه الانواع من الاعمال الارهابية امر غير مقبول في مجتمع متمدين لانه ضار ، في الواقع ، بالمحافظة على وقف اطلاق النار وصيانة السلم في الشرق الاوسط . ومن شان مثل ذلك القرار ان يدين الاعتداء الارهابي غير المستفز الذي هز العالم - ذلك الذي وقع في ميونيخ في ٥ ايلول /سبتمبر من قبل الارهابيين الذين يسمون بمنظمة ايلول الأسود . ومن شان القرار كذلك ان يدعو الدول التي تاوى وتؤيد مثل هؤلاء الارهابيين الى التوقف عن تقديم مثل هذا التشجيع والمساندة ، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لمثل هذه الاعمال .

١٠٤ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال انها لفرصة لاجراء نقاش مفيد لو ان ممثل اسرائيل كان حاضرا ، على انه لا يسمع المجلس في امور تتعلق بالسلم والامن الدوليين وتنطوى على خسائر في الارواح ، ان يوقف مداولاته بسبب اعياد دينية او سياسية . واقل ما يمكن للمجلس ان يفعله هو الدعوة الى وقف فوري للقتال . وفي هذا الصدد تقدم ممثل الصومال بمشروع قرار (S/10784) ، اشتركت غينيا-بيساو ويوغوسلافيا فيما بعد في تقديمه ، ونصه كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

ان يشعر بقلق عميق تجاه الوضع المتدهور في الشرق الاوسط ،

" يدعو الاطراف المعنية الى التوقف فورا عن جميع العمليات العسكرية وممارسة اقصى قدر من ضبط النفس خدمة لمصلحة السلم والامن الدوليين . "

١٠٥ - وقدّم ممثل الولايات المتحدة مشروع قرار آخر (S/10785) ، نصه كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

ان يساوره شديد القلق لتجدد الاعتداءات الارهابية على الاشخاص الابرياء ،

" وان يأسف للخسائر في الارواح البريئة في الجانبين ولنشوب اعمال العنف المتجددة في الشرق الاوسط ،

" واقتناعا منه بان الاعمال الارهابية واي تشجيع او تأييد لمثل هذه الاعمال ، انما هي امور غير مقبولة بالمرّة في مجتمع متمدين وانها تضر بالمحافظة على وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط ،

" ١ - يدين الهجوم الارهابي الاحصق غير المستفز الذي شنه ارهابيو ما يسمى بمنظمة ايلول الاسود في ميونيخ في ٥ ايلول /سبتمبر والذي اسفر عن خسارة في ارواح العديد من الضحايا الابرياء ؛

" ٢ - ويدعو جميع الدول التي تاوى وتساند مثل هؤلاء الارهابيين ونشاطاتهم الى التوقف عن تشجيع وتاييد الارهابيين واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق وقف فوري لمثل هذه الاعمال الحمقاء ."

١٠٦ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاعرب عن دهشته للذريعة التي استخدمها ممثل اسرائيل لرفض الاشتراك في مباحثات المجلس . وقال ان العطلة التي تذرع بها لم تمنع اسرائيل وقواتها المسلحة من البدء في مزيد من العدوان والاستمرار به ضد الجمهورية العربية السورية ولبنان . وبالنظر الى الاعمال العدوانية غير المستفزة التي شنتها اسرائيل ، فان وفده يرى انه من الحكمة ان يجرى التصويت فوراً على مشروع القرار الذي قدمته الصومال ودولتان اخريان . وعلق على بيان الولايات المتحدة ، فقال ان جوهر الواقعية في الشرق الاوسط هو في انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة وفي تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . واضاف انه لا يوجد اى اساس للربط بين الاعمال العدوانية الجديدة والحوادث المحزنة التي وقعت في ميونيخ . فالامر المعروض على المجلس هو عمل استفزازي متعمد خططت له اسرائيل ، ولا يمكن استخدام اية دوافع مصطنعة لتبريره .

١٠٧ - واعلنت ممثلة غينيا انها لا تستطيع ان تفهم سبب جعل الجمهورية العربية السورية ولبنان مسؤولتين عن الاعمال التي يقوم بها الفدائيون . وقالت ان مقتل الرياضيين الاسرائيليين في ميونيخ قد شجب ، ولكن ينبغي الا يضحى بمئات الارواح كنتيجة لذلك . كما أنه لا يسع المجتمع الدولي ان يسمح لدولة بمهاجمة دول اخرى لمجرد انها تتمتع بالقوة وتلقى دعماً وتأييداً . واختتمت ممثلة غينيا بيانها بالاعراب عن الامل في ان يتمكن مجلس الامن من اتخاذ قرار على الفور يدعو الى وقف فوري للعدوان الاسرائيلي ضد السكان المسالمين في الجمهورية العربية السورية .

١٠٨ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فاقترح وقف الجلسة لساعات قليلة لتمكين الوفود من دراسة مشروعي القرارين بعناية ، ولاجراء مشاورات من اجل الحصول على التعليمات الضرورية من حكوماتها .

١٠٩ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان واجب المجلس الاساسي هو التأكد من وقف العمليات العسكرية . وقال ان مشروع القرار الذي تقدم به لا يحتاج الى تعليمات من الحكومات ، وان التصويت عليه في اليوم ذاته سيكون عملاً انسانياً .

١١٠ - وفي أعقاب مناقشة اجرائية تم خلالها الادلاء ببيانات من قبل ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وايطاليا ، والسودان ، وغينيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والهند ، والولايات المتحدة ، وبوغوسلافيا ، رفع الرئيس الجلسة حتى وقت لاحق من بعد الظهر .

١١١ - وفي الجلسة ١٦٦٢ المعقودة في ١٠ ايلول /سبتمبر ، قدم ممثل المملكة المتحدة ثلاثة تعديلات (S/10786) لمشروع القرار الثلاثي . وتنص هذه التعديلات ، التي قدمتها ايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة على ما يلي :

(١) ادخال فقرة ثانية على ديباجة مشروع القرار نصها :

" وان يأسف عميق الاسف لجميع اعمال الارهاب والعنف ولجميع انتهاكات وقف إطلاق النار في الشرق الاوسط " ؛

(٢) الاستعاضة عن كلمة " الاطراف " في فقرة المنطوق بكلمتي " جميع الاطراف " ؛

(٣) الاستعاضة ، في فقرة المنطوق عن الكلمات " أن توقف فوراً جميع العمليات العسكرية " بالكلمات " أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لكي توقف وتمنع فوراً جميع العمليات العسكرية والنشاطات الارهابية " .

١١٢ - وقال ممثل المملكة المتحدة أن الهدف من هذه التعديلات واضح . فالعنف قد نشب مرة أخرى داخل الشرق الاوسط ونزلت فظائع الارهاب والعمليات الانتقامية مرة أخرى على رؤوس الضحايا الابرياء . ومهما كانت علاقة السبب والاثربين حادثة القتل التي وقعت في ميونيخ وبين الحوادث التي تكلم عنها ممثلاً سوريا ولبنان ، ومهما كان التبرير او عدم التبرير لذلك ، فان اللجوء الى القوة ضد القانون القومي او الدولي أمر يجب ادانته . ولا يسع المجلس ان يدين نوعاً واحداً من العنف ويتغاضى عن الآخر .

١١٣ - وتكلم ممثل الصومال ، فأعلن ان مقدمي مشروع القرار يرون ، انه اذا قبلت هذه التعديلات ، فانها سوف تغير الهدف باكملته لمشروع القرار الثلاثي الاصيل الذي لم يدين أعمال العنف ولم يتساهل تجاهها بل أنه تناول ببساطة ضرورة وقف جميع العمليات العسكرية في المنطقة فوراً .

١١٤ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان مشروع القرار الثلاثي هو نص مؤقت يدعو الى وقف فوري لجميع العمليات العسكرية في المنطقة . وبناء عليه ، فانه يتعين التصويت على مشروع القرار بدون اى تاخير ، ومن ثم ، واذا رغب المجلس ، يمكن العودة الى بحث جذور الأزمة .

١١٥ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان وفده سوف يؤيد مشروع القرار الثلاثي . و اضاف انه بما ان المجلس مواجه بحالة من العدوان الصارخ الذي فقد فيه مدنيون ارواحهم ، فان عليه ان يحاول دون مزيد من التدهور في الوضع . وأعرب عن اسفه لان وفودا معينة تحاول اقحام مسألة الارهاب فيما وصفه بمسألة أمن واضحة المعالم .

١١٦ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الشكويين المعروضتين امام المجلس ليستا امراً جديداً . فقد عالج المجلس في وقت سابق من هذا العام شكويين مماثلتين . فنمط النشاطات الاسرائيلية واضح في الآونة الاخيرة ، وقد لفت وفده الانتباه اليها مرارا وتكرارا . وليس هناك اى مبرر لاجراءات اسرائيل الاخيرة التي انتهكت بواسطتها القانون الدولي ووقف إطلاق النار . واستدرك قائلاً ان بعض المتحدثين ممن تكلموا قبله اشاروا الى ان هذه الاعمال اتخذت انتقاماً للأحداث المفجعة التي وقعت في ميونيخ . وقال ان الهند قد ادانت حوادث ميونيخ . ولكن الحالة في الشرق الاوسط انطوت على احداث مماثلة منذ الايام التي سبقت تأسيس اسرائيل . وليس من الممكن انتقاء حلقة أو حلقتين من سلسلة طويلة من مثل تلك الاحداث وتجاهل الحلقات الاخرى . وسيستغرق النظر في سلسلة الاحداث باكملها وقتاً طويلاً ولن يزيل عن لبنان والجمهورية العربية السورية التهديد الفوري الذي يواجههما . فمأساة ميونيخ حدثت قبل ستة ايام ، ومنذ ذلك الحين لم تبذل أية محاولة لعرضهما

امام المجلس . و اضاف انه ليس متاكدا حتى من ان المآسة هي موضوع مناسب للعرض على مجلس الامن ، من حيث انه ينطوى على ارهاب قامت به جماعات خاصة ولم تقم به دول . و اضاف انه يجب التمييز بين اعمال الارهاب التي تقوم بها الجماعات الخاصة واعمال الثار العسكرية التي تقوم بها الحكومات المنظمة . ومضى الى القول ان وفده سيرفض التعديلات الرباعية . اما فيما يتعلق بمشروع قرار الولايات المتحدة ، فانه يعتبره غير متوازن وملتزم للصمت التام تجاه الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة .

١١٧ - وتكلم ممثل بنما ، فاعلن ان حكومته قد ادانت على نحو قاطع المذبحة التي راح ضحيتها الرياضيون الاسرائيليون في ميونيخ . و اضاف ان العالم هم كذلك لمشاهدته العمليات الانتقامية لتلك الجرائم وقد خلفت تركة محزنة من الدمار والموت في لبنان وفي الجمهورية العربية السورية . ومضى الى القول ان وفده يعتقد بان هذه الاعمال وثيقة الترابط ولذلك فانه سوف يؤيد اى مشروع قرار من شأنه ان يدين ، بتشديد متساو ، الاعمال الارهابية والعمليات الانتقامية . ثم استدرك قائلا ان وفده قد تلقى تعليمات بالامتناع عن التصويت على اى من مشروعي القرارين المعروضين على المجلس ، لانه من غير المحتمل ان يحقق اى منهما نتائج مفيدة . وقال ان بنما تسعى الى احترام سلامة الكيان الاقليمي للدول العربية ، وتريد ان يعيش الاسرائيليون متحررين من الخوف . وقال ان التعديلات المقترحة هي خطوة في الاتجاه الصحيح ، ولذلك فان وفده سيصوت مؤيدا اياها .

١١٨ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان كل شخص اسف اسفا عميقا للاحداث التي وقعت في ميونيخ وان لجنة الرياضة التابعة لمجلس الوزراء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اصدرت بيانا اعربت فيه عن عميق اسفها . ومع ذلك فان مقارنة الاحداث التي وقعت في ميونيخ بالاعمال العدوانية الجديدة التي ارتكبتها اسرائيل ومعاملتها معاملة واحدة سيكون تخافيا عن السياسة العدوانية للحكومة الاسرائيلية . وعلى المجلس ان يرفض اية اشارة مهما كانت ، من قبل اسرائيل ومؤيديها الى أحداث معينة وقعت في دورة الألعاب الاولمبية لتبرير الاستفزاز الاسرائيلي ، على انها لا تستند الى اى اساس مطلقا . وقال ان المقارنة بين اعمال ارهابية ارتكبتها اشخاص في حالة من الياس وتلك التي ترتكبتها دولة اصبحت معتدية هو عبارة عن جعل تلك الدولة في حل من مسؤولية قتل مئات من الاشخاص الابرياء . وهذا هو السبب الذى سيؤيد من اجله مشروع القرار الثلاثي . ومضى الى القول ان مهمة مجلس الامن هي الدعوة الى وقف فورى للعمليات العسكرية ؛ ومن ثم فان بإمكانه ان يفضى الى بحث المسائل الأخرى التي تعيرها الوفود المنفردة أو جماعات من الوفود اهتماما خاصا .

١١٩ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفده يتمسك بقوة بوجود وقف العمليات العسكرية وانتهابات وقف اطلاق النار . ولذلك ، فان وفده يؤيد مشروع القرار الذي قدمته الصومال ، وغينيا ، ويوغوسلافيا . وقال ان اليابان اعربت بصورة دائبة ومتكررة عن اسفها ومقتها لجميع اعمال العنف ، وبشكل خاص الهجمات التي تنجم عنها خسائر في الارواح البريئة دون تفریق . و اضاف ان حكومته تستهجن ، وبأشد العبارات ، جميع اعمال العنف والارهاب بغض النظر عن مصدرها أو دوافعها . ولذلك فان بامكان وفده ان يقبل ايضا التعديلات التي اقترحتها البلدان الأوروبية الاربعة . ومضى الى القول ان تكرر العنف في الشرق الاوسط يظهر مرة اخرى الحاجة الملحة الى القضاء على مصدر التوترات في تلك المنطقة . وفي هذا الخصوص ، شدد الوفد الياباني على اهمية تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، من اجل احلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

١٢٠ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان وفده سوف يصوت مؤيدا لتعديلات الدول الاربعة ؛ فهي اقل المطلوب من قبل المجلس ، اذا اريد له ان يعالج المشكلة كما هي قائمة .

١٢١ - وبعد ذلك انتقل المجلس الى التصويت ، أولا على التعديلات الرباعية الاربعة (S/10786) ثم على مشروع القرار الثلاثي (S/10783) . و أعلن الرئيس في سياق عرضه التعديلات الرباعية على التصويت ، ان الهند طلبت ان يجرى التصويت على كل فقرة من التعديلات على حدة .

قرار : في الجلسة ١٦٦٢ ، المعقودة في ١٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢ ، كانت نتيجة التصويت على الفقرة الاولى من التعديل هي ٨ أصوات مؤيدة ، و ٤ أصوات معارضة (السودان ، الصين ، غينيا ، ويوغوسلافيا) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الصومال ، والهند) ولم تعتمد لانها لم تنل الاغلبية المطلوبة .

أما الفقرة الثانية من التعديل فقد حصلت على ٩ أصوات مؤيدة مقابل ٦ أصوات معارضة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السودان ، الصومال ، الصين ، غينيا ، ويوغوسلافيا) ولم تعتمد نظرا الى ان عضوين داعمين في المجلس صوتا ضدها .

وأما الفقرة الثالثة من التعديل فحصلت على ٨ أصوات مؤيدة ، مقابل ٧ أصوات معارضة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السودان ، الصومال ، الصين ، غينيا ، الهند ، ويوغوسلافيا) ولم تعتمد لانها لم تحصل على الاغلبية المطلوبة .

وحصل مشروع القرار الثلاثي (S/10784) على ١٣ صوتا مؤيدا ، مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع دولة واحدة عن التصويت (بنما) . ولم يعتمد نظرا الى تصويت عضو دائم في المجلس ضده .

١٢٢ - وفي اعقاب التصويت ، تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان المجلس ما كان لينفع أبدا من الاطراف او نفسه باعتماد مشروع قرار يتجاهل الحقائق عن طريق معالجة شكل واحد فقط من اشكال العنف . وأضاف ان التلميح الى انه يتعين على الدول ان تسيطر على قواتها الخاصة بها ولكن لا ينبغي عليها ان تسيطر على القوات غير النظامية في اراضيها هو عبارة عن ازدواجية في المعاملة .

١٢٣ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال انه صوت مؤيدا لمشروع القرار ليظهر ما يساور بلاده من قلق في اعقاب الاحداث المفجعة التي وقعت في الشرق الاوسط والتي لا تزال تزيد بصورة خطيرة من حدة التوترات في ذلك الجزء من العالم . وقال ان واجب المجلس هو انهاء اى نشاط عسكري من المحتمل ان يعرض السلم والا من الدوليين للخطر . واعرب عن اسفه لرفض التعديلات الرباعية ، التي كانت لها ميزة موازنة صيغة مشروع القرار في عدم تجاهل مشكلة الارهاب الأعمى .

١٢٤ - وتكلم ممثل الهند ، فأعلن انه حتى بالرغم من ان المجلس يعالج المشكلة المباشرة مصدر الشكويين اللبنانية والسورية ، فان وفده لا يعارض بحث الموضوع على اساس سلسلة الاحداث القائمة على السبب والنتيجة . وقال ان وفده امتنع عن التصويت على الفقرة الاولى من التعديلات لانه كان من شأنها ان توازن بين الاجرائيين ، بالرغم من ان احدهما هو من عمل جماعات خاصة والاخر ارتكب من قبل حكومة . وقد صوت مؤيدا التعديل الثاني لانه من شأنه ان يجعل القرار اكثر شمولاً . وقد عارض التعديل الثالث لانه يلصق ضمنا الى ان الحكومات في موقف يمكنها من منع جميع النشاطات الارهابية .

١٢٥ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان الاحداث التي وقعت في ميونيخ لا يمكن ان يكون لها أى علاقة مباشرة بما يجرى في الشرق الاوسط منذ سنوات . فكل المحاولات التي بذلت لحل مشاكل تلك المنطقة فشلت بسبب رفض اسرائيل الدائم للاستجابة بصورة ايجابية لقرارات الامم المتحدة . وقال ان على المجلس ان يرفض المفهوم الاسرائيلي للحق الذي انتحلته لنفسها بشن عمليات عسكرية هجومية رئيسية ضد اراضي الدول العربية المجاورة .

١٢٦ - واعلن ممثل فرنسا ان بلاده تندد بجميع اعمال العنف . وفيما يتعلق بالشكويين المعروضتين على المجلس ، قال ان المهمة الأكثر إلحاحا هي وضع حد للنشاطات العسكرية ومنع تكرارها . وقال ان هذا هو هدف النداء الذي تضمنه مشروع القرار الثلاثي ؛ ولذلك فان وفده قد أيد ذلك المشروع .

١٢٧ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فشد على عدم امكانية السماح بالمقارنة بين اعمال ارهابية فردية يرتكبها اشخاص وضعوا في موقف يائس للغاية ، وبين اعمال عدوانية ترتكبها دول . وقال ان اسرائيل ترتكب جريمة دولية باصدار اوامرها الى قواتها المسلحة باقتحام المجال الجوي للبنان والجمهورية العربية السورية ودخول اقليميهما . وبالرغم من ان الاحداث التي وقعت في ميونيخ تستحق أعظم أسف ممكن ، فانها ليست الا فصلا واحدا فقط او نتيجة اخرى واحدة للحرب العدوانية التي مازالت اسرائيل تشنها ضد البلدان العربية . ومضى قائلا ان اسرائيل ساهمت ، بطريقة ما ، في الاحداث المفجعة التي وقعت في ميونيخ بموافقتها على الاجراءات التي قام بها بوليس مدينة ميونيخ باطلاق النار على طائرة الهليكوبتر التي كان الاسرائيليون والعرب في داخلها . فلولم تتخذ اسرائيل ذلك الموقف ، لكان رياضيوها والعرب الذين اشتركوا في تلك الحادثة في بلد آخر ولكانوا ، بدون شك ، على قيد الحياة . ومن اجل منع تكرار احداث كتلك التي وقعت في ميونيخ ينبغي على اسرائيل ان تنصاع لقرارات الامم المتحدة بوقف عدوانها على البلدان العربية ، والانسحاب من الاراضي المحتلة ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . و اضاف ان اى تجاهل آخر من قبل اسرائيل لمواقف الاغلبية المطلقة لاعضاء الامم المتحدة وقرارات

ومطالب مجلس الأمن سيجعل من الضروري تطبيق عقوبات ضد اسرائيل بصفتها دولة معتدية . وفي الختام ، اعلن ان الولايات المتحدة ، بلجوشها الى حق النقض رفضت اقتراحا عادلا ولذلك فانهم تتحمل مسؤولية شديدة للغاية لأى تطور اخر للاحداث في الشرق الاوسط .

١٢٨ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار الثلاثي لأنه دعا الى وقف فوري لجميع الاعمال شبه الحربية ، وانه أيد التعديلات الاربعة لانها استهدفت التشديد على اداة المجلس لجميع الاعمال الارهابية . فالأرجنتين تدين كل الاعمال الارهابية وعملات الانتقام وتدعو جميع الاطراف المعنية الى مضاعفة جهودها لتحقيق ذلك السلم العادل الدائم الذى ينص عليه القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى ايدته اغلبيه اعضاء الامم المتحدة .

١٢٩ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال انه صوت لصالح مشروع القرار الثلاثي استجابة لندائي مثلي الجمهورية العربية السورية ولبنان . وقال ان ايطاليا ادانت باستمرار جميع العمليات الحربية الانتقامية التى نفذت انتهاكا للقانون الدولي ولمبادئ الميثاق . واذاف ، مشيرا الى ان بعض المندوبين تمسكوا بانه لا توجد اى علاقة بين حادثة ميونيخ والعمليات العسكرية في سوريا ولبنان ، انه ربما كانت هناك اسس قانونية كافية لهذا الادعاء ، ولكن المضي بهذه الطريقة سيكون بمثابة تحرك في فراغ معنوى وسياسي . ولذلك فان وفده يأسف أسفا عميقا لأن التعديلات المقترحة لم تعتمد .

١٣٠ - وتكلم ممثل السودان ، فاعلن انه صوت مؤيدا لمشروع القرار الثلاثي لأن وفده يعتقد بأن القتل يجب ان يتوقف . وقال انه مما يؤسف له اشد الاسف ان حوادث اخرى ، مثل حادثة ميونيخ ، أقيمت في النقاش مما جعله اكثر تعقيدا . واذاف ان حادثة ميونيخ والمسائل الشبيهة بها لا علاقة لها بالحالة المعروضة امام المجلس . واعرب عن اعتقاد وفده بان التعديلات استهدفت تأجيل اعتماد مشروع القرار ، وقال ان الوفد يأسف لأن عضوا دائما في المجلس قد استخدم حق النقض ليوقف الدعوة الى انتهاء العدوان وانقاذ حياة البشر .

١٣١ - وتكلمت ممثلة غينيا فأعربت عن الأسف لرفض مشروع القرار الثلاثي وعن الامل في الاستغلال هذا الرفض من قبل اسرائيل على انه نصريتيح لها حرية المضي في تصعيدات جديدة ، وشن اعمال عدوانية جديدة ضد المناطق الآمنة في لبنان والجمهورية العربية السورية .

١٣٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه كان يفضل كثيرا ان يرى التعديلات المقترحة وقد ادخلت في مشروع القرار ، ان من شأنها ان تجعله مرآة اكثر واقعية للاوضاع ولل مناخ الذى يجرى فيه عقد الاجتماع . ومع ذلك فان المملكة المتحدة لن تمتنع عن تاييد دعوة لوضع حد للعمليات العسكرية وضبط النفس في المستقبل . واذاف ان وفده يرغب في ان يرى ممارسة اكبر لضبط النفس من قبل جميع الاطراف حتى يمكن معالجة المشكلة الاساسية للشرق الاوسط عن طريق المصالحة لا القوة .

١٣٣ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض اعطت اشارة الضوء الاخضر لاسرائيل ولأى عضو آخر في المنطقة بالمضي في العمليات العسكرية . وأشار الى انه كان هناك قدر كبير من الحديث عن الارهاب والعمليات الارهابية الا انه سيكون من الصعب مفرقة ماغناه كل وفد بهذه الكلمات . وقال ان استخدام كلمة العنف افضل . فالصومال تعارض جميع

أعمال العنف التي ترتكب من أجل العنف ، ولكن قد تنشأ أوضاع ربما يكون للعنف ، مهما كان مدعاة للأسف ، ما يبرره خدمة لقضية مشروعة أو من أجل الدفاع المشروع . وقال ان المجلس قد اجتمع لوقف اعمال القتل التي تحدث نتيجة للقصف الجوي . فاذا لم يتمكن المجلس من ان يتخذ قرارا باجماع الاصوات يدعو الى وقف فوري لمثل اعمال القتل هذه ، فهو يشك في حق المجلس في الوجود .

١٣٤ - وتحدث رئيس المجلس ، بصفته ممثل الصين ، فقال ان عدوان اسرائيل المسلح ضد الجمهورية العربية السورية ولبنان امر لا يمكن التساهل فيه اطلاقا بالنسبة الى جميع الدول التي تدافع عن مبادئ الميثاق والنسبة الى جميع الشعوب التي تتمسك بالعدالة . فتاريخ الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الثانية كان ولا يزال متسما بعدوان وتوسع لا يتوقفان من قبل الصهيونية الاسرائيلية وبالكفاح المستمر من جانب الفلسطينيين والشعوب العربية الاخرى ضد ذلك العدوان والتوسع . وقد حاولت اسرائيل ان تستخدم الحادثة التي وقعت في الالعاب الاولمبية كذريعة لتوسيع حربها العدوانية ضد البلدان العربية . ورغم ان الحادثة تدعو الى الاسف ، الا ان السبب الجذري يكمن في العدوان المسمور الذي ترتكبه الصهيونية الاسرائيلية منذ فترة طويلة ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الاخرى . وعلى مجلس الامن ان يدين بشدة الصهيونية الاسرائيلية لعدوانها ضد سوريا ولبنان وان يطالب بان تتوقف اسرائيل فورا عن جميع اعمالها العدوانية . وينبغي على المجلس ايضا ان يطلب الى اسرائيل ان تنفذ بصورة جديّة قرارات مجلس الامن الاخرى ذات الصلة بالموضوع . وقال ان وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار الثلاثي ، بالرغم من ان ذلك المشروع قد قصر عن ادانة الصهيونية الاسرائيلية . وقال ان لدى وفد الصين تحفظات في هذا الصدد ، ولكنه يأسف أسفا عميقا للاخفاق في اعتماد مشروع قرار ينص على اقل ما يمكن بسبب استخدام عضو دائم في المجلس لحق النقض .

١٣٥ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان بلاده تبدي ضبطا للنفس وتحترم وقف اطلاق النار ولكنه لا يسمح ان يسمح للعدوان بان يمضي في عدوانه وان تسمح بذبح مئات مئات المواطنين المسالمين . وهذا هو سبب طلب حكومته انعقاد المجلس ، لضمان السلم والامن في الشرق الاوسط . وقال انه لم يكن باستطاعة مشروع القرار الثلاثي ان يمنع اسرائيل من المضي في عدوانها ، لأنه لم يدين اسرائيل ولم يواجه اسرائيل بمسؤولياتها وفقا للميثاق . وسوف تستمر اسرائيل في دفع الشرق الاوسط قدما نحو الحرب وتهديد السلم والامن الدوليين .

١٣٦ - وتكلم ممثل لبنان ، فأعلن ان مشروع القرار الثلاثي ، كان ضعيفا ، ومع ذلك فقد هزم بسبب هوس معين تم خلقه في المجلس للربط بين ما حدث في لبنان وفي الجمهورية العربية السورية وبين ما حدث في ميونيخ . وتساءل لماذا يتعين ان يدفع لبنان دائما ثمن ما يحدث في مكان آخر من العالم؟ وأعرب عن أمله في الا يستخدم الصوت السلبي الذي أدلت به الولايات المتحدة كتشجيع أو بمثابة ضوء أخضر لاسرائيل للمضي في اعتداءاتها ضد لبنان .

١٣٧ - وقبل ارفاض الجلسة أعلن الرئيس ان الولايات المتحدة ابلغته انها لن تصر على اجراء تصويت على مشروع قرارها (S/10785) في تلك الجلسة .

(ز) الرسائل والتقارير الواردة الى المجلس بعد ذلك فيما بين ١١ أيلول / سبتمبر و ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ .

١٣٨ - فيما بين ١٠ و ١٦ أيلول / سبتمبر أشارت تقارير رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة (S/7930/Add.1731-1736) الى استمرار الطائرات النفاثة الاسرائيلية بالتخليق فوق الاراضي اللبنانية والى استمرار القوات الاسرائيلية في التفغل داخل لبنان .

١٣٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ ايلول / سبتمبر (S/10787) ، نقل ممثل مصر الى الامين العام نص بيان ادلى به الناطق الرسمي لحكومته حول اعمال اسرائيل العدوانية ضد الجمهورية العربية السورية ولبنان . وقد اشار البيان الى ان اسرائيل اختارت اكثر مخيمات اللاجئين سكانا لتشن عليها غاراتها الجوية ، وانها استخدمت طائرات الفانتوم الامريكية في تلك الغارات . وقال ان اسرائيل برفضها اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ورفضها التخلي عن الاراضي التي احتلتها ، تتحدى الميثاق وقرارات الامم المتحدة بتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية ، التي لا يمكن جعلها في حل من مسؤولياتها في هذا المجال .

١٤٠ - وفي رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول / سبتمبر (S/10794) ، لفتت اسرائيل انتباه رئيس المجلس الى مزيد من الاعتداءات ضد اراضيها من قبل ارهابيين لهم قواعد في لبنان واعلنت ان هذه الاعتداءات نفذت في ٦ و ١٤ و ١٥ ايلول / سبتمبر ضد دوريات عسكرية اسرائيلية مما اسفر عن مقتل ثلاثة جنود اسرائيليين . وهذرت اسرائيل من ان الارهابيين الذين قالت انهم يهتشدون على امتداد الحدود اللبنانية سوف يشنون مزيدا من الاعتداءات .

١٤١ - وفي رسالة مؤرخة في اليوم ذاته (S/10795) وموجهة الى رئيس المجلس اشتكى لبنان من ان القوات الاسرائيلية شنت هجوما بريا وجويا ضخما ضد جنوب لبنان وانها تغلغلت مسافة ٢٥ كيلو مترا داخل الاراضي اللبنانية . وقد قصفت تلك القوات بقنابلها من الجو والبحر ١٥ بلدة وقرية وثلاثة مواقع عسكرية . ويضاف الى ذلك ان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القريبة من النبطية هوجمت بقنابل النابالم . وقد اشتبكت القوات اللبنانية المسلحة مع القوات الاسرائيلية ، واعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ .

١٤٢ - وأضافت الرسالة ان هذا العدوان في المثار ، قد عرض للخطر ليس فقط سلم وأمن لبنان بل سلم وأمن الشرق الاوسط كذلك . وهو يشكل انتهاكا للميثاق ولقرارات مجلس الأمن ، ولا اتفاقية الهدنة ، والقانون الدولي ولذلك يتعين ان يدينه المجتمع الدولي .

١٤٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٧ ايلول / سبتمبر (S/10796) ، أبلغت اسرائيل رئيس المجلس ، ان القوات الاسرائيلية هاجمت ، في اليوم السابق ، قواعد وحشودات منظمات الارهاب في جنوب لبنان وأنه ، نتيجة لتلك التدابير ، تم نسف ١٣ منشأة تستخدم كقواعد للجماعات الارهابية وقتل اربعين من اعضاء هذه الجماعات . وأضافت الرسالة ان كون هدف الاجراء الاسرائيلي كان قواعد فرق الاجرام قد أيدته البلاغات التي اصدرتها المنظمات الارهابية وما جاء في الاذاعتين السورية والمصرية . وأضافت الرسالة ان الاجراء الذي اتخذته القوات الاسرائيلية كان جزءا من خطة

اسرائيل الدفاعية ضد المنظمات الارهابية التي تعمل من الارض اللبنانية في الوقت الذي يتخلى فيه لبنان عن التزاماته الدولية ويقدم المأوى لفرق الارهاب وسط سكانه .

١٤٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٢١ ايلول /سبتمبر (S/10799) ، ابلغ لبنان رئيس المجلس ان الاعتداءات الاسرائيلية التي تعرض لها لبنان في ١٦ ايلول /سبتمبر أسفرت عن مقتل ١٨ عسكريا لبنانيا ، واصابة ٤٩ بجراح ، وفقد خمسة اشخاص ، بالاضافة الى مقتل ٢٥ مدنيا واصابة ٤٠ بجراح . وقالت الرسالة ان مائة وتسعة منازل في ١٦ بلدة وقرية قد دمرت تماما وان ٣٢٤ منزلا اصبحت باضرار وان جسرين قد دمر . وازادت ان منشآت المياه ، والكهرباء ، والرى قد تعرضت للقصف الجوي وان مئات من السيارات المدنية قد دمرت . وبعد ذلك قامت القوات الاسرائيلية بشن حملة من الارهاب وسلبت السكان المدنيين ونهبت ممتلكاتهم . ومضت الرسالة الى القول ، ان المجلس حذر مرارا وتكرارا من ان تدابير سوف تتخذ ضد اسرائيل اذا واصلت عدوانها ضد لبنان . ومع ذلك فقد ثابرت اسرائيل في شن حملتها الارهابية ، لعدم اتخاذ تدابير فعالة من قبل مجلس الامن ، ولذلك فان المجلس يتحمل مسؤولية خطيرة لتقصيره عن حماية عضو مسالم في المنظمة . وقد ارفقت بالرسالة صور فوتوغرافية تظهر ضحايا الاجراء الاسرائيلي .

١٤٥ - وفي رد مؤرخ في ٢٧ ايلول /سبتمبر (S/10801) ، اشارت اسرائيل الى رسالتها المؤرخة في ١٧ ايلول /سبتمبر (S/10796) واعلنت ان لبنان في رسالته المؤرخة في ٢١ ايلول /سبتمبر حاول التستر على مسؤوليته بالسماح باستخدام اراضيه كقاعدة للاعتداءات الارهابية ضد المدنيين في اسرائيل وفي بلدان اخرى . وطالما ان لبنان لا يفي بالتزامه الدولي ولا يضع حدا لأعمال القتل التي تبدأ من اراضيه ، فانه سيظل شريكا في مثل هذه الجرائم . وشددت الرسالة الاسرائيلية على ان اجراء اسرائيل كان موجها ضد القواعد الارهابية . ونفت الاتهامات اللبنانية التي جاء فيها ان القوات الاسرائيلية قامت بنهب السكان المدنيين وادعت ان المنشآت الوحيدة التي دمرت كانت تلك التي تستخدم كمراكز ارهابية . واختتمت الرسالة الاسرائيلية بالقول انه ليس في وسع اسرائيل ان تقبل باستمرار النشاطات الارهابية من الاراضي اللبنانية ، وانه يتعين على الحكومة اللبنانية ان تتحمل مسؤولية استمرارها في رفض وقف تلك النشاطات .

١٤٦ - وفي رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الاول /اكتوبر (S/10808) ، اتهم لبنان ان الطائرات الاسرائيلية قامت ، في اليوم السابق ، بالاغارة على اربعة مواقع في جنوب وجنوب شرق لبنان ، فقتلت وجرحت العديد من الاشخاص اثناء ذلك وانزلت دمارا شديدا بالمنازل والمرافق العامة . ومضت الرسالة تقول ان اسرائيل كانت تقدم في الماضي ذرائع لهجماتها ولكن الهجوم الذي شن في ١٥ تشرين الاول /اكتوبر يظهر ، كما اعلنت السيدة مائير ، ان اسرائيل تعتزم ان تكون حرة في مهاجمة اي مكان فيه فلسطينيون . وهذه السياسة القائمة على العدوان المنتظم وغير المستفز تعرض للخطر استقلال ، وأمن ، وسيادة لبنان ، وتشكل تحديا صارخا لمبادئ الامم المتحدة . وفي ظل هذه الظروف ، لا يسع مجلس الامن ان يظل غير مبال بهذه الحقائق ويتمين عليه ان يجد الوسائل المناسبة لمعالجة الحالة .

١٤٧ - وفي رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول /اكتوبر (A/10809) ، اتهمت الجمهورية العربية

السورية ان سوريا من الطائرات الاسرائيلية هاجم في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر المدنيين في منطقة بالقرب من بلدة مصيف . واعلنت الرسالة ان السلطات العسكرية الاسرائيلية اوضحت ان مثل هذه الهجمات تستهدف للمضايقة لا الانتقام .

١٤٨ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر (S/10819) ، اعلنت اسرائيل ، ردا على رسالتي لبنان والجمهورية العربية السورية (S/10808 و S/10809) ، ان العمليات الجوية في لبنان استهدفت قاعدتين للارهابيين بدأت منهما اعتداءات على المدنيين الاسرائيليين ، وقاعدة بحرية ارهابية ومجمعا للسيارات على ساحل لبنان على البحر الابيض المتوسط . وفيما يتعلق بالاجراء الذي اتخذ في الجمهورية العربية السورية ، اعلنت الرسالة انه استهدف معسكرا للتدريب تابعاً لمنظمة فتح . وقالت ان اسرائيل في حربها ضد المنظمات الارهابية تتمتع بكل حق ، بل انها ملزمة باتخاذ التدابير لوضع نهاية لتلك النشاطات . كما ان الحكومات العربية التي تقدم المأوى والدعم المالي والسياسي للمنظمات الارهابية لا يمكن ان تكون في حل من مسؤولياتها في حرب الارهاب . وبما ان الهدف المعلن للمنظمات الارهابية هو تدمير دولة اسرائيل ، فليس امام اسرائيل اى خيار سوى مهاجمة تلك المنظمات حيثما يمكن الوصول اليها .

١٤٩ - وفي معلومات تكميلية مؤرخة في ١٦ ايلول / سبتمبر (S/7930/Add.1737) ، ابلغ رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة عن نشاط برى وجوى شديد للقوات الاسرائيلية على مقربة من مراكز المراقبة في رأس وخيام في القطاع الاسرائيلي اللبناني . وذكر ايضا ان الطائرات النفثة الاسرائيلية قامت باربع غارات بالقنابل والصواريخ في منطقة مركز المراقبة في خيام في اليوم ذاته . وسجل التقرير نفسه شكوى قدمتها لبنان من ان اربع ألوية مدرعة اسرائيلية تساندتها الطائرات شنت هجوما على محورين ، في جنوب لبنان . وقد اكد الشكوى جزئيا المراقبون العسكريون التابعون للامم المتحدة الذين اكدوا كذلك ان القوات الاسرائيلية كانت لاتزال في الاراضي اللبنانية حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا بتوقيت جرينتش . وفي ١٨ ايلول / سبتمبر ابلغ رئيس المراقبين (S/7930/Add.1739 و 1740) عن شكوى لبنانية من ان القوات الاسرائيلية تواصل عملياتها داخل الاراضي اللبنانية . ولم يؤكد المراقبون العسكريون للامم المتحدة هذه الشكوى .

١٥٠ - ومنذ اواخر ايلول / سبتمبر وحتى نهاية كانون الاول / ديسمبر ، اشارت تقارير رئيس المراقبين (S/7930/Add.1741 الى 1761 ، 1766 ، 1768 ، 1787 ، 1789 الى 1795 ، 1797 ، 1798 الى 1808 ، 1811 ، 1614 ، 1816 الى 1847 ، 1849 الى 1852) الى ان تحليقات الطائرات النفثة الاسرائيلية فوق الاراضي اللبنانية ، وكذلك توفل القوات الاسرائيلية في الاراضي اللبنانية ، قد استمر . وتضمنت التقارير شكاوى من لبنان ، لم يؤيدها مراقبو الامم المتحدة ، مفادها ان سفنا اسرائيلية دخلت المياه الاقليمية اللبنانية . وفي ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، ورد تقرير (S/7930/Add.1767) عن تزايد النشاط الجوى في جنوب لبنان . وفي ذلك التاريخ ، قدم لبنان شكوى ، أيدها المراقبون ، من ان عشرين طائرة نفثة اسرائيلية حلقت فوق جنوب لبنان في منطقة البقاع ، وانها قذفت بقنابلها عددا من المواقع مما اسفر عن اصابة ثلاثة مدنيين بجراح .

١٥١ - وفي معلومات تكميلية مؤرخة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر (S/7930/Add.1788) ، أصدر

رئيس المراقبين قوائم معدلة تحتوي احدث المعلومات عن مراكز المراقبين ، ومواقعهم المتقدمة ومراكز الاشراف التي اقامتها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في قناة السويس ، وفي القطاع الاسرائيلي السوري والقطاع الاسرائيلي اللبناني .

(ح) مسألة زيادة مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة
في القطاع الاسرائيلي اللبناني

١٥٢ - ابلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ، في رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر (S/10818) ، انه في اعقاب المشاورات التي أجريت مع اعضاء المجلس حول موضوع مذكرتي الأمين العام المؤرختين في ٢٥ و ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ، وبعد الاشارة الى اتفاق رأى مجلس الأمن المؤرخ في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ، لم يكن هناك اى اعتراض على الموافقة على طلب لبنان بزيادة عدد مواقع المراقبة في القطاع الاسرائيلي اللبناني .

١٥٣ - وقد ذكر الأمين العام في مذكرته المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ، والتي نشرت بوصفها المرفق الاول للرسالة ، انه نتيجة لاتفاق رأى مجلس الأمن المؤرخ في ١٩ نيسان / ابريل حول موضوع المراقبين الاضافيين في القطاع الاسرائيلي اللبناني ، اقيمت ثلاثة مواقع مراقبة للأمم المتحدة في جنوب لبنان وزيد عدد المراقبين من ٧ الى ٢١ . و اضاف انه في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ، طلب لبنان زيادة عدد مواقع المراقبة وعدد المراقبين التابعين للأمم المتحدة في ذلك القطاع . ونتيجة لذلك فقط طلب الامن العام الى رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم توصيات اليه حول الترتيبات التي يتعين اتخاذها ، وخاصة فيما يتعلق بعدد مواقع المراقبة الاضافية التي ستقام وعدد المراقبين الاضافيين ، وعناصر الدعم والمعدات المطلوبة لهذا الغرض .

١٥٤ - وارفقت كتذييل للمذكرة المذكورة اعلاه رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر من ممثل لبنان يعلن فيها ، انه بالنظر الى الحالة في جنوب لبنان ، فان حكومته تطلب زيادة عدد مواقع المراقبة والمراقبين التابعين للأمم المتحدة ، لان توسيع نطاق نظام المراقبة سوف يزود هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بتغطية أوسع لمراقبة خط الهدنة الفاصل .

١٥٥ - وأعلن الأمين العام في مذكرته الثانية المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر والتي نشرت بوصفها المرفق الثاني للوثيقة S/10818 ، ان رئيس المراقبين اطلعه ، بناء على طلب الأمين العام ، وبعد مشاورات مع السلطات اللبنانية وفي اعقاب القيام بعملية استطلاع للمناطق المحتمل اقامة مواقع اضافية فيها ، انه يوصي باقامة موقعي مراقبة اضافيين ، احدهما في مرواحين والاخر جنوب شرق مركبة . واوصى كذلك بنقل موقع المراقبة (الناق) الحالي الى لبون . وقال ان هذا الترتيب الجديد سيتطلب زيادة عدد المراقبين من ٢١ الى ٤٤ ، بالاضافة الى اربعة موظفي خدمات ميدانية ، يمكن توفيرهم من قطاعات اخرى لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لفترة محدودة . غير انه ينبغي تقييم الحاجة النهائية الى مراقبين اضافيين في ضوء التجربة الاخيرة . وقال الأمين العام انه يعتقد ان مواقع المراقبة الجديدة ، بالاضافة الى نقل مركز مراقبة الناق ، سوف تزيد من تغطية مراقبة خط الهدنة الفاصل وبالتالي تجعل مراقبة وقف اطلاق النار اكثر فعالية . و اضاف قائلا انه ، اذا لم يكن لدى المجلس اى اعتراض ، فسيضفي قدما في هذه الترتيبات التي اوصى بها رئيس المراقبين .

١٥٦ - وأثناء المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر، أدلى ممثل الصين ببيان، وزع بناءً على طلبه في مذكرة أصدرها رئيس المجلس في اليوم ذاته (S/10819). وقد أعربت الصين في ذلك البيان عن تأييدها الحازم للشعوب العربية في كفاحها لمقاومة العدوان وضمان سيادتها وسلامة أراضيها، وللشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه القومية، وقالت إنها تمسكت دائماً بأراء مختلفة من حيث المبدأ فيما يتعلق بمسألة ارسال مراقبين للأمم المتحدة. غير أنها، بالنظر الى الطلب الذي تقدم به البلد المعني، وبالنظر الى الظروف السائدة حالياً، لن تعارض الصين اقتراح زيادة عدد المراقبين.

١٥٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10825)، أعلن ممثل الهند، مشيراً الى الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر الموجهة من رئيس المجلس الى الأمين العام (S/10818)، أنه، بالرغم من ان وفده سارع الى تأييد القرار الوارد في تلك الرسالة، فقد أعرب عن تحفظاته أثناء المشاورات فيما يتعلق بالاجراء المتبع للتوصل الى ذلك القرار.

١٥٨ - وفي تقرير مؤرخ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10824)، أعلن الأمين العام انه قد قام على اثر تسلمه رسالة من رئيس مجلس الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمضي فورا في تنفيذ الترتيبات التي شرحها في مذكرته في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر. وكنتيجة لذلك، اقيم موقعا المراقبة الاضافيان المقترحان واصبحا عاملين اعتبارا من ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢. وبالإضافة الى ذلك فان موقع المراقبة (الناق) نقل واعيدت تسميته بموقع المراقبة (لا ب). وقد حول موقع المراقبة السابق (الناق) الى موقع متقدم سمي موقع الناقورة المتقدم، وسوف يخطط بمهام ادارية. ويغطي كل من المواقع الجديدة مسافة ١٠ كيلومترات من خط الهدنة الفاصل، وسوف يتحرك المراقبون كما يتطلب الوضع. وبناءً على طلب السلطات اللبنانية. وذكر ان رئيس المراقبين اطلع اسرايل على هذه الترتيبات الجديدة وان قاذلة امدادات لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ارسلت من مقر الهيئة في القدس وعبرت نقاط التفتيش الاسرائيلية واللبنانية بدون اى تاخير.

١٥٩ - وفي تقرير اخر مؤرخ في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ (S/10824/Add.1)، لاحظ الأمين العام، بعد أن ذكر ببيان القائل ان حاجات المستقبل لتدبير مراقبين اضافيين ينبغي ان تقسم في ضوء التجربة، بان رئيس المراقبين قد قيم متطلبات هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة من الموظفين بعناية، لمعرفة ما اذا كان باستطاعته ان يتجنب تدابير جديدة في الوقت الذي يحافظ فيه على عمليات هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بمستوياتها الحالية وان رئيس المراقبين قد ابلغه انه سيتمكن، بواسطة مزيد من المرونة في توزيع المراقبين وايجاد الوظائف التي ليس لها طابع العمليات الى موظفي الخدمة الميدانية، من أن يدير أمره بدون المراقبين الاضافيين الذين طلبهم في الأصل وعددهم ١٣ شخصا. وقد وافق الأمين العام على توصيات رئيس المراقبين، وأشار الى ان حكومة فنلندا مستعدة لتقديم اربعة مراقبين اضافيين ليحلوا محل اربعة سائقين ميكانيكيين فنلنديين لهم وضع المراقبين، والذين كانوا قد سحبوا بدون ان يحل محلهم آخرون. وفي الختام أعلن الأمين العام انه يعتزم تنفيذ توصيات رئيس المراقبين في موعد لا يتعدى ١٥ آذار / مارس ١٩٧٣.

١٦٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس (S/10907) ، ابلغ رئيس المجلس الأمين العام انه قد قام ، فيما يتعلق بتقريره المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ، بإجراء مشاورات مع أعضاء المجلس ، الذين لم يعربوا عن أى اعتراض على تنفيذ توصيات رئيس المراقبين كما وردت في التقرير الآنف الذكر.

١٦١ - وفي تقرير اضافي مؤرخ في ٢ نيسان/ابريل (S/10824/Add.2) ، اعلن الأمين العام ، بعد ان اشار الى انه قد ابلغ مجلس الامن بانتوائه تنفيذ توصيات رئيس المراقبين في موعد لا يتعدى ١٥ آذار/مارس ، انه وافق ، بناء على طلب رئيس المجلس ، على تأجيل اتخاذ الاجراء المقترح حتى نهاية شهر آذار/مارس. وبعد الاشارة الى رسالة رئيس المجلس ، قال انه اتخذ في ٣٠ آذار/مارس الاجراء الضروري لتزويد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بأربعة مراقبين فنلنديين اضافيين واربعة من موظفي الخدمات الميدانية .

(ط) الرسائل والتقارير الواردة الى المجلس بين ١ كانون الثاني /يناير - ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٣ وطلب عقد اجتماع

١٦٢ - واصل رئيس المراقبين ، في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني /يناير وحتى أوائل نيسان/ابريل ، رفع التقارير بانتظام عن مختلف الحوادث في القطاع الاسرائيلي اللبناني (S/7930/Add.1853 الى 1860 ، 1862 الى 1863 ، 1865 الى 1898 ، 1900 الى 1959) انطوت على عبور القسوات الاسرائيلية الحدود مع لبنان واحتلالها المؤقت لمواقع داخل الاراضي اللبنانية ثم عودتها الى اسرائيل . وأشارت هذه التقارير الى قيام الطائرات النفاثة الاسرائيلية بالتحليق مرات عديدة فوق الجزء الجنوبي من لبنان وسجلت شكاوى قدمتها السلطات اللبنانية حول هذه التحليقات وحوادث اخرى .

١٦٣ - في رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٣ (S/10885) ، اشتكى لبنان من أن زمرا ارهابية اسرائيلية مسلحة نزلت الى الشمال من طرابلس وهاجمت مخيمين للاجئين الفلسطينيين . وقد قتل ثلاثة عشر شخصا وأصيب عشرة بجراح في مخيم البداوى للاجئين ، في حين قتل ١٧ شخصا وأصيب ١٠ بجراح في مخيم اللاجئين في نهر البارد . وقالت الرسالة اللبنانية ان هذه الاعمال العدوانية هي انتهاك للميثاق ، وللاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولا اتفاقية الهدنة الاسرائيلية اللبنانية وانها تتفق تماما مع سياسة اسرائيل الرامية الى ضرب الشعب الفلسطيني حيثما يكون .

١٦٤ - وردت اسرائيل ، في رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير (S/10887) ، بأن اجراءها كان موجها ضد مراكز الارهابيين حيث جرى تدريب ارهابيين اجانب للعمل ضد اسرائيل . وازافت الرسالة الاسرائيلية ان هذين المخيمين يستخدمان كمقار لمنظمات فتح والجبهة الشعبية ، التي تدير أحد هذين المخيمين ، ومنظمة ايلول الاسود . واوردت الرسالة اعمالا مختلفة قام بها أعضاء في هذه المنظمات واعلنت ان واجب اسرائيل هو حماية شعبها من اعتداءات المنظمات الارهابية التي يسمح لها بالبقاء في لبنان وتتمتع بتأييده .

١٦٥ - وفيما يتعلق بالحوادث المذكورة اعلاه ، ذكر رئيس المراقبين ، في ٢١ شباط/فبراير (S/7930/Add.1906) ، انه تم تلقي شكوى من لبنان تدعي فيها ان قوة اسرائيلية محمولة جوا هاجمت مخيمي اللاجئين في البداوى ونهر البارد ، شمالي طرابلس ، وان عددا من الاشخاص قتلوا واصيبوا بجراح ، الا ان الشكوى لم تؤيد من قبل مراقبي الامم المتحدة ، نظرا لان موقع الحادثة هو خارج مدى المراقبة .

١٦٦ - وفي تقرير مؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل (S/7930/Add.1957) ، اعلن رئيس المراقبين انه تم تلقي شكوى من لبنان تدعي فيها ، انه في ليل ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ، هاجمت القوات الاسرائيلية ودمرت عددا من المنازل المدنية في بيروت ، ومحطة لبيع البنزين في صيدا ، وان عددا من الاشخاص قتلوا واصيبوا بجراح وان ممتلكات قد اصبحت باضرار . و اضاف ان مراقبي الامم المتحدة العسكريين ايدوا شكوى لبنان فيما يتعلق بالجزء الخاص بالاضرار التي حدثت في بيروت وصيدا .

١٦٧ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل (S/10911) ، اتهم لبنان ان وحدات بحرية اسرائيلية رست ، في الليلة السابقة ، جنوبي بيروت وانزلت مجموعة من الارهابيين الاسرائيليين الذين استقلوا سيارات مدنية الى اهداف محددة سابقا ، حيث قتلوا ثلاثة من الزعماء الفلسطينيين البارزين . وقد قتل اثنان من رجال البوليس الذين اشتبكوا مع المهاجمين واصيب تسعة آخرون بجراح . وقامت زمرة اخرى من الارهابيين الاسرائيليين بنسف مبنى ومرآب في اجزاء اخرى من المدينة . وقد اسفر الهجوم عن مقتل ١٢ شخصا واصابة ٢٩ بجراح . وأشارت الرسالة الى الهجوم الذى شنته اسرائيل في ٢١ شباط/فبراير على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وكررت اعلان احتجاج لبنان وادانته عدوان اسرائيل المتكرر الذى ادانه مجلس الامن . ومضت الرسالة الى القول ان اسرائيل تقوم ، متابعة منها لسياسة الاعتداء على الشعب الفلسطيني بدون استقزاز ، بشن اعمال حربية ، وعدوانية وارهابية ضد لبنان انتهاكا لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ ، والقانون الدولي وجميع القواعد الاخلاقية الدولية . واعرب لبنان عن الامل في ان يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية لوضع حد لعدوان اسرائيل .

١٦٨ - وفي اليوم ذاته ردت اسرائيل (S/10912) بان العملية التي قامت بها في ٩ و ١٠ نيسان/ابريل كانت موجهة ضد قواعد الارهابيين ، ومقارهم ، ومخابئهم في منطقة بيروت . وقالت ان البيانات الرسمية التي صدرت في بيروت اكدت ان القتلى كانوا من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية . و اضافت الرسالة ، مكررة القول بان لبنان مركز لتخطيط وتنفيذ الاعتداءات الارهابية ضد المدنيين في اسرائيل واماكن اخرى ، ان لبنان ، بسماحه للارهابيين باستغلال واساءة استخدام اراضيه قد فقد حق المطالبة باحترام اراضيه وان الطريقة الوحيدة لىخلص لبنان نفسه من هذا الوضع هي بالامثال امثالا كاملا لالتزاماته الدولية ، والقضاء تماما على وجود الجماعات الارهابية ونشاطاتها على التراب اللبناني ومنه .

١٦٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/ابريل (S/10915) ، احال ممثل الجزائر الى رئيس مجلس الامن رسالة من وزير الشؤون الخارجية الجزائرى تتناول العمل العدواني الذى تعرضت له عاصمة لبنان من قبل اسرائيل . و اعلن وزير الخارجية الجزائرى ان سياسة التصعيد الاسرائيلية تستهدف اثاره النزاع في الشرق الاوسط حتى تتمكن اسرائيل من فرض ارادتها على

البلدان العربية وعلى شعب فلسطين . وحث المجلس على اتخاذ اجراء لضمان احترام قراراته ،
مضيفا ان احلال سلم دائم في المنطقة انما يتوقف على استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية
المشروعة وانسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية .

١٧٠ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان /ابريل (S/10913) ، لفت ممثل لبنان انتباه رئيس المجلس
الى عدوان اسرائيل على لبنان في ١٠ نيسان /ابريل ، وطلب ، بالنظر الى خطورة ذلك العدوان
ومايشكله من تهديد للسلم والامن في الشرق الاوسط ، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمعالجة
المسألة .

(ي) نظـر المجلس في الشكوى في جلساته ١٧٠٥ الى ١٧١١
(١٢ الى ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٧٣)

١٧١ - في الجلسة ١٧٠٥ المعقودة بتاريخ ١٢ نيسان /ابريل ، ادرج المجلس شكوى
لبنان (S/10913) في جدول اعماله . ودعي ممثلا لبنان واسرائيل ، وفيما بعد ممثلو مصر ،
والمملكة العربية السعودية ، والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، وتونس ، والاردن ، بناء
على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت .

١٧٢ - واعلن ممثل لبنان انه في ١٠ نيسان /ابريل ، هبطت فرقة مؤلفة من ٣٥ ارحابيا اسرائيليا
بالبسمة مدنية في الضواحي الجنوبية لمدينة بيروت وان افرادها ركبوا سيارات مدنية لبنانية اقلتهم
نحو اهداف محددة من قبل ، في المدينة . وقد هاجم هؤلاء مباني في مناطق عدة ، وقتلوا ثلاثة
من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ونسفوا المباني . . وقتل نتيجة ذلك ١٢ شخصا ، من بينهم
اثنان من رجال البوليس اللبناني ، ومدنيان لبنانيان ، وثلاثة عمال سوريين ، وأربعة فلسطينيين
وامرأة ايطالية . وأصيب تسعة وعشرون شخصا ، كلهم لبنانيون ، بجراح . وقال ان لبنان ، الذي
يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن لحمايته ، يعتبر ان المجلس ملزم ليس فقط
بايجاد الحلول للمشاكل بل وتوفير الحماية للدول التي هي ضحايا العدوان . و اضاف ان المجلس
اصدر مرارا وتكرارا قرارات تتعلق بعدوان اسرائيل ضد لبنان ودول عربية اخرى ، ولكن تلك
القرارات قوبلت باحتقار وتحد من قبل اسرائيل . ونوه بان لبنان بلد مسالم يعتمد لا على القوة
العسكرية بل على النظام والشرعية الدوليين لحمايته . فمن مسؤولية مجلس الأمن بموجب الميثاق
حماية الدول الصغيرة المسالمة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها . و اضاف ان اسرائيل تزعم انها
تشن حربا ضد الارهاب من اجل منع العمليات الارهابية في المستقبل ، وان المنظمات الارهابية
تجد مأوى لها في لبنان بتواطؤ مع حكومته . ولكن الواقع هو ، ان اسرائيل هي القائمة على وسائل
الارهاب الذي تنظمه الدولة . وتاريخ اسرائيل مع الارهاب في الشرق الاوسط معروف جيدا . فالارهاب
الصهيوني هو الذي طرد مليون ونصف مليون فلسطيني من وطنهم ، ومعظمهم يعيشون الان في
مخيمات اللاجئين كنتيجة لعملية الارهاب المستمرة . ومن بين هؤلاء اللاجئين ، يعيش ٣٠٠ . . .
شخص في لبنان ، الذي لا يمكن ان يعتبر مسؤولا تجاه رغبتهم في العودة الى ديارهم ومايبدو انه
من روح مقاومة ضد المعتدى . ومضى قائلا ان لبنان الذي بذل كل جهد لدعم الظروف السلمية

في المنطقة ، لا يمكن ان يتحمل المسؤولية التي يتعين ان يتحملها المجتمع الدولي في حل مشكلة الفلسطينيين . واختتم ممثل لبنان بيانه بالقول ان اعمال العدوان الاسرائيلية المتكررة يجب ألا تذهب بدون عقاب ، وانه يتعين على المجلس ان يتخذ اجراء اكثر فائدة من الادانة حتى يتمكن من وضع حد للعدوان الاسرائيلي ضد لبنان .

١٧٣ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأعلن ان الاحداث في لبنان أعقبتها محاولة لنشر أذى ودية كبرى ، ألا وهي ، الاتهام بأن حكومة الولايات المتحدة قد تواطأت أو تأمرت في تلك الاحداث وان السفارة الأمريكية في بيروت تأوى اشخاصا كان لهم ضلع في تلك الحادثة . وأضاف ان هذا الاتهام الذى صدر في الاصل عن أولئك الذين يعارضون ايجاد تسوية سلمية ويمارسون الارهاب ، هو بدون اساس اطلاقا . واعرب عن الامل في ان يدرك الناس العقلاء مدى ما تتسم به مثل هذه التهمة من تشهير ولا - مسؤولية . وقال ان حكومته تشجب العنف وتأسف لتزايد ازهاق الارواح البريئة ، ولم يكن لها اي دور ، او معرفة ، بالفارة الاسرائيلية على لبنان في ١٠ نيسان / ابريل .

١٧٤ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فاتهم بأن لبنان دعى المجلس الى الانعقاد ليحصل على ترخيص باستمرار الارهاب . وقال انه في حين كان العالم يرد بسخط على اعمال جماعات الارهاب العربية ، واصلت دول عربية تقديم الدعم لتلك الجماعات ولا زالت تسمح باقامة قواعد ارهابية داخل حدودها وشدد على ان حكومته تجد ان من واجبها حماية ارواح مواطنيها ووضع حد للهجمات الموجهة ضد الرجال والنساء والاطفال . وقال ان هذا كان هدف الاجراء الذى اتخذته ليل ٩ و ١٠ نيسان / ابريل ضد قواعد الارهابيين ، ومقارهم ، ومخابئهم في منطقة بيروت وبشكل خاص ، مقر منظمة فتح هناك . ومضى الى القول ان اصابات انزلت بالارهابيين ، ومن بينهم بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية . فقد وصل مجموع العمليات الارهابية ، تحت زعامة هؤلاء الرجال ، خلال العامين الماضيين ، الى ١٠٥ هجمات اسفرت عن ٢٢٨ اصابة ، بينها ١١٦ وفاة . ومعروف للجميع ان لبنان هو مركز لتخطيط وتنفيذ الهجمات الارهابية ضد المدنيين في اسرائيل واماكن اخرى . فالارهابيون يحتفظون بمقارهم ، ومصانع انتاج اسلحتهم ، ومكاتب التجنيد والاعلام التابعة لهم في عاصمة لبنان بموافقة السلطات اللبنانية . وقال انه لا يمكن لاي شيء أن يبرر موافقة لبنان على المحافظة على مراكز وقواعد الارهاب في اراضيها . فطالما ان الحكومة اللبنانية تختار ان تفعل ذلك ، يتعين اعتبارها شريك في الحملة التي يشنها الارهابيون . وقد انقذ الاجراء الاسرائيلي ضد مراكز الارهاب في بيروت ارواح العديدين في الشرق الاوسط ومناطق اخرى ، ولو كان هذا الاجراء قد اتخذ في وقت سابق ، لكان انقذ العديد من الارواح البريئة .

١٧٥ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان لبنان لم يكن أبدا معتديا ولم يتعمد أبدا على جيرانه . فهو واحد من اكثر البلدان حرية في العالم ؛ والا لما تمكن الجواسيس من الاعداد للعمل الارهابي الاخير الذى ارتكبه اسرائيل في لبنان . ان في لبنان نحو ٣٠٠ . . . لاجيء فلسطيني ، ومثل هذا البلد الذى تعيش فيه طوائف عديدة معا بسلام ، لا يمكن ان يخوض صراعا داخليا او حربا اهلية من اجل ان يكتشف ويعاقب أولئك الذين يتواطؤون لارتكاب اى اجراء ضد اسرائيل . فمسؤولية الوضع تقع على عاتق الأمم المتحدة ، حيث صوتت الدول الرئيسية مؤيدة

خلق دولة اسرائيل . وأضاف انه طالما أن هناك لاجئين فلسطينيين مشتتين في جميع الأراضي العربية وفي العالم كله ، لا يمكن أن يحل سلام في المنطقة أو في أي مكان من العالم بأمله ، وسيظل الارهاب سائدا . فمسؤولية الدول الكبرى هي وضع حد لهذه الحالة . فالفلسطينيون اليائسون ليسوا مسؤولين تجاه لبنان ، أو تجاه مصر ، أو تجاه الاردن ، وهم بسبب ماصيبوا به من يأس وخيبة أمل قد تطورت عندهم هواجس نفسية تولد العنف وتعرض حياة الجميع للخطر .

١٧٦ - وفي الجلسة ١٧٠٦ المعقودة في ١٣ نيسان / ابريل ، تكلم ممثل الجزائر ، فقال ان اسرائيل ، بالمساعدة التي تلقتها من الولايات المتحدة ، تمارس نفس الارهاب التي أدانتها الفلسطينيين لأجله . فالشعب الفلسطيني يخوض كفاحا من أجل البقاء كشعب عربي . ورغم أنه صحيح ان الارهاب عمل لا انساني ، فليس لدى الفلسطينيين جيش نظامي لمقاتلة القوات الاسرائيلية ، لذلك لجأوا الى نوع الكفاح الوحيد المفتوح امامهم . ومن الوهم الظن ، امام كفاح شعب بأمله ، ان بإمكان الارهاب الاسرائيلي ان يحطم تصميم الفلسطينيين . ومضى الى القول ان مشكلة الشرق الاوسط لن تحل طالما ان اسرائيل متمسكة بمبادئها الصهيونية ، الذي يعارض المطالب العادلة للشعب الفلسطيني بالعيش في وطنهم ويديعي انه يمثل جميع المستعمرات اليهودية في العالم .

١٧٧ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان المشكلة الحقيقية المعروضة امام المجلس هي الارهاب الذي تمارسه اسرائيل كمبدأ ، وكعقيدة ، وكإيمان . فارهاب اسرائيل هو الذي يتعين ان يكون موضع نظر المجلس ، خاصة في انتهاكها الصارخ لسيادة الدول الاعضاء . فاسرائيل تشن ، بحجة الأمن ، غارات في أعماق الأراضي العربية ، وتحقق ، ان عاجلا أو آجلا ، وبعدوان بعبد عدوان ، " اسرائيل الكبرى " . فارهابها يتصاعد ، وهي تعد الرأي العام الدولي لحرب جديدة تشنها ضد البلدان العربية لتقضي الى الابد على ما تبقى من الشعب الفلسطيني . وقال ان اسرائيل ماكانت لتتوصل الى هذه الأبعاد من الفطسة لولا الدعم غير المشروط الذي تقدمه لها الولايات المتحدة ، وتساءل عما اذا لم يكن ذلك الدعم بمثابة دعوة الى اسرائيل لتفعل ماتريد ضد البلدان العربية ، مؤكدا ان سياسة بلاده فيما يتعلق بمسألة فلسطين وعدوان اسرائيل ضد البلدان العربية مبنية على مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، الى القول ان السلام في الشرق الاوسط يعتمد على الاعتراف بحق شعب فلسطين في اراضيهم وبممارسته الحرة لحقه في تقرير المصير ، وعلى الانسحاب الكامل ، والفوري ، وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة .

١٧٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه في السنوات الأربع الماضية بحث المجلس ١٠ مرات مسائل تتعلق باجراءات عدوانية ارتكبتها اسرائيل ضد لبنان وانـه ليس من قبيل الصدف أن تكون اسرائيل قد رفضت تأييد قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د-٢٧) بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية ، ومضى السـي القول ، انه في ضوء الأحداث الأخيرة ، أصبح من الواضح الى حد أكبر ، ان ذلك القرار الـذى يحمي المصالح المشروعة لضحايا العدوان الابرالي والاستعمارى عن طريق نصه المتعلق بـعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ويؤكد كذلك من جديد مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة . ونتيجة لذلك فان أى عمل عدواني آخر من قبل اسرائيل يجب أن يعتبر ليس فحسب انتهاكا للميثاق بل وكذلك انتهاكا لهذه القاعدة الجديدة من القانون الدولي . وقال أن مجلس الأمن ملزم في دعمه لهذا القرار باتخاذ التدابير المناسبة للتأكد من التنفيذ الكامل لذلك النص . ثم ذكر بأن المجلس كان قد حذر اسرائيل ، في السنوات الأخيرة ، من أنها اذا استمرت في أعمالها العدوانية ضد لبنان ، فان المجلس سوف ينظر في اتخاذ اجراءات أخرى بموجب الميثاق . وأضاف أن اسرائيل واصلت تجاهل وانتهاك قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة . وانتقل السـي الحديث عن الأحداث المعروضة على المجلس ، فقال ان اجراءات اسرائيل في لبنان جزء من سياسة اسرائيل القائمة على التخويف والارهاب اللذين تنظمهما الدولة . فقد أشادت الحكومة الاسرائيلية الأخيرة بصورتها على أنها نوع من تدبير انتقامي . وأكد أن الاتحاد السوفياتي يقف ضد كل ارهاب دولي يخل بالنشاط الدبلوماسي للدول ومثليها . كما أنه يعارض المحاولات التي تبذل للتأثير على سياسات الدول بواسطة أعمال ارهابية ، بالاضافة الى الأعمال الارهابية التي يرتكبها أفراد . كذلك فان الاتحاد السوفياتي يعارض يمثل هذا الحزم والشدة استغلال المعتدى لأعمال ارهابية يرتكبها أفراد غير مسؤولين كتهديد لاجراءاتها العدوانية ضد بلدان أخرى . وبناء عليه ، فان وفده يدين الطرق الارهابية الاسرائيلية وقيام اسرائيل برفع الارهاب الى مستوى السياسة القومية للدولة . والاتحاد السوفياتي يشعر أن هناك حاجة ملحة الى ايجاد تسوية عادلة في الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى نص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، واعترف بالحاجة الى التأكد من ممارسة الشعب العربي في فلسطين لحقوقه المشروعة . وفي هذا الخصوص ، ينبغي على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يبذلوا كل جهد للحد من الاعتداءات الاسرائيلية . فالاتحاد السوفياتي مستعد لبذل كل جهد ضرورى من أجل ايجاد تسوية سياسية كما أنه مستعد لأن يستأنف فوراً المشاورات بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام . وقال ان حكومته قلقة تجاه التوتر في المنطقة ، الذى زادت الفارات الاسرائيلية الأخيرة ضد لبنان من حدته . ومضى الى القول أن مجلس الأمن لم يدين فحسب 'اسرائيل' بل وحذرهما كذلك من اتخاذ تدابير أكثر فعالية ضدها بموجب الميثاق ، اذا هي استمرت في اجراءاتها العدوانية . وقد حان الوقت لأن يتخذ مجلس الأمن تلك التدابير الفعالة وأن يضع حداً لأعمال اسرائيل العدوانية .

١٧٩ — وتكلم ممثل السودان ، فقال ان اسرائيل ، منذ لحظة انشائها من قبل الأمم المتحدة ، أرست قواعد وجودها على المستوطنات العسكرية وعلى مؤسسة عسكرية ضخمة بنيت على منظمات الارهاب القديمة ، مثل عصابات المهاجانه ، والأرجون ، وشتيرن المسؤولة عن جرائم قتل ارتكبت

قبل وبعد انشاء اسرائيل . وقال أن كل حوادث العنف التي أوردتها ممثل اسرائيل ، والتي اعتبر لبنان مسؤولاً عنها ، هي النتائج النهائية لعدوان اسرائيل وارتكابها . ويبدو من بيانات ممثل اسرائيل أمام المجلس وتبريراته المتكررة للجرائم التي ترتكب ضد لبنان ، ان العدوان ضد ذلك البلد سوف يظل يتكرر باسم أمن اسرائيل . فهدف اسرائيل النهائي هو القضاء على ٢٥ مليون عربي فلسطيني يطالبون بحقوقهم في تقرير المصير . ومع ذلك فان شعباً مصمماً على الكفاح من أجل حقوقه الأصلية لا يمكن أن تخيفه قوة السلاح ، أو أن تثنيه عن عزمه رشوة بمقدار ١ في المائة من عائدات النفط العربية كما اقترح ممثل اسرائيل بسداجة . فالفلسطينيون يجب ألا يدعوا بعد الآن بلاجئين أو يجبروا على العيش على الاحسان ، لأن من واجب الأمم المتحدة أن تدعم حقوقهم . وأضاف أنه يتعين على المجلس أن يدين أعمال اسرائيل العدوانية ضد لبنان بأشد لهجة ، فاذا واصلت تطبيق القانون على هواها والتوسع في ارتكابها ، ينبغي على المجلس أن ينظر جدياً في تطبيق تدابير فعالة ضدها بموجب الميثاق .

١٨٠ — وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال أن الغارة الاسرائيلية الأخيرة كانت أحدث مثال على سياسة التصعيد الحربية المبنية على استخدام القوة العسكرية . فالأعمال العدوانية السابقة التي ارتكبتها اسرائيل ضد مخيمين للاجئين ، واسقاطها لطائرة ركاب مدنية كانت كذلك اهداثاً مفاجئة يجب أن ينظر اليها في اطار سياسة المسارعة الى استخدام القوة المجردة . وقال أن حكومته ، مثلها مثل الأمم المتحدة ، قد أدانت سياسة التخويف عن طريق اللجوء الى القوة والتوسع الاقليمي ، ومع ذلك فان الأمر المرهق بصورة خاصة هو أن قوة أشد ، وأضخم ، وأقوى تجهيزاً قد استخدمت ضد بلد صغير ، ضعيف ، ومسالماً ، لا حماية له الا الأمم المتحدة . وفي هذا الاطار اضطر المجلس الى اتخاذ اجراء والى الاجتماع المرة تلو المرة . ومضى الى القول أن أحدث هذه الاعتداءات يشكل مثلاً صارخاً على الارهاب الدولي — الارهاب الذي ترتكبه دول . فمن الأمور التي لا يمكن السماح بها اطلاقاً ربطه أو مساواته بالنشاط الارهابي الفردي . وقال أن السبب الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط هو رفض اسرائيل الانصياع لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالموضوع التي تمس تمسك اسرائيل بالأراضي العربية المحتلة وسياساتها التوسعية وحرمانها المستمر للفلسطينيين من حقوقهم الأساسية . لذلك ، ينبغي على المجلس أن يشدد على أنه ليس مستعداً للتساهل تجاه تهازل اسرائيل التام للمجتمع الدولي ، وللأمم المتحدة ، ولقراراتها . ويتعين عليه أن يدين الاعتداء الاسرائيلي على لبنان واغتيال أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية هناك .

١٨١ — وفي الجلسة ١٧٠٧ المعقودة في ١٦ نيسان/ابريل تكلم ممثل مصر ، فقال أن العدوان ضد لبنان ليل ١٠ نيسان/ابريل لم يرتكبه مجرمون عاديون بل جنود اسراييليون دربوا وأمسروا من قبل حكومتهم ؛ والسلطات الاسرائيلية التي كالت الثناء على هذه الجرائم أخطرت العالم أن هذه الأعمال سوف تتكرر في لبنان ، وفي أماكن أخرى ، مما يشير الى أن اسرائيل قد أوكلت لنفسها دوراً امبريالياً في المنطقة . فكل ادانات وتحذيرات المجلس المتعلقة بالعدوان ضد لبنان لم يكن لها أي أثر على السلطات في تل أبيب ؛ وبالتالي ، فان هذه السلطات تبنت الاجرام والاغتيال كسياسة وممارسة رسميتين للدولة . ومما يصعب تصديقه أن تظل اسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية واقتصادية هائلة متزايدة من دولة عضو ، بعد صدور كل قرارات المجلس المتعلقة بالاعتداءات التي شنتها ضد

لبنان وحده . كذلك يصعب تصور أن مثل هذه المساعدات الهائلة تقدم الى اسرائيل في الوقت الذي تحتل فيه أراضي تابعة لمصر ، والأردن ، والجمهورية العربية السورية ، والذي تسخر فيه من مبادئ السيادة ، والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي ، وتقاطع فيه مهمة السلام التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام . ومضى ممثل مصر قائلاً أن فرض حظر على تقديم المعدات العسكرية والمساعدات المالية لاسرائيل أمر جوهري لتحقيق السلم في الشرق الأوسط . وينبغي على المجلس أن يدعو جميع الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الدائمة العضوية ، الى قطع مساعداتها العسكرية عن اسرائيل والتوقف عن تزويدها بالمعدات العسكرية . وأعلن أنه يعتزم المطالبة بأن يجرى المجلس استعراضاً كاملاً للوضع في الشرق الأوسط برمته ، بما في ذلك اتخاذ خطوات محددة لاجراء دراسة شاملة لجهود الأمم المتحدة لتنفيذ جميع قراراتها وتطبيق المبادئ الأساسية للميثاق . واختتم بيانه بالقول أن مصر ستطلب قريباً تقريراً كاملاً من الممثل الخاص للأمين العام . فمن حق وواجب المجلس والعالم أن يعرفوا ما اذا كانت جهود احلال السلم في الشرق الأوسط قد وصلت الى طريق مسدود .

١٨٢ - وتكلم ممثل الصين ، فقال أن وفده يرغب في الاعراب عن أقصى سخطه ادانته الشديدة للعدوان الذي ارتكبه الصهاينة الاسرائيليون . فحادثه . ١ نيسان /ابريل هي استمرار لسلسلة الفظائع التي يرتكبها الصهيونيون الاسرائيليون منذ فترة طويلة ، ودليل آخر على أنهم يلجأون الى العدوان كسياسة لدولتهم . فبيانات المسؤولين الاسرائيليين أشادت بتلك الحادثة . كما أن الممثل الاسرائيلي في المجلس أعلن صراحة أن اسرائيل تعطي لنفسها حق مهاجمة الفلسطينيين . لذلك فانه من العدل أن يكافح الشعب الفلسطيني الذي طرد من وطنه من أجل حقوقه في الوجود القومي وضد المعتدين الاسرائيليين . فالفلسطينيون والشعوب العربية الأخرى سوف تتحد اتحاداً وثيقاً وتمضي حتى النهاية في كفاحها ضد المعتدين . والسبب الأساسي لرفض اسرائيل الانسحاب من أجزاء كبيرة من الأراضي العربية هو تواطؤ الدولتين الكبريين معها وتشجيعهما لها . فالدولتان الكبريان تحافظان متعمدتين على وضع من "اللاحرب واللاسلم" في الشرق الأوسط وتعقدان صفقات على حساب الحقوق القومية للفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى وأراضيها وسيادتها من أجل تسهيل تنافسهما على النقاط الاستراتيجية الهامة وعلى موارد البترول في المنطقة . ومضى ممثل الصين الى القول أن إحدى هاتين الدولتين الكبريين تقوم بدعم المعتدين الاسرائيليين بالسلاح وبالمساعدات الاقتصادية . أما الأخرى فانها تصب على اسرائيل سيلاً متدفقاً من القوة البشرية لتزويد المعتدين بالموارد للتجنيد العسكري ، وبالخبراء الفنيين . ومضى قائلاً أن وفده يؤكد من جديد أن الحكومة الصينية والشعب الصيني يساندان بحزم الفلسطينيين ، واللبنانيين ، والشعوب العربية الأخرى في كفاحها العادل ضد المعتدين الاسرائيليين وترى أنه يتعين على المجلس أن يدين العدوان الاسرائيلي .

١٨٣ - وذكر ممثل الصين ، الذي اتهم بأن ممثل الاتحاد السوفياتي كان قد تهجم على الوفد الصيني والوفود الأخرى التي عارضت الاقتراح السوفياتي الخاص بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وأصدر تهديدات ضدها في بيانه المؤرخ في ٣ نيسان /ابريل ، بأن الوفد الصيني ، قام في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة باجراء تحليل ودحض كاملين لحجة الوفد السوفياتي لأنها تشوه روح الميثاق . فالموقف السوفياتي الذي صب مرة أخرى كل طاقته في الدفاع عن

نظرية عدم استخدام القوة مطلقا في العلاقات الدولية ، وهي النظرية التي لا تفرق بين المعتدى وضحية العدوان ، وفي وقت ارتكب فيه الصهاينة الاسرائيليون عدوانا خطيرا ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني - هذا الموقف السوفياتي يوازي تبرئة المعتدى من الجريمة .

١٨٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ممارسا حق الرد ، فقال أن بيان ممثل الصين افتراء على موقف الاتحاد السوفياتي وتشويه له ولجوهر قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د-٢٧) الخاص بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما . وشدد الممثل السوفياتي على أن ذلك القرار ، رغم الافتراءات التي وردت في تأكيدات ممثل الصين ، يساعد ضحايا العدوان ويجعلهم يدا واحدة في كفاحهم ضد المعتدين . فقد أعربت الأمم المتحدة في ذلك القرار عن تأييدها للمناضلين في سبيل التحرر القومي . وهذا في حد ذاته هو السبب الذي صوت من أجله العنصريون في افريقيا الجنوبية ، والمستعمرون البرتغاليون - الذين يخنقون حرية الشعوب الافريقية - ضد ذلك القرار . والآن تجد الصين نفسها في نفس الزمرة . فالبيان الذي أدلى به للتو ممثل الصين يؤكد ، بالإضافة الى ذلك ، أن الصين تقف الى جانب المعتدين الاسرائيليين لأنها تماشيهم في معارضة قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د-٢٧) بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما . ودعا الممثل السوفياتي ممثل الصين الى التوقف عن محاولة السير بمجلس الأمن في اتجاه مناهض للسوفياتية وللتوقف عن الافتراء ضد الاتحاد السوفياتي ، والى أن يعرض ، بدلا من ذلك ، اقتراحات ملموسة تستهدف وقف العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية .

١٨٥ - وتكلم ممثل الصين ، فقال أن اقتراح الممثل السوفياتي بشأن "عدم استعمال القوة" هو اقتراح ينطوي على الرياء المحض والرجعية . وأشار الى أن الاتحاد السوفياتي كان قد أرسل أعدادا ضخمة من القوات لغزو عاصمة أحد حلفائه ، وأنه في عام ١٩٧١ أيد عن طريق القوة تمزيق دولة عضو في الأمم المتحدة ، وأن له الآن أعدادا كبيرة من القوات وقواعد عسكرية خارج حدوده ، وأنه وضع مليون جندي على امتداد الحدود مع الصين لتهديد الصين . وتساءل الممثل الصيني هل أن كل هذه الأمور تتماشى مع مبدأ "عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" ؟ وقال أنه ينبغي على المرء ألا يصغى الى كلمات أى شخص بل أن ينظر الى أفعاله أيضا وبذلك لن يصعب عليه أن يرى ملامح ذلك الشخص الحقيقية .

١٨٦ - وفي الجلسة ١٧٠٨ المعقودة في ١٧ نيسان/ابريل ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال أنه اشترك في النقاش بروح من الحزن العميق . فان البحث عن السلام في الشرق الأوسط قد سار القهقري بدلا من أن يمضي الى الأمام . وبدلا من أن يسود السلام ودعاة الاعتدال فان هناك عنفا يتزايد أبدا ، في حين يسيطر المتطرفون على مسرح الأحداث . وقال أن حكومته واطببت على ابداء الأسف لجميع أعمال العنف والارهاب في الشرق الأوسط وهي تعطف على قضية ومصير اللاجئين الفلسطينيين ، الذين كانوا موضوع مناقشات وقرارات لا نهاية لها في الأمم المتحدة . لذلك ليس مستغربا أن تنمو المرارة والكراهية في قلوبهم وأن يتحول بعضهم ، مدفوعا باليأس ، الى العنف . ومع ذلك فانه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يتساهل تجاه قتل الأشخاص الأبرياء ، واغتصاب الدبلوماسيين ، وقطع الاتصالات . فلا يتعين على الفلسطينيين فحسب أن يمارسوا ضبط النفس بل وينبغي كذلك على جميع الحكومات المعنية أن تبذل جهودها للسيطرة على العنف . ولكن الأسف

لأعمال العنف التي تقوم بها المنظمات الارهابية ، ليس معناه التفاوض عن اعتداءات اسرائيل على لبنان . فهذه أيضا يجب ادانتها . فهي تشكل عمل عنف رسمي لا يمكن في أى ظرف من الظروف ، تبريره بموجب الميثاق . وأضاف أن القبول بمثل هذا العمل سيكون بمثابة عودة الى حالة من الفوضى الدولية . وقال أنه في حين لا يسع حكومته أن توافق على أنه بالامكان تبرير الارهاب ، فانها ليست مغمضة العينين تجاه الحاجة الى القضاء على أسبابه الجذرية والى معالجة المشاكل الكامنة وراءه وقال ان على الأمم المتحدة أن تظهر للاجئين أن العالم لم ينسهم ، وأن تطلعاتهم المشروعة يجب الا تغفل في أى تسوية نهائية . لقد مضى النقاش الى أبعد من الموضوع المدرج في جدول الأعمال ولكن القضايا الأوسع للشرق الأوسط لا يمكن غض النظر عنها نظرا الى أن مثل هذه الحوادث سوف تستمر الى أن تتم معالجة تلك القضايا . واختتم بيانه قائلا أنه مما يسعد وفده أن يرى المجلس يدعو الأمين العام وممثلته الخاص الى تجديد جهودهما لتشجيع الاتفاق على أساس القـــرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

١٨٧ — وتكلم ممثل اندونيسيا ، فقال أن مشكلة الارهاب والارهاب المضاد لا يمكن النظر فيها بعيدا عن أسبابها الجذرية ، وهي تتكون من شقين : الظلم الذى لحق بالفلسطينيين ، والذى مازال مستمرا منذ ٢٥ سنة ؛ واستمرار اسرائيل في احتلال الأراضي التابعة لثلاث بلدان عربية . وأشار الى أن الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم تنجح في القضاء على السبب الجذري الثاني ، وأضاف أنه طالما أن الفلسطينيين محرومون من أراضيهم وطالما أن اسرائيل تصر على احتلال أراض تابعة لغيرها فسيكون من الوهم تصور أن العنف الناتج عن اليأس السياسي سوف يتوقف . وقال أنه لا يسع بلاده أن تتخاضى عن أعمال العنف الحمقاء والارهاب الوحشي الجائر ، ولكنها لا تنظر الى العنف الذى يرتكبه شعب يائس خيبت آماله في نفس الضوء الذى تنظر فيه الى الارهاب الذى ترتكبه حكومة من أجل المضي في احتلالها غير المشروع لأراضي الآخرين . ففى القرار ٢٨٠ (١٩٧٠) حذر مجلس الأمن اسرائيل من قيل من أن مثل هذا الانتهاك الصارخ للسلم لا يمكن التساهل فيه بعد الآن . وأعرب عن رأى وفده في أن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوات المناسبة والفعالة المشار اليها في القرار ٢٨٠ (١٩٧٠) ولتنفيذ القرارات التي كان المجلس قد اتخذها في السابق تنفيذا كاملا . وقال ان اندونيسيا ستواصل تأييد كفاح الشعوب العربية وهي مدركة أن أى اجراء من قبل المجلس ، لا يمكن أن يكون فعالا الا اذا اتخذ بموافقة وتعاون الأعضاء الدائمين في المجلس .

١٨٨ — وتكلمت ممثلة غينيا ، فقالت ان ما هو جوهرى بالنسبة الى المشكلة في الشرق الأوسط هو حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن يكون له وطن ، حتى يتمكن من وضع حد لتشرده ، الذى دام أكثر من ربع قرن . وقالت انها تشعر أنه من المحتم السعي من أجل ايجاد حل منصف لهذا الوضع وان الوقت قد حان لكي يرجع المجتمع الدولي عن خطئه هذا ويصححه . وأضافت أن الأمل معقود مرة أخرى على تلك الدول التي تمسك أكثر من غيرها من الأعضاء في المنظمة بمفتاح الحل للمأساة الفلسطينية لأن تلك الدول هي التي خلقت تلك المشكلة . ودعت بشكل خاص حكومة الولايات المتحدة ، التي تقدم المساعدة المالية والعسكرية لاسرائيل ، الى حمل اسرائيل على الامتثال بدون قيد أو شرط لأحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرار الجمعية العامة ٢٩٤٩ (٥-٢٧) .

١٨٩ — وتكلم ممثل النمسا ، فقال أن حكومته تدين جميع أعمال العنف انطلاقاً ليس فقط من — إخلاصها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات بل ومن احترام عميق للحياة الانسانية . ومضى الى القول أن حكومته ، وقد ووجهت بالعنف الذي وقع مؤخراً تشاطر جميع الوفود في المجلس نفس الشعور بالحاجة الملحة القصوى الى البحث عن اجراء مناسب . فاجراءات المجلس يجب أن تكون موجهة ضد استمرار العنف . ولكن ادانة المجلس للعنف لا يمكن أن تحقق هدفها الا اذا كانت موجهة ضد جميع أشكال ومصادر العنف . وبعد أن أعلن أن انعدام الحلول ومرور الوقت يفسران ازدياد الشعور بخيبة الأمل الذي ولد الاضطراب والتوتر ، قال أن هناك أساساً معترفاً به على نطاق واسع لايجاد حل . وهو يكمن في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يتضمن جميع العناصر المطلوبة لاحتلال السلم والعدل والأمن بالنسبة لجميع الأمم في المنطقة ، بما في ذلك ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . واختتم بيانه بالقول أن القرار أظهر أن الأمم المتحدة ليست عاجزة عن استنباط الأسس السياسية لاجاد حل للقضية .

١٩٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فتساءل عما اذا كانت أعمال الارهاب والارهاب المضاد الأخيرة سوف تقبل كقواعد جديدة للاشتباك في حرب مفعجة لا حل لها وقال أن بلاده تعارض العنف والارهاب مهما كان مصدرهما ونوعهما . فالعنف الذي ترتكبه قوات تقليدية والعنف الذي يرتكبه اراهابيون ينبغي أن يداناً على حد سواء . فأحدهما يمثل قبح الآخر . وانتهاكات سيادة دولة من قبل دولة أخرى أمر يتعين عدم التسامح فيه ، كما يتعين عدم التغاضي عن أعمال القتل ، سواء ارتكبها أفراد أو جماعات ، انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية . وينبغي ألا تهاجم دولة عضو دولة أخرى . لأن مثل هذا العمل لا يولد الا المزيد من العنف . كذلك يتعين أن لا تسلم أية دولة بأن يستخدم اقليمها كنقطة انطلاق لاعتداءات اارهابية خارج أراضيها . كما ينبغي ألا تقدم أى دولة المأوى لعناصر تهاجم دولا أخرى ، أو مواطني تلك الدولة ، حيثما كانوا . وقال ان مثل هؤلاء الأفراد يعتمدون على دعم أو رضا الحكومات ، مما يناقض قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) عن العلاقات الودية ؛ لذلك ، فانه من واجب كل دولة ألا تتساهل تجاه مثل هذه الأعمال الارهابية أو أن تقبل بها ، سواء أكانت موجهة ضد مواطنيها أو ضد مواطني بلدان أخرى . فالمشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط هي كيفية الخروج من دائرة العنف المغلقة . ومضى قائلاً أن المهمة الملحة التي تواجه المجلس هي الانتقال من التراشق بالتهم الى عدم التحيز في ادانة جميع أشكال العنف ، والا فلن يحرز أى تقدم نحو السلم . وأضاف أنه يجب أن يوضع حد للهجمات من جانبي الحدود ولأعمال العنف الفردية . وعلى الأمم المتحدة ألا تترك أى مجال للشك في عدم موافقة المجتمع الدولي على الخسائر التي لا مبرر ولا ضرورة لها في الأرواح البريئة ، الناجمة عن أعمال العنف والرود العسكرية عليها . ولقد حان الوقت الذي يتعين فيه وضع حد لجميع أعمال الارهاب من قبل جميع الأطراف . وينبغي على المجلس أن ييسر العودة من العنف الى السلم ، مستخدماً اطار التسوية السلمية الشاملة المبين في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . فذلك القرار ، الذي دعا الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، أشار الى الطريق نحو هدف احتلال سلم دائم تستطيع جميع شعوب الشرق الأوسط عن طريقه أن تحقق الأمن والعدالة . واختتم بيانه بالقول أن حكومته تدرك أن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا بعد أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل التطلعات المشروعة للفلسطينيين .

١٩١ - وتكلم ممثل تونس ، فقال ان اسرائيل لن تنجح في اخماد صوت الفلسطينيين عن طريق الاعتداءات والغزوات في لبنان أو أماكن أخرى . وقال أن المشكلة لم تعد تخص عرب ويهود فلسطين وحدهم بل أصبحت تهتم المجتمع الدولي بأكمله ، الذي يتعين عليه أن يعمل في سبيل ايجاد تسوية منصفة . وأضاف قائلاً أنه في عام ١٩٤٧ عندما تقرر تقسيم فلسطين ، كان المجتمع الدولي مهتما فقط بارتضاء الصهايين ، الذين استغلوا ما أثاره جحيم هتلر من عطف عليهم . ولما كان معظم العالم العربي في ذلك الوقت تحت السيطرة الأجنبية ، فان عرب فلسطين ، وبدلاً من أن يقبلوا ذلك الجزء من فلسطين الذي خصص لهم بموجب قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة ، اختاروا رفض التقسيم ، فوجدوا أنفسهم فجأة وقد طردوا من منازلهم الى بلدان عربية مجاورة حيث لا يزالون حتى الآن محرومين من حق الوجود في بلادهم أو في أى مكان آخر . فحتى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يشير الى الفلسطينيين كلاجئين فقط ، في حين أن مسألة حقوقهم القومية لها اسمى الأهمية في أية تسوية . وجلياً أن مشكلة فلسطين لا تزال أمام المجلس وانها تدعو الى نتيجتين : الأولى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءاً لضمان تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ؛ والثانية أنه يتعين على مجلس الأمن أن يستمع الى ممثلي الشعب الفلسطيني . وقال ان حكومته ترى أن مسؤولية الدول الكبرى ، والدولتين العظميين ، عامل حاسم في الشرق الأوسط ولكنها تعتقد بأن تضافر جهود الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ومن بينها الدول العربية ، يمكن أن يضع مخططاً لاستراتيجية ذكية وجريئة من شأنها أن تؤدي الى تقييم أكثر عدلاً للحالة من قبل الدول الكبرى .

١٩٢ - وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان وفده يجد المنظر المستمر للعنف والانتقام العنيف ، محزناً ومقلقاً ، ويشعر أنه يجب أن يكون مدعاة للأسف . فالاستقطاب التام للمواقف التي تجمدت على مر السنين يساعد على تعمير مهمة الأمم المتحدة التي هي صعبة في الأصل ، لا سيما مهمة مجلس الأمن . ومن رأى وفده ، ان الخطوة الأولى والأكثر ايجابية تتمثل في الخروج من دائرة العدوان والانتقام ، وصد موجة العنف الاجرامي والارهاب التي انتشرت الى خارج المنطقة عبر العالم . وقال أنه لا يمكن أن يكون هناك شك ، بالنسبة لوفده ، ان الحادثة التي وقعت في بيروت توازى اجراماً خططت له ، ووجهته ، واعترفت به حكومة اسرائيل ، وتعدى مؤسفاً على سيادة دولة أخرى عضو . وينبغي على هذا الأساس اللوم عليه . واستدرك قائلاً انه سواء اعتبر ذلك عملاً عدوانياً ، أو انتقاماً ، أو اجراءاً احتياطياً أو دفاعاً عن النفس ، فهو ليس سوى عمل واحد في سلسلة أعمال العنف التي لا يمكن لبعض البلدان المجاورة لاسرائيل أن تتهرب من تهمة التواطؤ في بعض منها . وفي الختام حذر ممثل استراليا من أنه اذا فشلت الأمم المتحدة في وضع حد لزيادة التصعيد في الارهاب الدولي ، فمن المحتمل أن يفلت زمام الأمور من يديها .

١٩٣ - وفي الجلسة ١٧٠٩ المعقودة في ١٨ نيسان / ابريل ، تكلم ممثل كينيا ، فقال أن وفده يأسف للآلام الانسانية التي وقعت كنتيجة لدورة العنف المتصاعدة بسرعة في الشرق الأوسط ، وقال أن وفده يدين باسم الكرامة الانسانية والسلم جميع أعمال الارهاب والارهاب المضاد . وقال أنه يرى أن شكوى لبنان لا يمكن معالجتها خارج نطاق الحالة في الشرق الأوسط أو بمعزل عن مسائل مستقبل الفلسطينيين والأراضي المحتلة . ودعا الدول الأعضاء في المجلس ، بالاضافة الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، الى استخدام ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ موجه في تسيير علاقاتها

مع الدول الأخرى ، لأن الميثاق يشكل الأساس الصلب الذى يمكن أن يبنى عليه السلم العادل المنصف والدائم . وقال انه لا يسع المجلس أن يقف مكتوف الأيدى وهو يرى الميثاق ينتهك كل يوم ؛ بل ان عليه أن يعيد تحريك الجهاز الذى اقامه من قبل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وأخيرا فانه يتعين على المجلس أن يدعو الدول الكبرى لكي تضمن اتاحة الفرصة للممثل الخاص للأمين العام للجمع بين الأطراف .

١٩٤ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان لاسرائيل الحق ، كما لجميع الدول الأخرى ذات السيادة في الدفاع عن أراضيها وعن مواطنيها داخل حدود الدولة . ولكنه نفى أن يكون لها حق حماية مواطنيها باستخدام قوة السلاح ضد مواطنين في بلد آخر . فمثل هذا الحق من شأنه أن يتعارض وميثاق الأمم المتحدة وحكم القانون الدولي . فاذا تعرض مواطن اسرائيلي للخطر في بلد أجنبي ، يكون لاسرائيل كل الحق في أن تسعى الى رفع الظلم عنه عن طريق العملية المعتادة القائمة على الترتيبات الثنائية . وقال أن الهند تدين الارهاب وتأسف لوقوعه حيثما وقع وبغض النظر عن مرتكبه ، ولكنها تدرك أنه اذا تأخر كثيرا ايجاد الحلول العادلة للمشاكل ، فان الناس الذين يعانون من الظلم وخيبة الأمل سيلجأون الى تدابير يائسة ، كثيرا ما تسفر عن الحاق الموت والأذى بضحايا أبرياء . وأعرب عن اعتقاده في أن الحل لا بد وأن يكون كامنا في وضع نهاية منصفة وعادلة للمشاكل ، كما حاول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى لم ينفذ بعد لسوء الحظ . وقال انه يتفق مع وزير خارجية مصر في أن الوقت قد حان لطلب تقرير كامل من الأمين العام ومن ممثله الخاص . كما أن المباحثات بين الأعضاء الدائمين اذا تجددت ستكون موضع ترحيب . وأضاف أن لدى وفده بعض التحفظات حول ما اذا كانت مدينة نيويورك هي المكان المناسب لاجراء نقاش موضوعي حول مشكلة الشرق الأوسط ولذلك فانه شديد الايمان لوزير خارجية مصر لأنه سافر تلك المسافة الطويلة بحثا عن تسوية عادلة للمشكلة .

١٩٥ - وتكلم ممثل بنما ، فقال أن حكومته شديدة القلق تجاه تكرار أعمال العنف وأنها تدينها بشكل قاطع . فالارهاب الدولي كارثة ابتلي بها العالم كله ويجب ، في رأى وفده ، أن يدرس كمسكلة منفصلة . وفيما يتعلق بشكوى لبنان ، قال أن بنما تشعر أن اعتداء اسرائيل على لبنان هو انتهاك صارخ للقانون الدولي ولسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية . وأضاف أن بنما ، التي لا يسعها التغاضي عن مثل هذه الأعمال ، تعلن أنها تؤيد لبنان وتصر على احترام سلامته الإقليمية . وأضاف أن وفده يرغب في أن يرى سلما دائما وقد أقيم على أساس القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولكنه يود أن يعرب عن مخاوفه من أنه اذا استمر العنف ، فقد ينشب نزاع آخر في المنطقة ، لا يمكن التكهن بعواقبه بالنسبة لجميع بني الانسان .

١٩٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان بلاده تعلق أهمية خاصة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، هذا البلد الصغير الذى كرس نفسه للسلم . فقد أعلنت اسرائيل متذرة بحجة ضمان أمن مواطنيها أنه يتعين عليها محاربة الارهاب الفلسطيني الذى تبدت أحدث مظاهره في حادثتي الخرطوم وقبرص . وقال ان وفده يندد بجميع أعمال العنف ويشعر أن القضية الفلسطينية لم تكسب شيئا بالتعدى على أبسط الحقوق الانسانية الأساسية ، ولكنه مضطرا الى أن يفرق بين الارهاب الفلسطيني ، الذى هو نتيجة لعناصر لا يمكن السيطرة عليها وبين الارهاب الاسرائيلي المضاد الذى تنظمه وتسيطر عليه دولة عضو في الأمم المتحدة . وقال أن وفده يرى ، أن توقع أن يكون لبنان قادرا على السيطرة على التطلعات المشروعة لنحو ٣٠٠ . . . لاجئ يعيشون في أراضيهم هو ضرب من المستحيل . وأضاف

أن حادثة بيروت ، والحوادث الأخرى الشبيهة بها لا يمكن إلا أن تعرض للخطر الجهد الذي يبذلها أولئك الذين يسعون إلى إحلال سلم عادل دائم في المنطقة . وقال أنه يشعر أن تزويد أى من الأطراف بالسلاح لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تأجيل استعادة السلام . فالسلام الحقيقي يتطلب من الأطراف في النزاع تصميماً حازماً على التفاوض ويتطلب من البلدان العربيين الاعتراف بوجود إسرائيل كما يطالب إسرائيل بأن تسلم بأنها لا تستطيع أن تظل متمسكة إلى ما لا نهاية بأراضي لا تعود ملكيتها لها . لذلك فإن وفده لا يزال يعتقد أن المبادئ المتضمنة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يجب أن تطبق في نهاية الأمر وأنه يتعين على الأمين العام وعلى ممثله الخاص أن يواصلوا بذل جهودهما . وقال أن استئناف الاجتماعات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكن أن يكون مفيداً إلا أنه يجب ، في غضون ذلك ، الاستجابة للطلب الذي تقدم به لبنان ، كما يتعين إدانة الهجوم الإسرائيلي .

١٩٧ - وتكلم رئيس المجلس ، بصفته ممثل بيروت ، فقال أن بلاده تدين أعمال العنف المرتكبة ضد الضحايا الأبرياء ، إلى جانب تنديدها بالأعمال الانتقامية الاعتبارية والانفرادية ، لأن كلا منهما يضر بالنظام القانوني وقال أن وفده يرى أن هناك حاجة إلى اتفاق دولي يأخذ بعين الاعتبار المطامح الخائبة لشعب بأكمله . وأضاف أنه ليس في وسع العالم أن يتجاهل الأحوال المؤلمة للشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعيش بعيداً عن موطن أجداده وفي حالة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى اليأس والعنف . وقال أن المجلس قد أدرك بصورة عادلة تلك المشكلة المعقدة عندما أرسى الأساس في قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، لمعالجة متكاملة لمسألة الشرق الأوسط ، بما في ذلك المأساة الفلسطينية ، ووفر الإطار الممكن الوحيد لإحلال سلم عادل دائم . ويبدو أن المطلوب هو نوع جديد من وقف إطلاق النار ، ولذلك يتعين على المجلس أن يبحث إسرائيل عن الامتناع عن اتخاذ إجراءات مثل تلك التي ينظر فيها المجلس حالياً . فهذا من شأنه أن يمهّد الطريق أمام تدابير أطول أجلاً يمكن أن تتخذ في المستقبل .

١٩٨ - وتكلم ممثل مصر ، فقال أنه أتى إلى المجلس ليظهر قلق بلاده تجاه الهجوم الذي تعرض له لبنان وليريد إلى المجلس أن يعالج المشاكل الرئيسية المتمثلة في العدوان ، والاحتلال ، والتوسع والاستعمار . وفيما يختص بالمسألة المعروضة على المجلس ، قال أنه عندما يبحث العنف في المستقبل ، ينبغي أن يمثل المتهم أمام المجلس . وقد اقترح ممثل تونس أن يستمع المجلس إلى الفلسطينيين . وقال أن الأمم المتحدة هي التي قسمت فلسطين إلى جزئين ولذلك اعتبرت أن للفلسطينيين بلاداً . وعلى المجلس أن يدرك أن ما مضى لم يكن مجرد ٣٣ شهراً من وقف إطلاق النار ، بل ٣٣ شهراً من الاحتلال ، الذي لا يمكن أن يوصف إلا بأنه أمر لا يحتمل البتة .

١٩٩ - وفي ١٩ نيسان / أبريل تقدمت فرنسا والمملكة المتحدة بمشروع قرار (S/10916) فيما يلي نصه :

" أن مجلس الأمن ،

" وقد نظر في جدول الأعمال المتضمن في الوثيقة S/AGENDA/1705 ،

" وقد أحاط علماً بمحتويات رسالة الممثل الدائم للبنان (S/10913) ،

" وقد استمع إلى بياني ممثلي لبنان وإسرائيل ،

" وأن تحزنه الخسارة المفجعة في الأرواح المدنية ،

"وان يساوره شديد القلق لتدهور الحالة الناجمة عن انتهاك قرارات مجلس الأمن ،
"ويأسف أسفا عميقا لجميع أعمال العنف التي تنجم عنها خسائر في أرواح الأفراد
الأبرياء وتعرض الطيران المدني الدولي للخطر ،

"وان يذكر باتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل ولبنان المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس
١٩٤٩ وبوقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه عملا بالقرارين ٢٣٣ (١٩٦٧) و٢٣٤ (١٩٦٧) ،

"وان يذكر بقراره ٢٦٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ،
وقراره ٢٧٠ (١٩٦٩) المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٦٩ ، وقراره ٢٨٠ (١٩٧٠) المؤرخ
في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٠ وقراره ٣١٦ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،
١ - يعرب عن قلق عميق تجاه جميع أعمال العنف التي تعرض أرواحا انسانية للخطر
أو تودي بها ، ويأسف لتلك الأعمال ؛

"٢ - ويدين الاعتداءات العسكرية المتكررة التي تشنها اسرائيل ضد لبنان وانتهاك
اسرائيل لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته مخالفة بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية
الهدنة الاسرائيلية اللبنانية والقرار الذي أصدره مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ؛

"٣ - ويدعو اسرائيل الى الامتناع فورا عن شن جميع الاعتداءات العسكرية على لبنان ؛
٤ - ويحذر اسرائيل من أنه اذا تكررت مثل هذه الاعتداءات ، فان المجلس سيجتمع
للنظر فيما يمكن اتخاذه من خطوات أو تدابير أخرى وأكثر فعالية لضمان عدم تكرارها ."

٢٠٠ - وفي اليوم ذاته قدمت اندونيسيا ، وغينيا ، والهند ، ويوغسلافيا تعديلا لمشروع القرار
الثنائي (S/10719) نص على اضافة الفقرة التالية في نهاية مشروع القرار :

"٥ - ويطلب الي جميع الدول الامتناع عن تقديم أى مساعدة تشجع مثل هذه الاعتداءات
العسكرية أو تعيق البحث عن تسوية سلمية ."

٢٠١ - وفي الجلسة ١٧١٠ المعقودة في ٢٠ نيسان/ابريل ، تكلم ممثل مصر ، فقال أن الحالة
في الشرق الأوسط تستعصي على أى حل بسبب التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل
بدعمها للاحتلال الاسرائيلي بالمساعدات العسكرية والمالية . فالاعلان الخاص بالعلاقات الودية
المتضمن في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) قد أثير . وقد أكد ذلك الاعلان حصانة
الحدود الدولية ، ومنع الاحتلال العسكري ، وعدم شرعية أى اكتساب اقليمي عن طريق القوة وعدم
الاعتراف بمثل هذا الاكتساب ، بالاضافة الى الامتناع عن الأعمال الانتقامية المسلحة . كذلك

فان الاعلان أيد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهو ما يشمل بالتأكيد شعب فلسطين . وأعرب ممثل مصر عن الأمل في أن يكون رد المجلس ، بعد أن استمع الى كل البيانات ، مؤيـدا لطلبه بالعودة الى الانعقاد في المستقبل القريب من أجل استعراض الحالة في الشرق الأوسط ودراستها بعمق . وأضاف أن المجلس يجب أن يستعين بتقرير شامل يعده الأمين العام حول الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وسأل عن الوقت الذي يتوقع أن يستغرقه الأمين العام في اعداد مثل هذا التقرير ، وقدم مشروع (S/10918) يضع مثل هذا الهدف نصب الأعين . وأعرب عن الأمل في أن يطلب عضو ما في المجلس التصويت على اقتراحه وأن يعطي ذلك الاقتراح الأولوية في التصويت . وجاء في مشروع القرار ما يلي :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد استمع الى بيان وزير خارجية جمهورية مصر العربية .

” ١ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن — تقريراً شاملاً يسرد سرداً كاملاً الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ؛

” ٢ - ويقرر أن يجتمع في أعقاب تقديم الأمين العام لذلك التقرير لدراسة الحالة في الشرق الأوسط ؛

” ٣ - ويرجو من الأمين العام أن يدعو السيد جونار يارنغ ، الممثل الخاص للأمين العام ، أن يكون حاضراً أثناء جلسات المجلس من أجل تقديم المساعدة للمجلس في سياق مداولته . ”

٢٠٢ - وأعلن الأمين العام أن من الممكن اعداد تقرير مثل ذلك الذي اقترحه ممثل مصر في غضون فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع . وذكر أنه كان قد أصدر في ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧١ تقريراً شاملاً (S/10070) يغطي أنشطة الممثل الخاص من ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٠ ، وأنه ، منذ ذلك الحين ، صدرت تقارير أخرى تتعلق بأنشطة الممثل الخاص .

٢٠٣ - وتكلم ممثل الأردن ، فقال ان بلاده ، التي يرنح أكثر من ثلث سكانها تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ، لديها اهتمام مباشر بإجراء استعراض جدي للحالة وفي اتخاذ إجراء مبكر لزالمة الاحتلال الاسرائيلي ، وتحرير الشعب من قيوده ، واستعادة حقوق جماهير الشعب المنفي واقامة سلم عادل دائم في المنطقة . وقال ان البلدان العربية المعنية ما زالت تستقصي منذ ٦ سنوات كل طريق للتوصل الى تسوية سلمية . ولكن دولة الاحتلال تدعم احتلالها وتستوعب المناطق المحتلة . فقد أقيمت مستوطنات ، واستولي على أراضي على نطاق واسع بعد ازاحة مالكيها عنها بالقوة كما أن القدس العربية قد ضمت الى اسرائيل وأغفل التعصب الديني الأعور طابعها الديني الدولي الفريد . وقال ان عملية العدوان المستمر كهذه يجب أن تتوقف وأن تلك هي المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن .

٢٠٤ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان وفده يتقدم رسميا باقتراح ، وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي ، بأن يصوت المجلس على مشروع القرار الذي قدمته مصر ، والذي يأمل في أن يتم اعتماده بالاجماع .

٢٠٥ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده أبعد من أن يكون واثقا من فائدة الاستعراض الذي اقترحه وزير خارجية مصر . ففي فمرة الظروف الراهنة المتسمة بالانفعال يشعر وفده بالقلق خوفا من أن يؤدي البحث الجديد للمسألة الى الجدل ، وأن يسفر الجدل عن مصاعب جديدة بالنسبة الى أولئك الذين يتعين عليهم السعي لبناء اطار لسلم دائم في الشرق الأوسط .

٢٠٦ - وفي أعقاب ادلاء الممثلين ببيانات لتعليل تصويتهم قبل التصويت ، سأل الرئيس عما اذا كان هناك أي اعتراض على المضي قدما بالتصويت على مشروع القرار المصري (S/10918) وفقا لطلب مقدمه بأن يعطى أولوية في التصويت وطلب ممثل السودان بأن يصوت على مشروع القرار وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ولما لم يكن هناك أي اعتراض ، سأل عما اذا كان المجلس يوافق على اقرار مشروع القرار بدون تصويت .

قرار : في الجلسة ١٧١ المعقودة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، اعتمد مشروع القرار المصري (S/10918) باجماع الأصوات بوصفه القرار ٣٣١ (١٩٧٣) .

٢٠٧ - وفي الجلسة ذاتها تكلم ممثل فرنسا ، فتقدم بتنقيح (S/10916/Rev.1) لمشروع القرار الذي قدمته فرنسا والمملكة المتحدة . وأعلن أن نص مشروع القرار كان موضع مفاوضات مطولة ، ويبدو أنه يفي بالنقاط الجوهرية مثار القلق التي برزت في المجلس فيما يتعلق بالشكوى التي قدمتها لبنان . وقد عدلت الفقرة ١ من المنطوق في النص المنقح بوضع كلمة " يدين " مكان كلمة " يأسف " ، وألغيت الفقرة ٤ من المنطوق .

٢٠٨ - وتكلمت ممثلة فينيا ، نيابة عن مقدمي التعديل الرابعي (S/10517) لمشروع القرار الثنائي ، فسحبت التعديل لأنه ، كما قالت ، يشير الى النص الاصيل لمشروع القرار وليس الى النص المنقح .

٢٠٩ - وفي الجلسة ١٧١١ المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ، تكلم ممثل الهند ، فأعلن أن التغييرات التي ادخلت على مشروع القرار الثنائي ، عدلت من المبدأ القائل بأنه لا يمكن ان تكون هناك مساواة أو موازنة بين اعمال العنف التي يرتكبها أفراد ، والغارات التي تشنها دول داخل دول أخرى ، وكذلك المبدأ القائل بأنه يتعين على المجلس ان يفرق تفريقاً كاملاً بين أولئك الذين يعينون انفسهم قضاة ومبايعين للقانون وأولئك الذين يتقدمون الى المجلس طالبين انصافهم ورفع الظلم عنهم . وقال ان مشروع القرار المنقح قد فشى على مناور الصورة الكاملة للحالة في الشرق الاوسط . وقال ان وفده كان يفضل النص الاول مع التعديلات الرابعة . لذلك فان الموقف المنطقي بالنسبة الى وفد الهند يطلي عليه الامتناع عن التصويت . ولكن بما ان لبنان وجد النص الراهن مقبولا ، فلن يكون من الانصاف عدم تأييد مشروع القرار وبالتالي تقديم أى مواساة ممكنة للبنان . وبناءً عليه فان الهند تصوت لصالح مشروع القرار الثنائي .

٢١٠ - وتكلمت ممثلة فينيا ، فقالت ان بلادها اكدت دائما حق شعب فلسطين في الكفاح من أجل استعادة اقليمه القومي . وهي تشعر انه لا يمكن حرمان الشعب الفلسطيني من هذا الحق وان المشكلة العامة في الشرق الاوسط لا يمكن فصلها عن القضية المحددة التي عرضها لبنان . ولان مشروع القرار الثنائي المعدل يدين على السواء حركات التحرير واسرائيل على قدم المساواة ، فان وفدها ، لكي يكون مستقيما في سياسته ، يمتنع عن التصويت .

٢١١ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده وجد الكثير في محتويات مشروع القرار الثنائي مقبولا . غير ان فيه تعبيرات تميل الى الغموض ، لانها قصرت عن التمييز بين المعتدى وضحية العدو وان وبذلك فقد تستغل من قبل الصهاينة لمعارضة الفلسطينيين والشعوب العربية الاخرى . وأضاف ان وفده بذل جهودا نشطة لتصحيح هذه المصطلحات الخاطئة ولكن جهوده لم تتكلل بالنجاح . وفي ظل هذه الظروف ، فان وفده سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الثنائي المنقح .

٢١٢ - وتكلم ممثل اندونيسيا ، فقال ان وفده سيكون أسعد لو بقي مشروع القرار في شكله الاصيل . غير ان اندونيسيا ستصوت لصالح مشروع القرار المنقح ، لان لبنان يرى أنه يفي بجزء كبير من مطالبه ولانه على استعداد لقبوله ، وأضاف ان وفده يعتبر اعتماد المشروع تدبيراً مؤقتاً بما أن المجلس قد اتخذ من قبل القرار ٣٣١ (١٩٧٣) ولا نه سيدرس ، بناءً على ذلك ، الحالة في الشرق الاوسط في أعقاب تقديم الأمين العام لتقريره عن الحالة .

٢١٣ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان مشروع القرار كان يجب أن يتضمن اشارة دقيقة الى اعمال العنف والارهاب التي ارتكبتها اسرائيل مباشرة في ١ نيسان/ابريل بدلا من الاشارة بطريقة عامة الى اعمال العنف التي تتحمل اسرائيل مسؤوليتها النهائية بسبب سياستها القائمة على العدوان ، والاحتلال ، والارهاب . وأضاف ان وفده يعارض أى مجهود يبذل لتفسير الفقرة ١ على انها سارية على حركة التحرير الوطني الفلسطينية . ولكن وفده سيصوت لصالح مشروع القرار الثنائي ، مراعاة لرفات لبنان .

٢١٤ - وتكلم ممثل كينيا ، فقال ان وفده سيصوت مؤيدا لمشروع القرار الشئائي ، لانه يرى أن مشروع القرار يدخل عنصر الانصاف الاساسي على الحالة .

٢١٥ - وتكلم ممثل بنما ، فقال انه نظرا لان لبنان اعتبر النص مقبولا ، ولان النص يؤيد من جديد حق لبنان في احترام سلامته وكيانه الاقليمية وسيادته ، فان وفده سيصوت مؤيدا لمشروع القرار الشئائي .

قرار: في الجلسة ١٧١١ المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، اعتمد مشروع القرار الشئائي المنقح (S/10916/Rev. 1) بأغلبية (١١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، فينيا والولايات المتحدة الامريكية) وصدر بوصفـه القرار ٣٣٢ (١٩٧٣) .

٢١٦ - وقد نص القرار ٣٣٢ (١٩٧٣) على مايلي :

"ان مجلس الامن ،

"وقد نظر في جدول الاعمال المتضمن في الوثيقة (S/ADENDA/1705) ،

"وقد احاط علما بمحتويات رسالة الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/10913) ،

"وقد استمع الى بياني ممثلي لبنان واسرائيل ،

"وان تحزنه الخسارة المفجعة في الارواح المدنية ،

"وان يساوره شديد القلق لتدهور الحالة الناجم عن انتهاك قرارات مجلس الامن ،

"وان يأسف أسفا عميقا لجميع اعمال العنف الاخيرة التي اسفرت عن خسائر في ارواح

الافراد الابرياء وتعريض الطيران المدني الدولي للخطر ،

"وان يشير الى اتفاقية الهدنة العامة المعقودة بين اسرائيل ولبنان بتاريخ ٢٣ آذار/

مارس ١٩٤٩ والى وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه عملا بالقرار ٢٢٣ (١٩٦٧) المؤرخ

في ٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والقرار ٢٣٤ (١٩٦٧) المؤرخ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ،

"وان يذكر بقراره ٢٦٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ ،

وقراره ٢٧٠ (١٩٦٩) المؤرخ في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٦٩ ، وقراره ٢٨٠ (١٩٧٠) المؤرخ

في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٠ ، وقراره ٣١٦ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،

" ١ - يعرب عن عميق قلقه تجاه جميع أعمال العنف التي تعرض للخطر الارواح الانسانية

البريئة أو تودي بها ، ويدين هذه الاعمال ؛

" ٢ - ويدين الاعتداءات العسكرية المتكررة التي تشنها اسرائيل ضد لبنان - - - - - ان

وانتهاك اسرائيل لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته مما يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة ، واتفاقية

الهدنة المعقودة بين اسرائيل ولبنان ، وقرارات مجلس الامن بوقف اطلاق النار ؛

" ٣ - ويدعو اسرائيل الى التوقف فورا عن شن كل الاعتداءات العسكرية على لبنان ."

٢١٧ - وعلى أثر التصويت ، تكلم ممثل يوفوسلافيا ، فقال انه بالرغم من ان وفده اعتبر مشروع القرار غير متوازن بحيث قد يبدو موازيا بين الارهاب الرسمي من قبل دولة عضو وأعمال العنف الاخرى ، فقد صوت لصالح النص المنقح لان ممثل لبنان اشار الى انه بما أن مشروع القرار يدين اعتداءات اسرائيل المتكررة ضد لبنان ، فانه ينبغي ببعض مطالب لبنان الاساسية .

٢١٨ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعرب عن الارتياح لان المجلس اتخذ في اليوم السابق قرارا هاما يقضي بالنظر ، خلال فترة قصيرة ، في الحالة العامة في الشرق الاوسط من جميع نواحيها . وأعرب عن رأيه في ان ذلك القرار يمكن ان يشكل نقطة تحول فسي البحث عن تسوية سلمية لنزاع الشرق الاوسط على اساس القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقال فيما يتعلق بمشروع القرار الثنائي ، ان المشروع لم يكن حاسما او قويا بما فيه الكفاية . وأضاف ان وفده كان سيؤيد مشروع القرار بنصه الاصيل ، ولذا تعذر عليه تأييد مشروع القرار المنقح ، لانه لم يتضمن تدابير فعالة لوقف عدوان اسرائيل .

٢١٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته تعارض العنف والارهاب الدليين مهما كان مصدرهما ومهما كان نوعهما ، وانها دعت الى التحرك بعيدا عن التراشق بالتهمة وباتجاه الادانة العادلة لجميع اشكال العنف . ورغم ان وفده مرتاح الى ان القرار قد أدان العنف والارهاب كليهما ، فقد امتنع عن التصويت تصويتا ايجابيا لان القرار ركز اكثر من اللازم على ممارسة لا معنى لها قائمة على تجزئة اللوم ، وقصر عن مواجهة الابعاد الكاملة للتحدي الذي يواجهه مجلس الامن . وأضاف ان حكومته لا تنوي اتخاذ خطوات من شأنها ان تخير توازن الاسلحة في الشرق الاوسط او ان تساهم بطريقة اخرى في عدم الاستقرار في المنطقة ، ولكنه شدد على ان الولايات المتحدة لا تعتزم ان تقف مكتوفة اليدين في حين يصب آخرون الاسلحة على جانب واحد في الشرق الاوسط ، مما يهدم بالتالي افراء بعض الحكومات على الاعتقاد بأنها تستطيع المجازفة بجولة أخرى من حرب الشرق الاوسط بهذه الاسلحة الجديدة . وأضاف ان حكومته سعت سعيًا دائبًا خلال السنوات الست الماضية من أجل التوصل الى اتفاق فيما بين الدول الرئيسية المزودة للأسلحة للحد من شحنات الاسلحة الى ذلك الجزء من العالم . وأعلن ان الولايات المتحدة على استعداد للاشتراك في أي وقت في مثل هذا الترتيب اذا كان الاغرون مستعدين لان يضعوا جانبًا اهدافهم السياسية الخاصة ، والعمل مع الولايات المتحدة نحو هدف تقليص المجابهة العسكرية .

٢٢٠ - وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار المنقح لان التعديلات في النص قطعت بعض المسافة في ادخال قدر من التوازن في القرار .

٢٢١ - وتكلم ممثل النمسا ، فقال ان وفده صوت مؤيدا لمشروع القرار الثنائي لانه قد قام ، من نواح عديدة ، بادانة جميع اعمال العنف وتناول بكلمات حازمة قضية خاصة . ويضاف الى ذلك ان المشروع كان بمثابة نداء عاجل الى جميع الاطراف المعنية بوقف اللجوء الى العنف ، وممارسة نفوذها من أجل القضاء على جميع اعمال العنف . كذلك فانه كان اعادة تأكيد هامة لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية .

٢٢٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده كان مستعدا للقبول بمشروع قرار فيه فقرات اضافية . ومع ذلك فان القرار الذي اعتمد لتوه حافظ على المميزات الجوهرية لمشروع القرار الاصلي الذي قدمته الدولتان ، ووفى باحتياجات الحالة بالاستجابة الى شكوى لبنان ، في الوقت الذي اوضح فيه اشمئزاز المجلس من جميع اعمال العنف . واعرب ممثل المملكة المتحدة عن اسفه لان القرار لم يلق تأييد جميع أعضاء المجلس .

٢٢٣ - وتكلم رئيس المجلس ، بصفته ممثل بيرو ، فقال انه صوت مؤيدا لمشروع القرار لانه تضمن ، في شكله المنقح ، المبادئ الاساسية التي كان ينبغي ان تنعكس في قرار المجلس .

٢٢٤ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان مجلس الامن باعتماده القرار ٣٣٢ (١٩٧٣) اظهر انه ، بسبب تركيبه وتشكيله ، لا يستدعي ان يعالج بطريقة منصفة المسائل المتعلقة بالحالة في الشرق الاوسط . وقال ان اتخان ذلك القرار أكد ان هناك قانونا دوليا من ناحية ، وكلمات تقال في المجلس من الناحية الاخرى ، وان الاثنين نادرا ما يلتقيان . وقال ان القرار أكد كذلك انه اذا لم تتخذ الامم المتحدة اجراء ضد الارهاب الدولي ، تقع على الحكومات مسؤولية مكافحة ذلك البلاء بوسائلها الخاصة بها ، وان حكومته سوف تواصل حماية شعبيها من الاعتداءات الاجرامية العربية .

٢٢٥ - وتكلم ممثل لبنان ، فقال انه ، مثله مثل معظم زملاءه في المجلس ، ليس مرتاحا للقرار . فلبنان كان يرفب في اكثر من ذلك ، وقد طلب من المجلس اتخان المزيد من الخطوات . واضاف ان المجلس اتخذ في الماضي قرارات تدين اعمال اسرائيل ضد لبنان وحذر اسرائيل من شحذ اعتداءات جديدة ، متعهدا باتخان خطوات جديدة وتدابير جديدة ، فيما لو تكررت مثل هذه الاعتداءات . وقد اتخذ المجلس لتوه اجراء بشأن شكوى من لبنان ، في اعقاب عمل عدواني محدد ضد لبنان اقربه الطرف المذنب . وقال ان القرار الجديد وافي ، من ناحية ، بمتطلبات معينة للبنان ؛ ولكن وفده ليس مرتاحا اليه مثل ما كان مرتاحا الى النص السابق .

(ك) التقارير التي تلقاها المجلس في الفترة من ١٢ نيسان / ابريل الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣

٢٢٦ - واصل الامين العام في الفترة من ١٢ نيسان / ابريل حتى ١٥ حزيران / يونيه ، تعميم التقارير التي تلقاها يوميا تقريبا من رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة (S/7930/Add.1959 الى 1967 و 1969 الى 2020) فيما يتعلق بحوادث في القطاع الاسرائيلي اللبناني .

باء - المسائل المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين
في الأقاليم التي تحتلها إسرائيل والمسائل
المتصلة بذلك

٢٢٧ - في رسالتين مؤرختين في ١٥ و ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، تبادلـت إسرائيل (S/10700) ومصر (S/10717) الاتهامات والانتهاكات المضادة فيما يتعلق بحالة السكان المحليين في منطقتي غزة وسيناء . وأعلنت إسرائيل ، أنه على نقض ما تدعيه مصر ، فإن الحياة في هاتين المنطقتين تتميز بالهدوء والنماء . وأضافت أن ادعاء مصر الغرض منه تحويل الانتباه عن سياستها العدائية التدميرية القائمة على تقديم المساعدة للنشطة للمنظمات الارهابية العربية . وردت مصر بأن ادعاءات إسرائيل تدحضها بياناتها الرسمية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي أبلغت خلال شهرى ابريل / نيسان ومايو / ايار عن حوادث انطوت على نفى الناس بأعداد كبيرة ، وتدمير جماعي ، ونفي المدنيين ومصادرة الممتلكات في منطقتي سيناء وغزة المحتلتين .

٢٢٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه (S/10724) اتهمت إسرائيل بأن اليهود في سوريا يعيشون في حالة من الخوف الدائم على أرواحهم وأنهم كثيراً ما يقعون ضحايا عنف السلطات وهو ما تشهد عليه البيانات الصادرة في جميع أنحاء العالم والتي تنشر في وسائل الاعلام وفـي المؤتمرات والمحافل الدولية حيث يتم الاعراب عن الاحتجاج ضد اضطهاد اليهود في سوريا .

٢٢٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه (S/10726) ، أبلغ الاردن الامين العام ان إسرائيل ابعدت خلال النصف الثاني من شهر ايار / مايو وخلال شهر حزيران/يونيه الى الضفة الشرقية ١٤ شخصاً ممن كانوا يعيشون في الضفة الغربية المحتلة وفي غزة . لذلك يتعين اتخاذ تدابير لوضع حد للاجراءات الاسرائيلية التي تنتهك قرارات الامم المتحدة واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، الموقعة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

٢٣٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه (S/10725) ، اتهمت مصر إسرائيل بمواصلة سياسة ارهاب تستهدف حمل السكان العرب المدنيين في المناطق المحتلة على مفادرة اراضيهم من اجل افساح المجال امام المستوطنين المهاجرين الاجانب في الاراضي التي تعود ملكيتها الشرعية للسكان العرب . وقالت الرسالة ان حرب الارهاب التي تشنها إسرائيل ضد المدنيين الابرياء انطوت على تدابير كثيرة ادعت اجهزة الدعاية الصهيونية انها اتخذت للمحافظة على سلم إسرائيل وأمنها . ومع ذلك ، فلا يمكن لمثل هذا المجهود الدعائي الرامي الى نفى العدوان المتعمد ان يخفي نوايا إسرائيل الاجرامية لانه لا يمكن للرياء او للاجرام ان ينجح في اسكات الهوات المقاومة .

٢٣١ - وفي رد مؤرخ في ٣ تموز/يوليه (S/10727) ، أعلنت إسرائيل ان مصر شوهدت البيانات الاسرائيلية المتعلقة بالسياسات الاسرائيلية فيما يختص بالحرب الارهابية والارهاب في قطاع غزة . وقالت ان تضاييق مصر من هذه السياسات عائد الى خيبة املها في مخططاتها الرامية الى ابقاء هذه المناطق في حالة من الرعب والبليلة الدائمين .

٢٣٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ (S/10857) ، اشكت مصر من تشريد السكان وتدمير المدن ، والقرى ، والمنازل ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين ، وهي أعمال ترتكبها اسرائيل في قطاع غزة ومنطقة رفح من أجل تدعيم الاحتلال العسكري الاسرائيلي غير المشروع تحديا لقرارات الامم المتحدة العديدة .

٢٣٣ - وفي رد مؤرخ في ١٧ كانون الثاني /يناير (S/10862) ، اعلنت اسرائيل ان رسالة مصر كانت تعبيراً عن عدم الارتياح لكون اسرائيل لم تبق قطاع غزة في حالة البؤس والركود التي وجد فيها بعد ١٩ عاماً من الاحتلال المصري . وقالت انه منذ عام ١٩٦٧ ، شهد القطاع استخداماً كاملاً ، وارتفاعاً في مستوى المعيشة . وازدادت ان مصر والدول العربية الاخرى تحاول منع ذلك - انما بالنماء باثارة العرب والعنف ، ولكنها فشلت نظراً للتدابير التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية - هناك .

٢٣٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٤ نيسان /أبريل (S/10908) ، اشكت مصر من ان اسرائيل تنتهج سياسة منتظمة قائمة على تخويف السكان المدنيين في المناطق المحتلة لاجبارهم على الرحيل . وقالت ان السلطات الاسرائيلية عمدت ، متذرة بتدابير أمن ، الى قتل ثلاثة اشخاص واعتقال ٢٠ في قطاع غزة خلال شهر آذار /مارس ، انتهاكاً لاتفاقية جنيف . لذلك فان مصر تؤكد انما ينبغي اتخاذ تدابير لوضع حد لانتهاكات اسرائيل للقانون وللأخلاقية ولحماية حقوق الانسكان المناطق المحتلة .

٢٣٥ - وردت اسرائيل في ٩ نيسان /ابريل (S/10901) ، بأن الاشخاص الثلاثة الذين قتلوا في قطاع غزة كانوا ارهابيين مسؤولين عن شن اعتداءات في المنطقة .

٢٣٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٧ نيسان /ابريل (S/10909) ، اشكت مصر ، والاردن ، والجمهورية العربية السورية ، بناءً على معلومات ابلغ عنها مؤخراً ، من ان اسرائيل تنظر في سن تشريع مقترح لتحويل الافراد الاسرائيليين شراء الاراضي والممتلكات في المناطق المحتلة . وأشارت الدول الثلاث الى ان اسرائيل اتخذت بالفعل تدابير ضارة اخرى في المناطق المحتلة ، مثل نزع ملكية الاراضي والعقارات ، واقامة مستوطنات اسرائيلية ، وضم القدس العربية ، ونقل اللاجئين ودمج اقتصاد المناطق المحتلة باقتصاد اسرائيل ، وازدادت ان مثل هذه الاجراءات هي انتهاك للميثاق ، ولا اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، ولقرارات الامم المتحدة وانها تسبب قلقاً عميقاً . لذلك فان الدول الثلاث ترى انه يتعين اتخاذ اجراء لاجبار اسرائيل على التوقف عن اتخاذ مزيد من مثل هذه الاعمال في المناطق المحتلة .

جيم - الحالة في القدس وما حولها وفي أماكنها المقدسة

٢٣٧ - تلقى رئيس مجلس الأمن والأمين العام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، عدداً من الرسائل المتعلقة بالحالة في القدس وفي أماكنها المقدسة .

٢٣٨ - ففي رسالة الى الامين العام مؤرخة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٢ (S/10760) ، لفتت الاردن الانتباه الى تدابير جديدة اتخذتها اسرائيل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقدس ، تستهدف استكمال تهويد البلدة القديمة . وقال الاردن ان ٣٥٠٠ من سكان البلدة القديمة العرب تلقوا انذارات باخلاء منازلهم من " شركة انماء الهي اليهودي في البلدة القديمة من القدس " ، وهي شركة اسرائيلية عهدت اليها الحكومة الاسرائيلية مهمة اجلاء السكان العرب عن المناطق التي نزعت ملكيتها ونسف المباني العربية وتصميم وبناء مبان جديدة للسكان اليهود الجدد . وبالنظر الى هذه الاجراءات غير القانونية ، فان الاردن يرى ان اتخاذ خطوات لوقف مثل هذه التدابير الاسرائيلية التي تنتهك قرارات الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة الموقعـة في عام ١٩٤٩ هي من الامور الملحة .

٢٣٩ - وفي رد مؤرخ ١٨ آب/اغسطس (S/10763) ، أعلنت اسرائيل ان الهي اليهودي فسي شرق القدس ، وهو موضوع شكوى الاردن المؤرخة في ١٠ آب/اغسطس ، احتله الاردن عام ١٩٤٨ ، وأن مبانیه دمرت ونفي كل سكانه اليهود . وأضافت اسرائيل انه لم يسمح لاي يهودي خلال ١٩ عاما من الاحتلال الاردني بأن تطأ قدماه ذلك الهي .

٢٤٠ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر (S/10814) ، احتج الاردن ثانية على استمرار الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير طابع القدس المحتلة وازالة طابعها العربي . وقالت الرسالة ان اسرائيل تقوم ببناء ١٣ حيا يهوديا على أنقاض قرى واحياء عربية نسفت او يجري نسفها في المنطقة . كما ان البناء مستمر على الاراضي العربية المصادرة داخل وخارج اسوار المدينة المقدسة من اجل احاطة ما تبقى من سكان القدس العرب بمبان سكنية ، وصناعية ، وعسكرية يقطنها اسرائيليون . وبمجرد انتهاء البناء ، ستضم هذه الاحياء الثلاثة عشر ٣٥٠٠ وحدة سكنية ، يمكنها ان تستوعب ١٢٢٠٠٠ من السكان اليهود الاسرائيليين الجدد ، مما يجعلهم - بالتالي ، السكان الاسرائيليين اليهود أكبر عددا ، وبمرات كثيرة ، من السكان العرب ومما يشكل تغييرا جذريا وخطيرا للغاية للتشكيل الديمغرافي والثقافي في المدينة ، بالاضافة الى تشويه ماضي لطابعها التاريخي . وأعلن الاردن ان من واجب المجتمع الدولي ان يتخذ اجراء سريعا لوقف هذا التطور وتطبيق القرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة فيما يتعلق بمدينة القدس .

٢٤١ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10845) ، احوالت مصر نص قرار اتخذته المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في باريس عام ١٩٧٢ ، يدعو اسرائيل بصورة ملحة الى اتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة بكل دقة وعناية على جميع المواقع والمباني والممتلكات الثقافية الاخرى ، وبخاصة في البلدة القديمة من القدس ، والى التوقف عن اجراء اي تغييرات في ملامح المدينة ، بالاضافة الى التوقف عن اي حفريات أثرية .

٢٤٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر (S/10848) ، اشتكى الاردن من أن التدابير التي اتخذها في الآونة الاخيرة الحاكم العسكري الاسرائيلي لمنطقة الخليل ، الواقعة في الضفة الغربية ، وهي التدابير التي من شأنها ان توسع الرقعة المخصصة لليهود داخل الحرم الابراهيمي ، تستهدف طمس الطابع الاسلامي عن ذلك المكان المقدس البارز وتحويله الى كنيس يهودي .

٢٤٣ - وفي رد مؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر (S/10851) ، أعلنت اسرائيل ان الشكوى الاردنية بشأن حرية العبادة وحماية الاماكن المقدسة هي تشويه يتجاهل سجل الاردن خلال احتلاله الذي دام ١٩ عاما لمناطق الضفة الغربية ، بما في ذلك جزء من القدس .

٢٤٤ - وفي رسالة مؤرخة في ١٤ شباط / فبراير ١٩٧٣ (S/10882) ، لفت الاردن انتباه الامين العام الى الاضرار الاخيرة الخطيرة التي لحقت بالمسجد الاقصى ، التي اتهم بأن اسرائيل هي المسؤولة عنها . وقال ان جدارا للمسجد انهار في ١١ شباط / فبراير في المكان ذاته الذي نشب فيه حريق في شهر آب / اغسطس ١٩٦٩ مما هدد المبنى بأكمله . و اضاف انه استنادا الى المهندسين الخبراء ، فان الاضرار ناجمة عن شروخ في الحائط بسبب الحريق الذي نشب عام ١٩٦٩ وأعمال الحفر والنسف التي ينفذها الاسرائيليون تحت المسجد متظاهرين بانها " حفريات أثرية " والتي ، اذا استمرت ، ستسبب انهيار جدران أخرى ، وبالتالي تدمير واحد من أقدم معالم الاسلام . ومضى الاردن قائلا انه يتعين على اسرائيل ان توقف جميع نشاطاتها التدميرية في الاماكن المقدسة من القدس وحولها . فلا يسع المجتمع الدولي ان يقف مكتوف الايدي وهو يشاهد اسرائيل تتحدى قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقدس ، وبالتالي ، تدمر احتمالات احلال السلم في المنطقة .

٢٤٥ - وفي رد مؤرخ في ١٦ شباط / فبراير (S/10883) ، أعلنت اسرائيل أن الاردن أغفل ان يذكر ان الانهيار الجزئي لجدار داخلي وقع اثناء عمل كان ينفذه عمال عرب يحفرون من اجل تركيب أعمدة رخامية جديدة ، وان العمل كان يتم تحت اشراف المجلس الاسلامي المسؤول عن المسجد . وأضافت انه استنادا الى بيان اصدره ذلك المجلس ، فان الانهيار كان متوقعا وان تدابير احتياطية قد اتخذت ، وان استمرار العمل في المسجد لن يتأثر بانهيار الجدار ، وأعلنت اسرائيل ايضا ان العمل ليس له بأى حال من الاحوال علاقة ولا يتأثر بأى نشاط اشرى يجري في منطقة المسجد .

٢٤٦ - ووجه عدد من الرسائل الى مجلس الامم حول مسألة اجراء عرض عسكري في مدينة القدس .

٢٤٧ - ففي رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان / ابريل (S/10919) ، اطلع الاردن الامين العام على ما ذكر عن اعتزام اسرائيل اجراء عرض عسكري في مدينة القدس في ٧ ايار / مايو ١٩٧٣ للاحتفال بالذكر السنوية الخامسة والعشرين لاقامة اسرائيل وأعلن ان العرض سوف يمتد الى القدس المحتلة . وذكر الاردن بأن مجلس الامم كان قد دعا اسرائيل في مناسبة سابقة في شهر نيسان / ابريل ١٩٦٨ ، وفي قراره ٢٥٠ (١٩٦٨) ، الى الامتناع عن اجراء عرض عسكري في القدس ، وانه بعد أن مضت اسرائيل في اجراء العرض العسكري في ٢ ايار / مايو ١٩٦٨ ، أعرب المجلس في قراره ٢٥١ (١٩٦٨) عن عميق أسفه لاجراء ذلك العرض تجاهلا لقرار المجلس المؤرخ في ٢٧ نيسان / ابريل . وذكر الاردن كذلك بالقرارات العديدة الأخرى المتعلقة بمركز مدينة القدس وحقوق سكانها والتي تدعو اسرائيل الى عدم اتخاذ مزيد من الخطوات في الجزء المحتل من مدينة القدس من شأنها ان تمس تغيير طابع المدينة او تضر بحقوق سكانها وبمصالح المجتمع الدولي او باحلال سلم عادل ودائم . غير أن اسرائيل أصرت على اتخاذ تدابير وتنفيذ سياسات تستهدف تغيير الطابع المادي ، والديمقراطي ، والديني للقدس العربية ، وضمها الى اسرائيل . واختتم الاردن رسالته بالقول ان الاستعراض الذي تعتزم اسرائيل اجراءه في ٧ ايار / مايو لن يكون تحديا للامم المتحدة فحسب بل وكذلك تحديا للقيم الروحية العالمية التي تمثلها مدينة القدس .

٢٤٨ - وفي مذكرة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل (S/10922) ، قال رئيس مجلس الا من انه اشار ، في بيان شفوى للممثل الدائم لاسرائيل في ٢٧ نيسان/ابريل ، الى ان الاردن ابلغه باعتزام اسرائيل اجراء عرض عسكري في مدينة القدس في ٧ ايار/مايو من شأنه أن يمتد الى القدس العربية . و اضاف انه نتيجة لمشاورات اجراها مع جميع اعضاء المجلس ، لفت انتباه اسرائيل بعد ذلك الى القرار ٢٥٠ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٦٨ ، الذى دعا فيه المجلس اسرائيل الى الامتناع عن اجراء استعراض مماثل ، بالاضافة الى القرار ٢٥١ (١٩٦٨) ، الذى اعرب فيه المجلس عن شديد اسفه لاقدام اسرائيل على اجراء استعراض عسكري ، اغفل الا للقرار الاجماعي الذى اتخذته المجلس في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٦٨ .

٢٤٩ - وفي رسالة اخرى مؤرخة في ٨ ايار/مايو (S/10924) ، اشتكى الاردن من انه ، بالرغم من بيان رئيس المجلس الى اسرائيل في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، فقد اجرت اسرائيل عرضا عسكريا كبيرا في مدينة القدس في ٧ ايار/مايو جرى جزء منه في القطاع المحتل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وذلك انتهاكا للقرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الا من بشأن مدينة القدس والنواحي الاخرى من نزاع الشرق الاوسط . وقالت رسالة الاردن ان العرض البشع للعسكرية في المدينة المقدسة يجب ان يكون تذكيرا شديدا للمجتمع الدولي بما تعانيه مدينة القدس الواقعة في أسر اسرائيل من محنة وآلام . واعلن الاردن انه ليس بوسع اى شيء ان ينقذ المدينة وسكانها ، سوى التنفيذ الفعال لقرارات الامم المتحدة ووضع نهاية سريعة للاحتلال الاسرائيلي .

دال - البيانات العامة والأمر الأخرى التي لفت
اليها نظر مجلس الأمن فيما يتعلق
بالوضع في الشرق الأوسط

٢٥٠ - تلقى مجلس الأمن والأمين العام ، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير ، عدداً من الرسائل المتعلقة بحادثة مطار اللد في أيار/مايو ١٩٧٢ ، ومسألة الارهاب في الشرق الأوسط ، واختطاف الطائرات ، والحادثة التي أسقطت فيها طائرات سلاح الطيران الاسرائيلي طائرة ركاب ليبية فوق سيناء .

٢٥١ - وظلت حادثة مطار اللد في أيار/مايو ١٩٧٢ موضوع رسائل تتضمن اتهامات واتهامات مضادة بعثت بها اسرائيل وبعض الدول العربية . ففي رسائل مؤرخة في ١٦ و ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10701 ، S/10712 ، و S/10713) ، واصلت اسرائيل تحميل الحكومات العربية مسؤولية نشاطات المنظمات الارهابية العربية التي بلغت ذروتها في المذبحة التي جرت في مطار اللد في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٢ . وفي رسالتين مؤرختين في ١٦ و ٢٠ حزيران/يونيه (S/10702 و S/10707) رفض لبنان والجمهورية العربية الليبية تلك المسؤولية . وأعلن لبنان انه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن أعمال " غير اللبنانيين " الذين يسافرون الى اسرائيل من دولة أجنبية وعلى متن طائرة ركاب أجنبية . يضاف الى ذلك ، ان اليابانيين الثلاثة الذين ارتكبوا العمل الصارخ في مطار اللد لم تطأ أقدامهم أبداً التراب اللبناني . وأعربت الجمهورية العربية الليبية عن رأيها في أن الحادثة لم تكن حادثة منعزلة بل انها كانت جزءاً من النزاع في الشرق الأوسط الذي سببه العدوان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني .

٢٥٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10704) ، أعلنت الجمهورية العربية السورية ، بعد الاشارة الى رسائل سابقة موجهة الى الأمين العام تتعلق بقيام اسرائيل بضم مرتفعات الجولان المحتلة ، ان الزعماء الاسرائيليين أصدروا في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بيانات صريحة تؤكد ضم اسرائيل للأراضي العربية المحتلة . وتضمنت الرسالة تصريحات منقولة عن هؤلاء الزعماء ، ونهذا من مقالات في الصحف والمجلات ، كلها تؤكد اعتراف اسرائيل الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وتوطين مهاجرين جدد فيها ، مما يشكل انتهاكاً لحق عرب فلسطين غير القابل للتصرف ولحق المشردين الجدد من الأراضي العربية المحتلة ، في العودة الى منازلهم ، بالاضافة الى كون ذلك تجاهلاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف .

٢٥٣ - وفي رسالتين مؤرختين في ٢٨ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه (S/10725 ، S/10727) ، تبادلت مصر واسرائيل الاتهامات والانتهاكات المضادة فيما يتعلق بالارهاب في الشرق الأوسط . فقد اتهمت مصر اسرائيل باتباع سياسة تستهدف تحقيق أهداف توسعية ، وممارسة الارهاب باسم السلم والأمن . وردت اسرائيل بأن مصر تحرم شعباً مجاوراً من حقه في الحياة وتسمى الى تدبير اسرائيل وشعبها . وقالت ان مصر هي التي بدأت المنظمات الارهابية العربية وقد مت لها مساندتها الكاملة ، وأنهى تضامنت مع عمليات تلك المنظمات .

٢٥٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه (S/10732) ، لفتت اسرائيل الانتباه الى مشكلة

أسرى الحرب . وجاء في الرسالة ، ان مصر كانت تحتجز في ذلك الوقت ١٠ أسرى حرب اسرائيليين وان الجمهورية العربية السورية كانت تحتجز ثلاثة في حين كانت اسراييل تحتجز ٦١ أسير حرب من مصر و ٤٥ من الجمهورية العربية السورية و ٥ من لبنان ، جميعهم مشمولون بأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بأسرى الحرب . وأضافت الرسالة انه ، رغم عرض اسراييل المتكرر اتخاذ ترتيبات عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أو الأمم المتحدة ، أو الوسائل الدبلوماسية ، للافراج العام عن جميع أسرى الحرب المحتجزين لدى مختلف الأطراف وتبادلهم ، فقد رفضت مصر والجمهورية العربية السورية هذه الجهود ، مما يناقض التزامتهما بموجب المادة ١١٨ من الاتفاقية .

٢٥٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ أيلول /سبتمبر (S/10779) ، اشتركت اسراييل من ان المنظمات الارهابية العربية تنتهج ضد اسراييل حملة من الفظائع وسفك الدماء ، بلغت ذروتها في قتل ١١ رياضيا اسرائيليا في ٥ أيلول /سبتمبر أثناء دورة الألعاب الأولمبية في مدينة ميونيخ .

٢٥٦ - وأضافت اسراييل ، التي أعلنت ان الدول العربية هي التي بدأت تأسيس منظمات الارهاب ، ان سياسة الارهاب والاحرام العربية تهدد خطير للرفعة العامة في جميع أنحاء العالم في السعي الى حلول للمشاكل عن طريق المفاوضات والتعايش ، وأنه من واجب أسرة الأمم المتحدة أن تتخذ اجراء أساسيا لازالة الارهاب عن طريق ممارسة نفوذ على الحكومات العربية التي تدعم المنظمات الارهابية وتساعد ها . وفي الختام أصرت اسراييل على وجوب قيام الدول العربية بوضع حد لنشاطات المنظمات الارهابية بوقف المساندة التي تقدمها لها واتخاذ تدابير فعالة لمنع عمل المنظمات الارهابية في أقاليمها والانطلاق منها .

٢٥٧ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ أيلول /سبتمبر (S/10788) ، وردا على الرسالة المذكورة أعلاه ، أعلنت مصر ان الرغبة العامة في العالم للبحث عن حلول للمشاكل عن طريق التفاوض ، قد عرضتها اسراييل للخطر بحرمانها الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة . وأضافت ان سياسة اسراييل القائمة على الاحتفاظ بالأراضي العربية ، وقصفها للقرى العربية في لبنان والجمهورية العربية السورية لا يمكن أن تعتبر من وسائل التعايش . فاسراييل هي التي أدخلت الرعب والارهاب الى الشرق الأوسط . والسلام لا يمكن تحقيقه في المنطقة الا عندما تتخلى اسراييل عن سياسة عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، وعن انكارها الدائب لحقوق الفلسطينيين ، وسياستها القائمة على الارهاب الرسمي والعدوان الصارخ .

٢٥٨ - وأعلنت اسراييل ، رادة برسالة مؤرخة في ١٤ أيلول /سبتمبر (S/10791) ، ان الرسالة المصرية المؤرخة في ١١ أيلول /سبتمبر أبرزت ارتباط تلك الحكومة بالنشاطات الارهابية ومسؤوليتها عنها وأضافت ان مصر هي التي أدخلت الحرب الارهابية بتأسيسها في أوائل الخمسينات ما يسمى بفرق الفدائيين وتقديرها الدعم السياسي والعقائدي والمادي لها . وقالت انه بالرغم مما حدث في العالم من تطورات هامة ، فان مصر رفضت جميع المبادرات السلمية الاسرائيلية ورفضت أن تشترك في أى مفاوضات مفيدة .

٢٥٩ - وفي رسالتين مؤرختين في ٨ و ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر (S/10827 و S/1029) ، عادت كل من مصر واسراييل الى اتهام بعضهما بعضا بادخال الارهاب الى الشرق الأوسط . وأكدت مصر أن اسراييل ، منذ انشائها ، مارست الارهاب ضد السكان العرب وظلت تفعل ذلك

بقصف المراكز المدنية . وأعلنت إسرائيل ثانية ان الجميع يعرفون من هم الذين ينفذون ويواصلون تنفيذ العمليات الارهابية ضد شعب اسرائيل في جميع أنحاء العالم . وقالت ان الهدف الظاهر للرسالة المصرية هو تحويل الانتباه عن مسؤوليتها عن انتشار الارهاب .

٢٦٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول (S/10816) ، أعلنت إسرائيل أن السلطات الهولندية في مطار أمستردام احتجزت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر رجلا كان في طريقه الى البرازيل ، ويحمل جواز سفر جزائري دبلوماسيا ، عندما اكتشفت أنه كان ينقل داخل أمتعته رسائل مغمومة ، وقنابل يدوية ، وأجهزة تفجير ومتفجرات . وأضافت إسرائيل ان الرجل معروف بأنه عضو في منظمة فتح ، وانه يمثل تلك المنظمة الارهابية في أمريكا اللاتينية ويمارس نشاطه مستترا بجواز سفره الدبلوماسي الجزائري ، مما يشكل دليلا على التعاون الوثيق بين الحكومات العربية والمنظمات الارهابية العربية .

٢٦١ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين أول/أكتوبر (S/10817) ، أبلغت إسرائيل عن اختطاف طائرة ركاب تابعة لشركة لوفتهانزا الألمانية من قبل أعضاء في جماعات اجرامية عربية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر . وقالت ان هذه الحادثة تؤكد مسؤولية الحكومات العربية عن الحرب الارهابية . وقالت ان الطائرة اختطفت بعد اقلاعها من مطار بيروت وانها نقلت الى طرابلس ، عاصمة الجمهورية العربية الليبية ، المجرمين العرب الثلاثة المسؤولين عن مقتل أحد عشر رياضيا اسرائيليا من الفريق الأوليمبي في ميونيخ . وأعلنت ان السلطات الليبية استقبلت المختطفين ومجري ميونيخ بمظاهر البهجة والفرح .

٢٦٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٣ (S/10891) ، أحالت مصر نص قرار بشأن الشرق الأوسط اتخذته المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية العشريــــن ، المعقودة في أديس أبابا من ٥ الى ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، يدين اسرائيل لرفضها الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ويدعو اسرائيل الى الانسحاب فورا وبدون شروط من تلك المناطق المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وأعلن القرار كذلك ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يزال ساري المفعول كأساس لايجاد تسوية منصفة وعادلة للوضع في الشرق الأوسط وأعاد تأكيد دعمه لقرار الجمعية العامة ٢٩٤٩ (د - ٢٧) ، الذي أكد ان اكتساب الأراضي عن طريق القوة أمر لا يمكن السماح به .

٢٦٣ - وخلال شهر آذار/مارس ١٩٧٣ ، تلقى مجلس الأمن عددا من الرسائل بشأن حادثة وقعت في ٢١ شباط/فبراير وأسقطت خلالها طائرة ركاب مدنية ليبية مما أسفر عن مقتل ١٠٦ من المدنيين .

٢٦٤ - ففي رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس (S/10893) ، اتهمت مصر بأن طائرة ركاب ليبية كانت تقوم برحلة من بنغازي الى القاهرة في ٢١ شباط/فبراير ، حولت عن خط مسارها الأصلي نظرا لمصاعب ملاحية ولسوء الأحوال الجوية وأنها حلقت بطريق الصدفة فوق المناطق المصرية المحتلة في سيناء حيث اعترضتها أربع مقاتلات اسرائيلية . وبالرغم من ان الطائرة كانت طائرة مدنية ، فقد هاجمتها المقاتلات الاسرائيلية بدون اذار بنيران مدافعها وبالصواريخ مما أسفر عن اسقاط الطائرة وتحطمها ومقتل ١٠٦ من المدنيين . وقالت الرسالة المصرية ان العمل الذي ارتكبه

اسرائيل باسقاط طائرة ركاب مدنية ، هو تهديد صارخ وخطير لسلامة الطيران المدني الدولي ، وانتهاك للقواعد والمعايير القانونية الأساسية للطيران الدولي والمدني ، وهو أمر أدانته الرأى العام العالمي . ونقلت مصر في رسالتها نص قرار اتخذته جمعية منظمة الطيران المدني الدولية في ٢٨ شباط/فبراير خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة ، يندد بالاجراء الاسرائيلي ويأمر باجـراء تحقيق في الحادث .

٢٦٥ - وفي رد مؤرخ في ٥ آذار/مارس (S/10895) ، نقلت اسرائيل نبذا من تصريح أدلى به في ٢٨ شباط/فبراير ممثل اسرائيل في جمعية المنظمة الدولية للطيران المدني . وقال الممثل الاسرائيلي في ذلك البيان ان رئيسة وزرائه أعربت عن أسفها العميق للخسائر في الأرواح البشرية التي نجمت عن حادثة طائرة الركاب الليبية وعن أسفها كذلك لأن الطيار لم يبال بالتحذير الذى صدر اليه وفقا للاجراءات الدولية . وأضاف الممثل الاسرائيلي ان حكومته أعلنت استعدادها لدفع تعويضات لأسر الضحايا وللناجين . وأعلن الممثل الاسرائيلي ، مشيرا الى الظروف التي أحاطت بالحادثة ، أن ما حدث للطائرة نجم عن سلسلة من الأخطاء والتجاهلات من جانب طائرة الركاب الليبية ونظام المراقبة المصرى ، مما حمل شبكة الدفاع الجوى الاسرائيلي على الافتراض بأن الطائرة اخترقت المجال الجوى لسيناء للقيام بمهمة معادية . ذلك انها اخترقت منطقة عسكرية مغلقة فسي سيناء ولم تستجب للإشارات اللاسلكية التي بعثت بها اليها الطائرات النفثة الاسرائيلية كما انها لم تدعن لأوامرها بالهبوط . وعلى أساس الافتراض المذكور أعلاه ، والذي ثبت فيما بعد انه كان خاطئا ، اتخذ قرار له طابع العمليات الحربية باجبار الطائرة على الهبوط ، ونتيجة لذلك فقد أصيبت طائرة الركاب . وقال ان الطائرة حاولت الهبوط ولكنها تحطمت في اللحظة التي لا مسست فيها عجالاتها الأرض . وأعرب الممثل الاسرائيلي عن الأمل في أن تستجيب البلدان العربية المجاورة لنداء اسرائيل وأن تقام بصورة مشتركة وسائل للاتصال السريع في حالات الطوارئ حتى يكون بالامكان التغلب على الأخطاء بدون تجاهل متطلبات الأمن .

٢٦٦ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس (S/10902) ، علقت مصر على رسالة اسرائيل ، ونقلت عن أقوال للطيار الاسرائيلي ، الذى أعلن أنه أطلق النار على جناحي الطائرة لاجبارها على الهبوط قبل أن تتمكن من الوصول الى الساحل . وأعربت مصر عن رأيها في ان تصريح ذلك الطيار يظهر ان اطلاق النار على الطائرة تم بغية نسفها وهي في الجو ، لأن طيار الطائرة المقاتلة لا يمكن أن يكون على غير علم بأن خزانات الوقود لطائرة البوينج موجودة في الجناحين . لذلك ، فـان اسرائيل تتحمل عبء المسؤولية عن تلك الحادثة .

٢٦٧ - وفي رد مؤرخ في ١٤ آذار/مارس (S/10904) ، اتهمت اسرائيل بأن اهتمام مصر الوحيد في المسألة هو من أجل تشويه الحادثة واستغلالها لأغراض الحرب الدعائية ضد اسرائيل . وقال الرد الاسرائيلي ان مصر ليست لديها نية للتعاون في وضع ترتيبات واجراءات من شأنها أن تجعل تجنب مثل هذه الكوارث في المستقبل أمرا ممكنا ، وقد رفضت بالفعل اقتراح اسرائيل اقامة وسائل للاتصال في حالات الطوارئ .

٢٦٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير (S/10889) ، أحال الممثل الدائم لفينيا الى الأمين العام بيانا مؤرخا في ٢١ شباط/فبراير لممثلي الدول غير المنحازة لدى الأمم المتحدة يعربون

فيه عن الصدمة لقيام القوات الاسرائيلية باسقاط طائرة ركاب مدنية ليبية ، وعن المواساة للخسائر في الأرواح المدنية البريئة ، والممتلكات . كذلك أدان البيان بشدة الأعمال العدوانية التي لا مبرر لها والارهاب الدولي الذي زاد من حدة التوتر في الشرق الأوسط وهدد السلم والأمن .

هاء - أنشطة الممثل الخاص للأمين العام في الشرق الأوسط والتطورات المتصلة بذلك

١ - تقارير الأمين العام

٢٦٩ - في تقرير مؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٢ (S/10792) ، قدّم كذلك الى الجمعية العامة ، ذكّر الأمين العام بأنه ، وفقا للولاية المسندة اليه بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، فقد واصل رفع التقارير عن أنشطة السفير جـونار يارنغ ، ممثله الخاص في الشرق الأوسط ، وذكّر كذلك بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٩٩ (٥ - ٢٦) طلب اليه تجديد نشاط مهمة مبعوثه الخاص لتقديم تقرير عن ذلك حسب الاقتضى ، الى مجلس الأمن والى الجمعية العامة .

٢٧٠ - وقال تقرير الأمين العام انه على اثر اتخاذ القرار ٢٧٩٩ (٥ - ٢٦) ، عقد السفير يارنغ اجتماعات في نيويورك مع وزيرى الخارجية المصرى والاسرائيلي ومع الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة لبحث ترتيبات تجديد نشاط مهمته . ومن ١٠ الى ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، أجرى مزيدا من المحادثات غير الحاسمة في نيويورك وقام بزيارة غرب افريقيا حيث اجتمع بالرئيس السنغالي سنغور ، وبالرئيس الموريتاني ولد داداه ، فيما يتعلق بمبادرة منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٢ الخاصة بالحالة في الشرق الأوسط .

٢٧١ - وأضاف الأمين العام ان ممثله الخاص أجرى ، بعد مزيد من الاجتماعات مع وزير الخارجية المصرى في القاهرة في ١٩ و ٢٠ شباط /فبراير ، محادثات مع السلطات الأردنية ومع السلطات الاسرائيلية كل على حده في ٢٣ و ٢٥ شباط /فبراير . ومن ثم عاد الممثل الخاص الى نيويورك ، حيث واصل الاجتماع بممثلى الأطراف حتى ٢٤ آذار /مارس . وعاد السفير يارنغ بعد ذلك الى المقر في الفترة الواقعة من ١ الى ٤ أيار /مايو والفترة الواقعة بين ١ الى ٢ آب /أغسطس لاستعراض المواقف مع الأطراف .

٢٧٢ - واستنتج الأمين العام انه بالرغم من هذه الجهود المتواصلة ، لم يكن من الممكن احراز أى تقدم ملموس ولكنه أعلن ان الجهود سوف تستمر .

٢٧٣ - وخلال الجلسة ١٧١٠ المعقودة في ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٧٣ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٣١ (١٩٧٣) [أنظر أعلاه ، الفرع الأول ، العنوان الفرعي ٤ (ى)] .

٢٧٤ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) ، الذى طلب الى الأمين العام تقديم تقرير شامل الى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن ، فيه سرد كامل للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة

فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، قدم الأمين العام ، في ٢١ أيار/مايو ، تقريراً شاملاً (S/10929) ، تناول مختلف نواحي النزاع في الشرق الأوسط ، بما في ذلك حالة وقف إطلاق النار ، والحالة في المناطق المحتلة ، ومسألة القدس ، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وأشار الأمين العام ، في الجزء المتعلق بالبحث عن تسوية ، الى اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ووصف نشاطات ممثله الخاص من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ . كذلك أشار الى المباحثات التي جرت في الجمعية العامة خلال دوراتها الخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، والسابعة والعشرين بشأن الحالة في الشرق الأوسط والتي أسفرت عن اتخاذ القرار ٢٩٤٩ (٥ - ٢٧) الذي رجا مرة أخرى إبلاغ مجلس الأمن والجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزه هو ومثله الشخصي في تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٢٩٤٩ (٥ - ٢٧) .

٢٧٥ - وأعلن الأمين العام ، مشيراً الى قرار الجمعية ٢٩٤٩ (٥ - ٢٧) ، ان العقبة الأساسية لا تزال كما هي ، لأن الأطراف استمرت في التمسك كل بموقفها ، وانه لا يبدو أن هناك فرصة لأن يتخذ هو أو مثله الخاص أى إجراء مفيد . غير ان الأمين العام أضاف قائلاً انه منهمك في مباحثات مستمرة مع الأطراف المعنية ، الى جانب العديد من الحكومات الأخرى .

٢٧٦ - ونوه الأمين العام ، في ملاحظاته ، بأنه كان للأمم المتحدة ، وبخاصة لمجلس الأمن ، ولمدة أكثر من ٢٥ عاماً ، مسؤولية رئيسية معترف بها على نطاق عالمي فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط ، وانه بالرغم من أن الأمم المتحدة لم تثبت انها قادرة على التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ، فان مختلف الهيئات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة التي شكلها مجلس الأمن والجمعية العامة قامت بدور هام في الحد من النزاع وفي المحافظة على الهدنة المطولة التي سادت المنطقة لمعظم تلك الفترة .

٢٧٧ - ومضى الأمين العام الى القول ، ان المشكلة المعروضة على المجلس مشكلة معقدة وصعبة للغاية لم تتمكن أى حكومة من ان تحلها خارج نطاق الأمم المتحدة . فاجراءات المجلس لا تزال توفر احتمالات قيّمة للحد من النزاع ومساعدة بلدان الاقليم في البحث عن طريقة لحل مشاكلها اذا رغبت في ذلك . وأشار الى ان المجلس هو الندوة الوحيدة التي تمكنت فيها جميع الأطراف في النزاع من الاجتماع معا في غرفة واحدة .

٢٧٨ - وقال منوها بأن المجلس يستأنف حالياً البحث عن السلم في الشرق الأوسط ، انه يضع نفسه ، ومثله الخاص ، والأمانة ، ومختلف هيئات الأمم المتحدة تحت تصرف الحكومات المعنية وتصرف المجلس نفسه لمساعدة المجلس في جهوده بكل طريقة ممكنة . وأضاف ان هذه الجهود لا يمكن أن تكون مفيدة الا اذا رغبت الأطراف المعنية في أن تستفيد منها . وأضاف ان أى مجهود جديد يبذل لايجاد طريقة للوصول الى تسوية يجب أن يشتمل على تقييم جديد للامكانيات وعلى اجراءات يتخذها المجلس نفسه للمصالحة وعلى استقصاء لجميع الوسائل التي يمكن أن تستعمل لمساعدة الأطراف في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة . وفي الختام ، أعرب الأمين العام عن الأمل في أن يتمكن أولئك المعنيون من أن يتطلعوا الى المستقبل ، وان يستفيدوا من الهيئات والأجهزة الدولية الموضوعة تحت تصرفهم .

٢ — نظر المجلس في التقرير في جلساته ١٧١٧ إلى ١٧٢٧
(٦ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٣)

٢٧٩ — وفقا للقرار ٣٣١ (١٩٧٣) ، الذي قرر المجلس فيه الاجتماع في أعقاب تقديم تقرير الأمين العام والذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يدعو ممثله الخاص ليكون حاضرا أثناء اجتماع المجلس من أجل تقديم المساعدة للمجلس في سياق مداولاته ، عقد المجلس ١٠ جلسات من ٦ إلى ١٤ حزيران/يونيه للنظر في مسألة الحالة في الشرق الأوسط .

٢٨٠ — وفي الجلسة ١٧١٧ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ، أدرج المجلس في جدول أعماله البند التالي :

” دراسة الحالة في الشرق الأوسط :

” (أ) قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣)

” (ب) تقرير الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣ (S/10929) ” .

٢٨١ — وفي أثناء المناقشة ، دعا رئيس المجلس ، ممثلي الأردن ، واسرائيل ، ومصر ، بناء على طلبهم ، بالإضافة إلى ممثلي الامارات العربية المتحدة ، ايران ، البحرين ، تشاد ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الصومال ، غيانا ، قطر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، ونيجيريا إلى الاشتراك في المداولات بدون ان يكون لهم حق التصويت .

٢٨٢ — وقال الأمين العام ، مهيدا للتقرير الذي أعده استجابة للقرار ٣٣١ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣ (S/10929) ، ان تقريره يتحدث عن جهود كبيرة ولكنه لا يتضمن الا القليل من التقدم . ان يظل واضحا ان التسوية يجب ان تعتمد بصورة رئيسية على الحكومات المعنية ، التي لم تتمكن حتى الآن من استنباط وسيلة فعالة للتوصل الى مثل هذه التسوية . وأضاف ان مشكلة الشرق الأوسط أثبتت ، نتيجة لذلك ، المرة تلو المرة أمام الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . على انه كان للمجلس وللمختلف الهيئات والأجهزة التي تأسست بقرارات من المجلس والجمعية العامة ، دور هام ، خلال تلك الفترة ، في الحد من النزاع والمحافظة على الهدنة . ونوه بأنه من الصعب على المجلس العمل اجماعيا من أجل دعم تسوية ، معلنا ان هناك سلسلة من العقبات التي يبدوا انه يستحيل التغلب عليها ، في وجه عملية المصالحة وايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، وان هناك ، داخل المجلس ، اختلافات جوهرية في مواقف الممثلين والكتل فيما يتعلق بمشاكل معينة ، من بينها مشكلة الشرق الأوسط . ومع ذلك فقد ذكر بأن المجلس كان اجماعيا ، قبل أكثر من خمس سنوات في اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فأظهر بذلك انه قادر على الاتفاق على معالجة أساسية لمشكلة الشرق الأوسط المعقدة . وبالرغم من ان بحث المجلس عن تسوية سلمية قد عزز الآمال باحتمال احراز تقدم ، فانه لن ينجح اذا لم تبد الأطراف المعنية رغبة في الاستفادة من جهود المجلس ومن ميزة كونه ندوة للمناقشة وهيئة لاحلال السلام .

٢٨٣ — وتكلم ممثل مصر ، فقال ان وفده طلب الى المجلس أن يعيد دراسة الحالة في الشرق

الأوسط بعد أن عجزت ست سنوات من الجهود والصبر عن وضع نهاية للاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي المصرية . وأضاف ان آمال الملايين من شعب بلاده ظلت معلقة على الأمم المتحدة بانتظار نتائج لمؤسسة لمختلف الجهود والمداولات . على ان تلك الآمال ، التي لم تتحقق ، أخذت تتحول الى خيبة أمل وتشكك ، وبدأ الشعب المصري يتساءل عما يستطيع المجلس أن يفعله في الوقت الذي يحفر فيه المعتدون المزيد من التحصينات ويغيرون الطابع المادي للمناطق العربية المحتلة من أجل خلق المزيد مما يسمونه بالحقائق الجديدة التي يريدون مواجهة العالم بها . وذُكر بأن الجمعية العامة أوصت في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين كما كانت قائمة تحت الانتداب البريطاني ، الى دولة عربية ودولة يهودية ، وان الدول الأعضاء قدّمت للدولة اليهودية اعترافا بالحدود التي خصصت لها بموجب ذلك القرار . على ان العالم شهد خلال ربع القرن الأخير ، الشعب الفلسطيني وهو يتحول بطريقة منتظمة الى أمة من اللاجئين تحتشد في قطاع غزة وعلى الضفة الغربية من نهر الأردن ، في حين دأبت السلطات اليهودية بانتظام على استيراد مئات الآلاف من الغرباء ليحلوا محل شعب فلسطين في وطنه . وفي حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، غزت القوات العسكرية لاسرائيل واحتلت ما كان قد تبقى من أرض لشعب فلسطين ، بما في ذلك القدس العربية . وقد انتهكت تلك القوات الحدود الدولية وعبرت الى الضفة الغربية من الأردن ، وقطاع غزة الفلسطيني ، واستولت على أجزاء من مصر والجمهورية العربية السورية حيث لا تزال موجودة . ومضى قائلاً ان بلاده طلبت في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في رفض اسرائيل سحب قواتها المسلحة من الأراضي التي احتلتها في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وانه في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام ، اغتار المجلس أن يعالج في وقت واحد مشكلة عدوان اسرائيل ضد الأردن ، وسوريا ، والمشكلة الناجمة عن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . ثم أعلن ممثل مصر انه على نقض ما أعلنته اسرائيل عام ١٩٦٧ من أنه ليس لديها مخططات للاستيلاء على الأراضي التابعة للدول العربية ، فان اسرائيل تصر الآن ، بل وأبلغت رسمياً الأمين العام ومثله الخاص ، انها لن تعيد أبداً جميع الأراضي المحتلة . وقال ان جميع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت بشأن مختلف نواحي النزاع ظلت مجرد وثائق ، ولا تزال يد الاحتلال الاسرائيلي الشقيلة تخنق الحياة القومية للدول التي منيت بالاحتلال . وفي المقابل فقد قبلت مصر ما ورد في بنود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقدّمت للممثل الخاص للأمين العام دعماً نشطاً . ورد على مذكرتين متطابقتين وجهتهما السيد يارنغ الى مصر واسرائيل في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ (٢) ، قدّمت مصر التعهدات الجادة التي طلبها ، بما في ذلك استعدادها للدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل ، اذا نفذت اسرائيل كذلك جميع التزاماتها بموجب الميثاق . ومضى ممثل مصر قائلاً ان اسرائيل وضعت العراقيل في طريق مهمة يارنغ ، وانه عندما اقترح في شهر شباط / فبراير ١٩٧٢ أن تتبادل الأطراف توضيحات لمواقفها بغية وضع أحكام لادراجها في معاهدة سلام ، تهربت اسرائيل كذلك من تلك المحاولة ، مصرّة على ان ما يسمى بمبادرة يارنغ المؤرخة في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ كانت خارج نطاق اختصاصه . وأضاف ان الدول الأربع الدائمة العضوية في

(٢) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والعشرون ، الملحق لأشهر تشرين الأول / أكتوبر ، تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، الوثيقة (S/10403) المرفق الأول .

مجلس الأمن التي أيدت المذكرة التي وجهها يارنغ في ٨ شباط/فبراير أيدت ارتياحها لاستجابة مصر وطلبت أن تقدم إسرائيل رداً مماثلاً . ومضى إلى القول أن الزعماء الاسرائيليين ظلوا يصرون على إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية " بدون شروط مسبقة " . وقد قبلت مصر إجراء محادثات بدون شروط مسبقة ، ولكن إسرائيل ، رغم أنها تدعي أن كل شيء قابل للتفاوض ، أعلنت رسمياً أنها لن تنسحب إلى الحدود التي كانت قائمة قبل ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، مما يشكل في حد ذاته شرطاً مسبقاً . كذلك فإن الاحتلال يعتبر شرطاً مسبقاً ، لأن القواعد الأساسية للقانون الدولي تحتوى قاعدة تنص على عدم جواز المعاهدات التي تفرض في ظل الاحتلال .

٢٨٤ — ومضى ممثل مصر قائلاً أن سياسات إسرائيل تظهر أنها لا تتطلع إلى تسوية سلمية تدوم على الأقل لمدة عقد بل تتطلع لأي ذريعة لتبرير المزيد من التوسع . فطالما أن الاحتلال العسكري قائم ، بإمكان إسرائيل أن تواصل حربها النشطة وما تجريه من تغييرات في الطابع المادي والتركيب الديموغرافي للمناطق العربية المحتلة . فهي تدمر المدن والقرى وترحل سكانها ، في حين تنشيء المستوطنات العسكرية وشبه العسكرية في الأراضي العربية . وقال إن مسؤولية المجلس أن يعلن أن جميع التغييرات التي نفذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة لاغية وباطلة . كما أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تمتنع عن أن تقدم لإسرائيل المساعدة التي قد تعينها على مواصلة احتلالها . وأنه ، على عكس ذلك ، ينبغي أن تقدم المساعدة للذين وقعوا فريسة الاحتلال العسكري . وأضاف أن مجلس الأمن دعا في قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) ، إلى انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها ، وشدد على حقوق جميع الأمم في المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وقال إن الادعاء بأن إسقاط "ال" التعريف من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يعني أن الحصول على جميع الأراضي لدولة عضو أمر غير مسموح به ، ولكن الحصول على أجزاء من تلك الأراضي مسموح به ، ادعاء لا يحتاج في الواقع إلى أي تعليق . فواضح أن المجلس لم يقرر ولا يمكن أن يقرر أن حدود إسرائيل الآمنة يجب أن تقام داخل مصر أو داخل الجمهورية العربية السورية . فالحدود الاسرائيلية التي رغب المجلس في أن تحدد ويعترف بها لا يمكن أن تقوم إلا داخل المنطقة الجغرافية لفلسطين التي تحدث عنها قرار الجمعية العامة ١٨١ (١٩٤٧) . ومضى إلى القول إن مصر لجأت إلى مجلس الأمن لضمان انسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ . وأعلن أن المطلوب هو حل يفي بمطامح الشعب الفلسطيني ويعيد إلى المنطقة العدل والسلام . وسأل عما إذا كانت إسرائيل قد قبلت مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة وما إذا كان ممثل إسرائيل سيرد رداً سلبياً أو لا يرد إطلاقاً على ذلك . وشدد على أن ما يسمى بالتسوية الجزئية أو التسوية المؤقتة لن تكون مقبولة بالمرة وإنها مرفوضة رفضاً قاطعاً من قبل مصر .

٢٨٥ — وفيما يتعلق ببحث المجلس لهذا البند ، أحال ممثل مصر ، في رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه (S/10941) ، إلى رئيس مجلس الأمن نص مقال حول " الأراضي المحتلة " في إسرائيل نشرته صحيفة ديلي تلغراف (اللندنية) ، بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٧٣ .

٢٨٦ — وتكلم ممثل إسرائيل ، فقال إن بلاده سعت إلى التوصل إلى سلام مع مصر طيلة ٢٥ سنة وإنها حاولت مراراً وتكراراً في غضون السنوات الست الأخيرة التوصل إلى اتفاق سلمي مع مصر والدول العربية الأخرى . كما أنها أعلنت مراراً أنها تسعى ليس إلى تجميد الوضع القائم حالياً أو إلى ادامة

خطوط وقف إطلاق النار بل الى استبدالها سلميا بحدود آمنة ومتفق عليها تحدد عن طريق التفاوض مع كل من جاراتها العربية . ومضى الى القول ان هذا الموقف واضح ولا يمكن أن يشوهه بأساءة تمثيل الاجراءات العسكرية أو أساءة النقل عن البيانات الاسرائيلية . ثم أدلى بالوصف التالي للتطورات الخاصة بالبحث عن السلام منذ عام ١٩٦٧ . فقال ان مصر والدول العربية الأخرى ردت على الدعوة الى احلال سلام في المنطقة بقرار الخرطوم المؤرخ في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٦٧ الذي يدعو الى " لا اعتراف ، ولا مفاوضات ، ولا سلام مع اسرائيل " . وعند ما بدأ الممثل الخاص للأمم المتحدة مهمته ، قدمت اسرائيل اليه جدول أعمال مفصلا لمحادثات سلام مباشرة ، رفضته مصر . وأضاف ان مصر رفضت مقترحات السيد يارنغ في آذار /مارس ١٩٦٨ الداعية الى ايفاد الأطراف وفودا الى قبرص لعقد مؤتمرات تحت اشرافه في حين قبلتها اسرائيل . وتبع ذلك أن زادت مصر من انتهاكاتها لوقف إطلاق النار على امتداد قناة السويس ، الى أن أعلنت ، في عام ١٩٦٩ ، ما يسمى بحرب الاستنزاف ضد اسرائيل ، التي منيت بالفشل . وفي آب /أغسطس ١٩٧٠ أعيد وقف إطلاق النار بمبادرة من الولايات المتحدة وتم التوصل الى تفاهم على استئناف محادثات يارنغ . ومع ذلك فانه ما أن دخلت تلك الترتيبات حيز التنفيذ حتى انتهكتها مصر بنقل صواريخ الى المنطقة التي اتفق على تجميد مواقع القوات فيها . ورغم ذلك فقد قررت اسرائيل ، في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٠ ، أن تحاول مرة أخرى المساعدة في دعم مهمة السلام ، ودعت السيد يارنغ الى القدس لاجراء محادثات مع رئيسة الوزراء ووزير الخارجية وقد مت له خلالها آراء اسرائيلية بشأن " المبادئ الأساسية للسلام " لينقلها الى حكومتي مصر والأردن . ولكن تلك المحاولة الرامية الى البدء في تبادل مفيد انهارت ، وهددت مصر بأنها لا تستطيع أن تمد وقف إطلاق النار . ومضى الممثل الاسرائيلي الى القول ، ان السيد يارنغ اقترح في مذكرته المؤرخة في ٨ شباط /فبراير ١٩٧١ أن تقبل اسرائيل الموقف المصري بشأن مسألة الانسحاب . وقد طلب الى اسرائيل أن توافق ليس فحسب على الانسحاب الى الخط القديم ، بل وأن تقدم كذلك التزاما مسبقا بالانسحاب في حين طلب الى مصر ان تقدم التزاما بالدخول في اتفاق سلام مع اسرائيل . وقد أعربت اسرائيل عن استعدادها للبدء في المحادثات بدون شروط مسبقة . غير ان مصر أصرت على انه ينبغي على اسرائيل أن تقبل الشرط الذي أطلته مصر . وبناء عليه فان مذكرة السيد يارنغ وقرارات الجمعية العامة التي تؤيدها ، ظلت تقف عقبات تحول دون احراز مهمة يارنغ لأي تقدم . يضاف الى ذلك ان مصر لم توافق على اقتراح الولايات المتحدة بأن تجرى اسرائيل ومصر محادثات عن قرب ، من أجل وضع ترتيبات خاصة لاعادة فتح قناة السويس . ومضى قائلاً ان اسرائيل ، بالرغم من سجل السنوات الست الماضية ، لم تفقد الأمل في السلام ، وفي التوصل الى تفاهم مع جاراتها ، وسوف تعمل جاهدة من أجل السلم مع تصميم على حماية حقوقها ولكن مع تفهم أيضا لحقوق الدول الأخرى واحترامها . واستدرك قائلاً ان اسرائيل مصممة على مقاومة جميع أشكال الاكراه ، ومن بينها مختلف المحاولات التي تقوم بها الدول العربية لفرض ارادتها عليها . وقال ان تجربة السنوات القليلة الماضية أظهرت أنه لا يمكن أن يكون هناك حل مفروض من الخارج ، لأن ذلك سيجعل الوضع أكثر تعقيدا مما هو عليه الآن . وأضاف ان اسرائيل لن تتخلى تحت أي ظرف من الظروف عن حقها بموجب القانون الدولي في ان تكون لها حدود آمنة تحدد في نهاية المطاف عن طريق التفاوض والاتفاق ؛ كما ان اسرائيل لن تقبل بأي تغيير آخر في جوهر ، أو توازن ، أو تفسير القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقال ان الوسيلة الوحيدة التي لم تطبق طيلة تلك السنوات هي وسيلة الحوار بين الأطراف . فالطريقة الوحيدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساهم في حل المشكلة

هي عن طريق تشجيع الأطراف على الدخول في مفاوضات . وبعد أن نوه بالبيان الذي قبلت فيه مصر بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بدون شروط مسبقة ، أضاف أن ما قاله الوزير الزيات بعد ذلك قضى على أهمية ذلك الاعلان . ومضى قائلا أن على المجلس مع ذلك أن يدعو الأطراف الى الدخول في مفاوضات مباشرة بدون أى شروط مسبقة وأعرب عن رأى إسرائيل في أن أكثر الطرق طابعا عمليا هو بدء محادثات عن قرب لاعادة فتح قناة السويس . واختتم ممثل إسرائيل بيانه بالقول أن إسرائيل تسعى الى حوار مشرف تحاول فيه الأطراف بذل مجهود مشترك للتوصل الى تفاهم متبادل . فإذا اعترفت مصر بحق إسرائيل في الاستقلال والسيادة ، وسعت الى احلال سلام أصيل ، فلن يكون هناك أى سبب للتردد في الدخول في حوار جاد مع إسرائيل من أجل خير جميع الأمم في المنطقة .

٢٨٧ - وتكلم ممثل الأردن ، فقال أن بلاده ، وهي طرف رئيسي في النزاع ، يمزقها الاحتلال وتعاني يوميا من آثاره الاقتصادية ، والانسانية ، والعاطفية . لذلك فإن لها اهتماما مباشرا وطحا في أن يتخذ المجلس اجراء جديا لانهاء الاحتلال ، وهي متحدة في هذا الهدف مع شريكاتها العربيات . وأضاف انه بالرغم من أن الأطراف المعنية قد قبلت قرار مجلس الأمن ، فإن إسرائيل عكست موقفها وأخذت تتحدث عن الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة سواء في جزء منها أو بكاملها مهما كانت الظروف . وفي هذا الخصوص ، فإن مجلس الأمن يعمل بهدى من الميثاق وبموجب قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى شدد في ديباجته على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب ، واضعا بذلك معيارا حاسما للطريقة التي يتعين ان يفهم بها بنده الذى ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . ولكن إسرائيل نشطت طيلة السنوات الست الماضية في فعل وقول عكس ما قرره الأمم المتحدة تماما . فهي تدعم احتلالها وتستوعب وتحول المناطق الواقعة تحت احتلالها . وقال أن أكثر من نصف مليون عربي من المناطق المحتلة أُجبروا على الفرار من المناطق التي جرى فيها القتال في عام ١٩٦٧ . فقد استقبلت الضفة الشرقية من الأردن نحو ٤٠٠ . ٠٠٠ شخص نازح ، ممن لم يسمح لهم بالعودة الى أماكن سكنهم السابقة بالرغم من صدور العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تنص على ذلك . وقد امتنع المجلس عن اتخاذ اجراء بشأن هذا المنظر المذهل لأن نظام وقف اطلاق النار لم يصب بالانهيار ولأن الممثل الخاص للأمين العام مازال من الناحية الفنية يقوم بعملية احلال السلام . ولكنه مضى الى القول ان هذه المظاهر خداعة ، ويتحتم على المجلس ان يعمل ضد تجميد الوضع الراهن ، الذى يناقض الأساس ذاته للميثاق .

٢٨٨ - ومضى ممثل الأردن قائلا انه في كل مرة استجابت فيها الأطراف العربية بصورة ايجابية لمبادرات الممثل الخاص ، أو مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة كانت إسرائيل تستجيب لها بصورة سلبية . ولقد قدمت الأطراف العربية تعهدات جلية بأن تقبل وتنفذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولكن إسرائيل لم تقبل لا بمبدأ الانسحاب ولا هي أعطت الممثل الخاص حتى مجرد تعريفها لمسمى ما يسمى بالحدود الآمنة . وأضاف انه عندما أجرى الأعضاء الدائمون في المجلس مشاورات لتقديم الدعم للممثل الخاص ، ارتفعت أصوات احتجاج حادة من إسرائيل للقضاء على تلك المبادرة . فقد قاطعت إسرائيل مقاطعة تكاد تكون تامة مهمة الممثل الخاص منذ شهر شباط / فبراير ١٩٧١ ، عندما تقدم بمقترحات عادية ومنطقية تتناول مبدأ الانسحاب . كذلك رفضت إسرائيل أى انصاف سلمي

للفلسطينيين ، بما في ذلك نداءات ومطالب الأمم المتحدة بأن يسمح لهم اما بالعودة أو بالتعمير . وبدلا من ذلك فانها تدعو اليهود من جميع أنحاء العالم للمهاجرة الى اسرائيل والاستيطان في منازل الفلسطينيين العرب . وقال ان القوة والروح العسكرية تحكمان معالجة اسرائيل للمشكلة التي خلقتها مع جاراتها . وهذا هو السبب الذي يحتم على المجلس ألا يقبل دور المراقب . وقال ان شروط احلال السلم والعدل يمكن تحقيقها ، كما ان موقف بلاده بسيط ومعقول . فالأردن يريد أن تنسحب قوات الاحتلال من تراه الوطني وهو لا يزال يعتقد بأن حق الفلسطينيين العرب المشروعة وغير القابلة للتصرف يجب أن تحترم . وهذا هو الأساس لاحلال سلم عادل ودائم في المنطقة .

٢٨٩ — وفي الجلسة ١٧١٨ المعقودة في ٧ حزيران / يونيه ، تكلم ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، فأعلن انه أتى لينقل الى المجلس مشاعر افريقيا فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ، التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقال ان على المجلس أن يتخذ اجراء ملموسا لحمل المعتدى على الانسحاب ولتصحيح الوضع الذي خلقه العدوان الاسرائيلي . ومضى الى القول ان اهتمام افريقيا نابع من حقيقة ان اسرائيل أصبحت لديها مناعة ضد الرأي العام الدولي يمكن أن تقارن بحصانة أنظمة حكم الأقلية العنصرية في الجنوب افريقي . فقد تجاهلت اسرائيل دعوات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، والمؤسسات والأفراد للانسحاب من الأراضي العربية واستمرت في تجاهل الرأي العام العالمي ومتابعة عدوانها وتوسعها . وأضاف انه أتى الى المجلس ليحذر اسرائيل من انها ما لم تصغ الى تلك الدعوات الدولية ، فان منظمة الوحدة الافريقية ستكون مضطرة الى اتخاذ جميع التدابير السياسية والاقتصادية ضدها . فالشعوب الافريقية ، التي يقلقها بالفعل ما أصاب سلطة الأمم المتحدة من تآكل في معالجة مشكلة الفصل العنصري ، لديها كل الأسباب التي تحتملها على ان تكون متخوفة من منظر نظام حكم وهو يضرب عرض الحائط بأمن واستقلال دولة افريقية شمالية . وقال ان افريقيا تتوقع من المجلس اتخاذ اجراء حازم وفعال يستهدف وضع حد للحالة في الشرق الأوسط . وقال ان وفده يود أن يناشد المجلس اتخاذ تدابير حاسمة تؤدي الى ازالة آثار حرب عام ١٩٦٧ ، واعادة الحقوق المشروعة الى الفلسطينيين ، واقامة ظروف من السلم العادل والدائم في المنطقة .

٢٩٠ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فأعرب عن الأمل في أن تبذل الأطراف المعنية كل جهد لتأمين تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بنجاح ، وهو القرار الذي قبلته تلك الأطراف . وقال ان بلاده ، بل في الواقع افريقيا كلها ، مهتمة الى حد بعيد بالحالة في الشرق الأوسط بصورة عامة وباستمرار احتلال جزء من اقليم مصر بصورة خاصة . وكنتيجة لذلك فقد أصدرت منظمة الوحدة الافريقية ، في مناسبات عديدة ، قرارات تؤكد من جديد تأييدها للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالموضوع ذات العلاقة . وفي الآونة الأخيرة ، اتخذ رؤساء دول وحكومات ٤١ بلدا افريقيا مستقلا اجتمعوا في أديس أبابا قرارا بالاجماع عمم بناء على طلبه في الوثيقة (S/10943) يشير بقلق عميق الى ان اسرائيل لم ترفض فحسب تنفيذ القرارات العديدة التي تدعوها الى الانسحاب من جميع الأراضي الافريقية والعربية المحتلة بل انها واصلت كذلك ممارسة سياسة من التخويف بغية خلق حالة من الأمر الواقع في تلك المناطق تستهدف خدمة مخططاتها التوسعية ، ويشجب عرقلة اسرائيل المنهجية لجميع الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية . وقال انه أتى الى المجلس مع زملائه من تشاد ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وفيينيا ، والجزائر ، وكينيا

والسودان ليكون متحدثا باسم افريقيا حول المسألة وليبرهن على تضامنهم مع الأمم المتحدة وإيمانهم بقراراتها ، وليناشدها بذل كل جهد ممكن لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

٢٩١ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فتساءل عما اذا كان المجلس مستعدا لممارسة سلطته لوضع حد للحالة في الشرق الأوسط أو أنه سيظل ، بواسطة قوة الاستمرار ، يتسامح تجاه سياسة الأمر الواقع . وأعرب عن رأى وفده في أن النزاع لا يمكن حله الى أن تسوى مشكلة فلسطين على أساس استعادة الحقوق القومية لشعب فلسطين . ومضى الى القول أن اسرائيل التي تتذرع بحجة الأمن والتي تجد تشجيعا فيما تتلقاه من تأييد عسكري ، واقتصادي ، وسياسي ، ودبلوماسي ، من الولايات المتحدة ، مذنبه بارتكاب عدوان مسلح ضد الدول العربية المجاورة . وقد تحدث جميع قرارات الأمم المتحدة ودعمت احتلالها لمرتفعات الجولان ببناء المستعمرات فيها الواحدة تلو الأخرى ، كما فعلت في المناطق العربية المحتلة الأخرى . ومضى الى القول انه اذا كان اكتساب الأراضي عن طريق القوة أمرا مسموحا به ، فإن الأمم المتحدة تكون بذلك قد فقدت سبب وجودها . أما اذا لم يكن مسموحا به ، فينبغي على المجلس أن يتخذ التدابير الضرورية لاصلاح الوضع .

٢٩٢ - ومضى ممثل سوريا الى القول ان اسرائيل ، بعد أن حققت معظم أهدافها الاقليمية ، تعلن أنها مستعدة الآن للسلام . الا أن مثل هذا السلام سيكون مبنيا على الضم وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه القومية المشروعة . وأعلن أن بلاده تريد السلام لحماية المدنية ومواصلة التقدم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والمساواة . وقال ان آثار العدوان الاسرائيلي يجب أن تصفى بالانسحاب فير الشروط لجميع القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة والاعتراف بحق شعب فلسطين في وطنه وفي تقرير مصيره . فهذا وحده هو الذي يمكن أن يخلق مناخا يساعد على التقدم نحو احلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢٩٣ - وفي الجلسة ١٧١٩ المعقودة في ٨ حزيران /يونيه ، تكلم ممثل الامارات العربية المتحدة ، فقال ان العنف في الشرق الأوسط لا يزال يخل بالسلم ليس في تلك المنطقة وحدها فحسب بل وفي جميع أنحاء العالم . فير أنه أضاف قائلا أن الحل النهائي لمشكلة العنف يمكن أن يوجد في القضاء على جذوره العميقة . وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن السلم والاستقرار لا يمكن اعادتهما الى المنطقة طالما ان الاحتلال مستمر وطالما أن الشعب الفلسطيني محروم من حقوقه الأساسية في وطنه .

٢٩٤ - وتكلم ممثل فيانا ، فقال انه ليس باستطاعة المجلس أن يفكر في تسوية للنزاع العربي-الاسرائيلي بدون أن يعالج القضية الأساسية المتمثلة في محنة الفلسطينيين العرب الذين طردوا من ديارهم السليبية ؛ كما أنه لا يستطيع أن يتفاوض عن اكتساب الأراضي عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها انتهاكا للقانون الدولي ، أو التفاوض عن المحافظة على الوضع الراهن ، مما يمكن أن يؤدي الى اصباغ صفة الشرعية على الأعمال العدوانية أو اضافة صبغة التنظيم على اللاشرعية . وقال انه ينبغي على المجلس أن يتخذ اجراء حازما بادائه لمسؤولياته بموجب الميثاق . ولفت الانتباه الى القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، الذي عقد في جورج تاون في آب /اغسطس ١٩٧٢ (وعمم بناء على طلبه في الوثيقة (S/10944)) ، الذي أعرب عن التضامن مع الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر في كفاحها المشروع من أجل استعادة سلامتها الاقليمية ، ودعا الى اعادة حقوق شعب فلسطين العربي كاملة ، وأعلن صراحة أن اكتساب الأراضي عن طريق القوة أمر لا يمكن أبدا السماح به ، وسجل اعترام البلدان غير المنحازة متابعة تطور الوضع في الشرق الأوسط عن كثب .

٢٩٥ - وفي الجلسة ١٧٢٠ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ، تكلم ممثل الكويت ، فقال ان جذور المشكلة تكمن في حرمان الفلسطينيين بطريقة فجعة من حقوقهم . وأضاف ان سنوات من التشتت لم تخنق في الفلسطينيين تطلعهم الى العودة الى وطنهم . فالسلام وحقوق الفلسطينيين متشابكان ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر ، الى درجة ان نفي الاخير يلغي الأول . وقال ان احترام حقوق الفلسطينيين يشكل واحدة من دعامتين للسلام الدائم ، في حين أن الدعامة الثانية تتمثل في المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة . وأضاف أن اصرار اسرائيل على مقاضات مباشرة ليس بياناً صادقا ينم على رغبة اصيلة في احلال السلم بل انه قناع تتستر به لفرض الاستسلام على العرب . فاسرائيل تريد ان تستغل قوتها العسكرية المتفوقة ، وموقف المساومة التي تجد نفسها فيه لتفرض على العرب شروطها القاسية لاحلال السلم . فاهتمامها الرئيسي منصب على مساحة الأراضي التي تستطيع أن تضمها اليها ، وعلى الاقلال قدر الامكان من عدد اللاجئين العرب الذين سيطلب اليها ان تعيدهم الى وطنهم . وأضاف ان لدى العرب خوفاً أصيلاً ومتنامياً من طبيعة اسرائيل التوسعية . وينبغي على الامم المتحدة ان تبدأ في مجهود جاد لا يثنى لاحلال السلم في المنطقة . كما انه تقع على عاتقها مسؤولية خاصة نحو الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم السليب بسبب قرارها القاضي بتقسيم وطنهم . كذلك فان المجتمع الدولي ملزم بحكم واجبه باتخاذ تدابير تستهدف تحقيق انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة واحلال سلم قائم على العدل .

٢٩٦ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان ازمة الشرق الاوسط تنطوي قبل كل شيء ، على طرد الشعب الفلسطيني من وطنه السليب وحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف . فالظلم الذي حل بالفلسطينيين ، بموافقة الامم المتحدة رغم المبادئ الاساسية الواردة في ميثاقها ، لا يمكن أن يعتبر أبداً امراً لا رجعة فيه . فالدولة الصهيونية اسست عن طريق عدوان متكرر وأعمال ارهابية ، واستغزات ، وفوق كسل ذلك ، التطبيق المنهجي لخطة هائلة قائمة على ضم الأراضي . ولكن عدوان عام ١٩٦٧ لم يسفر الا عن التشديد على وجود امة فلسطينية ، وهو الامر الذي تؤكد بقوة وشدة اكثر من ذي قبل على انه عنصر اساسي في أية تسوية دائمة . واعلن ان المقاومة الفلسطينية يمكن ان تمتد لسنوات ، بل وحتى لأجيال ، ولكنها سوف تجعل هدفها في نهاية الامر ، ان عاجلاً أو آجلاً ، حقيقة واقعة . وقد اشارت منظمة الوحدة الافريقية ، في قراراتها الاخيرة ، الى انه بالرغم من قرارات الامم المتحدة العديدة التي تحث اسرائيل على الانسحاب من جميع الاراضي الافريقية والعربية فان اسرائيل واصلت رفض تنفيذ تلك القرارات ، وانها بذلت كل ما في استطاعتها لخلق امر واقع في تلك المناطق خدمة لأهدافها التوسعية . ولقد ادرك رؤساء الدول الافريقية مأساة الشعب الفلسطيني وحقيقة أن احترام حقوقهم غير القابلة للتصرف عنصر اساسي في أية تسوية عادلة ومنصفة . وقد شددوا هم أيضاً على ما يشكله استمرار العدوان الاسرائيلي من خطر على أمن ووحدنة القارة مما سيجبر الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية ، فردية أو جماعية ، ضد اسرائيل . وقال انهم مقتنعون بأن اسرائيل تعمل بتشجيع من الدعم الذي تلقاه من الولايات المتحدة . فدور ذلك البلد لا يمكن أن يكون له اثر في حل مشكلة الشرق الاوسط اذا واصل ممارسة سياسة متحيزة في المنطقة .

٢٩٧ - وفي الجلسة ١٧٢٠ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ، تكلم ممثل السودان فقال ان كفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة اراضيه شبيه بكفاح شعب غينيا بيساو ، وانغولا ، وموزامبيق ،

وأفريقيا الجنوبية ، وزمبابوى . وقال ان نزاع الشرق الاوسط الذى سبب توترات اقتصادية في أجزاء عديدة من العالم ، سبب كذلك آلاما في أجزاء كثيرة من افريقيا بسبب اغلاق طريق المواصلات التقليدى لتلك الأجزاء من القارة . ومضى الى القول ان افريقيا ترغب في ان ترى الممثل الخاص للأمين العام يستأنف مهمته . فافريقيا تدعم القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى ليس غامضا والذى يتعين ان ينفذ كما هو ؛ ان ينبغى أن يحدد موعد نهائى لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابا كاملا من جميع الاراضي المحتلة . واختتم بيانه بالقول ان الوقت قد حان لان تعلن الولايات المتحدة موقفها بوضوح من هذه القضية خدمة لمصالحها وخدمة لمصلحة السلم العالمى .

٢٩٨ — وتكلم ممثل مصر ، فقال انه يرغب فيما يتعلق بالمذكرة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ ، في أن يتقدم بثلاثة أسئلة موجهة الى الأمين العام . اولها ، بما أن المذكرة تناولت ، كما هو واضح ، القطاع المصرى فقط ، فهل كان الممثل الخاص يعترف أن يتبع تلك المذكرة بمذكرتين أخريين واحدة الى الاردن حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين ، والاخرى الى الجمهورية العربية السورية ، اذا اعربت تلك الحكومة عن استعدادها لتلقي مثل تلك المذكرة ؟ ثانيا ، بما ان المذكرة لم تذكر اقليم غزة الفلسطيني فانه يريد الحصول على تأكيد لتفسير السيد يارنغ لعدم الاشارة الى قطاع غزة ، الذى عهد به الى الادارة المصرية بموجب اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية الموقعة في عام ١٩٤٩ ، وهو التفسير الذى يقول بأن اسقاط الاشارة الى القطاع لا يضر بوضع القطاع كمنطقة عربية تحتلها اسرائيل وينبغي أن يتم الجلاء عنها . ثالثا ، فانه يريد الحصول على تأكيد بأن ممثل الولايات المتحدة بصفته رئيس الجلسة التي عقدت في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧١ للمحادثات الرباعية ، اطلع الأمين العام رسميا ، ولو شفويا ، على أن ممثلي الأعضاء الاربعة الدائمين في مجلس الامن رحبوا بمبادرة الممثل الخاص في مذكرته المؤرخة في ٨ شباط/فبراير وايدوها ، ويعتقدون ، بانه ، باتخاذ مثل هذه المبادرة ، كان يعمل تماما وفقا لاختصاصاته بموجب قرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) . ونذكر الممثل المصرى بعد ذلك ، بالأسئلة الثلاث التي كان قد تقدم بها في وقت سابق فيما يتعلق بمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة ومبدأ السلامة الإقليمية ، ومبدأ حق تقرير المصير ، وتساءل عما اذا كان المجلس قد اتخذ أو أن بإمكانه أن يتخذ قرارات يمكن ان تفسر بانها تسمح بانتهاك هذه المبادئ الثلاثة .

٢٩٩ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته لا تستطيع ان تنظر بلا مبالاة الى حالة "الاحرب ، واللاسلم" الحالية . الا انه قال انه يتعين عليه ان ينوه ببعض التقدم الذى احرز منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ نحو اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ومن بين تلك الخطوات الى الامام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، واستعداد مصر المعلن للدخول في اتفاق سلام مع اسرائيل اذا قدمت الدولة الاخيرة التزامات معينة تشمل تنفيذ الجزء المترتب عليها من القرار ، والتعهد المماثل الذى قدمه الأردن . و اضاف ان الولايات المتحدة بذلت في الآونة الاخيرة جهودا لبدء مفاوضات بشأن اتفاق مؤقت يستهدف تحقيق قدر من انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة فتح قناة السويس . و اعلن أنه سيسعد حكومته ان ترى مثل هذا الترتيب المؤقت سارى المفعول ، شريطة أن يكون خطوة نحو تسوية عامة بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وأن يكون مقبولا لدى الأطراف . و اضاف أن رؤساء الدول الافريقية بذلوا كذلك جهودا في عام ١٩٧١ ، كما جرت مبادرات مفيدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ومشاورات بين الأعضاء الاربعة الدائمين في المجلس ، حيث تـ

أحرار بعض التقدم وخاصة بشأن تقديم ضمانات دولية . وأعلن أن الآراء البريطانية بشأن تسوية في الشرق الأوسط أوضحت في بيان أصدره وزير الخارجية في هاروجيت في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ . وقال أن هذه الآراء لم تتغير . وفيما يتعلق بنقطتين محددين أثارهما وزير خارجية مصر ، أعرب ممثل المملكة المتحدة عن اعتقاد بلاده بأن أي تسوية عادلة ودائمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار آراء جميع شعوب المنطقة ، بما في ذلك الفلسطينيين ، وأن الحدود الدولية القديمة بين مصر وقليل فلسطين السابق تحت الانتداب يجب أن تثبت في التسوية على أنها حدود دولية بين مصر وإسرائيل ، خاضعة لأي ترتيبات يتم الاتفاق عليها فيما يتعلق بالمشكلة الخاصة بغزة . واختتم بيانه بالقول أن الهدف الرئيسي للمجلس يجب أن يكون توفير قوة دفع جديدة لمهمة السيد يارنع . فهذه المهمة ، في رأيه ، لا تزال تمثل أفضل أمل في إحراز تقدم .

٣٠٠ - وفي الجلسة ١٧٢٢ المعقودة في ١٢ حزيران / يونيو ، تكلم ممثل غينيا ، فقال أن إسرائيل عارضت بصورة منهجية قرارات كان يحتمل أن تعيد السلم إلى المنطقة وانتهكت قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار . وأضاف أن الجمعية العامة اتخذت ، العام تلو الآخر ، قرارات تعترف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين النابعة من حقيقة كونهم محرومين من حقوقهم غير القابلة للتصرف ومن كون الاحترام الجذري لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف أمراً لا يمكن الاستغناء عنه لاعادة السلم العادل الدائم إلى ريو الشرق الأوسط . وأعلنت غينيا من جديد تأييدها المطلق لقضية الفلسطينيين العادلة . وأعرب الممثل الغيني عن رأيه في أنه ينبغي على المجلس أن يتخذ التدابير الفعالة التي ينص عليها الميثاق لكي تصبح قراراته سارية المفعول .

٣٠١ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال أن إسرائيل ، تحديداً منها للميثاق ، فسرت القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لي أنه لا ينطبق على إعادة جميع الأراضي المحتلة عن طريق القوة . وقال أنها تريد حدوداً آمنة ومعترفاً بها ، ولكنها ترغب في فرض حل من شأنه أن يجعل حدودها تمر عبر الأراضي القومية المصرية والسورية والاردنية . وأصر الممثل المغربي على أنه لا يمكن أن يكون هناك أمل في سلام في الشرق الأوسط ما لم يحصل الفلسطينيون على العدل والكرامة . وأضاف أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءً محدداً ونشطاً لإجبار إسرائيل على التقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة وسحب قواتها المسلحة من جميع الأراضي المحتلة واحترام وضمان حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في اقليمهم القومي . وكان ممثل المغرب ، فيما يتعلق ببيانه ، قد أحال في رسالة مؤرخة في ٦ حزيران / يونيو موجّهة إلى الأمين العام (S/10942) ، نص رسالة من ملك المغرب تتعلق بمناقشة مجلس الأمن لازمة الشرق الأوسط .

٣٠٢ - وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال أن موقف بلاده ينطلق من مبادئ ومواقف أساسية : رفض أية سياسة مبنية على القوة ؛ وعدم الاعتراف بالمكاسب التي يتم إحرازها عن طريق الغزو وعدم السماح لإسرائيل بالحصول على أي أراضي عن طريق القوة كنتيجة لحربها العدوانية ضد جاراتها ؛ وإعادة الأراضي التي أخذت بالقوة ؛ وعدم الاعتراف بالتغييرات التي أجريت في المناطق المحتلة ؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة الكامل وغير المشروط إلى الخطوط التي كانت قائمة قبل ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ؛ واحترام جميع الحدود المعترف بها دولياً في المنطقة ؛ وقرار حقوق جميع الدول في الشرق الأوسط ، ومن بينها إسرائيل ، بالاستقلال ، والسيادة القومية ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها ، وحققها في العيش بسلام والتطور بحرية داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛

واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، لان السلم في الشرق الاوسط لا يمكن ان يكون دائما الا اذا احترمت المصالح المشروعة لجميع شعوب الاقليم ؛ وسوى نزاع الشرق الاوسط عن طريق الوسائل السياسية السلمية . وقال انه اذا قبلت اسرائيل بشكل خاص ، ما هو لب المشكلة — اى عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة واحترام الحدود الدولية — فانه سيكون من الممكن التوصل الى حلول يقبل بها الجانبان للمشاكل المتبقية .

٣٠٣ — وفي الجلسة ١٧٢٣ المعقودة في ١٢ حزيران / يونيه ، تكلم رئيس المجلس ، بصفته ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وقال ان وفده يؤيد تنفيذ جميع أحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ويدعم مهمة السيد يارنغ ومذكرته . و اضاف ان الاتحاد السوفياتي يتمسك باستمرار ، في سياسته الخاصة بالشرق الاوسط ، بنهجه القائم على المبدأ ، والذي يكمن جوهره في تقديم الدعم والمساعدة الشاملين للدول العربية التي وقعت فريسة العدوان الاسرائيلي . كما ان الاتحاد السوفياتي يعارض بحزم المحاولات التي تبذل لتجاوز مجلس الامن والامم المتحدة في تسوية المشكلة . واعلن ان الاتحاد السوفياتي حذر ، اثناء المحادثات الرباعية ، من أن مثل هذه المحاولات ستبوء بالفشل المحتم ؛ وقد اكدت الحقائق أن الاتحاد السوفياتي كان محقا في ذلك . ولا بد أن تؤدى المحاولات الجديدة التي تبذل لاجلال ترتيبات جديدة محل اجهزة وهيئات الامم المتحدة التي تنبيه كل شخص مهتم اهتماما اصيلا بايجاد تسوية حقة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط . و اضاف أنه لا يوجد اى اساس لتجاهل وتخطي اجهزة وهيئات الامم المتحدة في أية تسوية في الشرق الاوسط . و اضاف انه ينبغي على المجلس ان يطالب اسرائيل مطالبة قوية باحترام قراراته والانصياع لها وانه ينبغي عليه كذلك ان يجد الوسائل الكفيلة بممارسته نفوذا نشطا وفعالا على أولئك الذين يقومون باعاقة الوصول الى تسوية او يقيمون العراقيل في وجهها ، وأولئك الذين يتبعون سياسة مفلسة تنطلق من موقف القوة . واعلن ان الاتحاد السوفياتي مستعد لتقديم كل مساندة ممكنة الى الامم المتحدة في جهودها الرامية الى تحقيق تسوية لمشكلة الشرق الاوسط على اساس تنفيذ احكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرارات الامم المتحدة الاخرى .

٣٠٤ — وتكلم ممثل ايران ، فقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي قبلته الأردن ، واسرائيل ، ومصر ، حدد عن طريق تشديده على عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق الحرب ، متطلبات السلم في الشرق الاوسط وهي : انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ؛ وانتهاء جميع المطالبات وحالات الحرب ، وعق جميع الاطراف في العيش بسلام داخل حدود متفق عليها ومعترف بها ، مع ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية في المنطقة ؛ وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ؛ واقامة مناطق منزوعة السلاح . و اضاف ان تطبيق هذا القرار تطبيقا صادقا سيؤدى الى تسوية منصفة . اما رفض اسرائيل الزام نفسها بالانسحاب من اراضي الاردن والجمهورية العربية السورية ومصر فهو عقبة توضع في وجه اقامة حوار مفيد . واعلن ان سياسة اسرائيل السلبية تبدو لا مبرر لها على الاطلاق بالمقارنة مع ما ابدته مصر من شجاعة وحسن نية في الرد ايجابيا على مجموعة الاسئلة التي وجهها اليها السيد يارنغ .

٣٠٥ — وتلبية لطلب تقدم به ممثل مصر خلال الجلسة ، اصدرت الوثيقة S/10948 ، التي تتضمن مقتطفات من بيانات ادلى بها الممثلون في المجلس تعليلا لتصويتهم قبل وبعد التصويت على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في ٢٠ و ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ .

٣٠٦ - وفي الجلسة ١٧٢٤ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ، تكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان بلاده تصر على انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعلى حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه . وأعلن أن بلاده تقف بقوة خلف مصر في الاعلان عن انه ، اذا رفض الصهاينة الانسحاب ، فلن يكون هناك أي خيار آخر سوى اللجوء الى عمل لا جبارهم على ذلك . وقال ان من واجب المملكة العربية السعودية ان ترفع صوتها ، لا لتحجج على عدم قيام المجلس في السابق باتخاذ أي اجراء ، بل لتحذّر اعضاء المجلس من ان تجنب ايجاد حل سريع قد يؤدي الى وضع لا يمكن حتى للدولتين العظميين السيطرة عليه .

٣٠٧ - وتكلم ممثل كينيا ، فقال انه يتحدث باسم بلاده ونياية عن منظمة الوحدة الافريقية ، التي اتخذت سلسلة من القرارات بشأن مسألة الشرق الاوسط منذ عام ١٩٦٧ . وقال ان من مسؤوليته الدول الاعضاء أن تفي ، بنية حسنة ، بالالتزامات التي قبلت بها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وان هذه الدول تعهدت تعهدا جادا بالامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها ضد سيادة أية دولة واستقلالها السياسي . وأعلن ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يوفر الاساس الوحيد لحل منصف وعادل لازمة الشرق الاوسط . وقال انه لا يمكن ان يكون هناك انتقاص لمبدأ السلامة الإقليمية للدول لاى سبب كان ، وللواجب الملزم للجميع بعدم انتهاك الحدود الدولية والخطوط الدولية الفاصلة القائمة حاليا .

٣٠٨ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه من الواضح ان استمرار احتلال اسرائيل لمناطق شاسعة من الاراضي التابعة لثلاث دول مجاورة يشكل انتهاكا دائما لمبادئ معترف بها من قبل المجتمع الدولي ، وخاصة مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة . وأعلن ان هذا الوضع يجب أن ينهى وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يقدم لجميع الاطراف المعنية الضمانات التي لا يمكن الاستغناء عنها لاحلال سلام دائم . وقال ان فرنسا تتفهم اهتمام اسرائيل بضمان امنها ، ولكنه من الواضح ان احتلال الاراضي التابعة لدول مجاورة لا يمكن أن يضمن ذلك الا من . فواضح من نص القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، أن التزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ يجب ان يوازن بانها حالة الحرب والاعتراف بسيادة ، واستقلال الدول المعنية وسلامتها الإقليمية ، ومن بينها اسرائيل . وقال ان العنصرين الجوهريين في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يمكن الفصل بينهما : لا انسحاب بدون التزامات باحلال السلام ، ولكن لا التزامات باحلال السلام بدون انسحاب . وبناء عليه فان استجابة اسرائيل لمذكرة السيد يارنغ المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ تشكل شرطا مسبقا لا يمكن لاى شيء ان يبرره . وقال ممثل فرنسا ان اسرائيل باعلانها انها لن تنسحب الى الخطوط التي كانت قائمة قبل ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، تقوض التوازن في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . فالحوار يجب أن يبدأ على علاقات قائمة على المساواة وليس على أساس علاقات القوة . فمفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها لا يناقض بأية طريقة كانت مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة ، كما أنه لا يستبعد ادخال تعديلات طفيفة تتم بموجب اتفاق متبادل . فالحدود المعترف بها دوليا ، التي تأخذ في الاعتبار قضية غزة ، قائمة بالفعل بين مصر واسرائيل ، في حين أن الضمانات الدولية الضرورية لذلك ، مشروحة في الفقرة ٢ من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ومضى ممثل فرنسا الى القول انه ليس في وسع أية تسوية بل انه لا ينبغي لأية تسوية أن تتغاضى عن مشاكل الفلسطينيين . ويتعين على المجلس أن يؤكد من جديد بجلاء ، سريانا مفعول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بكامله ، مذكرا بكون أي تغيير سوف يهدد التوازن في ذلك القرار .

اغتتم ممثل فرنسا بيانه بالقول ان دور المجلس لا يمكن ان ينال مقصورا على التذكير بالماضي ، بل يتعين عليه ان يدعو الى استئناف العمل الذي كان يقوم به حتى الآن الأمين العام وممثل الخصاص "للتشجيع على الوصول الى اتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة " .

٣٠٩ — وتكلم ممثل الامارات العربية ، فقال ان حكومته قلقة لفشل الامم المتحدة الواضح في معالجة الوضع الخطير الناجم عن استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي التي استولت عليها في حزيران /يونيه ١٩٦٧ معالجة فعالة . وأضاف أنه بالرغم من أن معنى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) واضح ، وبالرغم من أنه كان قد شرح للوفود العربية وقت اتخاذه على أنه ينطوي على احتمال اجراء تعديلات طفيفة متفق عليها بصورة متبادلة في الحدود ، فان اسرائيل استمرت في المطالبة بتغييرات كبيرة واصرت على اجراء مفاوضات مباشرة ، مما لا يمكن أن يعني في الظروف الراهنة الا مفاوضات على مدى التنازلات الاقليمية التي سيضطر العرب لتقديمها . وأضاف ان الممثلين العرب اتوا الى المجلس سعيًا وراء اقامة سلام مع اسرائيل التي ينبغي عليها ان تدرك ، الا اذا رغبت في أن تظل منبوذة الى الابد ، ان ظلمًا شديدًا قد لحق بعرب فلسطين وان احوال السلم والوثام الدائمة لا يمكن تحقيقها الا باحترام حقوق الفلسطينيين كبشر لهم الحق في الحرية وفي الأمن في وطنهم .

٣١٠ — وتكلم ممثل لبنان ، فأشار الى أن بلاده ليست معنية مباشرة بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، لانها لم تشترك في القتال الذي وقع عام ١٩٦٧ . ومع ذلك فقد وقعت فريسة هجمات عدوانية عديدة اذ ان المجلس اسرايل من أجلها في مناسبات عديدة . وعلن ان حكومته اعلنت باستمرار ان اتفاقية الهدنة اللبنانية الاسرائيلية الموقعة في ١٩٤٩ لا تزال سارية المفعول ، وهو موقف ايدته الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالمشكلة الأوسع وهي مشكلة السلم في الشرق الاوسط ، شدد لبنان على المبدأ القائل بأنه اذا اريد للسلم ان يكون دائما فيجب ان يكون مبينا على العدل تجاه الشعب الفلسطيني وعلى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة نتيجة للقتال الذي نشب في عام ١٩٦٧ . وقال ان لبنان يقوم بدور بارز في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ، وان له اهتماما كبيرا بمشكلة القدس بصفته بلد يقيم فيه مسيحيون ومسلمون ويهود .

٣١١ — في الجلسة ١٧٢٥ المعقودة في ١٤ حزيران /يونيه ، رد الأمين العام على الاسئلة الثلاث التي وجهها اليه ممثل مصر في الجلسة ١٧٢٠ . وقال ان السيد يارنغ ابلغ ممثلي الاطراف في ذلك الحين عن اعتزامه تقديم مذكرة تتعلق باسرائيل والاردن ؛ وانه اشار فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية أنها لم تقبل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولم توافق على بدء اتصالات معه . وأضاف أنه اذا رغبت الجمهورية العربية السورية في بدء اتصالات مع السيد يارنغ فقد توجه اليها مذكرة . وردا على السؤال الثاني قال الأمين العام انه ، بموجب اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية الموقعة عام ١٩٤٩ ، لا تعتبر غزة ارضا مصرية ولكنها وضعت تحت الادارة المصرية بانتظار التوصل الى تسوية سلمية . ولهذا السبب فان غزة لم تذكر في المذكرة وهو ما شرحه في ذلك الوقت السيد يارنغ لممثل الجمهورية العربية المتحدة . وفيما يتعلق بالسؤال الثالث ، ذكر الأمين العام المجلس بأنه لم يشترك في الاجتماعات الرباعية ولم تكن له صلة بها ، ولكن ممثل العضو الدائم في المجلس الذي ترأس جلسة معينة قدم للأمين العام معلومات حول امور بحثت خلال ذلك الاجتماع . وقال ان مذكرة حول التقرير الشفوي الذي قدم الى الأمين العام السابق حول الاجتماع الرباعي للاعضاء الدائمين

في المجلس الذي عقد في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧١ تناولت ما بحث في ذلك الاجتماع بصورة عامة حسبما أعلن وزير خارجية مصر في ١١ حزيران/يونيه .

٣١٢ — وأشار الرئيس الى الاسئلة الثلاثة التي قدمها الى المجلس ممثل مصر في ١١ حزيران/يونيه . وقال ان الاساس للرء موجود في ميثاق الامم المتحدة وفي قرارات هيئات الامم المتحدة الرئيسية . وشدد على ان الميثاق يتضمن احكاما واضحة ومحددة تتعلق بمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة او الحرب ، والمبدأ المتصل به اتصالا وثيقا المتعلق بسلامة الكيان الاقليمي للدول . وقال ان لهذين المبدأين علاقة مباشرة بوثائق اساسية ذات طبيعة عامة اعتمدها الامم المتحدة ، ومن بينها اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة [قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)] ، وعلان تعزيز السلم الدولي [قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥)] . وقرارات عديدة أخرى بشأن مسألة الشرق الأوسط اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كان مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الفلسطينيين العرب ، فانه واضح من المادتين الاولى والخامسة والخمسين من الميثاق ان مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب هو من المبادئ الأساسية للميثاق . واذف أن الاعلان الخاص بالعلاقات الودية شدد على ذلك المبدأ كما شددت عليه قرارات أخرى للأمم المتحدة ، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي ينطبق على الفلسطينيين العرب .

٣١٣ — وقال ممثل الولايات المتحدة ، مشيرا الى بيان الرئيس ، انه لم تجر أية مشاورات حول الاسئلة الثلاثة التي وجهت الى المجلس .

٣١٤ — وتكلم ممثل اسرائيل فاعلن ان احكام المادة الحادية والخمسين من الميثاق حاسمة بالنسبة للحالة في الشرق الاوسط ، نظرا لان اسرائيل تعرضت لعدوان مسلح من قبل الدول العربية منذ عام ١٩٤٨ .

٣١٥ — وعلن الرئيس أنه قصر بيانه على ذكر احكام الميثاق وقرارات هيئات الأمم المتحدة التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة التي تناولتها الاسئلة التي قدمها ممثل مصر .

٣١٦ — وتكلم ممثل استراليا ، فقال انه ينبغي على المجلس ان ينتهز الفرصة ليساعد الدول العربية واسرائيل في توجيه نوع التسوية التي يتعين على الجانبين ان يتوصلا اليها في نهاية الامر فيما بينهم . وقال ان استراليا سوف تعمل من اجل الحصول على التأييد للافافضات التي تهدف التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، سواء في الأمم المتحدة ، وفي جميع مساعيها الدبلوماسية . فقد اعلنت كل من مصر واسرائيل استعدادها للدخول في محادثات بدون شروط مسبقة ، ويتعين مساعدتهما على التخلص من عقلية الحصار . واذف ان احد اهداف المحادثات بين مصر واسرائيل سيكون تحقيق تسوية اقليمية او التوصل الى سلسلة من التسويات لتحل ، على اساس دائم ، محل الترتيبات المؤقتة التي تم التوصل اليها في عام ١٩٤٩ بموجب اتفاقات الهدنة . وثمة هدف آخر لهذه المحادثات هو ايجاد حل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين يمكن بواسطته ان تضمن لهذا الشعب السيئ الحظ ديارا دائمة لكي يحل الأمل في المستقبل محل اليأس في نفسه ، بل وربما أيضا لاعطائه نوعا من الهوية القومية .

٣١٧ — وتكلم ممثل اندونيسيا فقال ان بلاده ايدت كفاح الفلسطينيين للحصول على حقوقهم العادلة والمشروعة ، التي اعترفت بها الجمعية العامة والمجلس مرات عديدة ، بالإضافة الى مطالب الدول العربية بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة . وأضاف انه ينبغي على المجلس ان يذهب الى ابعد من مجرد اعادة اصدار البيانات ويمضي الى اتخاذ خطوات ملموسة للتغلب على الازمة المستعصية في الشرق الاوسط على اساس قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) . يضاف الى ذلك ان التوصل الى حل قاطع يحتم سماع صوت الفلسطينيين . ومضي قائلا انه بالا مكان وضع مبادئ موجهة حتى يكون للجهود المتواصلة التي يبذلها الامين العام وممثله الخاص لتنفيذ القرار ، فرصة افضل في تحقيق نتائج ملموسة . فانا لم تكن الامم المتحدة قادرة على ان تستعيد للفلسطينيين حقوقهم العادلة ، وانذا لم تكن قادرة على حمل اسرائيل على الجلاء عن جميع الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة للعدوان ، فيتعين أن نتوقع من العرب السعي لاصلاح الحالة عن طريق الوسيلة الوحيدة التي تركت لهم وهي وسيلة القوة .

٣١٨ — وتكلم ممثل بيرو فقال ان الممثل الخاص كان محقا في محاولة انهاء الازمة المستعصية عن طريق مبادرته المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ . وقال ان الرد الايجابي المصري على المذكرة هو خطوة الى الامام وبشكل تنازلا جوهريا . ومضى الى القول ان الفقرة الرئيسية في رد اسرائيل — " ان اسرائيل لن تنسحب الى خطوط ما قبل حزيران /يونيه ١٩٦٧ " — هي لسوء الحظ عقبة في وجه استمرار مهمة يارنغ وخطوة الى الوراء في تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وأضاف أن المفتاح الى الأمن الحقيقي يكمن في مراعاة مبادئ التعايش ، التي تنطوي على اعتراف الدول العربية المجاورة بدولة اسرائيل ، بالإضافة الى انسحاب قوات اسرائيل من الأراضي المحتلة ، وحل مشكلة الشعب الفلسطيني . واختتم بيانه بالقول ان المهمة التي تقع على عاتق المجلس ، بعد أن أرسى المبادئ التوجيهية — لسلم عادل دائم في المنطقة ، هي التأكد من تطبيق القرار الذي اتخذه قبل ستة أعوام .

٣١٩ — وتكلم ممثل النمسا ، فقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يمثل المبادئ التي يجب أن يبنى عليها السلوك النظامي للعلاقات الدولية : عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق الحرب ، والتشديد على سلامة الكيان الاقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، اسرائيل وجاراتها العربيات ، وحق تلك الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . فانا كانت مثل هذه الصلة الوثيقة تعزى الى احكام القرار ، فيتبع ذلك وجوب تنفيذها جميعا للسماح بتحقيق اهدافها ، بما في ذلك التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وأضاف أنه يتعين أن ينصب الاهتمام الرئيسي للمجلس على تطوير الامة الكاملة لقبول الأطراف بهذا القرار واستعدادها المعلن للسعي الى ايجاد حل عن طريق الوسائل السلمية . ويجب ألا يترك أي طريق دون ان يجرب . وفي الوقت ذاته ، فانه من الأمور التي يصعب بواسطتها تحقيق النجاح ان يعلن أن طريقة واحدة ، وتلك الطريقة فقط ، هي التي يقبل بها طرف أو آخر من الأطراف . فالهدف الرئيسي يجب أن يكون تحريك عملية تبنى على اساس العناصر المتفق عليها ، وتتقدم خطوة خطوة ، وتجمع بين الواقعية السياسية والاحترام الدقيق للمبادئ ؛ فمن شأن هذه العملية أن تخلق الثقة فيما هي مستمرة ، وتسفر في نهاية الأمر عن تسوية عامة . وقال ان حكومته قد تقصت في اتصالاتها مع الأعضاء وممع الأطراف احتمالات بذل مجهود مشترك بهذا الخصوص .

٣٢٠ - وفي الجلسة ١٧٢٦ المعقودة في ١٤ حزيران يونيه ، تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان نتيجة حل وسط ولم يحدد شروط التسوية ولكنه تضمن قائمة بالأحكام والمبادئ التي تمثل اطارا لشروط التسوية النهائية . ولذلك فان الشروط التي يتعين التفاوض عليها يجب أن تكون متمشية مع تلك الأحكام والمبادئ ، وليس مع بعض منها ، بل يتعين أن تؤخذ معاً جميعاً . فإذ لم تف شروط التسوية بهذا المحك ، فلا يمكن أن تشكل جزءاً من سلم عادل دائم . وأضاف أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) دعا إلى التوصل إلى اتفاق ، مما يعني بوضوح اتفاقاً بين الأطراف المعنية . وقد اختير السيد يارنغ ليساعد الأطراف في تحقيق هذا الهدف . فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تفهم كيف يمكن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بدون عملية حثيثة من المفاوضات الجادة ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، تشترك فيها الأطراف المعنية ذاتها . وأضاف أنه ينبغي على المجلس أن يبذل ما في استطاعته لتشجيع الأطراف على الدخول في مثل هذا الحوار . ومضى مشيراً الولايات المتحدة إلى القول ان أهم مصلحة لبلاده في الشرق الأوسط تكمن في سلم من شأنه أن يوضع حداً للمخاوف والشكوك وأن يسمح للعرب والاسرائيليين على السواء بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . وأعلن أن الولايات المتحدة ترغب رغبة ملحة في إقامة علاقات ودية ودائمة مع جميع بلدان الشرق الأوسط . وقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) التزم الصمت حول المسألة المحددة المتمثلة في أين يجب أن تكون الحدود النهائية بين اسرائيل وجاراتها . فهو لم يؤيد ولا هو استبعد خطوط الهدنة التي كانت قائمة بين اسرائيل ، ومصر ، والأردن ، والجمهورية العربية السورية في ٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧ على أنها الحدود النهائية الآمنة والمعترف بها . فمسألة الحدود يجب أن ينظر إليها في اطار المدى الكامل لذلك القرار ونيته . وأعلن أن الولايات المتحدة مستعدة لتأييد محاولة جديدة يبذلها السيد يارنغ مبنية على أساس ولايته بمقتضى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وهي تتفق مع أولئك الذين يرون أن المجلس يتحمل مسؤولية المساعدة في تنفيذ ذلك القرار . وقال ان التنفيذ يتطلب الاتفاق ، وأن الاتفاق يتطلب التفاوض . ويمكن للعملية أن تبدأ باتفاق على نوع من الانسحاب الاسرائيلي في سيناء وإعادة فتح قناة السويس داخل اطار تمديد وقف إطلاق النار كمرحلة أولى على الطريق إلى تسوية نهائية . فمثل هذه الخطوط الأولى سوف تكون مرتبطة ارتباطاً أكيدا بتسوية نهائية متفق عليها . وسواء تمت البداية بهذه الطريقة أو بغيرها فهو أمر أقل أهمية من أن تبدأ هذه العملية بدون تأخير .

٣٢١ - وتكلم ممثل بنما فقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يحتوى على العناصر التي تمكن الأطراف ، عن طريق التفاوض والاتفاقات ، من التوصل إلى تسوية مقبولة في البحث عن السلام . وقال ان اليهود في بنما ساهموا مساهمة كبيرة في الانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتلك البلاد وان العرب مخلصون في عملهم وقد فازوا بمحبة البنائمين . وأعلن أن السياسة الوطنية التي ينتهجها جمال عبد الناصر فيما يتعلق بقناة السويس وآراءه بشأن السيادة الدائمة التي يحق للشعوب ممارستها على موارد هــ الطبيعية قد أسرت ألباب الغالبية من البنائمين . وأعلن أن بنما تؤيد عدم جواز ضم الأراضي عن طريق القوة أو الغزو العسكري . وأعرب عن اعتقاد بنما بأنه يتعين على الدول العربية ، في نفس الوقت الذي يتم فيه سحب القوات الاسرائيلية ، التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل يضمن لها ليس فقط الاعتراف بها كدولة حرة ذات سيادة ، بل ويضمن حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وقال ان مشكلة اللاجئين يجب أن تعالج من قبل اسرائيل والدول العربية المجاورة لها بما تستحقه من اهتمام خاص يفرضه الوضع الذي يعيش فيه أكثر من ٢ مليون من البشر الذين يتطلعون إلى

تسوية منصفة ودائمة . وقال ان بنما مهمة كذلك بمصير الأماكن المقدسة في القدس . وهي تدعو الى تقديم الضمانات اللازمة لحرية الوصول الى الأماكن المقدسة ليس للمؤمنين من الكاثوليك وحدهم بل وللمؤمنين من الأديان الثلاثة جميعها .

٣٢٢ - وتكلم ممثل قطر ، فقال انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط طالما ان اسرائيل تحتل الاراضي العربية بغطرسة وتحرم الشعب العربي من حقه الاساسي في الحرية وفي تقرير المصير . واضاف انه ينبغي في سياق النظر في وضع صيغة عادلة ومنصفة ، ايلاء حق الفلسطينيين بالعودة الى وطنهم ما يستحقه من اعتبار .

٣٢٣ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان حجة اسرائيل القائلة انه لم تخطط في أى يوم حدود لها حجة باطلة . فالأم المتحدة هي التي خططت لها حدودها بدقة عندما قسمت فلسطين وقبلت اسرائيل بذلك . أما الحدود الدولية التي كانت قائمة بين اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب سابقا والاقليم المجاورة من سوريا ولبنان ، وشرق الأردن ، والمملكة العربية السعودية ومصر فلم تكن أبدا موضع بحث . لقد قالت اسرائيل للممثل الخاص أنها لن تحترم بعد اليوم الحدود الدولية فـ في مصر ، وفي الجمهورية العربية السورية ، أو في أى مكان من الأراضي التي احتلتها فيما وراء الاقليم الواقع تحت الانتداب السابق . وقال ان هذه السياسة ، بالاضافة الى رفض اسرائيل تأكيد مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة ، لا يتماشيان مع ادعاء اسرائيل بأنها قبلت القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ومع تأكيد اسرائيل بأن جميع مطالب الجانبين قابلة للتفاوض عليها . فكلمة "المفاوضات" لم تذكر في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى طلب ببساطة الى الأمين العام أن يعين مثالا خاصا لدعم الاتفاق والمساعدة في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبول بها وفقا لأحكامه . وقد عكف السيد يارنغ على معالجة تلك المهمة بدقة وبنشاط ، ولكنه فشل بسبب سياسة اسرائيل . ومع ذلك ، فانه بالرغم من تحفظات اسرائيل بشأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ان لم نقل رفضها له ، فلا يزال بالامكان استخدامه اساسا لاعزاز تقدم . وقال انه يتعين على اسرائيل ان تصدر اعلانا ، وبكلمات رسمية لا لبس فيها ، تقبل به مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة ، وتلزم نفسها فيه بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة لنزاع حزيران /يونيه ١٩٦٧ . كذلك ينبغي على البلدان العربية المعنية أن تصدر اعلانا ، يكون هو الآخر مصاغا بكلمات رسمية لا لبس فيها ، تلزم نفسها فيه باحترام السيادة ، والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متحررة من جميع التهديدات وأعمال القوة والاعتراف بذلك . وأضاف أنه يتعين على جميع البلدان المعنية أن تعلن في وقت واحد ، كل منها على حدة ، أنها سوف تحترم حقوق الشعب الفلسطيني في كل مجال . ويتحتم على اسرائيل ، اذا كانت تعتزم أن تكون دولة ديمقراطية ، أن ترضي الفلسطينيين بضمان حرياتهم المدنية الأساسية وحقوقهم السياسية . وقال انه ينبغي على الأمين العام أو على ممثله الخاص أن يصدر وثيقة تحتوى النقاط التي اتفق عليها الجانبان في رد هـ على المذكرة التي وجهها السيد يارنغ اليهما في شباط /فبراير ١٩٧١ ، وتشمل بشكل خاص حل مشكلة اللاجئين وفقا لما ورد في قرارات الامم المتحدة ، واعادة فتح قناة السويس ، وتقديم تسهيلات العبور واقامة مناطق مفروضة السلاح . ومضى الى القول أن مبدأ الحدود الآمنة والمعترف بها مفهوم سياسي من الناحية الرئيسية وليس من الشؤون العسكرية الا من ناحية ثانوية . فالحدود الآمنة فيما يتعلق بموقع اسرائيل الجغرافي وفي اطار الأسلحة العصرية ،

غير ممكنة عمليا ما لم تقم لجميع دول الشرق الاوسط ، وليس لاسرائيل وحدها ، على أساس متبادل من الاحترام ، والصداقة ، والتعاون ، والتفاهم .

٣٢٤ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان جوهر قضية الشرق الاوسط هو العدوان في مقابل مكافحة العدوان ، وكفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى من أجل التحرر الوطني . فاستعادة حق الفلسطينيين في الوجود القومي وكفاح الدول العربية من أجل استعادة الأراضي التي خسرتها يشكلان كلاً كاملاً لا يتجزأ . فطالما أن الأراضي المحتلة لم تسترجع ، وطالما أن حق الفلسطينيين القومي لم يستعد ، لا يمكن أن تكون هناك تسوية حقة لما يسمى بمسألة الشرق الأوسط . ففي السنوات الأخيرة ، كانت الدولتان العظميان تتنافسان وتتآمران ، وتستغلان المصاعب الوقتية التي تواجه الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى لأجراً صفقات سياسية قذرة على حساب حق تلك الشعوب في الوجود القومي وحقوقها في أراضيها وسيادتها . وأضاف أن الدولتين العظميين تتعمدان خلق وضع من " اللاعرب والاسلم " في الشرق الأوسط وتحافظان على ذلك الوضع من أجل تسهيل تنافسهما على النقاط الاستراتيجية الهامة وعلى موارد البترول وتسهيل تقسيم مناطق النفوذ . وعلن أن الصين تعارض بحزم وتدين بشدة العدوان الاسرائيلي الصهيوني على الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى وتوسعها على حساب تلك الشعوب . وقال ان الصين لا تعارض الشعب اليهودي ولا شعب اسرائيل ، بل انها تعارض بحزم السياسات الاسرائيلية الصهيونية القائمة على العدوان والتوسع . وأضاف ان الوفد الصيني يتمسك بحزم برأيه القائل انه يتعين ادانة الصهاينة الاسرائيليين بقوة لعدوانهم الطويل الأمد ، وانه يتعين ان يطلب الى السلطات الاسرائيلية الانسحاب فورا من الأراضي المصرية والسورية وجميع الأراضي العربية الاخرى التي احتلتها ، وان يعاد الى الفلسطينيين حقوقهم في الوجود القومي .

٣٢٥ - وتكلم ممثل البحرين ، فقال ان الحالة في الشرق الاوسط هي مشكلة واحدة مبنية على طرد الشعب الفلسطيني من وطنه . فحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وما أسفرت عنه من احتلال لأراضي الأردن ، والجمهورية العربية السورية ، ومصر ، ليست الا تقاوما للوضع . وأعرب عن أمل البحرين في أن يحمل أعضاء المجلس السلطات الاسرائيلية على أن تعلن بصراحة تأييدها لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة كما هو وارد في الميثاق ، وعلى سحب قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

٣٢٦ - وفي ختام النقاش ، قال الرئيس أن تبادل الآراء حول المسألة الذي جرى بين أعضاء مجلس الأمن كشف عن رأى مشترك هو أنه سيكون من المفيد رفع المجلس لجلساته لفترة قصيرة كي تتاح الفرصة لمزيد من التأمل في نتائج بحث المسألة في مجلس الأمن ولاجراً مزيد من المشاورات غير الرسمية بين الأعضاء . وأضاف أن هناك تفاهما عاما على أن يستأنف مجلس الأمن دراسته للحالة في الشرق الأوسط ، حيث سيدعى المجلس الى عقد جلسة في أواسط شهر يولييه/تموز وفي موعد يحدد فسي أعقاب المشاورات بين أعضاء المجلس .

٣٢٧ - وفي الجلسة ١٧٢٨ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ، استمع المجلس الى بيان لممثل تشاد حول مسألة الشرق الأوسط ، وفقا لترتيب جرى في الجلسة ١٧٢٥ . وقال ممثل تشاد أن واجب المجلس يطلي عليه دعوة اسرائيل الى الغاء كل عمل والتخلي عن جميع السياسات والممارسات التي تمس سكان المناطق المحتلة وأن يؤكد من جديد ان جميع الاجراءات التي اتخذت لانشاء مستوطنات

في تلك المناطق ، ومن بينها القدس ، هي لاغية وباطلة . وقال ان الوقت حان لكي يسمي ح للفلسطينيين بالاشتراك في المفاوضات حول المسائل التي تعتبر في غاية الاهمية بالنسبة اليهم . و اضاف انه ينبغي على الجمعية العامة والمجلس ان يبدلا كل ما في وسعهم لمنح منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب . ومضى قائلا أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يتوصل الى تسوية بناءة بدلا من أن يتغلى عن سلطته ويحيل المسألة الى الجمعية العامة . فمشاكل الأمن والحرب تقع داخل اختصاصه ؛ وليس للجمعية العامة الا سلطة تقديم التوصيات . كذلك يجب ان يكون المجلس مستعدا لبذل قصارى جهده لانهاء الازمة المستعصية في الشرق الاوسط . ويجب ان يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة ، كما يتعين عليه ان يربط شعب فلسطين بالمفاوضات مع الاطراف في النزاع بدلا من مجرد ذكره في سياق مناقشاته .

الفصل الثاني

المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية

ألف - الرسائل والتقارير الموجهة الى مجلس الأمن

٣٢٨ - أرسل وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى رئيس مجلس الأمن برقية مؤرخة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/107/8) تم توزيعها وفقا لتعليمات رئيس المجلس أشار فيها الى التقرير المرحلي الثاني (S/10580) الذي قدمته اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، وكرر موافقة حكومته التامة على التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الحالة في روديسيا الجنوبية ، وأكد من جديد قرارها بأن لا يمنح النظام العنصرى في روديسيا أية مساعدات سياسية أو اقتصادية أو مالية .

٣٢٩ - وأوردت اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) في اضافة مؤرخة في ٢٩ حزيران / يونيه (S/10580/ADD.1) الى تقريرها المرحلي الثاني المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو بيانا صادرا في ذلك اليوم عن ممثل الأرجنتين حول التدابير النهائية التي اتخذتها حكومته وفقا لتشريعها المحلي ، وذلك عقب حادث شحن خام الكروم من روديسيا الجنوبية على ظهر السفينة الأرجنتينية س. س. سانتوس فيجا .

باء - النظر في المسألة في الجلسة ١٦٥٤-١٦٥٥

(٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢)

٣٣٠ - أدرج التقرير الخاص (S/10632) للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٩ أيار/مايو في جدول أعمال مجلس الأمن للجلسة ١٦٥٤ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه . ونظر فيه المجلس في الجلستين المعقودتين في ذلك اليوم .

٣٣١ - وتكلم ممثل السودان بوصفه رئيسا للجنة ، وفي معرض تقديمه التقرير الخاص ، فبين أن اللجنة قد أعدت هذا التقرير استجابة لطلب المجلس الوارد في القرار ٣١٤ (١٩٧٢) بأن تنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتطبيق الجزاءات . ويتضمن القسم الثالث من التقرير التوصيات والمقترحات التي وافقت عليها جميع الوفود ما عدا وفد المملكة المتحدة الذي أبدى تحفظا عاما تجاه التقرير في مجموعه . وأما القسم الرابع فيتضمن اقتراحات تقدمت بها وفود كل من السودان والصومال وغينيا ولم تتم الموافقة عليها الى جانب قسم يوضح موقف كل وفد على حدة حيال المسألة . وقد عكست التوصيات والمقترحات المتفق عليها الرغبة العامة لدى اللجنة في ايجاد طرق ووسائل يمكن بواسطتها ضمان تطبيق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية واتخاذ التدابير التي تمكن اللجنة من زيادة فعالية أعمالها . وقد عانت اللجنة أثناء أدائها لمهمتها مما اتسمت به

الاجراءات في أغلب الأحيان من بطء وعدم جدوى ، في محاولة اثبات ذنب أو براءة الحكومات ، أثناء التحقيق في حالات الانتهاك المشتبه بها للجزاءات . كذلك افتقرت اللجنة الى احصاءات موثوقة ونظام للتفتيش على البضائع المشبوهة وواجهت صعوبات في تأمين التعاون من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية . ولم تكن التوصيات والمقترحات ، المتفق عليها في هذه الظروف ، سوى محاولة لا زالة بعض العوائق التي عانت منها اللجنة .

٣٣٢- ويرأى الوفود الافريقية وأولئك الذين يساندونهم أن الاقتراحات الواردة في القسم الرابع من التقرير الخاص هي الوثيقة الصلة بتطبيق الجزاءات الاقتصادية وغيرها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) و ٣١٤ (١٩٧٢) . بيد أنه وفقاً للاتفاق الذي توصل اليه أعضاء اللجنة أثناء المشاورات يقتصر التقرير الذي سيقدم في الوقت المناسب الى المجلس ، على التوصيات والمقترحات المتفق عليها والواردة في القسم الثالث ، وقال رئيس اللجنة أنه بهذا الشكل يأمل أن يكون مشروع القرار مقبولا برمته .

٣٣٣- وتكلم ممثل الهند فقال أن وفده قد أيد في اللجنة التوصيات والاقتراحات الواردة في القسم الثالث وكذلك المقترحات الواردة في القسم الرابع من التقرير باعتبارها وسيلة لزيادة توثيق صلة أعمال اللجنة بالموضوع وفعاليتها فيه . ومضى قائلاً أنه يأسف لأن بعض الوفود لم تستطع أن تؤيد المقترحات الواردة في القسم الرابع ، لا سيما بالنظر الى الانتهاكات المتكررة التي يرتكبها بعض الأقطار للجزاءات وانعدام التعاون من جانب بعضها الآخر ، هذا مع التحدى السافر الذي تبديه كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراء عاجل . لذا فإنه يحرص على أن تتم تقوية وترسيخ الجزاءات وتطبيقها بصورة شاملة والزامية وأن يتم التنفيذ بالانضام ودقة كما فعلت بلاده دائماً . ومضى المندوب الهندي قائلاً أنه ينبغي لتحقيق هذه الغاية أن تجعل حكومة المملكة المتحدة من هذه الجزاءات اجراءات دائمة بدلا من أن تلجأ الى تجديدها بصورة دورية ، وان تقوم الأمم المتحدة باعداد قائمة مستكملة بالتشريعات التي وضعتها مختلف البلدان لتطبيق هذه الجزاءات .

٣٣٤- وتكلم ممثل بلجيكا، فقال أن وفده يرحب بالتقرير يشارك في التوصيات والاقتراحات الواردة في القسم الثالث . وقال أن وفده قد أبدى تحفظات حول المقترحات الواردة في القسم الرابع بعضها لأسباب تتعلق بجوهر بعض المقترحات ، والبعض الآخر لأسباب مبدئية . وفيما يتعلق بالولاية المخولة للجنة أشار الممثل البلجيكي الى أنها تستطيع أن تلعب دورا مساعدا فقط ، وذلك لأن المجلس هو الذي يضطلع بمقتضى الميثاق بالمسؤولية الكاملة بالنسبة لمسائل كذلك التي تتصل بالحالة في روديسيا الجنوبية . ولذا لا يمكن للمجلس أن يتخلص من مسؤولياته بثقلها الى هيئة تابعة له . ومضى قائلاً أنه بناء على ذلك لا ينبغي للجنة أن تنحرف عن مهمتها الأساسية بأن تفرق في المسائل الاجرائية مثار الجدل ، وناشد جميع الدول أن تنفذ الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية تنفيذا " تاما " . وقال أن بلاده وفدت بالتزاماتها وستظل توفى بهمته الالتزامات طالما ظلت الجزاءات سارية المفعول .

٣٣٥- وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال أن لدى مجلس الأمن مهمة جليلة وهي اتخاذ قرار يقره به التوصيات والاقتراحات الواردة في القسم الثالث من تقرير اللجنة ، الأمر الذي يعتبر في نظر وفده

هاما جدا لتحسين فعالية اللجنة ، ويلوغ أهداف المجلس . وأضاف أن وفده الذى يؤيد كذلك المقترحات الافريقية تأييدا قويا سيساند أى اقتراح باعتماد التقرير الخاص والتوصيات والتدابير الرئيسية الواردة به .

٣٣٦- وتكلم ممثل الصومال ، فقال أنه بالنظر الى ضرورة ابقاء الجزاءات سارية المفعول ، بالرغم من أن هذه الجزاءات فى حد ذاتها لن تضع نهاية للتمرد ، يرى وفده أن تقرير اللجنة قد ركز على ثلاثة نقاط هامة . أولا ، من الضرورى أن تزود الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية اللجنة بمعلومات كثيرة جدا عن حالات انتهاك الجزاءات المشتبه فيها الأمر الذى تضطلع به أساسا حتى الآن المملكة المتحدة . وفي هذا الصدد فان وفده مفتبسط لأن اللجنة فتحت قنوات للاتصال بمنظمات مثل منظمة الوحدة الافريقية ولجنة الجزاءات التابعة للكونغرس والمكتب الافريقي واللجنة الأمريكية لشؤون افريقيا وأنها تلقت من قبل تقارير من بعض هذه الهيئات . ثانيا بالنظر الى الموقف المتصلب الذى تبديه كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال تجاه الأمم المتحدة ينبغي اعتبار جميع الوثائق الخاصة باثبات منشأ البضائع المصدرة من الجنوب الافريقي ، وخاصة من الليبي انجولا وموزامبيق البرتغاليين ، وثائق مشبوهة . وعليه يجب على المجلس أن يحدد الاجراء الواجب اتخاذه ضد هذين القطرين . ثالثا يشير التقرير الى ضرورة استشارة الخبراء من مختلف المجالات لدراسة الوثائق الخاصة بالبضائع التى يكون منشأها من الجنوب الافريقي وكذلك دور شركات التأمين فيما يختص بالبضائع الواردة من روديسيا الجنوبية .

٣٣٧- فى الجلسة ١٦٥٥ المعقودة فى ٢٨ تموز/يوليه عرض على المجلس مشروع قرار تقدمت به كل من السودان والصومال وغينيا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قراره ٣١٤ (١٩٧٢) الصادر فى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ الذى رجا فيه اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ فى ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ أن تدرس الطرق والوسائل التى تضمن تنفيذ الجزاءات المفروضة وأن ترفع تقريرا يتضمن توصياتها فى هذا الصدد بما فى ذلك أية اقتراحات قد ترغب اللجنة فى تقديمها فيما يتعلق باختصاصاتها أو أية تدابير رامية لضمان فعالية عملها ،

" وقد نظر فى التقرير الخاص الذى قدمته اللجنة المنشأة عملا بقرار المجلس الأمن

٢٥٣ (١٩٦٨) ،

" وان يدرك ضرورة تقوية الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن لضمان التنفيذ المناسب لقرارات المجلس ، ذات الصلة بالموضوع ،

" وان يشير أيضا ، كما جاء فى قرارات مجلس الأمن السابقة ، الى أن الجزاءات الحالية ضد روديسيا الجنوبية ستظل سارية المفعول سرينا تاما حتى تتحقق جميع الأغراض والأهداف المبينة فى القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بصورة كاملة .

" وان يساوره شديد القلق ، لأن بعض الدول لم تمثل لاحكام المادة

٢٥٣ (١٩٦٨) وذلك على عكس الأمر الذى يناقض التزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ،

١ - يؤكد من جديد حق شعب روديسيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢ - ويعترف بشرعية نضال شعب روديسيا الجنوبية للتمتع بحقوقه ، كما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ ؛

٣ - ويحيط علما مع التقدير بالتقرير الخاص الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ؛

٤ - ويقر التوصيات والاقتراحات الواردة في القسم ٣ من التقرير الخاص ؛

٥ - ويطلب الى جميع الدول التي مازالت لها علاقات اقتصادية أو أى علاقات أخرى مع روديسيا الجنوبية أن تنهي فوراً مثل هذه العلاقات ؛

٦ - ويطلب بأن تفي جميع الدول الأعضاء بدقة بالتزاماتها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) وقراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٠ وقراره ٣١٤ (١٩٧٢) تنفيذا كاملا ؛

٧ - ويدين جميع الأعمال التي تنتهك أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، ٢٧٧ (١٩٧٠) و ٣١٤ (١٩٧٢) ؛

٨ - ويطلب الى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمن في تنفيذ الجزاءات بصورة فعالة وأن تقدم للمجلس كل المساعدات اللازمة التي قد تطلب منها لانجاز هذه المهمة ؛

٩ - ويلفت من جديد نظر جميع الدول الى ضرورة زيادة اليقظة في كل الأمور المتصلة بالجزاءات وبالتالي يحثها على النظر فيما اذا كانت التشريعات والممارسات المتبعة حتى الآن تفي بالمرام ، والقيام ، عند الحاجة باتخاذ تدابير أفضل لضمان التنفيذ الكامل لجميع أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) و ٣١٤ (١٩٧٢) تنفيذا كاملاً ؛

١٠ - يرجو من الأمين العام أن يوفر للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) فيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية كل المساعدات المناسبة في القيام بمسؤولياتها .

٣٣٨ - وتكلم ممثل السودان مقدماً مشروع القرار نيابة عن واضعيه ، فقال ان مشروع القرار يركز على التوصيات والاقتراحات المتضمنة في الفصل الثالث من التقرير ، ويهدف أساساً الى توسيع مصادر معلومات اللجنة حول حالات انتهاك الجزاءات المشتبه فيها وكذلك توسيع عمليات اللجنة في ذاك المجال ، هذا الهدف الجلي والبسيط الى درجة تجعله يناشد المجلس أن يقرر المشروع بالاجماع . وقال انه بالنظر الى التقارير التي تفيد بأن النظام المتمرد يواصل تصعيد

نظام التمييز العنصري في روديسيا الجنوبية وأن اتفاقيات تجارية توقّع بين النظام غير الشرعي والشركات الأجنبية وأن عددا لا يستهان به من حالات التهريب من الجزاءات تقع دون أن يوقف عليها، فإن الحالة تتطلب قرارا أقوى . وقد استقر واضعو مشروع القرار على صيغة معتدلة لم ترد فيها ادانة للأقطار التي انتهكت الجزاءات المفروضة بل ولم يشر فيها الى افريقيا الجنوبية والبرتغال لتحديهما الرأي العام العالمي في هذا الموضوع ، وذلك حتى يتسنى الحصول على الموافقة الجماعية عليه .

٣٣٩- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال أن وفد بلاده قد اضطر لأن يبدى تحفظا عاما على التقرير الخاص في مجموعه بسبب التوقيت ، والى حد ما بسبب الطريقة التي تم بها عرض بعض أجزاءه ، بدون أن ينتقص ذلك من التقدير الكبير الذي يكنه الوفد للهدف الرامي الى جعل اللجنة أداة فعالة لتطبيق الجزاءات . واستدرك قائلا أن وفده مفتبط الآن بالانضمام الى أعضاء المجلس الآخرين في اعتماد المقترحات الواردة في القسم الثالث والتي من أجلها قدم مشروع القرار . وقال أن الشيء الهام ليس مجرد اتخاذ قرارات ، بل تنفيذها بصورة فعالة ؛ وأضاف أن وفده يأمل في أن تدرس لجنة الجزاءات الحالات والوثائق المعروضة عليها من قبل . أما في مسألة التهريب من الجزاءات الواسع الانتشار فقد أشار الى البيان الذي أصدره وزير خارجية بلاده في يوم ٩ حزيران/يونيه والذي لفت فيه الأنظار الى الفئات الأربع الرئيسية من الأدلة على التهريب . فهناك أولا الحسابات التي أجرتها لجنة الجزاءات استنادا الى احصائيات التجارة والتي تشير الى أن ما يقرب من نصف صادرات روديسيا الجنوبية يصل الى بعض البلدان الأعضاء التي تدعي التزامها للجزاءات . ثانيا ، حتى تلك الأرقام التي تعرضها روديسيا الجنوبية توضح ازديادا مضطربا في صادراتها ؛ ثالثا ، قامت المملكة المتحدة بمفردها بإبلاغ اللجنة عن ١٧٠ حالة انتهاك مشتبه فيها ؛ ولا يمكن أن تدور كل هذه الحالات حول صفقات بريئة ، غير أنه لم يسمع عن حالة واحدة نجمت عنها ملاحقة ؛ وأخيرا بوسع روديسيا الجنوبية كما يبدو أن تستورد كميات وافرة من البضائع التي كانت تحصل عليها سابقا من المملكة المتحدة . وقال ان هذه العوامل على ما يبدو تثبت عدم استعداد عدد من الحكومات لتنفيذ الجزاءات بدقة . بيد أنه من الضروري مواصلة الضغط على النظام الروديسي . ومضى الممثل البريطاني قائلا أن مشروع القرار المعروض على المجلس يبين مرة أخرى مسؤوليات الحكومات والأمم المتحدة نحو بلوغ هذه الغاية ويتضمن كذلك اقتراحات عملية . ولهذا السبب فإن وفده سوف يصوت لصالح مشروع القرار .

٣٤٠- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال أن وفده كان يأمل في أن يكون مشروع القرار المطروح أمام المجلس ذا طابع اجرائي فقط ولكنه ، يبدو لو فده ، للأسف ، أنه أكثر تناولا للمسائل الموضوعية منه للمسائل الاجرائية ، نظرا لاحتوائه على الفقرات ٥ و ٦ و ٧ .

٣٤١- وتكلم ممثل الصين موجها اهتمامه الى مسألة تشديد الجزاءات فأبدى النقاط التالية : قال أولا أن مشكلة روديسيا الجنوبية هي نتيجة مباشرة للسياسة الاستعمارية البريطانية . وقال أن حكومته قد أيدت بصورة ثابتة تطلعات شعب زيمبابوي ، كما ساندت بحزم ونفذت بدقة مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بهذه المسألة . ثانيا ينفي على مجلس الأمن ، حسب التوصية الواردة في القرار الخاص بمسألة زامبيا الذي اتخذه مجلس رؤساء

دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته التاسعة ، أن يساند ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، نضال شعب زيمبابوى العادل من أجل الاستقلال القومي وأن يديمن الولايات المتحدة بشدة لانتهاكها قرارات المجلس الخاصة بفرض الجزاءات . ثالثا قال الممثل الصيني أن وفد بلاده يؤيد المقترحات التي قدمتها الوفود الافريقية والمتضمنة في القسم الرابع من التقرير . ويرى أى على المجلس ، كي يمنح كفاح شعب زيمبابوى مساندة أفعل ، أن يوسع نطاق الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال . ويعد أن أبدى الممثل الصيني هذه النقاط قال أن وفده يرى أن مشروع القرار المطروح أمام المجلس يعكس رغبات الأغلبية الكبرى بين الدول الأعضاء في تشديد الجزاءات وأنه سيصوت لصالحه .

٣٤٢- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الأمر الأساسي بالنسبة لنظر المجلس في التقرير الخاص الذى قدمته اللجنة هو المسألة الأوسع نطاقا وهي ضمان تعزيز حق شعب زيمبابوى غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . وقال ان هذا الهدف قد أكد عليه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في جلساته المعقودة في الرباط في حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، كما أن المجلس نفسه قد أكد في مناسبات مختلفة . وأضاف أن احدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف كانت ولا تزال فرض الجزاءات الالزامية ضد النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية . وقال ان التقرير الخاص الذى أعدته اللجنة يهدف الى زيادة فعالية الجزاءات ، كما أنه يمثل خطوة أخرى في مجال تحسين سير عمل اللجنة نفسها . وقال أنه لمن دواعي الأسف أن بعض التدابير الحازمة التي أوصى بها الوفد السوفياتي وكذلك الوفود الافريقية وبعض الوفود الأخرى أثناء اعداد التقرير قد لقيت معارضة من جانب بعض الدول الاستعمارية . وقال ان وفده يرى ، على سبيل المثال ، ان الدول التي تنتهك الجزاءات بصورة سافرة ، ولا سيما الولايات المتحدة ينبغي أن تدان ؛ وأنه يعتقد أيضا بأن على المجلس أن يوسع فورا من نطاق الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال . وعلى الرغم من أن التدابير الواردة في مشروع القرار لا ترقى الى مستوى تلك التدابير فان وفده مع ذلك سيصوت لصالح مشروع القرار مدركا تمام الادراك أن القرار سيكون فاتحة لعمل قوى من جانب اللجنة ولنظر المجلس بالجوانب الأساسية للمسألة برمتها .

٣٤٣- وتكلم ممثل فرنسا ، فأعاد الى الأذهان أن بلاده أيدت الجزاءات التي أقرت في عام ١٩٦٨ في اطار الفصل السابع من الميثاق ونفذتها بدقة . وقال انه لئن يكن قد تم احراز بعض النتائج الايجابية الا أن نظام الجزاءات مازال غير كامل . واستطرد قائلا انه لهذا فان التقرير ومشروع القرار المعروضين على المجلس يتضمنان توصيات ويقترحان تدابير تهدف الى زيادة فعالية أعمال اللجنة . واستدرك قائلا انه وان يكن وفده قد أيد التوصيات المتفق حولها والواردة في الفصل الثالث من التقرير ، الا أنه قد أبدى اعتراضاته على المقترحات الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار لأنه يرى أنها تتجاوز نطاق اختصاص اللجنة . ولكن طالما أن الدولة القائمة بالادارة لم تعترض على هذين المقترحين فان وفده سيقتصر لصالح مشروع القرار .

٣٤٤- وتكلم ممثل بنسالا ، فقال ان بلاده ، لأسباب تاريخية وغيرها من الأسباب ، تعارض أى نوع من أنواع الاضطهاد وانكار حقوق الانسان كما هي الحالة في روديسيا الجنوبية . وقال ان وفده بلاده يؤيد فرض الجزاءات ضد النظام العنصرى هناك كما يؤيد أية تدابير أخرى تؤدي الى اسقاط ذلك النظام الذى يتعارض بقاءه ومبادئ الميثاق ويشكل تهديدا للسلم العالمي .

٣٤٥- وتكلم ممثل الصومال فقال ان وفده ، بوصفه أحد مقترحي مشروع القرار قد أصيب بخيبة أمل للتحفظات التي أبدتها الولايات المتحدة حيال الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق وذلك لأنه اذا ما أريد لقرارات مجلس الأمن أن تحقق المقصد منها ، فلا يجوز لأية دولة عضو أن تبدي تحفظاً بالنسبة لتطبيقها .

قرار : في الجلسة ١٦٥٥ المعقودة في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٧٢ اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار الذي تقدمت به ثلاث دول (S/10747) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) عن التصويت ، وصدر بوصفه القرار ٣١٨ (١٩٧٢) .

٣٤٦- وتكلم ممثل غينيا عقب الاقتراع ، فقال ان برنامج الجزاءات يعتبر في الوقت الحاضر الوسيلة الوحيدة الفعالة لانهاء الممارسات العنصرية في الجنوب الافريقي . ولذا تقع على عاتق الدول العظمى مسؤولية خاصة فيما يتصل بتطبيق الجزاءات لأن الفشل في ذلك يعتبر بمثابة خيانة للشعوب الافريقية في أزمة تترتب عليها نتائج وخيمة بالنسبة للعالم أجمع . وقال ان وفده قد أيد مشروع القرار أملاً في أن تساند كل الدول ، بما في ذلك الشركاء التجاريون لروديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية ، التدابير الواردة فيه .

٣٤٧- وتكلم ممثل اليابان فقال أن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار على أساس الفهم بأن هذا القرار مبني على التقرير الخاص للجنة وأنه يهدف الى اقرار التوصيات والاقتراحات المتضمنة في الباب الثالث من التقرير . وكرر تعهد اليابان بأنها ستواصل باخلاص تنفيذ قرارات مجلس الأمن ضد روديسيا الجنوبية .

٣٤٨- وتكلم ممثل إيطاليا فقال ان صوت التأييد الذي أدلى به وفده يتمشى والسياسة الثابتة التي تنتهجها بلاده في التنفيذ الأمين لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) والقرارات اللاحقة بهذا الشأن . ومضى قائلاً أن الجزاءات المنصوص عليها في القرارين ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) تمثل ، من وجهة نظر وفده ، الزاماً صريحاً لجميع الأعضاء بمقتضى الميثاق . وقال أن هذه الجزاءات يجب أن تستمر لأنه خلافاً لبعض الآراء المعارضة هناك ما يدل على أنها قد ألحقت ضرراً باقتصاد النظام المتمرد . ثم أعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة ، على ضوء القرار الذي تم اتخاذه أخيراً ، من انجاز المهام المطروحة أمامها على نحو أسرع وأفضل .

٣٤٩- وتكلم ممثل السودان فألقى الضوء على الجوانب الرئيسية في سياسة بلاده بشأن مسألة روديسيا الجنوبية . وقال ان بلاده تؤيد تأييداً تاماً برنامج الجزاءات ، برغم أنها ليست سوى جانب واحد من المسألة بكاملها . وطلب الى جميع الدول التعاون من أجل ايقاف أية محاولات ، ظاهرة أم خفية ، للتهرب من هذه الجزاءات . واستطرد الممثل السوداني قائلاً أن السودان يؤيد كذلك تأييداً تاماً حق شعب زيمبابوي غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . وانه في هذا الصدد يدين بشدة نظام الأقلية القمعي واللاشرعي الذي لا يمثل سوى ٥ في المائة فقط من سكان الاقليم . وقال انه يشعر بأنه يجب اداة كل من البرتغال وافريقيا الجنوبية وكذلك مد نطاق تطبيق الجزاءات ليشمل هذين القطرين بسبب تحديهما لقرارات المجلس . وفي ختام كلامه أعرب الممثل السوداني عن امتنان وفده للمملكة المتحدة لتزويدها اللجنة بمعلومات وافرة عن الانتهاكات المشتبه فيها ولتوصيتهـا

باستمرار فرض الجزاءات . ثم أشار ممثل السودان الى زيارته للجنة الجزاءات التابعة للكونغرس في لندن ، تلك اللجنة التي قامت بصياغة مقترحات لاتباعها مجلس الأمن ، من بينها تجميع احصائيات عن تجارة روديسيا الجنوبية وكذلك تكوين جهاز لمراقبة البضائع المشبوهة .

٣٥٠ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للأرجنتين فقال ان وفده قد صوت لصالح القرار الجديد على أمل أن يزيد ذلك من فعالية الجزاءات ، وان كل ما تبقى الآن هو تنفيذها . ثم أكد من جديد أن الأرجنتين سوف تستمر في تنفيذ قرارات المجلس حتى يتم تحقيق الأهداف المبينة في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) .

جيم - الرسائل الأخرى الموجهة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه

٣٥١ - وجه ممثل بوتسوانا رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس (S/10764) الى الأمين العام تنفيذاً للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٧٧ (١٩٧٠) وبمقتضى أحكام المادة ٥٠ من الميثاق لفت فيها النظر الى المصاعب التي تواجه بلاده في جهودها الرامية الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٣٢ (١٩٦٨) و ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) خاصة في مجال المواصلات والنقل . وقال ان بوتسوانا تولي اهتماماً خاصاً لمسألة تشييد الطريق البالغ طوله ٣٠٠ كيلومتر ليربط بين بوتسوانا وزامبيا والذي تبلغ تكاليفه حوالي ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وجاء في الرسالة ان انشاء الطريق بتكلفة مثلى تقتضي بالضرورة نقل بعض المعدات عبر أراضي روديسيا الجنوبية واستخدام وسائل النقل الموجودة في ذلك الاقليم . والا فان تكلفة المشروع ستترفع بمقدار ٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على أقل تقدير ، الأمر الذي سيؤثر على نحو خطير على نجاح المشروع . ولهذا السبب فان بوتسوانا ترفع هذا الأمر للتشاور مع المجلس بهذا الشأن .

٣٥٢ - وأرسل ممثلو السودان والصومال وغينيا رسالة (S/10798) مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر رجوا فيها الرئيس عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لاستئناف النظر في مسألة روديسيا الجنوبية .

٣٥٣ - وأرسل وزير خارجية غيانا رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر (S/10800) الى رئيس مجلس الأمن أحال بها نص القرار الذي اتخذته مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة المنعقد في آب/أغسطس ١٩٧٢ بمدينة جورج تاون بغيانا حول مسألة زمبابوي . ويدعو المؤتمر في الفقرة ٣ من هذا القرار الأمم المتحدة لأن تعمل على ضمان ايقاف محاولات التهريب من الجزاءات التي يمارسها الاستغلاليون والمضاربون الدوليون ، ومن أجل هذا الهدف فقد حث المؤتمر الدول الأعضاء على فرض رقابة على جميع السفن التي تحمل بضائع محظورة صادرة من روديسيا الجنوبية أو موجهة اليها ، تدخل أو تخرج عن طريق كل من بيبيرا ولورينكو ماركوس .

دال - النظر في المسألة في الجلسات ١٦٦٣ - ١٦٦٦

(٢٧ - ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢)

٣٥٤ - في الجلسة ١٦٦٣ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة السودان والصومال وغينيا ، ونظر فيها في أربع جلسات عقدها فيما بين ٢٧ و ٢٩ أيلول/

سبتمبر ، دعا فيها الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي كل من تونس والجزائر وزامبيا والسلفال وغيانا وكوبا وكينيا ومالي والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ونيجيريا الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت . وفي الجلسة ١٦٦٣ ، وافق مجلس الأمن على الطلب الذي تقدم به ممثلو السودان والصومال وغينيا في رسالتهم المؤرخة في ٢٧ أيلول /سبتمبر (S/10402) ومفاده أن توجه الدعوة ، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى السيد ايشاءيل ملامو من زمبابوى .

٣٥٥- وتكلم ممثل المغرب مفتتحا المناقشة حول المسألة فقال ان الحالة في روديسيا الجنوبية محيرة حقا وذلك لأن سياسة الجزاءات لم تنجح عند التطبيق ولأن اتفاقية هيوم - سميث (٣) قد انهارت أيضا . ومضى قائلا أن استمرار الاحتلال الاستعماري لروديسيا الجنوبية سيمنح القسوى الاستعمارية في الاقاليم البرتغالية وكذلك النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية من البقاء وطليه ينفي أن لا تتاح للنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية أية فرصة للبقاء . واستطرد قائلا أن حل هذه المشكلة يتوقف على المملكة المتحدة التي تعتبر المسؤولة الأولى عن الحالة هناك . كما يتوقف أيضا على القيام باجراء يحدد طبيعته مجلس الأمن بشرط أن يتم تطبيق هذا الاجراء بحزم وان يتم ذلك عند اللزوم تحت رقابة يظطة وفعالية يضطلع بها جهاز دولي . وفي ختام حديثه أعرب الممثل المغربي عن الأمل في أن يقرر المجلس بالاجماع مديد المساعدة لشعب زمبابوى في سعيه للحصول على حقه في الحياة وفي الكرامة .

٣٥٦- وتكلم ممثل زامبيا فقال ان ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان قد كرسا القيم الاخلاقية الأساسية والقواعد القانونية للانسانية في المجتمع المتمدن . ولذلك ليس بمستغرب أن يصدر شعب زمبابوى حكما صريحا ونهائيا يرفض مقترحات هيوم - سميث للتسوية . وقال انه من المهم أيضا الاشارة الى أنه في الوقت الذي لم تقم فيه المملكة المتحدة بأى عمل ايجابي منذ نشر تقرير لجنة بيرس (٤) ، نجد أن النظام المتعبد في روديسيا الجنوبية قد شدد الممارسات العنصرية الجائرة المتمثلة في نظام الفصل العنصرى في الاقليم بما في ذلك القمع المنهجي لنشاط الافريقيين السياسى وترحيل الأهالي المسالمين قسرا من مواطن آبائهم وانشاء مجالس اقليمية للافريقيين وكذلك سيادة الفصل على أساس عنصرى في المرافق الاجتماعية والمنشآت الجماعية . وأكد ممثل زامبيا أن من مصلحة روديسيا الجنوبية أن تدخل تغييرات في الاتجاه السليم بطريقة سلمية . وقال انه لما يؤسف له أن نظام الأقلية العنصرى في روديسيا الجنوبية قد رفض عرضا كهذا ورد في بيان لوساكا وبذا يصبح لزاما على الشعب الافريقى أن يشدد من نضاله المسلح . ثم مضى في حديثه فأشار الى سبل العمل الممكنة التي كان قد اقترحها على المجلس في جلساته المعقودة بمدينة أديس أبابا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ، واستطرد قائلا انه نظرا للوضع الحالي في الاقليم فهو يحث المجلس من جديد على اتخاذ الخطوات الاضافية التالية : ان يؤكد من جديد المبدأ القائل بحق شعب زمبابوى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية

(٣) المرجع نفسه ، الوثيقة S/10405.

(٤) روديسيا : تقرير اللجنة المكونة لاستقصاء الرأى في روديسيا تحت رئاسة صاحب الفخامة اللورد بيرس (لندن - مكتب صاعبة الجلالة للنشر ١٩٧٢) ٤٩٦٤ .

العام ١٥١٤ (د - ١٥) وميثاق الأمم المتحدة ؛ أن يؤكد المبدأ القائل بأنه لا استقلال دون أن يتحقق حكم الأغلبية ؛ أن يناشد حكومة المملكة المتحدة أن تهيب ظروفًا سياسية ملائمة فسي الاقليم ، بما في ذلك إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين وجميع الأشخاص المحددة اقامتهم والغاء التشريع العنصري والقمعي القائم على أساس التمييز ؛ أن يدعو جميع الدول لتقديم المساعدة لشعب زمبابوي في كفاحه العادل من أجل الحرية والاستقلال ، عن طريق منظمة الوحدة الافريقية .

٣٥٧- وتكلم ممثل موريتانيا فقال انه على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٨٨ (١٩٧٠) الذي يدعو المملكة المتحدة للنهوض بمسؤولياتها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، فان هذه الدولة أبدت عدم اهتمام غريب بالأعمال البربرية التي تقترب في حق شعب زمبابوي . وقال ان وفده يتمسك بأن استقلال زمبابوي لن يكون مقبولا بأي شكل من الأشكال ما لم يكن ذلك الاستقلال مبنيا على أساس حكم الأغلبية . ومضى قائلا انه يقترح أن يقوم المجلس باعداد قائمة تشمل كل الدول التي مازالت تحتفظ بعلاقات اقتصادية أو غيرها مع روديسيا الجنوبية وأن يدعو هذه الدول لقطع تلك العلاقات . كما دعا الى وجوب اداة تلك الدول التي مازالت مصرة على انتهاك أحكام القرارات ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) . واقترح أيضا وجوب اتخاذ تدابير خاصة ضد البرتغال وافريقيا الجنوبية وذلك بسبب موقعهما الجغرافي بالنسبة الى روديسيا ورفضهما بعناد الامتثال للجزاءات المفروضة ضد ذلك الاقليم . ومضى قائلا انه لمن الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس أن يجد وسائل مناسبة ليتمكن من فرض رقابة فعالة على تطبيق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية ، ولتحقيق هذه الغاية فانه يقترح أن يدعو المجلس جميع الدول لتؤكد من جديد التزامها بأحكام قرارى المجلس ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) .

٣٥٨- وتكلم ممثل غيانا ، فقال ان حكومته ترى أنه من الجلي أن من واجب المملكة المتحدة أن تقيم من جديد حكم القانون في روديسيا الجنوبية وأن تؤمن بعد ذلك انتقال السلطة لشعب ذلك الاقليم وفقا لمبادئ الميثاق وتوجيهات الأمم المتحدة . واستطرد في حديثه فلفت نظر المجلس الى القرار المتعلق بزمبابوي (S/10800) الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، لا سيما مناشدة المؤتمر جميع الدول الأعضاء فرض رقابة على جميع السفن المحملة بالبضائع المحظور اخراجها من روديسيا الجنوبية أو ارسالها اليها عن طريق بيبيرا ولورينكو ماركوس . وكذلك اقترح ممثل غيانا على المجلس توسيع نطاق الجزاءات لتشمل البرتغال وافريقيا الجنوبية واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان التطبيق الدقيق لهذه الجزاءات .

٣٥٩- وتكلم ممثل الجزائر فقال ان اداة الاقطار الافريقية لنظام الحكم في روديسيا الجنوبية بسبب اغتصابه السلطة ، ينبع من المخاوف التي لها ما يبررها من ظهور دولة جديدة في الجنوب الافريقي من شأنها أن تقوى هذا الجزء من القارة وتجعل منه معقلا للفصل العنصري . وقال انه من المحتمل أن تكون هذه الادانة التي أيدها المملكة المتحدة قد أتاحت مجالا للتفاؤل بإمكانية ازاحة هذا النظام المتمرد في وقت مبكر ، ولكن الآن ، وبعد مضي سبع سنوات نجد الحالة فسي الاقليم وقد أصبحت أشد خطورة لأن النظام لم يتمكن فحسب من تدعيم موقفه ، بل مضى أكثر من ذلك فقطع آخر الأواصر التي تربطه بالمملكة المتحدة باعلانه الجمهورية . وقال أن الوفد الجزائري

لا يمكن أن يقبل حالة كهذه . وبما أن الجزاءات لم تأت بالنتائج المبتغاة ، لأن افريقيا الجنوبية والبرتغال قد رفضا تطبيقها وللخرق المتعمد من جانب الولايات المتحدة وكذلك لفشل المفاوضات المباشرة بين المملكة المتحدة والنظام المتمرّد ، فينبغي البحث عن طرق جديدة لحل المشكلة التي تطرحها الحالة في روديسيا الجنوبية . وقال انه لهذه الأسباب يقترح أن تقوم المملكة المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين لجميع قطاعات السكان في الاقليم وذلك بهدف اعداد تسوية مقبولة ، وأن هذه ، برأيه هي الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق الحالي . وقال أنه ينبغي في هذه الأثناء أن تستمر الجزاءات المفروضة وأن تقدم كل المساعدات الممكنة الى حركات التحرير الافريقية في الاقليم من قبل المنظمات العالمية التي تعترف بشرعية نضالها .

٣٦٠ - وتكلم ممثل السنغال ، بعد أن استعرض الأحداث الرئيسية التي قادت الى الحالة الجارية في روديسيا الجنوبية ، فقال ان اللوم يقع على عاتق المملكة المتحدة لتدعيمها موقف النظام الغير شرعي ، لأنها بوصفها الدولة القائمة بالادارة اقتصرت على فرض الجزاءات ، التي فشلت عن التطبيق ، بدلا عن استخدام القوة لقمع التمرد . واستطرد قائلا أن الاقطار الافريقية ستواصل تقديم المساندة المادية والاقتصادية لحركات التحرير العاملة ضد النظام الغير شرعي طالما ظلت المملكة المتحدة متمسكة بمسلكها السابق . وقال انه أيضا يدعو المملكة المتحدة لأن تعقد مؤتمرا دستوريا يشترك فيه جميع الأطراف بهدف وضع دستور يتيح انشاء مؤسسات ديمقراطية مبنية على أساس الاقتراع العام . وقال انه لا يمكن الموافقة على استقلال روديسيا بأية صورة أخرى خلاف هذه الصورة .

٣٦١ - في الجلسة ١٦٦٤ المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر تكلم ممثل كينيا فقال انه طالما أن شعب روديسيا الجنوبية قد رفض مقترحات هيوم - سميث للتسوية يصبح لا مفر هناك من ايجاد حل جديد ، خاصة بالنظر الى التشريع القمعي الذي سته منذ ذلك الحين النظام المتمرّد وأخذ ، بمعاونة الاستعماريين البرتغاليين والنظام العنصري في افريقيا الجنوبية ، في تطبيقه بقسوة ضد المجلس القومي الافريقي وحركات التحرير الأخرى . وأضاف قائلا أن النظام المتمرّد قد زاد على نحو هائل من نفقاته العسكرية ، كما يبدو أن اقتصاده قد انتعش بصورة مذهلة وذلك بفضل التهابل التجاري المباشر مع افريقيا الجنوبية وغير المباشر مع بعض الأقطار الغربية . وقال انه لمن غير المفهوم أن تقرر الولايات المتحدة السماح باستئناف استيراد الكروم الروديسي مخالفة بذلك الجزاءات . وقال ان حكومته تناشد بقوة الولايات المتحدة أن تعيد فرض الحظر على استيراد الكروم وأن تلتزم بتنفيذ الجزاءات بدقة . وفيما يتعلق بالمقاصد الرامية الى تعزيز حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية فقد قال الممثل الكيني ، ان على المجلس أن يضمن صيانة السلم والأمن الدوليين في المنطقة والاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول الافريقية الحرة وبخاصة زامبيا وتنزانيا ، وتقويض جبهة " الفصل العنصري " المكونة من البرتغال وافريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية وايقــــــــاف الامدادات العسكرية الى أنظمة الأقلية في الجنوب الافريقي وكذلك زيادة المعونات المقدمة الى حركات التحرير الافريقية . واستطرد قائلا أن على المجلس أن يتخذ تدابير لضمان الدعوة الى عقد مؤتمر دستوري تحت رعاية الأمم المتحدة يضم جميع الأطراف المعنية في روديسيا الجنوبية وتشديد الجزاءات وتطبيقها بصورة أفضل ، ومصادرة البضائع المصدرة من روديسيا عند نقاط الدخول ،

ورفض الدول حق الهبوط في مطاراتها للطائرات التي هبطت في سالسبورى أو التي تتبع حكومات تسمح للطائرات الروديسية ، بحق الهبوط في أراضيها ، وكذلك قطع جميع المواصلات البريدية والبرقية وغيرها ، مع روديسيا الجنوبية وضمان حماية الاقطار التي تخشى حدوث اعتداء من جانب روديسيا الجنوبية أو افريقيا الجنوبية أو البرتغال واطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين في روديسيا الجنوبية .

٣٦٢- وتكلم ممثل يوغسلافيا فأشار الى عدد من الأحداث الهامة المتعلقة بروديسيا الجنوبية والتي حدثت منذ أن نظر المجلس في المسألة في جلساته التي عقدت في أديس أبابا ، وقال أن وفده يرى ، على ضوء هذه الأحداث ، أن أية محاولة لتسوية الوضع في روديسيا الجنوبية ينبغي أن تكون مبنية ، بصورة دقيقة ، على أربعة مبادئ هي : عدم منح الاستقلال قبل وضع الحكم في يد الأغلبية ، ثانيا لا ينبغي تحت أى ظرف للدولة القائمة بالادارة أن تنقل السلطة أو تمنح السيادة للنظام غير الشرعي ، ثالثا أن يتم تقرير مستقبل زمبابوى على أساس المبدأ القائل بصوت واحد للشخص الواحد ورابعا أن لا تجرى محاولات جديدة لاعداد برنامج سياسي جديد خاص بهذا الاقليم بدون التشاور التام مع الممثلين السياسيين للشعب أو مشاركتهم التامة . وقال انه بالنظر لهذه الاعتبارات فإن وفده مازال يرى ضرورة استمرار فرض الجزاءات وأحكامها وتوسيع نطاقها لتشمل البرتغال وافريقيا الجنوبية وذلك برغم الانتهاكات التي تتعرض لها ووجود من ينتقصون منها . واستطرد قائلاً أن على جميع الدول أن تشك رسميا في الصادرات التي منشؤها أقاليم واقعة تحت الاحتلال البرتغالي أو الواردات الموجهة اليها مفترضة أنها بضائع مهربة . وأخيرا قال المندوب اليوغسلافي ان على المجلس ، بعد أن تلقى ثلاثة تقارير مرحلية ، ان لا يقلل من الجهود المبذولة لاقناع الأطراف المعنية بتغيير سياستهم المفروضة والخاطئة أساسا .

٣٦٣- وتكلم ممثل غينيا ، فقال انه يجب تشديد الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية وتطبيقها بصورة أدق لأنه على الرغم من أن الافريقيين سيكونون أو الضحايا لسياسة كهذه ، الا أن شعوب زمبابوى قد أبدى رغبة واستعدادا لبذل هذه التضحية . وقال ان وفده يرى أن مسؤولية المملكة المتحدة الأساسية بوصفها الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كل التدابير الضرورية ، بما في ذلك استخدام القوة ، لانهاء التمرد ولتأمين حق تقرير المصير لشعب زمبابوى وفقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وأضاف بأنه يجب اغلاق مينائي ببيرا ولورينكو ماركوس البالغى الأهمية بالنسبة للاقتصاد الروديسي .

٣٦٤- وتكلم ممثل الأرجنتين فقال ان الجزاءات الاقتصادية الالزامية التي اتخذت بمقتضى الفصل السابع من الميثاق هي أداة هامة في اظهار فعالية المجلس . لذا يصبح من واجب الدول الأعضاء أن تعمل متضامنة لضمان تنفيذها . واستطرد قائلاً أن بلاده قد ظلت وستظل على الدوام ملتزمة تماما بالجزاءات الاقتصادية التي أوصى بها المجلس ولكنها تعتقد أيضا أن قد أتاحت للمجلس ، بعد اتخاذه القرار ٣١٨ (١٩٧٢) فرصة لتحسين آلية الجزاءات والرقابة على تطبيقها بصورة أفضل .

٣٦٥- وتكلم ممثل السودان ، فأورد مقتطفات من بعض المصادر البريطانية ثم قال ان تقصير المملكة المتحدة في اتخاذ أى اجراء في أعقاب تقرير لجنة بيرس ، يدل على عدم مبالاتها بـ

وتخليها الظاهر عن مسؤولياتها فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية . وقال أن على المملكة المتحدة أن تستنتج استنادا الى التدابير القمعية التي اتخذها النظام المتمرد مؤخرا ، انه ليس في نية هذا النظام تغيير مسلكه السياسي من تلقاء نفسه . زيادة على ذلك يتضح من التقرير الرابع — الذى قدمته اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، ان الجزاءات الاقتصادية ، وهي باعتراف الجميع أداة قوية في يد المجتمع الدولي ، لم تؤد الى تحقيق الهدف المنشود ، لأن بعض الحكومات اكتفت بإبداء الولاية الكلامي الكاذب بدلا من تطبيق هذه الجزاءات . واستطرد قائلا أنه من الأمور التي تدعو للقلق الشديد أن الولايات المتحدة ، وهي عضو دائم بمجلس الأمن ، قد قررت السماح باستئناف استثمار خام الكروم من روديسيا الجنوبية مستخفة استخفافا واضحا ومتعمدا بهذه الجزاءات . وقال انه ، بالنظر الى المأزق الحرج في ذلك الاقليم ، فانه يتقدم بعدة اقتراحات منها انه يجب على المملكة المتحدة أن تواصل رقابتها على ميناء بيسيرا وأن تبدأ في فرض حصار حول لورينكو ماركوس ؛ كذلك يجب على المجلس أن يوسع من الدور الذى تؤديه الأمم المتحدة في مراقبة تطبيق الجزاءات ، مما قد يتطلب ارسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة الى موانئ البلدان التي تعتبر المستوردة الرئيسية للسلع من روديسيا الجنوبية ؛ كذلك يجب أن تنظم الأمم المتحدة حملة لاثارة الاهتمام العالمي بنشر أسماء الأقطار التي تستخف بالجزاءات وطريقتها في ذلك . كما ينبغي على المجلس أن يقرر بأنه يجب أن تقوم الحكومات المعنية باحتجاز البضائع الواردة من روديسيا الجنوبية في موانئ التفريغ .

٣٦٦ — وتكلم ممثل بنما فقال ان بنما بوصفها بلدا يقاسي من التمييز على يد الأجانب الذين يحتلون منطقة القناة يقدر تماما الظلم الحائق بشعب روديسيا الجنوبية . وأعاد الى الأذهان حادثة السفينة السمادة ايوانه ، عندما ألغت حكومته التسجيل البنمي لهذه السفينة بسبب الاشتباه في أنها قد انتهكت الجزاءات لأنها كانت تحمل بترولاً في طريقه الى روديسيا الجنوبية . وأكد من جديد رأى حكومته القائل بأن الجزاءات تضع صعوبات أمام النظام المتمرد ومضى فعدد التدابير المختلفة التي اتخذتها حكومته لضمان التنفيذ الفعال لهذه الجزاءات . كما حث المجلس على اتخاذ تدابير لتأمين حصول روديسيا على الاستقلال المبني على حكم الأغلبية وفقا لمقاصد الميثاق ، وأكد من جديد تضامن بلاده مع شعب زمبابوى في سعيه من أجل الانعتاق من الشطط التحكمي لنظام الأقلية العنصرى .

٣٦٧ — وتكلم ممثل تونس ، فأشار الى أن رئيس بلاده قد أعلن في خطاب له في عام ١٩٦٥ حيث قال ان مستقبل الحضارة الغربية في افريقيا يتوقف على السلوك الذى تنتهجه الدول الغربية ازاء مشكلة العنصرية في القارة وأن الوضع في روديسيا الجنوبية يتيح لهم فرصة أخيرة لوضع ثقلهم بجانب المحاولات المبذولة لتحطيم معازل العنصرية في القارة الافريقية . وبعد ذلك عُدّ الأحداث التاريخية في روديسيا الجنوبية التي انتهت بتقرير لجنة بيرس ، ثم قال ان المملكة المتحدة لم تفعل أى شيء منذ صدور ذلك التقرير . وقال انه ليس المطلوب هو استصدار قرار من قرارات المجلس انما المطلوب اصدار قرار بحيث يتم تطبيقه كما من الضرورة معرفة مدى استعداد المملكة المتحدة للمساهمة في ذلك . وقال ان وفده يرى وجوب عقد مؤتمر دستورى فورا ، مثلما جاء في كلمة القس ميزوروا البليغة ، وذلك حتى تتاح الفرصة للشعب الافريقي في روديسيا الجنوبية للتعبير عن أمانيه ؛ كما أن على المملكة المتحدة أن تتحمل كافة المسؤوليات المناطة بها وأن تستجيب لمناشدة المجلس .

٣٦٨- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعاد القول بأن موقف حكومتهم — المبدئي يقوم على التأييد التام لمسألة إنهاء الاستعمار والعنصرية بصورة كاملة ونهائية بدون قيد أو شرط ومعارضة النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية . وفي هذا الصدد فإن وفده ينادى بوقف انتهاك الجزاءات ولا سيما من جانب الولايات المتحدة ، كما أنه يؤيد مطالبة الدول الأفريقية بتوسيع نطاق الجزاءات لتشمل أفريقيا الجنوبية والبرتغال وذلك بتطبيق التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق . ومضى قائلاً أن وفده يؤيد أيضاً اقتراح المجلس الذي يدعو الدول الأعضاء لتعزيز مساندتها المادية والمعنوية لشعب زمبابوي في كفاحه المشروع من أجل الحرية والاستقلال الوطني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . واستطرد قائلاً أن محاولات المملكة المتحدة الأخيرة للتعاون مع النظام غير الشرعي في إيجاد تسوية قد باءت بالفشل ، عندما رفض أهالي زمبابوي بحزم شروط هذه التسوية ، وقال أنه لا ينبغي أن يكون هناك حل وسط أو حوار مع ذاك النظام . ومضى في حديثه قائلاً أنه من الضروري تغيير هذا النظام الغير شرعي فوراً بحكم ديمقراطي يمارسه شعب زمبابوي عن طريق ممثليه الشرعيين المخولين تخويلاً تاماً .

٣٦٩- وتكلم السيد ملامو الذي ذكر أنه يتحدث نيابة عن مواطني زمبابوي البالغ عددهم ٥ مليون شخص ، فاستعرض الموقف في الاقليم منذ نشر تقرير لجنة بيرس ، فقال أنه بعد أن تم رفض مقترحات هيوم - سميث ، فرضت قيود على تنقل القس سيزوروا رئيس المجلس الوطني الافريقي ، وكذلك على النشاطات السياسية للمجلس ذاته . وقال أن المقصد من هذه التدابير هو التقليل من التأييد الذي يتمتع به المجلس الى أدنى حد واضعاف موقفه أمام المملكة المتحدة . كما اتخذت تدابير قمعية وتحريرية مماثلة ضد الزعماء ومواطني الريف الذي أبدوا معارضتهم العلنية للمقترحات المطروحة أمام اللجنة . ومضى قائلاً أنه مع ذلك يؤكد أن شعب زمبابوي مازال مصمماً على استعادة حريته وأنه سيعارض بقوة أية تسوية مع النظام لا تركز على مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" . ومضى في حديثه فدحض مزاعم المملكة المتحدة القائلة بأن رفض الافريقيين لقبول التسوية سوف يشجع ادخال قوانين الفصل العنصري في الاقليم ولا حظ ، أن مثل هذه القوانين مطبقة من قبل . وأشار في حديثه الى أن الجزاءات قد فشلت لأن كثيراً من الاقطار لم تطبقها بدقة . وقال أنه من المؤسف أن الولايات المتحدة ، وهي عضو دائم بالمجلس واحد الملزمين بدقة بسياسة الجزاءات في وقت من الأوقات ، قد قررت انتهاكها . وبالإضافة الى أفريقيا الجنوبية والبرتغال وسويسرا التي يعتبرها قناة لامداد النظام برؤوس الأموال ، عدد السيد ملامو أسماء جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وبلجيكا ولكسمبرغ وإيطاليا وكذلك اليابان وداهومي وغابون باعتبارها بعض الاقطار التي لها ضلع في التجارة السرية مع النظام . واستدرك قائلاً أنه بالرغم من ذلك فإن الجزاءات تشمل بالتدريج اقتصاد النظام . وناشد المجلس فرض جزاءات حقيقية والسهر على تنفيذها بدقة ، دون الاصفاء الى الحجة الخاطئة التي كثيراً ما تساق من أن مثل هذه الجزاءات ستلحق الضرر بالافريقيين بدلاً من أن تنفعهم .

٣٧٠- وتكلم ممثل نيجيريا في الجلسة ١٦٦٥ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، فقال أنه بعد أن رفضت الأغلبية الكبرى للشعب الافريقي في روديسيا الجنوبية مقترحات التسوية يصبح من إيجاد حل بديل ضرورة ملحة ، لأنه ، خلافاً لتأكيدات المملكة المتحدة ، لم يحافظ على الحالة الراهنة " في الوقت الذي تتخذ فيه تدابير قمعية ويجرى تقييد الحرية الشخصية .

واستطرد قائلاً انه على الرغم من أن المملكة المتحدة تستمر في تحمل المسؤولية الأساسية عن الأحداث التي جرت في زمبابوى الا أنه ينبغي كذلك على مجلس الأمن أن يضطلع بجميع المسؤوليات التي يلقيها على عاتقه الميثاق . وقال ان برنامج الجزاءات قد فشل من ناحية ، لأن البرتغال وأفريقيا الجنوبية لم تمتثل له ومن الناحية الأخرى لأن بعض الدول الأعضاء ، بما في ذلك للأسف أعضاء دائمون في المجلس مثل الولايات المتحدة ، قد خرقته . وقال انه بهذا يتضح أنه ينبغي ليس فقط الابقاء على هذه الجزاءات وانما يجب تقويتها وتوسيع نطاقها . ومضى في حديثه فحث المجلس على أن يطالب المملكة المتحدة باعطاء ضمان بانها لن تمنح روديسيا الجنوبية الاستقلال قبل أن يتحقق حكم الأغلبية ، وانها ستسمح لجميع أهالي زمبابوى بأن يشتركوا في حرية وعلى قدم المساواة في وضع الدستور الذي يريدونه لبلادهم في المستقبل .

٣٧١- وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للصين فأشار الى التأييد الواسع الذي يلقاه شعب زمبابوى في كفاحه من أجل نيل الاستقلال الوطني . وقال ان الحل الوحيد لمسألة روديسيا الجنوبية ، التي تتحمل المملكة المتحدة المسؤولية الرئيسية فيها ، يمكن في حصول شعب زمبابوى على استقلاله الوطني الكامل دون تدخل خارجي . وفي هذا الصدد فان رفض شعب زمبابوى البات لما يسمى بمقترحات التسوية قد بعث شعوراً بالارتياح العظيم لدى جميع حماة العدالة . ومضى في حديثه فذكر بعض المطالب المتضمنة في القرار الخاص بزمبابوى الذي اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع القمة التاسع المعقود في الرباط ، وقال ان وفده يؤيد هذه المطالب . واستطرد قائلاً ان التفسير في منح شعب الجنوب الإفريقي ، بما في ذلك زمبابوى ، استقلالاً حقيقياً سوف يجبر هذه الشعوب على سلوك طريق النضال المسلح . وقال ان وفده يوصي بأنه يجب أن يؤكد المجلس من جديد حق شعب زمبابوى في الاستقلال الوطني ، وأن يدين النظام اللاشعري بسبب التدابير القمعية المتخذة ضد شعب زمبابوى ، وان يقوى ويوسع نطاق الجزاءات لتشمل إفريقيا الجنوبية والبرتغال ، وان يدين انتهاكات الجزاءات ، بما في ذلك انتهاك الولايات المتحدة لها ، وأن يدعو جميع بلدان وشعوب العالم لتقديم عون أكبر ومساندة مادية لشعب زمبابوى .

٣٧٢- وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه على الرغم من أن اقتصاد روديسيا لم يزد هراً بالصورة التي يدعيها النظام المتمرد الا أنه استطاع أن يقاوم الجزاءات التي يطبقها المجتمع الدولي ضده . وقال ان انشاء المملكة المتحدة للجنة بيرس وقبولها للتقرير الذي أعدته هذه اللجنة يدلان على ان هذه البلد ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة عازمة على أن لا تتغلب عن مسؤولياتها ، وأما فيما يتعلق بالتجربة في حد ذاتها ، فقد أتاحت فرصة لاقامة اتصالات مباشرة بين المملكة المتحدة والأهالي . وأكد ممثل فرنسا أن بلاده قد صوتت لصالح فرض الجزاءات ضد النظام المتمرد وتوسيع نطاقها وهي تشير على الوفود بالحذر في تقبلها للتقارير الصحفية والاداعية غير المتحقق منها ، وتدعوها لأن تترك متابعة تطبيق الجزاءات الى اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) . كذلك ناشد الحكومات أن تكون أشد صرامة في تطبيق الجزاءات باتخاذها تدابير جديدة عند اللزوم وذلك حتى تؤدي الأعمال التي تقوم بها الدولة القائمة بالادارة ثمارها .

٣٧٣- وتكلم ممثل بلجيكا فقال انه بالنظر الى النتائج المدرجة في تقرير لجنة بيرس ، تلك النتائج التي حظيت بموافقة المملكة المتحدة ، فان المجلس مواجه الآن بمسألة ايجاد طريقة لتعزيز نيل

روديسيا الجنوبية استقلالها بما يتفق مع المبادئ الخمسة للمملكة المتحدة . غير أنه تساءل عما إذا كان المجلس في موقف يمكنه من تحديد التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية . وقال انه يعتقد بأنه من الأفضل الدعوة لاجراء حوار ، وتأييد الاجراء الذى تنتهجه المملكة المتحدة في الاقليم ، خاصة وانه لا يمكن حل مشكلة روديسيا الا من قبل الروديسيين الجنوبيين أنفسهم .

٣٧٤- وتكلم ممثل ايطاليا ، فأعرب عن ارتياح وفده لتقرير لجنة بيرس وأشاد بشكل خاص بالشمول والموضوعية اللذين تحلى بهما هذا التقرير مما حدا به الى وصفه بأنه ليس فحسب أول دراسة استقصائية للحالة في روديسيا الجنوبية ، بل انه يمثل حقيقة سياسية على درجة كبرى من الأهمية .

٣٧٥- وواصل حديثه فألقى الضوء على بعض النتائج الوثيقة الصلة بالموضوع والتي تضمنها التقرير، مشيراً الى أنها تبين بجلاء مدى تعقيد الوضع في الاقليم . ثم قال انه في أعقاب تقرير اللجنة اكتسبت حركة السكان الافريقيين الداعية للتعجيل بأحداث التغييرات المنشودة زخماً قوياً وقال ان على الأمم المتحدة أن تعكف على ايجاد وسيلة لدعم هذا الاتجاه . واستطرد قائلاً أن وفده يرى أن الجزاءات لم تكن فعالة وذلك لأنها ، من ناحية ، طبقت على القطاعات غير المؤثرة في اقتصاد روديسيا ، ومن الناحية الأخرى لأن تطبيقها لم يلق تأييداً كاملاً ومطلقاً من جميع أعضاء المنظمة ، وقال ان ايطاليا ، من جانبها ، كانت ومازالت تطبق هذه الجزاءات بدقة . وأضاف انه يوسع الامم المتحدة أن تدعم وتعزز الوحدة السياسية وحق تقرير المصير بالنسبة للأهالي الافريقيين في روديسيا الجنوبية ، غير أن هذه المسؤولية تقع بصورة مباشرة وأساسية على عاتق المملكة المتحدة ينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على توفير المساندة . وقال انه بالنظر الى هذه الاعتبارات فان وفده يرى أن من غير المفيد أن يتخذ المجلس قراراً مطولاً آخر حول هذه المسألة . ان أن الوضع يتطلب عملاً يتسم بالصبر والمثابرة ، من شأنه أن يشجع ويعجّل الجهود التي يبذلها أهالي الاقليم أنفسهم .

٣٧٦- وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية فقال انه على الرغم من أغلبية أعضاء الأمم المتحدة تعتبر المملكة المتحدة مسؤولة بالدرجة الأولى عن ادارة روديسيا الجنوبية ، الا أن تلك الحكومة قد أحبطت مراراً المحاولات الجارية في الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير صارمة لازاحة النظام المتمرّد . ومضى قائلاً انه يتساءل عن الاجراء البديل الذى ينبغي اتخاذه في هذه الظروف . فالآمال التي كانت معقودة على الدول الكبرى في أن تقوم باجراءات متضافرة قد خابت مما يعني أن الجزاءات لن تنجح في تأدية الفرض المطلوب منها . وقال ان وفده يرى أن هناك خطوتين ايجابيتين يمكن اتخاذهما وهما : أولاً ، كما اقترح هو نفسه في جلسة سابقة للمجلس ، فانه يمكن بمساندة الأمم المتحدة تنظيم اضراب عام في الاقليم ، بحيث يتم اعادة المضربين عن طريق صندوق تابع للأمم المتحدة توفر الاعتمادات اللازمة له من مبلغ الـ ٥ مليون جنيه استرليني التي وعدت المملكة المتحدة ، حينما جاء في مقترحاتها للتسوية ، بتقديمها كمساهمة سنوية في الانماء الافريقي ؛ ثانياً بامكان الأمم المتحدة أن تمارس ضغطاً أدبياً لاقتناع زعيم التمرد ومؤيديه بأنه ينبغي عليهم ، لصالحهم الشخصي ، وكاجراء مؤقت ، أن يمنحوا الافريقيين ، الذين يتزايد عددهم بصورة أسرع كثيراً من عدد البيض ، حكماً ذاتياً في اطار بلدى أو كانتوني .

٣٧٧- وتكلم ممثل الصومال نيابة عن كل من السودان والصومال وغينيا فقدم مشروع قرارين . وفيما يلي نص مشروع القرار الأول (S/10804) كما يلي :-

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ والقرارات اللاحقة التي يطلب بمقتضاها من جميع الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الجزاءات الاقتصادية والسياسية وغيرها من الجزاءات التي فرضها المجلس على روديسيا بما يكفل فعاليتها وذلك بقصد انهاء التمرد في ذلك الاقليم ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار القرار ٣١٤ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ والقرار ٣١٨ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ بشأن التعاون بين الدول والتزاماتها والتدابير اللازمة لضمان الالتزام الدقيق الصارم للجزاءات وتنفيذها بدقة ،

" وان يساوره القلق العميق لأن بعض الدول ، على الرغم من التزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، مازالت تواصل انتهاك الجزاءات بالطرق العلنية والسرية ، مخالفة بذلك أحكام القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ،

" وان يساوره القلق الشديد بشأن الآثار الضارة التي يمكن أن تصيب فعاليتها الجزاءات ، وبمعنى أوسع ، سلطة المجلس ،

" وان يساوره القلق العميق لما ورد في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية من أنها قد سمحت باستيراد خام الكروم وبقية المعادن الأخرى من روديسيا الجنوبية ،

" وان يدرك افريقيا الجنوبية والبرتغال لرفسهما التعاون مع الأمم المتحدة فسي الالتزام للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية وتنفيذ هذه الجزاءات ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره بأن تظل الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية سارية المفعول تماما حتى يتم تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بصورة تامة ؛

" ٢ - ويطلب الى جميع الدول أن تنفذ بصورة كاملة كل قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على روديسيا الجنوبية بمقتضى المادة ٢٥ والمادة ٢ (٦) من الميثاق ؛

" ٣ - ويطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعاون تعاوننا تاما مع الأمم المتحدة في التنفيذ الفعال للجزاءات ؛

" ٤ - ويرجو من اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) الخاص بمسألة روديسيا الجنوبية ، أن تشجع ، على وجه السرعة ، في النظر في نوع التدابير ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، التي يمكن اتخاذها ، نظرا الى الرضا الصريح والمتواصل الذى تبديه كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال بصدد تطبيق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ؛

" ٥ - ويرجو أيضا من اللجنة أن تدرس جميع الاقتراحات والمقترحات التي قدمت في الجلسة ١٦٦٣ وبقية جلسات المجلس المكروسة لتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية وتحسين فعالية هذه الجزاءات ، وأن ترفع تقريراً بذلك للمجلس في فترة لا تتجاوز الفاتح من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ " .

٣٧٨ - وقد جاء نص مشروع القرار الثاني (S/10805) كما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في مسألة روديسيا الجنوبية ،

" وان يشير الى قراره ٢١٦ (١٩٦٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، وقراره ٢١٧ (١٩٦٥) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، وقراره ٢٢١ (١٩٦٦) المؤرخ في نيسان / ابريل ١٩٦٦ ، وقراره ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، وقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٨ ، وقراره ٢٨٨ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ،

" وان يؤكد من جديد حق شعب روديسيا الجنوبية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وكذلك شرعية نضال هذا الشعب ليتمكن من التمتع بحقوقه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ،

" وان يساوره القلق العميق لأن التدابير التي أقرها المجلس لم تنجح حتى الآن في انهاء النظام فير الشرعي ،

" وقد أحاط علما برفض السكان الافريقيين في زمبابوى " مقترحات التسوية " التي تم الاتفاق عليها بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين النظام غير الشرعي ،

" وان يدرك أن " مقترحات التسوية " هذه قد تم التفاوض عليها دون الأخذ برأى الزعماء السياسيين الحقيقيين للسكان الافريقيين في زمبابوى ،

" وان يؤكد من جديد ان أية محاولة للتفاوض حول مستقبل زمبابوى مع النظام غير الشرعي على أساس منح الاستقلال قبل أن يتحقق حكم الأغلبية ستمثل انتهاكا لحقوق شعب ذلك الاقليم غير القابلة للتصرف وستعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،

" وان يدرك الشروط الضرورية التي تسمح بالتعبير الحر والكامل عن حق تقرير المصير ،

" وان يشير الى قرار مجلس الأمن ٢٠٢ (١٩٦٥) المؤرخ في ٦ أيار / مايو ١٩٦٥ الذي أيد فيه طلب الجمعية العامة الموجه الى المملكة المتحدة للحصول على ما يلي :

" (أ) اطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين والمعتقلين السياسيين ،

- " (ب) إلغاء جميع التشريعات القمعية والتمييزية وخاصة قانون صيانة النظام العام وقانون تخصيص الأراضي ،
- " (ج) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي ، وإقامة الحرية الديمقراطية الكاملة والمساواة في الحقوق السياسية ،
- " ١ - يؤكد من جديد مبدأ وجوب عدم قيام الاستقلال قبل قيام حكم الأغلبية في زيمبابوي ؛
- " ٢ - ويطلب إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن لا تنقل أو تمنح النظام غير الشرعي ، مهما كانت الظروف ، أيًا من سلطات السيادة أو صفتها . ويحثها على أن تشجع بلوغ البلديات استقلاله على يد نظام حكم ديمقراطي وفقا لأمني أغلبية السكان ؛
- " ٣ - يحث المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أن تعقد بأسرع ما يمكن مؤتمرا دستوريا قوميا يتمكن فيه الممثلون السياسيون الحقيقيون لشعب زيمبابوي من وضع تسوية فيما يتعلق بمستقبل الاقليم ، تطرح مستقبلا للموافقة عليها من قبل الشعب بالأساليب الحرة والديمقراطية ؛
- " ٤ - ويناشد حكومة المملكة المتحدة أن تحمل على خلق الشروط اللازمة التي تسمح بممارسة حق تقرير المصير بحرية ، بما في ذلك :
- " (أ) الافراج عن جميع السجناء والمعتقلين والمحتجزين السياسيين ؛
- " (ب) إلغاء التشريعات التمييزية القمعية ؛
- " (ج) ازالة جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي وقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ؛
- " ٥ - ويطلب أيضا إلى حكومة المملكة المتحدة أن تحرص ، في أية محاولة للتحقق من رغبات شعب زيمبابوي في مستقبله السياسي على أن تكون الاجراءات المراد اتباعها متشعبة مع مبدأ اقتراع الراشدين العام قائمة على الاقتراع السري على أساس الصوت الواحد للفرد الواحد ، بصرف النظر عن اللون أو العرق أو اعتبارات التعليم أو الملكية أو الدخل ؛
- " ٦ - ويدين حكومة المملكة المتحدة لتقصيرها في اتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى إنهاء النظام غير الشرعي في زيمبابوي ؛
- " ٧ - ويطلب إلى جميع الدول أن تقدم المساعدة التامة للأمم المتحدة وأن تتعاون معها تعاونًا تامًا في جميع التدابير الرامية إلى تطبيق الجزاءات الالزامية ، التي فرضها مجلس الأمن ، تطبيقًا دقيقًا . وذلك متشعبًا مع الالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء على عاتقها بمقتضى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة . "

٣٧٩— وعمد بعد ذلك ممثل الصومال الى شرح مشروع القرارين اللذين وصفهما بأنهما معقولان ويتضمنان مقترحات يتعذر على الأمم المتحدة عدم الأخذ بها ، اذا ما أرادت أن تظل وفيه لالتزاماتها . وقال ان مشروع القرار الثاني (S/10805) يعني على ميثاق الأمم المتحدة وانه يعبر عن الاجماع الوارد في القرار الخاص بزمبابوي والذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الرباط . أما بخصوص مشروع القرار الأول (S/10804) فقد قال ، ان مقدميه يهدفون بذلك لتنفيذ الجزاءات المفروضة من قبل ضد روديسيا الجنوبية . وقال ان الاقطار الافريقية كانت ترى دائما ولا تزال ترى ان الجزاءات وحدها لن تؤدي أبدا الى اسقاط النظام غير الشرعي ، ولكن استمرار وضعها موضع التنفيذ هو وسيلة ضرورية للتعبير عن سلطة المجلس . على انه ينبغي تطبيق هذه الجزاءات الدولية بصورة فعالة ودقيقة ، اذا أريد لها أن تعكس على نحو قيم القرارات التي اتخذها المجلس . ولهذا السبب فان البلدان الافريقية تحت المجلس على النظر دون تأخير في نوع التدابير المناسبة التي يمكن اتخاذها ضد افريقيا الجنوبية والبرتغال ، وهما الدولتان اللتان تتحديان قراراته جهرا ويعناد ، وكذلك التدابير الممكنة اتخاذها ضد الدول الأخرى ، مثل الولايات المتحدة ، التي تنتهك الجزاءات ، والتي بصورة أو أخرى لا تبدى تعاونا تاما مع اللجنة المعنية بالجزاءات في تعقب وضبط الانتهاكات . وبالتالي فان مقدمي مشروع القرار الثاني يوصون فيه بأن تدرس اللجنة فورا كل المقترحات المتعلقة بطرق ووسائل تحسين فعالية الجزاءات ، والتي تقدمت بها مختلف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وان ترفع تقريرها للمجلس بذلك في فترة معقولة من الزمن .

٣٨٠— وتكلم ممثل الهند في الجلسة ١٦٦٦ المعقودة في نفس اليوم ، فقال ان خمس حقائب واضحة قد تبلورت في حصيلة النقاش وهي بالتحديد ؛ ان السكان الافريقيين في زمبابوي ، برغم بعض النواحي المثيرة للقلق ، مستعدون لتحمل التبعات التي تنجم عن فرض الجزاءات وذلك كضمن يدفعونه من أجل الحصول على حكم الأغلبية ؛ وان النظام المتمرد قد تمكن من البقاء بالدرجة الأولى ، بفضل ما يلقاه من تعاون وتواطؤ من افريقيا الجنوبية والبرتغال ؛ وان نظام الفصل العنصري يمارس من قبل في زمبابوي ، وعليه تصبح الحجة القائلة بأن تطبيق مقترحات هيوم — سميث المتفق عليها سيحول دون ادخاله لهذه البلاد ، باطلة ؛ وان انتهاك الجزاءات يجرى على نطاق واسع من جانب بعض الاقطار بما في ذلك بعض الدول الكبرى ؛ وأن بعض المصالح الاقتصادية الأخرى خارج افريقيا الجنوبية والبرتغال مازالت تقدم المساعدة والدعم للنظام غير الشرعي . ومضى قائلاً من سوء الحظ ان المجلس لا يستطيع أن يفعل شيئا بشأن هذه الحالة نسبة لانعدام الاتفاق بين الدول الكبرى حول التدابير الفعالة اللازم اتخاذها . وقال ان الهند كانت ولا تزال تطبق الجزاءات بدقة وانها قد وسعت من نطاق الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال وانها مستعدة لقبول أية توصيات تهدف الى أحكام هذه الجزاءات بدرجة أكبر . واستطرد قائلاً أن وفده قد اقترح أثناء جلسات المجلس المعقودة في أديس أبابا وجوب التعريف الى أقصى حد ممكن بانتهاكات الجزاءات . وقال انه فضلا عن ذلك يعتقد بأنه مازال لدى المملكة المتحدة الكثير من التدابير ، دون اللجوء الى استعمال القوة ، التي يمكن اتخاذها بهدف انهاء التمرد واقامة حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية . واستطرد في حديثه معقبا على مشروع القرارين فقال ان المشروع الأول يحظى بقبول وفده ولكنه اقترح عددا من التعديلات بالنسبة للمشروع الثاني وقال

ان الفقرة التي تدعو لادانة المملكة المتحدة لاتجد قبولا لدى وفده ، حيث أن المملكة المتحدة قد أعلنت مرارا عن عدم استطاعتها استعمال القوة لاسقاط النظام المتمرد . وقال أن اللوم في مسألة التقصير في تحقيق أهداف المجلس في روديسيا يقع على عاتق أعضاء المجلس بكاملهم . وعليه ليس من الانصاف أن تدان المملكة المتحدة وحدها بسبب هذا الفشل .

٣٨١ - وتكلم ممثل مالي فقال انه لم يعد أحد يؤمن بأن الجزاءات الاقتصادية بمفردها ستؤدي الى سحق التمرد في روديسيا الجنوبية نظرا للانتهاكات التي تقوم بها بعض الدول الكبرى ، والتصلب الذي تبديه أفريقيا الجنوبية والبرتغال . وكرر قوله بأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تهتدي ، في محاولاتها لايجاد حل للمشكلة وفقا لمبادئ الميثاق ولأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، بأخر مقترح أبداه المجلس الوطني الأفريقي في زمبابوي وهي بالتحديد : عقد مؤتمر دستوري بشأن مستقبل روديسيا الجنوبية السياسي . وقال أنه يعتقد أن المملكة المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في عقد مثل هذا المؤتمر .

٣٨٢ - وتكلم ممثل كوبا فاتهم القوى الرجعية ، بقيادة امبريالية الولايات المتحدة بأنهم يعرقلون تقدم حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقال انه يمكن اثبات ذلك بطريقة بسيطة تتلخص في ايجاد الاجابات على الأسئلة التالية مثل من هو الذي يمد الاضطهاديين العنصريين بالأسلحة ؟ ومن يمتلك الاحتكارات المستغلة لثروات الأقاليم المستعمرة ؟ ومن هو الذي ينتهك الجزاءات المفروضة ضد الأنظمة العنصرية ؟ وما هي الأقطار التي تسعى دائما للتخفيف من حدة القرارات المعادية للاستعمار الصادرة عن المجلس أو الجمعية العامة والتي لولا ذلك لكانت قوية ؟ وقال ان الاجابات على هذه الأسئلة واضحة تماما . ثم واصل حديثه مشيرا الى البيان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة فكرر القول بأنه نظرا للرفض القاطع الذي تبديه القوى الاستعمارية العنصرية لأية إمكانية لحدوث التغيير بطريقة سلمية ، تبرز الحاجة الملحة لمساعدة حركات التحرر بروديسيا الجنوبية في كفاحها المسلح المشروع . فضلا عن ذلك فان على المجلس نفسه واجب مساعدة شعب زمبابوي في النضال ضد مضطهديه العنصريين .

٣٨٣ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأشار الى أن العديد من المتكلمين قد ركز تركيزا شديدا على واردات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية الآتية من روديسيا الجنوبية . ثم مضى يشرح ذلك بقوله أن مجلس الكونغرس في الولايات المتحدة قد اتخذ ، رغم معارضة الحكومة ، تشريعا يسمح باستيراد بعض المواد الاستراتيجية المعينة الى البلاد وذلك ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ . وقال ان حكومته قد جعلت استيراد هذه المواد أمرا معلوما للجميع . ولكي يتضح السبب في عدم نجاح برنامج الجزاءات لابد من النظر الى المسألة بكاملها من الزاوية المناسبة . واستطرد قائلا انه يقدر أن واردات الولايات المتحدة من روديسيا الجنوبية - لم تتعد ٢ أو ٣ في المائة من مجموع صادرات ذلك الأقليم . وقال انه بناء على التقديرات أيضا فانه من الممكن أن تكون صادرات روديسيا الجنوبية خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٧٢ قد تراوحت بين ٢٠٠ و ٢٢٠ مليون دولار ، تكون الولايات المتحدة مسؤولة عما قيمته ٣ مليون دولار فقط منها . وقال انه بالنظر لهذه الأرقام فان وفده قد أصيب بقلق خاص لأن المجلس قد ركز مناقشاته بصورة كلية حول الواردات الضئيلة التي تصل الولايات المتحدة من روديسيا الجنوبية ،

بدلاً عن توسيع نطاق تحرياته ليعرف أين تذهب الـ ٩٨٥ في المائة الباقية من صادرات روديسيا . ومضى قائلاً انه فيما يختص بخام الكروم فان روديسيا الجنوبية قد أخذت منذ عام ١٩٦٦ تنتج منه ٤٠٠ . ٠٠٠ طن سنوياً وذلك حسب تقديرات اللجنة المعنية بالجزءات . ويصدر معظم هذه الكميات للبيع في الخارج . ومع ذلك فان واردات الولايات المتحدة من هذه السلعة في الفترة الأخيرة بلغت ما يقرب من ٥٦ . ٠٠٠ طن فقط . واستطرد قائلاً أن بوده أن يعرف من قام بشراء بقية كميات خام الكروم من روديسيا الجنوبية . ثم أشار الى أن اللجنة قد أبلغت في تقريره— الرابع عن ٣٤ حالة من حالات انتهاك الجزاءات المشتبه فيها وتتعلق كلها بخام الكروم . وقال ان هذا العدد هو أكبر عدد لحالات الانتهاك التي تمس سلعة واحدة وتشمل القائمة رعاي— ٢٣ قطرا ليست الولايات المتحدة من بينهم . ومضى في حديثه فتطرق الى بعض الصـادرات الروديسية الجنوبية الهامة أي النحاس والتبغ والسكر والذرة الشامية تلك الصادرات التي يتم انتاجها في الأقطار المجاورة لروديسيا أيضاً . وقال ان اللجنة قد أشارت في تقريرها الى أن عدداً من البلدان ليست من بينها الولايات المتحدة ، قد أعلن عن استيراد كميات من المنتجات من الأقطار المجاورة لروديسيا الجنوبية تفوق كثيراً الكمية الاجمالية للصادرات التي أعلنتها تلك الأقطار . وقال انه يلح على أنه كان من المفروض أن تثير هذه الاختلافات في الأرقام اهتماماً أكبر لدى اللجنة . وفي الختام قال ان بلاده ، فيما عدا استيراد المواد الاستراتيجية— ، قد التزمت بدقة للجزاءات وانها ستظل على هذا الموقف مستقبلاً لكنه أكد القول بأنه اذا ما أراد المجلس جدياً أن تحقق هذه الجزاءات أهدافها فعليه أن يتخلى عن نهجه التـحـيـزي الذي يقصر اللوم على حكومة الولايات المتحدة أو أية حكومة أخرى سـفـرـها وأن يركز جهوده ، بدلاً عن ذلك ، في دراسة المشكلة من زاوية أوسع . وقال ان الولايات المتحدة سوف تستمر في تأييد الوسائل العقلية الرامية الى منح شعب روديسيا بأجمعه كامل الحقوق السياسية . وقال انه يعرف أن هذا الطريق لن يكون سهلاً . ومضى قائلاً انه يعتقد بأنه على المجلس أن يولى اذناً صاغية لأية جهود عملية لايجاد حل ، وانه لا ينبغي له أن يتعجل في ادانة المحاولة— التي قام بها البريطانيون مؤخراً لايجاد تسوية . واستطرد قائلاً أن الولايات المتحدة لا ترى من المناسب أن يدعو المجلس المملكة المتحدة لاتخاذ تدابير لا يمكن أن تكون فعالة الا باستعمال القوة . وأضاف قائلاً انه قد حدث تركيز مبالغ فيه على المواد الاستراتيجية التي استوردت— الولايات المتحدة من روديسيا الجنوبية . ثم قال أن حكومته قد قطعت شوطاً بعيداً في الابقاء على برنامج الجزاءات ومساندته (باستثناء الواردات الاستراتيجية المـلـابـح) مع أن بعض المعـكـرات لم تفعل نعتي ذلك .

٣٨٤ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس مسألة روديسيا تقدمت لجنة تيرس بتقريرها . وقال ان حكومته قد اعلنت موافقتها على النتائج التي توصلت اليها مشبهة بذلك حسن نيتها . وانها تعتقد أن مقترحات التسوية التي تم عرضها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، ورغم كل النواقص التي تحيط بها ، لا تزال تمثل حلاً معقولاً . وقال ان المطلوب الان هو فترة هدوء للتروى على أمل أن يقرر سكان روديسيا الجنوبية من الافريقيين والاروبيين على السواء اختيار سبيل التراضي . وقال أن المملكة المتحدة من جانبها سوف تستمر في البحث عن تسوية على أساس المبادئ الخمسة التي أعلنتها . وأضاف قائلاً أن حكومته في الوقت الذي

تتيح فيه الوقت لشعب روديسيا الجنوبية للتفكير في الأمر وتبقى في انتظار ما تتمخض عنه الأوضاع داخل روديسيا نفسها ، تظل ثابتة على موقفها القائم بما في ذلك الجزاءات . وفي موضوع الجزاءات قال ان واجب لجنة الجزاءات هو أن تساعد الحكومات على تنفيذها ، ثم لفت الانتباه الى أن هذه الجزاءات تجرى مراعاتها بدقة في المملكة المتحدة . أما بخصوص الاقتراح الداعي لعقد مؤتمر دستوري فقد لفت النظر الى عدم استقرار الحالة السياسية والى ضرورة قيام روديسيون أنفسهم بحل مشاكلهم الخاصة ، وقال انه وان تكن للحكومة البريطانية مسؤوليات ، الا أنها لا تملك السلطة لفرض ارادتها ؛ ولعله يمكن الموافقة اجماعيا على الفكرة الكامنة خلف هذا الاقتراح وهي أنه يجب أن تجرى مشاورات ويتم التوصل الى حل وسط بين جميع الأطراف المعنية في روديسيا الجنوبية ، ولكنه من غير العملي أن تدعو حكومته لعقد مؤتمر في روديسيا دون أن يلقي ذلك قبولا من جانب نظام سمث . أما عقد المؤتمر خارج حدود روديسيا فيكون أمرا غير مجدى . وانتقل ممثل المملكة المتحدة في حديثه الى مشروع القرارين المطروحين أمام المجلس فقال ان وفده ليس متفائلا بالنسبة لأى من التدابير الرامية الى فرض حل من الخارج . زد على ذلك أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10805 يتضمن توجيهات الى حكومته وكذلك تدابير ترمي الى إلزامها بسلوك سبل غير عملية . وعليه فان مشروع القرار هذا لا يلقي قبولا لدى وفده . ومضى قائلا أن الاقتراح الذى يتضمنه مشروع القرار الآخر (S/10804) والداعي لأن تضطلع لجنة الجزاءات بأجراء مزيد من الدراسات سيؤدى ، على الأرجح ، الى اعاقه عمل اللجنة بدلا من تيسيره وقال ان وفده يعتقد دائما بأنه اذا ما ركزت اللجنة جهودها بدرجة كافية على تحديد مصادر البضائع المشتبه فيها والجهات المرسله اليها فان ذلك سوف يؤدى الى إيقاف تسرب البضائع كما هو موجود حاليا ، باعتراف الجميع ، عبر افريقيا الجنوبية والاقليم البرتغالية بصورة فعالة . وفي الختام أكد ممثل المملكة المتحدة من جديد أن وفده لن يقبل أية تفسيرات جديدة للأهداف المنشودة من فرض الجزاءات سوى تلك التى تضمنها قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) .

٣٨٥ - وتكلم ممثل الصومال مشيرا الى البيان الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة فقال انه مع الاحترام اللازم للأرقام الدامغة والمقنعة التى أوردها ممثل الولايات المتحدة فيما يختص بتجارة روديسيا الجنوبية الا أن مقدمو مشروعى القرارين قد تملكهم القلق التام لمجرد كون الولايات المتحدة قد قررت رسميا إعادة العلاقات التجارية مع روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلا أنه بمقدور الولايات المتحدة أن تحظر استيراد الكروم وأن مثل هذا الاجراء من شأنه أن يترك أثرا حسنا على المجتمع الدولى . وتساءل الممثل الصومالى ألا تترتب على الدول التزامات قانونية بموجب القانون الدولى بأن تتخذ تدابير ، في اطار قوانينها المحلية ، تضمن احترام القانون الدولى ؟ ولا حظ كذلك التحفظات التى أبدتها المملكة المتحدة وأعرب عن أمله في أن يراجع ذلك الوفد موقفه بالنسبة لمشروعى القرارين . بعد ذلك طلب المتحدث رفع الجلسة لفترة قصيرة حتى يتمكن مقدمو مشروعى القرارين من مواصلة استطلاع آراء الوفود حول هذين المشروعين .

٣٨٦ - وبعد أن استأنف المجلس جلسته تكلم ممثل الصومال نيابة عن السودان والصومال وغينيا فقال ان أصحاب مشروعى القرارين قد وافقوا على ادخال بعض التعديلات المقترحة وعلى اجراء بعض التغييرات الشكلية في المشروعين . وبعد ذلك تلا نص التعديلات والتنقيحات المتفق

حولها . وقد تم توزيع مشروع القرار الأول في صيغته النهائية في الوثيقة (S/10804/Rev. 1).
وقد وافق مقدمو المشروعين أيضا على ادخال التعديلات التالية على مشروع القرار الثاني الذي تم توزيعه في صيغته النهائية في الوثيقة (S/10805/Rev. 1) :

(١) أضيفت عبارة " مع الارتياح " في الفقرة الخامسة من الديباجة بعد عبارة
" بعد أن أحاط علما "

(٢) أعيدت صياغة الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار على النحو التالي :
" يطلب الى المملكة المتحدة أن تبذل غاية جهدها لتهيئة الشروط اللازمة
التي تسمح بممارسة حق تقرير المصير بحرية . "

(٣) حذفت الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار وأعيد ترقيم الفقرة التي تليها .

(٤) في الفقرة الأخيرة من منطوق مشروع القرار استعوض عن عبارة " جميع التدابير " بعبارة " التدابير الفعالة " .

(٥) نقح اسم الاقليم في التسميات الواردة في جميع الأماكن في النص بحيث أصبح
" روديسيا الجنوبية (زمبابوى) " .

قرار : في الجلسة ١٦٦٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر اعتمد مشروع القرار
المتضمن في الوثيقة (S/10804/Rev.1) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء * وامتناع عضوين عن التصويت
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) .
وصدر بوصفه قرار مجلس الأمن ٣٢٠ (١٩٧٢) .

٣٨٧ - فيما يلي نص القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) :-

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/ماي - ١٩٦٨
والقرارات اللاحقة التي يطلب بمقتضاها من جميع الدول أن تطبق ضد روديسيا الجنوبية
(زمبابوى) الجزاءات الاقتصادية والسياسية وبقية الجزاءات الأخرى التي فرضها المجلس
بما يكفل فعاليتها ، مساهمة منها في تحقيق هدف انهاء التمرد في ذلك الاقليم :

" وان يأخذ بعين الاعتبار القرار ٣١٤ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ شباط / فبراير
١٩٧٢ والقرار ٣١٨ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٧٢ الخاصين بالتعاون
بين الدول والتزاماتها والتدابير الواجب اتخاذها لضمان الالتزام الدقيق للجزاءات
وتنفيذها بدقة ،

" وان يساوره عميق القلق لأن بعض الدول ، على الرغم من التزاماتها بمقتضى
المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، مازالت تواصل خرق الجزاءات بالطرق العلنية
والسرية ، منتهكة بذلك أحكام القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ،

" وان يساوره شديد القلق بشأن الآثار الضارة التي قد تلحقها الانتهاكات
بفعالية القرارات أو بمعنى أشمل ، بسلطة المجلس ،

"وان يساوره عميق القلق لما ذكرته الولايات المتحدة الأمريكية من أنها قد سمحت باستيراد خام الكروم وبقيّة المعادن الأخرى من روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

"وان يدّين رفض افريقيا الجنوبية والبرتغال التعاون مع الأمم المتحدة في مراعاة وتنفيذ الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره القاضي بأن تبقى الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية (زمبابوى) نافذة نفاذا تاما الى أن تتحقق تماما الغايات والأهداف المبينة في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ؛

" ٢ - ويطلب الى جميع الدول أن تنفذ تنفيذًا تاما لجميع قرارات مجلس الأمن القاضية بفرض جزاءات على روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، عملا بالمادة ٢٥ والفقرة (٦) من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٣ - ويحث الولايات المتحدة الأمريكية على أن تتعاون تعاونًا تامًا مع الأمم المتحدة في تطبيق الجزاءات بفعالية ؛

" ٤ - ويطلب من اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية أن تشرع ، على وجه السرعة ، في النظر في نوع التدابير ليتمكن اتخاذها اتجاه الرفض الصريح والمتواصل الذى تبديه كل من البرتغال وأفريقيا الجنوبية بصدد تطبيق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وأن ترفع تقريرًا للمجلس في موعد لا يتجاوز يوم ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ؛

" ٥ - ويطلب أيضا من اللجنة أن تدرس وترفع للمجلس ، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ، تقريرًا حول الاقتراحات والمقترحات التي تم تقديمها في الجلسات من ١٦٦٣ الى ١٦٦٦ والخاصة بتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وزيادة فعاليتها .

بعد ذلك جرى التصويت في المجلس على مشروع القرار المنقح الوارد في الوثيقة (S/10805/Rev. 1) وقد أُجريت اقتراح مستقل أولاً على الفقرة ١ من المنطوق ثم الفقرة ٥ من المنطوق وأخيرا جرى التصويت على مشروع القرار المنقح بكامله . وقد كانت النتيجة في كل من الجلسات السابقة . ١ أصوات لصالح المشروع مقابل صوت واحد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (إيطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ وعليه لم يتم اعتماد مشروع القرار لان أحد الأعضاء الدائمين في المجلس قد صوت ضده .

٣٨٨ - وتكلم ممثل اليابان تعليلا لاقتراحه فأعرب مرة أخرى عن اعتقاده بحكومته الجازم بأن المملكة المتحدة تتحمل مسؤولية أساسية في إعادة الحكم الدستوري لروديسيا الجنوبية . وقال ان اليابان قد أيدت بصورة متواصلة حكم الأغلبية المبني على الاقتراح العام هناك ، ولكنها أيضا تدرك ضرورة

سلوك نهج يتسم بالصبر والواقعية حيال المسألة . وقال أن وفده قد صوت لصالح مشروع القرارين المعدلين ، نظرا لهذه الاعتبارات .

٣٨٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة فأوضح أن وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار الأول (S/10804/Rev.1) لأنه يتعارض مع قوانين الولايات المتحدة ، ولأنه أيضا يركز الاهتمام على الولايات المتحدة بصورة لا داعي لها . واستطرد قائلا أن وفده قد امتنع كذلك عن التصويت على مشروع القرار الثاني ، وذلك لأنه بالرغم من تفهمه لقلق مقدمي المشروعين بشأن الوضع المتأزم في روديسيا الجنوبية ومعرفته لنواياهم الحسنة في هذا الصدد ، إلا أن بعض المقترحات التي تضمنها هذا المشروع تعتبر غير عملية في الظروف الراهنة . ثم قال ان حكومته لا تعتقد بأن استخدام القوة هو وسيلة مناسبة أو فعالة لحل المشكلة الروديسية أو أى من المشاكل الرئيسية الأخرى في الجنوب الأفريقي . ثم أعرب عن الأمل في أن تنهياً الظروف التي يمكن في ظلها عقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين لجميع سكان روديسيا من الأوروبيين والأفريقيين .

٣٩٠ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأعلن أن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار الأول لأن الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو ضمان تنفيذ الجزاءات على أدق وأكمل وجه ممكن . وقال ان الوفود الفرنسية ، بالرغم من اقراره للهدف العام لمقدمي مشروع القرار الثاني ، قد امتنع عن التصويت عليه لأنه يعتقد ، نظرا للحقائق المحيطة بالوضع ، بأنه ينبغي على المجلس ألا أن يتيح الفرصة للمملكة المتحدة لمتابعة التطور السياسي الذي بدأ في روديسيا الجنوبية ، وأن لا يحاول أن يحل محل الدولة القائمة بالادارة .

٣٩١ - وتكلم ممثل بلجيكا فقال ان وفده قد ارتاح ان استطاع التصويت لصالح مشروع القرار الأول بصيغته المعدلة ، ولكنه امتنع عن التصويت على مشروع القرار الثاني لأنه ، برغم احتوائه على بعض الأحكام المقبولة ، تضمن بعض أحكام أخرى ، لا سيما الفقرة ٥ من المنطوق ، تستهدف فرض شروط غير واقعية . واستطرد قائلا أن وفده كان يحبذ لو تم الاكتفاء بالتأكيد الاجماعي للالتزام بانتهاء التمرد وتطبيق مبدأ تقرير المصير ومواصلة فرض جزاءات اجبارية وفعالة . تلك الأمور التي ينتهز وفده هذه الفرصة ليؤكد من جديد اخلاصه لها .

٣٩٢ - وتكلم ممثل ايطاليا فقال ان بلاده تعتقد بأنه أن لا تنال روديسيا الجنوبية استقلالها قبل تحقيق حكم الأغلبية ، ولكن هذه مسألة ينبغي أن يقررها سكان روديسيا الجنوبية أنفسهم .

٣٩٣ - وتكلم ممثل السودان فقال أن أصحاب مشروع القرارين قد تقدموا بمشروع قرارين معتدلين يشتملان على الحد الأدنى من مطالب منظمة الوحدة الأفريقية ، أملا في أن يلقي هذان المشروعان قبولا من جانب المجلس ، واستطرد قائلا أن مقدمي مشروع القرارين يشعرون بالامتنان لتلك الوفود التي صوتت لصالح مشروع القرار إلا أنهم أصيبوا بخيبة الأمل لاستخدام المملكة المتحدة حق النقض ، ولا متناع بعض الوفود الأخرى عن التصويت . وقال انه ليس باستطاعة أصحاب المشروعين أن يفهموا كيف تجد المملكة المتحدة صعوبة في تقبل مبدأ الاقتراع السري على أساس صوت واحد للشخص الواحد . ومضى في حديثه قائلا أن الحالة في روديسيا الجنوبية قد أخذت تتدهور وتسير في اتجاه نظام الفصل العنصري منذ انعقاد جلسات المجلس في أديس أبابا

وبداية نشاط لجنة بيرس . وأن هذا يعتبر تطورا خطيرا . ومضى قائلا أن المملكة المتحدة مسؤولة بصورة مباشرة عن اجراء اتصالات جديدة بقائد التمرد وعليها أن تطلب منه اجراء مشاورات مع الأفريقيين . وقال انه ليس باستطاعة المجلس أن يسمح للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة أن تحاول أن تنسحب تدريجيا من مسؤولياتها .

٣٩٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان التصويت الذي تم اجراؤه منذ لحظات ، مع أنه مخيب للآمال بالنسبة لشعب زمبابوي وشعوب أفريقيا وأصد قائمهم ، الا أنه قد أوضح بجلاء من هم اصدقا ومن هم أعداء من يناضلون في سبيل حريتهم واستقلالهم . وقال ان وفده قد صوت لصالح الفقرتين ١ و ٥ من مشروع القرار الثاني ، بينما صوتت المملكة المتحدة ضد هما ، وهذا يوضح بجلاء الفرق في مفهوم الحرية لدى كل من القطرين ويقود الى الاستنتاج بأن المملكة المتحدة لم تتعلم كما لم تنس شيئا .

٣٩٥ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه برغم امتناع أقلية مكونة من خمسة وفود عن التصويت على مشروع القرار الذي يتناول مسائل ميدئية ، فان مجموعة الدول الأفريقية تعتزم ان تطرح مشروع القرار الذي استخدم ضده حق النقض ، للتصويت عليه في الجمعية العامة حتى تتاح للأمم المتحدة في مجموعها الفرصة للتعبير بصورة قاطعة عن موقفها منه .

٣٩٦ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان لهجة مشروع القرارين قد اتسمت بالاعتدال ، خاصة بعد أن ادخلت عليهما التعديلات التي اقترحتها بعض الوفود . وعليه فان رفض مشروع القرار الثاني عن طريق استخدام حق النقض ليس بالأمر المؤسف فحسب ، بل انه يثير شديدا القلق من جديد ، لأنه يثبت أن المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ليست مستعدة لاتخاذ تدابير ايجابية بغية الوصول الى حل نهائي لهذه المشكلة .

٣٩٧ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للصين ، فقال انه لئن يكن وفده قد صوت لصالح مشروع القرارين الا أن لديه تحفظات حول الفقرة ٣ من منطوق المشروع الثاني (E/10305/Rev.1) ، ذلك لأن الصين راءاتؤكد أن شعب زمبابوي يجب أن يلقي دعما نشطا لتحقيق استقلال زمبابوي الفوري . كما أعرب عن بالغ أسف وفده لان المملكة المتحدة قد استخدمت حق النقض ضد شعب زمبابوي وشعوب أفريقيا ، وخلص الى القول بأنه لم يبق أمام شعب زمبابوي وشعوب أفريقيا بديل ، سوى المزيد من التلاحم ومواصلة النضال من أجل تحررهم وانهاء الحكم البربري لنظام سميث العنصري بأيديهم .

هـ - التقارير والرسائل الجديدة الواردة الى مجلس الأمن

في الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢

الى ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .

٣٩٨ - أرسل ممثل الغابون الى مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول / سبتمبر (S/10006) أكد فيها من جديد بعد أن أشار الى عبارة وردت على لسان أحد المتكلمين في جلسة

المجلس المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر وجاء فيها اسم الغابون في سياق الحديث عن انتهاك
الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ، اعتراف بلاده الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس
الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد .

٣٩٩ - وفي ٢٢ كانون الأول / ديسمبر قدمت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨)
تقريرها الخامس (S/10852) الذي يتناول الأعمال التي اضطلعت بها منذ اصدار تقريرها الرابع -
المؤرخ في ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ . وقد ذكر التقرير أن اللجنة عقدت خلال هذه الفترة
٥٧ جلسة نظرت فيها مسألة واردات الولايات المتحدة من الكروم والنيكل والمواد الأخرى من روديسيا
الجنوبية ؛ والحالات الأخرى التي كانت موضوع تقارير سابقة ، والحالات الجديدة التي يشتبه
في حدوث انتهاك للجزاءات فيها ؛ والتدابير التي اتخذتها الدول المختلفة بشأن الجزاءات ؛
وحالة التمثيل القنصلي وغيره في روديسيا الجنوبية وتمثيل النظام غير الشرعي في الخارج ؛ ومسألة
خطوط الطيران العاملة من وإلى روديسيا الجنوبية ؛ وكذلك مسألة الهجرة إلى الأقليم والسياحة
فيه . أما فيما يتعلق بتمثيل النظام الغير شرعي في الخارج فقد أشارت اللجنة إلى سلسلة
الخطوات التي اتخذتها بشأن احتمال اشتراك رياضي روديسيا الجنوبية في الألعاب الأولمبية
لعام ١٩٧٢ وهو أمر سبق ذكره في تقريرها الرابع . وقد ذكرت اللجنة أن اللجنة الدولية الأولمبية
قد قررت في ٢٢ آب / أغسطس سحب الدعوة الموجهة لروديسيا الجنوبية لتشارك في الألعاب . وقد
نظرت اللجنة أيضاً في المسائل الاجرائية المتعلقة بطريقة عملها وقررت أن تستبدل ، بعد موافقة
المجلس ، بالنظام الحالي حيث يتم التناوب الدوري للرئاسة بين أعضائها شهرياً بنظام آخـر
تستمر فيه ولاية الرئيس ونائبيه المنتخبين ، لمدة سنة كاملة . وقد أشار التقرير أيضاً إلى
الاجراءات التي اتخذتها اللجنة لتنفيذ لقراري مجلس الأمن ٣١٤ (١٩٧٢) و ٣١٨ (١٩٧٢) .

٤٠٠ - ونقل الأمين العام برسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر (S/10854) إلى مجلس
الأمن نص قرار الجمعية العامة ٢٩٤٦ (د-٢٨) ، الذي تسترعي الجمعية العامة في الفقرة
السادسة منه ، انتباه المجلس إلى مساس الحاجة إلى توسيع نطاق الجزاءات ضد النظام غير
الشرعي بحيث تشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وان ينظر في
أمر مد الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال .

٤٠١ - وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر أصدرت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
٢٥٣ (١٩٦٨) اضافة لتقريرها الخامس (S/10852/Add.1) يتضمن أربع مرفقات . وقد تضمنت
المرفقات من ١ إلى ٣ نصوص الرسائل التي كانت قد تبادلتها مع الحكومات بشأن حالات انتهاك
الجزاءات المشتبه فيها أو المعترف بها ، أما المرفق الرابع فهو عبارة عن مذكرة حول التبـغ ،
ادرجت فيها الردود التي أرسلتها الحكومات فيما يتعلق بهذه السلعة .

٤٠٢ - وفي ٢ شباط / فبراير أصدرت اللجنة اضافة ثانية لتقريرها الخامس (S/10852/Add.2)
تتضمن معلومات وبيانات احصائية تتعلق بتجارة روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧١ . وتبين الأرقام
أن صادرات روديسيا الجنوبية من البضائع قد بلغت ٣٨٨ مليون دولار في عام ١٩٧١ (بالمقارنة
مع ٣٥٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠) وأن وارداتها في نفس العام قد بلغت ٣٩٥ مليون دولار

(بالمقارنة مع ٣٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠) . ولم ترد معلومات رسمية عن طبيعة أو اتجاه صادرات الاقليم ، كما لم ترد أيضا معلومات رسمية عن طبيعة أو مصادر أغلبية الواردات .

٤٠٣ - وفي مذكرتين صادرتين بتاريخ ٣١ كانون الثاني / يناير و ٢٨ شباط / فبراير - - - - - (S/10873 و S/10890) أعلن الرئيس أنه قد تلقى رسالتين من الرئيس بالنيابة ومن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) يطلبان فيها مد المهلة النهائية لتقديم التقارير المنصوص عليها في القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) الى ٢٨ شباط / فبراير ، وطلبا فيما بعد مده الى ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، وذلك نظرا لكثرة الأعمال التي على اللجنة أن تنجزها . وأعلن الرئيس بأنه تقرر ، في أعقاب المشاورات التي جرت مع أعضاء المجلس ، الاستجابة لطلبات اللجنة في كلتا الحالتين .

٤٠٤ - وفي يوم ١٥ نيسان / ابريل ، رفعت اللجنة تقريرها الخاص الثاني (S/10920) عملا - - - - - بالفقرتين ٤ و ٥ من قرار مجلس الأمن ٣٢٠ (١٩٧٢) . وقد ذكرت اللجنة أنها قد نظرت خلال ٢٦ جلسة ، وبمساعدة فريق عامل مكون من بعض أعضائها ، في مجموعة من المقترحات يبلغ عددها ٢٤ ، تقدمت بها السودان وبنينا وكينيا بجانب عدد من المقترحات التي قدمتها وفود أخرى . ويتضمن الفرع ٣ من التقرير مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تم الاتفاق حولها . أما الفرع الرابع فهو يحوى قائمة بالمقترحات الأفريقية التي لم يتم الاتفاق حولها بالاضافة الى بعض المقترحات البديلة التي قدمتها الوفود الأخرى . ويتضمن الفرع الخامس مواقف وملاحظات - - - - - مختلف الوفود على المقترحات الأفريقية بمجملها . ومن بين التوصيات والاقتراحات التي حظيت بالموافقة ما يلي : أن تقوم اللجنة باعداد كتيب يبين الوثائق واجراءات التحقق اللازمة لتحديد المنشأ الحقيقي للبضائع المعروفة بأنها تنتج في روديسيا الجنوبية ويضع كذلك المبادئ التوجيهية لاتباعها في مصادرة هذه البضائع عند الاقتضاء ؛ ان اللجنة قائمة بأسماء الخبراء الذين يمكن وضعهم في خدمة الحكومات ، بناء على طلبها ، لاجراء التحقيقات اللازمة ؛ ان تقوم الدول الأعضاء باحتجاز البضائع التي يثبت أن منشأها روديسيا الجنوبية ؛ انشاء صندوق خاص يمول عن طريق التبرعات ، تتكون بصفة خاصة من مبالغ تعادل المبالغ المتحصل عليها كعائدات من مبيعات البضائع المصادرة ، وذلك للاستفادة منه في تغطية تكاليف الخبراء ؛ وان تصدر اللجنة ، كل ثلاثة أشهر ، قائمة بأسماء الشركات التي تثبت ادانتها لانتهاكها الجزاءات ، وكذلك أسماء الحكومات التي لا تبعث برودود على استفسارات اللجنة فيما يتعلق بحالات انتهاك الجزاءات المحتمل حدوثها ؛ تعيين خبير في التجارة الدولية من داخل الأمانة العامة ليكون في خدمة اللجنة حسبما يلزم .

٤٠٥ - ونقل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، برسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان / ابريل (S/10923) نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ذلك اليوم ، ولفتت فيه اللجنة الخاصة انتباه المجلس مساس الحاجة لأن يطلب الى جميع الدول أن تصادر الشحنات الذاهبة الى أو القادمة من زمبابوى ، وأن تلغي جميع بواليص التأميم - - - - - الخاصة بهذه الشحنات ، وتبطل جوازات السفر والوثائق الأخرى المستخدمة في السفر - - - - - زمبابوى ؛ وأن تنظر على سبيل الاولوية في مسألة فرض جزاءات على افريقيا الجنوبية والبرتغال .

٤٠٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ أيار/ مايو (S/10925) وموجهة لرئيس مجلس الأمن طلب ممثلا غينيا وكينيا عقد جلسة للمجلس بأسرع وقت ممكن وذلك للنظر في التقرير الثاني الخاص الذي قدمته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) .

واو - النظر في المسألة في الجلسات من ١٧١٢ إلى ١٧١٦ (١٤-٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٣)

٤٠٧ - في الجلسة ١٧١٢ المعقودة في ١٤ أيار/ مايو ادرج المجلس في جدول أعماله رسالة غينيا وكينيا ، وكذا الرسالة التي وجهتها كل من كينيا وغينيا ، التقرير الثاني الخاص الذي قدمته اللجنة ، ونظرا للمسألة في خمس جلسات عقدت بين ١٤ و ٢٢ أيار/ مايو .

٤٠٨ - وتكلمت رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) مفتوحة المناقشة فقد مت تقرير اللجنة الخاص ، وقالت انه لأمر يدعو الى الاحساس بالمرارة الشديدة والشعور بخيبة الأمل أن تكون قد مضت خمسة سنوات منذ أن قرر المجلس فرض الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية ، ولا يزال الأهالي الأفريقيون ينتظرون احقاق الحق . وانطلاقا من هذه الخلفية تقدم أعضاء اللجنة - الأفاقة بمجموعة تتكون من ٢٤ مقترحا يرون انها معقولة ومناسبة ، وتهدف الى القيام على فعال بسد الشغرات التي تستغل في احباط مقاصد الجزاءات . وقالت انه من المؤسف أن كثيرا من هذه المقترحات لم تنل تأييدا اجماعيا في اللجنة ولذا استبعدت الى الفرع الرابع من التقرير . واستطردت قائلة أن الوفود الأفريقية قد أوصت في جملة مقترحات أخرى ، بأن تمتنع جميع الدول عن منح حق الهبوط للطائرات التابعة لأي من الأطراف التي مازالت تمنح مثل هذه الحقوق للطائرات العاملة في رحلات من وإلى روديسيا الجنوبية ؛ وان تحظر جميع الدول خدمات التأمين على السفريات الجوية الزاهية الى روديسيا الجنوبية أو القادمة منها وكذلك أن تحظر على الشركات شحن البضائع من روديسيا الجنوبية أو اليها وتحظر التأمين على هذه البضائع ؛ وأن يمتد الحصار المفروض على ببيرا ليشمل لورينكو ماركوس على أن تشترك فيه المملكة المتحدة بمساعدة الدول الأخرى الأعضاء ؛ وأن يطلب المجلس الى الولايات المتحدة أن تلغي القانون الذي يسمح بانتهاك الجزاءات . ثم انتقلت الى الفرع الثالث من التقرير فقالت ان التوصيات والمقترحات التي - الاتفاق عليها والواردة في هذا الفرع ، قد شملت التدابير التي ينبغي على الحكومات وعلى اللجنة وكذلك الأمين العام اتخاذها . وسردت الرئيسة بعد ذلك تلك التدابير التي تعتبرها أكثر أهمية وشرحتها . وناشدت المجلس أن يعتمد بالاجماع التوصيات والمقترحات المتفق عليها كما ناشدت الحكومات أن تطبقها تطبيقا دقيقا ان ذلك سيكون وسيلة فعالة تمكن شعب روديسيا الجنوبية المضطهد من الحصول على الحرية والعدالة .

٤٠٩ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان وفده يعلق أهمية كبرى على آخر تقرير للجنة وذلك بالنظر الى الحالة البالغة الخطورة في روديسيا الجنوبية ، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويستثير شعب زمبابوي لخوض نضال مشروع . ثم استطرد قائلا انه ، حسبما جاء في تقرير اللجنة الخامس ، فان هناك حالات انتهاك للجزاءات صارخة ومتعددة ، ارتكبتها أو يسرت ارتكابها بلدان أخرى غير افريقيا الجنوبية والبرتغال . وأضاف أن تحليل جميع حالات

الانتهاك المشتبه فيها والمعرضة على اللجنة قد أوضح بأنه ، في أغلب الأحيان ، لا يمكن إيجاد دليل قاطع على الانتهاك . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى أن بعض الحكومات قد قصرت عن الرد على استفسارات اللجنة وأن بعضها الآخر قد أدلى بإجابات اتسمت بالمراوغة أو جاءت غير مكتملة أو غير مرضية ، أو أنها قدمت وثائق مجاملة صادرة عن السلطات الاستعمارية البرتغالية في موزامبيق قبلت في حالات كثيرة ، كدليل على أن البضائع المعنية ليس منشؤها روديسيا الجنوبية . ومضى قائلاً أن المقترحات الواردة في تقرير اللجنة تهدف الى تعزيز تنفيذ الجزاءات عن طريق القضاء على مثل هذه الممارسات . وقال ان وفده قد قام ، الى جانب وفود اندونيسيا وبناما وبيرو والهند ، بمساندة جميع المقترحات الأفريقية الواردة من التقرير ، بما في ذلك تلك التي جاءت في الفرع ٤ ، والتي يأمل ، أن ينظر المجلس بجدية في أمرا قرارها بالاضافة الى المقترحات الواردة في الفرع ٣ وأن وفده سيستمر في هذه المساندة . واختتم كلمته بأن كرر ذكر بعض المبادئ الأساسية فيما يختص بمعالجة مسألة روديسيا الجنوبية ، ويعني بذلك : حق شعب زمبابوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال ؛ لا استقلال في زمبابوي قبل أن يتحقق حكم الأغلبية ؛ ان أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ينبغي أن توضع بمشاركة الممثلين الحقيقيين لشعب الاقليم مشاركة تامة ؛ وأن لا تقوم الدولة القائمة بالادارة بأي شكل من الاشكال بنقل السلطة الى النظام غير الشرعي ، أو اغفاء صفة السيادة عليه .

٤١٠ - وفي الجلسة ١٧١٣ المعقودة في ١٦ أيار/ مايو دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثل الصومال ، بناء على طلبه ، للاشتراك في المناقشة دون ان يحق له التصويت ، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٣١ من الميثاق .

٤١١ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان نمط الاحداث الجارية في روديسيا أخذ طابعا مشابها الى حد مخيف للاحداث الجارية في أفريقيا الجنوبية . وقال انه من الجلي أيضا ان بلدانا كثيرة تنتهك الجزاءات . وفي وجه هذا التناقض الشائن بين المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة والأعمال التي تمارسها بعض الدول الأعضاء ، يود وفده أن يعرب عن تأييده الشديد للمقترحات التي قدمها الأعضاء الأفرقة في اللجنة . وأضاف ان وفده يؤيد أيضا المقترحات السوفياتية والصينية الداعية الى توسيع نطاق الجزاءات لتشمل أفريقيا الجنوبية والأقاليم البرتغالية وأن تقطع جميع وسائل الاتصال مع روديسيا الجنوبية . وقال ان المقترحات الافريقية تمثل الحد الأدنى المطلق الذي يمكن توقعه من المجلس . وقال ان المقترحات التي تم الاتفاق عليها والواردة في الفرع الثالث من التقرير ، باستثناء ذلك الجزء منها الخاص بعمل اللجنة ، لم تتضمن عمليا شيئاً جديداً ، مما لا يمكن الحصول عليه ، بالتنفيذ الدقيق على مستوى الحكومات ، لقرارات المجلس السابقة . وقال ان المقترحات الواردة في الفرع الرابع هي فقط التي تفسح مجالا لتوسيع الجزاءات وتؤدي الى تنفيذ ادق في الحقيقة للتدابير القائمة . وحث ممثل الصومال المجلس بقوة على أن لا يستسلم للشعور بالهزيمة حيال مسألة روديسيا الجنوبية وأن لا يتخلى عن التزاماته ببذل الجهود في اقامة مجتمع تسوده العدالة في ذلك الاقليم .

٤١٢ - وتكلم ممثل أندونيسيا ، فقال ان المقترحات الأفريقية ، بالصورة التي قدمت فيها أصلاً تهدف الى ممارسة ضغط أفضل على تلك البلدان التي ابدت درجات متفاوتة من التهاون في تنفيذ

الجزءات . واستطرد قائلا ان وفده يشعر بخيبة الأمل لأن هذه المقترحات لم تلق ، في مجموعها ، موافقة اجماعية داخل اللجنة . وقال ان المقترحات المتفق عليها والواردة في الفرع الثالث ، بصيغتها النهائية ، لا تتضمن أى توسع في الجزاءات ، كما أنها لم تنص على أى اجراء ملموس يمكن اتخاذه لمواجهة رفض افريقيا الجنوبية والبرتغال السافر والمتواصل ، تنفيذ الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية . وأضاف قائلا انه من المؤسف حقا أن لا يشتمل التقرير الخاص على توصية بتوجيه اللوم للدول الأعضاء التي انتهكت الجزاءات . وقال ان أحد المقترحات المتفق عليها يدعو لتعيين شخص في داخل الأمانة العامة لديه خبرة في مجال التجارة الدولية ، لا سيما المبادلات التجارية التي تجرى بواسطة أطراف ثلثين . وقال ان وفده يؤيد بشكل خاص هذه التوصية التي ترمي الى تعزيز أمانة اللجنة . وعرض في ختام كلمته الى المقترحات والتوصيات المتفق عليها بكاملها . فقال انه بالرغم من أنها ليست كافية وأنها لا تعبر تماما عن رغبات وفده ، الا أنه يرى انها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ، وهو لذلك يشير على المجلس باقرار التقرير بالاجماع .

٤١٣ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأكد من جديد تأييد حكومته التام لتحقيق حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية في أسرع وقت ممكن . وقال ان هذا هو الهدف الذي حدده المجلس والسبب الذي من أجله فرضت الجزاءات على النظام غير الشرعي هناك . واستطرد قائلا ان المطلوب الآن هو جعل الجزاءات القائمة أفضل وليس توسيع نطاقها . وقال ان التوصيات التي اتفقت عليها اللجنة يمكن أن تكون فعالة بهذا الشأن اذا استجابت لها جميع الدول الأعضاء بدون استثناء بسرعة وبطريقة ايجابية . وقال ان وفده يرحب بشكل خاص بالتوصية التي تلفت النظر الى التفاوت القائم في الاحصائيات التجارية الخاصة بحركة الصادرات والواردات بين افريقيا الجنوبية وأنجولا وموزامبيق من جهة ، وشركائها التجاريين ، من جهة أخرى ، مما يؤدي الى الاستنتاج بأن عبور المنتجات الروديسية ربما يحدث عن طريق هذه البلدان الثلاثة . وفي هذا الصدد فان وفده يرحب باصدار نداء الى الشركاء التجاريين لهذه البلدان ، كيما يتخذوا الاجراءات اللازمة للتأكد من أن هذا التفاوت في الأرقام لا يخفي استيراد البضائع الروديسية بصورة مستترة . وأثنى على اللجنة لمجهوداتها وأعرب عن شعوره بأنها تحل خطوة ملموسة وواقعية نحو هدف تحقيق تقرير المصير وحكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية .

٤١٤ - وتكلم ممثل الهند ، فقال انه على الرغم من أن التوصيات والمقترحات الواردة في الفرع الثالث من التقرير ليست كافية الا أنها تمثل خطوة صغيرة الى الأمام . واستدرك قائلا ان وفده ، لم يجد فيها شيئا يدعو الى الاعتقاد بأن الجزاءات ستكون أفضل في المستقبل ، في اسقاط نظام سميث ، ومما كانت عليه في الماضي . وأورد كدليل على عدم فعالية الجزاءات الجارية مثال السائحين الثلاثة وهم اثنان من الكنديين وأمريكي واحد ، الذين ذكرت الأخبار انهم قتلوا في ذلك اليوم على الحدود بين زامبيا وروديسيا . وقال ان مقتل هؤلاء الأشخاص أمر يدعو للأسف ولكن الحادث يشير التساؤل عن منحهم تأشيرات لزيارة روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلا ان الوقت قد حان ، لكي يتخذ المجلس ، كجزء من برنامجه الخاص بالعقوبات ، تدابير لتثبيط مثل هذه الرحلات السياحية . والتفت بعد ذلك الى المقترحات الواردة في الفرع الرابع من التقرير فقال انه يجدر بالمجلس القيام بمحاولة جادة لا يجاد صعيد مشترك للاتفاق حول بعض

هذه المقترحات . وقال ان وفده قد سبق أن أيدها جميعا في اللجنة كما اتضح من التحليل ان الذي يعارضها هو عدد ضئيل جدا من الوفود . ومضى قائلا انه بالرغم مما لدى وفده من تحفظات فيما يتعلق بفعالية التدابير التي تم الاتفاق عليها الا أنه متفائل لا حراز بعض التقدم . وقال ان تعاظم قوة الحركة التحررية ينعكس في تدابير القمع والتمييز المتزايدة التي يلجأ اليها النظام غير الشرعي . وأضاف ان على المجلس أن يستمر في محاولاته لزيادة فعالية الجزاءات الى أقصى حد ممكن ، على الرغم من أن تنفيذها قد لا يعدو ان يكون مجرد عامل مساعد فقط يؤدي الى اختصار فترة الكفاح في سبيل التحرر الذي يخوضه شعب زمبابوي بنفسه والذي لا بد ان يكون النصر حليفه فيه .

٤١٥ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه وان يكن وفده قد خالجه بعض الشكوك بالنسبة للنتائج التي ينبغي انتظارها من العقوبات ، في البحث عن حل للمشكلة الروديسية ، الا انه قد صوّت مؤيدا فرضها في عام ١٩٦٨ كما صوت لصالح تمديدتها في عام ١٩٧٠ ، وساند في عام ١٩٧٢ ، التدابير الواهية الى زيادة فعالية اللجنة . وعلى النحواته ، فقد أقر الوفد الفرنسي التوصيات والمقترحات الواردة في الفرع الثالث في تقرير اللجنة لانه يؤيد دائما التدابير الهادفة لتقوية الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ، طالما اتسمت الطرائق العملية التي يجري فيها تنفيذ هذه الجزاءات بمقدار معقول من الفعالية . غير أنه لا مناص من أن تلتزم جميع الحكومات بمنتهى الدقة بالأحكام المتفق عليها حتى يتسنى فرض مزيد من العزلة على نظام سميث . واستدرك قائلا ان وفده لا يستطيع تأييد بعض المقترحات الواردة في الفرع الرابع ، ولا سيما تلك التي تدعو لشن نوع من الحرب الاقتصادية على الجنوب الأفريقي بكامله . وقال بما أنه من غير الممكن ايجاد حل سياسي في هذا الاقليم ون تأييد الدولة القائمة بالادارة ، فان وفده يأمل أن تستمر المملكة المتحدة عقب لجنة بيرس ، في البحث عن تسوية يمكن أن تدفع بروديسيا الجنوبية ، في طريق تقرير المصير وفقا لرغبات السكان المعبر عنها بحرية في أسرع وقت ممكن .

٤١٦ - وفي الجلسة ١٧١٤ المعقودة في ١٧ أيار/ مايو، تكلم ممثل كينيا ، فقال ان الوضع في روديسيا الجنوبية مازال خطيرا . فقد ازدادت المعارضة ضد النظام العنصري غير الشرعي ، مما اضطر ذلك النظام الى اتخاذ مزيد من التدابير القمعية ونتجت عن ذلك حوادث قتل مؤسفة وتهديد للسلام والأمن في هذا الجزء في أفريقيا . ومضى قائلا انه من الجلي ان برنامج الجزاءات قد فشل في تحقيق هدفه الرامي الى اسقاط النظام غير الشرعي ، لأن العديد من البلدان يتاجر سرا مع روديسيا ، وأن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ، وهو الولايات المتحدة ، يتاجر معها بصورة علنية ، بينما استمرت كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال في تحدى قرارات المجلس . واستطرد قائلا أن توصيات ومقترحات اللجنة المتفق حولها لن تؤدي الى مواجهة هذه الأساليب الثلاثة التي تستخدم للاستهانة بالجزاءات ، فما هي الا مسكنات المقصود منها ، رفع الروح المعنوية لدى الافريقيين وممارسة قدر اكثر بقليل من الضغط على النظام غير الشرعي . وقال ان الدول الغربية الكبرى قد وضعت العراقيل أمام المقترحات الافريقية القيمة ، وذلك على الرغم من أن العديد من الوفود قد ساند تلك القرارات داخل اللجنة ، هذه المساندة التي تشعر الوفود الافريقية بعظيم الامتنان بشأنها . وبعد أن استشهد ببعض هذه المقترحات ابدى دهشته لمعارضة الدولة القائمة بالادارة بالذات لها رغم اتسامها بالاعتدال والواقعية . أما فيما يختص

بطريقة عمل اللجنة ، فقد قال ان وفده يرى أن تضطلع اللجنة بدور نشط في اتخاذ الاحتياطات المسبقة ضد أعمال خرق الجزاءات وذلك عن طريق الاتصالات المباشرة بالشركات المعنية أو عن طريق التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تمدّها بالمعلومات والملاحظات . وقال ان المشكلة في عمومها مازالت هي ايجاد حل لمشكلة روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلاً ان وفده يرغب في أن يسمع من المملكة المتحدة تعهداً بأن روديسيا الجنوبية لن تمنح الاستقلال قبـل أن يتحقق حكم الأغلبية ؛ وان مقترحات هيوم - سميث لسنة ١٩٧١ بشأن ايجاد تسوية قد صرف النظر عنها ، وأن المملكة المتحدة ترغب ولديها الاستعداد كذلك لعقد مؤتمر ستورى تشترك فيه كـل الأطراف المعنية ، بما في ذلك الأحزاب الأفريقية بقيادة زعمائها وذلك لوضع الاصول الاجرائية لتحقيق حكم الأغلبية في الاقليم .

٤١٧ - وتقدم بعدئذ ممثل كينيا ، نيابة عن السودان وغينيا وكينيا ، بمشروعي قرارين (S/10927) و (S/10928) وحث المجلس على أن ينظر فيهما بعين القبول .

٤١٨ - وفيما يلي نص مشروع القرار الأول (S/10927) كما يلي :

"ان مجلس الأمن ،

"ان يشير الى القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ والقرار ٣٢٨ (١٩٧٢) المؤرخ في ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ ؛

"وان يلاحظ بأن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة حتى الآن لم تؤدي الى انهاء النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ؛

"وان يؤكد من جديد شديداً قلقه لأن بعض الدول ، خلافاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، وقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٨ وقراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ ، والالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، قد قصرت في منع الاتجار مع النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ؛

"وان يدين الرفض المتواصل من قبل افريقيا الجنوبية والبرتغال التعاون مع الأمم المتحدة في الالتزام للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية (زمبابوى) واعمالها على نحو فعال - منتهكين بذلك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً صريحاً ؛

"وبعد أن نظر في التقرير الثاني الخاص الذى أعدته اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10920) ؛

"وان يحيط علماً بالرسالة المؤرخة في ٢٧ نيسان / ابريل ، الواردة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (S/10923) ؛

١ - يقر التوصيات والاقتراحات الواردة في الفقرات من ١٠ الى ٢٢ من التقرير الثاني الخاص الذى أعدته اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ؛

" ٢ - ويرجى من اللجنة وكذا جميع الحكومات ، والأمين العام ، عند الاقتضاء ، اتخاذ اجراءات عاجلة لتنفيذ التوصيات والاقتراحات المشار إليها أعلاه ؛

" ٣ - ويرجى من الدول التي تجيز قوانينها استيراد الخامات المعدنية والمنتجات الأخرى من روديسيا الجنوبية أن تلغي فوراً هذه القوانين ؛

" ٤ - ويطلب إلى الدول أن تسن وتضع موضع النفاذ فوراً تشريعات تقضي بفرض عقوبات صارمة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يتحايلون على الجزاءات أو يخرقونها على أحد الأوجه التالية :

" (أ) باستيراد أى نوع من البضائع من روديسيا الجنوبية ؛

" (ب) بتصدير أى نوع من البضائع إلى روديسيا الجنوبية ؛

" (ج) بتوفير أية وسائل لنقل البضائع من وإلى روديسيا الجنوبية ؛

" (د) اجراء أو تيسير اجراء أى نوع من المعاملات أو التجارة يمكن روديسيا الجنوبية من الحصول على بضائع أو خدمات من أى بلد آخر أو ارسال أو تقديم خدمات إلى أى بلد آخر ؛

" (هـ) الاستمرار في التعامل مع عملاء في أفريقيا الجنوبية أو أنجولا أو موزامبيق أو غينيا بيساو أو ناميبيا بعد أن يتضح أن هؤلاء العملاء يعيدون تصدير البضائع أو بعض مكوناتها إلى روديسيا الجنوبية أو بعد أن يتضح أن البضائع الواردة من هؤلاء العملاء منشؤها روديسيا الجنوبية ؛

" ٥ - ويرجى من الدول ، في حالة اتجارهم مع أفريقيا الجنوبية والبرتغال ، أن تنص ، على نحو قابل للتنفيذ قانوناً ، في عقود الشراء التي تعقدتها مع هاتين الدولتين على حظر التعامل في البضائع التي يكون منشؤها روديسيا الجنوبية ، كما يجب أن تتضمن عقود البيع المبرمة مع هذين البلدين حظر إعادة تصدير أو بيع البضائع إلى روديسيا الجنوبية ؛

" ٦ - ويطلب إلى الدول أن تصدر تشريعات بمنع شركات التأمين التابعة لولايتها من التأمين على الرحلات الجوية المتوجهة إلى روديسيا الجنوبية أو القادمة منها وكذلك الحمولات والأفراد المنقولون بها ؛

" ٧ - ويطلب إلى الدول أن تتخذ التدابير التشريعية المناسبة لتتأكد من أن جميع عقود التأمين البحري المقبولة تتضمن أحكاماً محددة تقضي بأن لا تشمل هذه العقود البضائع التي منشؤها أو مقصدها روديسيا الجنوبية ؛

" ٨ - ويطلب من الدول أن تخطر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بالمصادر الحالية لتزويدها بالكروم والاسبوستوس والنيكل والحديد الغفل والتبغ واللحوم والسكر ، وأن توضح بجانب ذلك كميات هذه المواد التي تحصلت عليها من روديسيا الجنوبية قبل تطبيق الجزاءات .

١٩٤ - أما مشروع القرار الثاني (S/10928) فينص على مايلي :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قراراته بشأن الحالة في روديسيا الجنوبية ، ولا سيما القراران ٣٢٠ (١٩٧٢) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ،

" وان يلاحظ التدابير المطلوبة في القرار . . .

" وان يرى أنه من الضروري في الوقت ذاته أن تتخذ على وجه السرعة تدابير أشد للوفاء بمتطلبات الفقرة ٤ من القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) ،

" وان يشعر بانزعاج بالغ لتدهور الحالة في روديسيا الجنوبية ، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن ،

" وان يكرر الاعراب عن قلقه العميق لأن التدابير التي اتخذها المجلس لم تؤدي الى انهاء النظام غير الشرعي ، ويعرب أيضا عن اقتناعه بأن الجزاءات لن تؤدي الى اسقاط النظام ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لرقابة فعالة ، وما لم تتخذ اجراءات ضد الدول التي خرقتها .

" وان يؤكد من جديد وجوب اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لرفض افريقيا الجنوبية والبرتغال الصريح والمتواصل تنفيذ الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ، الأمر الذي يضعف من فاعلية التدابير التي اتخذها مجلس الأمن ، ويشكل انتهاكا للالتزامات التي تلقيها المادة ٢٥ من الميثاق على كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال .

" ١ - يقرر أن تعتمد جميع الدول ، كاجراء فوري ، الى تحديد مشترياتها من خام الكروم والاسبستوس والتيج والحديد الغفل ، والنحاس والسكر والذرة الشامية وأيـة منتجات تأتي من افريقيا الجنوبية أو موزامبيق أو أنجولا ، بحيث لا تزيد المشتريات من هذه المواد عن الكميات المشتراه في عام ١٩٦٥ ؛

" ٢ - ويرجو من الدول أن تتخذ التدابير اللازمة ، بما في ذلك اصدار تشريعات برفض أو الغاء حق البهروط في المطارات لطائرات البلدان التي لا تزال تمنح مثل هذه الحقوق لطائرات روديسيا الجنوبية أو تسير خدمات جوية الى روديسيا الجنوبية؛

" ٣ - ويقرر توسيع نطاق الحصار ، المضروب على بيرا ، بالنسبة لجميع البضائع والمنتجات القادمة من روديسيا الجنوبية أو الزاهية اليها ، ليشمل ميناء لورينكو ماركوس ؛

" ٤ - ويحث حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، على أن تتخذ جميع التدابير الفعالة لعمال الفقرة ٣ اعلاه ، اعمالا تاما . وأن تسعى للحصول على تعاون الدول الأخرى في هذه المهمة بالقدر الذي تتطلبه هذه التدابير ؛

" ٥ - ويدين جميع الحكومات ، وبصفة خاصة افريقيا الجنوبية والبرتغال ، التي تشجع على انتهاك الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية أو تساعد أو تتواطأ على هذه الانتهاكات .

٤٢٠ - وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان من الخطأ النظر الى الجزاءات على أنها فاشلة ، فلقد أخضعت النظام غير الشرعي لضغط هائل . ويتضح من المبادرات الأخيرة التي اتخذتها النظام ، لا سيما فيما يتصل بعلاقاته مع زامبيا ، وفي تشريع العنصرى ، واعتدائه على حرية الصحافة وفرضه عقوبات على جماعات بأكملها ، انه ليس واثقا تماما من سيطرته على الموقف . وبعد أن علق ممثل استراليا على بعض التوصيات المتفق عليها ، قال ان أهم ما يتطلبه الموقف الآن هو الحماس اللازم من جانب الحكومات لكي تؤدي هذه الجزاءات الغرض منها . وقال ان حكومته مصممة على أن تبذل ما في وسعها لكي تصبح هذه الجزاءات تامة الفعالية وأنها تتخذ تدابير تشريعية وإدارية لتحقيق هذه الغاية .

٤٢١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه ينبغي النظر في التقرير المعروض أمام المجلس على ضوء الحالة السائدة في روديسيا الجنوبية حيث يجرى ارتكاب أعمال عنف وتمييز عنصري ضد المواطنين الأفريقيين مشابهة لما يجرى في افريقيا الجنوبية . ويمكن الحكم ، بناءً على الاعتداء الأخير الذى شنه النظام العنصرى غير شرعى ضد زامبيا ، بأن هذا النظام أخذ يمارس عدوانا ضد جيرانه . وأضاف قائلاً أن هذا النظام غير الشرعى يحظى بالتأييد والمساعدة التي تقدّمها له كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال . وفي الحقيقة فإن قوات افريقيا الجنوبية المسلحة ما زالت تعمل في الاقليم لقمع حركة التحرر القومى ، على الرغم من مطالبة مجلس الأمن المتكررة بانسحابها . واستطرد الممثل السوفياتي قائلاً انه ، نظرا لهذه الحالة ، فهو يحث المجلس على النظر بجديّة في النداء الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في قرارها المتخذ في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٢ والذي تدعو فيه مجلس الأمن لكي يوسع نطاق الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال . وفيما يختص بتنفيذ برنامج الجزاءات استشهد ببعض التقارير الصحفية التي جاء فيها أن عددا من الدول الغربية يقوم بخرق الجزاءات ، وذكر المجلس بأن بعضا من هذه الدول قد ذكر اسمها من ٢٠ الى ٤٠ مرة أمام لجنة الجزاءات لدى استعراضها لبعض حالات الخرق المشتبه فيها . وقال ان اللجنة قد أثبتت أن جمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية قد خرقت الجزاءات بطريقة مباشرة ، وقد طلب المجلس الى اللجنة بقراره ٣٢٠ (١٩٧٢) أن تعد تقريرها المعروض حاليا عليه . ومضى قائلاً ان وفده قد أصر أثناء اعداد هذا التقرير على أن تتخذ اجراءات حازمة . فقد اقترح وفده أن تمتنع جميع الدول عن شراء البضائع التي تعتبر من صادرات روديسيا الجنوبية الرئيسية ، من افريقيا الجنوبية وموزامبيق وأنجولا ؛ وأن يفرض المجلس حظرا الزاميا على بيع المنتجات النفطية وجميع انواع الأسلحة الى افريقيا الجنوبية والبرتغال وأن توقف جميع وسائل المواصلات معها ، عملا بالمادة ٤١ من الميثاق ، لتعزيز الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وقال انه نظرا للمعارضة التي وجدتتها هذه المقترحات من جانب بعض أعضاء اللجنة من الدول الغربية لم يدرج أي منها في التوصيات المتفق عليها لتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وبالتالي فان اللجنة لم تتمكن من ممارسة اختصاصاتها عليها في القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) ممارسة تامة . واستطرد قائلاً ان وفده يرى أن اتخاذ المجلس تدابير حاسمة هو وحده الذى يضع نهاية للنظام غير الشرعى . وأعلن أن الاتحاد السوفياتي ، عملا بالمبادئ اللينينية وبقرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيواصل مساندة

الجهود الرامية لتصفية النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية بأسرع ما يمكن كما يتمكن شعب زمبابوى من الحصول على حريته واستقلاله .

٤٢٢ - وتكلم ممثل النمسا ، فقال انه لأمر خطير أن تمضى خمسة سنوات بعد موافقة المجلس — — — بالاجماع على فرض جزاءات شاملة والزامية على روديسيا الجنوبية ، دون أن تتحقق النتائج المرجوة ، ومما يزيد من خطورة الأمر أن النظام غير الشرعي مازال يمارس سياسات غير مقبولة لدى الأغلبية الساحقة من الدول . وقال انه ينبغي لدى تقييم الطريقة التي نفذت بمقتضاها الجزاءات ، النظر أولاً فى مدى فعالية الطريقة التي تنفذ بموجبها ، وثانياً الى أى مدى نجحت هذه الجزاءات في تقريب الهدف المنشود وهو تحقيق حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية ، واستطرد قائلاً ان وفده مقتنع بأنه على الرغم من الصعوبات التي تواجه الجزاءات الاجبارية من حيث التطبيق العملي الا أنها مازالت تمثل احدى الوسائل الأساسية لبلوغ ذلك للهدف . وقال ان التقرير المطروح أمام المجلس قد استهدف بصورة محدودة مسألة ايجاد وسائل لمواجهة اساليب التهرب من الجزاءات وللقضاء على أسباب عدم فعاليتها . ولهذا السبب فان وفده يرحب بالتوصيات والمقترحات الواردة في الفرع الثالث من التقرير ، ويوصي المجلس باقرارها . وأضاف قائلاً أن وفده يرى أنه من المفيد أن تواصل اللجنة سعيها لاجاد اتفاق حول التوصيات والاقتراحات الواردة في الفرع الرابع من التقرير . وقال ان وفده مقتنع بأن تكرار الجهود من جانب المملكة المتحدة والعمل المتواصل من جانب المجلس سيكونان ضروريين لتحقيق حل سياسي يتناسب مع تطلعات شعب زمبابوى .

٤٢٣ - وتكلم ممثل بنما ، فقال ان على الرغم من أن وفده يرى أن التوصيات والاقتراحات الواردة في القسم الثالث من التقرير متفقة مع اختصاصات اللجنة ، الا أنه كان يود لو تضمن هذا الفرع تدابير أقسى لمواجهة رفض أفريقيا الجنوبية والبرتغال الامتثال للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلاً أن حكومته ، انطلاقاً من موقفها المعادى للاستعمار ، تدین التمييز في جميع صوره وتعبر عن تضامنهما مع تطلعات شعب زمبابوى وقال ان وفده ، وفقاً لذلك ، يرحب ويؤيد بقوة مشروع القرارين المقدمين من السودان وغينيا وكينيا .

٤٢٤ - وتكلم ممثل استراليا ، مشيراً الى الكلمة التي أدلى بها ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال أن شحنات القمح التي قامت حكومته بارسالها الى روديسيا الجنوبية قد رُخص بها لأنه من الممكن ايجاد المبرر لها للاعتبارات الانسانية بالمعنى الوارد في أحكام قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، وقال ان حكومته قد أعلنت منذ نهاية عام ١٩٧٢ أن القمح الاسترالي لن يباع بعد الآن الى روديسيا الجنوبية .

٤٢٥ - ورد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائلاً ، انه لم يفعل شيئاً سوى الاستشهاد بواقعة وردت في التقرير الرابع للجنة حيث شككت اللجنة بصحة هذه الاعتبارات الانسانية . واستدرك قائلاً أن وفده يرحب بتأكيد حكومة استراليا بأنها قد اوقفت مثل هذه الشحنات الآن .

٤٢٦ - وفي الجلسة ١٧١٥ المعقودة في ١٨ أيار/ مايو لفت الرئيس نظر المجلس لمشروع — — — القرارات المطروحين أمام المجلس وأعلن بأن عدداً آخر من البلدان قد انضم الى مقدمي كل — — — المشروعين ، وهذه الدول هي : استراليا وأندونيسيا وبنما وبيرو والهند ويوغوسلافيا بالنسبة

لمشروع القرار الأول (S/10927) وأندونيسيا وبنما وبيرو ويوغوسلافيا بالنسبة لمشروع القرار الثاني (S/10928) .

٤٢٧ - وتكلم ممثل بيرو ، فقال ان وفده قد أيد المقترحات الافريقية المقدمة في الأصل الى اللجنة بسبب ملائمتها وفعاليتها . ومضى قائلاً أن وفده يعتبر أن التوصيات والاقتراحات التي تم الاتفاق حولها ، مع أنها غير كافية ، تمثل الحد الأدنى الذي يمكن للمجلس اعتماده في إطار الولاية الواردة في القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) . وقال انه نظرا للحاجة الى زيادة فعالية الجزاءات حتي تؤدي الى تحقيق الهدف المنشود ، فقد قرر وفده الانضمام الى أصحاب القرارات المعروضين على المجلس .

٤٢٨ - وتكلم ممثل الصين ، فقال أن حكومته قد أيدت على الدوام فرض جزاءات صارمة ضد روديسيا الجنوبية ، الا أنه نجد مع الأسف انه حتى قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن الجزاءات لم تنفذ بجدية . وكدليل على ذلك ، أشار المتحدث الى أنه وفقا للبيانات الاحصائية التي نشرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، فان تجارة روديسيا الجنوبية الخارجية في عام ١٩٧١ قد ارتفعت بمقدار ١٥ في المائة عنها في عام ١٩٧٠ . وانه بالاضافة الى تواطؤ كل من أفريقيا الجنوبية والبرتغال فان بعض الدول الكبرى تساند روديسيا الجنوبية أو تخرق الجزاءات بصورة صارخة وكذلك أشار الى الصفقة الأخيرة التي تم بموجبها بيع ثلاثة طائرات هيرينغ للنظام غير الشرعي . ومضى قائلاً أن الوفود الأفريقية ، أمام مثل هذه الحالة ، قد تقدمت بمقترحات ملموسة في اللجنة قوبل بعضها بالرفض من جانب دول كبرى معينة ، وقال ان وفده مازال يرى أن على المجلس أن يقبل بالاضافة الى التوصيات والاقتراحات التي تم الاتفاق حولها ، بعضا من المقترحات الافريقية . وقال انه نظرا للموقف المتصلب الذي تتخذه كل من أفريقيا الجنوبية والبرتغال ينبغي على المجلس أن يدينها وأن يوسع من نطاق الجزاءات لتشملهما . واستطرد قائلاً أنه ينبغي على المجلس أيضا أن يدين الدول الكبرى التي مازالت مستمرة في خرق الجزاءات ، وأن يأمرها بأن تكف عن ذلك . وأعلن أن حكومته لا تحتفظ بأي نوع من أنواع العلاقات مع النظام غير الشرعي وأنها تستمر في مساندة شعب زمبابوي في كفاحه ؛ وبالتالي فان وفده سوف يصوت لصالح مشروع القرارين المطروحين أمام المجلس .

٤٢٩ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان الجزاءات القائمة لهي شاملة في مداها . وانه لو أن كل الدول التي تتظاهر بتأييدها قد نفذتها وتنفذها بأمانة وبصورة تامة ، لانخفاض حجم التجارة غير القانونية الى حد كبير ، ولكن النظام أكثر استعدادا لقبول تسوية عادلة . ومضى قائلاً أنه عند النظر الى ما ينبغي عمله الآن فان المعيار الواجب أخذه بالاعتبار هو الفعالية في إيقاف التجارة غير القانونية وبالتالي تعزيز فرص ايجاد تسوية عادلة ، وأضاف أن الجزاءات الموجودة على الورق لا تجدي وأن حكومته لا يسعها توسيع نطاق الجزاءات على الورق بحيث تصبح بمثابة اعلان حرب اقتصادية على الجنوب الأفريقي بأسره . فالمطلوب هو التنفيذ كما ينبغي للجزاءات القائمة . وقال على وجه الخصوص أنه ينبغي ان تقتصر التجارة مع جيران روديسيا الجنوبية على المبادلات المشروعة . غير أن التجارة الدولية عملية معقدة ويجري معظمها بصورة غير مباشرة . وقد استغل أولئك الذين يخرقون الجزاءات هذا الوضع ليخفوا تجارتهم مع روديسيا الجنوبية .

والمقصود ليس بأية حال المبادلات التجارية المباشرة مع روديسيا الجنوبية فقط . فلا يسع لجنة
الجزاء أن تتجاهل النواحي الفنية التي ستقابلها اذا أرادت أن تنجح في مهمتها الرئيسية .
ومضى قائلا ان المكان الذى يمكن ان تثبت فيه بصورة قاطعة عملية التهرب من الجزاءات هــــــــــ
الميناء الأخير الذى تقصده البضائع . أما بالنسبة للمصادرات القادمة الى روديسيا الجنوبية
فان التحقيق يجب أن ينصب على بلد المنشأ . وقال ان المسألة الأساسية هي التحقيق فــــــــ
عمليات خرق الجزاءات والتحقق منها . وأضاف ان المقترحات الواردة في الفرع الرابع قد أغفلت
النظر لهذه المشكلة . ولذا فان هذه المقترحات لن تؤدي الى ايقاف عمليات الخرق بل الى
اعاقة التجارة المشروعة . ومن ثم فان وفده لا يمكن أن يقبل بها . واستدرك قائلا ان وفده يعتقد
بأن المقترحات الواردة في الفرع الثالث من التقرير تطرح برنامج عمل فعال طالما انها تهدف الى
التعريف بالمشكلة وتدعو الحكومات الى أن تضع وسائل رقابة فعالة لدى وصول البضائع ، طالما
انها تهدف كذلك الى تحسين وسائل عمل اللجنة . وقال ان مشروع القرار المتضمن في الوثيقة
S/10927 يتعدى المقترحات المتفق عليها . ولذا فان وفده يساند بحرارة مشروع القرار بالقدس
الذى يعكس فيه هذه المقترحات المتفق عليها ، أما حينما يذهب القرار الى أبعد من تلك المقترحات
فان وفده لا يؤيده . واختتم كلمته قائلا ان المملكة المتحدة لا ترى من الصواب أن تصوت لصالح
مقترحات غير مناسبة وليست مستعدة لتنفيذها وعليه فان على وفده ، بكل أسف ، أن يمتنع عن
التصويت .

٤٣٠ - وتكلم ممثل غينيا معلقا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10928 فقال انه نظـر
لتصرفات عدد من الأقطار بما فيها الولايات المتحدة ، المتجلي في خرقها المتعمد للجزاءات ،
يصبح من الضروري تشديد الجزاءات وتوسيع نطاقها لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال الذين هم
حلفاء فعليون لروديسيا الجنوبية . والتفت الى دور المملكة المتحدة فقال ان الدولة القائمة
بالادارة قد مارست سياسة تتسم بالنفاق في روديسيا الجنوبية . ويتجلي ذلك في رفضهــــــــ
استخدام القوة في ذلك الاقليم وفي تعيينها لجنة بيرس بهدف اضعاف الشرعية على النظام غير
الشرعي . ومضى قائلا أن على المملكة المتحدة وكذلك النظام العنصرى المتمرد ، أن يواجههــــــــ
موجة الاندفاع الجديدة لحركات التحرير المنضمة تحت قيادة عسكرية موحدة والتي تحظى بتأييد
منظمة الوحدة الأفريقية ، المصممة على النصر وتحرير الجنوب الافريقي بكامله من العنصرية
والامبريالية .

٤٣١ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للسودان ، فقال ان اللجنة قد قصرت في الامتثال
لاختصاصاتها الرئيسية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) ، عند ما استبعدت ،
من بين القرارات التي تم الاتفاق حولها ، كل اشارة الى ما ينبغي اتخاذه من اجراءات حيال
كل من افريقيا الجنوبية والبرتغال . وأشار الى المقترحات الافريقية الملائمة وغيرها من المقترحات
المتمة الواردة في الفرعين الرابع والخامس ، والتي لم يتم ، مع الأسف ، الاتفاق حولها ،
وقال انه يعتقد ان هذه المقترحات كانت ستفي بمتطلبات الوضع ومن شأنها ان تضع نهـاـة
للمخالفات الصارخة التي تمارس لمصلحة النظام غير الشرعي . ومضى وأكد أن المقترحات الأفريقية
وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمسألة التأمين تتسم بالواقعية ، كما أنها ضرورية وتمثل اسهاما

هاما في جعل الجزاءات أفعال . ولذا فإن وفده سيؤيد مشروع القرارين المطروحين أمام المجلس لأنسهما يوفران خطوات عملية في الاتجاه السليم . وناشد جميع أعضاء المجلس اعتمادهما بالاجماع . اما بصدد الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ، فقد قال ان المملكة المتحدة لا تزال تتحمل مسؤولية سياسية وأدبية عن إنهاء التمرد في الاقليم . ولكن بما أن هذه الحكومة تتردد في اتخاذ تدابير في هذا الاتجاه ، فان النظام المتمرد قد أخذ يتماهى في اصدار القوانين التمييزية واتخاذ التدابير القمعية ضد شعب زمبابوى ، بحيث لم يعد أمام ذلك الشعب سوى مواجهة القوة بالقوة . وقال انه لمن واجب مجلس الأمن أيضا أن يساعد على استتباب السلم في الجنوب الأفريقي ككل .

٤٣٢ - وتكلم ممثل كينيا ، فطلب من المجلس تعليق الجلسة لفترة بسيطة لاجراء بعض المشاورات حول مشروع القرارين قبل اجراء التصويت . وقد وافق المجلس ، دون اعتراض ، على ذلك . وبعده استئناف الجلسة وافق المجلس مرة أخرى ، دون اعتراض ، على طلب آخر قدمه ممثل كينيا ، بتأجيل الجلسة الى يوم ٢٢ أيار / مايو ليصبح بالامكان اجراء مزيد من المشاورات والاعداد لمزيد من المناقشات حول هذه المسألة .

٤٣٣ - وفي الجلسة ١٧١٦ المعقودة في ٢٢ أيار / مايو ، تكلم ممثل كينيا فقدم المزيد من الشرح لمشروع القرارين المطروحين أمام المجلس . وقال انه متفائل لاشتراك تسعة بلدان في اقتراح مشروع القرار الاول (S/10927) لكنه يأسف لأن مشروع القرار الثاني (S/10928) لقي معارضة من جانب هؤلاء الذين سهلوا وساعدوا وحرصوا على انتهاك الجزاءات . واستطرد قائلاً أن المملكة المتحدة ، بشكل خاص ، لم تنبس بكلمة مع أنه كان مفروضا أن تغتبط للتدابير العملية التي تضمنها المشروعان . وقال انه من المعروف جيدا ان افريقيا الجنوبية والبرتغال قد قاما بأكبر قدر من الانتهاكات . غير أن المملكة المتحدة لم تقترح أية تدابير لتصحيح تلك الحالة ، بل ولم تكن راغبة في اتخاذ أى اجراء ضد هذين البلدين . وقال انه يناشد الضمير والأمانة لدى بعض الدول الكبرى في المجلس والتي أصبحت ادعائها ، بأنها تؤيد القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد النظام غير الشرعي ، موضع شك ، كما أصبحت الأعمال ، التي تقوم بها في تقديم الحماية لعدم الشرعية في روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية عن طريق استخدام حق النقض ، تبدي وكأنها تهدف الى عرقلة تحقيق الغايات التي حددها مجلس الأمن . وقال ان مثل هؤلاء الاعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن لا يريدون الاخلال بالوضع الراهن في الجنوب الأفريقي حيث يجنون بسرعة فوائد اقتصادية طائلة من التجارة والاستثمارات ، كما يحصلون على أيدي عاملة مما يكاد يصبح شكلا جديدا من أشكال الرق تحت سيطرة رأسمالية القرن العشرين . وأعرب عن الأمل في أن تتبدد هذه الشكوك بالتصويت الايجابي على مشروع القرار الثاني . وأعلن انه اذا ما استخدم حق النقض ضد هذا المشروع ، فلن تتخلى افريقيا ابدأ عن النضال في سبيل تحقيق الحرية لشعب زمبابوى وللجنوب الأفريقي ككل ، كما أنها لن تتصالح مع قوى الشر الموجودة هناك . وقال ان الأفريقيين على حق ، خلافا لما تدعيه بعض الصحف الغربية ، التي تتظاهرون بالحدب عليهم ، بايلائهم اولوية لهذا النضال الذي يعتبر بالنسبة لأفريقيا مسألة حياة أو موت .

قرار: في الجلسة ١٧١٦ المعقودة في ٢٢ أيار / مايو ١٩٧٣ ، أعتمد مجلس الأمن مشروع القرار (S/10927) الذي تقدمت به تسع دول ، بأغلبية ١٢ صوتا مقابل لا شيء ضده وامتناع

ثلاثة أعضاء عن التصويت (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) ، وصدر بوصفه القرار ٣٣٣ (١٩٧٣) .

٤٣٤ - وتكلم ممثل النمسا معللا اقتراحه فقال ان وفده قد صوت لصالح مشروع القرار ، هي—— مفهوم أن المقترحات المستمدة من الفرع الرابع من التقرير الخاص ، تلك المقترحات لم تحز على—— الاجماع في اللجنة والتي وجدت النمسا صعوبة في قبول بعض منها لأنها تتعارض مع التشريع—— النمساوي ، تعتبر بمثابة دعوة للبحث ، في اطار التشريع القانوني النمساوي ، عن حلول تشريعية تسمح بتحقيق الأهداف التي يرمي اليها القرار ككل .

٤٣٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده قد صوت لصالح مشروع القرار لأن أصحابه طلبوا مساندته ، على الرغم من ان توصيات اللجنة التي بني عليها هذا القرار غير مرضية تماما . ومضى قائلاً ان الوفد السوفياتي ينظر الى الدور الذي تقوم به كل من أفريقيا الجنوبية والبرتغال في دعم النظام العنصري في روديسيا الجنوبية على أنه دور مشؤوم للغاية . وقال ان الوفد السوفياتي يحث المجلس على أن يضع في اعتباره هذه الحقائق ، وكذا تدهور الحالة في الاقليم عند النظر في مشروع القرار المتعلق بتوصيات اللجنة في هذا الصدد .

قرار : في الجلسة ١٧١٦ المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو نال مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10928 عن ١١ صوتا مقابل صوتين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع عضوين عن التصويت (فرنسا والنمسا) ولم يستمر اعتماده بسبب التصويت السلبي من جانب عضوين دائمين في مجلس الأمن .

٤٣٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار S/10927 الأول لأنه يتضمن اجراءات تهدف الى تشديد الجزاءات التي لم تحظ باتفاق رأى اللجنة كما أشار الس ذلك وفده من قبل في اللجنة ، ولأن أصحاب مشروع القرار لم يقبلوا التعديلات التي اقترحها—— وفده . واما فيما يتعلق بمشروع القرار S/10928 ، فقد أشار الوفد الفرنسي من قبل الى الأسباب التي جعلت من المتعذر عليه تأييده .

٤٣٧ - وتكلم ممثل الصين ، فقال بما أن مشروع القرارين المطروحين يمثلان تدابير اولية—— معتدلة تهدف الى تشديد وتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ، فانه مما يدعو للأسف أن يستخدم عضوان من بين الاعضاء الدائمين في المجلس حق النقض ضد مشروع القرار الثاني مع أن هذان العضوان كانا قد اعترفا بأن افريقيا الجنوبية والبرتغال يقوضان الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . وكنتيجة لذلك سوف يصل الافريقيون للاستنتاج المحتوم وهو—— أن هؤلاء الأعضاء يعملون في عناد على تعطيل اتخاذ تدابير فعالة ضد النظام العنصري وضد المتعاونين معه ، وسيتحدون لمواصلة نضالهم .

٤٣٨ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الأصوات السلبية التي طرحت ضد مشروع القرار الثاني تدل بجلاء على أن هؤلاء الذين يدافعون عن تنفيذ الجزاءات بصورة فعالة لا يرغبون حقيقة في اتخاذ الخطوات المناسبة المؤدية لذلك الغرض . وقال انه بالتالي ليس هناك بديل أمام شعب زمبابوي سوى مضاعفة الجهود من أجل الاستيلاء على السلطة عن طريق القوة ، لأن القرار الذي اتخذه

المجلس قبل قليل يوضح بجلاء أن كل ماتم انجازه حتى الآن من أجل فرض الجزاءات لا يـمـ في الواقع عن رغبة جادة .

٤٣٩ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال أن وفده ، بوصفه أحد المشتركين في تقديم مشروع القرارين قد سر لاعتماد مشروع القرار الأول ، ولكنه يأسف لرفض المشروع الثاني الذي يلبي التوجيهات الواردة في القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) الرامي الى توسيع نطاق الجزاءات . وقال انه نظـرا للأغلبية الكبيرة من بين الأعضاء التي أيدت ذلك المشروع ، فانه يحث المجلس على أن يعود فيما بعد للنظر في المقترحات الواردة فيه .

٤٤٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعرب عن أسفه لأن أصحاب المشروعين قد ألحوا على أن يتم التصويت على مشروع القرارين ، على الرغم من أن هذين المشروعين يذهبان الى أبعد من النتائج التي تم الاتفاق عليها في تقرير اللجنة . كما أنهم قد قدما المشروعين للتصويت دون اجراء مشاورات مسبقة . ومضى قائلا انه لم يكن هناك ثمة ما يدعو للاستغراب ان اضطر وفده للامتناع عن التصويت على أحدهما والى التصويت ضد الثاني . وقال ان وفده قد عرض دائما آرائه بجلاء حول توسيع الجزاءات لتشمل أفريقيا الجنوبية والبرتغال ، وأضاف انه يرفض الحجة القائلة بأن نص القرار ٣٢٠ (١٩٧٢) يرغم لجنة الجزاءات على اقتراح توسيع نطاق الجزاءات ليشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال . وقال انه يرفض بقوة الاتهامات بالتواطؤ وسوء النية الموجهة الى حكومته التي مازال مقصدها هو التوصل الى تسوية عادلة ومقبولة لمشكلة روديسيا الجنوبية .

٤٤١ - وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان وفده يأسف لرفض مشروع القرار الثاني بسبب تصويت عضوين ضده . وأعلن انه لو تم اعتماد هذا المشروع وطبقت أحكامه عامة ، ان كانت حكومته على استعداد للتعاون في وضع أحكامه موضع التنفيذ .

٤٤٢ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده يؤيد المقترحات التي تم الاتفاق عليها في تقرير اللجنة تأييدا تاما كما أكد للمجلس انه برغم بعض الصعوبات التي يلاقيها وفده في قبول بعض الفقرات في مشروع القرار الأول ، الا أن حكومته سوف تتمسك بدقة بأهدافه ومقاصده الأساسية . وبعد أن أشار الى موضوع استيراد الولايات المتحدة بعض المواد الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية كرر قوله بأن هذه الواردات تمثل جزءا ضئيلا من مجموع صادرات روديسيا الجنوبية . وقال انه لو أن اللجنة علمت أين يذهب الجزء الأكبر من تلك الصادرات ، لتكونت لديها فكرة واضحة عن كيف استطاع ذلك الاقليم البقاء دون أن يتأثر كثيرا بالجزاءات . أما فيما يختص بمبيع ثلاثة من طائرات البوينغ ، فقد أكد من جديد أن الولايات المتحدة لم تصرح سواء ببئعها أو إعادة تصديرها كما أنها لن تسمح بتقديم خدمات أو بيع قطع غيار خاصة بتلك الطائرات . ومضى قائلا اما بخصوص مشروع القرار الثاني فان وفده كان قد أبدى ، من قبل ، تحفظات شديدة بشأن بعض المقترحات التي تضمنها . وقال ان اتخاذ مثل هذه القرارات التي يصعب تنفيذها يلحق أضرارا بالغة بسمعة الأمم المتحدة وبالثقة الموضوعية فيها . ولهذا السبب فان وفده قد قرر التصويت ضده .

٤٤٣ - وتكلم ممثل اندونيسيا ، فقال ان وفده يأسف لرفض مشروع القرار الثاني ، لأن اعتماد مشروع القرارين معا كان سيساعد الى حد كبير على سد الثغرات التي يجري من خلالها التهريب من الجزاءات .

٤٤٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعرب عن سخط وفده لرفض مشروع القرار الثاني الذي يتضمن قرارات معتدلة ووثيقة الصلة بالموضوع ، بسبب تصويت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ضده . مما يشير بوضوح الى أن المملكة المتحدة ، بصورة خاصة ، تتجاهل المصالح القومية لشعب زمبابوى بوقاحة وبشكل صارخ . واستطرد قائلاً انه بالرغم من كل هذه العقبات فان النصر ، دون شك ، سيكون حليف شعب زمبابوى ، الذي يحظى بتأييد شعوب العالم المحبة للسلم ، في كفاحه ضد العنصرية والاستعمار كما سينعم هذا الشعب بحقه فى الحرية والاستقلال والسيادة .

٤٤٥ — وتكلم ممثل غينيا ، فأبدى ملاحظاته قائلاً أن المناقشة قد كشفت عن شيئين : أولهما أن الجزاءات ماهي الا خدعة الهدف منها الا بقاء على النظام المتمرد ماسكا بزمام السلطة ، بينما يجرى البحث عن مقترحات جديدة لتسوية تقوم على أساس حق الاقتراع المتاح لدافعي ضريبة الاقتراع ؛ وثانيهما ان هؤلاء الذين يعارضون شن حرب اقتصادية ، يعملون فقط على تشجيع الحرب العنصرية الجارية التي تجيش في الجنوب الأفريقي وفي الأقاليم المستعمرة الأخرى — هذه الحالة تؤدي الى خلق أوضاع استفزازية وتهديد السيادة القومية للدول المستقلة المجاورة لهذه الأقطار .

٤٤٦ — وسلم ممثل ليبيريا ، قائلاً ان جزءاً من ما جرى مناقشته من قبل المجلس الأمن والذي يتلخص في استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الثاني هو أمر يستدعي الأسس الشديدة ، ويدل على أنهما يرفضان التفاوض . ومضى قائلاً انهما بهذا لم يتركا لشعب زمبابوى بدىلاً عن استعمال السلاح من أجل نيل استقلاله وسيادته ، تلك الحالة التي كان مجلس الأمن قد انشأ لتفاديها .

٤٤٧ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للسودان ، فأعرب عن خيبة أمل وفده نتيجة لرفض مشروع قرار يهدف حقيقة الى تقوية الجزاءات . ولكنه أضاف بأن الأصوات المعارضة لمشروع القرار التي تم الادلاء بها سوف تحفز المناضلين من أجل الحرية في زمبابوى على تصعيد نضالهم التحررى .

الفصل الثالث

الحالة في ناميبيا

ألف - الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن والتقارير المقدمة من الأمين العام

٤٤٨- في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ قدم الأمين العام تقريراً (S/10708) يحوى ١٨ رداً تلقاها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة بناءً على طلبه معلومات عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ بشأن الحالة في ناميبيا . وقد صدرت اضافتان لهذا التقرير (Add.1, S/10708/Add.2) تحويان ردين اضافيين ، مؤرختان في ٦ تموز/يولية و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر .

٤٤٩- وفي رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يولية ١٩٧٢ (S/10736) نقل رئيس مجلس الأمن المتحدة لناميبيا نص بيان أصدره ذلك المجلس يعبر فيه عن عميق القلق للتطورات السياسية في ناميبيا وخاصة الاعلان الأخير بأن حكومة أفريقيا الجنوبية قد قررت منح الحكم الذاتي الى اوفامبولاند في ناميبيا واقترحت فرض الحكم الذاتي على شعب دامارا ، وهى تدابير من شأنها حث تفتيت الوحدة الإقليمية لناميبيا .

٤٥٠- وقدّم الأمين العام في ١٧ تموز/يولية تقريراً (S/10738) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ عرض فيه الاتصالات التي بدأها بموجب ذلك القرار مع جميع الأطراف المعنية "بفرض اقامة الظروف الضرورية لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال في حرية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ومع المراعاة التامة لمبادئ المساواة الانسانية" . فقد قام الأمين العام ، على أثر تبادل رسائل مع حكومة أفريقيا الجنوبية بزيارة الى أفريقيا الجنوبية وناميبيا ، يصحبه بعض أعضاء الأمانة العامة ، في المدة ما بين ٦ و ١٠ آذار/مارس ، وعقد مباحثات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أفريقيا الجنوبية . كما أجرى الأمين العام اتصالات مع الأطراف الأخرى المعنية بما فيها أفراد ومجموعات في ناميبيا يدعون الى قيام ناميبيا مستقلة موحدة ، ومجموعات من ناميبيا تؤيد الحكم الذاتي "للأوطان" وتعارض قيام دولة موحدة ، ومع اللجنة التنفيذية الأوروبية لأفريقيا الجنوبية الغربية . وذكر كذلك أنه كان على اتصال قبل زيارته وفي أعقابها مع القادة النامبيين خارج الاقليم الذين يمثلون آراء المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية والجهة الوطنية المتحدة لأفريقيا الجنوبية الغربية ، وأنه تقابل ، علاوة على مقابلاته مع الفريق الثلاثي المعين من قبل مجلس الأمن للتشاور معه ، مع رؤساء هيئات الأمم المتحدة المذكورين فيما يلي : رئيس اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا ، ورئيس مجلس الأمن المتحدة لناميبيا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما تقابل مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ومع عدد من رؤساء

الدول ووزراء الخارجية الذين حضروا مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط بالمغرب خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٧٢ . وقد تابع الأمين العام ، بعد عودته الى نيويورك ، اتصالاته مع وزير خارجية أفريقيا الجنوبية . وقد برزت في سياق هذه الاتصالات النقاط الثلاث الآتية التي تتناول اختصاصات ممثل الأمين العام : (أ) مهمة ممثل الأمين العام هي المساعدة في تحقيق هدف تقرير المصير والاستقلال ودراسة جميع المسائل المتعلقة بذلك ؛ و (ب) يجوز للممثل ، في سياق أداؤه عمله ، أن يتقدم بتوصيات الى الأمين العام ، وأن يتقدم بتوصيات ، بالتشاور مع الأمين العام ، الى حكومة أفريقيا الجنوبية ، وعليه أن يتوخى في ذلك المساعدة فسي التغلب على أية نقاط للخلاف ؛ و (ج) تتعاون حكومة أفريقيا الجنوبية في أداؤه مهمة ممثل الأمين العام لمهمته بتوفير التسهيلات اللازمة له للذهاب الى أفريقيا الجنوبية وناميبيا ، حسب الضرورة ، ومقابلة جميع قطاعات السكان في ناميبيا . وقد جرى التفاهم على أن يكون مقر ممثل الأمين العام ، وهو المسؤولون اللازمون لمساعدته ، في نيويورك ويسافر الى ناميبيا وأفريقيا الجنوبية حسبما تطلبه الضرورة ، كما فهم كذلك أن الأمين العام سيعلم مجلس الأمن بالتطورات . وبين الأمين العام أن الأطراف الأخرى المعنية التي كان على اتصال بها قد عبرت عن شكها في استعداد أفريقيا الجنوبية للتعاون في تنفيذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ومن ثم في إمكانية الخروج بأية محصلة ايجابية نتيجة جهوده في متابعة مهمته ، ولكنها مع ذلك لم ترغب في معارضة تلك الجهود حتى ولو كان السبب الوحيد هو ابداء استعدادها لاستقصاء كل السبل الممكنة لحل سلمي لمسألة ناميبيا . وكان الأمين العام قد نقل الى حكومة أفريقيا الجنوبية ، في هذا الخصوص ، قلقه ازاء خططها المعلنة فيما يتعلق بكابريفي الشرقية وأفامبولاند في اطار استمرار تطبيقها لسياسة الأوطان ، وعبر عن الأمل في ألا تستمر في أي اجراء قد يؤثر تأثيرا عكسيا على نتائج الاتصالات التي بدأها تنفيذها للقرار ٣٠٩ (١٩٧٢) . وخلص الأمين العام الى القول بأنه على أساس المحادثات التي جرت حتى الآن مع حكومة أفريقيا الجنوبية وخاصة بالنظر الى رغبتها التي عبرت عنها في التعاون فسي قيام ممثل الأمين العام بمهمته فانه يعتقد أنه سيكون من المجدى الاستمرار في الجهود من أجل تنفيذ المهمة المكلف بها من مجلس الأمن بمساعدة ممثل له . ولما كان ذلك يتضمن استمرار الأمين العام في مسؤولياته بمقتضى الولاية الموكولة اليه بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) فقد اقترح الأمين العام السير في تعيين ممثل له بعد اجراء المشاورات اللازمة ، الا اذا رأى مجلس الأمن غير ذلك ، وعليه فقد عقد النية على المضي قدما في أداؤه مهمته بالتعاون مع الفريق الثلاثي الذي عينه مجلس الأمن ، واعلام مجلس الأمن تباعا بما يجري حسب المقتضى ، وقال الأمين العام في تقريره أن سيقدم على أي حال تقريراً الى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ .

٤٥١ — وقد أرفقت بالتقرير (أ) مذكرة مقدمة الى الأمين العام من الفريق الثلاثي ؛ (ب) قائمة بأسماء الأشخاص والمجموعات الذين اتصل بهم الأمين العام أثناء زيارته لناميبيا ؛ و (ج) قائمة بالمراسلات المكتوبة التي وجهها الى الأمين العام بعض النامبيين وغيرهم أثناء زيارته الى ناميبيا .

٤٥٢ — وأحال الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك الى رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه (S/10741) نص القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته التاسعة في الرباط ، ومنها قرار تعرب فيه منظمة الوحدة الأفريقية — في جملة أمور — عن ادانتها لكافة الأفعال التي تقوم بها أفريقيا الجنوبية والموجهة

نحو تحطيم وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ويقرر زيادة المساعدة المادية الى المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية .

٤٥٣ — وقدم الأمين العام في ٣١ تموز/يوليه تقريراً (S/10752) يحوى ٣٠ رداً كان قد تلقاها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة استجابة لطلبه معلومات منهم بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ . وصدرت اضافتان لذلك التقرير (Add.1 و Add.2) في ٣١ آب/أغسطس و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر تحويان ثلاثة ردود اضافية .

باء - النظر في المسألة في الجلستين ١٦٥٦ و ١٦٥٧ (٣١ تموز/يوليه -
(آب/أغسطس ١٩٧٢)

٤٥٤ — نظر مجلس الأمن في الحالة في ناميبيا في جلستيه ١٦٥٦ و ١٦٥٧ المعقودتين في ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس وأدرج في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) بشأن مسألة ناميبيا (S/10738) . وبالنظر الى طلب رئيس مجلس ناميبيا دعوة ممثلي غيانا ونيجيريا للتحدث أمام مجلس الأمن نيابة عن مجلس ناميبيا فقد قرر مجلس الأمن الاستجابة لهذا الطلب .

٤٥٥ — وعبر الأمين العام عند تقديم تقريره عن اعتقاده ، على أساس محادثاته مع حكومة أفريقيا الجنوبية ، بأنه من المجدى الاستمرار في تنفيذ الولاية التي أوكلها اليه المجلس وبذل مزيد من الجهود بمساعدة ممثل للأمين العام . وقد استرعى الانتباه بوجه خاص الى أنه كان يعمل باستمرار كل الأطراف المعنية في جميع مراحل اتصاله بحكومة أفريقيا الجنوبية وأن حكومة أفريقيا الجنوبية قد عبرت عن رغبتها في التعاون مع ممثل الأمين العام الذى سيساعد الأمين العام على أساس التفرغ ويتلقى تعليماته ويرفع تقارير اليه . وأضاف الأمين العام بأنه سيواصل أداء مهمته اذا وافق مجلس الأمن على ذلك ، وسيعمل في تعاون وثيق مع الفريق الثلاثي الذى عينه المجلس، والمكون من ممثلي الأرجنتين والصومال ويوغسلافيا .

٤٥٦ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان من السابق لأوانه تقدير نتائج النهج الجديد ازاء مسألة ناميبيا ، ورغم استمرار وجود الصعوبات فان وفده يؤيد أن يعرب عن الثقة في الأمين العام ويؤيد اقتراح تعيين ممثل خاص لمساعدته في تحقيق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا . وقال ان المجلس سيكون في وضع أفضل لتقييم النتائج المحققة عند تقديم الأمين العام تقريره التالي في تشرين الثاني /نوفمبر .

٤٥٧ — وذكر ممثل بلجيكا أن النتائج الأولية تهرر استمرار مهمة الأمين العام ، ورغب على وجه الخصوص بالاتفاق المبدئي بشأن تعيين ممثل للأمين العام ، وقال ان وفده يشارك الأمين العام قلقه تجاه قرار أفريقيا الجنوبية اعطاء الاستقلال الذاتى لأوفامبولاند وازاء اعلانها عن انتواء العمل على النحوزاته بالنسبة لكابريفي الشرقية ، لأنه يجب عدم اتخاذ أية خطوة تحرم شعب ناميبيا من حقوقه أو تحكم سلفاً على الهيكل السياسى لدولته في المستقبل .

٤٥٨- وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال ان موقف حكومته يقوم على المطالب الأساسية للأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا ، وأن عددا من هذه المطالب لم يتحقق للآن في الاتصالات مع أفريقيا الجنوبية. وأضاف أن الشكوك قد حامت حول النوايا الحقيقية لأفريقيا الجنوبية ، وقد قوى من هذه الشكوك التهرب الذى بدأ من حكومة أفريقيا الجنوبية في اتصالاتها مع الأمين العام ثم أفعالها اللاحقة مثل استمرارها في تطبيق سياسة (الأوطان) في ناميبيا ، وتشديد لها لتدابير القمع بعد زيارة الأمين العام لناميبيا مباشرة حتى تجاه بعض الأشخاص الذين قابلوه أو الذين حاولوا مقابلته ، وبعض البيانات التي أصدرتها مؤخرا . وقال ان الوقت لم يحن مع ذلك للوصول الى قرارات محددة ، وانه بالنظر الى أن بعض الأطراف الرئيسية المعنية - وهم ممثلو شعب ناميبيا وممثلو منظمة الوحدة الأفريقية - لم تبد معارضة علنية لتحديد ولاية الأمين العام ، فان بوسع وفده تأييد استمرار تلك الولاية حتى ١٥ أو ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر وتعيين ممثل للأمين العام بعد اجراء المشاورات اللازمة . وأضاف أن وفاء حكومة أفريقيا الجنوبية بعدد من المتطلبات سوف يوجد الظروف الضرورية لاستمرار مهمة الأمين العام ومثله بعد تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٥٩- وتكلم ممثل الصومال ، فأعرب عن ارتياحه ازاء مراعاة الأمين العام التامة في قيامه بولايته للنقاط الواردة في مذكرة الفريق الثلاثي . وقال بصدد انشاء حكومة أفريقيا الجنوبية لما يسمى بالوطن في كابريفي الشرقية واقامة مجلس تشريعي للمنطقة واقتراحها اقامة وطن مستقل (بانتوستان) في أوفامبولاند ، ذكر الممثل الصومالي أن أفريقيا الجنوبية لو امتنعت على الأقل أثناء فترة تعاونها المفترض مع الأمم المتحدة عن اتخاذ أى اجراء ادارى أو سياسى في الاقليم يمكن أن يزيد الحالة خطورة ويجعل مهمة الأمين العام أكثر تعقيدا لكان في ذلك بارقة أمل ، ومن ناحية أخرى كانت المبادرة الجديدة باتخاذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) في أديس أبابا ممارسة للدبلوماسية الهادئة ، كما أن تقرير الأمين العام ينبغي اعتباره تقريرا أوليا وذا صفة استطلاعية ، وقال أن وفده يحبذ اقتراح الأمين العام تخويله تعيين ممثل لمساعدته ، وأنه يشارك في الآراء التي عبّر عنها ممثل يوغسلافيا بشأن الامار الذى يعمل ممثل الأمين العام في نطاقه ، ووجه الانتباه الى أن مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة قد عبّرت عن رأيها بأن التقرير ترك كثيرا من المسائل الأساسية بدون اجابة واقترحت بأن يعيد التقرير القادم في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ حتى يكون كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في وضع يسمح بالنظر في هذه المسألة. وشدد على أن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل العمل على كافة الجبهات وأن يسير في نفس الوقت في تنفيذ برامج عمل أخرى ترمي الى تحقيق التنفيذ الفعال لقراراته حول هذه المسألة .

٤٦٠- وتكلم ممثل نيجيريا بصفتة ممثل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فقال ان الموقف الذى يتخذه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو أن قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) هو مجرد حلقة في سلسلة جهود الأمم المتحدة التي تهدف الى انسحاب الوجود غير الشرعي لأفريقيا الجنوبية من ناميبيا ، ولا ينبغي تأويله على أنه تراجع عن المركز القانوني لناميبيا ، وقال ان حكومة أفريقيا الجنوبية لم تعط مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كبير أمل ، في تصريحاتها المعلنة منذ زيارة الأمين العام لأفريقيا الجنوبية ، في أنها مستعدة لقبول مفهوم الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير لناميبيا ، وانما استمرت في تطبيق سياستها الخاصة بمنح الحكم الذاتي " للأوطان " وطرد الناس الذين كانوا يساعدون النامبيين في تحقيق الأهداف التي وضعتها لهم الأمم المتحدة .

وشدد على أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يأسف لعدم إشراكه بشكل ايجابي فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وهو اغفال يأمل في تلافيه في أى برنامج عمل يجرى فسي المستقبل تنفيذاً لذلك القرار .

٤٦١- وقال ممثل الصين ان اطالة الحوار بين الأمم المتحدة وسلطات افريقيا الجنوبية بشأن مسألة ناميبيا وتعيين ممثل شخصي للأمين العام ليست بالأمر البسيطة وان بعض المسائل الأساسية تتطلب التوضيح ، وأضاف أن سلطات أفريقيا الجنوبية ومؤيديها قد قارروا بعناد جهود الأمم المتحدة وقراراتها المختلفة في محاولة منهم لادامة احتلالهم لناميبيا بالقوة وضما كاملاً . وقال ان وفده ، وقد أخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ، ودرس تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣ٰ٩ (١٩٧٢) ، يشعر أن بعض المسائل الأساسية لا تزال أبعد مما تكون عن الوضوح ، ومنها على سبيل المثال : نقطة الانطلاق في الحوار والمقصد منه ، وأى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا قبلتها أفريقيا الجنوبية وأيها رفضتها نتيجة للحوار ، وما هي الضمانات الكافية التي أعطتها أفريقيا الجنوبية لتشجيع المجلس على مواصلة الحوار ، وقال انه يتساءل ، من أجل توضيح الحقائق ، عن الدلالات التي برزت من الاتصالات مع سلطات أفريقيا الجنوبية على كونها قد غيرت ممارستها الدائمة لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا أو حملتها تعبر عن الاستعداد لوقف سياستها الاستعمارية التي تقوض السلامة الإقليمية لناميبيا . وأضاف ان المجلس ينبغي أن يسعى كذلك الى معرفة ما اذا كان تفسير أفريقيا الجنوبية لتقرير المصير والاستقلال يلتقي مع معنى هذه الكلمات في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وما هي الخطوات المحددة التي أبدت أفريقيا الجنوبية استعداداً لاتخاذها من أجل انهاء سياساتها العنصرية الرجعية ، واذا لم تكن مستعدة لذلك فكيف يمكن تحقيق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا . وذكر أن من الضروري كذلك تحديد دور مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فيما اذا رفضت سلطات أفريقيا الجنوبية ممثل المجلس في حين انها تقبل ممثلاً شخصياً للأمين العام ، وأخيراً تساءل مندوب الصين ، بصدد اقتراح تعيين ممثل للأمين العام ، عن مهام الممثل وانتصاه على وجه التحديد وعلاقته بمجلس الأمن والاعتبارات التي سيبنى عليها ترشيحه .

٤٦٢- وتكلم ممثل الهند فأكد على أن قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وعمليات الاتصال بأفريقيا الجنوبية التي بدأت بموجبه لا يخل بقرارات الأمم المتحدة الأخرى حول مسألة ناميبيا ، وأن تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ينبغي النظر اليهما على نحو مطلق وفي إطار ناميبيا بأكملها ، وأن جميع ما يسمى بالحكم الذاتي أو الحكم المحلي أو تقرير المصير لناميبيا على أساس الأوطان المستقلة غير مقبول ، وبمجرد أن أمله أن يكون لدى مجلس الأمن في تشرين الثاني /نوفمبر ، حين يقدم التقرير القادم ، معلومات كافية وتوضيحات للاعتبارات الأخرى تسمح بتقدير التقدم الذي يتم احرازه في نطاق المبادرة الجديدة - ان وجد - بشكل مناسب .

٤٦٣- وتكلم ممثل السودان فلاحظ أن تعليقات الأمين العام في تقريره على اتصالاته مع أفريقيا الجنوبية لم تورد أية دلالة تشير الى أن سلطات أفريقيا الجنوبية اعترفت اشارة أو ضمناً بقرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وهذا ليس بالأمر الخريب بالنظر الى تجربة الأمم المتحدة السابقة في التعامل مع أفريقيا الجنوبية . وقال ان وفده سيؤيد أى اعلان صريح ويجابي من أفريقيا

الجنوبية بقبولها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بـناميبيا ويرحب به . وإثباتا لصدق مثل هذا الاعلان سيكون مطلوبا من أفريقيا الجنوبية اتخاذ تدابير إيجابية ، مثل الامتناع عن انشاء بانثوستانات جديدة وانهاء القوانين التعسفية وضمان الحرية الكاملة في الكلام والتنقل والتنظيم السياسي ومنح عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين . وأضاف ممثل السودان أنه في حالة تمديد ولاية الأمين العام ينبغي على أفريقيا الجنوبية أن تعتمد كرم لتعاونها إلى السماح لممثلها باقامة مكتب له يعمل فيه موظفون في وندهويك . وأكد في ختام كلمته أن وفده سيحتفظ بشأن موقفه إلى حين تقديم التقرير الثاني من الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ .

٤٦٤ - وفي الجلسة ١٦٥٧ المعقودة في أول آب / أغسطس تكلم ممثل الأرجنتين ، فقال أن الأمين العام قد تقيّد في تصرفه بروح ونص القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) من ناحية مفهوم التشاور مع جميع الأطراف المعنية ، فعلى الرغم من أن هذه المشاورات كانت قصيرة ومحدودة إلا أن الفرصة قد اتاحت لأول مرة لشعب ناميبيا كي يعبر للأمين العام عن آرائه وأما فيه طبقا للمهمة التي كلفه بها مجلس الأمن ، ولأول مرة تتاح الفرصة للمنظمات السياسية في الاقليم لعرض آرائهم بشأن أفضل السبل لتسوية المشكلة على قدم المساواة مع حكومة أفريقيا الجنوبية . وقال ان الارادة التي أبدتها مختلف المجموعات السياسية وممثلو شعب ناميبيا للأمين العام هي أن الاستقلال لا يزال موضع رغبة الأغلبية الساحقة في الاقليم . وأضاف أنه ينبغي أن يسعى الأمين العام وممثلها إلى الحصول على إيضاحات بشأن تفسير أفريقيا الجنوبية لعبارة " تقرير المصير " و " الاستقلال " سيما في ضوء استمرار أفريقيا الجنوبية في تنفيذ وتشديد سياسة الاطمان في ناميبيا ، واستطرد قائلاً انه يؤيد لذلك اقتراح الأمين العام تعيين ممثل خاص لناميبيا تكون له حرية كاملة في الحركة والبقاء في الاقليم طالما كان ذلك ضروريا والتشاور مع كافة قطاعات السكان بدون أي تدخل أو عراقيل . وقال ان مجلس الأمن بموافقة على هذا المقترح انما يمارس حقه في بيان وجهات نظره بشأن أي مقترح يعرض عليه ، سواء من ناحية المضمون أو الاجراء ، بخصوص موضوع ناميبيا ، ومن هنا يعود القرار الأخير دائما إلى المجلس ، وعلاوة على ذلك فان ولاية الممثل لن تتجاوز بالتأكيد الولاية المسندة إلى الأمين العام .

٤٦٥ - ثم عرض ممثل الأرجنتين مشروع قرار (S/IO750) تقدم به وفده ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير إلى قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، ودون الاخلال بالقرارات الأخرى المتخذة بشأن مسألة ناميبيا ،

" وقد نظر في التقرير المقدم من الأمين العام بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ،

" وان يؤكد من جديد حق شعب ناميبيا ، فير القابل للتصرف وفيه القابل للتقادم ، في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكد كذلك من جديد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لناميبيا ،

" ١ - يحيط علما مع التقدير بالجهود التي بذلها الأمين العام في تنفيذ

القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ،

" ٢- ويدعو الأمين العام الى مواصلة اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية ، وذلك بالتشاور والتعاون الوثيق مع فريق مجلس الأمن المنشأ بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ، بفرض اقامة الظروف اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، بحرية وبمراعاة دقيقة لمبادئ المساواة الانسانية ، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

" ٣- ويقر اقتراح الأمين العام بالمضي قدما ، بعد اجراء المشاورات اللازمة ، في تعيين ممثل له لمساعدته في النهوض بولايته المبينة في الفقرة ٢ أعلاه ،

" ٤- ويطلب من الأمين العام أن يعلم مجلس الأمن تباعا حسب المقتضى بمدى تنفيذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) وهذا القرار ، وان يقدم الى المجلس في جميع الأحوال تقريراً عن ذلك في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ."

٤٦٦- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال أنه لم يحدث منذ اتخاذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) أى تغيير في الموقف السياسي في ناميبيا أو في أفعال حكومة أفريقيا الجنوبية التي واصلت تحديها للأمم المتحدة وتنفيذ سياستها الخاصة بانشاء البانتوستانات ، وذكر ان الاعلانات الأخيرة بشأن منح ما يسمى بالحكم الذاتي لأوفامبولاند وما يدعى بالادارة المستقلة لشعب دامادارا قد أظهر بوضوح أن الشكوك التي عبّر عنها وفده في اجتماعات سابقة لمجلس الأمن بشأن ناميبيا هي شكوك في محلها ، فلا تزال أفريقيا الجنوبية تواصل سياستها في تفتيت اقليم ناميبيا وتحاول أن تضمن ضم أغنى مناطق ناميبيا في وقت لاحق ، واستمرار سيطرتها على شعبها . وقال انه من الممكن جدا أن يستغل العنصريون في أفريقيا الجنوبية تعيين ممثل خاص للأمين العام في ناميبيا لتغطية المزيد من التأخير في تنفيذ القرارات التي تقضي بصيانة السلامة الاقليمية لناميبيا ومنح الاستقلال لشعبها ، واستدرك قائلا انه ما دام ممثلو البلدان الأفريقية لم يثيروا أى اعتراض على استمرار الأمين العام في تنفيذ مهمته وتعيين ممثل له في ناميبيا وتقديم تقرير الى مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، فان وفده لن يعارض مشروع القرار المقدم من الأرجنتين ، في اطار القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

٤٦٧- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده يرى في التقدم المحرز الذى أشار اليه تقرير الأمين العام شيئا مشجعاً ، وان الأمين العام يستحق أوفى عبارات التفهم والتأييد ، وقال ان حكومته تقدم تأييدها للأمين العام وللفريق الثلاثي في تنفيذ المهام التي أوكلت اليه وتلك التي توشك أن تسند اليه ، وقال انه يأمل في أن يتمكن الأمين العام من أن يبلغ المجلس بحلول ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ عن أن تقدما له قيمته قد تم احرازه باتجاه تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) في نهاية المطاف .

٤٦٨- وتكلم ممثل اليابان ، فرحب بالتقدم المحرز في اقامة اتصالات مع أفريقيا الجنوبية بخصوص ناميبيا ، وقال ان مهمة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) لا تزال في مرحلة أولية وأنه لا تزال أمامها صعوبات كثيرة . وأعلن ممثل اليابان ، بصدور الخطوات التالية الواجب اتخاذها ، أن وفده على استعداد كامل للموافقة على اقتراح الأمين العام الوارد في التقرير وسيصوت لصالح مشروع القرار المقدم من الأرجنتين .

٤٦٩- وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان وفده يحس بالقلق ازاء أمور أساسية لم يكن تقرير الأمين العام كما يبدو ، بينا جدا بشأنها ، وقال انه يأمل في تلقي بعض الايضاحات عما اذا كانت حكومة أفريقيا الجنوبية على استعداد لتغيير سياستها الاستعمارية ومنح الاستقلال غير المشروط لناميبيا ، وأضاف أنه يهم وفده أن يعرف ما اذا كان الأمين العام يعتقد أنه يستطيع تحقيق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا بسرعة ، وما اذا كان بوسعه ذلك دون مساعدة مختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية بناميبيا وبدون مساعدة المملكة المتحدة . ودعا الى اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة الزعماء المنفيين ؛ وسحب قوات أفريقيا الجنوبية من اقليم ناميبيا ؛ وسرعة نقل ادارة الاقليم الى ممثلي ناميبيا ؛ وحل البانتوستانات في ناميبيا . وعبر في الختام عن تأييده لمشروع القرار المقدم من الأرجنتين .

٤٧٠- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده ، وقد شجعه التقدم الذي تم حتى الآن ، يقر اقتراح مواصلة الأمين العام لجهوده كما هو مقترح ، وسيؤيد مشروع القرار الذي قدمته الأرجنتين بهذا المعنى .

٤٧١- وتكلم ممثل ايطاليا ، فأشار الى موقف وفده ومفاده أن الأمم المتحدة لا ينبغي لها تجاهل امكانية ، تحقيق تقدم نحو هدفها المتمثل في تحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا عن طريق الاتصالات والمباحثات مع أفريقيا الجنوبية ، مهما كانت هذه الامكانية بعيدة وشدد على وجوب تهنئة الأمين العام على الطريقة البارة والدؤوبة التي أدى بها المهمة الصعبة المسندة اليه بموجب قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وقال ان وفده سيؤيد مشروع القرار المعروض أمام المجلس .

٤٧٢- وتكلم ممثل بنما ، فامتدح الأمين العام لتقريره الشامل المشجع والفريق الثلاثي لمساعدته اياه ، وقال ان وفده سيؤيد مشروع القرار .

٤٧٣- وذكر الأمين العام انه يتفهم تفهما كاملا ويقدر قلق الأعضاء وأسباب اثارتهم موضوعات مختلفة تتعلق بتقريره ، وأنه يدرك كذلك الحاجة الى ضمان عدم اخلال الجهود الم بذولة لتنفيذ لقرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) ، بأى حال من الأحوال ، بالموقف الأساسي للأمم المتحدة تجاه ناميبيا . وقال أنه متأكد ان أعضاء المجلس سيفهمون أنه قد تمذر عليه في هذه المرحلة تقديم ايضاحات لأمر سيفضطلع بها في سياق الجهود الجديدة اذا قرر المجلس استمرار الولاية . وقال أنه يود أن يطمئن أعضاء المجلس ، ولا سيما ممثل الصين ، أنه سيولي النقاط التي أثاروها اعتبارا كبيرا في سياق اتصالاته المقبلة مع الأطراف المعنية بمساعدة مثله المقترح ، وأنه على ثقة من أن الفريق الثلاثي ، الذي قدم له حتى الآن تلك المساعدة وذلك الدعم القيمين والذي سيواصل مساعدته في أداء مهمته قد أخذ في اعتباره كذلك القلق الذي عبّر عنه الأعضاء والنقاط التي أثاروها في المداولة .

٤٧٤- وتكلم ممثل الصومال ، فقال فيما يتعلق بمشروع القرار انه بالنظر الى الأهمية والقلق اللذين عبّر عنهما الأعضاء في المداولة بشأن اثنتين من النواحي الأساسية للمسألة ، فانه يقترح نقل الفقرتين الأخيرتين من الديباجة الى منطوق القرار لتصبها الفقرتين ٢ و ٣ منه واعادة ترقيم باقي الفقرات تبعا لذلك .

٤٧٥- وتكلم ممثل الصين ، فأكد من جديد موقف حكومته وهو أنه يجب التمسك بالموقف الصحيح المتخذ في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن السابقة بشأن ناميبيا ، وأن على سلطات أفريقيا الجنوبية أن تنهي فوراً احتلالها غير المشروع لناميبيا وتسحب قواتها العسكرية وقوات الشرطة والادارة التابعة لها من ناميبيا ، لكي تترك للشعب الناميبي تحقيق استقلاله دون أي تدخل أجنبي . وقال انه لما كانت سلطات أفريقيا الجنوبية ترفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، والتي تدعو الى انهاء الاحتلال والادارة غير الشرعيين لناميبيا ، فينبغي لمجلس الأمن النظر في اتخاذ تدابير أفضل لتقديم مساندة قوية للكفاح العادل لشعب ناميبيا من أجل نيل استقلاله وحريته . وقال انه لا ينبغي للمجلس اتخاذ أية تدابير يمكن أن تساعد سلطات أفريقيا الجنوبية على الافلات من عزلتها أو تخفيف ضغط المجتمع الدولي عليها ، بل ينبغي لمجلس الأمن اتخاذ تدابير مطابقة للقرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته التاسعة بشأن ناميبيا . واختتم حديثه قائلاً ان الوفد الصيني ، بناء على ذلك ، لديه تحفظات جديدة ازاء اطالة واستمرار ما يدعى بالحوار مع سلطات أفريقيا الجنوبية لأن الحقائق قد أثبتت بالفعل أن استمرار الحوار مع أفريقيا الجنوبية لن يساعد كفاح شعب ناميبيا أو التسوية الشاملة لمسألة ناميبيا ، ولذلك فان الوفد الصيني لن يشترك في التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس .

٤٧٦- وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان وفده يقبل التعديلات التي اقترحها ممثل الصومال على مشروع القرار في معظمها ، ثم قرأ على المجلس تعديلات أخرى .

قرار : في الجلسة ١٦٥٧ المعقودة في أول آب/أغسطس ١٩٧٢ اعتمد المجلس مشروع القرار المقدم من الأرجنتين (A/10750) بصيغته المعدلة شفويا ، وذلك بأربعة عشر صوتاً مقابل لا شيء ، مع عدم اشتراك الصين في التصويت ، وصدر بوصفه القرار ٣١٩ (١٩٧٢) .

٤٧٧- وفيما يلي نص القرار ٣١٩ (١٩٧٢) :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، ومع عدم الاخلال بالقرارات الأخرى المتخذة بشأن مسألة ناميبيا ،

" وقد نظر في التقرير المقدم من الأمين العام بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ،

" ١- يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي بذلها الأمين العام في تنفيذ القرار

٣٠٩ (١٩٧٢) ،

" ٢- ويؤكد من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف وغير القابل للتقادم ، في تقرير المصير والاستقلال ،

" ٣- ويؤكد كذلك من جديد الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لناميبيا ،

" ٤- ويدعو الأمين العام الى مواصلة اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية ، وذلك بالتشاور والتعاون الوثيق مع فريق مجلس الأمن المنشأ بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ،

بغرض اقامة الظروف اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية ، مع المراعاة الدقيقة لمبادئ المساواة الانسانية ، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

" ٥- ويقر اقتراح الأمين العام بالمضي قدما ، بعد اجراء المشاورات اللازمة ، في تعيين ممثل له لمساعدته في النهوض بولايته المبينة في الفقرة ٤ أعلاه ،

" ٦- ويطلب من الأمين العام اعلام مجلس الأمن باستمرار عن تنفيذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) وهذا القرار ، حسب المقتضى ، وأن يقدم الى المجلس ، في جميع الأحوال ، تقريراً عن ذلك في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ .

جيم - تقرير الأمين العام عن تنفيذ
قرار مجلس الأمن
٣١٩ (١٩٧٢)

٤٧٨- قدم الأمين العام ، في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، تقريره الى مجلس الأمن (S/10832) عن تنفيذ القرار ٣١٩ (١٩٧٢) . وقد ذكر انه قام بتاريخ ٢٤ أيلول /سبتمبر ، وبموجب الفقرة ٥ من القرار ، بتعيين السيد مارتن اشرف ، من سويسرا ، ممثلاً له ليساعده في النهوض بولايته المبينة في الفقرة ٤ من القرار ، وان السيد اشرف قد قام ، على أثر المشاورات التي أجراها في نيويورك ، بزيارة أفريقيا الجنوبية وناميبيا ، مصحوباً بعدد من موظفي الأمانة العامة ، وذلك خلال الفترة من ٨ تشرين الأول /اكتوبر الى ٣ تشرين الثاني /نوفمبر . وفي ٦ تشرين الثاني /نوفمبر قدم السيد اشرف تقريراً شفوياً الى الأمين العام عن نتائج اتصالاته ، ثم قدم تقريراً مكتوباً في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر . وقد أرفقه الأمين العام بتقريره . وقد تقابل الأمين العام والسيد اشرف وأعضاء آخرون من البعثة مع الأطراف المذكورين فيما يلي وأبلغوهم بنتائج البعثة : (أ) الفريق الثلاثي الذي أنشأه مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ، و (ب) رئيس مجلس الأمن ، و (ج) ممثلين لمنظمة الوحدة الأفريقية وعاملين بها ، و (د) رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر تشرين الثاني /نوفمبر ، و (هـ) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و (و) رئيس مجلس الأمن المتحدة لناميبيا ، و (ز) رئيس اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا . وأشار الأمين العام الى أن البعثة واتتها الفرصة وهي في ناميبيا لمقابلة قطاع عريض من مختلف قطاعات السكان بصفة انفرادية والحصول على آرائهم بشأن مستقبل البلاد .

٤٧٩- وكان الفريق الثلاثي لمجلس الأمن قد عمد ، في مذكرة قدمها في ٢٦ أيلول /سبتمبر الى الأمين العام الذي أطلع السيد اشرف عليها وأرفقها بتقريره ، الى ابراز نقاط معينة يرى الفريق ضرورة أخذها في الاعتبار في العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٩ (١٩٧٢) وهي : (أ) ان جميع قرارات الأمم المتحدة المتخذة بشأن مسألة ناميبيا تظل سارية ويجب متابعتها متابعة نشطة ، و (ب) يجب أن يكون واضحاً منذ البداية ان كافة الاتصالات التي تتم مع حكومة أفريقيا الجنوبية

وجميع الأطراف المعنية ستجرى طبقا للولاية المبينة في القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) والقرار ٣١٩ (١٩٧٢)، و (ج) يجب أن تكون المهمة الرئيسية لممثل الأمين العام هي الحصول على ايضاحات كاملة لا لبس فيها من حكومة أفريقيا الجنوبية فيما يتعلق بسياساتها بشأن تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ، وذلك لتمكين مجلس الأمن من تقرير ما اذا كانت هذه السياسة تتفق مع موقف الأمم المتحدة حول الموضوع وما اذا كان ينبغي الاستمرار في الجهود المبذولة بمقتضى القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) والقرار ٣١٩ (١٩٧٢) ، و (د) يجب أن لا تغرب عن البال دائما الحاجة الى صيانة الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لناميبيا ، و (هـ) يجب أن توقف حكومة أفريقيا الجنوبية تطبيق ما يسمى بسياسات الأوطان وتلغي كافة التدابير التمييزية في ناميبيا ، كدليل على استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة .

٤٨٠- وعرض السيد اشر ، في تقريره المرفق الى الأمين العام ، وجهات النظر حول مسألة ناميبيا ، التي عبر له عنها المجموعات والأفراد الذين تقابلوا معه في سياق مهمته ومنهم : (أ) مجموعات تدعو الى وضع نهاية لحكم أفريقيا الجنوبية لناميبيا والى اقامة ناميبيا مستقلة موحدة ، ومن هؤلاء ممثلو مختلف المنظمات السياسية في ناميبيا وزعماء الكنيسة والطلبة والشباب والعمال ، و (ب) مجموعات وأفراد يؤيدون الحكم الذاتي " للأوطان " ويعارضون قيام دولة موحدة ، و (ج) ممثلون عن الحزب المتحد وحزب صوت الشعب ، و (د) قطاعات أخرى من الشعب والأفراد تم اختيارها عشوائيا . كذلك تقابل ممثل الأمين العام مع عدد من رؤساء وأعضاء مختلف هيئات الأمم المتحدة قبل سفره الى أفريقيا الجنوبية وناميبيا . وجاء في تقرير السيد اشر أن بعثته قامت بزيارة الى ناميبيا لمدة ١٧ يوما ، وسافرت في طول البلاد وعرضها ، وعقدت ٧٤ جلسة خاصة لم يحضرها أى موظف من أفريقيا الجنوبية ، وكان انطباعه العام أن غالبية السكان غير البيض يؤيدون اقامة ناميبيا مستقلة موحدة ويتوقعون مساعدة الأمم المتحدة في تحقيق ذلك . اما عن مباحثات ممثل الأمين العام مع رئيس وزراء أفريقيا الجنوبية فقد ذكر أنه على الرغم من أن الكثير من الموضوعات لا يزال بحاجة الى الايضاح فان ما تم الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء يمثل بعض التقدم في اتجاه تحقيق الهدف المبين في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٣١٩ (١٩٧٢) ، وان رئيس الوزراء يشعر أن هذه المرحلة ليست مناسبة للدخول في مناقشة تفصيلية فيما يتعلق بتفسير سياسة حكومة أفريقيا الجنوبية بشأن تقرير المصير والاستقلال بالنسبة لناميبيا ، ويرى ان ذلك يمكن أن يحقق نتائج أفضل بعد تهيئة الشروط اللازمة وبعد احراز السكان للمزيد من الخبرة الإدارية والسياسية ، على انه يبدو أن اعتراف رئيس الوزراء بضرورة تهيئة الشروط اللازمة أمر يتفق مع هدف مجلس الأمن . وعلاوة على ذلك ذكر رئيس الوزراء ان الخبرة في الحكم الذاتي هي عنصر ضروري لتقرير المصير في النهاية وأن أحسن طريقة لاكتساب هذه الخبرة هي ممارستها على المستوى الاقليمي ، وأشار خلال المناقشة الى استعداده لانشاء مجلس استشاري يتكون من ممثلين يختارون من مختلف المناطق والحكومات والسلطات الإقليمية ، والى انه سيتولى المسؤولية العامة عن الاقليم في مجمله ، أى بصورة مستقلة عن الوزراء المسؤولين حاليا عن مختلف القطاعات . ومن رأى السيد اشر أن رغبة رئيس الوزراء في اتخاذ مثل هذه التدابير تبدو متفقة مع هدف صيانة وحدة ناميبيا ، وقال أن هناك عناصر ايجابية نحو اقامة ظروف تسمح بممارسة تقرير المصير في وعد رئيس الوزراء بدراسة امكانية ازالة القيود على حرية التنقل بدون الاخلال بضوابط التدفق ، وفي موافقته على وجوب وجود

نشاط سياسي مشروع بما في ذلك حرية الكلام وعقد الاجتماعات ، ويشعر السيد اشر ، وهو يأخذ في الاعتبار استعداد حكومة أفريقيا الجنوبية لمواصلة الاتصالات التي بدأها الأمين العام تنفيذاً للقرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وفي ضوء العناصر الايجابية التي برزت من المباحثات مع رئيس الوزراء كما جاء آنفاً ، بأن الاتصالات بين الأمين العام وحكومة أفريقيا الجنوبية وكذلك الأطراف الأخرى المعنية ، ينبغي أن تستمر .

دال - النظر في المسألة في الجلسات

١٦٧٨ إلى ١٦٨٤ (٢٨ تشرين

الثاني / نوفمبر - ٣ كانون الأول / ديسمبر

(١٩٧٢)

٤٨١ - استأنف مجلس الأمن النظر في المسألة في جلساته الممتدة من الجلسة ١٦٧٨ إلى الجلسة ١٦٨٢ المعقودة فيما بين ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر و ٣ كانون الأول / ديسمبر ، وفي سياق المناقشة دعى مندوبو إثيوبيا وبوروندي وتشاد وزامبيا وسيراليون وليبيريا والمغرب وموريشيوس ونيجيريا، بناءً على طلبهم ، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، كما وافق مجلس الأمن في جلسته ١٦٧٨ على توجيه دعوة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بناءً على طلبه ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

٤٨٢ - وفي الجلسة ١٦٧٨ لاحظ الأمين العام أن تقرير مثله ترك عدداً من المواضيع الهامة بدون جواب أو بدون حل ، وأكثر هذه الموضوعات إلحاحاً هو توضيح أفريقيا الجنوبية لسياستها بشأن تقرير المصير والاستقلال لناميبيا وجعل هذه السياسة مطابقة لأهداف الأمم المتحدة الخاصة بتقرير المصير والوحدة القومية والاستقلال للأقليات ، وقال ان التقرير ، مع ذلك ، قد ازال جميع الشكوك حول التطلعات السياسية لشعب ناميبيا الذي أيد معظمه إقامة ناميبيا مستقلة وموحدة . وأضاف أنه على الرغم من أن بعض مقترحات رئيس الوزراء قد تمثل تحولا جزئيا في موقف حكومته اذا جرى تنفيذها ، فإنها لا تحقق توقعات مجلس الأمن ، وأن المقترحات الأخرى التي عرضها رئيس الوزراء تبدو متعارضة مع مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا وتحتاج الى مزيد من الايضاح حتى يمكن تقييمها . وقال الأمين العام انه يبدو أنه لا يزال من المستحسن ، مع أخذ كل الظروف في الاعتبار ، أن تبقى الأمم المتحدة خلال الشهور القادمة على صلة بالتطورات في ناميبيا ، ولذلك لا ينبغي اقفال الباب أمام المزيد من الاتصالات .

٤٨٣ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان سياسة حكومة أفريقيا الجنوبية التي تهدف الى انشاء ما يسمى بالحكومات الاقليمية في ناميبيا لا تحترم وحدة الاقليم ولا سلامته الاقليمية . وقال ان مستقبل الاقليم يجب أن ينظر اليه في اطار احترام السلامة الاقليمية لناميبيا حسب تعريفها الوارد في صك الانتداب الذي منحه عصبة الأمم لأفريقيا الجنوبية ، وأن أى حوار مع أفريقيا الجنوبية لن يكون ممكناً الا في اطار التمسك الدقيق بمبادئ الأمم المتحدة الخاصة بانهاء الاستعمار ، وهذا هو الأساس الذي اقيمت عليه بعثة الأمم المتحدة ، ويجب أن تستمر مع الجلاء المطلق لهذا المقصد . وأضاف ان على مجلس الأمن تحديد فترة معقولة من الوقت للتأكد من نوايا أفريقيا الجنوبية .

٤٨٤- وتكلم ممثل ليبيريا ، فقال ان سياسة افريقيا الجنوبية بشأن تقرير المصير جلية فهي لا تعترف منح السيادة لناميبيا وللناميبيين سواء ككيان اقليمي أو حتى كوطن مستقل ، ولكنها تريد مجرد منح ناميبيا شكلا غامضا من الحكم الذاتي تبقى ناميبيا في ظلّه دائما تحت سيطرة افريقيا الجنوبية . وقال اننا لو حكمنا بما في تقرير الأمين العام لبدأ لنا أنه لم يجر نقاش بشأن حرية الصحافة والفساء قوانين التمييز العنصري . وأضاف انه في ضوء سجل افريقيا الجنوبية في الماضي يمكن أن يكون استعداد حكومتها لمواصلة الاتصالات التي بدأها الأمين العام مجرد وسيلة لمنع الأمم المتحدة من اتخاذ اجراءات فعالة لطرد افريقيا الجنوبية من ناميبيا في الوقت الذي تواصل هي تحصين نفسها ضد الهجوم وأعلن أن الوقت قد حان الآن لبدء عملية تنفيذ القرارات الأساسية بشأن ناميبيا وتطبيق فتوى محكمة العدل الدولية ، واقترح في المقام الأول ان يجدر مجلس الأمن ولاية الأمين العام ليوالي - عن طريق مثله - اتصالاته مع حكومة أفريقيا الجنوبية ، مسترشدا باختصاصات وتواريخ محددة لتحقيق الأهداف المبينة ، ثم واصل المندوب بيان هذه الاختصاصات والتواريخ والمقاصد وقال ان اجراءات كذلك التي يقترحها لن تنهي في حد ذاتها بصورة آلية احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا ولكنها ستبين للمتأزمين مع افريقيا الجنوبية وشركائها التجاريين تصميم الأمم المتحدة على بدء عهد جديد من العمل الفعال من قبل المجتمع الدولي ، وأهم من ذلك ستعجل بالحركة نحو استقلال ناميبيا .

٤٨٥- وتكلم ممثل تركيا بوصفه رئيس مجلس ناميبيا ، فوصف نشاطات المجلس منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وقال ان المجلس قد تابع باهتمام مهمة ممثل الأمين العام وان المجلس يأسف لأن ملاحظاته التي أبدتها للممثل الأمين العام قبل وبعد زيارته لأفريقيا الجنوبية وناميبيا لم تسرد في تقريره ، علاوة على أن تقرير الأمين العام عن بعثة السيد اشركان أبعد ما يكون عن ازالة قلق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وقال انه يبدو أن افريقيا الجنوبية تريد أن تعتمد الأمم المتحدة سياستها الخاصة بتقطيع أوصال الاقليم وممارستها الخاصة بالفصل العنصري ، وانّه ليس هناك ما يشير الى أن أفريقيا الجنوبية تعتبر أن قرارات الأمم المتحدة مقبولة أو أن الاتصالات قد أجريت طبقا للولاية الواردة في قرارات مجلس الأمن ، وقال ان كل الشواهد تدعو الى الاعتقاد بأن أفريقيا الجنوبية مستمرة في الادعاء بأن المحادثات كانت قائمة على أساس دعوتها الشخصية للأمين العام . وأضاف أن هذه المحادثات التي كان مفروضا فيها أن تشير الى الأصول الاجرائية التي توضع لنقل السلطة الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يبدو أنها انحرفت عن هدفها الرئيسي ، وأن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يأمل أن يراعي مجلس الأمن ، في معرض اتخاذ قرار بشأن تقرير الأمين العام ، ان الحالة في ناميبيا لم تتغير منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وأكد أن افريقيا الجنوبية بموقفها هذا ، وخاصة برفضها قبول قرارات الأمم المتحدة رسميا ، قد دلت على أنه لا يمكن اجراء حوار معها ، كما يبدو .

٤٨٦- وتكلم ممثل أثيوبيا ، فقال انه يتحدث باعتباره الرئيس الحالي لمجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة وممثلا لحدى البلدان التي فوضها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بتمثيله في مناقشة مجلس الأمن لمسألة ناميبيا ، وقال ان التقرير ليس به جديد بالنسبة للحالة في ناميبيا أو رغبات الشعب الناميبي أو موقف حكومة افريقيا الجنوبية ، وان وفده ، في هذه

الظروف ، يعتقد أن الاجابة التي استخلصها مثل الأمين العام من أفريقيا الجنوبية تكفي ليتمكن مجلس الأمن من تقدير نوايا افريقيا الجنوبية المعروفة جيداً تجاه مستقبل ناميبيا . وأضاف أن مثلي الدول الافريقية ، بعد التشاور فيما بينهم ، يرون أن استمرار اتصالات الأمين العام في الظروف الحالية ، طالما لم تعط افريقيا الجنوبية توضيحات أساسية بشأن عدد من الموضوعات الهامة ، قد يجعل من الممكن تصديق ادعاء افريقيا الجنوبية بأنها تتفاوض جدياً وبمكثتها من تنفيذ سياسة " بلقنة " ناميبيا ، وحث مجلس الأمن على أن يطلب ايضاحاً من افريقيا الجنوبية بشأن موضوعات مثل : هل تقبل ممارسة شعب ناميبيا بأجمعه لتقرير المصير ، وبوحدة شعب ناميبيا وسلامة اقليمه ، وهل تقبل القول بأن ما كان لها من حقوق بموجب انتداب عصبة الأمم قد أنهيت ؟ هذه بعض الأسئلة التي على افريقيا الجنوبية اعطاء ايضاح لا لبس فيه بشأنها وليس هناك أمل ، في غير اطار مشمل هذه التوضيحات ، في أن يسفر المزيد من الاتصالات عن اقامة الشروط اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وهكذا ، فما لن تأت ايضاحات لا لبس فيها من افريقيا الجنوبية ، ينبغي تعليق الاتصالات التي بدأها الأمين العام عن طريق مشله مع حكومة افريقيا الجنوبية . وقال ان الأمم المتحدة يجب أن توجه كافة جهودها نحو انهاء استمرار الوجود اللاشعري لافريقيا الجنوبية في ناميبيا ، وذلك بهدف اقامة وجود فعال للأمم المتحدة في الاقليم .

٤٨٧- وتكلم مثل موريشيوس ، فلفت الأنظار الى النتيجة التي خرج بها تقرير السيد اشروهي أن غالبية السكان غير البيض في ناميبيا تؤيد مبدأ ناميبيا المستقلة الموحدة ، وقال أن وفده لا يرى كيف يمكن لاقامة مجلس استشاري كالذي يتوخاه رئيس وزراء افريقيا الجنوبية أن يفسر على أنه متمش مع هدف صيانة وحدة ناميبيا " كما ذكر مثل الأمين العام . وأضاف أنه لا يمكن القبول بغير اقامة جهاز يؤدي الى انشاء حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية للالقيم بأجمعه ، وأن تولي رئيس الوزراء المسؤولية العامة عن أي جهاز ينشأ للالقيم ككل لا يبدو وخطوة تؤدي الى قيام ناميبيا مستقلة استقلالاً حقيقياً ، وأعرب عن الشكوك في أن تحقق الاتصالات مع افريقيا الجنوبية أي تقدم ، ومع ذلك فان مثل الأمين العام يستحق الشبهة على انجاز الكثير في تلك الفترة القصيرة من الزمن وقال ان وفده يحبذ تمديد ولاية الأمين العام لانه الفرصة له للحصول على اجابات محددة على الاسئلة الباقية التي لا بد أن تناقش بدقة مع حكومة افريقيا الجنوبية ولاستيضاح عدة نقاط لا تزال مبهمه .

٤٨٨- وفي الجلسة ١٦٧٩ وافق مجلس الأمن على طلب تقدم به مثلاً السودان والصومال في رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر (S/10841) بتوجيه دعوة من المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى السيد بيتر مويشيهانغ ، أمين العلاقات الخارجية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

٤٨٩- وتكلم مندوب سيراليون في الجلسة ، فقال ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية يبدو في الاجتماعات التي عقدت بين الأمين العام وبينه وكأنه يتجاهل الموضوعات الأساسية ، لأنه على الرغم من تأكيده من جديد لاستعداد حكومته ورغبتها في مواصلة الاتصالات بغرض استكشاف كافة السبل المؤدية الى حل متفق عليه يكون مقبولا من شعب ناميبيا ، فقد ذكر أيضاً أنه من غير الواقعي الى حد كبير توقع اتفاق على الموضوعات التي تضمنتها المباحثات في غضون أيام أو أسابيع . وذكر

أن تقرير ممثل الأمين العام أدنى من أن يرقى الى مستوى التوقعات ، وأنه أوضح موقف رئيس الوزراء غير المقبول ، وفي هذه الظروف فان وفده ، على الرغم من عدم معارضته لفكرة إعادة دراسة مسألة الاتصالات مع أفريقيا الجنوبية ، تساوره الشكوك فيما اذا كانت المبادرة الجديدة ستكون جبهة أخرى غير مجد ، ومع ذلك فان وفده لا يعارض عقد مباحثات بين الأمين العام وزعماء النظام العنصري أو بين هؤلاء الزعماء وبين الدول الكبرى أو للدول التي لها مصالح اقتصادية في ناميبيا ، كما أنه لن يعارض في اقامة حوار بين حكومة أفريقيا الجنوبية وشعب ناميبيا ، بشرط أن يكون موجها نحو التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وعلى أن لا تغيب عن البال المسؤولية المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا والحاجة الى الازالة الفورية لوجود أفريقيا الجنوبية فيها .

٤٩٠ - وتكلم ممثل الصومال ، فأعرب عن الرأي القائل بأن الغرض الرئيسي من قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وقراره ٣١٩ (١٩٧٢) هو اتاحة الوسائل لأفريقيا الجنوبية لنقل ادارتها لناميبيا بطريقة معقولة واعطاء الأمم المتحدة أساسا شرعيا لاتخاذ اجراء ايجابي في حالة استمرار تصليب أفريقيا الجنوبية ، وهو أمر محتمل ، بما في ذلك تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة دعما لتطلعات الشعب الناميبي . وقال ان التقرير المعروض على المجلس ليس مخيبا للآمال فحسب ، ولكنه يشكل في بعض النواحي خطوة الى الوراء ، اذ يبدو أنه جرت مساومات على بعض المبادئ الأساسية ، كان من عواقبها السيئة أن أصبحت السياسات غير المقبولة مرتبطة بمبادرة من الأمم المتحدة في ناميبيا ، فعلى سبيل المثال لم يرد ذكر في التقرير حتى لخطوات مبدئية أساسية مثل اقامة ترتيبات لوجود دائم للأمم المتحدة أو جدول زمني لانتقال ادارة ناميبيا ، ولم يحو التقرير أى شواهد على رغبة أفريقيا الجنوبية في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بشأن مبدأ تقرير المصير الهام . وأضاف أن وفده ، لن يشعر بأن النهج الذي اتخذ نتيجة للقرار ٣٠٩ (١٩٧٢) والقرار ٣١٩ (١٩٧٢) له قيمة أو فائدة ما لم توجد شواهد جديدة فورية ومعبرة ، على توفير الرغبة لدى حكومة أفريقيا الجنوبية فسي تغيير سياساتها .

٤٩١ - وتكلم ممثل تشاد ، فأكد على الحاجة الملحة لأن تؤخذ في كامل الاعتبار الآمال القويمة للغالبية الساحقة لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، تلك الآمال التي أشار اليها تقرير الأمين العام ، وفي هذا الاطار اقترح أن يؤكد مجلس الأمن من جديد حق الشعب الناميبي في القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وعدم اعترافه بسلطة حكومة أفريقيا الجنوبية على ناميبيا ، وأن يقيم ناميبيا مستقلة متحدة لتنفيذ القرار الجمعية العامة وتحقيقا لرغبة سكان ناميبيا ، وأن يطلب أن تتخذ حكومة أفريقيا الجنوبية تدابير ملموسة لضمان ممارسة الحريات الأساسية واطلاق سراح المسجونين السياسيين . واقترح كذلك أن يدعو المجلس كافة الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة الى القيام ، عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية ، بمنح مساعدات مادية الى حركات التحرير في ناميبيا ؛ وأن يقيم مجلس الأمن المتحدة لناميبيا في الاقليم الناميبي ؛ وأن يحدد تاريخا لعلان استقلال ناميبيا ؛ وأن يؤمن قيام حكومة أفريقيا الجنوبية بتنفيذ جميع القرارات التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسألة الناميبية .

٤٩٢ - وتكلم ممثل زامبيا ، فأعلن أن الدور الرئيسي لممثل الأمين العام هو الحصول من سلطات أفريقيا الجنوبية على " توضيح كامل لاليس فيه " بشأن موقف حكومتها من عدد من القضايا الأساسية ،

خاصة منها حق شعب ناميبيا في القابل للتصرف أو للتقادم في تقرير المصير والاستقلال ، ووحدة ناميبيا وسلامتها الإقليمية ، والوضع الدولي لناميبيا في ضوء قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن وفي ضوء فتوى محكمة العدل الدولية . وأستدرك قائلا ان التقرير أوضح بجلاء أن سلطات أفريقيا الجنوبية قد راوت وتهرت من اعطاء اجابات صريحة على تلك المسائل ، مخلفة انطبعا مزعجا بأن الأمم المتحدة ربما اقتيدت عن غير قصد التي التفاوض مع أفريقيا الجنوبية على المركز القانوني للأقليم ومستقبل الاقليم الدولي ذاته ، وأضاف ان من رأى وفده ان كل ما أنجزته بعثة ممثل الأمين العام الى أفريقيا الجنوبية وناميبيا هو تأكيد الحقيقة المعروفة عن الآمال القوية لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، وحث مجلس الأمن على النظر في اتخاذ تدابير فعالة ، بما في ذلك استخدام القوة اذا لزم الأمر ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بدلا من الاعتماد على الاتصالات الحالية وحدها ، والتي تأمل أفريقيا الجنوبية في استغلالها لأهدافها الخاصة ، وهي اتصالات لدى وفده شكوك خطيرة في جدواها .

٤٩٣ - وفي ١ كانون الأول / ديسمبر ، استمع مجلس الأمن في جلسته ١٦٨٠ الى بيان من السيد مويشيها نغ ، عملا بقراره السابق بتوجيه الدعوة اليه بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن . وقد ذكر السيد مويشيها نغ أن المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية تخالجهما الشكوك ، منذ بداية المشاورات الحالية بين حكومة أفريقيا الجنوبية والأمين العام ، في الوصول الى أية نتائج ايجابية ، على الرغم من اعترافها بأن مثل هذه الاتصالات تتيح لأفريقيا الجنوبية الفرصة في نقل السلطة السياسية بسلام الى الشعب الناميبى .

٤٩٤ - وقال ان المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية قد أبلغت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا أن الشعب الناميبى يريد وضع نهاية للإدارة غير الشرعية لأفريقيا الجنوبية الغربية وأنه لا يطلب سوى الاستقلال الكامل والعاجل لبلده ككيان واحد وموحد ، ومن ناحية أخرى ، فان تعريف حكومة أفريقيا الجنوبية لتقرير المصير والاستقلال أمر مسجل علنا ويمكن استخلاصه ببساطة من سلسلة القوانين التي سنتها أفريقيا الجنوبية على مدى السنوات . وقال بالنسبة للمقترحات التي عرضها رئيس وزراء أفريقيا الجنوبية والواردة في تقرير ممثل الأمين العام ان المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ترى أن ما يدعى بالحكومة الإقليمية لن يكون سوى اسم جديد لنفس فكرة التقسيم القديمة على أساس جماعات العرقية لتسهيل سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء واستغلالها للأقليم ، كما أن من الواضح أن المجلس الاستشاري المقترح لن يكون سوى خليط من رؤساء القبائل العملاء المأجورين من الحكومة لا مثليهم للشعب منتخبين انتخابا ديمقراطيا ، ولفت الأنظار الى أن المنظمة الشعبية قد أكدت من جديد موقفها مؤخرا بأنه مالم يلتزم نظام الحكم العنصرى في أفريقيا الجنوبية ، في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، على نحو ملموس ، بسحب ادارته غير الشرعية من ناميبيا وبين الاصول الجراحية التي تيسر هذا الانسحاب ويعلن بوضوح عن موافقته على الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال فان المنظمة سترفض رفضا باتا أى اتصال جديد بين الأمين العام للأمم المتحدة وسلطة الاحتلال غير الشرعية بخصوص ناميبيا . وأكد أن المحادثات الجارية التي بدأت بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) و ٣١٩ (١٩٧٢) لا تركز على المسألة الأساسية وهي حرية شعب ناميبيا واستقلاله ، وأنها بالفعل لم تسفر عن أية نتيجة ايجابية ، ولذلك يجب إنهاؤها ، ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة اجراءات مباشرة أفضل لا جبار حكومة أفريقيا

الجنوبية على الانصياع لمختلف القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا .

٤٩٥- وفي ٤ كانون الأول / ديسمبر قال مندوب نيجيريا في الجلسة ١٦٨١ ان من الواضح أن افريقيا الجنوبية قد رفضت رفضا باتا توضيح موقفها بشأن عدد من المسائل الهامة جدا ، وأنه حيث بدت استجابة من افريقيا الجنوبية - مثل اقتراحها انشاء مجلس استشارى وقيام حكم ذاتي على أساس اقليمي - فقد أوردتها طفعة بلفاع من العموميات والغموض بحيث لا يستنتج منها سوى أن الحكومة ترغب في اعطاء مظهر من التعاون والحوار ولكنها في الحقيقة تعمل على كسب الوقت. واقترح قبل السير قدما في مثل هذه الاتصالات أن يطلب مجلس الأمن عرضا دقيقا لا لبس فيه لموقف افريقيا الجنوبية للتأكد من وجود أساس حقيقي لمثل هذه الاتصالات ، واقترح على وجه التحديد أن يوجه مجلس الأمن الأمين العام للسعي الى الحصول على اجابات واضحة من حكومة افريقيا الجنوبية على الأسئلة الآتية : حيث أن شعب ناميبيا قد اختار تقرير المصير والاستقلال ، هل يمكن لحكومة افريقيا الجنوبية أن تذكر على وجه التحديد متى تنقل ادارتها من الاقليم ؟ وهل ستكف فوراً عن متابعة سياستها الخاصة بالأوطان ؟ وهل سترفع على الفور كافة القيود على حرية تنقل حركة الناميبين داخل الاقليم وتعيد حرية الكلام والنشاط السياسي ؟ وهل ستسمح بوجود مباشر للأمم المتحدة في ناميبيا كما يطالب بذلك بوضوح شعب ناميبيا ؟ والى أن ترد ردود حكومة افريقيا الجنوبية بالطرق الدبلوماسية المعتادة ينبغي تعليق بعثة ممثل الأمين العام وأن يبحث مجلس الأمن عن وسائل بديلة ليتمكن الشعب الناميبى من التمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

٤٩٦- وتكلم ممثل بوروندى ، فأكد أن ناميبيا تعتبر حرة قانونا وأن وجود افريقيا الجنوبية هناك يشكل احتلالا بالقوة المسلحة ويمثل بذلك اعتداء على الأمم المتحدة ذاتها ، كما شديد على أن اختصاصات البعثة الموفدة الى ناميبيا ، كما اعاد تحديدها بدقة الفريق الثلاثي احتياطيا ضد الانحراف ، محدود باقامة الاصول الاجرائية التي نوقف بموجبها حكومة افريقيا الجنوبية اعتدائها الحالي، واقترح أن حل مسألة ناميبيا حلا سلميا وعادلا يمكن أن يكون أيسر الخطوات الأولى واكثرها بشرى باقامة حالة من الانفراج بين أوروبا وأفريقيا ، حيث أن ناميبيا لم تعد مستعمرة من الناحية القانونية ولكنها اقليميا وسكانيا تحت وصاية الأمم المتحدة ، وقال ان مجلس الأمن وجد نفسه ، بأسلوب التجربة والخطأ الذى بدأ في أديس أبابا ، وقد زج به في مشكلة هي في أساسها مشكلة اجرائية عن أساليب الحوار ، وهي مسألة تافهة نسبيا ، وأضاف ان وفده ، وان لم يكن لديه اعتراض على الحوار مع أطراف حسنة النية في حد ذاتها ، تهمة الأصول الاجرائية للانفراج أكثر من تلك المتعلقة بالحوار ، ويريد الحديث عن ناميبيا الحرة لا الحرية التي اغتصبتها افريقيا الجنوبية للتصرف بهذا الاقليم .

٤٩٧- وتكلم ممثل السودان ، فقال أنه يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية من تقرير الأمين العام عن نتائج بعثة مثله : (أ) ان افريقيا الجنوبية تعمل على كسب الوقت لتدعم خلاله وجودها غير الشرعي في ناميبيا ، وهي على وشك مواجهة المجتمع الدولي بالأمر الواقع بمدى سياسة الفصل العنصرى الى ناميبيا ، و (ب) ان افريقيا الجنوبية ستحتفظ فعلا ، تحت ستار الحكم الاقليمي ،

بقواتها وادارتها وشرطتها الخاصة ، وفوق ذلك كله بقوانينها الاضطهادية ، في ناميبيا وستضم الاقليم في النهاية . وقال ان محاولتين للحوار مع افريقيا الجنوبية قد فشلتا ، وان الاستنتاجات المستخلصة منهما هما بمثابة دليل ملموس على أن على المجلس أن ينظر جديا في الطرق والوسائل الفعالة لتنفيذ قراراته الخاصة بناميبيا . وأضاف أن اهتمام افريقيا الجنوبية الرئيسي بناميبيا هو الاستغلال الاقتصادي لشعبها كيد عاملة رخيصة ولمواردها المعدنية ومصادرها ومزارعها ، وأن الحوار الممتد غير المجدى مع افريقيا الجنوبية يعطيها فرصة جديدة لتفتيت ناميبيا أكثر وقمع حركة التحرير ، وشدد على أهمية اخراج افريقيا الجنوبية فوراً من الاقليم واقامة ظروف مناسبة تستطيع الأمم المتحدة فيها ممارسة مسؤولياتها تجاه ناميبيا ، حتى لو اقتضت الضرورة اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقال ان على الأمين العام أن يوضح لرئيس الوزراء بشكل حاسم أن أى شيء أقل من الانسحاب الكامل لادارة افريقيا الجنوبية من ناميبيا والاستقلال التام للاقليم كأمة واحدة وشعب واحد لن يكون مقبولا .

٤٩٨- وتكلم ممثل بلجيكا فأعرب عن الأسف لعدم اشتراك افريقيا الجنوبية ، حتى الآن في مبدأ الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لناميبيا ان بدونهما لا يمكن توقع تقرير المصير والاستقلال كما أعلن مجلس الأمن مرارا . وقال أن دعم حكومة افريقيا الجنوبية لهذا المبدأ كان يمكن أن يلقي ضوءاً جديداً على التدابير التي تعتمزم اتخاذها بشأن مستقبل الاقليم والتي كان يمكن أن تشكل سلسلة من المراحل نحو تحرير الشعب الناميبي ، ومع ذلك فقد عبرت حكومة افريقيا الجنوبية ورئيس وزرائها عن رغبتها في اتخاذ تدابير معينة مثل انشاء مجلس استشاري ، وتولى رئيس الوزراء المسؤولية العامة عن الاقليم وموافقته على وجود نشاط سياسي قانوني ، وهي تدابير تمثل تنازلات من جانب افريقيا الجنوبية ، ولكن مداها لسوء الحظ مشكوك فيه ، والسبب على وجه التحديد هو عدم وجود الالتزام بشأن الوحدة القومية والسلامة الإقليمية الذي توقعه مجلس الأمن . واستدرك قائلا أنه لا يوجه مبرر ، مع ذلك ، لوقف المفاوضات أو تعليقها ، لأن استمرارها يجنب العودة الى سياسة المواجهة القديمة غير المجدية ويعمل على التوفيق بين حقوق ناميبيا التي يعتبر مجلس الأمن ضامناً لها وبين الواقعية التي تعترف بأن تقرير المصير والاستقلال للاقليم يتوقفان على افريقيا الجنوبية .

٤٩٩- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١٦٨٢ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، فقال ان تقرير الأمين العام يعطي دلالة واضحة على أن سلطات افريقيا الجنوبية مستمرة في تطبيق سياسة القمع الاستعماري والفصل العنصري في ناميبيا وتقطيع أوصال الاقليم عن طريق انشاء بانتوستانات أو أوطان ، وأنها تحاول استخدام بعثة الأمين العام وبمثلة مثله لتمويه سياساتها العنصرية الاستعمارية والحصول على موافقة الأمم المتحدة على هذه السياسات ، وأضاف ان التقرير ، من وجهة نظره ، يؤكد الى حد كبير صحة الشكوك التي عبر عنها وفده مرارا من قبل أثناء جلسات المجلس في أديس أبابا وبعدها ، بشأن استصواب التدابير المتوخاة في قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) . وقال ان التأكيدات الشفوية التي أعطتها حكومة افريقيا الجنوبية للأمين العام انما هي تمويه يهدف الى تضليل الأمم المتحدة والرأي العام العالمي وخلق انطباع بأن شيئا ما يجري عمله مع أن الحقيقة أن الحالة في ناميبيا لم تتغير قيد أنملة ، وأن مجلس الأمن لا يزال يواجه محاولة سافرة من العنصريين في افريقيا الجنوبية لتأخير منح الاستقلال لناميبيا .

واستطرد قائلاً ان محاولات الحوار مع العنصريين في أفريقيا الجنوبية هي محاولات عقيمة بل ضارة ، لأنها لم توفر اجابات جلية على عدد كبير من الاسئلة الهامة ولن تحقق أهداف قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وقراره ٣١٩ (١٩٧٢) . وقال ان ممثل الأمين العام ما كان ينبغي له اعطاء وعود تتعدى نطاق اختصاصه ، ولكن السبب الرئيسي في فشل بعثته هو الرفض العنيد من قبل حكومة افريقيا الجنوبية ورئيس وزرائها لوضع حد لسياستهما في ضم ناميبيا ووقف احتلالهما للاقاليم وللانظمة والقوانين وانسحاب قواتهما وشرطتهما وأجهزة الادارة ، وبهذا يمنحان شعب ناميبيا امكانية تقرير مصيره بحرية . وقال انه بالنظر للأهمية التي توليها الدول الأفريقية والأسيوية الأعضاء لمجلس ناميبيا فقد قرر وفده ان يصبح عضوا في ذلك المجلس ليسعى ، بالتضامن مع أعضاء مجلس الأمن ومجلس ناميبيا ، الى الأعمال الكاملة لقرارات الأمم المتحدة التي تهدف الى الاحترام العاجل لحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . وقال ان الوقت قد حان لان ينظر مجلس الأمن في اجراءات فعالة لتعزيز التحرير العاجل لناميبيا من العنصريين الذين احتلوا هذا الاقليم احتلالا لا قانونيا ، وان هذا مطلوب بصفة خاصة بالنظر الى انه يبدو أنه من غير المستصوب تمديد الولاية القائمة على الاستمرار في التفاوض ، أو ما يسمى بالحوار ، مع العنصريين في افريقيا الجنوبية .

٥٠٠ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فيين أن مهمة مجلس الأمن في هذه المرحلة هي اعطاء الأمين العام توجيهات جلية بشأن التدابير الجديدة لمساعدة المجلس في تحقيق هدفه وهو تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ، وأكد على أن مسألة ناميبيا ليست مسألة تهمة الأفريقيين وحدهم ، ولكنها تهمة جميع أعضاء الأمم المتحدة ، ولا حظ أن تقرير ممثل الأمين العام قدّم أدق وأكمل تحليل حتى تاريخه عن آراء ورغبات شعب ناميبيا ، وقال ان نقاط المناقشة التسع المشار اليها في التقرير يجب أن لا تعتبر اعتبارها على أنها تشكل اتفاقا بين ممثل الأمين العام ورئيس وزراء افريقيا الجنوبية الذي يرى الممثل الايطالي ان اقتراحاته كانت تتسم أكثر مما يلزم بالحذر واللبس وتحتاج لذلك الى مناقشة وتوضيح وتمحيص . وذكر أن وفده يشارك تماما الأمين العام رأيه القائل بأن لا يفلت الباب أمام المزيد من الاتصالات مع افريقيا الجنوبية ، وبناء عليه فمن رأيه مواصلة المحادثات بفرض الحفاظ على اتصال مباشر مع الاقليم حسبما دعا اليه الاجماع الشعبي هناك ، وضمانا لجعل حرية الكلام وعقد الاجتماعات حقيقة ، وللحصول من افريقيا الجنوبية على التزام بالسماح لشعب ناميبيا بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بحرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة . واخيرا يرى ممثل ايطاليا أنه اذا قرر المجلس استمرار الاتصالات فينبغي أن لا تعمل الاختصاصات الجديدة على تعديل ولاية الأمين العام أو تسمح بتدخل هيئات أخرى في العمل الذي بدأه مجلس الأمن على مسؤوليته وحده .

٥٠١ - وتكلم ممثل الأرجنتين فأعرب عن تقديره للأمين العام ومثله لسعيهما القيم للوفاء على أحسن وجه ممكن بالمهمة الصعبة التي كلفا بها بموجب قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) و ٣١٩ (١٩٧٢) ، وقال بخصوص الموضوعات الأساسية التي بحثت أثناء الاتصالات ان بضع شكوك لا تزال قائمة وان وعودا ومقترحات كثيرة تتطلب ايضا حات من حكومة افريقيا الجنوبية ، منها ما اذا كان الأساس الاقليمي الذي ذكرته الحكومة لاكتساب خبرة في الحكم الذاتي يمثل تطبيقا جديدا لسياسة الأوطان المرفوضة ، ومنها انشاء المجلس الاستشاري الذي اقترحه رئيس الوزراء ووظائفه ، وما هو تعريف عبارة " ضوابط

التدفق " ، وأضاف ان النشاط السياسي الذي أحدثته زيارة ممثل الأمين العام في ناميبيا كان حدثا يستحق التأكيد على مخزاه حيث أن الشعب في ناميبيا قد اعتبره بداية وجود الأمم المتحدة في ناميبيا - سواء اعترف بذلك أم لا - وأن عدة مجموعات طلبت أن يكون هذا الوجود أفضل وأدوم ، وسيكون تقضي هذه النقطة جديرا بالاهتمام اذا ما استمرت الاتصالات .

٥.٢ - وعرض ممثل الأرجنتين مشروع قرار (S/10846) اقترحه وفده ، مع بعض التعديلات على النص ، وشدد على أنه اذا ووفق على مشروع القرار فسيكون مطلوبا من حكومة افريقيا الجنوبية ان تأخذ في الاعتبار في محادثاتها مع الأمين العام الموقف الحازم للأمم المتحدة القائم على القرارات الكثيرة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن . وأشار الى ما جاء في مشروع القرار بخصوص الطلب الى " الأطراف الأخرى المعنية " بمواصلة تعاونها القيم مع الأمين العام فقال انه ينبغي التشاور مع هؤلاء الأطراف ولا سيما مع رئيس مجلس ناميبيا ، على نحو أدنى ، للتحقق من آرائهم القيمة وللحصول على ارشادات في السعي نحو حلول للمشكلة .

٥.٣ - وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال ان افريقيا الجنوبية لم تستجب بشكل مناسب للنقاط الرئيسية التي أكد عليها في المذكرتين اللتين قدمهما الفريق الثلاثي الذي يشترك وفده في عضويته ، وبذلك تركت مجالا للشك فيما اذا كانت قد اشتركت في الاتصالات مع الأمين العام بحسن نية ، ومع ذلك فان وفده ، وان كان يدين رفض افريقيا الجنوبية الانصياع لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ، الا أنه يحبذ الاقتراح بأن يخول الأمين العام مواصلة جهوده لوقت محدود . وبالنسبة لمشروع القرار قال ممثل يوغسلافيا انه كان من الممكن أن يكون أكثر وضوحا وذلك بأن يطلب مباشرة وجود الأمم المتحدة في ناميبيا والوقف الفوري لسياسة الأوطان التي تنتهجها افريقيا الجنوبية والفناء كافة التدابير التعسفية واقامة كافة الحريات الضرورية في ناميبيا ، ولكن هذه النقاط قد لبيت مشمولة في طلب مشروع القرار الاحترام الكامل لقرارات الأمم المتحدة السابقة ، وأضاف ان اعتماد مشروع القرار سيرغم افريقيا الجنوبية على تقدير الوضع بصورة أكثر واقعية وعلى التحقق من أنها ما لم تعتمد قبل ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٣ الى قبول قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وتوضيح موقفها ازاء تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ووحدها الاقليمية ، والتوقف عن تصدير الفصل العنصرى الى الاقليم ، فلن يكون من الممكن استمرار هذه الاتصالات . وأشار الى الاقتراحات التي تقضي بأن تتخذ الأمم المتحدة العديد من التدابير المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تؤثر على الحالة كتميين مفوض سام لناميبيا ، وتقوية عمل مجلس الأمن المتحدة لناميبيا وتوسيع نشاطه وسلطاته ، واعلان الأمم المتحدة استقلال ناميبيا ، وزيادة الضغط لتنفيذ حظر توريد الأسلحة الى افريقيا الجنوبية ، وبذل جهود جديدة نحو تطبيق الجزاءات ، والمساعدة المباشرة للقادة ولحركات التحرير بسين الشعب الناميبي .

٥.٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان المجلس ، باتخاذ القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) في أديس أبابا قد نحى بذلك جانبا ، بصفة مؤقتة ، مسائل مبدئية معينة كانت مجالا للأخذ والرد ، من أجل تناول المشكلة من وجهة نظر عملية صرفة ، وقال انه يعتبر ان التقرير قدم أسبابا تدعو للقلق وأخرى مشجعة ، وانه مقتنع أن المسعى يجب أن يستمر ، لأن المجلس اذا تخطى عن هذا الجهد فسيفقد شعب ناميبيا الثقة في المنظمة ولن يكون الأمين العام في موقف يسمح له ببلاغ المجلس عن

كيفية تنفيذ الإصلاحات الموعود بها ، وقال ان هذا المنهج لا يعني بأى شكل من الأشكال أن مجلس الأمن قد تخطى عن نهجه الخاص تجاه الحالة في ناميبيا أو أنه تزحزح عن موقفه ازاء هذا الموضوع .

٥.٥ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان التقدم او مناخ التفسير الذى حققه مجلس الأمن منذ اتخاذه القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) بيد وأكبر من أى تقدم حققه في أية فترة في تاريخ تعامل الأمم المتحدة مع أفريقيا الجنوبية بشأن ناميبيا ، وقال ان مثل هذه المشكلة المعقدة لا يمكن حلها بسرعة كما أنها لا تستجيب للإعلانات غير الواقعية ، ولكن لا ينبغي الاستهانة بالامكانيات البناءة للدبلوماسية الهادئة ، ولذلك فان وفده يؤيد بقوة استمرار الاتصالات ويأمل ، في ضوء اقتراب الموعد الأخير لتقديم التقرير المقبل للأمين العام ، أن يكون إعادة الاتصال مع الأطراف المعنية سريعا ، وبذلك يتاح الوقت اللازم ، لا للرحلات الى أفريقيا الجنوبية وناميبيا وحسب ، بل وللتشاور الدورى والمتزامن مع الفريق الثلاثي وغيره في مقر الأمم المتحدة في ضوء التطورات المتوقعة.

٥.٦ - وتكلم ممثل الصين ، فأعرب عن رأيه في أن يسمى بالحوار لم يسفر عن أية نتيجة ايجابية ، فضلا عن استفلاله من قبل سلطات افريقيا الجنوبية التي توسع الآن من سياستها الرجعية باقامة البانتوستانات وتعزيز تدابيرها القمعية وسياسة الفصل العنصرى في ناميبيا ، وقال ان الحوار خلق بلبلة داخل الأمم المتحدة وخارجها واتخذته افريقيا الجنوبية سبيلا للخروج من عزلتها السياسية ، وبذلك أثر تأثيرا عكسيا على كفاح شعب ناميبيا من أجل التحرر ، وأضاف ان وفده يشارك الرأى القائل ان تقرير ممثل الأمين العام والاقتراح بالمضي في الحوار غير مقبولين ، ولذلك ، وتمشيا مع موقف وفده المعروف تجاه هذا الموضوع ، فقد قرر عدم الاشتراك في التصويت على مشروع القرار ، وأنه يعتبر أن كلا التقريرين المقدمين الى مجلس الأمن مختصران جدا في روايتهما للمحادثات مع رئيس وزراء افريقيا الجنوبية ووزير خارجيتها وأن طلب احوالة المحاضر الحرفيــــــــــــــــة للمحادثات الى المجلس لن يكون طلبا غير معقول .

٥.٧ - وتكلم ممثل اليابان ، فأثنى على الأمين العام ومثله للطريقة التي ادار بها مهمتهما الصعبة ، وأعرب عن الأسف لعدم الحصول على نتائج ملموسة حتى الآن في الجهود التي بذلت لكي تقدم حكومة افريقيا الجنوبية ايضا حاتم كاملة لا لبس فيها حول تفسيرها لتقرير المصير والاستقلال والوحدة الوطنية لناميبيا ، واستدرك قائلا انه لما كانت الاتصالات التي بدأت بموجب قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) وقراره ٣١٩ (١٩٧٢) هي عمليا الوسيلة الممكنة الوحيدة لفتح الطريق المسدود الذى طال عليه الأمد بشأن مسألة ناميبيا ، فان وفده سيصوت لصالح مشروع القرار المقدم من الأرجنتين .

٥.٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأشار الى أن فكرة الطلب من الأمين العام القيام باتصالات مع جميع الأطراف المعنية قد عرضت منذ سنوات عديدة قبل تبنيها أخيرا في مجلس الأمن ، وأنه اتبعت عدة نهج أخرى خلال تلك الفترة ، يرى وفده أن بعضها لم يكن قائما على أساس كاف من حقائق الحالة أو نواحيها القانونية ، وأن تلك الوسائل الأخرى لم تسفر عن النتائج المرغوبة ، ولكن لا داعي للتشائم بشأن احتمالات المستقبل في الظروف الحالية ، وأن وفده ، وان كان يتعاطف مع التردد والشكوك التي عبرت عنها بعض الوفود في المداولات بشأن النتائج التي حققتها الاتصالات حتى الآن ، فهو سيؤيد مشروع القرار ، ان لا مجال للشك في أن الاتصالات الأمين

العام ينبغي استمرارها على نفس الأساس الذي كانت عليه في السابق . وقال ان مشروع القرار يدعو الأمين العام الى مواصلة جهوده القيمة مع عدم الاخلال بالنواحي الأخرى للحالة ، والواضح أنه لا يسعى الى التأثير مسبقا على حرية اختيار شعب ناميبيا في ممارسة حقه في تقرير المصير ، واقترح أنه ربما كان من الأفضل اعطاء الأمين العام فسخة قليلة من الوقت الاضافي قبل تقديم تقريره التالي .

١٠٥ - وتحدث رئيس المجلس بصفته ممثل الهند فقال انه حيث أن القرار ٣٠٦ (١٩٧٢) والقرار ٣١٩ (١٩٧٢) لم يوضحا ما هي نواحي مشكلة ناميبيا التي سيجري التفاوض بشأنها مع حكومة افريقيا الجنوبية فقد استخدمت الاتصالات لاتخاذ عدد من الترتيبات يمكن لشعب ناميبيا عن طريقها ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير والاستقلال . ومن هنا يمكن القول ان بعض التقدم قد تحقق نتيجة للاتصالات ، على أن افريقيا الجنوبية لم تبد قبولها لنهج الأمم المتحدة ازاء القضية برمتها ، وبواجه مجلس الأمن معضلة ، ان عليه أن يقرر ما اذا كانت مواصلة الاتصالات قد تكون اكثر فائدة لافريقيا الجنوبية منها للأمم المتحدة ، أو ما اذا كانت ستتيح الفرصة لافريقيا الجنوبية للتظاهر بأن الأمم المتحدة قد حجبت عنها فرصة التحرك في الاتجاه الصحيح ، وقال انه يرى أنه قد تم التدخل على المعضلة في نص مشروع القرار المقدم من الأرجنتين ، ان أنه يوضح بقدر كاف لافريقيا الجنوبية بأنها ما لم تقبل النهج الذي تتخذه الأمم المتحدة ازاء المشكلة فان مجال المفاوضات سيكون حقا محدودا جدا لا بل منعدما تماما ، كما أنه يحدد موعدا نهائيا لحكومة افريقيا الجنوبية للاعلان عن موقفها صراحة ودون لبس أو أن تواجه مخاطر امكانية نظر مجلس الأمن فسي وسائل عمل بديلة . وأضاف أن وفده لذلك سيؤيد مشروع القرار المقدم من الأرجنتين ، واقترح علاوة على ذلك اقامة وسائل مرضية بشكل أفضل للتنسيق بين المنظمات المختلفة والترتيبات التي تدخل حاليا في نطاق مشكلة ناميبيا .

١٠٥ - وتكلمت ممثلة غينيا ، فأكدت على أن وفدها كان يفضل ، بالنظر الى النتائج المخيبة للآمال التي أسفرت عنها الاتصالات حتى الآن ، أن يدين مشروع القرار افريقيا الجنوبية على نحو أشد ، ومع ذلك فان وفدها سيحتفظ بمرونة في السعي نحو مناهج جديدة لمسألة ناميبيا ، وبناء على ذلك سيؤيد مشروع القرار .

١٠٥ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان وفده ليس مرتاحا لبعض أحكام مشروع القرار ولكنه سيقبله من حيث أنه يراعى النقد البناء الذي عرّض ويؤكد بعض المبادئ الأساسية التي بدا وكأنها قد تعرضت للخطر في التطورات المؤسفة التي حدثت في سياق المحادثات الأخيرة مع حكومة افريقيا الجنوبية ، وشدد على أنه لا ينبغي مطلقا الشك في المسؤولية والالتزام الخاصين اللذين تتحملهما الأمم المتحدة تجاه شعب واقليم ناميبيا ولا أن يترك جانبا ولو مؤقتا . وقال انه على الرغم من أن النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن ليست مشجعة على الاطلاق ، فانه ينبغي أن يواصل الأمين العام جهوده القيمة لتأمين ممارسة شعب ناميبيا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وان مشروع القرار يعطي خطوطا توجيهية واضحة لا لبس فيها لاستمرار مبادرة مجلس الأمن .

١٠٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاقترح تعديل الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار لتنص على أن مجلس الأمن هو ذاته الذي يعين الممثلين لشغل الأماكن الشاغرة في

الفريق الثلاثي ، وقد قبل مثل الأرجنتين هذا الاقتراح .

قرار : في الجلسة ١٦٨٢ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ اعتد المجلس مشروع القرار المقدم من الأرجنتين (S/10846) بصيغته المعدلة شفويا في الجلسة ، وذلك بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ولم تشترك الصين في التصويت ، وصدر بوصفه القرار ٣٢٣ (١٩٧٢) .

١٣ هـ - وفيما يلي نص القرار ٣٢٣ (١٩٧٢) :

" ان مجلس الأمن

" ان يشير الى قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ وقراره ٣١٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ١ آب / أغسطس ١٩٧٢ ، ومسح عدم الاخلال بالقرارات الأخرى بشأن مسألة ناميبيا ،

" وان يؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة والتزامها الخاصين تجاه شعب
واقليم ناميبيا ،

" وان يشير الى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيو
١٩٧١ ،

" وان يؤكد من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف وغير القابل للتقادم ،
في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكد أن مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لناميبيا لا يمكن اخضاعه
لأى شروط ،

" وقد نظر في التقرير المقدم من الأمين العام بموجب القرار ٣١٩ (١٩٧٢)

" ١ - يلاحظ بارتياح أن شعب ناميبيا وجد الفرصة مرة أخرى للتعبير عن آماله
بوضوح لا لبس فيه ، في اقليمه ، لممثلي الأمم المتحدة ،

" ٢ - ويسجل باهتمام أن الأغلبية الساحقة للآراء التي استشارها ممثل الأمين
العام قد ذكرت - في جملة أمور - بما لا يدع مجالا للشك ، أنها في صف الالفاء الفوري
لسياسة " الأوطان " وسحب ادارة افريقيا الجنوبية من الاقليم ، وبلوغ ناميبيا استقلالها
القومي والحفاظ على سلامتها الإقليمية ، مما يؤكد الموقف الثابت للأمم المتحدة بشأن
هذه المسألة ،

" ٣ - وبأسف عميق الأسف لعدم وجود اينماحات كاملة لا لبس فيها بشأن سياسة
حكومة افريقيا الجنوبية ازاء تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ،

" ٤ - ويؤكد رسميا من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف وغير القابل
للتقادم ، في تقرير المصير والاستقلال القومي والحفاظ على سلامته الإقليمية ، وهي
أسس يجب أن يقوم عليها أى حل لمسألة ناميبيا ، ويرفض أى تفسير أو تدبير أو سياسة
مخالفة لذلك ،

- " ٥- ويدعو الأمين العام الى مواصلة جهود ه القيمة ، على أساس الفقرة ٤ أعلاه ، بالتشاور والتعاون الوثيق مع فريق مجلس الأمن المنشأ بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وبمساعدة ممثلين ، حسب المقتضى ، لتأمين ممارسة شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية وبمراعاة تامة لمبادئ المساواة الانسانية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ،
- " ٦- ويدعو من جديد حكومة افريقيا الجنوبية أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار من أجل تحقيق نقل السلطة سلميا في ناميبيا ،
- " ٧- ويرجو من الأطراف الآخرين المعنيين مواصلة تعاونهم القيم مع الأمين العام لمساعدته في تنفيذ هذا القرار ،

" ٨- ويقرر أن يعهد المجلس فور التجديد الجزئي لعضوية مجلس الأمن فـي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، الى تعيين ممثلين لشغل المقاعد الشاغرة في الفريق المنشأ بموجب القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) ،

" ٩- ويرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣ . "

- ٥١٤- وعقب التصويت كمر مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرأي بأن طرق الاقتناع والاستمالة مع سلطات افريقيا الجنوبية لن تؤدي الى أى نجاح وأن الجهود المشتركة لكل البلدان ذات المواقف المناوئة للاستعمار هي السبيل الوحيد لجبار المنصرين في افريقيا الجنوبية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وقال ان على المجلس أن يلجأ الى الوسائل المتاحة له بمقتضى الميثاق .
- ٥١٥- وفي الجلسة ١٦٨٤ لك المحقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ أعلن رئيس المجلس ، بصدد الفقرة ٨ من القرار ٣٢٣ (١٩٧٢) ، أنه تم ، في أعقاب مشاورات بين أعضاء المجلس ، الوصول الى اتفاق آراء على تعيين ممثلي بيرو والسودان لشغل المقعدين اللذين شخرا في الفريق المنشأ تطليبا للقرار ٣٠٩ (١٩٧٢) نتيجة انتهاء مدة عضوية ممثلي الأرجنتين والصومال .

هـ - التقارير والرسائل اللاحقة

- ٥١٦- أفعال الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ (S/10874) ، الى رئيس مجلس الأمن عن القرار ٣٠٣ (د - ٢٧) بشأن مسألة ناميبيا الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، ووجه فيها الانتباه الى الفقرة ١١ التي تدعو مجلس الأمن الى اتخاذ التدابير الفعالة لضمان قيام افريقيا الجنوبية بسحب ادارتها غير الشرعية من ناميبيا وتنفيذ القرارات الرامية الى تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير .
- ٥١٧- في ٣٠ نيسان/أبريل قدم الأمين العام تقريراً (S/1092) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣ (١٩٧٢) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ . فقد ذكر الأمين العام أنه سعى ، بالتعاون وثيق مع الفريق الثلاثي ، الى الحصول من حكومة افريقيا الجنوبية على بيان أتم لا يشوبه غموض عن سياستها ازاء تقرير المصير والاستقلال لنايبيا ، وكذلك على توضيح لموقفها بشأن مسائل أخرى ناشئة عن تقرير مثله وعن مداولات مجلس الأمن .

١٨٥- وقال الأمين العام في تقريره أنه قد تم الاتفاق ، بعد التشاور مع الفريق الثلاثي ، على إجراء الاتصالات مع حكومة افريقيا الجنوبية على مراحل متتابعة ، وبناء على هذا الترتيب فقد أحال الى حكومة افريقيا الجنوبية ، في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، سلسلة من الأسئلة عن سياسة افريقيا الجنوبية ازاء تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ، وتكوين المجلس الاستشاري المقترح ووظائفه ، ورفع القيود على التنقل ، والتدابير التي ترمي الى ضمان حرية النشاط السياسي بما في ذلك حرية الكلام وعقد الاجتماعات ، ووقف التدابير المتخذة تنفيذا لسياسة افريقيا الجنوبية المتعلقة " بالأوطان " . وبعد ذلك جرت مناقشة تفصيلية للاجابات الأولية الواردة من حكومة افريقيا الجنوبية في مقر الأمم المتحدة بين الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية وبين الأمين العام وممثليه . وقد أكد الأمين العام مرة أخرى الموقف الراسخ للأمم المتحدة ازاء المركز الدولي لناميبيا ووحدة تمها القومية وسلامتها الإقليمية ، وطلب ايضاحات عن التدابير التي يمكن تفسيرها على أنها استمرار لتطبيق سياسة افريقيا الجنوبية المتعلقة بالأوطان وعن اقتراح انشاء المجلس الاستشاري . وذكر التقرير أنه على أثر اتصالات مباشرة حدثت في جنيف في منتصف نيسان / أبريل بين الأمين العام وبين وزير خارجية افريقيا الجنوبية ، فقد قدم الوزير بياناً في ٣٠ نيسان / أبريل ايضاحاً لموقف حكومته ، ويحتوي على النقاط الآتية : ان حكومة افريقيا الجنوبية ستحترم بشكل تام رغبات جميع سكان الاقليم بشأن تنظيمه الدستوري في المستقبل ، وان أية ممارسة للتحقق من رغباتهم لن تتعرض للخطر من جراء الترتيبات السياسية والإدارية القائمة ، وان بوسع جميع الأحزاب السياسية في الاقليم أن تشارك مشاركة كاملة وحررة في العملية المؤدية الى تقرير المصير والاستقلال ، وان الحكومة ستعمل بالتعاون مع الأمين العام وبالتشاور مع الشعب ، الى تقرير التدابير اللازمة لضمان تحقيق هذا الهدف بدون ابطاء . وكان وزير الخارجية قد أشار في وقت سابق الى أن حكومته لا تفكر أن بوسع كل مجموعة سكانية أن تصبح بشكل مفاجيء مستقلة ككيان منفصل ، وأنها تعترف وتقبل بالحاجة الى حرية الكلام والنشاط السياسي لكل الأطراف ، في العملية المؤدية الى تقرير المصير ، مع عدم الاخلال بمتطلبات السلامة العامة . وقال ان حكومته تكرر القول بأن لافريقيا الجنوبية الغربية مركز دولي مستقل وتؤكد من جديد أنها ليست لها مطالب في أي جزء من الاقليم ، وأنها تتوقع ، على أساس التطورات الحالية ، ألا يستغرق وصول الاقليم الى المرحلة التي يكون فيها مستعداً لممارسة حقه في تقرير المصير أكثر من ١٠ سنوات .

١٩٥- واختتم الأمين العام تقريره قائلاً أن موقف حكومة افريقيا الجنوبية لا يلتقي مع قرارات الأمم المتحدة ، كما أن البيان لم يقدم التوضيح الكامل الذي لا لبس فيه لسياسة افريقيا الجنوبية ازاء تقرير المصير والاستقلال لناميبيا كما هو منشود في القرار ٣٢٣ (١٩٧٢) ، وقال أنه في ضوء النتائج التي تحققت حتى الآن يبرز سؤال عما اذا كان من المرجح فيه مواصلة الاتصالات والجهود التي بدأت تنفيذا للقرار ٣٠٩ (١٩٧٢) والقرار ٣١٩ (١٩٧٢) والقرار ٣٢٣ (١٩٧٢) .

٢٠٥- وأرفق الأمين العام بتقريره رساله أرسلها اليه وزير خارجية افريقيا الجنوبية تحوي معلومات بشأن انشاء المجلس الاستشاري ورسالة من الرئيس كابوو نيابة عن المؤتمر الوطني لغير البيض ترفض أي مجلس يعينه نظام الحكم في افريقيا الجنوبية ، وأرفق كذلك نص اتفاق آراء اتخذه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ آذار / مارس يحتج فيه على اقامة ما يسمى بالمجلس الاستشاري ويطلب من

الأمين العام مناشدة أفريقيا الجنوبية أن تترك المجلس الاستشاري على الفور، ويعارض استمرارية الحوار، ويطالب بإنشاء برنامج عمل تقوم به الأمم المتحدة ومجلس نيبيريا لتنفيذ الولاية التي عهد بها إلى المجلس عام ١٩٦٧ تنفيذاً كاملاً .

٥٢١ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو (S/I0938) أحال رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة نص بيان أقره المجلس في ٢٥ أيار/مايو يوضح الحالة السائدة في ناميبيا وما يسمى بالتنازلات التي تدعي حكومة أفريقيا الجنوبية بأنها اتخذتها في نزاعها مع الأمم المتحدة بشأن الأقليم . وقد أعاد مجلس ناميبيا في هذا البيان تأكيد معارضته لاستمرار الاتصالات بين الأمين العام وحكومة أفريقيا الجنوبية .

الفصل الرابع شكوى السنغال

ألف - الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن والمطب عقد اجتماع

٥٢٢ - أعلن ممثل السنغال ، بخالاب مؤرخ في ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ موجّه الى رئيس مجلس الأمن (S/10807) ، أن وحدة من الجيش النلامي البرتغالي قد هاجمت أحـد المراكز السنغالية يوم ١٢ تشرين الاول / اكتوبر وأن هذا الحادث قد أدّى الى قتل شخصين وجرح ثالث وأن الجيش السنغالي قد صدّ هذا الهجوم . ولهذا السبب وتعليمات من حكومته طلب الممثل عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن .

٥٢٣ - وأشار ممثل البرتغال ، بخالاب مؤرخ في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر (S/10810) الى الشكوى المقدمة من السنغال بتاريخ ١٦ تشرين الاول / اكتوبر نقل نص بلاغ نشر يوم ١٣ تشرين الاول / اكتوبر اعترف فيه القائد العام للقوات البرتغالية في غينيا البرتغالية بأن وحدة من الجيش البرتغالي قد انتهكت حدود السنغال وقال ان دعوى جنائية قد رفعت ضد قائد الوحدة المذكورة الذي قام بعمله خارج المنطقة التي كانت مسندة اليه ، وقد اعربت الحكومة البرتغالية عن استعدادها لدفع التعويضات واعلاء حكومة السنغال كافة الضمانات اللازمة . وقد أبلغت هذه الوقائع الى حكومة السنغال بالمرق الدبلوماسية . وبناء على ذلك لاتست ايع حكومة البرتغال أن تدرك الفرض من عقد اجتماع لمجلس الأمن ، اللهم الا اذا كان يجب اعتبار ذلك حلقة جديدة من الحماة التي تناميها ضد البرتغال بعض المصالح المعادية .

باء - النظر في المسألة في الجلسات ١٦٦٧ الى ١٦٦٩ (١٩ - ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣)

٥٢٤ - ادن مجلس الأمن ، في الجلسة ١٦٦٧ بتاريخ ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ، شكوى السنغال في جدول اعماله ، وبدون اعتراض ، وقد دعا الرئيس بموافقة المجلس ممثلي الجزائر والسنغال ومالي وموريتانيا بناء على الملهم الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت .

٥٢٥ - وقال ممثل السنغال انه في يوم ١٢ تشرين الاول / اكتوبر قامت القوات البرتغالية ومعها خمس دبابات بمهاجمة المخفر السنغالي في " نياناو " وأجبرت قوات سنغالية معسكرة على مسافة خمسة كيلومترات من الحدود القوات البرتغالية على الانسحاب الى قاعدتها . وأشار الى ان هذه ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها المجلس لمناقشة استفزازات من جانب البرتغال ، ففي نيسان / ابريل ١٩٦٣ كانت السنغال قد التمت من المجلس ان يمنع حدا للأعمال المعادية التي

ترتكبها البرتغال غير ان لشبونة واصلت غزواتها المسلحة في الأراضي السنغالية متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة . وذكر ممثل السنغال تسع حوادث عدوانية ارتكبتها البرتغال ضد السنغال منذ تموز/يوليه ١٩٧١ تسببت في ازهاق عدد من الأرواح وفي حدوث غسائر مادية جسيمة . وقد احتجت السنغال على محاولة البرتغال عزو عدوانها الاخير الى اختلال في القوى العقلية لقائد الوحدة البرتغالية واعتبرت ذلك مناورة لأغلاقية . وعلى هذا الأساس فقد رفضت السنغال قبول اعتذارات البرتغال وعرضها التعويض عن هذه الغسائر . ومن الواضح ان البرتغال يتمكن من انتهاك القانون الدولي بفضل العون والموافقة اللذين تحظى بهما من بعض البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي تمشيا مع استراتيجيتهم القائمة على تشجيع النزاعات المحلية المحدودة ، فهذه البلدان تسلح البرتغال بانتظام وتبعا لذلك فهي المسؤولة الحقيقية عن النواصب التي تحصل بافريقيا . على أنه ينبغي للبرتغال أن يدرك انه لا يستطيع احتواء حركات التحرير وان الطريق السليم الوحيد المفتوح امامها هو ان تخلق الظروف الكفيلة باحلال السلام في غينيا (بيساو) وذلك بفتح باب المفاوضات مع الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (الذي يرمز اليه بـ PAIGC) ، على أساس الخطة التي تقدمت بها السنغال في اذار/مارس ١٩٦٩ . وتدعو المرحلة الاولى من هذه الخطة الى وقف لالاق النار ، تعقبه مفاوضات ؛ وتفتتح المرحلة الثانية فترة من الحكم الذاتي الداخلي لغينيا (بيساو) وتشهد المرحلة الثالثة منح الاستقلال في نطاق رابطة برتغالية افريقية . ونارا لجسامة الاتهامات الموجهة ضد البرتغال فان ممثل السنغال متأكد من ان مجلس الامن وهو يدين اعتداء البرتغال سيصدر أمره الى حكومة هذا البلد بالشروع فففي المفاوضات على أساس الخطة السنغالية .

٥٢٦ - وقال ممثل موريتانيا ان الهجوم الاخير ليس هو اول هجوم تقوم به البرتغال ضد السنغال وضد بلدان افريقية اخرى . فمنذ عام ١٩٦٣ تقدمت السنغال بشكوى ضد البرتغال الى مجلس الأمن ؛ وظلت القرى السنغالية ، طيلة عشر سنوات ، وهي تواجه الدمار وسكانها يواجهون القتل . ولقد اتسم موقف السنغال ، ازاء أعمال العدوان المستمرة بضبط النفس . وكان في وسعهم أن يتخذ تدابير انتقامية ؛ ولكنها ، بدلا من ذلك ، اكدت بعرض هذه الأمور على مجلس الأمن متصرفة بذلك بروح الميثاق . أما البرتغال فهي مصممة على الابقاء على سيطرتها على اهالي غينيا (بيساو) وانغولا وموزامبيق على الرغم من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . ولذا فعلى المجلس أن يدين البرتغال بسبب هجماته على السنغال وتعديه لقرارات الامم المتحدة كما ان على المجلس أن يتخذ تدابير شديدة ، دءرا لتكرار هذه الهجمات .

٥٢٧ - وقالت ممثلة غينيا ان العدوان البرتغالي على الدول الافريقية لا يدعو الى الدهشة . فمما دامت البرتغال مستمرة في الحصول على المساندة من حلفائها ومداومت محتفلة بمستعمراتها فسيئال على مجلس الأمن أن يناقش ماترتكبه من أعمال العدوان ؛ ولم يؤد عرض البرتغال بتقدير التعويض الا الى اثاره الشعور بالازدراء في افريقيا . ان ماتالمية الدول الافريقية هو وضع حدد للامال العدوانية التي ترتكبها البرتغال ؛ وعلى رأس ماترغب فيه هذه الدول هو تحرير الاقاليم الواقعة تحت السيادة البرتغالية .

٥٢٨ - وبعد ذلك قدمت ممثلة غينيا باسم السودان والصومال وغينيا مشروع قرار (S/10813) ينص على ما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في شكوى جمهورية السنغال ضد البرتغال ، الواردة في الوثيقة
(S/10807) ،

" وقد استمع الى وزير خارجية السنغال ،

" وقد نارفي قراراته : ١٧٨ (١٩٦٣) المتخذ في ٢٤ نيسان / ابريل
١٩٦٣ و ٢٠٤ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ ايار / مايو ١٩٦٥ و ٢٧٣ (١٩٦٦) المتخذ
في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٣٠٦ (١٩٧١) المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧١ وفي تقرير فريق الخبراء العامل الخاص المنبثق عن لجنة حقوق الانسان وهو
التقرير المؤرخ في ٢ شباط / فبراير (١٩٧١) المتعلق بأعمال العنف البرتغالية المرتكبة
في الأراضي السنغالية ،

" وان يخالجه انزعاج بالغ من موقف البرتغال التي ترفض باصرار الانصياع لقرارات
مجلس الأمن في هذا الصدد ،

" وان يساوره قلق شديد ازاء تعدد الحوادث المناوبة على غرار تهديد السلم
والأمن الدوليين ،

" وان يؤكد من جديد انه لا يمكن ازالة اسباب التوتر القائم في السنغال وكافة
الدول الافريقية المتاخمة لاراضي غينيا (بيساو) وانغولا وموزامبيق وغلق جو من الثقة
والسلم والأمن ، الا باحترام الكامل لسيادة هذه المناطق من القارة الافريقية وسلامتها
الاقليمية ، واحترام مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال الذي حدده على الأخص قرار الجمعية
العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

" ١ - يدين بشدة أعمال العنف والتدمير التي ارتكبتها السلطات البرتغالية
عند أهالي واقليم السنغال منذ سنة ١٩٦٣ ؛

" ٢ - يدين على الأخص انتهاك الحدود والمهجوم على مخفر " نياناو " السنغالي
بناحية " نياناو " اللذين ارتكبتهما القوات النظامية للجيش البرتغالي بتاريخ ١٢ تشرين
الاول / اكتوبر ١٩٧٢ ؛

" ٣ - يطلب من حكومة البرتغال ان توقف فورا ونهائيا أي عمل من أعمال العنف
والتدمير الموجهة ضد اقليم السنغال وان تحترم بدقة سيادة هذه الدولة وكافة الحدود
الافريقية المستقلة الاخرى وسلامتها الاقليمية وأمنها ؛

" ٤ - ويرجو حكومة البرتغال أن تحترم مبدأ تقرير المصير والاستقلال الذي
حدده على الأخص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وان تتخذ فورا كل الغايات
اللازمة لتطبيق هذا المبدأ ؛

" ٥ - ويعلن أنه في حالة عدم انصياع البرتغال لأحكام القرار الحالي سينعقد مجلس الأمن للنظر في تدابير أخرى ؛

" ٦ - ويقرر أن يُلل الموضوع مطروحا عليه ."

٥٢٩ - ولا حظ ممثل الجزائر أن البرتغال ، على خلاف موقفها المألوف ، قد سلّمت بالوقائع الخاصة بهجومها العسكري على الأراضي السنغالية وعرضت أن تقدم تعويضا للضحايا ، غير أنه ينبغي أن لا ننسى أن هذا الهجوم قد شن على السنغال عمدا وأنه حدث عقب سلسلة طويلة من الاستفزازات المماثلة . وأعزاف قائل أن الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة الخاصة التي أوفدها مجلس الأمن إلى السنغال سنة (١٩٧١) لم تترك أي مجال للشك بأن البرتغال يشن على غينيا (بيساو) حربا استعمارية تخلق في المنطقة جوا من التوتر وتعرض سيادة البلاد الأفريقية المتاخمة للحدود الانتهاك . أن البلاد الأفريقية المستقلة ترغب في أن تتركس جهودها لتدعيم تلك السيادة ولحل مشاكل التخلف الاقتصادي فيها . ولذا فمن السهل أن ندرک أنها لا تستطيع أن تقبل أن تتعرض هذه الجهود إلى الخطر بسبب تدخلات استعمارية . أن أفريقيا تحتاج إلى السلم والأمن ؛ فقد عانت من التدخل الأجنبي والاستغلال والقهر أكثر مما تطيق . وتود الجزائر أن تعرب عن مساندتها الكاملة للسنغال وتنتار من مجلس الأمن أن يتخذ التدابير التي تقتضيها خطورة الحالة .

٥٣٠ - وقال ممثل السودان أنه كان يمكن للسنغال أن تغفر للبرتغال الهجوم الذي شنته بتاريخ ١٢ تشرين الأول / أكتوبر لو أن هذا العدوان كان الأول من نوعه أو كان اجتيازا خاطئا للحدود . غير أن هذا الهجوم لم يكن الأول ولن يكون الأخير . وخلافا للمزاعم البرتغالية فإن التوغل في إقليم السنغالي كان مخالفا . وهكذا فإن السنغال على حق في طرحه الموضوع على مجلس الأمن . ولا حظ ممثل السودان أن السنغال تقدمت إلى المجلس ، في الفترة ما بين نيسان / أبريل ١٩٧٣ وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ بتسج شكاوى وأن علاقات البرتغال بالدول الأفريقية الأخرى قد استمرت في التدهور بسبب هجماتها على غينيا وزائير وزامبيا . وقال أنه لا يمكن للمرء أن يتصور أن يتمكن بلد صغير كالبرتغال من زج ٢٥٠٠ جندي في ثلاث حروب على الحدود والمحافاة في الوقت ذاته على سيادته على أنغولا وموزامبيق اللذين تبلغ مساحتهما عشرين ضعفا مساحته على وجه التقريب . فالبرتغال لا تستطيع أن تواصل دورها الاستعماري إلا بفضل العون الذي تتلقاه من حلفائها أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ومن شركات المناجم الدولية التي مصلحتها الإبقاء على الوجود البرتغالي في أفريقيا . وأن اتفاق المساعدة المعقود في عام ١٩٧١ بين الولايات المتحدة والبرتغال يجب أن يندأ إليه داخل هذا الإطار . ثم أن البرتغال تتلقى معونة كبيرة ، اقتصادية وعسكرية ، من أفريقيا الجنوبية ، تمكنها من المحافاة على سيادتها على الإقليم الأفريقي ومواصلة أعمالها العدوانية ضد الدول الأفريقية . ويرى وفد السودان أن على مجلس الأمن أن يشجب البرتغال بأشد العبارات الممكنة وأن يتخذ الخطوات الكفيلة بمنعها من ارتكاب أي عدوان جديد .

٥٣١ - وقال ممثل يوغوسلافيا أن مجلس الأمن قد اتخذ منذ ١٩٦٣ ستة قرارات تدين البرتغال لقيامها بسلسلة من الأعمال العسكرية الموجهة ضد السنغال ويكفي القاء نارة على قائمة الحوادث الطويلة ، المرفقة بتقرير البعثة الخاصة التي كان مجلس الأمن قد أرسلها إلى السنغال ، للتحقق

من الابعاد الحقيقية الحملة التي تشنها البرتغال ضد هذا البلد ومن الاستفزات وازهاق
الارواح البشرية والغسائر المادية التي تكبدتها السنغال على مر السنين . وقد سبق للمجلس
أن أعرب عن قلقه ازاء التشعبات البعيدة المدى للسياسة البرتغالية عندما ذكر في دورته بأديس
ابابا ان البرتغال بتهديد ها السنغال قد تعرض السلم والأمن الاقليميين والدوليين الى الخطر .
وحيث ان البرتغال تواصل أعمالها العدوانية على الرغم من قرارات مجلس الأمن فعلى المجلس
ان يرفض تفسيرها لاسباب الحادث الاخير . ومنهى ممثل يوغوسلافيا قائلاً ان السبب العميق
كامن في اصرار البرتغال على الاحتفاظ بممتلكاته الاستعمارية وعلى مهاجمة الدول الافريقية
المستقلة الاخرى . ومن العوامل التي لا تقل أهمية عن ذلك المساعدة التي تتلقاها البرتغال من
حلفائها ومن الداعمين العنصريين في افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية والتي تمكنها من مواصلة
سياسة الاخضاع التي تنتهجها . هذا ولقد سبق للوفد اليوغوسلافي أن ساند القرارات السابقة
حول هذا الموضوع ، وهو يلح على احترام الجميع لتلك القرارات أشد الاحترام ، وهو أيضا مستعد
لان يساند بنفس القدر أية تدابير تهدف الى معالجة المشكلة بطريقة فعالة .

٥٣٢ - وقال ممثل الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان هجوم البرتغال ضد السنغال
هو عمل عدواني غاير باعتباره يناوئ على تصادم بين قوات عسكرية من الدولتين ، وهي حادثة
تتجاوز في ابعادها الحوادث المألوفة على الحدود . ان الهجوم الجديد انما هو جزء من سلسلة
طويلة من الاستفزات التي مازالت ترتكبها البرتغال على مر السنين ضد السنغال وغيرها من الدول
الافريقية المستقلة . وان التفسير الذي اعطته البرتغال للحادث الاخير لا يمكن النازر اليه الا بعين
الارتباب ويتعين على المجلس ان يرفضه . وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن مجلس الأمن
شجب البرتغال عدة مرات منذ عام ١٩٦١ بسبب أعمالها العدوانية ضد السنغال ولكن لشبونة
تحدثت هذه القرارات وضاعت أعمالها العسكرية بل ووسعت نطاقها لتشمل أمما أخرى بافريقيا .
وتظهر أعمال البرتغال هذه ان الاستعمار لا ينوي التخلي عن مراكزه في افريقيا بل على العكس
من ذلك انه مستعد لأن يرتكب مزيدا من الجرائم لكي يحافظ على سياسته على النقال الاستراتيجية
الهامة في هذه القارة ، وعن طريق عمل مشترك مع انصار التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية
وروديسيا الجنوبية . ولا حظ ممثل الاتحاد السوفياتي ان معام المسائل التي عالجها مجلس الأمن
خلال السنوات الأخيرة ، كانت تتصل بأعمال العدو وان الاستعمارية والامبريالية الموجهة ضد
الدول الافريقية . فقد عقد المجلس خلال ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ جلسات خصصت ستون منها
للناظر في شكاوى متعلقة بأعمال عدوانية ارتكبتها الامبراليون في افريقيا . وقد آن الأوان لأن تمنح
الأم المتحدة هذا السياسة البرتغال العدوانية في افريقيا . ويتعين على مجلس الأمن ، استنادا
الى القرارات السابقة ، أن يدين البرتغال بسبب عدوانه ضد السنغال وان يتخذ تدابير ايجابية
للعيلولة دون ارتكاب عدوان جديد .

٥٣٣ - وقال ممثل الصومال ، في الجلسة ١٦٦٨ المعقودة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر
انه على الرغم من اعتراف البرتغال بالعمل العربي الذي ارتكبته ، فان الفرض من رسالته هو
تخليد مجلس الامن وحمله على الاعتقاد بأن الهجوم الاخير على السنغال انما كان حادثا منعزلا
من حوادث الحدود . غير اننا يجب أن لا ننسى ان هذا العمل الاستفزازي انما هو جزء من
سياسة ترهيبية يجرى انتهاجها ضد الدول الافريقية ، تهدف الى ابقاء اهالي غينيا (بيساو)

وانجولا وموزامبيق في رتبة الاستعباد . ولا عجل انه يوجد شمة تحالف بين الاستعماريين العنصريين ، الغرض منه حرمان الافريقيين من ممارسة حقوقهم الانسانية غير القابلة للتصرف ، وليس من العسير تكهن الخطر الذي يمكن أن يسببه هذا التحالف على السلام في افريقيا . ويرى وفد الصومال انه يجد ر بمجلس الأمن ان يثار في النظام الاستعماري في افريقيا في مجموعه وان يتخذ التدابير الكفيلة بازالته . ويدرك الوفد الصومالي ان البرتغال تمكنت من مواصلة سياستها العدوانية بفضل عضويتها في منامة حلف شمال الاطلسي وان حكومة الصومال تستنكر بشدة الدور الذي تلعبه هذه المنظومة في الحالة الاستعمارية في افريقيا . وأعرب ممثل الصومال أخيرا عن أمله في أن يتم اقرار مشروع القرار المقدم من الدول الثلاثة ، بالاجماع .

٥٣٤ - وقال ممثل مالي انه يجب الناز الى الحادث الأخير في إطار الهجمات المنامة التي مازالت تشنها وحدات عسكرية برتغالية منذ ١٩٦٣ ضد القرى السنغالية مستغداة المدفعية وقنابل النابالم . ولقد سبق للمجلس أن تناول هذه الأعمال في عدة مناسبات ، ولذلك فليس ثمة داع الى حرج جديدة لبيان الحاجة الى عمل يضع حدا لهذه الحالة . وينبغي أن يصدر هذا العمل في المقام الاول عن حلفاء البرتغال ولا سيما أولئك الذين يواصلون امداد لشبونة بالاسلحة . ان السنغال التي قاتل ابناءؤها خلال الحربين العالميتين الاخيرتين من أجل نصرة العدالة تفضل عرض العدوان البرتغالي الذي وقع عليها بين يدي مجلس الامن بدلا من اللجوء الى الاعمال الانتقامية المسلحة . ولذا يتعين على المجلس ان يبنّي قراره على أحكام الفصل السابع من الميثاق وليس على توصيات لن يؤدي ضعفها وعدم تاييدها الا الى تقليم سلطان الامم المتحدة .

٥٣٥ - وتكلم ممثل الصين فأعرب عن استنكار حكومته وادانتها للعدوان البرتغالي السافر وهنأ الشعب السنغالي على النصر الذي حققه في صد المعتدين . وقال ان المستعمرين البرتغاليين احتلوا ، منذ عدة قرون ، أقاليم افريقية تزيد مساحتها أكثر من عشرين ضعفا عن مساحة بلد هم واستغلوا أهاليها مدعين ان هذه الاقاليم انما هي " اقاليمهم فيما وراء البحار " . وشكلت البرتغال ، بتأييد من الامبرياليين ، تحالفا عنصريا أبيض يهدف الى قمع كفاح شعوب غينيا (بيساو) وانجولا وموزامبيق وأزانيا وزمبابوي وناميبيا من أجل التحرر . ومن الجلي ان البرتغال لم يكن ليتخذ هذا الموقف اللاعش لولا ذلك التأييد . غير أن أنشطة المستعمرين العدوانية قد ايقظت وعي الافريقيين الذين ادركوا انهم يستطيعون بكفاح لا هوادة فيه ان يطرخوا الدغلاء خارج قارتهم . وان الشعب الصيني ليؤيد كفاح الافريقيين العادل حتى يحرزوا النصر . ويرى وفد الصين انه يتعين على مجلس الامن ان يدين البرتغال بسبب عدوانها وقمعها لحركة التحرير . ونارا لانتهاك البرتغال قرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ، فعلى مجلس الامن ان يثار في ام فرض العقوبات اللازمة وان يطلب الى البرتغال انهاء حكمها لهذه الاقاليم وأن يهيئ بكل الدول أن تساند كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة البرتغالية .

٥٣٦ - وقال ممثل الأرجنتين انه كان من الممكن ، في الظروف العادية ، اعتبار أحداث ١٢ تشرين الاول / اكتوبر حادثا من حوادث الحدود كما أن من الممكن اعتبار اعتراف البرتغال بذلك واعطاؤها تفسيراً له وعرضها دفع التعويضات اللازمة عنه ، كافيا لخلق الموضوع . غير أن ظروف الحادث ليست عادية . فليس هذا الحادث حدثا منعزلا وانما هو تكرار لأحداث مماثلة

ارتكبت منذ عام ١٩٦٣ ضد السنغال وفد دول افريقية اخرى . انه يمثل حلقة جديدة في سلسلة طويلة جدا من الحوادث التي نجمت عن حالة استعمارية ادانتها الامم المتحدة مرارا وتكرارا . وان وفد الارجنتين لمقتنع انه لا يمكن أن يسود السلم في افريقيا الا بعد ازالة كل بقايا العهد الاستعماري . والى أن يتحقق ذلك ، فسيبقى الخطر قائما بأن تتفاقم العمليات الحربية وتؤدي الى نشوب حرب سافرة . ولذا فان وفد الارجنتين يؤيد مشروع القرار المتدم من الدول الثلاث .

٥٣٧ - وتكلم ممثل ايطاليا فقال ان وفد بلاده يأسف للعمل العسكري الذي قامت به البرتغال ويأسى لضیاع الارواح البشرية . ولقد احاطت ايطاليا علما برسالة البرتغال ولا سيما ذلك المقطع الذي تعلن فيه الحكومة البرتغالية استعدادها لتقديم الضمانات الى السنغال . فهذا أول مؤشر الى حدوث تغيير في الموقف قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر . وفيما يتعلق بالاشارات الى تزويد البرتغال بطائرات من نوع فيات ، قال الممثل الايطالي ان هذه الطائرات ليست من مبيعات الحكومة الايطالية ، وانها غير مرتبطة بأي تحالف وانها قد سلمت بشرط ألا تستعمل خارج اوروبا ، وذكر بهذا الصدد أن ايطاليا طالما اقترحت وضع نظام دولي واقليمي لمراقبة حركة تهريب الاسلحة الثقيلة أو المتقدمة تقنيا الى مناطق التوتر . وأكد من جديد موقف حكومته بهذا الصدد وقال ان الوفد الايطالي مقتنع بوجوب اعطاء سكان الاقليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية الفرصة لممارسة حقهم في تقرير المصير . ورأى ان لمشروع القرار المطروح على مجلس الأمن مزاياه ولكنه يصبر أكثر توازنا لو انه راعى الموقف الذي اتخذته البرتغال ازاء الحادث الأخير .

٥٣٨ - وقال ممثل الهند ان استمرار البرتغال في تنكرها لحقوق شعب غينيا (بيساو) قد أدى الى نشوء ظروف تنتهك فيها سلامة السنغال الإقليمية بصورة متواصلة . وقد اخفقت كل المحاولات التي بذلها مجلس الأمن لمعالجة هذه الحالة وذلك بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته البرتغال . هذا فضلا عن ان البرتغال رفضت أيضا الخطة التي اقترحها رئيس السنغال لاعداد السلام الى المنطقة . وهكذا فمن الواضح ان على مجلس الأمن ان يواجه تهديدات مستمرة للسلم في المنطقة ما دام الاستعمار البرتغالي قائما في افريقيا . ولا قيمة الا للاقبال للرغبة التي ابدتها البرتغال في اعطاء السنغال الضمانات اللازمة ، باعتبار ان هذه الضمانات غير محددة ، وانها بالتاكيد غير مرتبطة بتعزيز استقلال غينيا (بيساو) . وان وفد الهند مستعد لأن يؤيد أي تدبير يهدف الى انهاء الاستعمار البرتغالي في افريقيا .

٥٣٩ - وبين ممثل بنما رأى وفده وفاده انه ينبغي للبرتغال أن تكف عن انتهاكاتهما لسيادة السنغال وغيرها من الدول الافريقية ، وقال ان المبعثات التي تشنها البرتغال ضد أهالي انغولا وموازيبيق وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر لن تقضي أبدا على تطلعاتهم الى الاستقلال . ويؤيد وفد بنما بلا تحفظ مشروع القرار المقدم من الدول الثلاث .

٥٤٠ - وأعلن الرئيس ، في بدء الجلسة ٢٦٦٩ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ، انه نتيجة لبعض المشاورات تلقى مجلس الأمن مشروع قرار منقح (S/10813/Rev.1) قدمته السودان والصومال وغينيا .

٥٤١ - وعلق ممثل بلجيكا على مشروع القرار المنقح فقال ان النص لا يتضمن شيئا لم يسبق لوفد

بلجيكا ان قبله ولكنه بيد وغير متناسب مع الهدف الذي يرمي اليه . فرغم ان الحادث يدعو الى الأسف ، فهو لا يبدو انه يمكن مقارنته بأعمال العنف الأخرى التي تكرر ارتكابها منذ عام ١٩٦٣ ، ولذا فان وفد بلجيكا يفضل ان يعرب المجلس عن اسفه للحادث وللخسائر في الأرواح التي نجمت عنه ، بدلا من ادانته له . ومما يدعو الى الأسف ايضا ان مشروع القرار لا يتيح لمجلس الأمن ان ينتهز الفرصة التي سنحت لتخفيف حدة التوتر بملاحة استعداد البرتغال لدفع التعويضات واعطاء الضمانات اللازمة . ولهذه الاسباب فان وفد بلجيكا سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار . بيد انه مستعد دائما لأن يدين البرتغال عندما يكون اثمه واضحا .

٥٤٢ - وقال مندوب اليابان ان وفده يأسف كثيرا للحادث الذي وقع على حدود السنغال ويأمل انه لن يتكرر ابدا . وقال أيضا ان السبب الأساسي لمثل هذه الحوادث هو استمرار السيادة الاستعمارية للبرتغال في انغولا وموزامبيق وفيينيا (بيساو) . ويأمل الوفد الياباني ان تصدر البرتغال ضرورة منح شعوب هذه الاقاليم حقهم في تقرير المصير . غير انه يرى أنه لا بد من ازالة العناصر الجديدة الواردة في رسالة البرتغال الاهتمام اللازم ؛ ويرحب الوفد بمشروع القرار المنقح وسوف يؤيده .

٥٤٣ - وتحدث الرئيس بوصفه ممثلا لفرنسا فقال ان هذه ليست هي المرة الأولى التي ترتب فيها على مجلس الأمن ان يعالج شكوى من السنغال ولكنها المرة الأولى التي تبذل فيها الوقائع بمثل هذا الوضوح . فلقد كان الحادث غزوة متعمدة ارتكبتها وحدة نظامية . وفي أوقات أخرى كان يمكن لمثل هذا العمل أن يسبب نشوب حرب . والناظر ان حكومة البرتغال قد ادركت خطورتها لأن مثلها في غينيا (بيساو) قد شجبت الحوادث وأقام دعوى جنائية ضد مرتكبيه . ومن ناحية أخرى ، أعلنت البرتغال عن عزمها على دفع التعويضات واعلاء الضمانات اللازمة ولو ان هذه الضمانات لم تهدد . ويرى الوفد الفرنسي انه كان ينبغي ذكر هذه العناصر في مشروع القرار . ولا حظ ممثل فرنسا ان السنغال بدلا من ان تعتمد الى العمليات الانتقامية ، اتجهت الى المجتمع الدولي للطلب المساندة . ولذا فعلى مجلس الأمن ان يعطي حكومة السنغال تأكيد باعادة السلم الى نصابه في المنطقة . وبناء على ذلك سيؤيد الوفد الفرنسي مشروع القرار المنقح .

قرار : تم في الجلسة ١٦٦١ المنعقدة في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ اعتماد مشروع القرار المنقح (S/10813/Rev.1) بأغلبية ٢ (صوتا مقابل صفرا وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت) (بلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) فأصبح القرار ٣٢١ (١٩٧٢) .

٥٤٤ - وينص القرار ٣٢١ (١٩٧٢) على مايلي :

" ان مجلس الأمن "

" وقد نظر في شكوى جمهورية السنغال ضد البرتغال الواردة في الوثيقة

(S/10807) ،

" وبعد الاستماع الى بيان وزير الشؤون الخارجية للسنغال " ،

" وان يأخذ علما بكتاب ممثل البرتغال الوارد في الوثيقة (S/10810) " ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار قراراته : ١٧٨ (١٩٦٣) المتخذ في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٦٣ و ٢٠٤ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ ايار / مايو ١٩٦٥ و ٢٧٣ (١٩٦٦) المتخذ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ و ٣٠٢ (١٩٧١) المتخذ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ وكذلك تقرير فريق الخبراء العامل الخاص المنبثق عن لجنة حقوق الانسان المؤرخ في ٢ شباط / فبراير ١٩٧١ عن أعمال العنف البرتغالية المرتكبة في الاقليم السنغالي " ،

" وان يخالجه انزعاج بالغ من موقف البرتغال التي ترفض باصرار الانصياع لمختلف القرارات التي اتخذها مجلس الامن حول هذه المسألة " ،

" وان يساوره قلق شديد ازاء تعدد الحوادث المناوئة على غرار تهديد السلم والأمن الدوليين " ،

" وان يؤكد من جديد انه لا يمكن ازالة اسباب التوتر القائم في السنغال وكافة الدول الافريقية المتاخمة لاقليم غينيا (بيساو) وانغولا وموزامبيق ، وخلق جو من الثقة والسلم والأمن فيها الا بالاحترام الكلي لسيادة هذه المناطق من القارة الافريقية وسلامتها الاقليمية واحترام مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال الذي حدده على الأغص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥-د) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ " ،

" ١- يدين انتهاك الحدود والهجوم على مغر نياناو السنغالي اللذين ارتكبتهما قوات نظامية من الجيش البرتغالي يوم ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ ؛

" ٢- يشير الى قراره ٢٩٤ (١٩٧١) المتخذ في ١٥ تموز / يوليه ١٩٧١ الذي يدين أعمال العنف والتدمير التي ارتكبتها القوات البرتغالية ضد أهالي السنغال وقراه منذ ١٩٦٣ ؛

" ٣- ويطلب من حكومة البرتغال ان توقف فوراً ونهائياً أي عمل من أعمال العنف والتدمير الموجهة ضد أرض السنغال وأن تحترم بدقة سيادة هذه الدولة وكافة السدول الافريقية المستقلة الأخرى ، وسلامتها الاقليمية وأمنها ؛

" ٤- ويحث حكومة البرتغال على أن تحترم مبدأ تقرير المصير والاستقلال الذي حدده على الأغص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥-د) وان تتخذ فوراً كافة التدابير اللازمة لتطبيق هذا المبدأ ؛

" ٥- ويعلن انه في حالة تخلف البرتغال عن الانصياع لأحكام القرار الحالي فسينعقد مجلس الامن للنظر في اتخاذ خطوات أخرى ؛

" ٦- ويقرر ابقاء هذه المسألة قيد نظره " .

٥٤٥- قال ممثل المملكة المتحدة في تصريح أدلى به عقب التصويت ان حكومته تأسف لحادث ١٢ تشرين الاول / اكتوبر وتعرب عن عطفها نحو السنغال بسبب الخسائر المادية والخسائر فسي

الأرواح التي 'مُني بها'، واستأرد قائلًا ان الهجوم مروع ويدون معنى غير انه يختلف عن غيره من الحوادث في ان البرتغال قد اعترفت به واستنكرته . ولذا فان الادانة غير ملائمة في ضوء هذه الظروف التي قد تتيح فرصة للبحث عن وسائل للحيلولة دون وقوع حوادث عنف جديدة .

٥٤٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده مازال مقتنعا بحق سكان غينيا البرتغالية في تقرير المصير كما ذكرت حكومته ذلك بوضوح للبرتغال المرة تلو المرة . وان الولايات المتحدة لتأسف لما نتج عن الحادث الاخير من خسائر في الارواح ، غير انها قد امتنعت عن التصويت لأن مشروع القرار لا يراعي مضمون المذكرة البرتغالية وعلى الخصوص ان السلطات البرتغالية قد اعتذرت عن فعلتها وعرضت أن تُعطي ضمانات للسنغال . وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان وفده بلاده قد أعرب في العام الماضي عن اهتمامه بإنشاء لجنة تقوم بالتحري عن حوادث الحدود ويتقدم تقارير الى مجلس الأمن عن التقدم الذي يحرز في المنطقة نحو تقرير المصير . ولا يزال وفد الولايات المتحدة يعتقد بصحة هذا الاجراء .

٥٤٧ - وقال ممثل يوغوسلافيا ان وفده كان يفضل مشروع القرار الاصلي الذي يدين البرتغال بعبارات أشد صرامة . غير ان الوفد قد صوت مؤيدا للنص المنقح لانه يلبي احتياجات الساعة .

٥٤٨ - وقال ممثل ايطاليا ان وفده مغتبط لان مقدي مشروع القرار قد ضمّنوا المشروع المنقح اشارة الى الرسالة الواردة من البرتغال وقال انه يأمل في ان يتخذ عرض البرتغال تقديم الضمانات ، بمثابة علامة تنبئ بتأور جديد كما أبدى أمله في عودة السلم الى المنطقة .

٥٤٩ - وقال ممثل السنغال ان مجلس الأمن قد أعطى الشعب السنغالي مزيدا من الثقة بالقرار الذي اتخذه كما اثبت انه ، خلافا لبعض الآراء ، قادر على أن يعمل في صالح السلم والأمن . وأعرب عن أمله في حث البرتغال على اعادة الناف في موقعها .

جيم - الرسائل اللاحقة

٥٥٠ - قال وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية في رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر موجه الى رئيس مجلس الامن (S/10831) ان بلاده تؤيد قرار المجلس (٣٢١) (١٩٧٢) المتخذ في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر بادانة البرتغال بسبب عدوانها على السنغال . ورد في الرسالة أيضا ان بلاده سوف تساند في المستقبل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل تحريـر الاقاليم الافريقية التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية .

الفصل الخامس

المسألة المتعلقة بالحالة في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية

ألف - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن وطلب عقد اجتماع .

٥٥١ - في رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/10828) طلب ممثلو كل من أثيوبيا وأوغندا ، وبوتسوانا وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، وداهومي ، ورواندا ، وزائير ، وزامبيا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغينيا ، وفولتا العليا ، والكاميرون ، والكونغو ، وكينيا ، وليبيريا ، وليسوتو ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والنيجر ، ونيجيريا ، دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر للنظر في الحالة القائمة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية . وجاء في الرسالة أن مجلس الأمن كان قد ناقش مسألة هذه الأقاليم بصفة غير مباشرة أثناء نظره في الشكاوى العديدة التي قدمتها الدول الأفريقية ضد العدوان الصارخ الذي ارتكبه البرتغال ضد سيادتها وسلامتها الإقليمية . وجاء في الرسالة أيضا أن الحالة في تلك الأقاليم تطورت منذ ١٩٦٣ في صالح حركات التحرر القومية . نتيجة لهذا الاتجاه التقدمي طلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لحمل حكومة البرتغال على الاعتراف بحق شعوب أفريقيا الواقعة تحت سيطرتها في تقرير المصير والاستقلال .

٥٥٢ - وأعرب ممثل البرتغال ، في رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10833) عن أسفه لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد بناء على طلب قائم على مفاهيم خاطئة . وقال إن المسألة قيد النظر لا تدخل في اختصاص مجلس الأمن إذ لا يوجد أي خلاف بين البرتغال وأي من الدول التي طلب ممثلوها دعوة المجلس إلى الانعقاد . وبالإضافة إلى ذلك فإن الحالة السائدة في الأقاليم البرتغالية إنما تدخل ضمن الولاية المحلية لدولة عضو وبناء على ذلك فمن الواضح ، وفقا للفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق ، أنها لا تدخل ضمن المسائل التي يحق للأمم المتحدة النظر فيها .

٥٥٣ - وقدم الأمين العام إلى رئيس المجلس ، في رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10836) نص القرار ٢٩١٨ (د - ٢٧) المتعلق بمسألة الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية والذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها ٢٠٨٤ المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ واسترعى الانتباه إلى الفقرة ٧ من ذلك القرار ، التي توصي فيها الجمعية العامة مجلس الأمن بأن

" ٥ - ويؤكد أن حركات التحرير القومي في أنغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق التي اعترفت بها منظمة الوحدة الأفريقية هي الممثلة الشرعية لشعوب تلك الأقاليم ؛

" ٦ - ويطلب من حكومة البرتغال ، طبقا للتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩١٨ (د-٢٧) ووفقا للأحكام المتعلقة بهذا الموضوع والمنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٥١٤ (د-١٥) ، أن تدخل في مفاوضات مع حركات التحرير القومي لأنغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق المعترف بها من منظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل التوصل إلى حل للنزاع المسح الناشب في هذه الأقاليم والسماح لها بنيل الاستقلال ؛

" ٧ - ويؤكد أن المساعدة العسكرية وغيرها من أشكال المساعدات التي يقدمها بعض حلفاء البرتغال العسكريين ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي إلى حكومة البرتغال تسمح لهذه الحكومة بمتابعة سياستها الرامية إلى السيطرة الاستعمارية والقمع الموجهة ضد شعوب أنغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ، معرضة ، بذلك ، السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية إلى الخطر ؛

" ٨ - ويرجو جميع الدول ولا سيما بعض حلفاء البرتغال العسكريين ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي أن تمسك عن تقديم أية مساعدة من أي نوع إلى الحكومة البرتغالية إلى أن تتخلى عن سياسة السيطرة الاستعمارية التي تنتهجها ؛

" ٩ - ويناشد جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في مجموعة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مد حركات التحرير القومي بأنغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق المعترف بها من منظمة الوحدة الأفريقية بـكـل المساعدة الأدبية والمادية اللازمة في كفاحها من أجل تقرير المصير والاستقلال ؛

" ١٠ - ويقرر أن تضع جميع الدول ولا سيما بعض حلفاء البرتغال العسكريين حدا لبيع وتوريد الأسلحة والمعدات والمواد الحربية إلى حكومة البرتغال فضلا عن كافة التموينات والمعدات والمواد التي تستخدم في صنع أو صيانة الأسلحة والذخائر مادامت البرتغال ترفض التخلي عن سياسة السيطرة الاستعمارية التي تنتهجها ؛

" ١١ - ويقرر أن ينشئ وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت لجنة فرعية مؤلفة من ... عضوا من أعضاء مجلس الأمن يتم تشكيلها بعد التشاور بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام ، تكلف بتنفيذ أحكام الفقرة ١٠ أعلاه وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن ؛

" ١٢ - ويرجو جميع الدول أن تتعاون مع اللجنة الفرعية المنشأة بموجب الفقرة ١١ أعلاه ؛

" ١٣ - ويرجو الأمين العام أن يساعد اللجنة الفرعية في اضطلاعها بمهامها .

يعتمد الى النظر على وجه السرعة في اتخاذ جميع الخطوات الفعالة الرامية لتأمين تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولقرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع تنفيذا تاما وعاجلا .

٥٥٤ - وأنهى الى المجلس أيضا تقرير البعثة الخاصة المكلفة بزيارة المناطق المحررة بنينيا (بيساو) والتي أنشأتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد لفت رئيس اللجنة الخاصة نظر مجلس الأمن الى هذا التقرير برسالة مؤرخة في أول آب/اغسطس موجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10754) .

٥٥٥ - وتلقى مجلس الأمن أخيرا تقرير الأمين العام (م أ S/10734) المؤرخ في ١١ تموز/يوليه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٢ (١٩٧٢) وهو التقرير الذي يتضمن ردود الحكومات على مذكرته المتعلقة بالتدابير التي قد اتخذتها أو تفكر في اتخاذها لتنفيذ الفقرة ٦ من هذا القرار .

باء - النظر في المسألة في الجلسات ١٦٧٢ الى ١٦٧٧ (١٥ - ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢)

٥٥٦ - أدرج المجلس بدون اعتراض في جدول أعماله ، في الجلسة ١٦٧٢ المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، الرسالة الواردة من ٣٧ دولة عضوا (S/10828) ونظر في المسألة خلال ست جلسات عقدها بين ١٥ و ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر دعا الرئيس أثناءها وبموافقة المجلس ممثلي كل من : اثيوبيا واوغندا وبوروندي وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكوبا وليبيريا ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجييريا ، الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت . ووافق مجلس الأمن في الجلسة ١٦٧٢ على التماس تقدم به ممثلا السودان والصومال ، في رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، (S/10830) بتوجيه الدعوة ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى السيد مارتشيلينو وس سانتوس نائب رئيس جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) والى السيد جيل فرنانديس عضو المجلس الاعلى للحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC) والسيد مانويل جورج عضو حركة التحرير الشعبية لانغولا (MPLA) .

٥٥٧ - وافتتح ممثل ليبيريا المناقشة فأشار الى تاريخ البرتغال في افريقيا والجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة لمعالجة الاستعمار البرتغالي في هذه القارة . وحث مجلس الأمن على أن يؤكد من جديد حقوق شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر ، غير قابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال وأن يؤكد كذلك أن حركات التحرير القومي في هذه الاقاليم هي الممثلة الشرعية لهذه الشعوب . كما حث حكومة البرتغال على الدخول فورا في مفاوضات مع حركات التحرير القومي بغية الوصول الى حل للنزاع المسلح الناشب في تلك الاقاليم . ودعا ، أخيرا ، جميع الدول ولا سيما حلفاء البرتغال العسكريين على وضع حد لبيع الاسلحة ، أو توريدها الى البرتغال .

٥٥٨ - وقال ممثل سيراليون أن البرتغال مازالت متمسكة بالوهم القانوني القائل بأن مقاطعاتها المزعومة فيما وراء البحار في افريقيا انما هي جزء لا يتجزأ من البرتغال وأن سكان هذه الاقاليم هم بحق برتغاليون . غير انه في سنة ١٩٦١ كان عدد الافريقيين في أنغولا الذين اعترف لهم بأنهم في حكم البرتغاليين أقل من ١ في المائة من الأربعة ملايين افريقي الذين يعيشون في هذا

الاقليم . والحقيقة هي أنه يجب على الافريقي الذي يريد أن يصبح مواطناً برتغاليا أن تتوفر فيه مؤهلات صارمة بينما أن المواطنة بالنسبة للرجل الابيض هي بحكم الأمر الواقع . ومضى ممثل سيراليون قائلاً أن البرتغال مهتمة بافريقيا في الدرجة الاولى بوصفها ميداناً للاستغلال وهي ترفض قبول حقيقة الحالة في هذه القارة . فلا بد من حمل الحكومة البرتغالية على أن تدرك أنه يجب عليها أن تضع حداً للخرافة القائلة بأن الاقليم الافريقي هي جزء لا يتجزأ من الوطن البرتغالي الأم . هذا ويرغب وفد سيراليون في أن يتيح للبرتغال فرصة للتوصل الى اتفاق مع أصحاب تلك الاقليم التي تحتلها . فاذا رفضت هذا العرض فما عليها الا أن تلتزم نفسها للعواقب الوخيمة التي ستنتج عن ذلك .

٥٩ هـ - واستعرض ممثل اثيوبيا التاريخ الحديث للسياسات التي انتهجتها البرتغال في مستعمراتها الافريقية فقال ان القمع البرتغالي قد تضاءل خلال السنوات العشر الاخيرة . ويستدل من بيانات الناطقين بلسان حكومة لشبونة عن سياستها أنه ليس في نية البرتغال مطلقاً التخلي عن مستعمراتها الافريقية طواعية . غير أن حركات التحرير ، بالرغم من انها واثقة من نفسها ومصممة على مواصلة الكفاح ، لم تغلق الباب دون الوصول الى حل سلمي كيدي للنزاع المسلح وانها جاهزة للتفاوض مع البرتغال فيما اذا كان هذا البلد مستعداً لقبول مبدأ تقرير المصير والاستقلال . وناشد الجماعة الدولية أن تقدم لحركات التحرير القومي هذه مساعدة معنوية ومادية فعالة . وقال ان البرتغال قد اظهرت مراراً وتكراراً شكوكها بسلطة الأمم المتحدة وفعاليتها وهيبتها . وكان ينبغي على مجلس الأمن أن يعمل منذ وقت بعيد . ولذلك فان الوفد الاثيوبي يناشد مجلس الأمن أن يتصدى لتحدي البرتغال وأن يضطلع بالمسؤوليات الواقعة على كاهله بموجب الميثاق .

٦٠ هـ - وقال ممثل المملكة العربية السعودية أن شعب البرتغال ليس هو الذي يحارب من أجل قمع الشعوب الافريقية بل هي زمرة قليلة من أرباب المصالح الذين يساندون مع الاسف حكومة البرتغال ويجبرونها على التمسك بسيطرتها على اقاليمها فيما وراء البحار . فاذا امكن ايجاد صيغة ، في نطاق الأمم المتحدة ، تحقق مشاركة في المصالح بين الافريقيين المحررين من شعوب هذه الاقاليم وبين البرتغاليين فقد يظهر في الأفق بريق من أمل . واقترح الممثل السعودي أن يعين الأمين العام مبعوثاً لمعالجة هذه المسألة كما سبق أن فعل بالنسبة لمسألة ناميبيا . ومن الممكن ، بالاضافة الى ذلك ، اعادة مجلس الوصاية الى نشاطه أو ايفاد ممثل للأمين العام برحلة استطلاعية . وقال انه لا بد من عمل شيء يمكن للافريقيين والبرتغاليين من الاتصال بعضهم ببعض والتفاوض . وعلى المدى الطويل فلا يوجد شئمة بديل من منح الحرية للافريقيين الذين يعيشون في الاقليم البرتغالية .

٦١ هـ - وأشار ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، في الجلسة الـ ١٦٧٣ المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر الى السلسلة الطويلة من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بخصوص البرتغال والتي ادانت فيها هذا البلد بسبب سياسته الافريقية . وقال لو كانت منظمة الأمم المتحدة قد انشئت بغية اتخاذ قرارات أو عرض فلسفات ومبادئ جديدة فلا بد من التسليم بانها فعلت كل ما في وسعها في مجال انهاء الاستعمار ؛ غير أن المنظمة قد أنشئت لكي توفر ظروف السلم في العالم أجمع وتحافظ عليها . والسلم لا يتمشى مع الاستعمار لأن الشعوب عندما ترى نفسها

محرومة من الحقوق الانسانية الاساسية الجوهرية فمن الطبيعي أن تكافح لتدمر ذلك السلم الذي تعاني العذاب في ظله . ومع ذلك فان نظام لشبونة الفاشستي هو المسؤول في الدرجة الاولى عن تدمير السلم في اقاليمه الافريقية . وان تضاعف العمليات الحربية البرتغالية وتزايد تدفق المصالح الاقتصادية وغيرها في تلك الاقاليم انما يهدفان الى تقوية القاعدة الاقتصادية لنظم الأقليات وللهيمنة البيضاء في هذا الجزء من افريقيا . وانه لمن مصلحة حكومات وشعوب أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، في المدى الطويل ، أن تكف عن تزويد البرتغال بالمساعدة . وأن تشجع هذا البلد على وضع حد للحرب غير المجدية التي يشنها في افريقيا .

٦٢ هـ - وتحدث السيد دوس سانتوس أمام مجلس الأمن باسم هيئة فريليمو فقال ان قرار اللجنة الرابعة للجمعية العامة بمنح حركات التحرير القومي للاقاليم البرتغالية مركز المراقب قرار ذو أهمية تاريخية وسياسية بالغة . وهو يعني بالنسبة لبلده ان منظمة الأمم المتحدة تعترف بأن حركة الفريليمو تمثل الشعب الموزامبيقي والموزامبيقي ذاتها . وهو يعني ايضا أن الفريليمو تمارس بحكم الواقع السلطة السياسية على شعب موزامبيق باسطة رقعة تلك السلطة على المناطق المحررة. وعلى المناطق التي لاتزال تترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية . فقد مدت الفريليمو كفاحها ، ففي الواقع ، الى ولاية مونيكا وسوفالا وهي ولاية غنية من الناحية الزراعية ومن ناحية المناجم والصناعات وهو هام كما هي ذات أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية . وتشمل المناطق المحررة حتى اليوم اكثر من ربع مساحة موزامبيق أى أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ كيلومترا مربعا . وقد شرع سكان هذه المناطق ، وبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة ، في القيام تحت اشراف الفريليمو بانماء بلادهم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بينما يجرى هذا العمل خفية في المراكز الريفية والحضرية في المناطق التي لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية . ويعيش السكان في هذه المناطق تحت السيطرة البرتغالية ولكنهم يتبعون القيادة السياسية التي توجهها الفريليمو . ويمكن قياس مدى التعبئة السياسية بمدى ما تؤدى اليه من قمع . ففي شهر تموز/يوليه الماضي أعلنت الصحافة الدولية القبض على حوالي ٨٠٠ ١ وطني في المناطق الجنوبية من البلاد . غير أن كفاح الفريليمو ليس موجها ضد الشعب البرتغالي بل ضد نظام الحكم الفاشي في لشبونة . وبينما تشن البرتغال حرب ابادية وحربا ايكولوجية ، فهي تقوم بتعزيز تحالفها مع نظامي الحكم في افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية . وفضلا عن ذلك فان مشاركة هذين النظامين المباشرة في الحرب الاستعمارية في موزامبيق آخذة بالازدياد . وأن جنودهما وطائراتهما وطائرات الهليكوبتر التابعة لهما تساهم في هذه العمليات الحربية بصورة أنشط . ومن الواجب تزويد شعب موزامبيق بالوسائل اللازمة لمواصلة تحريره ، ومن الضروري الحيلولة دون تدفق الأسلحة الى البرتغال . وواصل السيد سانتوس كلامه قائلا ان البرتغال تتلقى مساعدات عسكرية واقتصادية ومالية من بعض الدول ولا سيما من حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وتتضمن هذه المساعدات أسلحة تقدمها الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . وفي مقابل هذه المساندة فتحت البرتغال مستعمراتها للاستثمارات الغربية . فاذا لم تكف هذه الدول عن مساعدة البرتغال فان افريقيا الجنوبية بكاملها ستصبح ميدانا رحبا لحرب حامية الوطيس . ومع ذلك فان الفريليمو مستعدة للتفاوض مع الحكومة البرتغالية باسم الشعب الموزامبيقي بأكمله ، حالما تعترف البرتغال بحق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال القومي .

٥٦٣ - وقال ممثل الصومال ان لجوء حركات التحرير الى الكفاح الثوري يتسم ، في نظر الدول الافريقية الممثلة في منظمة الأمم المتحدة ، بذات الأهمية والمغزى اللذين اتسمت بهما كل الثورات التحريرية فيما مضى ، بالنسبة لكثير من الدول بما في ذلك بعض الدول الكبرى . وقد آن الأوان لاتخاذ تدابير ايجابية فيما يتعلق بالحالة القائمة في المستعمرات البرتغالية ، تتجاوز مجرد التأكيد على المبادئ والنداءات المعتدلة الى العمل التي وجهت بأديس أبابا في شباط/فبراير ١٩٧٢ . ان على مجلس الأمن أن يعمل بطريقة أكثر ايجابية ازاء حالة يشترك فيها ١٥٠ جندي برتغالي على الأقل في حرب تهدف الى سحق كفاح من أجل التحرر من النير الاستعماري ، حرب يستخدم فيها النابالم والكيماويات وغيرها من وسائل التدمير الجماعي . ان لدى المجلس الآن أسباب كافية للاحتكام الى الفصل السابع من الميثاق وفرض حظر على الأسلحة المتجهة الى البرتغال . ومما يخيب الأمل أعظم خيبة أن نلاحظ تجاهل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة المتعمد ، بسبب علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع البرتغال وافريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية للتدابير الكثيرة التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة بخصوص الاقاليم البرتغالية .

٥٦٤ - وقدم ممثل الصومال ، بعد ذلك ، باسم السودان والصومال وغينيا مشروع قرار (S/10834) قال عنه انه يهدف الى تقويم الحالة القائمة في الاقاليم واستكمال القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . ان هذا النص يعكس لا مجرد اتفاق رأى أغلبية أعضاء الأمم المتحدة فحسب بل كذلك اتفاق اراء رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الافريقية كما يدل على ذلك قرارهم الخاص بتصفية الاستعمار الذي اتخذوه في الرباط عام ١٩٧٢ . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد درس الحالة القائمة في انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ،

" وان يشير الى قراره ٣١٢ (١٩٧٢) المتخذ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ،

" وان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبالقرار ٢٩١٨ (د - ٢٧) المتخذ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، المتعلق بمسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

" وان يأسف شديد الاسف لقيام البرتغال بمواصلة ومضاعفة أعمال القمع المسلح الموجهة ضد شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق والرامية الى كبح تطلعات هذه الشعوب المشروعة الى تقرير المصير والاستقلال ، فضلا عن استمرار حواش انتهاك سيادة الدول الافريقية المستقلة المجاورة لهذه الاقاليم وسلامتها الإقليمية ،

" وان يشير الى طلباته الى الدول بالامتناع عن تزويد حكومة البرتغال بأية مساعدة تمكّنها من مواصلة قمعها لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع وشحن الاسلحة والمعدات الحربية الى حكومة البرتغال لهذا الغرض ، بما في ذلك بيع وشحن المعدات والمواد المستعملة في صنع وصيانة الأسلحة والذخائر التي تستعملها في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

"وان يأسف شديد الأسف للسياسة التي تنتهجها هذه الدول ولا سيما بعض الحلفاء العسكريين للبرتغال في نطاق منظمة حلف شمال الاطلسي ، والتي تري ، رغم النداءات المتكررة الموجهة اليها من منظمة الأمم المتحدة الى مواصلة امداد البرتغال بالمساعدات العسكرية وغيرها من المساعدات التي لا تستطيع البرتغال بدونها أن تستمر في تنفيذ سياستها الرامية الى السيطرة الاستعمارية والى قمع شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ،

"وان يشعر بصدمة بالغة ازاء استمرار البرتغال في استخدام النابالم والمواو الكيماوية في حروبها الاستعمارية ضد شعوب أنغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ،

"وان يحيط علما بتقرير البعثة الخاصة التي أرسلتها الى غينيا (بيساو) في نيسان /ابريل ١٩٧٢ اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"وان استمع الى بيانات ممثلي الدول الأعضاء وحركات التحرير القومي التي دعت الى المشاركة في نظر هذه المسألة ،

"وان يأسف شديد الأسف لاصرار حكومة البرتغال على رفض تنفيذ الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع والمنصوص عنها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص الأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

"وان يدرك الحاجة الملحة الى تفادي تكبد شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق مزيدا من الالام البشرية والخسائر في الارواح ، والى تأييد حل عــــن طريق المفاوضات للنزاع المسلح الناشب في هذه الاقاليم ،

"١ - يؤكد من جديد حق شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ، غير قابل التصرف في تقرير المصير والاستقلال ، كما اعترفت الجمعية العامة بذلك في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ وكذلك شرعية كفاح هذه الشعوب بقاءة حركاتها التحريرية القومية من أجل نيل هذا الحق بكافة الوسائل المتوفرة ؛

"٢ - ويؤكد من جديد أن الحالة الناجمة عن سياسة البرتغال الاستعمارية في هذه الاقاليم وكذلك عن أعمال العدوان المتواصلة التي تقوم بها القوات المسلحة البرتغالية ضد دول افريقية مستقلة مجاورة لتلك الاقاليم يخل بالسلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية اخلالا خطيرا ؛

"٣ - ويدين اصرار حكومة البرتغال على رفض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الاخرى المتعلقة بالموضوع ؛

"٤ - ويطلب من حكومة البرتغال أن توقف فوراً حروبها الاستعمارية وكل أعمال القمع ضد شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ؛

٦٥ - وقال ممثل مدغشقر أن حكومة البرتغال تنكر وجود حالة حرب في مستعمراتها الافريقية التي تدعي أنها تسيطر عليها سياسيا واداريا واقتصاديا وعسكريا . ولا بد لدخض هـذا الادعاء من قراءة تقرير البعثة الخاصة التابعة للجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . بيد أن من الممكن ، بالنسبة للسلطات البرتغالية أن تدوم حربها هذه الهادفة الى استتردار الأراضي واعادة الاستعمار ، مائة عام لو اقتضى الأمر . وحيث أنه من الصعب على المـرر أن يفهم كيف تستطيع السلطات البرتغالية أن تزدرى بأحكام الميثاق وتفلت من العقوبة وأن تواصل بكل اطمئنان عدوانها الاستعماري والامبريالي فلا بد، اذن ، من الاعتراف بأن البرتغال تستفيد من اشتراك أمم أخرى معها في الجرم ومساعدتها عليه . ويتمتع المجلس بالسلطة اللازمة لوضع حد لهذه الحالة وذلك بواسطة فرض حظر كامل على بيع الاسلحة الى البرتغال . ومن العدل أيضا أن يطلب المجلس الى الجماعة الدولية أن تضع برنامجا قوميا لمساعدة انغولا وغينيا (بيساو) وجزر الرأس الأخضر وموزامبيق واعادة تعميرها، وذلك بواسطة معونة تقدمها الى حركات التحرير القومي فيها .

٦٦ هـ وتحدث السيد فرنانديس باسم هيئة الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر فقال أن محاولة اقناع البرتغال بانتهاء الاستعمار هو بمثابة مطالبة الطبقة الحاكمة البرتغالية بالانتحار . وقال أيضا ان اقتصاد البرتغال وجهه ، بعد خمسين عاما من النظام الفاشي توجيهها لاستفيد منه الابطسعة أسر قوية . وان هذه الطبقة الحاكمة هي المهمة بالمحافظة على مستعمراتها . لقد عمد شعب جزر الرأس الأخضر وغينيا (بيساو) في بادىء الأمر الى اتباع وسائل احتجاج سلمية لاعنفية غير أن الالتماسات والمقاطعات والاضرابات لم تؤثر مطلقا أى أثر على البرتغال . وحدث في عام ١٩٥٩ اضراب لعمال الموانىء ادى الى مذبحة بيكيكويتي التي فتحت الشرطة فيها نيران مدافعها الرشاشة على المضربين تاركة وراءها أكثر من خمسين قتيلًا وأكثر من مائة جريح من العمال . فلم يكن أمام الشعب ، بعدئذ ، أى سبيل سوى اللجوء الى القوة المسلحة . وقد احرز سكان الرأس الأخضر وغينيا (بيساو) خلال عشر سنوات من الكفاح المسلح ، تقدما عظيما ، بقيادة الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC) . فقد تم تحرير ما يقرب من ثلاثة أرباع اراضيهم الوطنية من السيطرة الاستعمارية ويقع ثلثا غينيا (بيساو) الآن تحت سيطرتهم الفعلية . وقد أنشأ الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر جهازا اداريا للبلاد وبعث في السكان حياة جديدة وأملا جديدا . وشجع انشاء مرافق مختلفة اجتماعية وثقافية ، كمرافق الصحة والصحة العامة والتعليم . وهناك الآن عدة مئات من الافريقيين الذين فتحت امامهم أبواب التعليم بعض منهم في بلاد صديقة بالخارج . هذا وقد طلب الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر من مجلس الأمن فى اديس أبابا تحديد موعد أقصى لجلاء القوات البرتغالية وارسال وفد من مجلس الأمن لمقابلة رئيس الوزراء البرتغالي وتقديم مقترحات محددة لبدء المفاوضات . ويحيد السيد فيرنانديس شخصيا أن تكون المملكة المتحدة عضوا في هذا الوفد نظرا للشوائب الخاصة التي تربطها بالبرتغال . وفي ختام بيانه قال السيد فيرنانديس ان شعبه قد انتهى منذ وقت وجيز من انتخاب جمعيته الوطنية الاولى التي سوف تنعقد في مستقبل قريب لتعلن نشأة دولة جديدة . وقد توفرت كل العناصر التي لاغنى عنها لقيام دولة ذات سيادة وستعمل الجمعية

الوطنية على هذا الأساس . وليس في نية الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر — أن يحمل البرتغال على أن تجثو على ركبتها غير أنه سيوضع حد للنظام الاستعماري البرتغالي في بيساو والرأس الأخضر .

٦٧ هـ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١٦٧٤ المنعقدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر فقال ان البرتغال تدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية . وتقوم قوات نظامية من جمهورية إفريقيا الجنوبية — بالمساهمة في الحروب الاستعمارية الناشبة ضد الوطنيين الإفريقيين في المستعمرات البرتغالية . وحدثت بالإضافة الى ذلك عدة حالات من العدوان البرتغالي على البلدان الإفريقية . وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن بإدانة البرتغال ، فما زال هذا القطر يواصل سياسته القائمة على العدوان والقمع الاستعماري ونهب الشعوب الإفريقية . ولا يجهل أحد أن هذه الأعمال تحدث لأن البرتغال تنعم بمساندة بعض الدول المتنفذة الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي . ويشاهد العالم في إفريقيا الجنوبية نوعا جديدا وخصوصا من الاستعمار : الاستعمار الجماعي . ففوق ارض الاجداد الإفريقية التي يحتلها البرتغال ليس الاستعماريون البرتغاليون هم وحدهم اصحاب السلطة والسلطان بل كذلك الاحتكارات الدولية التي تقع مقارها في مختلف العواصم والمدن الكبيرة في البلدان الغربية . وفي ظل هذه الظروف ، يتوجب على مجلس الأمن أن يضع مواعيد قصوى محددة لنقل السلطة الى الممثلين الحقيقيين للشعوب الإفريقية في غينيا (بيساو) وانغولا وموزامبيق . فاذا ما تحدثت البرتغال قرار مجلس الأمن بنقل السلطة الى شعوب هذه البلدان ، فيجب على المجلس عندئذ أن ينظر في فرض العقوبات ضد البرتغال . ولا يكتفي الاتحاد السوفياتي بتأييد الشعوب الإفريقية في كفاحها ضد الامبريالية بل انه يمنح حركات التحرير القومي تأييده الادبي الكامل كما يقدم لها مساعدات مادية حقيقية . وأما فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من السودان والصومال وغينيا (S/10834) يرى الوفد السوفياتي أن نص مشروع هذا القرار يتضمن ثلاثة عناصر هامة . العنصر الاول هو — النداء الموجه الى البرتغال للمشروع في مفاوضات مع حركات التحرير القومي — والعنصر الثاني هو الاعتراف بحركات التحرير القومي باعتبارها الممثلة الشرعية للسكان ؛ والعنصر الثالث هو النداء الموجه الى جميع الدول التي تساعد البرتغال ، كي تضع حدا لمثل هذه المساعدة . وختم الممثل السوفياتي بيانه قائلا ان الاتحاد السوفياتي يؤيد مشروع القرار ويرى انه يترتب على مجلس الأمن أن يقرر فوراً وقف توريد الاسلحة والمواد الحربية الى الاستعماريين البرتغاليين .

٦٨ هـ — وقال ممثل المغرب ان البرتغال تشن في وقت واحد ، ثلاثة حروب استعمارية نموذجية تتجاوز بكل وضوح امكانياتها ووسائلها . ومع ذلك فلم تستطع أن تأتي بأي تفسير أحسن من قولها ان مستعمراتها هي جزء لا يتجزأ من البرتغال . ووجه ممثل المغرب كلامه الى حلفاء البرتغال في منظمة حلف شمال الأطلسي فتساءل كيف تستطيع هذه الدول ألا تشعر بالحرص من حليف لم يجلب لها سوى خيبة الامل ، حليف يشن حربا استعمارية بالية وباهظة الثمن بينما هو يبقى شعبه في حالة من التخلف لا تتمشى وهذا الزمن . وقال ممثل المغرب انه لا يستطيع أن يفهم السبب الذي يجعل تحالف هذه الدول مع البرتغال قيما الى الحد الذي تنسى فيه الدول

التزاماتها الدولية وتؤدي سمعتها . وطلب من حلفاء البرتغال ، كخطوة أولى ، وكأقل تدبير تمهيدى ، عمل يقومون به ، أن يفرضوا حظرا على ارسال أية أسلحة الى البرتغال . ومن المؤكد أن البرتغال ستستيقظ وستتنبه الى حقائق هذا الزمن وتتخلّى عن سياستها الاستعمارية عندما ينضب المعين الذى يمدّها بالأسلحة . واذنا ماقررت البرتغال عقد مؤتمر مماثل لمؤتمر افيان من أجل وضع حد لحروبها الاستعمارية ، فان المغرب يعرض فورا مدينة طنجة مقرا لعقد مثل هذا المؤتمر نظرا لموقعها الجغرافي والسياسى الأمل .

٥٦٩- وقال ممثل السودان انه يترتب على البرتغال أن تدرك انه ليس لها اى مستقبل تستطيع التعويل عليه لا في منظمة حلف الاطلنطي ولا في الجماعة الاوروبية . فهي لا تمتع بأية صفة من الصفات التي تؤهلها لأن تكون عضوا في حلف شمال الاطلنطي ، اللهم الا لمجرد صدفة من صدق التاريخ والموقع الجغرافي في فترة حرب باردة ناشئة بين الشرق والغرب . ولا بد وان يأتي يوم يتحول فيه الانفراج السائد الآن الى اتفاق ودى وعندئذ تفقد البرتغال فائدتها كقاعدة استراتيجية . وبالنظر الى افتقار البرتغال لبعض المؤهلات الاقتصادية والسياسية ، فهي لا تستطيع أن تطمح لان تصبح عضوا في الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ولذا ، يترتب على البرتغال في المستقبل أن تعتمد على قوتها الذاتية ومواردها الذاتية التي لن تسمح لها بأى حال من الاحوال أن تحافظ على مركزها في افريقيا . ونظرا لذلك فلاحاجة الى تذكير البرتغال بأن من التعاون المتبادل عاجلا أو آجلا مع انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق المستقلة هو احدى عليها من حلفائها العسكريين القدامى . واذنا نصح مجلس الأمن في اقناع دول منظمة حلف شمال الاطلنطي بأن تسحب المساعدات العسكرية والمالية التي تقدمها الى البرتغال ، فستضطر البرتغال الى النظر الى الحالة بحقيقتها السافرة . واذنا اخفق المجلس في ذلك ، فبماكانه ، استنادا الى الفصل السابع من الميثاق تطبيق العقوبات الكاملة على افريقيا الجنوبية في مجموعها ، كمرحلة أولى . واذنا ما اخفقت كل هذه الجهود فباستطاعة المجلس ، في النهاية ، أن ينظر كخطوة أخيرة في اتخاذ تدبير جديد لم يسبق له مثيل كأن يعلن استقلال الاقاليم الواقعة حاليا تحت السيطرة البرتغالية . والسودان متمسك بحزم بالتعهد الذى قطعه على نفسه مع جميع الدول الافريقية في مؤتمر الرباط بمنح الكفاح المشروع الذى تخوضه كافة الشعوب الافريقية الراحة تحت السيطرة الاستعمارية تأييده الادبي والمادى الكامل حتى تحريرها الكامل .

٥٧- وقال ممثل بلجيكا أن بلاده اعترفت منذ زمن بعيد بأن لسكان الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية حقا لا يقبل التصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد آن الاوان لنقول للبرتغال بلطف ولكن أيضا بحزم أنه يجب عليها أن تعترف بهذا الحق ونما ابطاء وأن تقلّع عن انتهاج سياسة قد عفا عليها الزمن . وبذلك تحذو البرتغال حذو بلاد اوروبية شتى ، من بينها بلجيكا ، وتستبدل علاقات التبعية الحالية التي تربطها بالاقاليم الافريقية بعلاقات جديدة قائمة على المساواة ، يقتضيها تحول تاريخي لرجعة فيه . ويود وفد بلجيكا أن يذكر البرتغال بأن سقوط امبراطوريات الدول الاستعمارية لم يؤد الى قطع العلاقات بين البلدان المتروبولية السابقة والبلدان الافريقية التي أصبحت مستقلة . على العكس من ذلك تماما فقد تبدت من الطرفين رغبة سياسية في اقامة علاقات من التعاون مبنية على المساواة وعلى عدم

التدخل المتبادل ، الغرض منها هو مساعدة الدول الأفريقية الفتية في جهودها من أجل
النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . ولا تشوب بلادها أية شائبة فيما يتعلق بالاتهامات
الخاصة بالمساعدات العسكرية التي تتلقاها البرتغال من حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي.
فإن الأسلحة التي تبيعها الشركات البلجيكية إلى البرتغال مقيدة باستعمالها لاحتياجات الدفاع
في القارة الأوروبية نفسها . وحيث أن حلف الدفاع المعقود بين الدول الخمسة عشرة الأعضاء
في منظمة حلف شمال الأطلسي لا ينطبق إلا على أقاليمها بالذات ، فإن أقاليم البرتغال فيما
وراء البحار تخرج عن نطاق تطبيق حلف شمال الأطلسي . وسوف تعيد بلجيكا النظر في موقفها
إذا لم تحترم البرتغال تعهداتها . وأكد الممثل البلجيكي من جديد مساندة بلجيكا لحقوق
شعوب الأقاليم البرتغالية في تقرير المصير وفي الاستقلال وكذلك مساندتها لأجراء مفاوضات بدون
شروط مسبقة تحقيقاً لهذا الهدف .

٥٧١- وتحدث السيد جورج باسم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA فقال لمجلس الأمن
إن وجوده في هذا المكان هو برهان على تأييد منظمته لقواعد ومبادئ الميثاق وهي المبادئ
التي دأبت البرتغال تحت إدارتها بينما وقفت الجماعة الدولية تنظر إليها في غير ما اكتراث.
وقال أيضاً إن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا تسيطر على أكثر من ثلث أراضي أنغولا وهو ما يشمل
مساحة قدرها زهاء ٥٠٠.٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي هذه المناطق المحررة إنما تنشأ دولة
أنغولا الجديدة ، بينما تواصل حكومة البرتغال حربها الاستعمارية حاشدة في أنغولا معظم
قواتها التي تزيد عن ١٣.٠٠٠ رجل منهم ستون ألف جندي تابعون للجيش والبحرية والطيران
أما الباقون فهم مرتزقة من كاتانغا كانوا فيما سبق في خدمة تشومبي ، وغيرهم من المرتزقة من
الجنود والطيارين من الجيش النظامي لأفريقيا الجنوبية ومن رجال الشرطة السياسية البرتغالية
وضباط الجمارك ورجال الميليشيا من المستوطنين المسلحين الذين يطلق عليهم اسم المنظمة
الأقليمية للمتطوعين من أجل الدفاع المدني . وقال السيد جورج أن البرتغال تعزز روابطها
مع المنظمة العنصرية في أفريقيا الجنوبية وروديسيا وإنها تطلب رسمياً من أعضاء منظمة حلف شمال
الأطلسي إقامة قواعد عسكرية في أنغولا . وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت البرتغال نظام
" القرى الاستراتيجية " وهي عبارة عن عملية نقل للسكان حتى تنقطع الصلة بينهم وبين المقاتلين
من رجال العصابات . وقد أخفقت هذه السياسة لأنها ولدت الحقد في قلوب السكان الذين
لم يعودوا يستطيعون مواصلة فلاحة حقولهم من وراء الأسلاك الشائكة . وبعد أن وصف السيد
جورج الإصلاحات الصحية والاجتماعية والتعليمية الجارية الآن في المناطق المحررة قال إن البرتغال
لا تستطيع أبداً الاستمرار في خوض حربها الاستعمارية بدون المساندة الفعالة التي تتلقاها من
منظمة حلف شمال الأطلسي ومن مجموعة العنصريين في روديسيا وأفريقيا الجنوبية والبرازيل .
وختم السيد جورج بيانه قائلاً إن على مجلس الأمن أن يدعو البرتغال مرة أخرى إلى وقف حربها
العنصرية ، متيحة بذلك إمكانية التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) التي
هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الأنغولي .

٥٧٢- وقال ممثل أوغندا إن مجلس الأمن لم يجتمع ليناقد ما إذا كان ينبغي أن تنال الأراضي
البرتغالية استقلالها حيث أن هذا الهدف قد تحدد بوضوح في العديد من قرارات المجلس
وقرارات الجمعية العامة . وأضاف قائلاً إن البرتغال ذكرت أنها لا ترفض مبدأ تقرير المصير .

غير أن تقرير المصير لا يعني في الواقع بالنسبة للبرتغال الاستقلال . لقد وصفت البرتغال في معهد الدراسات العسكرية العليا بلشبونة بأنها أمة " يوجد ٢٤ في المائة من مساحتها و ١٤ في المائة من سكانها في أوروبا بينما يوجد ٩٥ في المائة من مساحتها و ٥٥ في المائة من سكانها في إفريقيا " . وهكذا ، فإن البرتغال ، في نظر الحكومة البرتغالية تكون وحدة دستورية تمتد الى القارتين الأوروبية والأفريقية على السواء . وتستعمل البرتغال كلمتي " تقرير المصير " و " دولة " بمعنى فريد ينطوي على الخداع . وإن وفد أوغندا ليؤيد الاقتراح المقدم الى الجمعية العامة والقائل بأنه ينبغي على البرتغال أن تشرع في اجراء مفاوضات فورية مع حركات التحرير القومي . وإن أوغندا مستعدة لأن تلتزم بأى قرار يتخذه مجلس الأمن للتعجيل بتحقيق تقرير المصير والاستقلال لكل المستعمرات البرتغالية وهي تؤيد مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن ، كل التأييد .

٥٧٣ — وتكلم ممثل تونس ، في الجلسة ال ١٦٧٥ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر فقال أن اليوم الذى ستؤيد فيه البرتغال نفسها دخول مستعمراتها السابقة في هيئة الأمم المتحدة آت لا محالة . وإنما ما يدعوا الى القلق هو طول الكفاح وجسامة الالام البشرية التي ستتسبب البرتغال فيها قبل أن تتحقق هذه الغاية . فالحالة آخذة بالتدهور رغم كل قرارات منظمة الأمم المتحدة وان البرتغال تشن حربا سخيفة وغير مجدية تطغى على أراضى دول مستقلة مجاورة . وهي تثقل كاهل الشعب البرتغالي بجهد مالي هائل لمواصلة حربها الاستعمارية التي يموت في سبيلها الشباب البرتغالي كل يوم . وما كان للبرتغال أن تواصل القتال لولا المعونة الاقتصادية والعسكرية السخية التي تتلقاها من حلفائها . وأنه يجب على البرتغال أن تقيم مع شعوب اقاليمها الإفريقية علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والمصلحة المتبادلة كما عليها أن تفهم بأن احراز نصر عسكري هو أمر مستحيل . وينبغي على البرتغال أيضا ان تقبل حالة من التنازل قائمة على مبدأ تقرير المصير والحرية . وعلى جميع الدول أن تتعاون لا قناع البرتغال بالاقتداء بخطى المثل التاريخي الذى ضربته دول أخرى من الجماعة الأوروبية .

٥٧٤ — واستعرض ممثل بوروندى تاريخ الحروب الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا فقال ان البرتغال لم تستطع ان تواصل هذه الحروب الا بفضل المعونة السخية التي تتلقاها من حلفائها المضللين . وإن حديث التمثل العنصرى الذى تتحدث البرتغال عنه في مستعمراتها هو حديث مخادع . ولا يقل عن ذلك سخفا أخذ البرتغال بنظرية " الولايات البرتغالية فيما وراء البحار " فضلا عن ذلك فإن نظام " السكان الاصليين " " انديجيناتو " هو صورة برتغالية عن الفصل العنصرى . وإن الاندماج العنصرى في الاقاليم البرتغالية ليس الا رياء وحجة كاذبة الفرض منها تأخير الاستقلال الى مالا نهاية . والحقيقة هي انه كان على الافريقيين ، لكي تتم عملية تمثيلهم على هذا النحو ، أن يتخلوا عن ثقافتهم الذاتية وحضارتهم الخاصة بهم . ومضى ممثل بوروندى قائلا انه على الرغم من السخط العالمى الذى اثارته أعمال الارهاب العديدة فلا بد من الاشارة الى بعض التمييزات ، فالارهاب على عدة أنواع ، والبرتغال آثمة بارتكاب أشنع ألوان الارهاب ضد سكان مستعمراتها . وإن اى نزوع الى عزل الاستعمار عن الشبكة الراهبية العالمية هو بمثابة ممارسة سياسة النعامة وتظل الامال المرتقبة منها افتراضية .

٥٧٥ — وقال ممثل نيجيريا أنه بدلا من أن تدعن البرتغال لمبادئ الميثاق وقرارات منظمة الأمم المتحدة ، فهي تتمسك بخرافة " ولايات ما وراء البحار في إفريقيا " . ولقد وضعت البرتغال

سياستها في انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر على أساس أن تعمل على حرمان السكان الاصليين من ثقافتهم الذاتية حتى يذعنوا للمهتك السافر لحريتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولم يؤد الاصلاح الدستوري المزعوم المتعلق بأقاليم ماوراء البحار الى التقليل ، باى حال ، من التحكم الاستبدادى الذى تمارسه لشبونة كما انه لم يقض بمساهمة الاغلبية العظمى من السكان في الحياة السياسية لتلك الاقاليم . ولم تتمكن البرتغال من مواصلة حروبها الاستعمارية الا بمعونة حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي الذين لم يفعلوا شيئا ليتحققوا من ان المعونة التي يقدمونها لا تنفق لتمويل تلك الحروب بطريقة غير مباشرة . هذا وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد تقدمت في عام ١٩٦٩ في بيان لوساكا بعرض لتسوية سلمية للمشكلة الناشئة عن الاستعمار البرتغالي . وكان رد البرتغال على ذلك سلبيا . غير أن الجمعية العامة كررت هذا العرض ، مؤخرا . وعلى مجلس الأمن ان يقوم بما يلزم لكسبي تضع البرتغال حدا لجميع التدابير التي تعكس صفو السلم والأمن في القارة الافريقية ولكي تعمل ، عوضا عن ذلك ، على تمكين السكان من تحديد المستقبل السياسي لبلادهم .

٥٧٦- وتكلم ممثل يوغوسلافيا في الجلسة الـ ١٦٧٦ المنعقدة يوم ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر فقال ان تطورات جديدة قد حدثت فيما يتعلق بالأقاليم البرتغالية ، تقتضى من مجلس الأمن اتخاذ قرارات جديدة في هذا الصدد . فتحرير مناطق واسعة من هذه الاقاليم ، وانشاء سلطات وخدمات محلية ، والبعثة الخاصة لغينيا (بيساو) التي كانت اول بعثة في تاريخ الأمم المتحدة اوفدت لزيارة اقليم تم تحريره في تلك المنطقة ، وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وتزايد الاعتراف بحركات التحرير القومي على الصعيد الدولي ، هذه كلها عوامل تشير الى بداية عهد جديد في الكفاح الدائر من اجل تحرير المستعمرات البرتغالية . وتبعاً لذلك فان نظر مجلس الأمن مرة أخرى في الحالة ليس عملاً روتينياً أو آلياً . ولا ينبغي ان يقلل احد من أهمية دور التأييد الادبي والسياسي والمادى الذى استطاعت منظمة الامم المتحدة أن تقدمه لو أن الذين خاضوا غمار حروب التحرير يعلمون تماما انه لا يمكن الفوز بالحرية ان لم يقيم الشعب نفسه بالكفاح من اجل حريته . وقد اعلنت يوغوسلافيا تأييدها الكامل لكفاح شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) منذ البدايات ولا حظت باهتمام الاقتراح الرامي الى ان ينظر مجلس الامن في أمراعلان استقلال هذه الاراضي اذا ما بدت تدابير اخرى غير مجددة . ولم يكن وفد يوغوسلافيا ليجد أية صعوبة في قبول مشروع القرار بالصورة التي قدم بها أصلاً من ثلاثة أعضاء افريقيين بمجلس الامن . وتأييد يوغوسلافيا حق شعوب هذه الاقاليم غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وتحث البرتغال على اجراء المفاوضات فوراً . وتأييد يوغوسلافيا كذلك الطلب الرامي الى وقف توريد الاسلحة الى البرتغال كما تؤيد أية تدابير ترمي الى تطبيق مثل هذا الحظر . وتأييد يوغوسلافيا ، عن مبدأ ، بإدرات الدول الافريقية ويرى الممثل اليوغوسلافي من المفيد انشاء هيئة فرعية خاصة منبثقة عن مجلس الأمن تنحصر مهمتها في متابعة عملية انهاء الاستعمار في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية . ومن الضروري المساعدة على ايجاد اتصالات تفضي الى المفاوضات بين البرتغال وشركائها الشرعيين ، حركات التحرير القومي ، على أساس حق تقرير المصير والاستقلال .

٥٧٧- وقال ممثل ايطاليا ان بلاده كانت على الدوام مقتنعة بأنه لا بد من السماح لشعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) بممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال . ومهما كان تفسير

الاقتراعات التي جرت حول مختلف القرارات فالحقيقة الثابتة هي أن عملية تقرير المصير والاستقلال التي هي النقطة الجوهرية في الموضوع ، كانت دائما تحظى باجماع الآراء . والمسألة هي معرفة كيف تستطيع منظمة الأمم المتحدة أن تساعد على تحقيق هذا الهدف . ولقد رحبت إيطاليا ببيان لوساكا وناشدت الاطراف المعنيين أن يتفاوضوا بالطرق السلمية ، كما طلبت الدول الأفريقية ذلك . غير أن مطالبة منظمة الأمم المتحدة بالاعتراف بشرعية العنف هو بمثابة استخدام المنظمة لغرض غير الغرض الذي انشئت من أجله وتحويلها الى مكان للمجابهة . ومن شأن هذا التصرف أن يعرض قواعد القانون الدولي للخطر وأن يضعف المنظمة . وهكذا فإن وفد إيطاليا مستعد لأن يساند أى إجراء يتخذه مجلس الأمن يهدف أولا الى اعادة تأكيـد القرار ١٥١٤ (د-١٥) وضرورة تطبيق هذا القرار في حالة انفولا وغينيا (بيساو) وموزامبيق ، ويهدف ثانيا الى دعوة السلطات البرتغالية الى وضع حد للحروب الاستعمارية ويهدف ثالثا الى مناشدة البرتغال بالشروع في مفاوضات مع الاطراف المعنيين ، بمعاونة منظمة الأمم المتحدة ، بقصد التوصل الى حل للنزاع المسلح والسماح بحصول السكان المعنيين على الاستقلال .

٥٧٨- وقال ممثل كوبا انه يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تتصرف تصرفا ايجابيا ازاء كفاح الشعوب الراضة تحت السيطرة الاستعمارية . ويترتب عليها أن تتعاون مع حركات التحرير لأن استمرار الاستعمار في افريقيا يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين وبصفة خاصة للبلاد الأفريقية المستقلة . وأضاف قائلا ان البرتغال تتلقى مساعدات كبيرة من حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي وقد عملت على تقوية صلاتها الدبلوماسية والسياسية مع الولايات المتحدة . ومن الضروري ، لمقاومة تحالف الامبريالية والاستعمار والعنصرية الدولية ، انشاء كتلة متينة تتمثل بوحدة جميع البلدان الاشتراكية والتقدمية وغير المنحازة كي تمد حركات التحرير الأفريقية بما تحتاج اليه من تأييد سياسي وأدبي ومادى . وتؤكد كوبا من جديد تأييدها لحركات التحرير الأفريقية .

٥٧٩- وقال ممثل الصومال ان اصحاب مشروع القرار المقدم بتاريخ ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر (م أ/ ١٠٨٣٤) قرروا ، اثر بعض المشاورات ، أن يسحبوا مشروع القرار هذا وأن يقدموا بدلا منه مشروعين قرارين منفصلين (S/10838 & S/10839) ويطلب المشروع الأول من هذين المشروعين الى البرتغال التفاوض مع الممثلين الحقيقيين لشعوب تلك الاقاليم . ويعتقد مقدموه أن هذا المشروع سيحصل على الموافقة الجماعية لمجلس الأمن الذي لا يستطيع أن يتجاهل نداء الشعب المتفاوض . ويتناول المشروع الثاني التدابير التي ينبغي اتخاذها ضد البرتغال بما في ذلك الحظر على الاسلحة وانشاء لجنة خاصة تكلف للتحقيق في موضوع تدفق الاسلحة الى البرتغال .

٥٨- وينص مشروع القرار الأول الذي ادخل عليه ممثل الصومال شفويا بعض التغييرات فـي الصياغة ووزع بوصفه الوثيقة S/10838/Rev.1 ، على مايلي :

"ان مجلس الأمن ،

"وقد نظر في الحالة القائمة في انفولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ،

"وان يشير الى قراره ٣١٢ (١٩٧٢) المتخذ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ،

"وان يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتخذ فـي

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارها ٢٩١٨ (د-٢٧) المتخذ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ بخصوص مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،
” وان يحيط علما بتقارير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ،

” ونظرا لأن منظمة الوحدة الافريقية تعترف بحركات التحرير في انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق باعتبارها الممثلة الشرعية لشعوب تلك الاقاليم ،

” وقد استمع الى البيانات التي ادلى بها ممثلو الدول الأعضاء والسيد مارسيلينو دوس سانتوس ، والسيد جيل فرنانديس والسيد مانويل جورج الذين دعوا وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمشاركة في نظر هذه المسألة ،

” وان يدرك الحاجة الملحة لتجنيب شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق تكبد مزيد من الآلام البشرية والخسائر المادية وايجاد حل بالتفاوض للنزاع الناشب في تلك الاقاليم ،

١ - يؤكد من جديد حق شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ وشرعية كفاح هذه الشعوب من أجل حصولها على هذا الحق ؛

٢ - ويطلب من الحكومة البرتغالية أن توقف فورا حروبها الاستعمارية وجميع أعمال القمع التي تقوم بها ضد شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ؛

٣ - ويطلب من الحكومة البرتغالية ، وفقا للأحكام المتعلقة بذلك والواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بأن تتفاوض مع ممثلي شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق بغية ايجاد حل للنزاع المسلح الناشب في تلك الاقاليم والسماح لها بنيل تقرير المصير والاستقلال ؛

٤ - ويرجو من الأمين العام أن يتابع تطورات الحالة ويقدم تقارير دورية عنها الى مجلس الأمن .

٥٨١ - أما مشروع القرار الثاني (S/10839) فينص على مايلي :

” ان مجلس الأمن ،

” ان يشير الى قراره ٣١٢ (١٩٧٢) المتخذ في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ،

” وان يأسف شديدا للأسف لمواصلة البرتغال ومضاعفتها أعمال القمع المسلح ضد شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ، بغية القضاء على الاماني المشروعة لهذه الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، فضلا عن استمرارها في ارتكاب أعمال انتهاك السلامة الإقليمية للدول الافريقية المستقلة المجاورة لهذه الاقاليم وسيادتها ،

"وان يشير الى التماساته من الدول الامتناع عن تزويد حكومة البرتغال بأيـة مساعدة تمكنها من مواصلة قمعها لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع وشحن الاسلحة والمعدات الحربية الى حكومة البرتغال لهذا الغرض ، بما في ذلك بيع وشحن المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الاسلحة والذخائر التي تستعمل في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

"وان يأسف شديد الأسف لسياسة هذه الدول ولا سيما بعض الحلفاء العسكريين للبرتغال في منظمة حلف شمال الاطلسي الذين يضربون صفحا عن الندائات المتكررة الموجهة اليهم من منظمة الأمم المتحدة فيواصلون امداد البرتغال بالمساعدات العسكرية وغير العسكرية التي لا تستطيع بدونها ان تواصل سياستها الرامية الى السيطرة الاستعمارية وقمع شعوب انغولا والرأس الأخضر وغينيا (بيساو) وموزامبيق ،

"وان يشعر بصدمة عنيفة من جراء استعمال البرتغال المستمر للنابالم والمواد الكيماوية في حروبها الاستعمارية ضد شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ،

"وان يأسف شديد الأسف لاصرار حكومة البرتغال على رفض تنفيذ تطبيق الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

" ١ - يؤكد من جديد أن الحالة الناجمة سواء عن السياسة الاستعمارية للبرتغال في هذه الاقاليم ، أو عن أعمال العدوان المتواصلة التي تقوم بها القوات المسلحة البرتغالية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة لتلك الاقاليم تخل بالسلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية اخلالا خطيرا ؛

" ٢ - ويدين اصرار حكومة البرتغال على رفض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وكافة القرارات الاخرى المتعلقة بالموضوع والصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ؛

" ٣ - ويؤكد أن المساعدات العسكرية وغيرها من أشكال المساعدة التي يمد بها بعض الحلفاء العسكريين للبرتغال في منظمة حلف شمال الاطلسي حكومية البرتغال تتيح لتلك الحكومة أن تواصل سياستها الرامية الى السيطرة الاستعمارية وارتكاب أعمال القمع الموجهة ضد شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ، معرضة ، بذلك ، السلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية الى الخطر ؛

" ٤ - ويرجو جميع الدول ولا سيما بعض الحلفاء العسكريين للبرتغال في منظمة حلف شمال الاطلسي ، أن تكف عن تقديم أية مساعدة الى الحكومة البرتغالية الى أن تتخلى عن سياستها الرامية الى السيطرة الاستعمارية ؛

" ٥ - ويناشد جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في مجموعة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم لحركات التحرير القومي بأنغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق المعترف بها من منظمة الوحدة الأفريقية كافة المساعدات الأدبية والمادية اللازمة لها في الكفاح الذي تخوضه من أجل تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٦ - ويقرر أن على جميع الدول ولا سيما بعض حلفاء البرتغال العسكريين ، أن تضع حداً لبيع وتوريد الأسلحة والمعدات والمواد الحربية إلى حكومة البرتغال وكذلك كافة التموينات والمعدات والمواد اللازمة لصنع أو صيانة الأسلحة والذخائر التي تستعملها البرتغال في قمعها للشعوب الأفريقية في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها ؛

" ٧ - ويقرر أن ينشيء وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت لجنة خاصة مؤلفة من خمسة من أعضاء مجلس الأمن يتم تشكيلها بعد التشاور بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام وتقوم بإجراء تحقيق عن تدفق الأسلحة التي تستعملها البرتغال في الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت سيطرتها وان تقدم تقارير دورية عن ذلك إلى مجلس الأمن ؛

" ٨ - ويرجو جميع الدول أن تتعاون مع اللجنة الخاصة المنشأة بموجب الفقرة ٧ أعلاه ؛

" ٩ - ويرجو الأمين العام أن يساعد اللجنة الخاصة في اضطلاعها بوظائفها ."

٨٢ هـ - وقال ممثل الصين ان البرتغال قد عشت أكثر من ١٠٠٠٠ جندي في المناطق المحتلة التي تسميها ، بوقاحة ، "ولايات فيما وراء البحار" . وانطلاقاً من هذه القواعد شنت البرتغال هجمات مسلحة متكررة ضد تنزانيا وزامبيا والسنغال وغينيا وغيرها من البلدان الأفريقية المستقلة وشكلت حلفاً عسكرياً رجعيّاً مع أفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية لقمع حركات التحرير . ورأى ممثل الصين أنه يتعين على مجلس الأمن أن يدين البرتغال بشدة بسبب حروبها الاستعمارية وعدوانها المسلح على البلاد الأفريقية المجاورة . كما يجب أن تفرض على البرتغال عقوبات صارمة وحظر دقيق على الأسلحة وأن يهاب بكافة البلدان لمنح حركات التحرير القومي في المستعمرات البرتغالية قدراً أكبراً من المساعدة والتأييد . فقد مر الصينيون والأفريقيون بالتجربة ذاتها في تاريخهم الماضي . وكانت حكومة الصين وشعبها تعتبران كفاح الأفريقيين ، على الدوام ، بمثابة سند كبير لهما . فضلاً عن ذلك فان الصينيين يقفون بجانب الأفريقيين وشعوب أنغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) وقفّة لا تترزع . وسيصوت وفد الصين مؤيداً مشروع القرار المقدم من السودان والصومال وغينيا .

٨٣ هـ - وقال ممثل الأرجنتين أنه ما من أحد يشك أو ينكر ما قدمته البرتغال عبر التاريخ من مساهمات هامة جداً في اكتشاف أراضي جديدة وفتح طرق جديدة للملاحة والتجارة وكشف

للمجهول واسهام في التقدم بفضل جهود رجالها البارزين من الملاحين وراسمي الخرائط والعلماء والقانونيين . بيد أن الذي هو موضع التساؤل الآن هو ما اذا كان لا يزال ينبغي للمــــر أن يستند الى هذه الوقائع التاريخية للحفاظ على امبراطورية . فالعالم لا يبقى جامــــدا بلا حراك . ولو بقي كذلك لكانت منظمة الأمم المتحدة مكونة برمتها من بضعة بلدان تتقاسم فيما بينها السيطرة على القارات الخمس . ولا يزال أمام البرتغال فسحة من الوقت للتصرف بطريقة ايجابية وذلك بمنح سكان انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) حقهم في تقرير المصير . واقــــدام البرتغال على ذلك يعني انها قد انتقلت الى القرن العشرين انتقالا لا رجعة فيه . وبذلك تؤيد البرتغال بالاعمال الروح الواقعية التي اظهرها عدد كبير من رجال الدولة البرتغاليين ، على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي . وذلك يعني بزوغ فجر عهد بناء تحل فيه الصداقة والمستقبل المبشر بالخير لجميع الاطراف محل الحرب والمواجهة .

٨٤ هـ - وتحدثت رئيسة مجلس الأمن بصفتها ممثلة لغينيا فقالت أنه بعد انتهاء الانتخابات العامة الاولى التي جرت بالاقتراع العام السري والتي نشأت عنها ، في غينيا (بيساو) ، تحت سيطرة الحزب الافريقي لاستقلال غينيا (بيساو) والرأس الأخضر، في الجمعية الوطنية الاولى المكونة من ١٢٠ عضوا، يمكن للمرء أن يتساءل صادقا فيما اذا كان يمكن للحكومة البرتغالية أو يحق لها الاستمرار في تمثيل سكان غينيا (بيساو) في المحافل الدولية . وأشارت الى اتفاق المشاركة المعقود بين البرتغال والجماعة الاقتصادية الأوروبية فقالت أن استبعاد ما يدعى بالولايات البرتغالية فيما وراء البحار من هذا الاتفاق هو أمر له مغزاه لأنه يشكل انهزاما مدويا لنظرية البرتغال الاستعمارية . وأعربت ممثلة غينيا عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن بعناية في مشروعات القرارات المقدمة من الأعضاء الافريقيين بالمجلس . وقالت أنه لا بد من التأكيد على الاهمية الاستثنائية للأفكار الجديدة الواردة في هذه المشروعات . ويعتقد وفد غينيا أن الاوان قد آن كي تظهر البرتغال وادعائها الواقعية السياسية التي لا بد منها للوصول بسكان انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق بدون مزيد من التأخير الى ممارسة حقهم الذي لا يقبل التصرف ولا يسقط بالتقادم في تقرير المصير وفي الاستقلال . فاذا ما اخفقت مثل هذه المبادرة أصبح من واجب افريقيا عندئذ أن تستخلص جميع النتائج اللازمة ، عن طريق تنفيذ توصيات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لبلدان منظمة الوحدة الافريقية في دورته التاسعة بالرباط ، وهي أن تدعو جميع شعوبها الى تعبئة كل وسائلها المادية من أجل تصفية الاستعمار البرتغالي وسائر معقل السيطرة الاجنبية الاخرى في قارتهم ، تصفية منتظمة .

٨٥ هـ - وأعلن ممثل بنما في الجلسة ١٦٧٧ المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر أن موقف بلاده الحازم ضد الاستعمار يجعلها تقف على الدوام الى جانب الشعوب الكادحة من أجل تحررها . والاستعمار شيء عفا عليه الزمن ومن واجب منظمة الأمم المتحدة أن تمحوه من الوجود . ويرى وفد بنما أن القرار الوارد في الوثيقة S/10838/Rev.1 الذي يطلب الى البرتغال الدخول في مفاوضات ، هو قرار سليم . بيد أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار الثاني (S/10839) تدعو الى انشاء لجنة من مجلس الأمن للتحقيق فيما اذا كانت التموينات التي ترسلها منظمة حلف شمال الاطلسي للبرتغال موجهة للحرب الاستعمارية ، الأمر الذي يعني ، في نظر وفد بنما ،

انشاء لجنة للحراسة ذات فعالية نسبية جدا . ولا شك في أن اللجنة تكون أكثر واقعية ان عهد اليها بمهمة المساعدة على اجراء اتصالات ومفاوضات مع البرتغال . ان وفد بنما سيصوت مؤيدا لمشروع القرار S/10838 Rev.1 ولكنه يفضل أن يسحب مشروع القرار (S/10839) أو أن يرجأ . تقديمه باعتبار أن اشارته المباشرة الى أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي قد تحرمه من التأييد . ومع ذلك فاذا ما ألح على تقديم مشروع هذا القرار للتصويت فان وفد بنما سيؤيده .

٥٨٦ - وقال ممثل الهند أنه يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تعلن أن المستعمرات البرتغالية هي بلاد مستقلة وأن البرتغال لا تتمتع بأية سلطة قانونية عليها . ان وجود البرتغال فـي هذه الاقاليم هو شكل من أشكال العدوان وان أية وسيلة يمكن اتخاذها لازالة هذا الوجود البرتغالي هي وسيلة مشروعة وأخلاقية معا . وان الهند في رغبتها في مساعدة حركات التحرير انما تستوحي في المقام الأول تطلعات البلدان الافريقية ، وبصفة خاصة ، بلدان منظمة الوحدة الافريقية . ومادامت شحنات الاسلحة الى البرتغال تساعد هذه الحكومة على حرمان اقاليمها من الاستقلال فيجب وقف المساعدة الى البرتغال ، بكافة اشكالها . ولا بد من مراقبة شحنات الاسلحة وفرض التراخيص عليها كما لا بد من اجراء التحقيق في البرتغال ذاتها للتأكد من أن الاسلحة التي ترد اليها لا يجري تصديرها . وحيث أن افريقيا الجنوبية وزمبابوى ماضيان في مساعدة البرتغال فقد اقترحت الهند مارا فرض عقوبات شاملة وكاملة ضد افريقيا الجنوبية وزمبابوى والبرتغال . ومع أن الهند تسلم بوجود اتباع طرق المفاوضة والتوفيق، الى أبعد حد ممكن ، فهي لا تستطيع أن تنسى تحريتها الذاتية مع البرتغال . فطوال أكثر من ١٢ سنة ظلت الهند تنتظر بصبر التفاوض مع البرتغال دون أن تحظى بأية استجابة على الاطلاق . وبناء على ذلك فلا يرى وفد الهند أملا كبيرا في التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات مع البرتغال . هذا فضلا عن أن الاستقلال ليس هو الموضوع الذي يجب أن تتناوله المفاوضات بل يجب أن تقصر على موعد نيله والطريقة التي يتحقق بها . ان الهند تؤيد مشروع القرارين آملّة أن تفضي التدابير التي جرى حث مجلس الأمن على اتخاذها الي بعض التغيير في موقف البرتغال . اما اذا اخفقت هذه التدابير - وهذا ما يمكن توقعه على أساس الدلائل الموضوعية - فستكون الهند مستعدة لحث المجلس على القيام بعمل أشد صرامة بكثير .

٥٨٧ - وقال ممثل اليابان أن بلاده تتعاطف تعاطفا عميقا مع تطلعات شعوب الاقاليم البرتغالية. وسيواصل اليابان تأييده لمبدأ تقرير المصير لهذه الاقاليم . وبالإضافة الى ذلك فان الياباني يرحب برغبة حركات التحرير في التفاوض . ومن رأى الحكومة اليابانية أنه يجب تحرى جميع الوسائل السلمية الكفيلة بايجاد تسوية تحريا كاملا . ولقد أوضح وزير خارجية البرتغال في الجمعية العامة أن البرتغال لا ترفض مبدأ تقرير المصير . وهذا تطور مشجع وان وفد اليابان ليأمل أن يبدأ عما قريب حوار بين الحكومة البرتغالية والشعوب الافريقية المعنية . وعلى ذلك فان اليابان ستصوت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10838/Rev.1 . غير انها تشك كثيرا فيما اذا كان من شأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/10839) أن يساعد في ايجاد جو ملائم للشروع في مثل هذا الحوار ولذا سيتمنع الوفد الياباني عند التصويت على مشروع هذا القرار .

٨٨ هـ - وقد م مثل الصومال باسم أصحاب المشروع عددا من التعديلات على نص المشروع الأول للقرار الوارد في الوثيقة S/10838/Rev.1 وقال ان هذه التعديلات قد قبلها أصحاب المشروع أثناء مشاورات غير رسمية . وأضاف ممثل الصومال قائلا أن قبولهم هذه التعديلات لا يعني بالضرورة أن أصحاب المشروع راضون عنها ، بل انه ، بالاحرى ، يعني أنهم ، وقد أدركوا الحقائق السياسية والاختلافات في الرأي بين أعضاء مجلس الأمن ، لم يروا سبيلا آخر غير القبول بنص أكثر مرونة ولكن لا يدعو الى الارتياح . وأضاف ممثل الصومال قائلا أنه لن يلح على التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/10839) .

٨٩ هـ - وقال ممثل فرنسا أن المناقشات المتكررة التي جرت فيما يتعلق بالاقليم البرتغالي تشهد على تدهور الحالة وتظهر أيضا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن لم يسلكا الطريق السليم . غير أنه يبدو أن المجلس متفق على هدف مزدوج : فهو ، من ناحية ، يريد أن يضع حدا للمواجهات المسلحة ومن ناحية اخرى ، يريد أن يتيح للشعوب المعنية فرصة نيل تقرير المصير بسرعة وبالطرق السلمية . وفي العملية المؤدية الى تقرير المصير يترتب على الدولة القائمة بالادارة أن تلعب الدور الرئيسي ، وان أى اقتراح يتجاهل هذا الواقع الذى يقضي به المنطق السليم مآله الفشل كما تؤكد ذلك بوضوح شواهد تاريخ حركة ازالة الاستعمار الكثيرة . وسيخرج مجلس الأمن عن الطريق السوى ان هو حاول أن ينكر على البرتغال المكانة والمسؤوليات التى هو مؤهل للاضطلاع بها في العملية التى يدعوه المجلس الى المشاركة فيها . فلقد قامت البرتغال بنشر الحضارة في هذه الاقليم التى يخفق علمها فوقها منذ عدة قرون ؛ غير أن الزمان قد تغير وأصبح لسكان هذه الاقليم الحق في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم . وخير السبل للقيام بهذا العمل هو التعاون الودى مع الشعوب الواقعة حاليا تحت ادارتها . ولقد توخى أصحاب مشروع القرار S/10838/Rev.1 الحكمة عندما ركزوا انتباههم على نقطتين : التأكيد من جديد على حق الشعوب غير قابل التصرف في تقرير المصير وضرورة وضع حد للعمليات الحربية وأعمال القمع ، في اسرع وقت ممكن ، بحيث يمكن البدء باتباع طـريق المفاوضات السلمية . وأعرب الممثل الفرنسى عن أمله في أن يؤدى قبول أصحاب مشروع القرار بادخال عدة تعديلات عليه الى تأمين اقراره على نطاق واسع على نحو يمنحه سلطة استثنائية . وقال أنه يأمل أن يلقي النداء الى التفاوض الذى هو النقطة الجوهرية فى المشروع أذنا صاغية . ويبدو في رأيه أن بعض البيانات والرسائل الحديثة الواردة من السلطات البرتغالية تمثل انفتاحا نحو مناقشات بناءة . وقال ان مشروع القرار يدعو الامين العام الى " متابعة تطور الموقف وتقدير تقارير دورية منتظمة الى مجلس الأمن " ولعل الامين العام يستطيع أن يسهم اسهاما ايجابيا في البحث عن حل . وسيؤيد الوفد الفرنسى مشروع القرار S/10839/Rev.1 في مجموعه ولو أن لديه تحفظات جدية على بعض نصوصه ولا سيما تلك التى تشير الى قرارات لم تؤيدها فرنسا فى التصويت أو الى هيئات لم توافق فرنسا على انشائها . هذا ، ولا يرى ممثل فرنسا أن الوضع الراهن هو من الاوضاع التى ينطبق عليها الفصل السابع من الميثاق ولذا فان فرنسا لا تستطيع تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/10839) .

٩٠ هـ - وقال ممثل المملكة المتحدة ان الوفد البريطانى لم ينفك ، طوال المشاورات غـير

الرسمية ، يسأل باستمرار ما اذا كان هدف مجلس الأمن هو المفاوضة أم المواجهة . وان تأكد له أن الغرض الرئيسي هو فعلا المفاوضة ، فمن دواعي سروره أن يرى هذا الاتجاه منعكسا في مشروع القرار S/10838/Rev.1 . غير أن الوفد البريطاني كان يفضل أن يبين هذا المشروع صراحة أنه لا ينبغي مواصلة الكفاح من أجل تقرير المصير الا بالوسائل السلمية وفقا لاحكام الميثاق ويرى الوفد البريطاني انه كان ينبغي توجيه النداء الى ترك القوة وافساح المجال للمفاوضة الى كل الأطراف المعنية بما فيها حركات التحرير . ومن رأى المملكة المتحدة أن الدولة القائمة بالادارة هي ، وليس مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، التي لها أن تحدد وسائل تحقيق تقرير المصير . ويوافق الوفد البريطاني كل الموافقة على مبدأ التقدم المستمر عن طريق المفاوضة ، الذي استوحاه مشروع القرار ويأمل الوفد البريطاني ان يؤدي ذلك الى ايجاد حل ايجابي للحالة القائمة في الاقاليم البرتغالية بافريقيا . وبناء على ذلك فان الوفد سيصوت مؤيدا لمشروع القرار S/10838/Rev.1 ، كما نقح شفويا . أما فيما يتعلق بالاتهامات القائلة بأن منظمة حلف شمال الاطلسي تساند المجهود الحربي البرتغالي في افريقيا فهو يكرر ان منظمة حلف شمال الاطلسي غير مسؤولة البتة عن الدفاع عن الاقاليم البرتغالية فيمـــــــا وراء البحار وان المملكة المتحدة لا تقدم السلاح الى البرتغال لاستعماله في هذه الاقاليم . اما مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/10839) فلا يمكن أن يؤدي الا الى تمديد أجــــل المعضلة والمواجهة ولذلك فان الوفد البريطاني مسرور لعدم الحاج أصحاب المشروع على تقديمه للتصويت .

٩١ هـ - وطلب ممثل الولايات المتحدة اجراء تصويت مستقل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار S/10838/Rev.1 كي يتسنى للولايات المتحدة ان تبدى تحفظاتها حيال هــــذه الفقرة .

٩٢ هـ - وبما أن أصحاب المشروع قد اعترضوا استنادا الى المادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت على اجراء تصويت مستقل على الفقرة ٢ من المنطوق فقد طرحت رئيسة المجلس مشروع القرار برمته للتصويت .

قــــرار : تم باجماع الراء في الجلسة ١٦٧٧ المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ اقرار مشروع القرار S/10838/Rev.1 المقدم من الدول الثلاث ، بشكله المنقــــح شفويا ، فأصبح القرار ٣٢٢ (١٩٧٢) .

٩٣ هـ - ينص القرار ٣٢٢ (١٩٧٢) على ما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد درس الحالة السائدة في أنغولا وبنينا (بيسار) والرأس الأخضر وموزامبيق ،

" وان يشير اليه قراره ٣١٢ (١٩٧٢) المتخذ في ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ ،

" وان يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - د) المتخذ في ١٤

كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وقرار ٢٩١٨ (١٥ - ٢٧) المتخذ في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ بخصوص مسألة

الاقليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

"وان يأخذ علما بتقارير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"ونظرا لان منظمة الوحدة الافريقية تعترف بحركات التحرير في انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ، بوصفها الممثلة الشرعية لشعوب تلك الاقاليم ،

"وقد استمع الى بيانات ممثلي الدول الاعضاء والسيد مراسيلينو دوس سانتوس والسيد جيل فيرنانديس والسيد مانويل جورج الذين دعوا بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت الى المشاركة في نظر هذه المسألة ،

"وان يدرك الحاجة الملحة لتجنيب شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق تكبد مزيد من الآلام البشرية والخسائر المادية ، وايجاد حل بالتفاوض للمواجهة المسلحة القائمة في تلك الاقاليم ،

"١ - يؤكد من جديد حق شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق غير قابل التصرف في تقرير المصير والاستقلال ، كما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) ، كما يؤكد من جديد شرعية كفاح هذه الشعوب من أجل نيلها ذلك الحق ؛

"٢ - ويطلب من الحكومة البرتغالية ان توقف فورا عملياتها الحربية وجميع أعمال القمع التي تقوم بها ضد شعوب انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ؛

"٣ - ويطلب من الحكومة البرتغالية وفقا لحكام ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتصلة بالموضوع ، ان تجرى مع ممثلي الاطراف المعنية مفاوضات بغية ايجاد حل للمواجهة المسلحة القائمة في اقاليم انغولا وغينيا (بيساو) والرأس الأخضر وموزامبيق ، والسماح لشعوب هذه الاقاليم بممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ؛

"٤ - ويرجو الامن العام تتبع تطورات الحالة وتقديم تقارير دورية منتظمة عنها الى مجلس الامن ؛

"٥ - ويقرر ان ابقاء هذه المسألة قيد نظره الفعّال .

٥٩٤ - وقال ممثل الولايات المتحدة انه لو جرى تصويت مستقل على الفقرة الثانية من القرار لا متنسح وفد الولايات المتحدة عن التصويت عليها . ذلك لان السيادة على الاقاليم البرتغالية هي في عهدة دولة البرتغال . والولايات المتحدة تعترف بهذه السيادة البرتغالية حتى في الوقت الذي تحت فيه البرتغال باستمرار على السماح لسكان هذه الاقاليم بممارسة حقهم في تقرير المصير . هذا ، ولا ينبغي تفسير عبارة "اعمال القمع" على انها تشير الى اعمال او اتهامات محددة لم تثبت صحتها بعد . ان الولايات المتحدة تعارض أية صيغة في الكلام

تبدو وكأنها تحد أو تطوّق امكانية التفاوض . وقد سر الولايات المتحدة انها استطاعت أن تصوت مؤيدة القرار الذى تأمل ان يكون خطوة بناءة نحو حل مشكلة الاراضي البرتغالية ، الصعبة جدا . وقال ممثل الولايات المتحدة ايضا ان الاستقلال هو واحد الخيارات المتاحة لشعوب المناطق المعنية ، وهي تمارس حقها في تقرير المصير غير انه ليس الخيار الوحيد . فبموجب اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)) : " يكون انشاء شعب من الشعوب لدولة مستقلة ذات سيادة . . . أو اكتسابه أى مركز سياسي آخر يحدده بنفسه بحرية ، اعمالاً من جانبه لحقه في تقرير مصيره بنفسه " . وتؤيد الولايات المتحدة هذا التعريف بحزم وهي ، عندما تصوت مؤيدة أى مشروع قرار يتضمن عبارة " حق تقرير المصير والاستقلال " فان تأويلها لذلك هو أن الاستقلال هو خيار مشروع ولكنه ليس الخيار الوحيد الذى يطرح نفسه عند الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير .

٥٩٥ - وقال ممثل ايطاليا ان وفده قد صوّت مؤيداً القرار واعرب عن امله في ان يفتح القرار السبيل الى نهج سلمي من المفاوضات ويتيح في النهاية لشعوب انغولا وغينيا (بيساو) وموزامبيق امكانية ممارسة حقها غير القابل التصرف في تقرير المصير .

٥٩٦ - وقال ممثل السودان انه يهيم وفده ان يرى الى اى مدى سيجرى تنفيذ القرار الذى تم اتخاذه ، والى اى مدى يستطيع اعضاء مجلس الامن ان يحملوا البرتغال ، فعلاً ، على تغيير موقفها الاساسي . فالحروب الناشبة في الاقاليم البرتغالية هي حروب استعمارية ولا بد للبرتغال من أن تتفاوض ، في النهاية ، مع قادة حركات التحرير . وفيما يتعلق بموقف دول منظمة حلف شمال الاطلسي فان وفد السودان يؤيد ان يتأكد من المساعدة المالية والاقتصادية المقدمة الى البرتغال لا تستغل لتوسيع رقعة هذه الحروب في افريقيا وهو يهيب بمجلس الأمن أن يطلب الى تلك الدول أن تتأكد من أن الاسلحة والمساعدات الاخرى التي تقدمها الى البرتغال لا تجد سبيلها بعد ذلك الى افريقيا . ورغم ان وفد السودان مبتهج جداً لأن المجلس قد اتخذ القرار بالاجماع فهو غير متأكد من أن البرتغال ستتعاون في ذلك . وقال ممثل السودان اخيراً انه لا ينبغي لهذا القرار ان يشني حركات التحرير عن عزمها أو يشبط ، بأى حال من الاحوال ، هممتها عن مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال . وهي تخدع انفسها ان هي ظنت ، في أى وقت من الاوقات ، أن المشكلة تنتهي بمجرد اتخاذ قرار . ولذا فان ممثل السودان يطلب من هذه الحركات ان تقبل تقديم أية تضحية لازمة ، مهما كانت ، في سبيل تحرير بلادها ، لان هذه التضحيات هي الثمن الطبيعي للحرية والانعقاد .

جيم - الرسائل اللاحقة

٥٩٧ - وجه ممثل البرتغال في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر رسالة (S/10837) الى رئيس مجلس الامن أشار فيها الى المناقشات التي تجرى في المجلس . وذكرت الرسالة ان الاشارات الى " المناطق المحررة " من الاقاليم البرتغالية ليس لها أى أساس من الصحة . فقد سبق

للبرتغال ان دعت منظمة الامم المتحدة الى التحقق من هذا الامر على الطبيعة بارسال وفد الى الاقاليم وهي توجه ، مرة اخرى ، الدعوة الى مجلس الامن لايفاد بعثة الى الاقاليم المعنية . وجاء في الرسالة ايضا ان البرتغال مستعدة دوما لمناقشة المسائل المتصلة بالموضوع والمتعلقة بولايتها فيما وراء البحار بروح بناءة مع ممثلي دول افريقية ذات سيادة وان رئيس وزراء البرتغال قد جدد مؤخرا رغبة الحكومة البرتغالية في بدء حوار بناء .

٥٩٨ - وأشار ممثل البرازيل في رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر (S/10040) الى الملاحظات التي اوردتها ممثل كوبا في مجلس الامن ، فقال ان هذه الملاحظات لم تقحم الا بدافع الدعاية السياسية والايدولوجية . وفيما يتعلق بالزيارة التي قام بها وزير خارجية البرازيل لافريقيا ، جاء في الرسالة ان الوزير قوبل بالترحيب في تسعة بلدان افريقية وأن زيارته هذه قد اسفرت عن عدة بلاغات صحفية وتصريحات وزارية مشتركة واتفاقات ثقافية وتجارية وتقنية تدحض المزاعم الكوبية .

الفصل السادس

مسألة قبرص

الف - الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الأمن - بين

١٦ حزيران / يونيه و ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢

٥٩٩ - ارسل ممثل تركيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10728) أحال بها نص رسالة من نائب رئيس قبرص ، السيد فاضل كوتشوك يحتج فيها على أن التعيينات التي ذكر مؤخرًا أن رئيس الأساقفة مكاريوس قد قام بها في مجلس وزراء قبرص إنما تمت انتهاكا للدستور .

٦٠٠ - وفي ٩ آب / أغسطس ، وجه الأمين العام نداء آخر (S/10763) الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة لتقديم تبرعات من أجل تمويل نفقات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص خلال الفترة من ١٦ حزيران / يونيه الى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ .

٦٠١ - وأحال ممثل تركيا الى الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر (S/10815) نص رسالة من نائب رئيس قبرص ، الذي احتج فيها السيد كوتشوك على الانفراد في تعيين أحد القبارصة اليونانيين وزيرا للصحة ، وذكر أن هذا يعد انتهاكا للدستور .

٦٠٢ - وفي ١ كانون الأول / ديسمبر قدم الأمين العام تقريره الثاني والعشرين (S/10842) بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص ، الذي يتناول التطورات في الفترة من ٢٧ ايار / مايو الى ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ . وتكلم الأمين العام عن حالة المحادثات بين الطائفتين ومساغيه الحميدة فقال ان المحادثات الموسعة بين الطائفتين قد استمرت في نيقوسيا منذ ٨ حزيران / يونيه على الأساس الوارد في مذكرته المؤرخة في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ (S/10401 ، الفقرة ٧٩) . وأضاف أن مثله الخاص يشارك في ممارسة مساعي الأمين العام الحميدة عند استئناف المحادثات ، وأن المشتركين في المحادثات قد قاموا حتي الآن بتحليل المشاكل المتعلقة بالهيكل الدستوري وناقشوا مسألة الحكم المحلي . وقال انه قد تم التوصل الى قدر ما من الاتفاق وان جولة جديدة من المحادثات سوف تستأنف في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ . وتقييما للحالة العامة ، ذكر الأمين العام ان إعادة تنشيط المحادثات كانت أهم تطور خلال الفترة المستعرضة . وقال انه رغم بقاء مسائل هامة دون حل فقد امكن تخطي الدرب المسدود الذي شل المحادثات ، وقد كشف كلا الجانبين عن رغبة صادقة في تسوية خلافتهما عن طريق المفاوضات السلمية . ومع هذا فمازال هناك بعض المشاكل القائمة منذ أمد بعيد ، وليست كل هذه المشاكل ذات طابع طائفي ، وسوف يكون من السابق لأوانه ذكر أي شيء عن التوصل الى نتائج ناجحة قبل أن ينتهي المحادثات من الناز في كافة عناصر مسألة قبرص .

٦٠٣- وأضاف الأمين العام أنه أصبح من الجلي أن أى تمديد للحالة الراهنة سوف يلحق الضرر بالانماء الاجتماعي الاقتصادي لقبرص . كما وأن البلدان التي تساهم بقوات أو بمساعدة مالية فسي عملية صيانة السلم تشمر بقلق متزايد ازاء التأخر في التوصل الى حل .

٦٠٤- وقد تالت الحالة في الجزيرة خلال الستة أشهر الماضية هادئة رغم استمرار ازدياد الكفاءة القتالية لكلا الجانبين ، واستمرار بقاء أعداد كبيرة من الشباب تحت السلاح ، وعدم احراز تقدم على طريق العودة الى الأوضاع السوية . وقال ان أى تطور جديد له أثره على الجو اللازم لاحتراز تقدم في المحادثات المحلية ، ولهذا فان التقارير الأخيرة عن استيراد الاسلحة يقلقه بشكل خاص . وأضاف ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص واصلت بذل جهودها لمساعدة على انهاء المجابهة ولكن قدرتها على القيام بهذه المهام تتوقف على تعاون كافة الجهات المعنية معها وقبول نصيحتها . وأعرب الأمين العام عن اقتناعه بأن المحادثات بين الطائفتين هي خير وسيلة للوصول الى حل مرضي دائم ومتفق عليه ، وقائم على أساس دولة موحدة مستقلة ذات سيادة تشترك فيها الطائفتان اشتراكا مناسباً . بيد واستدرك يقول ان تحقيق مثل هذا الحل يتطلب الوفاء بمطلبين . أولهما أن يكون كلا الجانبين على استعداد لتقديم تنازلات للجانب الآخر ، وثانيهما أن تال الحالة هادئة وأن يقل التوتر بين الطائفتين الى أدنى درجة ممكنة أثناء سير المحادثات . وعلى ضوء هذه الاعتبارات يوصي الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص حتى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ . وأضاف انه سيقوم بتقديم توصيات مناسبة للمجلس اذا ما حدث تغير في الحالة خلال هذه الفترة . وقال الأمين العام ان المشكلة المالية التي تواجه القوة لم يتم تسويتها بعد ، ولكنه سيواصل جهوده وسيعمل مع كل الدول الأعضاء على ارساء تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس سليم . وحث الحكومات على تقديم المساندة اللازمة لحل المشكلة .

باء - الذئار في المسألة في الجلسة ١٦٨٣

(١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢)

٦٠٥- ادرج تقرير الأمين العام (S/10842) في جدول أعمال الجلسة ١٦٨٣ المعقودة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر . ودعي ممثلوا قبرص وتركيا واليونان ، بناء على طلبهم ، للاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

٦٠٦- وأعلن رئيس المجلس أنه قد تم التوصل ، نتيجة لمشاورات سابقة ، الى اتفاق حول نص مشروع القرار التالي :-

" ان مجلس الأمن

" ان يلاحظ ان تقرير الأمين العام المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ يفيد

ان وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال ضروريا في الظروف الحاضرة ، اذا اريد صيانة السلم في الجزيرة ،

" وان يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت ، بالذئار الى الأحوال السائدة في

الجزيرة ، وعلى ضرورة الابقاء على القوة الى ما بعد ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ،

" وان يحيط علماً أيضاً ، بالحالة السائدة في الجزيرة ، كما يتبين من التقرير ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار/مارس ، وقراره ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار/مارس ، و ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران/يونيه ، وقراره ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ آب/أغسطس ، وقراره ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، وقراره ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، وقراره ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ آذار/مارس ، وقراره ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب/أغسطس ، وقراره ٢١٩ (١٩٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، وقراره ٢٢٠ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ آذار/مارس ، وقراره ٢٢٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ حزيران/يونيه ، وقراره ٢٣١ (١٩٦٦) المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، وقراره ٢٣٨ (١٩٦٧) المتخذ في ١٩ حزيران/يونيه ، وقراره ٢٤٤ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ ، وقراره ٢٤٧ (١٩٦٨) المتخذ في ١٨ آذار/مارس ، وقراره ٢٥٤ (١٩٦٨) المتخذ في ١٨ حزيران/يونيه ، وقراره ٢٦١ (١٩٦٨) المتخذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، وقراره ٢٦٦ (١٩٦٩) المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ، وقراره ٢٧٤ (١٩٦٩) المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، وقراره ٢٨١ (١٩٧٠) المتخذ في ٩ حزيران/يونيه ، وقراره ٢٩١ (١٩٧٠) المتخذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، وقراره ٢٩٣ (١٩٧١) المتخذ في ٢٦ أيار/مايو ، وقراره ٣٠٥ (١٩٧١) المتخذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وقراره ٣١٥ (١٩٧٢) المتخذ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، واتفاقي الآراء اللذين أعرب عنهما الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٦٤ ، والجلسة ١٣٨٣ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ؛

" ٢ - ويحث الأطراف المعنية على ان يأنهروا أقصى قدر من الاعتدال وان يواصلوا ويعملوا على بذل الجهود التعاونية الصادقة لبلوغ أهداف مجلس الأمن بالاستفادة البناءة مما هو متوفر الآن من مناخ ملائم وفرص مواتية ؛

" ٣ - ويمدد مرة أخرى اجل مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) ، لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، آملاً أن يتم ، حتى ذلك الموعد احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القوة أو خفض عددها بشكل ملموس ."

قرار : اعتمد مجلس الأمن في جلسته ١٦٨٣ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ مشروع القرار (S/10847) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين) بوصفه القرار ٣٢٤ (١٩٧٢) .

٦٠٧- وأدلى ممثل قبرص ببيان ، عقب التصويت ، قال فيه ان المجلس يجتمع في وقت ألهرت فيه المباحثات بين الدائفتين دلائل على احراز تقدم محدود . وقال انه من المؤمل أن يتم التوصل ، من خلال التفاهم والتوفيق المتبادلين ، الى اتفاق بشأن ميكال دستوري عادل وعلمي ويمكن أن يؤدي

الى اقامة دولة تتمتع باسباب الوجود على الأساس المتفق عليه لدولة قبرصية موحدة ومستقلة وذات سيادة . وقال ان حكومته سوف تبذل كل ما في وسعها للقيام بالمزيد من التعاون للخروج من المحادثات بنتيجة ناجحة . غير أن المشاكل الناجمة عن عدم انتهاء المجابهة والعودة الى الأحوال الطبيعية قد أدت الى الابقاء على جو من عدم الثقة والعداء . وأضاف قائلاً ان حكومته قد استجابت ، من ناحيتها ، الى نداءات الأمين العام بسحب المخافر العسكرية ونقاط التفتيش ، وبهذا سمحت بحرية التنقل لجميع القبارصة الأتراك في المناطق الواقعة تحت سيطرتها . وقال انه يعتقد أن الجو الحالي ملائم لحدوث قدر من الاستجابة الايجابية لنداء الأمين العام بشأن انتهاء المجابهة والعودة الى الوضع السوي . كما انه يرى أن العنصر الأساسي لاستواء العلاقات يكمن في ارادة أفراد الشعب الراغبين في المصالحة وايجاد حل لمشكلتهم . ولهذا فان تحرك الجانبين في الوقت الراهن سوف يكون بمثابة خطوة بناءة نحو تعزيز احتمالات تقدم المحادثات .

٦٠٨- وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان الجو الحالي للمحادثات في شكلها الجديد والهدوء الذي يسود الجزيرة يشجعان وفد بلاده . وأشار الى ما جاء في تقرير الأمين العام من احراز تقدم ضئيل نحو العودة الى الأحوال الطبيعية فأكد أن الطائفة التركية مازالت تعيش في الازورف تعاني فيها من الشدة والحرمان . وقال انه من الصعب ، مدامت الازورف الراهنة باقية ، تصور تحقيق انتهاء المجابهة قبل خلق جو من الثقة المتبادلة . ولهذا ترى قيادة القبارصة الأتراك ان الانهاء العام للمجابهة في الازورف الحالية سوف يعرض أمن الطائفة للخطر . وأضاف انه يوافق على ما ابداه الأمين العام من ملاحظات بشأن جدوى اعادة تنشيط المحادثات بين الطائفتين التي أشار الى انها ذات طابع استقصائي وانها تقتصر على مشاكل قبرص الداخلية والدستورية . وقال ان هذا الفهم انعكس في مذكرة الأمين العام الصادرة في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٢ . ولهذا السبب فان وفد بلاده لا يمكنه أن يوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام من أن المتحادثين سوف يناقشون في المحادثات المنشطة كافة عناصر المشكلة القبرصية ، بالرغم من أنه يأمل أن تؤدي المحادثات الى صيغة متفق عليها بشأن الأمور الدستورية فتمهد ، بذلك ، الطريق الى الوصول الى حل دائم . وبعد أن أشار الى أن مسألة قبرص قد أصبحت مشكلة بالغة الحساسية والتعقيد ، أعرب عن أسفه لأن التقرير يبدو وكأنه يقدم "وصفة طبية" للوصول الى تسوية نهائية . وقال انه يعتقد أن النهج المتسم بالحكمة على أساس التقارير السابقة يكون أكثر ملائمة للحالة الراهنة .

٦٠٩- وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كانت ولا تزال أحد أعمال الأمم المتحدة الناجحة بالنظر الى انها استطاعت أن تحول دون نشوب القتال من جديد . واستدرك قائلاً ان اليونان تأخذ بالرأي القائل بأن هذه القوة ينبغي الا تصبح عنصراً دائماً على مسرح الأحداث في قبرص . وفيما يتعلق بالحالة الراهنة قال ان الجانبين ، كليهما ، قد تناولا الصعوبات التي تواجههما بطريقة معقولة وأبديا رغبة صادقة في تسوية خلافتهما عن طريق المفاوضات . وأردف قائلاً انه لما كانت المحادثات تتناول بالدراسة اقامة آلية عملية للدولة فان وفد بلاده يأمل من المجلس ألا يطيل النذر في الأمور الدستورية بل ان يقدم مزيداً من التشجيع للطرفين لمساعدتهما في انجاز مهمتهما . وقال ان اليونان تفضل اتخاذ خطوات تؤدي الى زيادة التعاون والثقة بين الطائفتين . ونادراً لأن اليونان تؤيد وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن الزيادة في القدرة العسكرية سوف تزيد من الاتجاه الى تفاقم الحالة ، فانها تعارض أي استيراد لاقانوني للأسلحة الى الجزيرة .

٦١٠- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده ، بالنظر الى اعادة تنشيط المحادثات ، قد صوت لصالح القرار بتغافل مشوب بالحذر . وأعرب عن تقديره لجهود الأمين العام التي أدت الى استئناف هذه المحادثات . وقال ان الأمر يرجع الى الجانبين المشتركين في المحادثات بصفة مباشرة للوصول الى اتفاق أو حلول وسط حيثما اقتضى الأمر . وأضاف ان وفده يناشد الطرفين ابداء استعدادهما لتقديم تنازلات . وانه يشعر بالقلق الشديد ازاء استمرار العجز المالي المتعلق بعمليات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وقال ان حكومته قد قررت ، رغم الزيادة في النفقات ، وعلاوة على تبرعها السابق ، ان تستوعب الزيادة في نفقات الفصيلة البريطانية والدعم الامدادى البريطانى للفصائل الأخرى .

٦١١- وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عامل حاسم بالنسبة للاستقرار وصيانة النظام العام ، غير أن الحالة مازالت غير مستقرة . ثم أثنى على الأمين العام وممثلته الشخصي وكذلك على الخبراء في شؤون الدستور المشتركين في المحادثات وأشار الى أن تقدما قد أحرز بشأن المسائل التي تتعلق بالمبدأ ، وأعرب عن أمله في التوصل الى حل بشأن مشاكل هامة أخرى . كما أعرب عن اسفه لما يبدو من ازدياد شدة الخلاف بين الطائفتين بدلا من تضييقهما ، وقال انه ، في هذا الصدد ، يشاطر الأمين العام رأيه بأن المحادثات يجب أن تؤدي الى حل يقوم على أساس فكرة انشاء دولة مستقلة تشترك فيها كلتا الطائفتين على نحو مناسب . وأضاف ان وفد بلاده يشق في الواقعية السياسية وروح الوفاق بين الحكومتين التركية واليونانية . وقال انه نارا لأن استحواذ الطرفين على أسلحة جديدة يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار فانه يناشد كافة الدول الامتناع عن ارسال أسلحة الى قبرص . وقال ان حكومته تأسف لأن عضوين فقط من الأعضاء الدائمين في المجلس هما اللذان يقدمان مساهمة للقوة ، نارا لكون الميثاق قد غول الاعضاء الدائمين مسؤولية خاصة في مجال صيانة السلم والأمن .

٦١٢- وتكلم ممثل الأرجنتين فقال انه لولا أن ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد مدت لكانت حدثت مجابهة مسلحة ، الأمر الذي يبرر القرار باستمرار المفاوضات بغية تحقيق السلم . وقال ان وفد بلاده يسره ان الطائفتين قد تعاونتا فيما بينهما فيما يتعلق بمشروعات الانماء التي ترعاها الأمم المتحدة ، ويشعر أن على منامة الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من الأعمال التي يمكن أن تضع الأساس للتفاهم . وأعرب عن أمله في أن تستمر المحادثات على النحو المقرر لها .

٦١٣- وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان البلاء في التقدم يرجع الى عدم توفر روح الوفاق والقبول المتبادل من قبل كل من الطرفين للمطالب المشروعة للطرف الآخر . وأضاف ان هذا الموقف يمكن ان نلسمه في كل ميادين الحياة في قبرص ، وان الخوف والشك يزدادان تعمقا على مر الايام . وأثنى على الأمين العام للدور الذي لعبه في استئناف المحادثات التي ذكر ان الطرفين قد أقرا بفائدتها . وفيما يتعلق بالحالة المالية قال ان حكومته رغم ان مواردها المالية محدودة ، قد قدمت تبرعا متواضعا . وأعرب عن أمله في أن تكفل بالنجاح جهود الأمين العام للتغلب على الصعوبات .

٦١٤- وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفد بلاده قد أيد ، مع ابداء بعض التحفظات ، استمرار قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة يبدو أنها غير محدودة . وقال انه رغم وجود بعض

الدلائل الايجابية فان التوتر بين الطائفتين مازال قائما ولم يحدث أى تقدم بشأن مسألة انهـاء المجابهة . وقال ان الحالة تستدعي استمرار وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص . وقال من ناحية أخرى ان اهم حدث هو استئناف المحادثات بين الطائفتين . ورغم انه من السابق لأوانه التنبؤ بأية نتائج ، فانه يأمل أن تؤتي المحادثات ثمارها بحيث يمكن اجراء تخفيض كبير في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وستواصل اليابان ، من ناحيتها ، مساندة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بتقديم المزيد من التبرعات وغيرها من الوسائل .

٦١٥- وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال انه قد حدث ، منذ التقرير الأخير ، تطوران يمكن أن يؤديا الى تسوية نهائية : أولهما عدم وجود أية أزمة جديدة كبيرة ، وثانيهما استئناف المحادثات التي استمرت منذ الثامن من حزيران / يونيه دون توقف في جويتسم بالجديدة . واستدرك قائلا ، انه لم يحرز أى تقدم نحو العودة الى الأحوال الطبيعية وانها المجابهة رغم هذه النقاط الايجابية . وانه من الخطورة بمكان أن نسمح بركود الحالة أكثر من ذلك ، ولهذا فمن الضروري مساندة التدابير الرامية الى تحقيق العودة الى الأحوال الطبيعية وتجنب الأعمال التي قد تعرض الحالة للخطر . وأكد من جديد تأييد يوغسلافيا لقيام دولة قبرص مستقلة وذات سيادة وكذلك تأييدها لوحدة هذه الدولة وسلامتها الاقليمية . كما أكد بالاضافة الى ذلك حقها في عدم التدخل في شؤونها الداخلية . وقال انه يعتقد انه سيكون من المفارقات التاريخية أن يسمح ببقاء الحالة في قبرص على ما هي عليه دون تغيير ، في الوقت الذي أمكن فيه بنجاح معالجة مشاكل أصعب .

٦١٦- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفد بلاده يندار الى المسألة بتفاؤل يشوبه الحرص ، ان لا يزال هناك مشاكل خطيرة يجب حلها ، ومع هذا فان احتمالات التقدم تبدو أفضل حيث أن المفاوضات تهيئ السبل لتسوية المشكلات . وقال ان الولايات المتحدة ترى أن بقاء الحالة هادئة خلال الفترة الماضية يعد أمرا مشجعاً ، الا انها تشعر بالأسف لعدم احرار تقدم يذكر فيما يتعلق بمسألة العودة الى الأحوال الطبيعية ، سيما وأن الاتجاه الى الانماء المنفصل قد استمر . وقال انه على الرغم من أن المحادثات بين الطائفتين قد احرزت تقدماً فما زال هناك مشاكل خطيرة تأمل الولايات المتحدة في حلها بنفس روح التعاون وحسن النية التي ظهرت حتى الآن . وانتقل الى الحالة المالية فقال ان الدول الأعضاء في المنظمة لم تقدم المساعدة الكافية وأن المحـز يصل الى ١٣ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار ويحتمل أن يزداد بمقدار حوالي ٣ ملايين دولار سنوياً . واستمر قائلاً ان الأمين العام قد حاول أن يرسى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس مالي سليم ولكن وفده لا يعرف كيف يمكن المحافظة على القوة على المستوى الحالي ما لم تتأزر الدول الأعضاء هذه الجهود . وقال ان الولايات المتحدة تشعر أيضاً بالقلق لتدفق المزيد من الأسلحة الى قبرص مما يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار في الجزيرة . ولذلك فانها تأمل أن تحول جميع الدول دون وصول المزيد من امدادات الأسلحة وان تشجع الطرفين على الوصول الى تسوية عادية . وأضاف ان الولايات المتحدة قد قدمت أخيراً تبرعاً خاصاً قدره ٨ ملايين دولار وانها تحت الآخرين على التبرع بسخاء في محاولة لازالة العجز الفادح .

٦١٧- وتكلم ممثل السودان ، فقال ان وفده يشعر بالارتياح ان أمكن الخروج من المأزق رغم ان المحادثات لم تؤد الى نتائج ملموسة . بيد أنه يشعر بالقلق ازاء استمرار عدم الاستقرار الذي

يمكن أن ينتج عنه تدهور جديد في الحالة . ولهذا يأمل وفده في أن يبذل الطرفان المزيد من الجهود بصفة تحقيق تسوية سلمية بحيث تبرز قبرص في النهاية كدولة ذات سيادة وغير منحازة تؤدي دورا هاما في المنطقة .

٦١٨- وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى أن الحالة التي غير مطمئنة ، تماما كما كانت في الماضي ، وقال ان التوتر لم تخف شدته ، كما أن الكفاية القتالية لكلا الطرفين قد عززت واستمر الاتجاه نحو الانفصالية . غير أن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد نجحت في الحفاظ على الوضع الراهن بين الطائفتين . وكذلك فقد استمرت المحادثات في شكلها الجديد الذي أثبت أنه ايجابي ويبدو أن حل مشاكل الادارة المحلية يسير في الطريق السليم . وأشار الى أن دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص هو أن تحول دون أي شيء قد يؤدي الى الريبة أو التصلب ، وان دورها هذا يبرر تمديد ولايتها . غير ان الأمر متروك للطرفين للبحث عن حل وسط ، ومن ثم يجب عليهما أن يعملوا معا للوصول الى تسوية .

٦١٩- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يجب تسوية مسألة قبرص بالطرق السلمية بواسطة القبارصة أنفسهم دون تدخل خارجي . وقال ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارض أية محاولات لانتهاك سيادة قبرص وانه يعتقد أنه يجب سحب القوات الأجنبية والقواعد العسكرية من اقليمها . وقال انه من الطبيعي ، بالنظر الى أن قبرص تقع على مقربة من أوروبا ، أن يكون للحالة هناك أثرها على قبرص . وأعرب عن أمله في أن يكون لانفراج الحالة في أوروبا أثره الحميد على الجزيرة . وبعد أن أشار الى ان استئناف المحادثات يعد خطوة ايجابية ، أعرب عن أمله في أن تصل المفاوضات في القريب الى نتيجة ناجحة . وأعرب ، في هذا الصدد ، عن ارتياحه لدور الأمين العام الذي أدت جهوده الى استئناف المحادثات . وفيما يتعلق بمركز قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قال ان بقاءها طوال ثماني سنوات لا يعد أمرا طبيعيا في الظروف الدولية الراهنة . وانه سوف تثار الشكوك حول مدى استصواب القيام بمثل هذه العمليات اذا ما استمرت مثل هذه المدة الطويلة . ولهذا يرى الاتحاد السوفياتي أن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية . وان وفده قد صوت في صالح تمديد مrapطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على افتراض ان هذا التمديد يتمشى تمشيا كاملا مع أحكام قرار المجلس المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات المجلس اللاحقة بشأن مسألة قبرص ، أي بالابقاء على المهام الراهنة لهذه القوات وتأمين استمرار تمويلها بالتبرعات .

٦٢٠- وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان وفده يوافق على تقييم الأمين العام للحالة . وأضاف انه يعتقد ان استئناف المحادثات يمثل الخطوة الأولى الى الأمام نظرا لانها يمكن ان تستجلي الجو وتخلق مناخا أكثر مواتا للتوصل الى حل نهائي ، ولهذا يرى وفده ان اعراب الجانبين عن رغبتهم الصادقة في تسوية خلافاتهم عن طريق المفاوضات يعد أمرا مشجعا . وفيما يتعلق بدور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قال ان بقاء القوة في الجزيرة لا يزال ضروريا ، غير انها تمر بعامها التاسع منذ انشائها وان تمديد ها الى أجل غير محدود سوف يكون في الحقيقة بمثابة اعتراف بعجزها عن تحقيق أغراضها . وقال ان حكومته ترى ان عمليات صيانة السلم يجب أن تؤدي مهمتين : الحيلولة دون تدهور الحالة ، والتوصل الى حل سلمي . واستمر قائلا ان الأمم المتحدة توفر للطرفين اساسا طيبا للوصول الى اتفاق ولكنها لا يمكن ان تحل محلها وأن تضطلع بمسؤولياتهما . وقال ان إيطاليا سوف تستمر في التبرع لتمويل عملية الأمم المتحدة لصيانة السلم .

٦٢١- وتكلم ممثل بنما ، فقال ان استئناف المحادثات بين الطائفتين كان عنصرا ايجابيا في استقرار الحالة . وقال ان وفده يرى ان قبرص يجب أن تكون دولة موحدة تكفل فيها حقوق الأقليات . وأخاف ان بنما تشعر بالامتنان ازاء جهود الأمين العام وترى أن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد لعبت دورا ايجابيا .

٦٢٢- وتكلمت ممثلة غينيا ، فقالت انها تشعر بالسرور لأن الحالة العسكرية التي هادئة ، مما يدل على الدور الحاسم الذي تلعبه الأمم المتحدة . وقالت ان استئناف المحادثات بين الطائفتين حدث هام ، ولكنها تشعر بالأسف لأن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لم تنجح في تحقيق العودة الى الأحوال الطبيعية وتأمين حرية التنقل للمدنيين . وقالت انها تأمل أن تتمكن قبرص في القريب من الوصول الى تسوية .

٦٢٣- وتكلم رئيس المجلس ، بوصفه ممثلا للهند ، فقال انه على الرغم من أن عددا من المسائل الهامة مازالت في انتظار حل فان تقدما قد احرز اثناء استئناف المحادثات بين الطائفتين ، وان الطرفين يعالجان الصعوبات القائمة حاليا بطريقة حازمة . وأعرب عن أمله في ان تنمورح التعاون بين الطرفين بسرعة أكبر . وقال انه من الضروري بالنسبة للطرفين ، في جو تجدد الأمل ، أن يركزا جهودهما على ازالة التوتر وان يؤمنا عدم القيام بأي شيء قد يؤدي الى تفاقم الجو داخل الجزيرة وخارجها . وأشار ، في هذا الصدد ، الى أن حكومة قبرص قد أعربت عن استعدادها لتنفيذ انهاء المجابهة على نحو متبادل .

٦٢٤- وتكلم ممثل قبرص ممارسا لحق الرد ، فقال انه لا يعتقد أن ممثل تركيا يمكن أن يكون لديه اعتراض على فكرة اقامة دولة موحدة نارا لان الطرفين كانتا هدفهما واضحة في اذهانهما أثناء المحادثات التي أحرزت تقدما . وأضاف أن قبرص لا يمكن أن تحل مشكلتها الا من خلال الوحدة وليس الفرقة والنزاع . وفيما يتعلق بمسألة الأفراد المشردين قال ان حكومته شجعت على عودة القبارصة الأتراك ببناء واصلاح المساكن لهم .

٦٢٥- وتكلم ممثل تركيا ، ممارسا لحق الرد أيضا ، فقال انه من الأفضل تجنب مناقشة المشاكل الدستورية بالنار الى أن هذه النقاط تجري مناقشتها في المحادثات بين الطائفتين . وانتقل الى مشاكل القبارصة الأتراك المشردين فقال انه ما دام انعدام الثقة في الطرف الآخر باقيا فان هذه الطائفة تفضل البقاء معا وتشعر بأمن اكبر في رؤسها الحالي .

جيم - الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الامن في الفترة الممتدة من ١٥ كانون الاول / ديسمبر ٧٢ الى ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٣

٦٢٦- في ٢٩ كانون الثاني /يناير قدم الأمين العام اضافة الى تقريره (S/5634/Add.I) عن تدعيم وعمل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص اعلم فيه المجلس بتصديق حكومة قبرص في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ على التعديلات المدخلة على الاتفاق المؤرخ في ٣١ اذار / مارس ١٩٦٤ بشأن مركز قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٦٢٧- وفي ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ وجه الأمين العام نداء (S/10879) الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة لتقديم التبرعات لتمويل قوة الأمم

المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة جديدة تنتهي في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ . وقال الأمين العام في ندائه أنه لن يكون باستطاعته الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الا اذا كانت الحكومات على استعداد لتقديم الدعم اللازم للقوة .

٦٢٨- وأرسل ممثل تركيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢ آذار/ مارس (S/10894) أحال بها رسالة من نائب رئيس قبرص أعلن فيها المستر كوتشوك نبأ انتخاب السيد روف . ر . ونكتاش نائبا لرئيس جمهورية قبرص اعتبارا من ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٣ .

٦٢٩- وفي ٣١ ايار/ مايو قدم الأمين العام الى مجلس الأمن تقريره الثالث والعشرين (S/10940) عن عملية الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الفترة من ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ الى ٣١ ايار / مايو ١٩٧٣ . وذكر الأمين العام في تقريره أن الطرفين المعنيين ببذلان جهدا جادا للاتفاق من خلال المحادثات الدائرة بين الطائفتين على اطار دستوري ينص على اشتراك كلا الطائفتين اشتراكا كافيا في الحكومة . بيد أنه لم يكن في المقدور حتى الآن اقامة اساس لمثل هذا الاتفاق . وأضاف أنه لم تتم المحافظة على جو الهدوء اللازم لهذا الاتفاق ، لاسيما من قبل طائفة القبارصة اليونانيين . ومن المفهوم أن مثل هذه التطورات كان لها اثرها السيء على المحادثات .

٦٣٠- وعلق الأمين العام على الجوانب الاخرى للحالة ، فقال ان تقدما ضئيلا قد احرز في مجال انهاء المجابهة العسكرية على الرغم من ان الحكومة على استعداد لقبول انهاء جزئي للمجابهة شريطة الا يمنح هذا مزايا للجانب الاخر . وستنهج قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص هذا المنهج مع القيادة القبرصية التركية وهي على استعداد للتفاوض بشأن اتفاقات محدودة في هذا الصدد بغية توفير وجود عسكري يؤمن سلامة كلا الجانبين .

٦٣١- وقال ان التقدم في مجال العودة الى الاحوال الطبيعية كان ولا يزال بطيئا بدرجة ملحوظة ايضا . وما زالت الخدمات العامة المقدمة للطائفة التركية غير كافية . ويبدو أن موقف الحكومة ازاء هذا الأمر مرتبط بموقف القيادة القبرصية التركية بشأن أمور مثل الحفاظ على الوضع العسكري الراهن وحرية التنقل .

٦٣٢- وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية ذكر الأمين العام أن الانماء الاقتصادي السريع من بين السمات المشجعة للحالة الراهنة في قبرص ، وان كلتا الطائفتين تستفيد من هذا الاتجاه الذي يشير الى الطريق نحو التقدم ، بدلا من استئناف النزاع بين الطائفتين .

٦٣٣- وأوجز الأمين العام الحالة فأكد من جديد الحاجة الملحة الى الوصول الى تسوية للمشكلة من خلال المحادثات المستأنفة بين الطائفتين . وقال انه يوصي ، بالنظر الى الظروف السائدة بتمديد ولاية القوة حتى ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ .

٦٣٤- وانتقل الى الحالة المالية لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فقال انها مازالت غير مستقرة ، وأوضح أن الحكومات التي تقدم الفصائل ، وتلك التي تقدم التبرعات بدأت تشعر بعدم ارتياح متزايد ازاء التأخر في الوصول الى تسوية . وأشار الأمين العام في هذا الصدد الى أن مكتبه بدأ يدرس منذ بعض الوقت طرق ووسائل خفض التزامات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالناحية المالية وناحية عدد الافراد . وقال انه يعتزم تقديم توصيات بهذا الشأن في تقريره القادم لمجلس الأمن ، غير أن امكانية القيام بأي من هذه الأعمال سوف تتوقف على التقدم المحرز في المحادثات .

دال - الدار في المسألة في الجلستين ١٧٢٧ و ١٧٢٨
(١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣)

٦٣٥- ادرج تقرير الأمين العام (S/10940) في جدول أعمال الجلسة ١٧٢٧ المعقودة في ١٥ حزيران / يونيه . وقد دعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت .

٦٣٦- وأعلن رئيس المجلس أن المناقشات قد أسفرت عن الوصول الى اتفاق على نص مشروع القرار التالي (S/10946) :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يلاحظ أن وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال في الدار في الحالية ضروريا اذا اريد صيانة السلم في الجزيرة ، الأمر الذي يتبين من تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ ايار / مايو ١٩٧٢ (S/10940) ،

" وان يلاحظ أن الحكومة القبرصية قد وافقت ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، على انه من الضروري الابقاء على القوة الى ما بعد ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ .

" وان يحيط علما أيضا بالحالة السائدة في الجزيرة كما تتبين من التقرير ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ اذار / مارس ، وقراره ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ اذار / مارس ، وقراره ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران / يونيه ، وقراره ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ اب / اغسطس ، وقراره ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول / سبتمبر ، وقراره ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ ، وقراره ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ اذار / مارس ، وقراره ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ اب / اغسطس ، وقراره ٢١٩ (١٩٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ ، وقراره ٢٢٠ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ اذار / مارس ، وقراره ٢٢٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٣١ (١٩٦٦) المتخذ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ ، وقراره ٢٣٨ (١٩٦٧) المتخذ في ١٩ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٤٤ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ ، وقراره ٢٤٧ (١٩٦٨) المتخذ في ١٨ اذار / مارس ، وقراره ٢٥٤ (١٩٦٨) المتخذ في ١٨ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٦١ (١٩٦٨) المتخذ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، وقراره ٢٦٦ (١٩٦٩) المتخذ في ١٠ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٧٤ (١٩٦٩) المتخذ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، وقراره ٢٨١ (١٩٧٠) المتخذ في ٩ حزيران / يونيه ، وقراره ٢٩١ (١٩٧٠) المتخذ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وقراره ٢٩٣ (١٩٧١) المتخذ في ٢٦ ايار / مايو ، وقراره ٣٠٥ (١٩٧١) المتخذ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، وقراره ٣١٥ (١٩٧٢) المتخذ في ١٥ حزيران / يونيه ، وقراره ٣٢٤ (١٩٧٢) المتخذ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، واتفاقي الاراء اللذين اعرب عنهما الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المعقودة في ١١ اب / اغسطس ١٩٦٤ وفي الجلسة ١٢٨٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ؛

" ٢ - ويحث الاطراف المعنيين على ان يظهروا أقصى قدر من الاعتراف بأن يواصلوا ويعملوا بذل الجهود التعاونية الدؤوبة لبلوغ أهداف مجلس الأمن بالافادة البناءة مما هو متوفر الان من مناخ وفرص مواتية ؛

" ٣ - ويمدد مرة أخرى اجل مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) ، لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، املا في ان يتم ، حتى ذلك الموعد ، احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القوة أو خفض عدد ها بشكل ملموس " .

قرار : اعتمد مجلس الأمن في الجلسة ١٧٢٧ المعقودة في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ مشروع القرار (S/10946) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لاشيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين) وصدر بوصفه القرار ٣٣٤ (١٩٧٣) .

٦٣٧- وتكلم ممثل قبرص عقب التصويت ، فقال ان اشتراك الممثل الخاص للامين العام واثنين من الخبراء في شؤون الدستور في المحادثات بين الطائفتين قد اسهم اسهاما بناء في جو المحادثات . وأضاف أن قبرص سوف تبذل كل ما في وسعها لتعزيز هذه الروح . وفيما يتعلق يتعلق بالمسائل التي تتناولها المحادثات قال ان المفاوضات تتم داخل الاطار الدستوري لدولة موحدة . وان السمة الاساسية لهذه المقدمة المنطقية هي ان مؤسسات الحكم المحلي تعمل تحت رقابة الدولة . ومضى قائلا انه لما كان شكل الهيكل الدستوري موضوع مناقشة الان في المحادثات التي تتم على المستوى المحلي فليس من الممكن ان أن تجري مناقشته على نحو كامل في المجلس . غير أن المهم في المحادثات بين الطائفتين هو أن الهيكل الدستوري الناجم عن المحادثات عملي . وانتقل الى موضوع انتهاء المجابهة والعودة الى الاحوال الطبيعية فاكد ان حكومته تتعاون في هذا الصدد مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وانها على استعداد لقبول انتهاء عام أو جزئي للمجابهة ، ان أن مثل هذه الخطوة سوف تساعد على خلق الثقة بين الجانبين . وأضاف أن وفد بلاده يرى أن إعادة حرية التنقل الكاملة تعد مقدمة منطقية اساسية تنطلق منها في النهاية جوانب أخرى لمسألة العودة للأحوال الطبيعية . ولهذا يبدو أنه قد يجري البدء في استعادة حرية التنقل على مراحل على نحو ما سبق ان اقترحته قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فيما يتعلق بانتهاء المجابهة . وأضاف قائلا أنه على الرغم من الرغبة العامة لدى السكان في زيادة التعاون في الشؤون الاقتصادية ، لم يحدث تقدم ملموس في هذا المجال بسبب سياسة الانفصال التي يأخذ بها الطرف الاخر . غير أنه أعرب عن أمله في أن تتم العودة الى الأحوال الطبيعية من خلال التوفيق بين مصالح كـ الجانبين ، مما يخلق بدوره ، روحا جديدة في المحادثات تهدف الى ازالة أوجه الخلافات والصعوبات .

٦٣٨- وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان وفده مبتهج ان يلاحظ ان العلاقات بين الطائفتين ظلت هادئة لانه يرى أن توفر مثل هذا الجو يعد مطلباً أساسياً لإعادة الثقة . وقال أنه على الرغم من أن معظم الاحداث الاخيرة قد اقتضت الطائفة القبرصية اليونانية ، فانه يشعر بالقلق ازاء الاثار السلبية التي يمكن ان تترتب على هذه الاحداث ، لاسيما اذا ما كانت مصحوبة ببيانات صادرة عن شخصيات قبرصية يونانية كبيرة لها هدف اخر بالنسبة لمستقبل الجزيرة بخلاف استقلالها الدائم . وقال ان

هذه التطورات سوف يكون لها اثر سلبي على الثقة بين الطائفتين وبالتالي على امكانية توسيع نطاق المحادثات . وفيما يتعلق بعملية العودة الى الاحوال الطبيعية قال ان طائفة القبارصة الاتراك مازالت تعيش ، بعد مضي ما يقرب من عشر سنوات ، في ظروف تعاني فيها من الحرمان والتمييز . اخذ الى ذلك أنها محرومة من نصيبها في فوائد الانماء الاقتصادي في الوقت الحاضر وفي المساعدة الدولية المقدمة لقبرص . وانتقل الى موضوع المحادثات بين الطائفتين فقال ان تركيا تؤيد هـا كل التأييد ، وان حكومته مصممة على الوصول الى حل سلمي دائم يؤمن حقوق كلتا الطائفتين والاطراف المعنيين الاخرين . وأضاف أن تركيا ستواصل العمل لتحويل قبرص من جزيرة يسودها النزاع الطائفي الى دولة نموذجية تتألف من طائفتين تعيش فيها كلتا هـما كشريكين متساويين .

٦٣٩- وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان وفده يشارك الامين العام النتيجة التي وصل اليها وهي انه لم يحرز تقدم ملموس نحو العودة الى الاحوال الطبيعية غير أنه من المشجع ملاحظة أن الاطراف المعنية قد قبلوا المحادثات الواسعة كأفضل وسيلة للوصول الى تسوية لمشكلة قبرص الفريدة فـي تعقد هـا ، والتي تتطلب ، تبعاً لذلك ، صبرا وايمانا للوصول الى حل ممكن لها . وقال ان حكومته تأسف لجميع اعمال العنف وترى انه من مصلحة كل فرد ان يمتنع عن اتخاذ اي عمل يمكن أن يثير المشاعر ، ومن ثم يعرض احتمالات التوصل الى تسوية للخطر . وتكلم عن حالة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فأعرب عن أمله في أن يقدم عدد اكبر من الدول الأعضاء في الامم المتحدة مساندتهم لها ، نظرا لانها بمثابة رادع شديد ضد تجدد أعمال العنف بين الطائفتين . وأشار في هذا الصدد الى أن القرارات الأصلية لمجلس الأمن لم تربط بين مدة مرابطة القوة في قبرص وبين المدة التي تستغرقها المحادثات بين الطائفتين أو حتى وجود هذه المحادثات . ولهذا تأمل اليونان أن تبقى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ما دعت الحاجة لذلك والا ينتقص من قدرتها باجراء تخفيضات ، سابقة لأوانها ، في حجمها .

٦٤٠- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده ، على ضوء الاحداث التي وقعت في قبرص منذ الاجتماع الاخير للمجلس ، مازال يشعر بالتفاؤل المشوب بالحذر ان فرص احراز تقدم ملموس قد تكون بلا ريب أفضل من أي وقت مضى . وحث جميع الاطراف على أن تفيد من الجو المبشر بالنجاح . وأشار الى أن الحالة الراهنة تتميز أيضا بتقارب اوثق في وجهات النظر بين الدول المجاورة ، وأكد أن المواقف البناءة لكل من اليونان ، وتركيا ، وقبرص تستحق مساندة المجلس لها . وفيما يتعلق بالحالة المالية لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص واحتمال اعادة تنأيمها قال ان حكومته قد حاولت ، بالتشاور مع الامين العام والدول المتبرعة الاخرى ، ان تزيل العجز المتزايد ، غير أن النتائج جاءت مخيبة للآمال . وأضاف ان وفده لا يعرف كيف يمكن المحافظة على الحجم الحالي لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وعملياتها لمدة اطول ما لم يكن هناك استجابة ايجابية لنداءات الامين العام . ولهذا ، تؤيد الولايات المتحدة اعتزام الامين العام اجراء دراسة لطرق ووسائل خفض التزامات الامم المتحدة من الناحية المالية وناحية عدد الافراد دون المساس بفعاليتها . وقال ان وفده يرى أن اية دراسة يجب ان تتناول بالتحليل نوع التعديلات التي يمكن اجراؤها في القوات أو اجراءات العمل لازالة العجز السنوي ، وأضاف ان وفده يأمل كذلك أن يدرس الامين العام انشاء نماذج بديلة للقوة . ومضى قائلاً ان الولايات المتحدة تعتقد ان الوقت قد حان للقيام بدراسة جديدة مفصلة لهيكل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وعملياتها وتمويلها

كما يعتزم الأمين العام اجراءه قبل اجتماع شهر كانون الاول / ديسمبر . كما انها تأمل ان يدرس الأمين العام والجهاز الادارى التابع له ، في نفس الوقت ، انشاء نماذج بديلة للقوة - يمكن أن تتضمن على سبيل المثال دراسة متعمقة للنماذج القائمة على افتراضات شتى تهدف الى تخفيض يصل الى حوالي ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة و ٧٥ في المائة من القوة الحالية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويمكن ان تنصب الدراسة على عمل تشكيل جديد للقوة لجعلها اكثر قدرة على الحركة ، ولعادة تحديد اجراءات عملها ، ولتأمين الدعم الامدادى المناسب من هذه المستويات الافتراضية من حيث الولاية الحالية للقوة .

٦٤١- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده قد صوت لصالح تمديد ولاية القوة بروح من التفاؤل المشوب بالحذر . وقال ان الامال معقودة على التوصل الى اتفاق ملموس في المحادثات بين الدائفتين . وأضاف ان دور قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ما زال ضروريا للحفاظ على الهدوء . ولهذا السبب ايدت حكومته تمديد ولاية القوة ووعدت بالابقاء على فصيلتها والمساعدة التي تقدمها في مجال الدعم الامدادى . وبالنظر الى الحالة المالية الخطيرة فان المملكة المتحدة على استعداد لاستيعاب الزيادة في نفقات الفصيلة البريطانية والدعم الامدادى الذى تقدمه بريطانيا . كما انها تأمل أن تسلك الدول المتبرعة الاخرى نفس المسلك وأن يكون هناك استجابة اسخى لنداءات الأمين العام . وقال ان وفده يرحب بعزم الأمين العام على تحقيق اقتصاد دون المساس بفعالية القوة . وكذلك فانه يؤيد الاقتراحات المقدمة من الأمين العام للحد من التوتر ولخلق الثقة في الجزيرة : فالمجابهة تعرقل احراز تقدم في المحادثات وتشكل عبئا ثقيلا على موارد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٦٤٢- وتكلم ممثل النمسا ، فقال ان وفده مقتنع بان المحادثات هي افضل وسيلة لتسوية المشكل الا انه رغم الخطوات المشجعة التي تخطوها المحادثات ، فما زالت الحالة غير مستقرة ولا ينتظر ان تتغير قبل ان تحل المشكلات الاساسية . وقال ان النمسا مهتمة بالوصول الى تسوية لانها اسهمت في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بفصيلة كبيرة من الجيش والشرطة وكذلك بمستشفى ميداني . وأضاف انه يشعر بخيبة الأمل ازاء العجز المتزايد وعدم استجابة الدول الأعضاء لنداءات الأمين العام لها بتقديم تبرعات . وقال بهذا الصدد ان وفده قد سراند علم بالدراسات التي تجرى الان لتخفيض الالتزامات المالية .

٦٤٣- وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان الالتزام الراسخ بشأن دولة قبرصية مستقلة وغير منحازة ، وسلامتها الإقليمية ما زال امرا محتملا لاحتراز أى تقدم في الجزيرة . وعلى الرغم من أن الفترة الاخيرة قد مرت دون نشوب اعمال عدائية كبيرة لم يحرز سوى القليل من التقدم في سبيل انهاء المجابهة العسكرية والعودة الى الاحوال الطبيعية . وقال ان يوغوسلافيا تؤيد ازالة الجزئية للمجابهة بوصفها خفاوة تؤدي الى ازالة أعم ، وتحث الطرفين على تهيئة جو مناسب لاجراء مثل هذه المفاوضات . وفيما يتعلق بدور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قال انها ضرورية لصيانة السلم في قبرص . وبسبب هذه المهمة التي تقوم بها القوة قررت يوغوسلافيا ، استجابة لنداءات الأمين العام ، ان تتبرع بمبلغ ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار . غير أن وفده على ثقة من أن الأمين العام سوف يتمكن من تخفيض التزامات المنظمة على حد سواء من الناحية المالية ومن ناحية الافراد انه يأمل أن تصبح الطائفتان في القريب في موقف يمكنهما من التوصل الى اتفاق نهائي .

٦٤٤- وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان الدور الذي اداه الامين العام وممثله الخاص والمؤازرة التي يقدمها الخبراء في شؤون الدستور قد اديا جميعا الى استمرار المحادثات بين الطائفتين . غير أنه يرجح الامر للطرفين في النهاية للوصول الى اتفاق واتخاذ قرار بشأن ما يتضمنه من احكام . ولما كان نجاح المحادثات يتوقف على الثقة المتبادلة بين الطرفين فيجب تأمين بعض الشروط الخارجية ، لاسيما الهدوء وعدم المجابهة . وقال ان هدف وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كان ولا يزال هو تأمين اقامة هذه الشروط ، ولقد قامت بهذه المهمة بنجاح ، الامر الذي ربما خفف الشعور ، على مر السنين ، بضرورة الوصول الى تسوية . ومضى قائلا ان التوازن غير المستقر بين الطرفين استمر ، على الرغم من ذلك ، دون تغيير . واستدرك قائلا ان المحادثات جارية الان وهناك تقدم في البحث عن مؤسسات ثابتة . وقال ان وفده يتطلع الى قيام الامين العام بدراسة لطرق تخفيض القوة ، ان ان الوقت قد حان لياخذ الطرفان في الاعتبار امكانية سحبها التدريجي والحتمي .

٦٤٥- وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان حكومته تشعر بالقلق الى حد ما لاستمرار التزام الامم المتحدة في قبرص وللتأخر في الوصول الى تسوية ، وانها لا ترغب في أن يؤخذ استمرار وجود قوة الامم المتحدة بصيانة السلم في قبرص على أنه أمر مسلم به . ولهذا لاحات استراليا بارتياح عزم الامين العام على أن يقدم في تقريره القادم توصيات مناسبة في سبيل تحقيق اقتصاد في النفقات . وأضاف أن وفده يقبل في نفس الوقت قرار الامين العام القائل بضرورة وجود القوة ، وأن حكومته سوف توالي ، تبعاً لذلك ، تقديم فصيلتها وتبرعاتها المالية لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . غير أن وفده يشعر بخيبة الأمل لاستمرار عدم الاستقرار في قبرص وعدم احراز تقدم بشأن مسألة انتهاء المجابهة . ونشأ لاستمرار انعدام الثقة فان الأمل في التقدم يكمن في المحادثات بين الطائفتين . ولهذا تحت استراليا الطرفين على زيادة جهودهما للوصول الى اتفاق بشأن تسوية دستورية تأخذ احتياجات كافة القبارصة في الاعتبار .

٦٤٦- وتكلم ممثل كينيا ، فقال ان وفده يعتقد انه من الضروري أن تعيد كلتا الطائفتين الثقة فيما بينهما لحسم خلافاتهما . وكذلك فانه يعتقد أنه يمكن خلق شخصية قومية مشتركة داخل اطار دولة مستقلة موحدة . وقال ان المخاوف التي يعرب عنها القبارصة الاثراك فيما يتعلق بفكرة الدولة الموحدة لن يكون هناك ما يدعو لها في ظل الثقة المتبادلة . بيد أنه ينبغي على الطائفتين ، قبل ان يصبح هذا ممكناً ، ان تبذلا كل ما في وسعهما لوضع حد للانفصال المصطنع السائد في الجزيرة . وسوف تكون استعادة حرية التنقل وتحقيق الانهاء التدريجي للمجابهة عن جميع انحاء الجزيرة خطوة مستحسنة تؤدي الى تهيئة جو مناسب لحل المشاكل الرئيسية .

٦٤٧- وتكلم ممثل اندونيسيا في الجلسة ١٧٢٨ المصقودة في نفس اليوم ، فقال أن وفده يشعر بالارتياح ان امكن تجنب مجابهة كبيرة في الفترة الماضية ولان الطرفين قد اظهرا ما ينم عن ضبط النفس والرغبة في المزيد من التعاون . وقال ان اندونيسيا تدرك ، رغم هذه السمات المشجعة ان الحالة الراهنة لا يمكن ان تؤدي الى حل عاجل وسيكون هناك حاجة الى مزيد من التعاون للوصول الى تسوية . وأضاف أن اندونيسيا تشعر ايضا بالقلق لعدم قدرة الطرفين على الاتفاق بشأن اطار دستوري ، ولكنها تأمل أن يتوصل كلا الطرفين ، من خلال استمرار المحادثات ، الى حل دائم يمكن شعب قبرص من ان يعيش في سلم ، ووحدة ، وتآلف .

٦٤٨- وتكلم ممثل الهند ، وقال رغم أن القوة حافظات على الهدوء في قبرص فإن ثمة شعور متزايد بأن وجود الامم المتحدة طيلة سنوات عديدة ربما لم يؤد الى السرعة التي يريد المجلس أن تسير عليها المحادثات بين الطرفين . وقال ان وفده يرى ، فيما يتعلق بالشروط الاساسية للتسوية ، ان قبرص ينبغي ان تال دولة مستقلة ذات سيادة وموحدة تكفل فيها الحقوق الاساسية لجميع المواطنين ، وان تال ذات كيان قائم بذاته وغير منحازة . وانتقل الى المشاكل القائمة حالياً فقال انه يجب على الطرفين ، حتى يتم السير قدما بالعودة الى الاحوال الطبيعية ، ان يقللا من ، ان لم يزيلا تماما ، المجابهة العسكرية وان يعيدا حرية التنقل للسكان المدنيين . وقال ان وفده على استعداد لتقديم العون لازالة كافة العقبات التي تقف في طريق العودة الى الاحوال الطبيعية .

٦٤٩- وتكلم ممثل السودان ، فقال انه لا يخافه شك في ان الجانبين ، بما ظهر منهما من نهج بناء حتى الان ، سوف يقومان بالعمل الدؤوب اللازم للوصول بالمحادثات الى نتيجة مرضية بالرغم من أن السودان يدرك ان البحث عن حل ليس بالعمل السهل وأن الحالة مازالت غير مستقرة رغم بعض الدلائل على التقدم . واعرب عن امله في أن تتحول قبرص ، من خلال الوسائل السلمية الى دولة موحدة ومستقلة وغير منحازة .

٦٥٠- وتكلم ممثل غينيا ، فقال انه على الرغم من أن الحالة ألت هادئة خلال الفترة المستعرضة فان العديد من المشاكل الهامة ، ولا سيما في مجال العودة الى الاحوال الطبيعية ، مازالت معلقة ، وان المرء ، رغم استئناف المحادثات ، ليميل الى الاعتقاد بان الطائفتين تتباعدان عن بعضهما ، بل انهما ، في الواقع ، يزدادان بعدا عن بعضهما البعض . وأضاف ان غينيا تأسف للهوة التي فرقت بين الطائفتين ، وتأمل أن تسير المحادثات قدما بروح من الوفاق والتفاهم المتبادل ويعزم على التوصل الى تسوية نهائية .

٦٥١- وتكلم ممثل بنما ، فقال ان وفده يرى ان البحث عن حل للمشكلة يجب أن يكون بهدف جعل قبرص دولة موحدة لا تتجزأ ، تضمن فيها حقوق الاقليات ويعترف بها . وقال ان بنما تأمل في أن يزول خطر المجابهة العسكرية ، وفي ان تؤمن حرية التنقل لجميع السكان حتى يسود قبرص الوفاق وتمعش في سلم .

٦٥٢- وتكلم ممثل بيرو ، فقال ان الحالة لا تبعث ابدا على الارتياح رغم وجود جو أكثر ملاءمة . وانه من الواضح ، كذلك ، ان المحافظة على الوضع الراهن ليست ضمانا كافيا للسلم والأمن . وقال ان الشك والخوف لا يزالان قائمين بين كلتا الطائفتين وان هناك خلافات اقتصادية تزيد من حدة التوتر . وأضاف أن الاتجاه نحو الانماء الاقتصادي المنفصل لا يزال مستمرا وانه لمن الواضح ان اية جهود لتحقيق الاستقرار السياسي سوف تضيع هباء ما لم تصحح هذه الحالة . وبعد أن أشار الى حدوث تحول بناء في المحادثات بين الطائفتين أعرب عن أمله في أن تؤدي الى نتيجة مرضية .

٦٥٣- وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه ينبغي تسوية المشكلة بالوسائل السلمية من اجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة . وأكد من جديد موقف الاتحاد السوفياتي في أن التسوية لا بد من أن تقوم على أساس احترام حرية قبرص واستقلالها وسلامتها

الاقليمية . وقال ان وفده مقتنع بان العودة السريعة الى الاحوال الطبيعية في قبرص سوف تؤدي الى المزيد من التعزيز لسلطة الجمهورية وتمكنها من أن تلعب دورا هاما في استقرار الحالة في شرق البحر الابيض المتوسط . اضاف الى ذلك ان وفده مازال يرى انه لا بد من سحب كافة القوات الاجنبية وازالة جميع القواعد الاجنبية المتواجدة بالاقليم من اجل تأمين استقلال قبرص . و اضاف ان الاتحاد السوفياتي له وجهة نظر ايجابية بالنسبة لتقرير الامين العام ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمحادثات بين الطائفتين ، وانه يوافق على ان استئناف المحادثات هو خير وسيلة للوصول الى حل متفق عليه . كما ان الاتحاد السوفياتي يأمل ان يكون من الممكن ، نتيجة لهذه المحادثات ، تذليل الصعوبات بحيث تصل هذه المحادثات الى نتيجة ايجابية . وفيما يتعلق بتمديد ولاية القوة واجراءات التبرع لتمويلها قال ان الاتحاد السوفياتي لم يعترض على مشروع القرار ، على افتراض ان تمديد مرابطة قوات الامم المتحدة في قبرص يتمشى تشبها تاما مع احكام قرار مجلس الامم المتخذ في ٤ اذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات المجلس اللاحقة بشأن مسألة قبرص : أي الابقاء على المهام الحالية لهذه القوات والاستمرار في تأمين تمويلها عن طريق التبرعات .

٦٥٤- وتكلم ممثل قبرص ممارسة لحق الرد ، فقال ان قبرص ترغب في التوصل الى حل يتفق مع المعايير الدستورية والحقائق الاقليمية للحالة وذلك حتى يمكن تطبيقه . وأكد من جديد أن قبرص تريد أن يكون مواطنوها متساوين في الحقوق، وأعرب عن أمله في ان تحقق المحادثات النجاح في ظل روح من التعاون والتفاهم .

٦٥٥- وتكلم ممثل تركيا ، ممارسة لحق الرد ، فقال ان هدف تركيا الاساسي ، فيما يتعلق بقبرص، هو تأمين استقلالها الدائم . وقال انه يسره ان يلاحظ ان هذا الموقف يتفق وموقف السلطات العليا في قبرص . وأعرب عن أمله في ان ينجح شعب قبرص ، بوضع حد للحالة المؤسفة ، ان أن واجبه يقضي بذلك .

الفصل السابع

شكوى زامبيا

ألف — التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه

٦٥٦ — أرسل ممثل زامبيا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ (S/10865)، طلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الأعمال العدوانية المرتكبة ضد بلاده من قبل نظام الحكم غير الشرعي لروديسيا الجنوبية، الذي عمد الى اغلاق الحدود المشتركة بين البلدين وفرض حصار اقتصادي ضد زامبيا في ١ كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الوقت ارتكب نظام الحكم غير الشرعي العديد من الأعمال الهدامة والتخريبية ضد زامبيا، ووزع قواته، معززة بـ ٤٠٠٠ جندي من أفريقيا الجنوبية، على طول الحدود.

٦٥٧ — وقد أيد طلب زامبيا عقد الاجتماع كل من السودان، وغينيا، وكينيا، ويوغسلافيا، التي وجهت رسالتين الى رئيس مجلس الأمن مؤرختين في ٢٣ و ٢٦ كانون الثاني/يناير تدعو فيهما الى النظر في الوضع المتفجر على حدود زامبيا.

٦٥٨ — وأرسل ممثل أفريقيا الجنوبية الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير (S/10870)، أحال بها اليه رسالة من وزير خارجية أفريقيا الجنوبية يلفت فيها النظر الى بيان أدلى به رئيس وزرائه بخصوص شكوى زامبيا. وقد أكد البيان عدم تدخل أفريقيا الجنوبية في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ورفضها للمقاطعة ورفض من جديد التهمة القائلة بأن قوات أفريقيا الجنوبية قد وزعت على طول الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية.

٦٥٩ — وأرسل ممثل زامبيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير (S/10877)، أحال بها اليه رسالة من الرئيس الزامبي يقول فيها أن التوتر يتزايد حدة بازدياد عدد الأشخاص الذين قتلوا بسبب الألغام الأرضية التي زرعتها على ارض زامبيا قوات نظام حكم سميث وقوات أفريقيا الجنوبية. وحث الرئيس الزامبي المجلس على وضع نهاية لهذه الحالة الخطرة وتأمين انسحاب قوات أفريقيا الجنوبية.

باء — النظر في المسألة في الجلسات ١٦٨٧ الى ١٦٩١ (٢٩ كانون الثاني/يناير — ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣)

٦٦٠ — في الجلسة ١٦٨٧، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قرر مجلس الأمن ان يدرج البند في جدول أعماله ونظر فيه في خمس جلسات عقدت بين ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير. وفي معرض المناقشة، دعي ممثلو الجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزائير، وزامبيا،

والسنغال ، وشيلي ، والصومال ، وغانا ، وغينيا ، والكاميرون ، وكوبا ، ومصر ، والمغرب ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون التمتع بحق التصويت .

٦٦١- وتكلم ممثل زامبيا ، مفتتحاً المناقشة ، فقال ان قيام النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية باغلاق حدوده مع زامبيا في ٩ كانون الثاني /يناير هو عمل عدواني يهدف الى الحاق ضرر كبير باقتصاد زامبيا بغية وقف مساندة زامبيا لحركة التحرير لشعب زامبابوي . وقال ان الأزمة الراهنة قد تفاقمت بسبب التواطؤ بين نظامي الحكم في سالسبري وبريتوريا . وأضاف ان قوات من افريقيا الجنوبية كانت قد دخلت روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٦٧ وبقيت هناك كقوة محتلة . وان كلا النظامين ، قد شنا ، بتكرار ، غارات عسكرية داخل زامبيا . وأتي ممثل زامبيا على وصف سلسلة من تسع حوادث ارتكبت في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ، وقد تضمنت عبور الحدود ، واطلاق النار على القرويين ، وزرع الألغام داخل زامبيا ، وقد تسببت جميعها في قتل واصابة عدد من الأشخاص . وقال ان الهدف الحقيقي لهذه الأعمال التي قامت بها أفريقيا الجنوبية ونظام سميت هو صد تيار الشعوب القومي الذي اجتاح البلدان المضلّهة في الجنوب الافريقي .

وأضاف ممثل زامبيا أن المناضلين من أجل الحرية قد حققوا انتصارات هامة في روديسيا ، وحتى نظام سميت اضطر الى الاعتراف بأن حركة التحرير تلقى التأييد من الجماهير . وقال انه لا يشك في أنه لو استمر الاتجاه الحالي ، فان روديسيا الجنوبية ، بدون شك ، ستقوم بقصف زامبيا بالقنابل . وأضاف أن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها روديسيا الجنوبية وتهديداتها بزيادة استخدامها للقوة تمثل تصعيداً شديداً للنزاع في الجنوب الافريقي . ورغم أن المملكة المتحدة هي السلطة الشرعية الوحيدة في روديسيا الجنوبية ، الا أنها قد رفضت تحمل مسؤوليتها . وفي معرض اشارته الى الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ضد روديسيا الجنوبية ، قال ممثل زامبيا ان حكومته قد قررت انشاء طرق بديلة دائمة لتجارتها والتخلي عن الطريق الجنوبية كلياً . وأن لدى وفده عدداً من التوصيات سيقدمها الى المجلس ، من ضمنها طلب بأن يوفد الأمين العام في الحال فريق خبراء لتقييم احتياجات زامبيا لصيانة شبكة بديلة من الطرق ، والسكك الحديدية ، والمواصلات الجوية والبحرية من أجل تدعيم اقتصادها .

٦٦٢- وتكلم ممثل غانا ، باسم مجموعة الدول الافريقية ، فقال ان المجموعة مقتنعة بأنه ليس شئاً من شيء يستطيع أن يحول دون تصميم زامبيا على الحفاظ على سيادتها وسلامة اقتصادها في وجه استفزازات نظام سميت . وقال ان زامبيا قد تعرضت للمعاناة من جراء دعمها لكفاح التحرير الافريقي ، الذي يلقي المساندة من أهالي البلاد . وان نظام سميت قد حاول اخماد كفاح شعب زامبابوي ، الا أن حركة التحرير ستستمر في تلقي الدعم من زامبيا ومن افريقيا كافة ، ذلك لأن كفاحها كفاح عادل من أجل السلم والكرامة الانسانية . وقال ان نظام سميت ، باقامته حصاراً ضد حدود زامبيا ، انما سعى الى تثبيط جهود زامبيا الاقتصادية . هذا فضلاً عن أن ، الحصار هو عمل استفزازي ، وعلى المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، التزام هو ضمان ازالة ذلك الحصار . وفي الوقت نفسه ، فان لزاميا حقاً في المساعدة الدولية بمقتضى المادتين ٤٩ و ٥٠ من الميثاق . وقال ان المملكة المتحدة في سعيها لايجاد حل للمشكلة ، يجب أن تؤمن اطلاق سراح الزعماء القوميين المسجونين وتشجيع اقامة حوار بينهم

وبين نظام سميث . وينبغي رفع الحظر على النشاط السياسي والغاء سائر التشريعات التمييزية من أجل ضمان إقامة الحرية والمساواة في الحقوق السياسية . وعندما يتم الوفاء بتلك الشروط، يكون الجو مهيئاً لعقد مؤتمر دستوري يشترك فيه ممثلون حقيقيون لكافة سكان روديسيا الجنوبية بغية اعتماد دستور جديد يؤمن حق التصويت لجميع الأشخاص الراشدين . وقال ان دعوة سابقة لعقد مثل هذا المؤتمر في وقت مبكر كانت موضع نقض من المملكة المتحدة في سنة ١٩٧٢ ، وهو عمل دفعه الى أن يشك في اهتمام المملكة المتحدة في حل المشكلة . وقال ان ثمة الكثير من الأدلة على أن الجزاءات التي فرضها المجلس قد خرقت بكثير من الطرق المطلوبة . وأضاف أن وفده يدين استمرار استيراد الولايات المتحدة للكروم والنيكل من زمبابوي ، مخالفة منها لقرارات مجلس الأمن . وأضاف ممثل غانا قائلاً ان الأعضاء الدائمين في المجلس وسائر المجتمع الدولي ينبغي أن يساعدوا في العملية المؤدية الى تشكيل حكومة على أساس حكم الأغلبية في زمبابوي . وعندئذ فقط تتوقف الأعمال العدوانية ضد زامبيا .

٦٦٣- وتكلم ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، فقال ان نظام سميث ، بسبب تزايد مصاعبه الداخلية ، قد عمد ، بالتعاون مع افريقيا الجنوبية ، الى تصعيد أعمال القمع والى فرض عصار على زامبيا . وقال انه على الرغم من أن زامبيا هي الهدف المباشر ، الا أن الهدف النهائي هو اضعاف كفاح التحرير وادامة الاستعمار في زمبابوي وبقية افريقيا . وان المسألة هي ما اذا كان المجتمع الدولي يتعامل بحزم مع نظام سميث أو سيسمح باستمرار تدهور الحالة . وقال ان تنزانيا قد أسفت للطريقة التي اتبعتها المملكة المتحدة في معالجة مسألة روديسيا الجنوبية . وأنها أيضاً قد أعربت عن استيائها من تلك الحكومات التي عمدت ، متذرة بواهي الحجج ، الى تقديم الدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم الى النظام العنصري . وقال انه من المؤسف ، على الأخص ، أن بعض تلك الحكومات هي أعضاء في المجلس . وأعرب عن رأيه في أن المجلس ، لكي يوازن أثر الحصار الاقتصادي ضد زامبيا ، ينبغي أن ينظر في أفضل السبل لمساعدة زامبيا ، وخاصة ، في امكانية انشاء صندوق خاص للمساعدة الاقتصادية . وينبغي أيضاً أن يطلب من حكومة المملكة المتحدة تعويض زامبيا عن الخسائر التي تكبدتها بسبب فشل تلك الحكومة في وضع حد للتمرد . وقال ان تنزانيا تتوقع أن يوسع المجلس عقوباته الاقتصادية الحالية ضد نظام سميث ، وذلك بأن يدخل ضمنها التدابير التي دعت اليها المادة ٤١ من الميثاق . وأضاف أن التقصير عن القيام بذلك من شأنه أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسلام في الجنوب الافريقي .

٦٦٤- وتكلم ممثل المغرب فقال ان زامبيا قد غدت ضحية للعدوان الاقتصادي والعسكري من قبل نظام سميث وجيرانه العنصريين ، وعلى الأخص النظام الحاكم في بريتوريا ، الذين يهتمهم قمع حركات التحرير في افريقيا . وقال ان زامبيا مستعدة لمواجهة التحدي وأنها تتمتع بالدعم المكين من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . وأعرب عن اعتقاده بوجود قيام المجلس بفرض اقسى الجزاءات ضد نظام ايان سميث ، بهرجوب تعاون المملكة المتحدة مع الامم المتحدة واستئذانها للوسائل الفعالة لتمكين الأغلبية الافريقية من التمتع بجميع حقوقها في الاقليم الذي يخصها . وأضاف أن وفده يشعر بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب لنداء زامبيا وأن تزودها بالمساعدة الاقتصادية اللازمة .

٦٦٥- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته تشجب قيام نظام الحكم في روديسيا باغلاق الحدود مع زامبيا وتبلغ حكومة زامبيا تعاطفها تجاه الأرواح التي فقدت نتيجة لانفجار الألغام في منطقة الحدود . وقال ان حكومته قد أرادت أن ترضى المشاورات التي أجرتها مع الجانبين ، بأنها ترغب في أن ترى المواجهة وقد انتهت وأعيد فتح الحدود . وأضاف أن حكومته قد دأبت على اداة استعمال العنف والتخويف ، مهما كان نوعهما ، لتحقيق الغايات السياسية ، وأعرب عن أمله في ألا يجد المجلس صعوبة في حث جميع الأطراف المعنيين على بذل كل ما باستطاعتهم لمنع وقوع مزيد من أعمال العنف عبر الحدود . وقال ان ثمة أنباء عن دخول ... ٤ جندي من افريقيا الجنوبية الى روديسيا - وهي أنباء نفتها افريقيا الجنوبية . وقال انه ليس لدى المملكة المتحدة أية أدلة تتعارض مع ذلك النفي ، بيد أن حكومته كانت ، منذ أمد ، على بينة من وجود شرطة من افريقيا الجنوبية في روديسيا ، وأن حكومة افريقيا الجنوبية قد علمت بعدم رضا المملكة المتحدة وبرغبتها في وجوب سحب تلك القوات . وقال انه يميز بين توسيع الجزاءات وبين جعلها أفضل . وقال ان مشكلة تلك الجزاءات أنها لم تطبق بحزم ، حتى من قبل تلك الدول التي ادعت الالتزام لها التزاما كاملا . وقال ان الجزاءات ، من ناحية نظرية ، يمكن أن تجعل أكثر شمولاً عن طريق تدابير ضئيلة نسبياً ، مثل الحظر على المواصلات ، الا أن هذه التدابير يمكن أن يكون لها أثر عكسي . وأضاف أن المسألة كلها قد أحيلت الى اللجنة المعنية بالجزاءات لدراستها ، وأن على تلك اللجنة أن تخرج بالتوصيات اللازمة . وقال ان الحالة الراهنة لا تساعد في الوصول الى حل للمشكلة السياسية لروديسيا الجنوبية ، التي بلغت نقطة حاسمة . وأنه اذا أمكن الوصول الى تسوية سياسية سلمية بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، فإن كافة المشاكل الأخرى المرتبطة بها تحل ، عندئذ ، نفسها بنفسها . لذلك ينبغي أن يسهر المجلس على أن لا يقول أو يفعل شيئاً من شأنه أن يعوق فرص الحل السلمي .

٦٦٦- وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان حكومته قد أصدرت بياناً رسمياً يدين عمل روديسيا الجنوبية ويعرض على زامبيا كافة الدعم الممكن . وفي معرض تعليقه على الأسباب الأصلية والأسباب المساعدة للأزمة الراهنة ، لاحظ أن تجمع احتمالات التفجر في الجنوب الافريقي من جراء محاولات الأنظمة الاستعمارية قمع مسيرة الأمم الافريقية كافة نحو الحرية لا يمكن أن يعتبر ظاهرة محلية مقصور خطرهما على الأمن الاقليمي . وقال ان الأحداث الدولية الأخيرة قد أظهرت بأن التوترات المحلية قد تغدو أزمات دولية كبرى تمس ، بصورة مباشرة ، المجتمع الدولي بأسره . وأضاف أن نظام سميث كان على درجة من التهور جعلته يبرر أعمال العدوان التي ارتكبها ضد زامبيا على أساس أن رجال التحرير الزمبابويين كانوا يتلقون المساعدة ، بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اعترفت بشرعية كفاحهم . وأضاف أنه لم يكن على سبيل الصدفة أن الحصار ضد زامبيا قد فرض بينما كانت البلاد تمر عبر عملية تدعيم أساسي لميكلها السياسي . وقال ان المجلس ينبغي أن يدين جميع الأعمال العدوانية التي ارتكبتها روديسيا الجنوبية ، وأن يطلب ابعاد جميع العسكريين المرسلين الى سالسبري لمساعدة نظام سميث وجعل الجزاءات أفضل . وأضاف أن لزامبيا الحق في الحصول على المساعدة الاقتصادية ؛ ولذا ، فانه من المجدي أن يحمّد المجلس الى ايفاد بعثة لاستعراض احتياجات زامبيا على الطبيعة .

٦٦٧- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان نظام سميث قد اتبع،

منذ زمن ، سياسة الاستفزازات العدائية ضد زامبيا ، وبلغت تلك الاستفزازات أوجها باغـلاق الحدود وفرض الحصار الاقتصادي . وقال ان النظام ، قد حاول ، متذرعاً بحجج واهيية ، أن يجعل زامبيا مسؤولة عن الأزمة العميقة التي خلقتها سياسته العنصرية وأن يخفي عن العالم الحقيقة المعروفة جيداً وهي أن الشعب الزمبابوي نفسه هو الذي يخوض كفاح التحرير القومي ضد عنصري روديسيا الجنوبية . وأضاف أن الأمم المتحدة قد أكدت وأيدت حق الشعب الزمبابوي في تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال . ومع هذا ، فان نظام سالسبري قد شدد اضطهاده وأعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة الأخرى . وأضاف أن تلك الحالة تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين وأن بقاءها لم يكن ممكناً الا بسبب تلقي النظام الدعم من البرتغال وافريقيا الجنوبية وحلفائهما الغربيين ، الذين يحاولون الاحتفاظ بمعقل استعماري في الجنوب الافريقي . وقال ، ومع هذا ، فان الاستعماريين أو حمايتهم ، أيا كانت الأعمال الاستفزازية التي يرتكبوها ، لن يتمكنوا من وقف عملية التصفية النهائية والكاملة للاستعمار والفصل العنصري . وأضاف أن الاتحاد السوفياتي يدين الأعمال العدوانية التي ارتكبتها روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية ضد زامبيا ويطالب بوضع حد لنظام سميت غير الشرعي من أجل انتهاء الخطر الذي يتهدد السلم في افريقيا . وقال انه ينبغي على مجلس الأمن ، تحقيقاً لهذه الغاية ، أن يوسع ويقتوي الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وأن يقرر اصدار جزاءات مماثلة ضد افريقيا الجنوبية والبرتغال .

٦٦٨- وفي الجلسة ١٦٨٨ ، المعقودة في ٣ كانون الثاني /يناير ، تكلم ممثل شيلي ، فأكد تضام بلاده مع زامبيا ، التي تعاني من الأعمال العدوانية من جانب روديسيا وحليفاتها العنصرية افريقيا الجنوبية . وقال انه بسبب النظريات العنصرية للنظامين ، فان وجود ذينك النظامين ، بحد ذاته ، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وقال ان المجلس ، ان لم تفلح الجزاءات المفروضة ضد نظام سالسبري ، ينبغي أن يلجأ الى وسائل أفضل للتخفيف من وطأة الحالة . وقال ان روديسيا الجنوبية قد اتهمت زامبيا بمساعدة المناضلين في سبيل الحرية في زمبابوي ؛ ومع هذا فان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تضطر للاعتراف بشرعية حركات التحرير الافريقية فحسب ، وانما ترتب عليها ، بحكم الواجب ، أن تمد لها يد الدعم . وقال ان المجلس ينبغي أن يدين أعمال روديسيا وافريقيا الجنوبية وأن ينظر في الحاجة الى منح كيان للشعب الزمبابوي بأن يوجد له مجلساً شبيهاً بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

٦٦٩- وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان الوضع الخطير على حدود زامبيا من الأرجح أن يزداد سوءاً . وقال ان العنصريين الروديسيين لم يترددوا في اصدار زامبيا بأن سلاحهم الجوي قادر على الحاق الدمار بكثير من عواصم البلدان الافريقية المجاورة . وهكذا فان الأزمة الآخذة في النمو في الجنوب الافريقي تنطوي على خطورة اطلاق العنان لغزاع لا يعلم أحد مداه . وأضاف أن بلدان افريقيا قد حاولت تخفيف حدة هذا الوضع بأن اقترحت على المملكة المتحدة أن تدعو الى عقد مؤتمر دستوري لتقرير مستقبل روديسيا الجنوبية ؛ بيد أن بريطانيا استخدمت حق النقض ضد هذا الاقتراح دون أن تتقدم بأي حل ، وبذا أغلقت الباب في طريق أية امكانية للتسوية . وقال ان المجتمع الدولي لا يقبل بأي نقل للسلطة لحكومة سالسبري قبل أن تتمكن الأغلبية من ممارسة حقوقها . وأضاف أنه قد آن الأوان ، لأن تبدى لندن ، بعد أن رفضت الاقتراحات الافريقية ، نواياها فيما يتعلق بتسوية المشكلة . وان زامبيا قد قدمت عن رضى التوضيحات المترتبة على تنفيذ جزاءات المجلس ، ولذا فان من الواجب ان تتلقى دعم المجتمع الدولي .

٦٧٠ - وتكلم ممثل الصين ، فأعرب عن اذانة حكومتها لأعمال الابتزاز والاستفزاز التي ارتكبتها النظام الروديسي . وقال ان الصين معجبة بزامبيا لموقفها العادل ومقاومتها الحازمة للاعتداءات الروديسية ، وتعرب لها عن تأييدها الراسخ . وقال ان وفده سعيد لكون منظمة الوحدة الافريقية وكثير من البلدان الافريقية قد شرعت في اتخاذ تدابير عملية لمساندة كفاح حكومة زامبيا ، مدلة بذلك على تضامنهم وتصميمهم على القتال متحدة ضد العدو المشترك . ولا حظ أن القرارات المتصلة بالأمر والمتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن قد دعت كافة البلدان الى مساندة كفاح شعب زيمبابوي . الا أن ذلك التأييد قد اتخذ ذريعة لشن العدوان على زامبيا . لذلك ، ينبغي أن يدين المجلس النظام الروديسي للاستفزازات التي ارتكبتها ضد زامبيا ، وأن يدين التواطؤ بين الأنظمة العنصرية لكل من روديسيا ، وافريقيا الجنوبية ، والبرتغال ، في قمع حركة التحرير في زيمبابوي وأن يطلب سحب قوات افريقيا الجنوبية من روديسيا . وقال ان على المجلس أيضا أن يشدد الجزاءات وأن يوسعها لتشمل افريقيا الجنوبية ، والبرتغال وأن يدعو الى تقديم دعم نشط لزامبيا ولشعب زيمبابوي .

٦٧١ - وتكلم ممثل مصر باسم البلاد العربية ، فأعرب عن التضامن مع زامبيا في كفاحها ضد النظام العنصري في روديسيا . وقال ، محللا الوضع في الجنوب الافريقي ، انه ، ينبغي ، من أجل انهاء التوتر ، أن تنقل السلطة الى شعب زيمبابوي على أساس حكم الأغلبية . وقال ان أية تسوية ينبغي أن يجري التفاوض بشأنها مع الممثلين الحقيقيين لشعب روديسيا الجنوبية . ولتحقيق ذلك الهدف يترتب على المجلس أن يضع حدا للأعمال العدوانية التي ترتكبتها روديسيا وأن يعيد حكم القانون هناك . وأضاف أن برنامج العمل للتنفيذ الكامل لاعلان انهاء الاستعمار قد أكد من جديد حق الشعوب المستعمرة في الكفاح بكافة الوسائل ضد الاستعمار ، وأن الدول الأعضاء قد التزمت بتقديم الدعم الأدبي والمادي كله لها ؛ ولذا يجب أن يساعد مجلس الأمن شعب روديسيا على تحرير نفسه وأن يتخذ التدابير المناسبة للحفاظ على حقوق زامبيا .

٦٧٢ - وتكلم ممثل السنغال ، فلاحظ أن الأمم المتحدة قد اعترفت بشرعية كفاح التحرير القومي ، كما فعلت منظمة التحرير الافريقية ، التي أيدت الماضلين الزمبابويين . وهكذا ، فان الخطيئة الوحيدة التي ارتكبتها زامبيا هي أنها بقيت على اخلاصها لالتزاماتها الدولية ولميثاق الأمم المتحدة . وقال ان المجلس يملك الوسائل لوقف أى سفك لدماء جديدة . وأضاف انه بما أن المملكة المتحدة ما زالت مسؤولة عن المشكلة الروديسية ، فعلى المجلس أن يذكرها بواجبها . فاذا اعترفت المملكة المتحدة بعدم قدرتها على تحمل مسؤولياتها ، يحود الأمر عندئذ الى المجلس ليتحمل مسؤولياته ، مستخدما ، كما جرت العادة في الحالات الأخرى ، كافة الوسائل التي ينص عليها الميثاق في ظروف من هذا القبيل .

٦٧٣ - وتكلم ممثل زائير ، فقال ان بلاده تعظر الى كفاح زامبيا وكأنه كفاحها وأنها مستعدة لاعطائها التأييد كله . أما فيما يخص مسؤولية المملكة المتحدة ، فقال ان بريطانيا ليس عليها الالتزام الأدبي فحسب ، وانما عليها أيضا الالتزام القانوني باخماد التمرد وباقامة نظام ديمقراطي في روديسيا الجنوبية . وقال ان المملكة المتحدة تملك الوسائل لتأمين حرية تحرك البضائع

والأشخاص بين زامبيا وروديسيا . ولا حظ أن اتفاقية التجارة العابرة للبلدان غير الساحلية تقوم على مبدأ المساواة في المعاملة بين الدول الساحلية والدول غير الساحلية . وقال ان زائير وعدت زامبيا بمساعدة اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية ، وأعرب عن أمله في أن يواصل المجلس مناقشة شكوى زامبيا الى أن يتم التوصل الى حل مناسب .

٦٧٤- وتكلم ممثل كينيا ، فقال ان التزام حكومته بتقديم الدعم الاقتصادي ، والسياسي ، والتجاري ، وغير ذلك من ضروب الدعم هو التزام كلي . وقال انه يعد اغلاق روديسيا الجنوبية للحدود ، عقدت زامبيا وكينيا مشاورات لاستقصاء السبل والوسائل لتنظيم المساعدات . وأضاف قائلا ، لقد وصفت بعض الدوائر الغربية افريقيا الجنوبية بأنها " الحدود الجنوبية للحضارة الغربية المسيحية " ؛ بيد أن أيًا من الزعماء الصادقين ، مهما كانت نحلته المسيحية ، لا يعتقد بأن الفصل العنصري يتفق مع الفلسفة المسيحية . وقال ان زامبيا ضحية الحالة في الجنوب الافريقي لأنها رفضت أن تقبل التهديد المبطن الرامي الى جرّها الى انكار الدعم على شعب زمبابوي وغيره من الشعوب في كهاحها من أجل الاستقلال . وقال انه ينبغي أن يعمل المجلس على تهدئة الحالة في الجنوب الافريقي . وعلى كبح ما جرت عليه افريقيا الجنوبية من تدخل في شؤون الأقاليم التابعة ، وعلى تأمين سحب القوات العسكرية لافريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . وأضاف أن المجلس ينبغي أن يساعد زامبيا على انقاذ اقتصادها وحماية سيادتها السياسية والاقتصادية . وأعرب عن تأييد كينيا لكافة التوصيات الواردة في بيان ممثل زامبيا ، وحث المجلس على التمسك بالمادتين ٤٩ و ٥٠ من الميثاق وعلى ايفاد بعثة للتأكد من احتياجات زامبيا .

٦٧٥- وتكلم ممثل الهند ، فقال ان أعمال العدوان ضد زامبيا يجب أن تدان وتوقف ، وأن قوات افريقيا الجنوبية ، مهما كان شكل تواجدتها في روديسيا الجنوبية ، يجب أن تسحب . وقال ان المجلس ينبغي أن يقدم كل الدعم والتعاطف لزامبيا في كهاحها لحماية استقلالها . وأعرب عن تحبيزه لتشديد الجزاءات واقترح بأن تضطلع لجنة الجزاءات بما يلزم من عمل لتحقيق تلك الغاية . وقال انه ينبغي إعادة توكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب زمبابوي ، وان المجلس ينبغي أن يدعم زامبيا في وجه الضغوط الاقتصادية ضدها . وقال ان وفده على استعداد للتعاون في التخفيف من تلك الضغوط ، تمشيا مع الطلب الذي كان المجلس قد أصدره في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) .

٦٧٦- وتكلم ممثل الصومال في الجلسة ١٦٨٩ ، المعقودة في (٣١ كانون الثاني /يناير ، فقال ان اعتناء المجلس بمشكلة روديسيا الجنوبية قد بدأ بداية حسنة ، ولكنه يبد وأنه أخذ في الضعف باستمرار . وأضاف ان الجزاءات الاقتصادية قد فرضت لأول مرة عملا بالفصل السابع من الميثاق ، إلا أن الاتجار سرا قد استمر على نطاق واسع ، وان دولة عظمى ذات مسؤوليات خاصة في مجال الزعامة العالمية قد استخفت جهارا بالجزاءات بدون أسباب وجيهة ، ضاربة بذلك مثلا على الامم المتحدة . وعلى نقيض ذلك ، فان المثل الذي ضربته زامبيا في الوفاء بالتزاماتها الدولية يجب أن يكون مثالا تحتذيه الدول الأخرى التي يمكنها ، بتجشم مصاعب أقل من تلك التي تجشمتها زامبيا ، أن تتخذ خطوات للتقيد بدقة بتطبيق الجزاءات.

وقال أنه ينبغي على المجلس ، لتهدئة الوضع ، أن ينشيء الأجهزة اللازمة للتأكد من أفضل الطرق لمساعدة زامبيا على انشاء طرق بديلة لصادراتها التي كانت ترسل سابقا عن طريق روديسيا الجنوبية وأن يطلب مساعدة الدول الراغبة في مساعدة زامبيا في هذا الأمر . وفوق كل ذلك ، ينبغي أن يدين المجلس عدوان نظام سميث على زامبيا ، النظام الذي يلقي مساندة قوية من افريقيا الجنوبية . وفيما يتعلق بدور المملكة المتحدة ، قال انها يجب أن تفي بمسؤوليتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، وذلك باتخاذ مزيد من المبادرات التي من شأنها أن تمكن الغالبية الافريقية من ممارسة حقوقها . وعلاوة على ذلك ، فان من مسؤولية المجلس أن يضمن عدم تعرض زامبيا لمزيد من العدوان من جانب روديسيا الجنوبية .

٦٧٧- وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان عددا من الدول الافريقية قد عانى من العدوان على أيدي القوات الاستعمارية . وأضاف أن افريقيا في حاجة للسلم لكي تتقدم ، ولكن ذلك لن يكون ممكنا الا اذا تمكنت افريقيا من التمتع بالاستقرار العام . وقال ان وفده يدين العدوان والحصار الاقتصادي ضد زامبيا ، ويصر على انسحاب قوات افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . وأضاف أن من المهم أن توجد طرق ووسائل لتأمين تطبيق الجزاءات ، التي جرى خرقها بصورة منتظمة من قبل بعض أعضاء الأمم المتحدة .

٦٧٨- وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يشجب اغلاق نظام سميث الحدود مع زامبيا ، ولا يقدر نظام الغرامات الجماعية الذي وضعته السلطات الروديسية . وأضاف أن زامبيا ، يحكم موقعها الجغرافي ، هي في وضع مكشوف جدا ، ولقد أظهر قرار سابق للمجلس بأنه على بينة من الضرر الذي يمكن أن يلحق بزامبيا نتيجة لفرض الجزاءات . وأعرب عن مشاركته للممثلين الآخرين في الشناء على زامبيا لما أبدت من شجاعة باتخاذها قرارا بتطبيق الجزاءات تطبيقا كاملا . وقال ، لهذا فان المجتمع الدولي يجب أن يسعى الى التخفيف من الأضرار التي ستلحق بزامبيا نتيجة للحصار . وقال ان ايفاد خبراء لتقييم العون الذي ستحتاجه احتياجات زامبيا قد يشكل نهجا حسنا لمعالجة المشكلة . وقال ان وفده قلق أيضا ازاء العواقب التي تترتب ، في المستقبل ، على الأزمة الراهنة . فهو يخشى أن الأزمة قلما تساعد على حل مشكلة روديسيا السياسية . ولاحظ ، مع هذا ، أن المملكة المتحدة قد أكدت من جديد أن الهدف لا زال هو البحث عن تسوية سياسية عادلة في روديسيا الجنوبية . وقال ان وفده قداعتقد دوما بأن المسؤولية الأساسية لحل المشكلة يقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة ، وأنه يأمل في أن يعرف أولئك الذين أوكل اليهم أمر البحث عن حل للمشكلة كيف يؤدون واجبهم بالتمشي مع التقاليد والامنيات التي عسبرت عنها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

٦٧٩- وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان وفده يأسف لاغلاق الحدود من قبل روديسيا الجنوبية ، لأن ذلك يعنت زامبيا اقتصاديا أو نفسيا ، ويخلق منطقة توتر جديدة في المسرح المضطرب في الجنوب الافريقي . وقال ان استراليا ، لتلك الأسباب ، تشترك في ادانة العمل العدواني والاستفزازي من جانب النظام الروديسي ووجود أية قوات أجنبية في الاقليم . وقال فيما يتعلق بالاقترحات الداعية الى زيادة فعالية الجزاءات ضد روديسيا ، ان وفده في انتظار تقرير لجنة الجزاءات ، ولكنه يرى أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون في جعل الجزاءات الحالية أتم فعالية .

وذكر أن حكومته قد اتخذت مؤخرا عددا من الخطوات لاكمال ماقد يبقى ناقصا من حيث تدابيرها المحلية الخاصة لتنفيذ قرارات الجزاءات . وأضاف فيما يتعلق بالمصاعب الاقتصادية التي أُلقيت على كاهل زامبيا من جراء اغلاق الحدود ، ان ارسال فريق من الخبراء لدراسة احتياجات زامبيا قد يكون أفضل سبيل لاتخاذ اجراء آخر .

٦٨٠ - وتكلم ممثل النمسا ، فأسف لأعمال العنف التي ترتب عليها تفاقم في الحالة تكتنفه المخاوف في المنطقة ونجم عنها موت أشخاص أبرياء . وقال ان النمسا لم تعترف قط بالنظام غير الشرعي وأنها قد أوقفت ، على الفور ، استيراد التبغ الروديسي بعد الاعلان الانفرادي للاستقلال . وقال ان النمسا لم تستورد أى شيء قط منذ سنة ١٩٧٠ . ولاحظ ، فيما يتعلق بجهود زامبيا للامتنال للجزاءات ، أن زامبيا ، نتيجة لقطعها آخر روابط اقتصادية لها مع روديسيا الجنوبية ، أصبحت تواجه وضعاً خطيرا . وقال ان وفده ، لذلك مقتنع بأن طلب زامبيا المساعدة الاقتصادية من قبل منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمقتضى القرارين ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) يستحق النظر الجدى . وقال ان مثل هذه المساعدة من شأنها أن تساعد على تعزيز الاستقلال الاقتصادي لزامبيا وعلى ازالة خطر المواجهة على طول الحدود المشتركة . وأضاف قائلا أنه من الضروري الامتنال ، على أشد ما يكون الامتنال ، على الصعيد العالمي لقرارات المجلس بشأن الجزاءات . وقال ان لجنة الجزاءات هي في صدد دراسة المسألة ، وأنه يأمل في أن يتضمن تقريرها المعلومات التقنية اللازمة عن الوسائل الممكنة لتعزيز تطبيق الجزاءات . وأضاف أن نجاح أى عمل آخر للمجلس يعتمد على استمرار تعاون كافة الأطراف المعنيين ، وأن الأمر يتطلب اجراء دراسة دقيقة لتقرير ما اذا كان مثل هذا العمل يمكن أن يسهم بصورة فعالة في انها تهديد السلم في المنطقة .

٦٨١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان زامبيا ، منذ عام ١٩٦٥ ، قد فعلت كل ما في استطاعتها للالتزام للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية ، رغم أنه كان من الواضح منذ البداية أن زامبيا ستحتاج الى مساعدة لتقليل اعتمادها على روديسيا الجنوبية . وقال ان كثيرا من الدول الأعضاء ، بما فيها الولايات المتحدة ، قد استجابت لطلب المساعدة الذي تقدمت به زامبيا . وأضاف أن الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٦ ، قد وفرت جسرا جويا بلغت تكاليفه ٥٤ مليون دولار لنقل منتجات النفط ، وأنها تبرعت أيضا بمبلغ ٣٨ مليون دولار لبناء الطريق التي مكنت زامبيا من شحن نحاسها الى تنزانيا بواسطة سيارات الشحن . وقال ان اغلاق الحدود قد اضطر زامبيا الى البحث عن طرق بديلة لبضائعها . وأن محنتها الحالية قد دلت على الحاجة الى النظر مليا في الطرق التي يمكن مساعدتها بواسطتها . وأضاف قائلا ان حكومته قد رأت ، منذ أمد ، أن مشكلة روديسيا الجنوبية يجب أن تحل بالوسائل السلمية ، وأن احدى تلك الوسائل هي فرض الجزاءات ، التي ترى بأنها ينبغي أن تستمر ويعزز تطبيقها . وقال انها تعتقد أيضا بوجوب بذل مزيد من الجهود لتحقيق تسوية سلمية . وأضاف ان وفده يحبذ ايفاد فريق من خبراء الأمم المتحدة لتقرير احتياجات زامبيا أو الطلب الى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الاضطلاع بالمهمة .

٦٨٢ - وتكلم ممثل كوبا ، فقال إن أمام المجلس مسألة تعني المجتمع الدولي بأسره . وأضاف أن زامبيا قد وقعت ضحية سياسات رفضها كل من الجمعية العامة والمجلس في مناسبات كثيرة .

ولذا فان واجب المجلس ، ليس فقط أن يعرب عن مساندته لزامبيا ، ولكن أن يدافع عن الاتفاقات التي سبق أن أقرها وأن يتخذ التدابير لإعلان شرعية القرارات المتعلقة بحق شعب زمبابوي في الحرية والاستقلال . وقال ان زامبيا قد وقعت ضحية العدوان الذي شنه النظام غير الشرعي في روديسيا لأنها اختارت مبادئ العالم الثالث وتمسكت بها بمساندتها الثابتة لحركات التحرير الأفريقية . وأهاب بالمجلس أن يتخذ تدابير وفقا لاقتراحات ممثل زامبيا .

٦٨٣- وتكلم ممثل بيرو ، فقال ان اغلاق الحدود يشكل عملا نموذجيا من أعمال العدوان الاقتصادي الرامي الى تخويف زامبيا . بيد أن العدوان الذي ارتكبه نظام سالسبري لم يقتصر على الحصار ؛ بل كان هنالك أيضا حوادث متكررة وتعزيز للقوات العسكرية بمساندة فعالة من أفريقيا الجنوبية . وقال ان حكومته قد تابعت باعجاب قرار زامبيا الالتزام التام لقرار فرض الجزاءات وتعتقد بأن على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لمساعدة ذلك البلد . وانه يجب أن يتخذ الخطوات لتأمين انسحاب قوات افريقيا الجنوبية المتمركزة في روديسيا ولقيام الدولة القائمة بالادارة باتخاذ ما بحوزتها من الوسائل لوضع حد للعدوان الذي يتركبه النظام غير الشرعي . وقال ان بيرو ترى أيضا أن لا غنى عن تقييم مدى الجزاءات ، وزيادتها اذا لزم الأمر .

٦٨٤- وتكلم ممثل بنما ، فقال ان المجلس يواجه حالة هي تهديد لا ريب فيه للسلم في المنطقة . وأضاف أن الحصار الاقتصادي والوزع العسكري الذي قام به نظام سميث على طول الحدود مع زامبيا يستدعيان عملا فوريا من قبل المجلس . وقال ان المشكلة الراهنة قد أصبحت أكثر تعقيدا من جراء وجود قوات من افريقيا الجنوبية في روديسيا . ومضى قائلا ان بنما تدين العدوان الذي شنته سلطات روديسيا العنصرية وأنها مستعدة لتقديم كل التأييد للتدابير التي من شأنها أن تضمن سيادة زامبيا . وقال ان المجلس ينبغي أن يتحرك لانهاء الحصار ولوقف غارات المرتزقة .

٦٨٥- وتكلم ممثل السودان ، فقال ان اغتيال أميلكار كابريال ، وقصف القرى التنزانية من قبل الطائرات البرتغالية ، وتعزيز قوات افريقيا الجنوبية في روديسيا ، والعدوان الذي أعقب ذلك من جانب نظام سميث على زامبيا ليست أحداثا منفصلا بعضها عن بعض . وأضاف أن حكومته ستؤيد أية تدابير يراها المجلس مناسبة لتخفيف الوزر المطبق على كاهل زامبيا . ومع هذا ، فان الوضع في الجنوب الافريقي سيستمر في تهديد السلم الدولي طالما لم تجر معالجة الأحوال الخطرة بحزم . وأضاف أنه سبق للمجلس أن قرر في عام ١٩٦٥ بأن نظام سميث يشكل تهديدا للسلم ، ولذا ، فانه لما يستدعي شديد الأسف أن المملكة المتحدة قد رفضت منذ ذلك الحين الوفاء بواجبها بوصفها الدولة القائمة بالادارة . وقال ان روديسيا قد شرعت ، بسبب ذلك الفشل ، في نشر فظائعها الى ما وراء حدود زمبابوي . وأضاف أنه بالحكم الذي خرجت به لجنة بيرس ، وبفرض شعب زمبابوي لنظام الأقلية ، ويتصاعد تأييد الرأي العام الدولي ، أصبح لدى المملكة المتحدة كل الدعم اللازم لقيادة روديسيا الى تقرير المصير عن طريق التصويت العام . وينبغي في غضون ذلك أن يقوى المجلس الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وأن يوسعها لتشمل النظامين العنصريين لافريقيا الجنوبية والبرتغال .

٦٨٦- وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثل اندونيسيا ، فقال ان نظام سالسبري قد شعر ، لسنوات عدة خلت ، بحرارة الكفاح من أجل الاستقلال ، وانه قد شرع في ممارسة الضغوط العسكرية والاقتصادية

ضد زامبيا لكي يحول الأنظار عن مصاعبه الداخلية ، وقال ان من المعلوم علم اليقين أن نظام سميث قد أنكر منذ عام ١٩٦٥ على شعب زامباوى حق تقرير المصير ، وأن اضطهاد الأهالى الأفارقة قد ازداد في الآونة الأخيرة . وقال ان اندونيسيا تشعر بأن المسؤولية تقع على عاتق المملكة المتحدة لتأمين وضع حد للحالة غير المقبولة في روديسيا . وأنها تعتقد بأن قرار الجمعية العامة ٢٩٤٥ (د - ٢٧) وغيره من القرارات المتصلة بالأمر التي اتخذها مجلس الأمن يجب أن تكون بمثابة تفريغ صريح للحكومة البريطانية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية المشكلة . وقال انه ان لم توقف الأعمال العدوانية ضد زامبيا من جانب الدول الاستعمارية ، فقد تؤدي الى حرب شاملة . ولذا ، فانه ينبغي أن يعمل المجلس بسرعة بالتعاون الكامل مع المملكة المتحدة للحيلولة دون تدهور الحالة . وقال ان اندونيسيا على استعداد لتأييد أى تدبير لرفع الوزر عن كاهل زامبيا ، وأنها تأمل في أن يتمكن المجلس ، جنباً الى جنب مع الهيئات الأخرى المعنية بمشكلة إنهاء الاستعمار ، كاللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، من اجتثاث الأسباب الجذرية للمشكلة .

٦٨٧- وفي الجلسة ١٦٩٠ ، المعقودة في (شباط/فبراير ، تكلم ممثل الكاميرون ، فقَالَ ان حكومته تقف الى جانب زامبيا في كفاحها ضد الابتزاز الاقتصادي والعسكري . وأضاف أن القانون الدولي يعترف بالحق المشروع للشعوب في الدفاع عن النفس ضد استخدام القوة الذي حرّمها من ممارسة حق تقرير المصير ؛ ولذا ، فلا تثريب على أية أمة افريقية لتأييدها لشعب زامباوى . وقال ان الأنظمة العنصرية تعمل على تقويض حق تقرير المصير لشعب زامباوى وسلامته الإقليمية واستقلاله . ونتيجة لهذا الوضع ، فان غلبة الشعوب الافريقية آخذة في التصاعد ، وانما لم تتوقف أعمال القمع ، فان افريقيا ستفجر في سنوات قليلة . وقال أن أوان التفكير مجدداً ، ولا سيما بالنسبة للمملكة المتحدة ، المعروفة بدبلوماسيتها وخبرتها الطويلة في الشؤون الحكومية . وقال ان وفده يرى بأن على المملكة المتحدة أن تضطلع بمبادرات جديدة لحل المشكلة .

٦٨٨- وتكلم ممثل غيانا ، فقال ان وفده يدين عدوان الأنظمة العنصرية ويطالب المجلس باتخاذ العمل اللازم . وأضاف أنه ، ينبغي ، الى أن يتحقق ذلك أن يعتمد المجتمع الدولي الى دعم زامبيا لتخفيف وطء العبء الاقتصادي عنها . وقال ان عجز الدولة القائمة بالادارة عن إنهاء التمرد في روديسيا الجنوبية هو الذى أدى الى المشاكل الراهنة . وانه كان لزاماً على المملكة المتحدة أن تتخذ مبادرات جديدة ، كسحب تعهداتها بعدم استعمال القوة ، وعقد مؤتمر دستوري ، وهما تدبيران من شأنهما إعادة حكم القانون الى زامباوى .

٦٨٩- وقدم ممثل السودان مشروعي قرارين (S/10875) و(S/10876) اشتركت في تقديمهما كل من السودان ، وغينيا ، وكينيا ، ونيغوسلافيا . ولاحظ أن مشروع القرار الأول (S/10875) قد تضمن اقتراحات معنية بالنواحي السياسية لشكوى زامبيا ، وأن مشروع القرار الثاني (S/10876) قد عني بالمساعدة الاقتصادية لزامبيا .

٦٩٠- وفي الجلسة ١٦٩١ ، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ، قدم ممثل السودان الصيغتين المنقحتين لمشروعي القرارين (S/10875/Rev.1 و S/10876/Rev.1) ، واشتركت في تقديمهما كل من أندونيسيا ، والسودان ، وغينيا ، وكينيا ، والهند ، ونيغوسلافيا .

٦٩١ - وفي مشروع القرار الأول (S/10875/Rev.1) ، استعيض عن كلمة " الانظمة " في الفقرة الثالثة من المنطوق بكلمة " النظام " ، وادخل حرف " اللام " بين واو الحطف و " افريقيا الجنوبية " . وحذفت الفقرة ٧ الاصلية من المنطوق وكان نصها " ويأسف لتقصير حكومة المملكة المتحدة في اتخاذ التدابير الكفيلة بانهاء النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية " ، واستعيض عنها بفقرة جديدة هي الفقرة الرابعة من المنطوق ، ونصها كالتالي " ويأسف لكون التدابير المتخذة حتى الآن قد فشلت في انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) " . واعيد ترقيم الفقرات الأخرى من المنطوق .

قرار : في الجلسة ١٦٩١ ، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، اعتمد مشروع القرار المنقح (S/10875/Rev.1) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين عن التصويت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) ، وصدر بوصفه القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) .

٦٩٢ - وينص القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) على الآتي :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يعيظ علما بالرسالة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، والموجهة من الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة (S/10865) ، وقد استمع الى البيان الذي ادلى به الممثل الدائم لزامبيا حول اعمال الاستفزاز المرتكبة مؤخرا ضد زامبيا من قبل النظام غير الشرعي في سالسبري ،

" وان يساوره شديد القلق ازاء الحالة التي اوجدتها الاعمال الاستفزازية والعدوانية المرتكبة من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ضد أمن زامبيا واقتصادها ،

" وان يؤكد من جديد حق شعب روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وشرعية كفاحه لضمان التمتع بهذا الحق ، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ،

" وان يشير الى قراره ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، والذي جزم فيه بأن الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

" واقترعا منه بأن الاعمال الاستفزازية والعدوانية الاخيرة المرتكبة من قبل النظام غير الشرعي ضد زامبيا انما تؤدي الى تفاقم الحالة ،

" وان يساوره عميق القلق لفشل التدابير التي اقراها المجلس في انهاء النظام غير الشرعي ، واقترعا منه بأن العقوبات لا يمكنها انهاء النظام غير المشروع الا اذا كانت شاملة ، والزامية ، وواقعة تحت اشراف فعال ، والا اذا اتخذت تدابير ضد الدول التي تخالفها ،

"وان يشعر بانزعاج بالغ لاستمرار الوجود غير الشرعي واشتداد التدخل العسكري من جانب افريقيا الجنوبية في روديسيا الجنوبية ، بما يخالف قرار مجلس الامن ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ ، وكذلك لوزع القوات المسلحة لافريقيا الجنوبية على الحدود مع زامبيا ، الذي يشكل تهديدا خطيرا لسيادة زامبيا وسلامتها الإقليمية - وفي غير ذلك من الدول الافريقية المجاورة ،

”وان يشعر بصدمة وحزن عميقين للخسارة في النفس والممتلكات الناجمة عن الاعمال العدوانية التي ارتكبها النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية والذين يؤازرونه ضد زامبيا ،

”وان يؤكّد من جديد المسؤولية الا ولية لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن مستعمرتها روديسيا الجنوبية ، وفقا لقرارات الام المتحدة المتصلة بالموضوع ،

” ١ - يدين كافة اعمال الاستفزاز والمضايقة ، بما فيها الحصار الاقتصادي ، والابتزاز ، والتهديدات العسكرية ، ضد زامبيا من قبل النظام غير الشرعي بالتواطؤ مع النظام العنصرى فى افريقيا الجنوبية ؛

٢ - ويدين كافة تدابير القمع السياسي التي تنتهك الحريات والحقوق الأساسية لشعب روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، وخاصة ، التدابير الاخيرة للعقاب الجماعي ؛

٣ - ويطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تتخذ كافة التدابير الفعالة لوضع حد لهذه الاعمال من جانب النظام العنصرى غير الشرعى الحاكم فى روديسيا الجنوبية وذلك فى افريقيا الجنوبية ؛

” ٤ - ويأسف لكون التدابير المتخذة حتى الآن قد قصرت في إنهاء التمرد في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ؛

" ٥ - ويدين استمرار وجود القوات العسكرية والمسلحة لافريقيا الجنوبية في روديسيا الجنوبية ، مخالفة لقرار مجلس الامن ٢٧٧ (١٩٧٠) ؛

٦ - ويطالب بالانسحاب الفوري الكامل للقوات العسكرية والمسلحة لافريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية ومن حدود ذلك الاقليم مع زامبيا ؛

٧ - ويطلب الى حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى تأمين التنفيذ الفعال للفقرة ٦ من هذا القرار ؛

٨ - ويرجو لجنة مجلس الامن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المعنـي بمسألة روديسيا الجنوبية الاسراع في اعداد تقريرها المضطلع به بمقتضى قرار مجلس الامن ٣٢٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، مع مراعاة الاحداث الاخيرة التي وقعت في روديسيا الجنوبية ؛

" ٩ - ويقرر ان يوفد على الفور بعثة خاصة ، تتألف من اربعة من اعضاء مجلس الأمن ، يعينهم رئيس مجلس الأمن بعد التشاور مع الاعضاء ، لتقييم الحالة في المنطقة ، ويطلب الى البعثة المشكلة على هذا النحو تقديم تقرير الى المجلس في موعد اقصاه ١ آذار/ مارس ١٩٧٣ ؛

" ١٠ - ويدعو حكومة زامبيا ، وحكومة المملكة المتحدة ، وحكومة افريقيا الجنوبية الى تقديم مايلزم من تعاون ومساعدة للبعثة في اداء مهمتها ؛

" ١١ - ويقرر ان يبقى على اتصال نشط بالمسألة " .

٦٩٣ - وفي مشروع القرار الثاني (S/10876/Rev.1) ، ملئ الفراغ في الفقرة الثالثة من المنطوق بالكلمات التالية " في الفقرة ٩ من القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) " .

قرار : وفي الجلسة ١٦٩١ ، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، اعتمد مشروع القرار المنقح (S/10876/Rev.1) ، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) عن التصويت ، وصدر بوصفه القرار ٧٢٧ (١٩٧٣) .

٦٩٤ - وينص القرار ٣٢٧ (١٩٧٣) على الآتي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد استمع الى بيان الممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة ،

" وان يشير الى قراراته حول مسألة روديسيا الجنوبية ، وخاصة القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ الذي جزم فيه بأن الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يذكر ايضا القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ ايار/مايو ١٩٦٨ والقرار ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ اللذين تفرض بمقتضاها عقوبات الزامية ضد روديسيا الجنوبية ، وخاصة تلك الاحكام فيهما التي تطلب الى المجتمع الدولي مد يد المساعدة الى زامبيا بالنظر الى تلك المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يحتمل ان تواجهها والناجمة عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ،

" وان يأخذ في الاعتبار قرار حكومة زامبيا ان تقطع على الفور كل ما تبقى من روابط في التجارة والمواصلات مع روديسيا الجنوبية ، امثالا منها لقرارات مجلس الأمن وتقييد دافعا دقيقا منها بالجزاءات الاقتصادية ،

" وان يعترف بأن هذا القرار من جانب حكومة زامبيا ستترتب عليه مشاق اقتصادية خاصة ،

" ١ - يحث على حكومة زامبيا لقرارها قطع ما تبقى من علاقات اقتصادية وتجارية مع روديسيا الجنوبية ، امثالا لقرارات مجلس الأمن ؛

" ٢ - ويحيط علما بالمشاق الاقتصادية الخاصة التي تواجه زامبيا نتيجة لقرارها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ؛

" ٣ - ويقرر ان يعهد الى البعثة الخاصة ، المؤلفة من اربعة من اعضاء مجلس الأمن ، والمشار اليها في الفقرة ٩ من القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) ، والتي يساعدنا فريـق من ستة خبراء تابعين للأمم المتحدة ، بتقدير احتياجات زامبيا ، بغية الابقاء على مواصلاتها العادية بسلوك شبكات من الطرق ، والسكك الحديدية ، والمواصلات الجوية والبحرية ؛

" ٤ - ويرجو ايضا الدول المجاورة تقديم كل تعاون الى البعثة الخاصة في اداء مهمتها ؛

" ٥ - ويدعو البعثة الخاصة الى تقديم تقرير الى مجلس الأمن في موعد اقصى - (آذار/مارس ١٩٧٣ " .

٦٩٥ - وعلى اثر التصويت ، تكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان الحالة ، التي يكمن الحل الحقيقي لها في تحقيق تسوية سياسية عادلة داخل روديسيا ، يجب أن ينظر اليها على ضوء كافة الاحداث منذ الاعلان غير الشرعي للاستقلال في روديسيا ، وقال ان المهمة الفورية لكل من يعينهم الامر هي تخفيف حدة التوتر في منطقة الحدود لانه طالما استمر اغلاق الحدود فسيشكل ذلك خطرا دائما بنشوب المنازعات وتهديدا لا مكنيات الوصول الى تسوية سياسية سليمة داخل روديسيا . ولا حظ فيما يتعلق بالاثار الاقتصادية المترتبة على اغلاق الحدود ، انه لو اعيد فتح الحدود ، فان الامر يعود الى زامبيا لتقرر سياستها بشأن استئناف حركة البضائع التي قطعت . و اضاف ان من المفهوم ان زامبيا لن تستطيع ان تسمع لنفسها بأن تبقى في موقف خطر في مسألة حيوية لاقتصادها كهمزة المسألة ، وان من الصواب الاضطلاع بالدراسة المقترحة للآثار المترتبة على تسيير طرق تجارية بديلة . واستدرك قائلا انه يبدو من غير المرجح ان يحقق القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) المعني بالنواحي السياسية للحالة اية نتائج ايجابية ، لانه لم يف بمطالبات الحالة ولا ساعد في التقدم نحو تسوية سلمية سياسية . وقال ان قرارات من هذا القبيل غالبا ما تؤدي الى تصطب المواقف بدلا من اتاحة مجال اكثر حرية للعناصر الاكثر ايجابية .

٦٩٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فوافق على ان القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) لن يحقق على الارجح ، النتائج المرجوة وانه قد يؤدي الى زيادة المواجهة . ولهذا السبب ، قال ان وفده قد امتنع عن التصويت . و اضاف ان الولايات المتحدة ، بسبب تقديرها للاعباء الاقتصادية المطلقة على كابل زامبيا نتيجة للحصار ، فقد صوتت الى جانب القرار ٣٢٧ (١٩٧٣) . واعرب عن اسف وفده لكون مقدي مشروع القرار قد تجاهلوا اقتراحاته المتعلقة بالمسائل المبدئية ، ولا سيما بشأن الدور المناسب للأمين العام . و اضاف ان الولايات المتحدة متأكدة من انه لو تم اجراء تحليل ايجابي غير سياسي للاحتياجات لكان لذلك اثره الكبير على تشجيع الحكومات ومساعدتها على التفهم الايجابي للاحتياجات ، وذلك ، في النهاية ، هو لصالح زامبيا الى حد بعيد .

٦٩٧ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال ان المجلس ينبغي ان يلقي المسؤولية على عاتق الدول التي كان لها شأن مباشر في ظهور النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ، وأن يطالـب

بالانسحاب الفوري لقوات افريقيا الجنوبية من هناك ، وان يقرر توسيع الجزاءات لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال ، اللتين انتهكتا قرارات المجلس المتصلة بالامر . و اضاف ان المجلس ينبغي ان يضمن تعمل الدول المسؤولة للتصويض عن الاضرار التي لحقت بزامبيا . وان أى مسلك آخر من شأنه ان يفسر بأنه يعني ان المجلس يقر هذه الحالة . وظل امتناع الاتحاد السوفياتي عن التصويت على القرار الثاني بأنه لم يتضمن ما ينص على القاء المسؤولية ، السياسية او غيرها ، بما في ذلك التصويض عن الاضرار ، على الدول المسؤولة مسؤولية مباشرة عن تسلم النظام العنصرى زمام السلطة .

٦٩٨ - وتكلم ممثل اندونيسيا ، فقال ان على المملكة المتحدة مسؤولية اتخاذ العمل اللازم كـ... تؤمن لشعب زمبابوى التمتع الكامل بحقوقه . وشدد على انه مدامت تلك الحقوق منكرا ، فـ... الوضوح في الجنوب الافريقي سيقى متفجرا .

٦٩٩ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان تصويت وفده الايجابي كان نتيجة للتحسينات التي ادخلت على نص القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) . وقال ان النص المنقح يقيم توازنا افضل للمسؤوليات عن الحالة ويركـ... على اعمال النظام الحاكم في روديسيا الجنوبية . ومع هذا ، فان فرنسا لا تعتقد بان الامريـ... الى المجلس لكي يطلي على الدولة القائمة بالادارة مسلكها في المنطقة . اما فيما يتعلق بالقـ... ٣٢٧ (١٩٧٣) المعني بالمساعدة الاقتصادية ، فقال ان فرنسا تفضل لو ان المجلس او فد فريقا من الخبراء ، بدلا من البعثة ، التي تبدوانها اكبر من اللزوم .

٧٠٠ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان وفده قد صوت الى جانب القرارين على امل ان يتمكن مجلس الامن ، باعتماد القرارين ، من اتخاذ اجراء لتوفير مساعدة فعالة لزامبيا وتخفيف توتر الوضع .

٧٠١ - وتكلم ممثل النمسا ، فقال ان وفده قد صوت الى جانب القرارين بسبب قلقه الشديد للحالة الصعبة التي الفت زامبيا نفسها فيها عقب العمل العدواني من جانب جارتها .

٧٠٢ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان وفده مرتاح للدعم الذى اعطاه المجلس لزامبيا . وقال ان القرارين اللذين تم اتخاذهما يفيان بعدة متطلبات اساسية ، بما في ذلك اعادة توکيد حقوق شعب زمبابوى وانشاء جهاز من شأنه ان يمكن المنظمة من مساعدة زامبيا . ولهذه الاسباب ، صوتت يوغوسلافيا الى جانب القرارين .

٧٠٣ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان وفده يرى ان القرار الاول قد قـ... كثيرا عن بلوغ ما يحق للمجتمع الدولي ان يتوقعه من المجلس . وشبه امتناع المملكة المتحدة عن التصويت على القرار بالامتناع عن التصويت ازاء عدوان نظام سميث . و اضاف ان زامبيا ، مع ذلك ، لم تفاجأ بذلك الاجراء ؛ فقـ... ساورتها ، منذ امد طويل ، شكوك حول الدوافع الحقيقية للمملكة المتحدة ، ليس فقط فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، وانما فيما يتعلق باقليم الجنوب الافريقي باكمه .

٧٠٤ - وتكلم ممثل السودان ، فأعرب عن امله في ان ينفذ القراران تنفيذا فعالا من اجل تخفيف الحالة العرجة التي تواجهها زامبيا وفي ان يحمى الجميع ، بصدق ، الى تنفيذ القرارين كليهما وبالتالي تثبيت ما يعنيان .

٧٠٥ - وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثل كينيا ، فقال ان البلدان الافريقية لن تقف دون ان تعرك ساكتا وهي ترى العدوان يرتكب ضد زامبيا . و اضاف انه لا زالت هناك متسع من الوقت لتجنب المواجهة في الجنوب الافريقي ، اذا انتهت البلدان التي تمد يد المعونة الى افريقيا الجنوبية ونظام سميث تعاونها معهما .

جيم - الرسائل والتقارير الواردة الى مجلس الامن
في الفترة الممتدة من ٢ شباط/فبراير الى
٨ آذار/مارس ١٩٧٣

٧٠٦ - في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، أصدر رئيس مجلس الامن مذكرة (S/10000) قال فيها انه ، بعد التشاور مع اعضاء المجلس ، قد تم التوصل الى اتفاق على أن تشكل البعثة الخاصة التي نص عليها القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) من الاعضاء الآتين : استراليا ، واندونيسيا ، وسيرو ، والسودان .

٧٠٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير ، أصدر رئيس مجلس الامن مذكرة اخرى (S/10886) قال فيها انه ، على اثر تسلم برقية من رئيس البعثة الخاصة التابعة لمجلس الامن والمعنية بزامبيا ، اتفق ، نتيجة للمشاورات مع اعضاء المجلس ، على ان يمدد موعد تقديم تقرير البعثة الى ٨ آذار/مارس .

٧٠٨ - وفي ٥ آذار/مارس ، قدمت البعثة الخاصة التابعة لمجلس الامن والمؤلفة عملا بالقدر ٣٢٦ (١٩٧٣) تقريرها الى مجلس الامن (S/10896 and Add.1) وكانت البعثة ، في معرض اضطلاعها بمهمتها ، قد زارت المملكة المتحدة ، وزامبيا ، وكينيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، حيث عقدت مشاورات مع اعضاء مجلس الوزراء في حكومات كل من تلك البلدان ومع عدد من الخبراء ، وقامت بمعاينة مناطق الحدود في زامبيا . وجاء في تقرير البعثة الخاصة ايضا انها ، في ٥ شباط/فبراير ، قد قابلت رئيس جمهورية تنزانيا . وورد في التقرير عرض مفصل للاجتماعات التي عقدتها البعثة مع السلطات الحكومية في كل من البلدان التي زارتها ، وكذلك لزيارات المعاينة التي ادتها الى مختلف المناطق في زامبيا .

٧٠٩ - وفي معرض تقييم البعثة الخاصة للحالة بمقتضى القرار ٣٢٦ (١٩٧٣) ذكرت في تقريرها ان حالة التوتر في المنطقة قد ازدادت زيادة كبيرة عقب الاعمال العدوانية التي ارتكبت ضد زامبيا من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية . وقالت ان تلك الاعمال قد خلفت آثارها فسي القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقالت ان حكومة زامبيا قد سلكت سياسة ضبط النفس ازاء جارتها المعادية وانها لم يكن لها اي نفوذ على نشاطات حركات التحرير داخل الاقاليم الخاضعة لحكم الاقلية العنصرية . لهذا فلا يمكن تحميلها مسؤولية الاحداث الواقعة هناك . وجاء في التقرير أن البعثة قد تمكنت من ان ترقب الاستعدادات العسكرية في مواجهة حدود زامبيا على طول نهر زامبيزي ، وهي ترى ان توزع قوات افريقيا الجنوبية على مقربة من حدود زامبيا كان عاملا عاما في استمرار التوتر الراهن . وترى البعثة الخاصة ان مفتاح حل المشكلة يكمن في تطبيق حكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية ، وفي التنفيذ الدقيق للجزاءات ضد روديسيا الجنوبية ، وفي تنفيذ قرارات المجلس المتصلة بالموضوع على المنطقة بأسرها .

٧١٠ - وفي معرض تقييم البعثة لاحتياجات زامبيا من اجل تسيير شبكات مواصلات بديلة عمــــال بالقرار ٣٢٧ (١٩٧٣) ، جاء في تقريرها ان من بين ١٢٠٠٠ طن من الواردات التي كانت تجلب شهريا الى زامبيا عن طريق روديسيا الجنوبية ، يمكن نقل ١٠٥٠٠٠ طن بواسطة طــــرق بديلة عبر زائير وملاوي وتنزانيا ، الا ان الفرق المتبقي البالغ نحو ١٥٠٠٠ طن لابد وان يشحن بواسطة الجو . ولا عظت البعثة في تقريرها ان الطرق البرية بإمكانها استيعاب الكمية الزائدة من الشحنات لو توفرت التسهيلات والايدي العاملة . وقد رت تكاليف هذه المتطلبات بمبلغ ١٢٤ مليون دولار . وتبلغ تكاليف شحن ١٥٠٠٠ طن بالجو ٦٥ مليون دولار تقريبا في الشهر . وخلصت البعثة الى نتيجة ان اقتصاد زامبيا ، في الاشهر الاربعة الى الستة القادمة ، سيتأثر من جراء نقص الواردات ، واستنزاف المخزونات ، وارتفاع الاسعار . وتبعاً لذلك ، فلن تستطيع زامبيا ، الا عن طريق المساعدة المناسبة التي تأتي في وقتها ، من انماء اقتصادها على الوجه العادي . وقالت البعثة الخاصة ان تقييمها لاحتياجات زامبيا لتسيير شبكات بديلة من الطرق ، والسكك الحديدية ، والمواصلات الجوية والبحرية لتدفق المرور العادي قد وضع في ضوء تقرير فريق خبراء الامم المتحدة المعين وفقا للقرار ٣٢٧ (١٩٧٣) . وقد استنسخ تقرير الفريق بوصفه المرفق الاول لتقرير البعثة الخاصة .

دال - النظر في المسألة في الجلسات ١٦٩٢ الى ١٦٩٤ (٨-١٠ آذار/مارس ١٩٧٣)

٧١١ - وفي الجلسة ١٦٩٢ ، المعقودة في ٨ آذار/مارس ، استأنف مجلس الامن النظر فــــي المسألة في ضوء تقرير البعثة الخاصة المؤلفة عملا بالقرار ٣٢٦ (١٩٧٣) وعقد ثلاث جلسات بيــــن ٨ و ١٠ آذار/مارس ، باشتراك الممثلين الذين كانوا قد اشتركوا في المناقشة السابقة .

٧١٢ - وقدّم ممثل اندونيسيا ، وهو رئيس البعثة الخاصة المؤلفة عملا بالقرار ٣٢٦ (١٩٧٣) ، تقرير البعثة (S/10896 and Add.1) . واصل ان البعثة قد تأكدت من وجود قدر كبير من التوتر في المنطقة ، وان الاسباب الجذرية لذلك التوتر تكمن في وجود الاستعمار ، والعنصرية ، وانظمة الاقلية غيــــر الشرعية في الجنوب الافريقي . وقال ان الاعمال الاستفزازية والعدوانية واستمرار الاستعمــــادات العسكرية من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية انما زادت التوتر في منطقة الحــــدود . واصل ان تكرار تلك الاحداث يمكن ان يؤدي الى تصاعد غطير ويولد أثرا عكسيا في اتجاه ضيــــط النفس الذي سلكته زامبيا . واصل ان وفده قد احاط علما ، بصفة خاصة ، بالمبالغ الكبيرة اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة لزامبيا كي تسيّر شبكات بديلة من الطرق ، والسكك الحديدية ، والمواصلات البحرية . وستكون هنالك حاجة الى قدر هائل من المساعدة التقنية لاعانة زامبيا على الاضطلاع بتلك المهمة الكبيرة وهي اعادة تنظيم سير وارداتها وصادراتها .

٧١٣ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان حكومته قد سرها ان تمكنت البعثة من توكيد ما اعتقدت انها اسباب الازمة الراهنة . واصل ، انه منذ قيام البعثة الخاصة بالزيارة ، وقعت عوادم أخرى وادت الى اصابات بين المدنيين . وأشار ، في معرض تعداد له الاسباب الكامنة وراء التوتر في المنطقة ،

الى ان الازمة لم تنبع من الاحداث الجارية فحسب ، ولكنها ايضا كانت نتيجة لحالة كانت آخذة في التطور على مر السنوات في الجنوب الافريقي بأسره . و اضاف ان زامبيا ، بالتاكيد ، ليست مسؤولة عن التوتر الراهن . وانه سبق لمجلس الامن ان بت بأن الحالة الناجمة عن اعلان الاستقلال من جانب واحد تشكل تهديدا للمسلم الدولي . ومع هذا ، فقد واصل النظام غير الشرعي توليه للسلطة . وقال ، وبالإضافة الى ذلك ، فان ذلك النظام ، بإغلاقه الأخير للحدود ، قد دلل على نيته بمد نطاق الحرب ضد الغالبية الافريقية الى ما وراء حدوده . و اضاف ان قوة نظام سميت تأتي من وراء حدود روديسيا ؛ اما داخليا ، فهو ضعيف ، لان الجماهير ضده . وقال ، لسوء الحظ ، فان سياسة المظلمة المتحدة منذ عام ١٩٦٥ هيال معاملة نظام سميت قد تغيرت من سياسة هدفها اخماد التمرد الى سياسة تهدف الى الابقاء على الامر الواقع . وهكذا فان التدابير التي اتخذت ضد سميت قد اضعفت من قبل أولئك الذين ارادوا له البقاء في السلطة . ولا حظ ان وجود القوات العسكرية لافريقيا الجنوبية في روديسيا الجنوبية قد اسهم في تصعيد التوتر وان افريقيا الجنوبية تعتزم ابقاءها هناك طالما استمر الكفاح في سبيل تحقيق حكم الاغلبية . وقال انه لا بد من ممارسة الضغط على افريقيا الجنوبية لسحب هذه القوات على الفور . و اضاف ان زامبيا ليست مسؤولة عن الحالة في روديسيا الجنوبية . وان المجلس ، لكي ينهي تلك الحالة ، ينبغي ان يضبط من اجل اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وازالة التشريع التمييزي ، وان يعيد توكيد المبدأ القائل بأن لا استقلال قبل حكم الاغلبية ، وان يجعل الجزاءات اكثر شمولاً وفعالية . و اضاف انه يجب انهاء التمرد والدعوة الى عقد مؤتمر دستوري تمثيلي من قبل المملكة المتحدة . وقال ان زامبيا تعيد توكيد قرارها بعدم استعمال الطريق الجنوبية مدامت السلطة في يد نظام سميت . ومع هذا . فان زامبيا ، نتيجة لذلك القرار ، اصبحت تواجه الحاجة للمعثر على طرق بديلة تستطيع استيعاب الحجم المتزايد للمرور من جراء اغلاق الحدود مع روديسيا الجنوبية . وقال ان زامبيا تهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة تنفيذاً لما عليه من التزامات لتحقيق التغييرات السياسية اللازمة في روديسيا الجنوبية وانهاء التوتر في الجنوب الافريقي كافة .

٧١٤ - وفي الجلسة ١٦٩٣ ، المعقودة في ٩ آذار/مارس ، تكلم ممثل السودان ، فقال ان اعضاء البعثة الخاصة ، اثناء جولتهم في الحدود الزامبية ، قد تأكدوا بدون شك من ان الانظمة الاستعمارية والعنصرية قد ارتكبت ، وخططت لارتكاب ، اعمال عدوانية ضد زامبيا يمكن ان تؤدي الى انفجار الحالة . اما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية للحالة ، فاعرب عن امله في ان تقابل تضحيات زامبيا بالتقدير وفي ان تتلقى زامبيا المساعدة من الدول الاعضاء . وفي ذلك الصدد ، عبر عن ارتياحه للمساعدة المقدمة لزامبيا من البلدان الافريقية . وقال في معرض تعليقه على النواحي السياسية للحالة ان النظام المتمرد ، اخذ ، بسبب الوجود المتنامي لافريقيا الجنوبية ، يشكّل خطراً بالغاً على امن زامبيا ، وقال ان القلق يساور وفده لكون الدولة القائمة بالادارة ، رغم اعادتها توكيد مسؤوليتها ، قد امتنعت عن الوفاء بما عليها من مسؤولية في اتخاذ التدابير لتحقيق تقرير المصير لشعب زبابوى . وقال ان السودان ، لذلك ، تصر على وجوب حث المملكة المتحدة باستمرار على الوفاء بمسؤوليتها وعلى ان تعمل لتحقيق انسحاب قوات افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . و اضاف ان على المجلس ان يتخذ ، من ناحيته ، تدابير وقائية في الحال لئلا يواجه بنزاع مسلح فيما بعد .

٧١٥ - وتكلمت مثله غينيا ، فقالت ان تقرير البعثة الخاصة قد اثبت الحقائق عن الغارات و— زرع الالغام في زامبيا من قبل قوات روديسيا . واعربت عن اسف غينيا لتدهور الحالة ، التي — اصلا متفجرة ، من جراء العمليات العسكرية الروديسية . وقالت ان زامبيا ، يترتب عليها في الوقت الراهن ، ان تواجه ، الى جانب المصاعب الاقتصادية ، الاستعدادات للعدوان المرتكب ضدها . وقالت ان زامبيا ، شأنها شأن البلدان الافريقية الاخرى ، هي هدف دائم للإمبريالية . وفي هذا الصدد ، ذكرت ان البرتغال كانت تعد لارسال فريق جديد من المرتزقة ضد غينيا على ظهر السفينة " الباتروس " ، التي بارحت فعلا ميناء فيرثيفينتورا . وازافت انه على قدر ما نفذت زامبيا قرارات المجلس بفرض العقوبات ضد روديسيا الجنوبية وعلى قدر الخطورة التي لحقت باقتصادها ، ينبغي ان يتيح المجلس لزامبيا كل ما يمكن من الدعم الادبي والمادي . وقالت ان غينيا تشعر — بأن الامر يعود للمملكة المتحدة لا قناع روديسيا الجنوبية باحترام حق تقرير المصير واعربت عن املها في ان روح المسؤولية التي وجهت خطى المملكة المتحدة ستساعد البلدان الافريقية والامم المتحدة على التغلب على مشكلة روديسيا الجنوبية .

٧١٦ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان تقرير البعثة الخاصة قد اكد ان الحالة في الجنوب الافريقي قد ازدادت تدهورا . وبين التقرير ايضا ان افريقيا الجنوبية والبرتغال يساعدان روديسيا الجنوبية في اعمالها العدوانية ضد زامبيا . وقال ان هذه التطورات تؤكد ضرورة قيام الامم المتحدة باتخاذ الخطوات لكبح العدوان . ولاحظ ان رئيس زامبيا ، قد طلب الى المجلس ، في رسالته ، وضع حد للحالة الراهنة وتأمين انسحاب قوات افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . وازاف ان الاتحاد السوفياتي يؤيد هذين المطلبين ويشعر بأن على المجلس واجب اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد . وقال ان التقرير قد اشار الى ان جانباً كبيراً من المسؤولية عن استمرار وجود نظام سالسبري ، يقع على عاتق الدوائر الحاكمة في المملكة المتحدة . فبدلاً من ان تتخذ لندن التدابير ضد ذلك النظام ، اوصت بالتزام الحذر ، مما كان بمثابة التشجيع للنظام غير الشرعي . وقال فيما يتعلق بتطبيق العقوبات ، ان بعض الدول ، بما فيها بعض اعضاء المجلس ، رغم قرارات المجلس المتصلة بالامر ، ليست لديها النية لوضع تلك العقوبات موضع التنفيذ . وبالإضافة الى ذلك ، فان أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بروديسيا الجنوبية ، التي كان عليها ان تشجع التطبيق الفعال للجزاءات ، قد قوبلت بالمقاومة من قبل بعض الممثلين الغربيين . وازاف ان المجلس ينبغي ان يضع حداً للحالة باتخاذ تدابير بمقتضى المادة ٤١ لتشديد الجزاءات وتوسيعها لتشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال ، اللتين تنتهكان قرارات المجلس انتهاكاً مباشراً . وقال ان الاتحاد السوفياتي ، في ذلك الصدد ، يؤيد اقتراح رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة بفرض مقاطعة ضد الشركات التي تنتهك الجزاءات . وفيما يتعلق بمسألة المساعدة لزامبيا ، قال ان المسؤولية المادية عن نتائج العدوان ضد زامبيا يجب ان تلقى على عاتق تلك الدول والاحتكارات المسؤولة عن تسلم النظام العنصري للسلطة وهي الدول التي تواصل الاتصالات والعلاقات التجارية معه .

٧١٧ - وتكلم ممثل كينيا فهناً البعثة الخاصة على تقريرها . وبعد ذلك قدم مشروع قرار — (S/10898 وS/10899) اشترك في تقديمها السودان ، وغينيا ، وكينيا ، والهند ، ويوغوسلافيا ، ووضح ان مشروع القرار الاول (S/10898) يعالج النواحي السياسية والعسكرية للحالة في الجنوب

الافريقي ، ويركز على زامبيا ، كما يعالج التمرد المستمر في روديسيا الجنوبية ، ومسؤولية المملكة المتحدة في هذا الصدد ، وتدخل افريقيا الجنوبية في شؤون روديسيا ، وحق شعب زيمبابوي في تقرير المصير . ولا حظ بأنه كانت هناك آمال في ان تدخل أنظمة الاقليات في مفاوضات مع الشعوب الافريقية ولكنها رفضت الفرصة التي اتاحتها لها الدول الافريقية في بيان لوساكا واسلمت مستقبلها الى الجبروت العسكري . و اضاف ان الافارقة لا زالوا يريدون السلم لقارتهم ، ولذا فانهم اعابوا بالمجتمع الدولي حشد رأى شعوب العالم ضد الاضطهاد الذي يمانيه شعب روديسيا الجنوبية . وفيما يتعلق بمشروع القرار الثاني (S/10899) ، الذي يعنى بتقديم المساعدة لزامبيا ، قال ان زامبيا عضو مخلص في الامم المتحدة ومهددة بالاختلال الاقتصادي نتيجة للحالة الراهنة ؛ ولهذا فان المشتركين في تقديم مشروع القرار يناشدون المجتمع الدولي ، عن طريق المنظمة ووكالاتها المتخصصة ، تقديم معونة خاصة لزامبيا .

٢١٨ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان البعثة الخاصة قد أكدت تقديرات المجلس السابقة حول التمرد في روديسيا الجنوبية . ونتيجة لذلك ، فان اي قرار يعنى بالنواحي السياسية للحالة يجب ان يؤكد من جديد العناصر الاساسية لموقف الامم المتحدة ازاء المسألة وان يشير الى الطوارئ السياسية لمعالجة المشكلة الراهنة . وفي ذلك الصدد ، لاحظ ان يوغوسلافيا ستطمئن اذا علمت من الدولة القائمة بالادارة ما هي على استعداد لعمله حيال هذه الحالة . واثنى ممثل يوغوسلافيا على زامبيا لقرارها تطبيق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي مساعدة منها في تحقيق اهداف الامم المتحدة ، واعرب عن امله في ان تحذو الدول الصناعية حذوها . وقال انه قد ساور يوغوسلافيا قلق نتيجة لدعوة البعض الى العودة الى الوضع الراهن كما كان والى استئناف العلاقات التجارية مع روديسيا الجنوبية مخالفة لمختلف قرارات المجلس .

٢١٩ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان ما خلصت اليه البعثة الخاصة من استنتاجات سياسية لم يكن مفاجأة لوفده ، الذي قد ذكر مرارا وتكرارا ان سبب التوتر يكمن في رفض نظام سميث الامتثال لقرارات المجلس حول المستقبل السياسي للاقليم . وقال ان الوفد الفرنسي قد دأب على توكيد ان المشكلة مشكلة سياسية وان المسؤولية تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة . و اضاف ان فرنسا تؤيد التطبيق الفعال للجزاءات ، لانها ، رغم انه لا ينبغي المبالغة في تقدير فعاليتها ، تساهم في وضع النظام غير الشرعي في موضع حرج وتيسر البحث عن حل . وفيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية للحالة ، اكد ممثل فرنسا لممثل زامبيا بأن القلق الذي يساور الحكومة الفرنسية نتيجة للمصاعب التي تواجهها حكومتها سيحفزها على دراسة تقرير البعثة الزائرة بتفهم والنظر في طريقة الاستجابة الى النداء الذي وجهته حكومة زامبيا الى المجتمع الدولي . وقال ان وفده ، بهذه الروح ، على استعداد للاحاطة علما بالتقرير الذي قدم اليه .

٢٢٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده قد شجب اغلاق نظام روديسيا للحدود . وقال ان ذلك لم يكن ضربة لاقتصاد زامبيا فحسب ؛ وانما يمثل اشتداد التوتر . وقال ان حكومته ، لذلك ، قد رحبت بتغيير الاجراء الذي اتخذه نظام روديسيا وذلك كتدبير يؤدي الى تخفيف حدة التوتر . واستدرك قائلا ، ان تلك الخطوة لم تنه المصاعب التي تواجهها زامبيا . وقال ان حكومته ، فيما يتعلق بالاثار الاطول اجلا لتلك التطورات ، لا تنظر الى الوضع الراهن في روديسيا الجنوبية بانه

مرض ، ولا نبي تحاول حماية نظام سميث . وقال انها ترغب في تحقيق تسوية مقبولة لدى كافة سكان روديسيا ، الا ان الروديسيين انفسهم ، وليس غيرهم ، هم الذين يستطيعون تحقيق التسوية السلمية ، ويجب ان يحاول الجميع اعطاءهم الفرصة للوصول الى ذلك .

٧٢١ - وفي الجلسة ١٦٩٤ ، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ، عمد الرئيس ، بموافقة المجلس ، الى دعوة ممثل اسبانيا ، بالإضافة الى الممثلين الذين كانوا قد دعوا سابقا ، الى الاشتراك في المناقشة دون التمتع بحق التصويت .

٧٢٢ - وتكلم ممثل اسبانيا ، فلفت الانتباه الى بيان حكومته بشأن قضية السفينة الباتروس ، التي اشار اليها ممثل غينيا في الجلسة ١٦٩٣ . وقال ان البيان قد اشار الى ان السلطات الاسبانية ، بعد ان تلقت معلومات عن مهمة السفينة ، عملا بالسياسة المعلنة للحكومة الاسبانية ونفي انتهاء اية محاولة للاعتداء على السيادة الاقليمية لغينيا الاستوائية ، قد اعترضت السفينة الباتروس ، واعتقلت ربانها وبعض ضباطها ثم اقتادت السفينة الى خارج المياه الاقليمية الاسبانية في اتجاه الدار البيضاء ، وهي الميناء الذي قيل انها تقصده . وقال ان اسبانيا قد اعلمت بالحدث الامين العام والحكومات المعنية .

٧٢٣ - وتكلم ممثل الهند فقال ان تقرير البعثة الخاصة قد اكد صحة شكوى زامبيا ، وانه اظهر ايضا ان المشكلة مرتبطة بالحالة في روديسيا الجنوبية وفي الجنوب الافريقي بأسره . وقال ان ما خلصت اليه البعثة الخاصة اكد وجود قوات من افريقيا الجنوبية في منطقة الحدود كعامل رئيسي في استمرار حالة التوتر الراسنة . وقال انه ينبغي ان يكون احد الاهداف الرئيسية للمجلس ضمان انسحاب تلك القوات . اما فيما يتعلق بالعمل الطويل الاجل ، فلاحظ ان المجلس قد اكد مرارا المسؤولية الاولى للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، في انتهاء التمرد في روديسيا الجنوبية . وهكذا ، فقد ادرجت مسؤوليات محددة للمملكة المتحدة في مشروع القرار الذي يعالج النواحي السياسية العسكرية للحالة (S/10898) . وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية التي تواجهها زامبيا ، قال انها تتصل اتصالا مباشرا برغبة الامم المتحدة في فرض جزاءات فعالة على روديسيا الجنوبية . ولا عذر ان زامبيا ، في ندائها لتقديم المعونة ، لم تطلب اية فوائد وانما طلبت المعون لتخفيف المصاعب التي تواجهها بسبب موقعها الجغرافي الخاص .

٧٢٤ - وتكلم ممثل كينيا ، فقدم مشروع قرارين منقحين (S/10898/Rev.1 و S/10899/Rev.1) كانا نتاج مشاورات غير رسمية بين اعضاء المجلس ، واشترك في تقديمهما ايضا اندونيسيا وبنما وبيرو ، وقد تضمن مشروع القرار الاول (S/10898/Rev.1) التعديلات التالية :

(١) ان الفقرة ٢ من المنطوق ، التي كان نصها كالتالي : " ويؤكد من جديد ان الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين وان حالة التوتر قد ازدادت شدة على اثر الاعمال الاستفزازية والعدوانية التي ارتكبت مؤخرا من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ضد جمهورية زامبيا " ، قد قسمت الى فقرتين احدهما هي الفقرة الرابعة في الديباجة ونصها كالتالي " وان يؤكد من جديد ان الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين " والاخرى هي فقرة جديدة في المنطوق ، وهي الفقرة ٢ ونصها كالتالي : " ويؤكد

ان حالة التوتر قد ازدادت شدة على اثر الاعمال الاستفزازية والعدوانية التي ارتكبت مؤخرا من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ضد جمهورية زامبيا " ؛

(٢) وفي الفقرة ٦ من المنطوق ، استعيض عن العبارة " مع مراعاة ضرورة توسيع نطاق العزائم ضد النظام غير الشرعي ، وفائدة تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة " بالعبارة " مع مراعاة كافة المقترحات والاقتراحات لتوسيع نطاق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية (ز.م.ي) وتحسين فعاليتها " ؛

(٣) وفي الفقرة ٨ من المنطوق ، ادخلت الكلمة " ككل " بعد الكلمتين " لشعب زامباوى " ، وحذفت العبارة الاخيرة وكان نصها " للمصادقة اللاحقة من قبل الشعب عن طريق الاقتراع الحر العام للمرشحين " .

٧٢٥ - ونقح مشروع القرار الثاني (S/10899/Rev.1) بالتغييرات التالية في الفقرة ٥ من المنطوق: حذفت الكلمات " والمجلس الاقتصادى والاجتماعى " من السطر الاول ؛ وحذفت الكلمات " بما في ذلك امكانية انشاء صندوق خاص لزامبيا " واستعيض عن الكلمة " لتنفيذ " بالكلمات " لتمكينها من تنفيذ " .

٧٢٦ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان حكومته تؤيد زامبيا في موقفها للدفاع عن استقلالها ومقاومة عدوان النظام العنصرى الروديسى . و اضاف ان وفده يصادق على تقييم البعثة الخاصة ويؤيد ان المملكة المتحدة ينبغي ان تضع نهاية للحكم الاستعمارى في روديسيا الجنوبية لكي يحقق شعب زامباوى الاستقلال القومى بدون تدخل من الخارج . وعلى تلك الاسس ، قال ان وفده يؤيد مشروعى القرارين .

٧٢٧ - وتكلم ممثل اندونيسيا، فقال ان السبب الاساسى للتوتر فى المنطقة يكمن فى استمرار وجود الاستعمار ، والعنصرية ، وانظمة الاقلية غير الشرعية فى الجنوب الافريقى . وقال انه ، اثناء اقامة البعثة الخاصة فى زامبيا ، قد شهد شخصا الاصابات التى وقعت بالمدنيين من جراء تفجير الالغام الارضية الذى وقع قبل عشرين دقيقة فقط من وصول البعثة . وقال انه اعجب ايما اعجاب بكظم الغيظ الذى اظهرته زامبيا فى وجه تلك الاستفزازات . بيد انه ، اذا لم توقف فوراً تلك الاعمال المهوجاء التى يقترفها نظام الاقلية فى روديسيا الجنوبية ، فان صبر زامبيا سينفذ ، وينشب نزاع مسلح . وقال ان وفده يعتقد بان الاوان لم يفت بعد لتغيير هذا الاتجاه الذى يندرج بالسوء . وان الامر يعود للملكة المتحدة لاتخاذ الاجراء الكفيل بانهاء التمرد فى روديسيا الجنوبية واقامة حكم الاغلبية هناك . ولا حظ ان زامبيا ، نتيجة لهذه الحالة ، فى حاجة الى مساعدات مالية وتقنية كبيرة ، وحث الأمم المتحدة والدول الاعضاء على تقديم تلك المساعدات بسرعة .

٧٢٨ - وتكلم ممثل استراليا ، فقال ان التقرير يتضمن كثيرا من المعلومات التى ستدرسها حكومته قبل ان تقرر افضل السبل للاسهام فى مساعدة زامبيا . وقال ان استراليا تتفهم قرار زامبيا بعدم السماح لتجارتها بالاعتماد على النزوات التى لا يمكن التنبؤ بها لجارتها المعادية ، وقال ان حكومته تشترك فى رأى القائل بأن مفتاح حل المشكلة يكمن فى تطبيق العقوبات ضد نظام روديسيا الجنوبية . وقال ان وفده ، نظرا للتغييرات المقدمة ، سيكون قادرا على تأييد مشروعى القرارين كليهما .

٧٢٩ - وتكلم ممثل غينيا ، فشكر ممثل اسبانيا على المعلومات التي قدمها للمجلس ، ولاحظ بأن بعض الدول الافريقية قد وقعت بسبب سياساتها ضعية للامبريالية .

٧٣٠ - وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثل بنما ، فقال ان سالسبري لم تقدر عواقب عطلها العدواني ضد زامبيا وقللت من الحمية روح تضامن الشعوب الافريقية التي تقف وقفة رجل واحد مع زامبيا . اما عن تقرير البعثة الخاصة فقد قال ان بنما تؤيد توصياتها تأييدا تاما ، ولذا فقد انضمت الى مقدم مشروع القرارين .

٧٣١ - وتكلم ممثل النمسا ، فقال ان وفده يؤيد مشروع القرارين . و اضاف ان حكومته على استعداد لايلاء اهتمامها الايجابي للتوصيات الواردة في التقرير الاقتصادي ومرفقاته . وقال ان مشروع القرار المعني بتقديم المساعدة لزامبيا من شأنه ان يمكن المنظمة من تشديد الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وان يقدم مبادئ توجيهية للمجهود الدولي الواسع الذي سيأتي . و اضاف ان ذلك الاجراء سيكون استجابة للامال التي تضعها شعوب البلدان الافريقية في دور الامم المتحدة .

٧٣٢ - وتكلم ممثل بيرو في معرض تعليقه على مشروع القرارين المعروضين على المجلس ، فقال ان وفده يعتقد بأن المجلس ينبغي ان يشرع في اعتماد التدابير الرامية الى الوصول الى تسوية سلمية وتخفيف المعاناة الاقتصادية التي تعانيها زامبيا . وقال ، ومع هذا ، فان مشروع القرار الاول (S/10890/Rev.1) لا يكدح الى هذا الحل . ولذا فان قرار المجلس سيكون ، الى حد ما ، ذا طابع مؤقت . واعرب عن امله في ان تتاح للمجلس فرصة اخرى لمناقشة المشكلة بعد ان يتسلم تقرير لجنته المعنية بالجزءات .

٧٣٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الاتحاد السوفياتي ، يتعاون مع العديد من البلدان الافريقية وذلك بتقديم المساعدات لانماء اقتصادياتها ، وخاصة مع زامبيا بمقتضى الاتفاق السوفياتي - الزامبي لعام ١٩٦٧ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني .

وشدد على ان المساعدة المقدمة من قبل بعض الدول الغربية والاحتكارات المتعددة الجنسية الى النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية قد شجعه في تصرفاته ضد زامبيا وغيرها من الدول الافريقية . و اضاف ان من الانصاف ان يتخذ المجلس قرارا ينص على أن التعويض عن الخسائر اللاحقة بزامبيا ينبغي ان تدفعه تلك الدول والاحتكارات . ولاحظ في معرض تعليقه على مشروع القرار الثاني (S/10899/Rev.1) ، ان الميثاق لم ينص على ان يتولى مجلس الامن تقييم الخسائر الاقتصادية لبلد ما ، حتى ولو كانت تلك الخسائر ناتجة عن قرارات المجلس ، ان ذلك قد يحول اعتماده عن المهمات السياسية الموكولة اليه .

قرار : في الجلسة ١٦٩٤ ، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣ ، اعتمد مشروع القرار الاول المنقح والمقدم من قبل ثماني دول (S/10898/Rev.1) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين عن التصويت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية) وصدر بوصفه القرار ٣٢٨ (١٩٧٣) .

٧٣٤ - ونص القرار ٣٢٨ (١٩٧٣) على الآتي :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد نظر مع التقرير في تقرير البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن والمؤلفة عملاً بالقرار ٣٢٦ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ (S/10896 and Add.1) ،

” وقد استمع أيضا الى بيان الممثل الدائم لزambia لدى الأمم المتحدة ،

” وان يشير الى قراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ وقراره ٣٢٦ (١٩٧٣) ،

” وان يؤكد من جديد أن الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

” وان يساوره القلق الشديد لدأب نظام افريقيا الجنوبية على رفض الاستجابة للمطالب الواردة في القرارين ٢٧٧ (١٩٧٠) و ٣٢٦ (١٩٧٣) بأن تسحب على الفور قواته العسكرية والمسلحة من روديسيا الجنوبية ، واقتناعا منه بأن هذا يشكل تحديا خطيرا لسلطة مجلس الأمن

” وان يضع في اعتباره أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تقع عليها المسؤولية الأولية لانهاء النظام غير الشرعي للأقلية العنصرية ولنقل السلطة الفعالة لشعب زمبابوي على أساس مبدأ حكم الأغلبية ،

” وان يؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب زمبابوي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ وشرعية كفاحه لضمان التمتع بحقه كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ،

” ١ - يقر تقييم واستنتاجات البعثة الخاصة المؤلفة عملاً بالقرار ٣٢٦ (١٩٧٣) ؛

” ٢ - ويؤكد أن حالة التوتر قد ازدادت شدة على أثر الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي ارتكبت مؤخرا من قبل النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ضد زامبيا ؛

” ٣ - ويعلن أن الحل الفعال الوحيد لهذه الحالة الخطرة يكمن في ممارسة شعب زمبابوي لحقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

” ٤ - ويدين بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لرفضه المستمر سحب قواته العسكرية والمسلحة من روديسيا الجنوبية ؛

” ٥ - ويكرر مطالبته بالانسحاب الفوري للقوات العسكرية والمسلحة لافريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية ومن حدود ذلك الاقليم مع تنزانيا ؛

” ٦ - ويحث اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمؤلفة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية على الاسراع في اعداد تقريرها الذي اضطلعت باعداده عملاً بقرار مجلس الأمن ٣٢٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢ ، مع مراعاة كفاءة المقترحات والاقتراحات لتوسيع نطاق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية (زمبابوي) وتحسين فعاليتها ؛

" ٧ - ويرجى كافة الحكومات ان تتخذ التدابير المشددة لتطبيق سياسات الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وتأمين الامتثال التام لتلك السياسة من قبل سائر الافراد والمنظمات الواقعة ضمن سلطتها ، ويدعو كافة الحكومات الى مواصلة معاملة نظام الاقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية بوصفه نظاما غير شرعي كليا .

" ٨ - ويحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، على الدعوة ، في اقرب وقت ممكن ، الى عقد مؤتمر قومي دستوري يتمكن فيه الممثلون الحقيقيون لشعب زمبابوى ، ككل ، من وضع تسوية بشأن مستقبل الاقليم ؛

" ٩ - ويدعو حكومة المملكة المتحدة الى اتخاذ كافة التدابير الفعالة لتهيئة الاعوال اللازمة لتمكين شعب زمبابوى من الممارسة الحرة والكاملة لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك :

" (أ) اطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين والمقيدون السياسيين دون شرط ؛

" (ب) الغاء جميع التشريعات القمعية والتمييزية ؛

" (ج) الغاء جميع القيود على النشاط السياسي واقامة الحرية السياسية الكاملة والمساواة في الحقوق السياسية ؛

" ١٠ - ويقرر ان يجتمع مرة ثانية لينظر في اتخاذ اجراءات اخرى في ضوء تطورات الحالة . "

قرار : اعتمد مشروع القرار المنقح الثاني (S/10899/Rev.1) بالاجماع بوصفه القرار ٣٢٩ (١٩٧٣) .

٧٣٥ - وينص القرار ٣٢٩ (١٩٧٣) على التالي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ ايار/مايو ١٩٦٨ الذي يطلب فيه تقديم المساعدة لزامبيا بوصفها مسألة ذات اولوية ،

" وان يشير ايضا الى قراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، وكذلك القرارين ٣٢٦ (١٩٧٣) و ٣٢٧ (١٩٧٣) المؤرخين في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣ التي قرر فيهما ايفاد بعثة خاصة لتقييم الحالة في المنطقة واحتياجات زامبيا ،

" وقد نظر في تقرير البعثة الخاصة (S/10896 and Add.1) ،

" وقد استمع الى بيان الممثل الدائم لزامبيا ،

" وان يؤكد ان الاجراء الذي اتخذته زامبيا لتحويل تجارتها عن الطريق الجنوبية يحزز قرارات مجلس الامن بشأن الجزاءات المفروضة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ،

" ١ - يثنى على حكومة زامبيا لقرارها التخلي عن استعمال الطريق الجنوبي - لتجارتها الى ان يخمد التمرد ويقام حكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية ؛

" ٢ - ويحيط علما ايضا بالا احتياجات الاقتصادية الملحة لزامبيا كما ورد ذكرها - في تقرير البعثة الخاصة ومرفقاته ؛

" ٣ - ويناشد جميع الدول ان تعتمد ، على الفور ، الى تقديم المساعدات التقنية والمالية والمادية لزامبيا وفقا للقرارين ٢٥٣ (١٦٦٨) و ٢٧٧ (١٦٧٠) ولتوصيات البعثة الخاصة ، كي تتمكن زامبيا من المحافظة على تدفق مرورها الاعتيادي ومن تعزيز قدرتها على تنفيذ سياسة الجزاءات الالزامية تنفيذا تاما ؛

" ٤ - ويرجى والامم المتحدة والمنظمات والبرامج المعنية ، وخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك الوكالات المتخصصة ، وخاصة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للطيران المدني ، واتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، مساعدة زامبيا في الميادين المحددة في تقرير البعثة الخاصة ومرفقاته ؛

" ٥ - ويرجى الامين العام ان يعتمد على الفور ، بالتعاون مع المنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، الى تنظيم كافة اشكال المساعدة المالية والتقنية - والمادية لزامبيا لتمكينها من تنفيذ سياستها للاستقلال الاقتصادي عن النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ؛

" ٦ - ويرجى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان ينظر ، بصورة دورية ، في مسألة المساعدة الاقتصادية لزامبيا كما نص عليها هذا القرار " .

٧٣٦ - وتحدث ممثل الولايات المتحدة فقال ، في معرض تعليقه للتصويت ، ان وفده قد أيد - ايفاد فريق من الخبراء الى زامبيا لتقييم الحالة الاقتصادية وقد سر للمعلومات الوافرة التي زود بها المجلس . وقال ان وفده لم يتح له الوقت بعد لدراسة تلك المواد كلها . و اضاف انه رغم تصويته الى جانب القرار الاقتصادي ، فانه انما فعل ذلك مع بعض التحفظات . وذكر انه بسبب عدم توفر الوقت الكافي لحكومته لدراسة الآثار المترتبة على التقرير ، فان وفده ليس في وضع يسمح له بالاضطلاع بأية التزامات حول تقديم المساعدة لزامبيا . و اضاف ان وفده يساوره قلق شديد حيال الآثار المترتبة على دور الوكالات المتخصصة . اما فيما يتعلق بالقرار السياسي الذي امتنع وفده عن التصويت عليه ، فقد قال انه تضمن عناصر لم تستطع الولايات المتحدة قبولها ، وخاصة فكرة توسيع نطاق الجزاءات . واستدرك قائلا ان وفده قد اتفق مع البعثة الخاصة على التقييم السياسي الرئيسي .

٧٣٧ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان التعديلات التي اخلت على نص مشروع القرارين قد مكنت فرنسا من التصويت تأييدا لهما ، ومع هذا ، فان فرنسا ، بسبب قصر الوقت المتاح لدراسة التقرير ، لم تتمكن من اتخاذ موقف حيال المسألة ، ولكنها ستعتمد الى تحليل النتائج الواردة في التقرير - بروح من التفهم .

٧٣٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده يؤيد المعنى العام للقرار القائل بوجوب استقصا السبل والوسائل لتقديم المساعدات الى زامبيا على سبيل الاستعجال ، سواء كان ذلك داخل مجموعة الامم المتحدة ام خارجها . واستدرك قائلا فيما يتعلق بالقرار المعني بالنواحي السياسية للمسألة ، ان وفده يشك فيما اذا كان سيؤدي الى نتائج ايجابية ، ذلك لانه لم يعالج المشكلا بطريقة بناءة وواقعية .

٧٣٩ - وتكلم ممثل كينيا ، فقال ان وفده قد صوت مؤيدا للقرار السياسي لانه يرغب في الاسهام في حل المشكلة في الجنوب الافريقي . وقال ان كينيا ، ان تحدوها روح المصالحة نفسها ، قد صوتت مؤيدة للقرار المعني بالمساعدات الاقتصادية لانها تأمل في ان يوضع حد للعدوان الاقتصادي على زامبيا ولأن القرار فيه دعم لمقصد الامم المتحدة . وقال ان وفده يشعر بأن للمجلس الحق ، وفقا للمادة ٥٥ من الميثاق ، في الدخول في ميدان العلاقات الاقتصادية . وانه ايضا يرى ان للمجلس الحق في الحصول على بعض المساعدة من الوكالات المتخصصة .

٧٤٠ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان رفض المملكة المتحدة اتخاذ التدابير ضد روديسيا الجنوبية قد اكد اهتمام بريطانيا بحالة الوضع الراهن . وازاف ان وجود قوات من افريقيا الجنوبية والاستثمارات الاجنبية الكبيرة في روديسيا الجنوبية لا يمكن ان تفضي الى تسوية وازاف انه من الجلي ، انه لو سحبت القوات الاجنبية وخفضت الاستثمارات الاجنبية ، وطبقت العقوبات ، لما بقي نظام سميث شهرا واحدا .

٧٤١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده ، بعد الاستماع الى بيان ممثل زامبيا ، قد اقتنع بصحة الموقف حيال المسؤولية المادية للمعتدى عن اعماله المؤدية الى خسائر تكبدتها الضحية .

هـ - الرسائل اللاحقة

٧٤٢ - في رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه وموجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10251) ، احال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي نص قرار اتخذه ذلك المجلس في جلسته ١٨٥٨ المعقودة في ١٨ ايار/مايو بعنوان "تنفيذ قرار مجلس الامن ٣٢٩ (١٩٧٣) حول مسألة المساعدات الاقتصادية لزامبيا" .

الفصل الثامن

النظر في التدابير الرامية الى صيانة وتعزيز السلم والامن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقا لاحكام ومبادئ الميثاق

ألف - الطلب المقدم من بنما بشأن عقد اجتماعات لمجلس الأمن في مدينة بنما

١ - الرسائل الواردة الى مجلس الأمن وطلب عقد اجتماع

٧٤٣- أعلم وزير شؤون خارجية بنما رئيس مجلس الأمن ، برسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ (S/10858) ، أن حكومة جمهورية بنما قررت ، استنادا الى الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة ، اقتراح انعقاد مجلس الأمن في مدينة بنما في الفترة من ١٥ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ، للنظر في جدول أعمال يكون الموضوع الرئيسي فيه " النظر في التدابير الرامية لتعزيز السلم والأمن الدوليين وانماء التعاون الدولي في أمريكا اللاتينية ، طبقا لاحكام ومبادئ الميثاق والقرارات المتصلة بحق الشعوب في تقرير المصير والاحترام التام لسيادة واستقلال الدول " . وذكر وزير شؤون خارجية بنما في رسالته أن بنما ستضع تحت تصرف مجلس الأمن كافة التسهيلات والخدمات التقنية التي قد تكون ضرورية لتأمين نجاح الاجتماع ، كما أنها تعرض على المجلس أن تساهم على نحو مناسب في التكاليف المترتبة على ذلك .

٧٤٤- وأعلم ممثل كولومبيا ، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ، رئيس مجلس الأمن برسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني /يناير (S/10859) أن وفود الدول التي تتكون منها المجموعة قد أعربت عن تعاطفها وتضامنها مع قرار حكومة بنما باقتراح اجتماع مجلس الأمن في مدينة بنما في الفترة من ١٥ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ وانها وافقت بالاجماع على تأييد ذلك الاقتراح .

٧٤٥- وأرسل ممثلا غانا ومصر ، وهما رئيسا المجموعتين الافريقية والعربية على التوالي ، الى رئيس مجلس الأمن طي رسالتين مؤرختين في ٢٣ كانون الثاني /يناير (S/10867) و ٢٨ كانون الثاني /يناير (S/10872) نسختين من مذكرتيهما الى رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية اللتين يعربان فيهما عن تضامن مجموعتيهما مع مجموعة أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بعقد اجتماعات مجلس الأمن في مدينة بنما . كما أرسل رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية الى الأمين العام نسختين من رده على رئيسي المجموعتين الافريقية والعربية المؤرخين في ١ شباط/فبراير (S/10878) و ١٥ شباط/فبراير (S/10884) على التوالي ، ليقوم بتعميمها كوثيقتين من وثائق مجلس الأمن .

٢ — نظر المجلس في المسألة في جلسته ١٦٨٤ و ١٦٨٥ (١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣)

٧٤٦ — أدن مجلس الأمن ، في جلسته ١٦٨٤ ، المعقودة في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ، بند ١ في جدول أعماله بعنوان " طلب بنما بشأن عقد اجتماعات لمجلس الأمن في مدينة بنما " .

٧٤٧ — ذكر الرئيس أنه أجرى مشاورات بشأن هذه المسألة مع أعضاء المجلس ، أعرب معظم أعضاء المجلس خلالها عن تأييدهم للاقتراح المقدم من حكومة بنما . ورأى عدد من أعضاء المجلس أيضا أنه ينبغي ، في هذه المسألة ، تطبيق الاجراءات التي اتبعت في السنة السابقة فيما يتعلق بالدعوة التي وجهت الى مجلس الأمن للاجتماع في عاصمة افريقية ، أى أنه ينبغي على المجلس أن يوافق من حيث المبدأ على طلب بنما وأن يطلب الى لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر دراسة الدعوة من سائر جوانبها — التقنية ، والادارية ، والمالية ، والقانونية — ، والسياسية ، وغيرها ، بما في ذلك وضع جدول أعمال متفق عليه لمناقشته — وأن تقدم الى المجلس تقريراً مشفوعاً بتوصياتها .

٧٤٨ — وذكر ممثل بنما أن بلاده قامت ، بعد اجتماعات مجلس الأمن في افريقيا في السنة السابقة ، بعملیات استطلاع أولية بين بلدان أمريكا اللاتينية والدول الممثلة في مجلس الأمن بشأن إمكانية الاجتماع في بنما . وقد كانت الاستجابة ايجابية ، وكان يجري اعلام الأمين العام بذلك باستمرار . وقال أنه توجد في أمريكا اللاتينية مشاكل متصلة بالاستعمار ، وبالسيادة الدائمة على الم——وارد الطبيعية ، وبنزع السلاح ، وبالمناطق المعتبرة لا نووية ، المنصوص عليها في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) — وهي موضوعات يجب على مجلس الأمن أن يكتف جهوده بشأنها بغية الاضطلاع بوظيفته الأساسية وهي صيانة السلم والأمن الدوليين . وأضاف قائلاً أن الأمن ليس مفهوماً عسكرياً فقط ؛ بل هو أيضاً ، وعلى الأخص في العالم الحديث ، مفهوم اقتصادي . يعتبر استنزاف الموارد الطبيعية لدولة ما من قبل دولة أخرى والضغط بالقوة للحصول على مكاسب مادية منها من أهم العناصر الكامنة وراء النزاعات والتي يجب تجنبها . كما أن وجود السيطرة الاستعمارية يتعارض مع مبدأ تقرير المصير ويؤثر أثراً مباشراً على أجزاء أخرى من العالم . ويعتبر الدفاع عن الموارد الطبيعية ظاهرة ماثلة بل أنه أكثر إلحاحاً وأشد ضرورة في أمريكا اللاتينية ، التي تعرضت ثروتها ، خلال عدة قرون ، لاستغلال شبه استعماري من قبل الدول الأكثر تقدماً في المجال الصناعي ، التي استخدمت كافة الوسائل الممكنة للبقاء على حالة التخلف الاستعماري . ولا بد لبلدان أمريكا اللاتينية ، صيانة للسلم ، من انماء ثروتها بوسائلها الخاصة ، وادارة شؤونها دون تدخل خارجي وتأكيد سيادتها دون أن تفرض عليها القيود العسكرية أو الاقتصادية ، التي كانت تشكل الامبريالية القديمة والتي تسعى حالياً الى أشكال جديدة لتنظيم العالم ، ارادتها البغيضة . وعندما يجتمع مجلس الأمن للمرة الأولى على أرض أمريكا اللاتينية ، فقد يصدر توصيات لضمان تنفيذ أحكام معاهدة ثلاثيلوكو على أوسع نطاق ممكن من قبل الدول التي تنطبق عليها المعاهدة أو البروتوكول الاضافي الأول الملحق بها ولضمان تنفيذ المعاهدة أيضاً بأكبر قدر من الفعالية عن طريق تعاون الدول النووية ، كما هو منصوص عليه في البروتوكول الاضافي الثاني الملحق بالمعاهدة . ونظراً الى رغبة بنما الشديدة في أن تكون قناة بنما خالية من أية أعمال تتسم بطابع حربي أو أي صراع نووي ، فهي طرف في المعاهدة ،

وأمنيتها الأساسية هي تعديل النظام القائم في قناة بنما بحيث يتلاءم مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وبناء على ذلك ، ينبغي إزالة أسباب النزاعات الناجمة عن قيام دولة أجنبية في إقليم بنما بإدارة عمليات المرور عبر الطريق المائي الذي يصل بين المحيطين . وتأمل بنما في أن يتمكن مجلس الأمن ، اتباعاً منه لسياسة الدبلوماسية الوقائية الجديدة ، خلال وجوده في بنما ، من أن يدرك أنه توجد فيما يسمى بمنطقة قناة بنما حالة استعمارية ، لأن هذه المنطقة هي عبارة عن جيب حقيقي خارج عن الولاية القومية ، يقسم أرض بنما إلى جزئين ، ويحول دون التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية ، معارضا بذلك الأحكام الواضحة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف ممثل بنما قائلاً أن منطقة قناة بنما هي بؤرة للتوتر الدولي ، وتكمن فيها حالة خطيرة قابلة للانفجار . وأن بنما تطالب بالسيادة الفعلية والولاية التامة على كامل أراضيها كنقطتين أساسيتين في معاهدة جديدة ترمي بشأن قناة بنما تتسم بالعدالة والانصاف الحقيقيين . ونظراً لأن بنما ترغب في أن لا تكون الفائدة المرجوة من دعوتها للمجلس مقصورة على شعب بنما فقط ، بل ان تستفيد منها أيضاً شعوب أمريكا اللاتينية والعالم أجمع ، فانها ستتيح لمجلس الأمن كافة الوسائل والخدمات التقنية اللازمة لضمان نجاح اجتماعاته كما أنها ستسهم على نحو كاف في تحمل النفقات . ومن الأهمية بمكان خاص أن كافة بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة قد أبدت دعوة بنما كما يتضح من الوثيقة S/10859 . ويسر بنما كثيراً أن يحضر كبار مسؤولي دول أمريكا اللاتينية ومنظمة الدول الأمريكية اجتماعات المجلس . وختم ممثل بنما بيانه قائلاً أن بنما على قناعة راسخة بأن اجتماعات مجلس الأمن في إفريقيا قد تكلفت بالإنجاح ، وأنها لتعد بأن تسهم ، في حدود ما لديها من إمكانيات ، في تأمين انعقاد اجتماعات المجلس في بنما في جو جاد وبناء . وستكون هذه أفضل وسيلة لمضاعفة الحماس لعقد اجتماعات لمجلس الأمن في آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم مستقبلاً .

٧٤٩- وقال ممثل بيرو ان وفده يؤيد بحرارة اقتراح حكومة بنما بأن يجتمع المجلس في عاصمتها خلال شهر آذار/مارس . وأضاف قائلاً أن لدى بنما عدة أسباب ، جغرافية وتاريخية ، تبرر تطلعها الى أن تحظى بشرف كونها مكاناً لانعقاد دورة للمجلس بهذه الدرجة من الأهمية . ويتفق عقد هذه السلسلة من الاجتماعات التي اقترحتها بنما اتفاقاً تاماً مع الدعوة الموجهة الى الدول الأعضاء والواردة في الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي من أجل تدعيم سلطة مجلس الأمن وقراراته ، بكافة الوسائل الممكنة ، وتود البلدان التي تتألف منها مجموعة أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة أن يتصرف المجلس الى مشاكلها ويهتم بها بطريقة مباشرة . ومن المؤكد أن الغاية من هذه الاجتماعات ليس التشويش على أنشطة الهيئة الإقليمية لأمريكا اللاتينية . ولم تكن تلك هي الحالة عندما عقد المجلس اجتماعاته في أديس أبابا ، حيث يوجد مقر منظمة الوحدة الإفريقية . وإنما الغاية منها هي أن يلاحظ العالم أجمع مدى الحدة التي قد تؤول اليها الأحوال الخطيرة الكامنة في القارة وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين . وقال أن وفد بيرو ، ان يمنح تأييده القاطع لاقتراح بنما ، يعرب عن ثقته بأن أعضاء المجلس سيؤيدونه أيضاً .

٧٥٠- وذكر ممثل فرنسا أن الوفد الفرنسي يقبل عن طيب خاطر مبدأ عقد سلسلة من اجتماعات مجلس الأمن في بنما . وهو في الحقيقة ، مقتنع ، بأن من شأن مثل هذه الاجتماعات أن تتيح

الفرصة لاجراء دراسة مفيدة لمشاكل أمريكا اللاتينية المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين والواقعة بالتالي ضمن مسؤولية المجلس الرئيسية . وقال ان الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن فـي أديس أبابا تشكل سابقة مفيدة . فيمكن للمجلس ، اذن ، أن يتبع المسار الذي اتبعه في السنة السابقة وأن يطلب الى اللجنة المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر أن تنظر في المسائل التي تشهرها دعوة بنما . وأضاف قائلا أنه لا بد ، على ما يبدو ، من التمييز بين المشاكل المتصلة بتنظيم الاجتماعات واعداد جدول الأعمال وبين المشاكل المتصلة بتحضير عمل المجلس بذاته . ذلك أن العناية في تحضير هذا العمل أمر لا يمكن الاستغناء عنه لضمان نجاح الاجتماعات ، التي ستكون مدتها على الأرجح محدودة نظرا الى عدد ممثلي دول أمريكا اللاتينية الذين قد يرغبون في مخاطبة المجلس . واقترح أخيرا أن تقوم اللجنة بمثل هذا التحضير في مرحلة ثانية لاحقة .

٧٥١- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفده يدرك الروح التي قدم بها الاقتراح . وقال أنه اذا كانت رغبة معظم أعضاء المجلس أن يقبلوا ، من حيث المبدأ ، دعوة حكومة بنما لهم بالاجتماع في مدينة بنما ، فان وفده على استعداد للانضمام اليهم في ذلك . وفي الوقت نفسه فانه يشير الى التحفظات التي أبدوها من قبل في المجلس عندما كان المجلس ينظر في الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية لعقد سلسلة من اجتماعات المجلس في افريقيا . وقال أن رأى وفد المملكة المتحدة فيما يتعلق بمبدأ هذه المسألة لم يتغير . فبينما هو يوافق بطبيعة الأمر على أنه يمكن لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات في أماكن خارج مقر المنظمة ، على نحو ما هو منصوص عليه في الميثاق ، فانه يهتم أيضا ألا يؤثر شيء على قدرة هذا المجلس على ممارسة وظيفته بصورة مستمرة ، كما ينص الميثاق على ذلك أيضا . وأضاف قائلا أن اجتماع المجلس في أديس أبابا منذ عام كان ، في الحقيقة ، هي حالة ذات طبيعة خاصة ، وهو لا يعتقد أنه يوجد شئ مماثل أى ميل عام بين الأعضاء الى اعتبارها سابقة . وأما بالنسبة للمسألة المعروضة حاليا ، فليس الآن شئ مماثل أى بند متصل مباشرة بالمشاكل الخاصة بأمريكا اللاتينية موضع نظر حديث من جانب المجلس ، الأمر الذي يمكن التذرع به ، الى حد ما ، لاضعاف الحجة الداعية الى عقد سلسلة من اجتماعات المجلس في تلك القارة . حتى ولو كان المجلس ناشطا في النظر في مشاكل أمريكا اللاتينية ، فان وفد المملكة المتحدة يظل يتساءل عما اذا كان عقد سلسلة من الاجتماعات خارج نيويورك وأقرب الى مسرح المنازعات لا يؤثر على قدرة المجلس على اجراء مناقشات موضوعية ملائمة . وقال ممثل المملكة المتحدة أيضا انه مادام التوتر قائما في المنطقة فلا يمكن للمرء أن يثق بأن هذا التوتر سيخف فيما اذا عقد مجلس الأمن اجتماعات هناك — بل العكس هو الصحيح . وهو يرى أن من الصواب أن تجتمع اللجنة المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر قبل أن يتخذ المجلس نفسه أى قرار بشأن هذه المسألة . والأمر الذي ، على ما يبدو ، يؤيد وجهة نظره هذه هو أن هذه اللجنة لم تضع المبادئ التوجيهية التي طلب اليها وضعها بالنسبة لأية اجتماعات تعقد مستقبلا خارج نيويورك . وعلى الرغم من وجود عدد من النقاط التي يجب توضيحها ، والتي منها على سبيل المثال ، مسألة التكاليف التي تترتب على الأمم المتحدة بسبب عقد سلسلة من الاجتماعات في بنما ومسألة جدول الأعمال ، فان وفد المملكة المتحدة سينضم ، الى أعضاء المجلس الذين ستكون استجابتهم للدعوة الكريمة الموجهة من حكومة بنما ايجابية .

٧٥٢- وقالت ممثلة غينيا أن وفد غينيا يرحب بدعوة حكومة بنما ، ويرى أن نجاح الاجتماعات التاريخية في أديس أبابا أثبت مدى أهمية عقد اجتماعات مجلس الأمن خارج المقر وفي الوقت المناسب . وقالت أيضا أن بند جدول الأعمال الذي اقترحه بنما يتسم بالمرونة وأنه يتيح الفرصة للنظر بدقة أكثر في التعاون الدولي في أمريكا اللاتينية فيما يتصل بالنظر في التدابير الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين . وان وفد غينيا يؤيد الاقتراح الذي تقدم به السفير بويد والداعي الى اتباع نفس الاجراءات التي اتبعت بالنسبة لاجتماعات أديس أبابا .

٧٥٣- وتكلم ممثل الصين فقال أن وفد الصين يؤيد الاقتراح الداعي الى عقد اجتماعات لمجلس الأمن في عاصمة بنما وأنه يقدر دعوة حكومة بنما . وقال أيضا أن الاجتماعات المقبلة ستساهم مساهمة مفيدة في دعم بلدان أمريكا اللاتينية في نضالها من أجل صيانة سيادتها القومية ، واستقلالها القومي ومواردها الاقتصادية ومن أجل الوقوف في وجه عدوان الدول الأعظم وتدخلها وأعمالها التخريبية وسيطرتها . وان الوفد الصيني على استعداد للعمل جنباً الى جنب مع البلدان التي تؤيد العدالة ولبذل جهود من أجل تحقيق هذه الغاية . ونظرا لضيق الوقت ، فانه يحث على أن يشرع مجلس الأمن فوراً ، بعد اتخاذه القرار اللازم ، في اجراء الترتيبات السياسية اللازمة لهذه الاجتماعات .

٧٥٤- وتكلم ممثل استراليا فقال أن استراليا تؤيد الاقتراح من حيث المبدأ ولكن مع بعض التحفظات . ذلك أنه ينبغي تفسير الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من الميثاق على أنها تعني أنه يجب على المجلس أن يجتمع بصورة عادية في المقر ، ولكن ينبغي أيضا أن يكون قادرا على الاجتماع في مكان آخر في حالة وجود أسباب خاصة جدا تستدعي ذلك ، ولقد كانت هناك أسباب خاصة ومقنعة تدعو الى عقد سلسلة من اجتماعات المجلس في افريقيا ، الا أنه ينبغي عدم اعتبار ذلك القرار كسابقه . كما أنه من المهم بوجه خاص ، اذا ما قرر المجلس الاجتماع في مدينة بنما ، أن يضمن في الوقت نفسه ، امكانية اجتماعه في نيويورك ونما تأخير فيما اذا دعي الى معالجة حالة طارئة مفاجئة في مكان آخر من العالم . وقال أيضا أن مشروع جدول الأعمال المقترح يبدو ولفده واسعا وعمما الى حد ما من حيث نطاقه وبحاجة الى مزيد من الدراسة من جانب اللجنة المعنية باجتماعات مجلس الأمن خارج المقر . ولكن ، رغم هذه التحفظات ، فان وفد استراليا يؤيد اقتراح بنما من حيث المبدأ .

٧٥٥- وذكر ممثل النمسا أن حكومته تؤيد اقتراح بنما كل التأييد . وقال أن موقف حكومته يتفق تماما مع الرد الذي قدمته النمسا (A/8847/Add.1) عندما طلب الأمين العام الى الدول الأعضاء تقديم اقتراحاتها بشأن طرق ووسائل تعزيز فعالية مجلس الأمن وفقا لاجراض الميثاق ومبادئه . وأضاف قائلا أنه نظرا للاشارة الواردة في تلك الوثيقة الى اجتماعات المجلس في أديس أبابا ، فلا يسعه الا أن يكرر قوله بأن وفده يرى في تلك الاجتماعات سابقة خيرة لتجارب مماثلة ينبغي اجراؤها في المستقبل وأنه يرى أن عقد سلسلة من الاجتماعات في بلد من بلدان أمريكا اللاتينية يتمشي مع هذا الخط . هذا فضلا عن أن النمسا كانت على الدوام ترى أنه ينبغي أن يكون لكل بلد الحق والقدرة على طلب ادراج أية بنود في جدول أعمال أية هيئة من هيئات الأمم المتحدة . ولقد كان لتأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية الدعوة بالاجماع أثر حاسم على الموقف

الذى اتخذته النمسا تأييدا لاقتراح بنما . وأن الوفد النمساوى على استعداد لتبني اجراء مماثل للاجراء الذى استخدم في التوصل الى قرار بشأن اجتماعات المجلس في عاصمة افريقية .

٧٥٦- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الجلسة ١٦٨٥ ، المعقودة أيضا في ١٦ كانون الثاني /يناير ، فذكر أن الاتحاد السوفياتي يرى أن الاجتماعات التي تعقد في الأماكن التي توجد فيها مشاكل، تسهم في ايجاد حل ناجح للمشاكل القائمة في مختلف أنحاء العالم والتي غالبا ما تعقد العلاقات بين الدول . وقال أن سلسلة الاجتماعات التي عقدتها المجلس في افريقيا أظهرت بصورة مقنعة الفائدة الناجمة عن عقد مثل هذه الاجتماعات خارج المقر . ولقد اعترفت كافة بلدان أمريكا اللاتينية ، بوجه عام ، بفائدة وضرورة انعقاد جلسات مجلس الأمن في أمريكا اللاتينية وأيدتها وبلاضافة الى ذلك فان عقد مثل هذه السلسلة من الاجتماعات في أمريكا اللاتينية سيمكن المجلس من الاطاحة ، على نحو أفضل ، بالمشاكل التي تهم شعوب أمريكا اللاتينية . ولهذه الأسباب فان الوفد السوفياتي يشارك غيره من أعضاء مجلس الأمن رأيهم ويؤيد الاقتراح الداعي الى الموافقة من حيث المبدأ على اقتراح حكومة بنما بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعاته في مدينة بنما في الفترة من ١٥ الى ٢١ آذار/مارس كما يؤيد احالة هذا الاقتراح الى لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر لدراسة من كافة نواحيه المادية وتقدّم تقرير مناسب مشفوع بتوصياتها الى مجلس الأمن . وأشار ممثل الوفد السوفياتي الى أنه تم التوصل أثناء جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ الى موافقة اجماعية على أن المبادئ الرئيسية التي انعقد مجلس الأمن في افريقيا على أساسها يمكن تطبيقها في كافة الحالات المماثلة ، كما أكد رئيس مجلس الأمن على ذلك في بيانه الختامي ، وان هذا الأمر ، كما يعلم الجميع ، لم يثير أية اعتراضات أو ملاحظات من جانب أعضاء مجلس الأمن .

٧٥٧- وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال : عند ما ناقش مجلس الأمن مسألة عقد اجتماعات للمجلس في افريقيا ، عدد وفد الولايات المتحدة بعض العوامل المعينة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الجاد أثناء مناقشة مسألة عقد اجتماعات عرضية لمجلس الأمن خارج المقر . وقال أيضا أن الدعوة التي هي قيد البحث الآن ليست مماثلة تماما لدعوة السنة الماضية ، التي لم تشكل سابقة . ففي أديس أبابا ، نظر المجلس في البنود الملحة في جدول أعماله التي قضى فيها جزءا كبيرا من وقته . ولا يعلم وفد الولايات المتحدة أن أية بنود ملحة بنفس القدر تتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية قد عرضت على المجلس على نحو جاد يبرر عقد اجتماعات خارج المقر ، على شكل الاجتماعات التي ينص الميثاق على امكانية عقدّها في الأماكن التي يرى المجلس أنها تسهل عمله على أفضل وجه . وبهذا الاعتبار فان عقد الاجتماعات المقترحة يبدو ، على الأرجح ، مجرد نزوة مبنية على مصالح معينة واعتبارات خاصة لعضو بمفرده . وسيكون جدول الأعمال بالضرورة غامضا وعماما ومصطنعا . ومن المؤكد تقريبا أنه ستثار قضايا خاصة ، وستكون النتيجة الحتمية لذلك ، اثاره مناقشة مصطنعة لموضوعات لا تتطلب نظر مجلس الأمن في الوقت الحاضر . ولن يعزز في مكانة ومركز الأمم المتحدة لا تبادل وجهات النظر حول المسائل العامة ولا المناقشة غير الضرورية للمسائل المحددة . وإذا كانت ثمة مشاكل ثنائية ، فان السبيل الأمثل التقليدي الواجب اتباعه هو سبيل المفاوضات الثنائية ومن بعد ذلك ، اذا اقتضى الأمر ، المفاوضات عن طريق النظام الاقليمي القائم ، وذلك استخداما للوسائل المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق . ولقد اثار ممثل بنما بالضبط

قضية من هذا النوع بذكره قناة بنما ، التي تدور مفاوضات ثنائية جادة بشأن وضعها . ولا تقبل الولايات المتحدة بطبيعة الأمر ، الرأي الذي يؤكد أن منطقة القناة هي عبارة عن جيب استعماري . ومن الواضح بالفعل ، علاوة على ذلك ، أن احتمال عقد اجتماعات للمجلس في مدينة بنما سيثير حملة دعائية حامية الوطيس في بنما ، مما لن يؤدي الى تهيئة نوع الجو اللازم لاجتماعات مجلس الأمن أو يساعد على حسن سير المفاوضات الثنائية مستقبلا . وينبغي ألا ينسى المجلس أنه قد ثارت مشاكل عملية فيما يتعلق بعقد اجتماعات خارج المقر — كمشاكل التمويل وتوفر وسائل المواصلات . ولذلك ، يحسن بأعضاء مجلس الأمن أن ينظروا بجد في التحفظات التي تم ابدائها وفي النتائج التي ستترتب مستقبلا على هذه السابقة فيما اذا وافق المجلس على دعوة بنما .

٧٥٨ — وتكلم ممثل يوغوسلافيا فأكد تأييد وفده القوى وغير المشروط لعقد دورة للمجلس في بنما وحث المجلس على الموافقة بالاجماع على قبول دعوة حكومة بنما . وقال أن نجاح وعمل وانجازات الاجتماعات التاريخية في أديس أبابا كاغية ، في حد ذاتها ، لتبرير توجيه اهتمام مماثل لمشاكل السلم والأمن والتعاون الدولي في منطقة وقارة أخرى كبيرة . وفضلا عن ذلك فسيتم جدول الأعمال المقترح باجراء مناقشة مفيدة جدا واتخاذ قرارات مناسبة بشأن مشاكل أمريكا اللاتينية المتصلة بصيانة وتعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي . وقال أيضا أن معالجة مشاكل بنما وأمريكا اللاتينية المتصلة بهذا الموضوع تعتبر ممارسة للديمقراطية الواقعية ، التي يحتاج العالم اليها بشدة . وأن يوغوسلافيا لشكر بنما وكافة بلدان أمريكا اللاتينية شكرا خاصا لأنها أظهرت ، بدعوتها المجلس لمساعدتها في معالجة مشاكلها ، ثقتها التي لم تتضاءل في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وفي دورهما وامكانياتهما . ومضى يقول ان لهذه الثقة قيمتها ، خاصة في وقت يسمع المرء فيه كثيرا عبارات التحسر على التضاؤل المزعوم لمكانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . وفيما يتعلق أخيرا بالصياغة الدقيقة لمشروع جدول أعمال اجتماعات المجلس في بنما والموضوعات السياسية الأخرى ذات الطبيعة الجوهرية ، فإن الوفد اليوغوسلافي يرحب بروح المرونة التي أبدتها من الأعضاء .

٧٥٩ — وتكلم ممثل الهند فقال ان وفده يرحب بعرض حكومة بنما وأنه يتطلع من الأعماق الى أن يتم تنظيم اجتماعات المجلس على نحو يؤدي الى أعظم الارتياح . وأضاف قائلا أن موقف الوفد الهندي يقوم على أساس أن الاقتراح قد حصل على تأييد بلدان أمريكا اللاتينية بالاجماع . وممن المستحسن أن يستجيب المجلس بصورة ايجابية وسريعة للطلبات الجماعية لمجموعة كبيرة وهامة من أعضاء الأمم المتحدة . وقد صيغ جدول أعمال الاجتماع المقترح بعبارات عامة ولكن هامة مع ذلك ، لأن تعزيز السلم والأمن الدوليين وانماء التعاون الدولي في أية منطقة هما أمران مشروعان يحق للمجلس أن يهتم بهما . فثمة مناطق مختلفة تواجه مشاكل خاصة بها ، وانه لجدير بالمجلس بل ومن واجبه أن ينظر في هذه المشاكل بكاملها . وأما فيما يتعلق بالاجراءات ، فينبغي ألا تكون هناك أية صعوبة في اتباع نفس النمط الذي اعتمد فيما يتعلق باجتماعات المجلس في افريقيا . وان يؤيد الوفد الهندي اقتراح بنما ، فانه يلاحظ انه توجد ثمة تفاصيل هامة فيما يتعلق بالجود والاجراءات لا بد من حلها مسبقا من أجل ضمان نجاح الاجتماعات .

٧٦٠- وقال ممثل كينيا أن تأييد وفده الصادق لاقتراح بنما ، فضلاً عن كونه تعبيراً عن التضامن بين بلده وبينما ، إنما يركز على بعض المبادئ والاعتبارات الأساسية المعينة . فقد أظهر نجاح الاجتماعات التي عقدتها المجلس في أديس أبابا الحاجة الى عقد اجتماعات للمجلس خارج المقر من أن لاآخر عندما تبرر ذلك طبيعة المشاكل التي ستجرى معالجتها . وسيساعد وجود المجلس في مدينة بنما ، الى حد بعيد ، في الحصول على تقييم كامل لمشاكل أمريكا اللاتينية ، فضلاً عن أن تفي المجلس عن المقر لن يقلل بأي حال من قدرته على معالجة أية حالة غير متوقعة ؛ لأن الوسائل الحديثة للمواصلات تسمح للمجلس بأن يمارس وظيفته بصورة مستمرة على النحو الذي يطالب به الميثاق ، أثناء وجوده في مدينة بنما تماماً كما لو كان في المقر . وأخيراً ، فإن الوفد الكيني يوافق على أن يتبع بالنسبة الى بنما ذات الاجراء الذي اتبع فيما يتعلق باجتماعات المجلس في افريقيا .

٧٦١- وتكلم ممثل السودان فرحب باقتراح بنما وأيده . وقال ان جدول الأعمال المتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي في أمريكا اللاتينية ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاكل السلم والأمن في افريقيا وفي أماكن أخرى ، وأن اجتماعات المجلس في بنما ستساعد المجلس على تكوين رأي أشمل وفهم أفضل للمشاكل التي تقع عليه مسؤولية حلها . وانه لما يدعوا الى التشجيع أن بلدان أمريكا اللاتينية نفسها قد رحبت بانعقاد المجلس في مدينة بنما وأن بنما عرضت توفير كافة التسهيلات ووسائل الأمن وتقديم مساهمة مالية قيمة . ويوافق الوفد السوداني على أنه ينبغي على المجلس أن يقبل الدعوة من حيث المبدأ وأن يدخل لجنته تقديم تقرير في نهاية الأسبوع التالي عن دراستها .

٧٦٢- وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثل اندونيسيا فقال ان حكومته ، لعدد من الأسباب التي ذكرها آخرون ، تؤيد الدعوة المقدمة الى المجلس من حكومة بنما . ويوافق وفد اندونيسيا كذلك على أن تتبع في بنما الاجراءات ذاتها التي اتبعت أثناء الاستعدادات لعقد اجتماعات مجلس الأمن في افريقيا وعلى أن تحال المسألة الى لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر لمزيد من النظر فيها من كافة الوجوه .

قرارات : قرر مجلس الأمن دون اعتراض ، في الجلسة ١٦٨٥ ، المعقودة في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ، (أ) أن يقبل من حيث المبدأ ، الدعوة المقدمة من بنما للاجتماع في مدينة بنما في الفترة من ١٥ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ و (ب) أن يطلب الى لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر النظر في كافة نواحي متطلبات المجلس ، وتقديم التوصيات اللازمة عن النواحي التقنية والادارية والمالية والقانونية والسياسية وغيرها من نواحي المسألة ، بما في ذلك الصياغة الدقيقة لجدول أعمال متفق عليه ، وتقديم تقرير الى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز نهاية الأسبوع التالي .

٣ - تقرير لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر

٧٦٣- رفعت لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر ، في ٢٥ كانون الثاني /يناير ، تقريرها الثاني (S/10868) الى مجلس الأمن . وكانت اللجنة قد عقدت ستة اجتماعات في الفترة من ١٧ الى ٢٥ كانون الثاني /يناير ، ووافقت على اتباع الاجراءات التي اعتمدها في

اجتماعها الأول في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ . وقد خصّص التقرير فصولا مستقلة لكل من المسائل الادارية والتقنية والقانونية والسياسية . كما تضمن مرفقا عن الجوانب الادارية والتقنية والمالية لترتيبات عقد الاجتماعات في مدينة بنما .

٧٦٤- وفيما يتعلق بتمويل تكاليف اجتماعات مجلس الأمن المقترح عقدها في مدينة بنما ، لفتت الولايات المتحدة الانتباه الى ضرورة تحمل الحكومة المضيفة التكاليف الاضافية التي تترتب على عقد اجتماعات مجلس الأمن في اقليمها ، ان ، بما أن الجمعية العامة قد وضعت هذا المبدأ بالنسبة الى هيئات الأمم المتحدة بقراريها ٢٦٠٩ (د - ٢٤) و ٢٩٦٠ (د - ٢٧) ، فمن واجب مجلس الأمن أن يطبقه على أية دعوة يتلقاها للاجتماع خارج المقر . وقد أعرب بعض أعضاء اللجنة عن الرأي القائل بأنه ينبغي على المجلس أن يتصرف بحذر ، نظرا الى أنه قد يوضع سوابق للمستقبل . بيد أن معظم الأعضاء رأوا أن قرار الجمعية العامة ٢٦٠٩ (د - ٢٤) لم يقيّد سلطة مجلس الأمن بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من الميثاق لعقد اجتماعات خارج المقر عند ما يرى أن مثل هذه الاجتماعات ستسهل عمله ، سواء بناء على دعوة من حكومة مضيفة أم لا ، وسواء تحملت الحكومة الداعية أو لم تتحمل التكاليف الاضافية . ولذلك ، فقد رأوا أنه يترتب على المنظمة تحمل مسؤولية التكاليف الاضافية . وذكر الرئيس ، في ايجازه ، أن جميع الأعضاء وافقوا على أن ذلك يمثل جانبا بالغ الأهمية من عمل اللجنة . وقد شعر غالبيتهم بأن المجلس يتصرف وفقا لأحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٨ ، وأن الاجراء الواجب اتباعه فيما يتعلق بالتمويل ينبغي أن يكون نفس الاجراء الذي اتبع في حالة اجتماعات المجلس في أديس أبابا . وقد أعرب أعضاء اللجنة عن أملهم في أن تبذل كافة الجهود الممكنة لمواجهة التكاليف الاضافية المترتبة على الأمم المتحدة بنتيجة اجتماعات المجلس خارج المقر في عام ١٩٧٣ من الميزانية العادية الحاضرة للأمم المتحدة ، كما تبين أن ذلك ممكن في حالة الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا ، دون الاخلال بتطبيق تلك التوصية على الاجتماعات المقبلة التي قد يعقدها المجلس خارج المقر .

٧٦٥- وأثناء مناقشة اللجنة ، جرى التأكيد مرارا على انه يجب أن تكون الترتيبات التقنية المتعلقة بالخدمات ووسائل المواصلات التي تتطلبها الاجتماعات كافية للحفاظ على قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صيانة السلم والأمن الدوليين وأن تكون منظمة بحيث يمكنه ممارسة وظيفته على نحو متواصل .

٧٦٦- كما جرى لفت نظر اللجنة الى التوجيه الصادر من المجلس الى اللجنة ومؤداه أنه ينبغي عليها أن تعمل على وضع مشروع مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها في كافة الحالات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل (S/PV.1625) . وقد اتفقت اللجنة على أن تجتمع مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر بعد ارفض اجتماعات المجلس في بنما كي تبحث المسائل المتصلة بأية اجتماعات مقبلة يعقدها مجلس الأمن خارج المقر ، وذلك تمشيا مع شروط ولاية اللجنة .

٧٦٧- قدمت اللجنة التوصيات التالية الى مجلس الأمن :

(أ) أن يؤكد المجلس قراره الخاص بعقد اجتماعات في مدينة بنما ، تبدأ يوم الخميس الموافق ١٥ آذار/مارس وتنتهي يوم الأربعاء الموافق ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ؛

- (ب) أن يعقد ، مبدئياً ، اجتماعان في كل يوم عمل ؛
- (ج) أن تزود الاجتماعات بمحاضر حرفية كاملة وفقاً للمادة ٤٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ؛
- (د) أن يكون جدول أعمال الاجتماعات التي تعقد في مدينة بنما " النظر في التدابير اللازمة لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقاً لأحكام ومبادئ الميثاق " ؛
- (هـ) أن يطلب المجلس إلى الأمين العام ، في ضوء ما أعلنته حكومة بنما عن استعدادها لاستضافة اجتماعات مجلس الأمن وتقديم تسهيلات معينة مجانية للأمم المتحدة ، أن يشرع في إجراء مفاوضات فورية مع تلك الحكومة بغية إبرام اتفاق من أجل عقد مؤتمر يتمشى مع الاتفاق النموذجي المرفق بالتقرير الأول للجنة (S/10514 ، المرفق الثاني) ؛
- (و) أن يقرّ المجلس مع الامتنان العرض المقدم من حكومة بنما باستضافة مجلس الأمن .

٧٦٨- وقررت اللجنة أخيراً أن توصي مجلس الأمن باعتماد مشروع القرار التالي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظّر في الرسالة المؤرخة في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ الواردة من وزير شؤون خارجية بنما والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/10858) والتي أعلم بها مجلس الأمن ، نيابة عن حكومة بنما ، أن تلك الحكومة قررت ، استناداً إلى الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة أن تقترح أن يجتمع مجلس الأمن في مدينة بنما ، في الفترة من ١٥ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ،

" وأن يحيط علماً بتأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية بالاجتماع (S/10859) للاقتراح المقدم من حكومة بنما ،

" وأن يشير إلى القرارات المتخذة في جلسته ١٦٨٥ المعقودة في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ، ولاسيما قراره بأن يقبل من حيث المبدأ اقتراح بنما بأن يجتمع في مدينة بنما خلال الفترة من ١٥ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ،

" وأن يحيط علماً ، مع الامتنان ، بالعرض المقدم من حكومة بنما ، بأن توضع تحت تصرف مجلس الأمن ، بوصفها مضيعة للمجلس ، كافة المرافق التقنية والخدمات التي قد تكون لازمة لضمان نجاح اجتماعات المجلس التي ستعقد في مدينة بنما وأن تسهم على نحو مناسب في التكاليف الناجمة عن ذلك ،

" وقد بحث التقرير الثاني للجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر (S/10868) ،

" وأن يحيط علماً ، على وجه الخصوص ، بالمعلومات المتصلة بالتقديرات المبدئية للتكاليف الواردة في مرفق تقرير اللجنة ،

"وان يضع في الاعتبار التوصيات المقدمة من اللجنة في الفصل السابع من تقريرها ،

" ١ - يقرر أن يعقد اجتماعات في مدينة بنما ، تبدأ يوم الخميس الموافق ١٥ آذار/مارس ، وتنتهي يوم الأربعاء الموافق ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ، وأن يكون جدول أعمال هذه الاجتماعات "النظر في التدابير اللازمة لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقاً لأحكام ومبادئ الميثاق ؛

" ٢ - يعرب عن امتنانه لحكومة بنما لما أعلنته من استعدادها لاستضافة اجتماعات مجلس الأمن وتقديم تسهيلات معينة دون أن تتحمل الأمم المتحدة أية تكلفة ؛

" ٣ - يرجو الأمين العام أن يشرع في اجراء مفاوضات فورية مع حكومة بنما من أجل إبرام اتفاق بشأن عقد مؤتمر وفقاً للتوصيات المتصلة بذلك المقدمة من اللجنة " .

٤ - دراسة التقرير في الجلسة ١٦٨٦ (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)

٧٦٩- نظر مجلس الأمن في التقرير الثاني للجنة المعنية باجتماعات المجلس خارج المقرر (S/10868) في جلسته ١٦٨٦ المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير .

قرار : اعتمد المجلس بدون اعتراض ، في الجلسة ١٦٨٦ ، المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، التوصيات الواردة في الفقرة ٢٢ من تقرير لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقرر (S/10868) ومشروع القرار الموصي به في الفقرة ٢٣ من هذا التقرير ، الأمر الذي يمثل اتفاق آراء أعضاء المجلس . وقد تم اعتماد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٣٢٥ (١٩٧٣) .

٥ - الرسائل الأخرى

٧٧٠- التمس ممثل بنما ، رئيس مجلس الأمن ، من الأمين العام برسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٧٣ (S/10900) أن يعمم كوثيقة من وثائق مجلس الأمن دراسة بعنوان "اقتصاد بنما ومنطقة القناة" ، اضطلع بها ، بناءً على طلب بنما ، خبراء قد مهم مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مدينة المكسيك وصدرت باللغة الأسبانية فقط .

باء - اجتماعات مجلس الأمن في مدينة بنما في الفترة من ١٥

لغاية ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣

٧٧١- عقد مجلس الأمن ، وفقاً للقرار ٣٢٥ (١٩٧٣) ، ١٠ اجتماعات ، من ١٦٩٥ إلى ١٧٠٤ ، في مدينة بنما خلال الفترة من ١٥ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ . وكان جدول الأعمال المؤقت لتلك الاجتماعات ، وفقاً لما أوصي به القرار ٣٢٥ (١٩٧٣) ، يتكوّن من "النظر في التدابير اللازمة لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقاً لأحكام ومبادئ الميثاق" . وتلقى مجلس الأمن خلال تلك الاجتماعات رسائل من رئيس جمهورية يوغوسلافيا ، ورئيسة وزراء الهند ، والكرسي الرسولي ، ووزير شؤون خارجية الأرجنتين ، ووزير شؤون خارجية

البرازيل ، ووزير شؤون خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ووزير شؤون خارجية غواتيمالا ، ووزير شؤون خارجية نيكاراغوا . وقد تلا رئيس المجلس تلك الرسائل وسجلت ضمن محاضر المجلس .

٧٧٢ — تكلم في الجلسة الافتتاحية للمجلس في مدينة بنما ، رئيس حكومة بنما ، الجنرال عمر توريجوس ، والأمين العام .

٧٧٣ — وقال الجنرال توريجوس في كلمته ، بعد أن رحب بالزوار الرسميين الوافدين الى بلده بمناسبة اجتماعات المجلس ، ان بنما تتفهم تماما كفاح الشعوب التي تعاني مذلة الاستعمار وكفاح الشعوب الأخرى التي ، كالشعب البنمي ، تعاني القيود والاضغاط . وأضاف قائلا ان بنما لا تستطيع أن تقبل تسلط أي بلد على اقتصاد أي بلد آخر ، أو التغلغل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي فيه ، نظرا لأن هذه الأمور ليست سوى استعمار من نوع جديد ، استعمار مقنع يتخذ شكل المساعدة الاقتصادية المشروطة ، وهي مساعدة لا ترمي الى انماء البلد بل ترمي الى السيطرة على شعبه . واستطرد قائلا ان استغلال بنما لموقعها الجغرافي لصالح انمائها الخاص هو حق من حقوقها الأصلية وغير قابلة التصرف . وان الكفاح الذي تخوضه شعوب العالم الثالث بغية نيل استقلالها السياسي والاقتصادي الحقيقيين هو من أجدر أمثلة التراث التي يمكن ضربها للأجيال المقبلة . وينبغي على الأمم المتحدة ألا تقف حيال مأساة البشرية مجرد موقف المتفرج ، بل عليها ان تقوم بدور أنشط في حل المشاكل الحقيقية التي تثير قلق الشعوب . ومن الصعوبة بمكان أن يفهم المرء كيف يصير بلد ما كانت سمته الرئيسية هي الا يكون استعماريا على الاحتفاظ بمستعمرة في قلب بنما . وينبغي على ممثلي الولايات المتحدة ان يعلموا ان استدراك المظلمة هو أنبل من مواصلة الخطيئة . وقال ان بنما تطلب مساعدة معنوية في الكفاح الذي يخوضه الطرف الضعيف . ولا يمكن لهذا الكفاح ان يكلل بالنصر الا عند ما يؤازره ضمير العالم ، وان صبر شعب بنما قد بلغ بالفعل مداه .

٧٧٤ — وأعرب الأمين العام عن شكره لحكومة بنما لكرم ضيافتها وقال ان الأمم المتحدة تدعو للتعاون الاقليمي منذ بداية عهدنا . والواقع ان العمل الاقليمي لم يستبعد حتى في المسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين ، التي هي من مسؤوليات مجلس الأمن الرئيسية . وينبغي حقا اعلام مجلس الأمن بالمشاكل والمكانيات الخاصة بأمريكا اللاتينية . وينبغي ان تظهر دورة مجلس الأمن في بنما لشعوب أمريكا اللاتينية بوضوح اهتمام الأمم المتحدة البالغ ومشاركتها الصميمية في تهيئة مستقبل امن ورغد لهذه الشعوب .

٧٧٥ — وبعد أن لفت الرئيس النظر ، في الجلسة ١٦٩٦ ، التي عقدت أيضا في ١٥ آذار/مارس ، الى رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير (S/10892) وردت اليه من ممثلي بنما وبيرو ، وجه الدعوة ، بناء على طلبهما وبموافقة المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، الى الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والى الوفد المرافق له . وأثناء الاجتماعات التي عقدتها المجلس في بنما ، دعي ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ، بناء على طلبهم وفقا للمادة ٣١ من الميثاق ، وبموافقة المجلس ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت وهي : الأرجنتين ، واكوادور ، واوروغواي ، وبوليفيا ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية الدومينيكية ، وزائير ، وزامبيا ، والسلفادور ، وشيلي ،

وغواتيمالا ، وغيانا ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، وموريتانيا ، وهمايتي ، وهندوراس .

٧٧٦- ولفت ممثل بيمو النظر الى بعض الحالات المحددة التي يؤدي فيها عدم تطبيق أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الى تعريض السلم والأمن الدوليين الى الخطر وقال ان على المجلس أن يعالج هذه الحالات بغية الحؤول دون نشوب منازعات في المستقبل . وذكر أولاً مشكلة ما يسمى بمنطقة القناة التي ما زالت جمهورية بنما تواجهها منذ ان حققت استقلالها ، والتي تمثل نموذجاً صارخاً لعلاقة غير عادلة بين دولتين ذاتي سيادة . وقال ان حالة القناة لا يمكن تعريفها قانونياً الا بأنها جيب استعماري . وانه ينبغي التوصل الى اتفاق يؤكد السيادة التامة والولاية المطلقة لبنما على مجموع اراضيها ، بحيث تتمكن من ممارسة مسؤوليتها الكاملة عن ادارة القناة التي تصل بين محيطين ، والتصرف بحرية في مواردها الطبيعية والمشاركة في المكاسب الاقتصادية الناشئة عنها . ولا بد أن يضمن الحل ايضاً استخدام هذا المجرى المائي للأغراض السلمية الحققة لصالح المجتمع الدولي عن طريق تحييد القناة . واستطرد قائلاً ان استمرار وجود حالات استعمارية في امريكا اللاتينية يشكل تهديداً دائماً آخر لصيانة السلم والأمن الدوليين في المنطقة . ومن الضروري تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً كاملاً وحرفياً . وتشمل الحالات الخطرة الأخرى في امريكا اللاتينية كافة اشكال القسر التي تلجأ اليها الامبريالية بغية مواصلة سيطرتها الداخلية والخارجية على بلدان المنطقة . ومن بينها التدابير الاقتصادية والسياسية التي وصفت بأنها "عدوان اقتصادي" . وأشار الى التعديلات المعروفة باسم تعديلات بيل وجونزاليس وهيكلوسر وغيرها من القوانين التشريعية للولايات المتحدة كدليل على ان السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تتناقض تناقضاً صريحاً مع المبادئ الاولية للتعاضد السلمي الدولي ، لأنها تعوق تقدم البلدان النامية . وقال ان بيرو ستظل متمسكة برأيها القائل ان ممارستها التامة لسيادتها ولايتها البحرية على مسافة تمتد ٢٠٠ ميل بحري متاخمة لسواحلها هي ممارسة عادلة تستند الى أسباب جغرافية وجيولوجية واقتصادية واجتماعية مشروعة ، وان التهديد بتطبيق اجراءات قسرية لا يمكن ان يرهب بلده . و اضاف قائلاً ان بلدان امريكا اللاتينية التي ، شأنها في ذلك شأن بيمو ، تركز حياتها من أجل تغيير هيكلها الاجتماعية والاقتصادية تجد في بعض الشركات العالمية أحد الموانئ الرئيسية التي تواجهها ، لأن هذه الشركات تميل في كثير من الحالات الى تطبيق اجراءات قسرية تؤثر على التعاون الدولي ، والى خلق حصار اقتصادي أو مالي حقيقي في المصادر الائتمانية الدولية بل والى التدخل حتى في التجارة الدولية ذاتها . وتشكل هذه الأنشطة انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة ، كما اعترفت بذلك سلسلة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وذكر حالة أخرى وهي عزل كوبا عن المجتمع الأمريكي ومحاصرة ذلك البلد ، الأمر الذي يتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في الميثاق . وفضلاً عن ذلك فان بيمو ، التي شجعت وأيدت معاهدة ثلاثيولوجو التي تهدف الى جعل امريكا اللاتينية منطقة لا نووية ، تدعو الدول الكبرى التي لم تفعل ذلك بعد الى التمسك بها وولفت النظر الى الخطر الكامن في مواصلة التجارب النووية ، ولا سيما تلك التي تجري جنوبي المحيط الهادئ .

٧٧٧- وذكر ممثل غيانا ان من واجبات المجلس الواضحة أن يستطلع باستمرار طرائق جديدة للاضطلاع بمسؤولياته ، التي لا بد وان يكون من بينها ، بالتأكيد ، توطيد وانماء أسلوب الدبلوماسية الوقائية . وقال ان حق التحقيق المخول للمجلس بموجب المادة ٣٤ من الميثاق لا يقتصر على النزاعات المعينة التي تعرض على المجلس على أساس اتخاذ اجراءات مناهضة بل يمكن بالاستناد اليه وضع نظام للتحقيقات الدورية وجعل هذا النظام ذاتا طابع مؤسس ثابت عن طريق استخداً السلطة المخولة للمجلس بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٨ بروية . وأضاف قائلاً ان حكومة غيانا تؤيد تأييداً صادقا أهداف معاهدة ثلاثيلوكو ؛ ولكن غيانا ليست من الاطراف الموقعة على تلك المعاهدة لانه قيل انها حرمت بموجب المادة ٢٥ من المعاهدة من قبول التزاماتها بسبب نزاع مسبق نشب بين بلد خارج القارة ودولة من دول امريكا اللاتينية ، قبل ان تنال غيانا استقلالها . واستطرد قائلاً ان مثل هذه التدابير الهرمائية تضر بنسيج التعاون بين بلدان امريكا اللاتينية . وينبغي ان يراعي المجلس في دراسته لوسائل تأمين وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية الاحوال الاقتصادية للمنطقة . لأن الاندفاع الجديد نحو تحقيق الأمن الاقتصادي يقوم على أساس مبادئ معينة هي : احترام السيادة الدائمة لكافة الدول على مواردها الطبيعية سواء البرية أو البحرية أو الموجودة في أعماق البحار في المناطق المتاخمة لسواحلها وفي باطن أرضها ؛ والاحترام ، والتأييد الفعال لحق كافة الدول في تنفيذ التغييرات الجماعية والهيكلية التي تراها ضرورية لتقدمها الاجتماعي والاقتصادي ؛ وضرورة الحوار الفعال مع القوى الاقتصادية المسيطرة ، وعلى وجه الخصوص ، مع القوة الاقتصادية المسيطرة داخل نصف الكرة الأرضية نفسه ، بحيث تعكس العلاقات الاقتصادية فيها على نحو أوثق الاهداف المعلنة للاستراتيجية الدولية للاندما ؛ والعمل ، فيما يتجاوز العلاقات بين الدول ، على بذل جهود حازمة للتصدي للمشاكل المتعددة الجوانب الناشئة عن تكتلات القوى الاقتصادية التي تقع مسؤولية وجودها على الشركات المتعددة الجنسية . ان هذه الجهود ، التي قامت على اساس مبدأ الاعتماد على النفس ، تحتاج بل وتستحق التأييد الايجابي من قبل المجلس نظرا الى ان امريكا اللاتينية تدخل فترة تغير حاسمة في حياتها . وينبغي على المجلس ان يعترف بأن العدوان الاقتصادي ، الذي لا يقل عن العدوان العسكري ، يمثل انتهاكا للميثاق وهو ليس مجرد تهديد ، بل هو اعتداء حقيقي على سلم وأمن المنطقة . كما يترتب على المجلس ان يتصدى لظاهرة الشركات المتعددة الجنسية ويضع الوسائل اللازمة لضمان عدم افلاتها من متناول سلطة المجلس بسبب طابعها غير الحكومي . ويجب على المجلس أيضا أن ينظر في المسائل التي أدت الى توتر العلاقات بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية . ان لكلتي الحكومتين الفضل في أنهما شرعتا في اجراء عمليات حوار ومفاوضات ثنائية يرمي الهدف المتفق عليه فيها الى وضع ترتيبات جديدة لادارة هذا المجرى المائي الهام لصالح حركة الملاحة العالمية . ومن واجب المجلس ان يقدم تأييده التام ومساعدته الكاملة لكل هذه الجهود التي ترمي الى التوصل الى حل سلمي وفعال .

٧٧٨- وتكلم ممثل المكسيك فأشار الى ان الجمعية العامة قد أعربت بعبارات خاصة عن اعتقادها الراسخ بأن هنالك علاقة متبادلة وثيقة بين تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح والاندما الاقتصادي للبلدان . ففيما يتعلق بنزع السلاح ، تستطيع منطقة امريكا اللاتينية ان تفخر بأنها ضربت للعالم مثالا هاما باقامة أول منطقة - والوحيدة حتى الآن - التي يسرى فيها قانون يقضي

بالانعدام التام للأسلحة النووية في الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية وأضاف قائلا انه يحسن بالمجلس ان يضمّ صوته القوى الى صوتي الجمعية العامة والأمن العام في حث الدول التي يمكن ان تصبح اطرافا في معاهدة ثلاثيلوكو ، وأيضا تلك التي وضع البروتوكولان الاضافيان من أجلها ، على ان تتخذ كافة التدابير اللازمة لوضع هذه المعاهدة موضع النفاذ بسرعة وعلى نحو يشمل أكبر عدد ممكن من البلدان وبأقصى قدر من الفعالية . وذكر فيما يتعلق بالانماء الاقتصادي ان الفجوة المتزايدة الاتساع التي تفصل ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية هي من أخطر التهديدات لسلم العالم . وقال ان اقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ، يحدد حقوق كافة البلدان ، ولا سيما حقوق البلدان النامية ، ويحميها ، هو واجب أساسي من واجبات المجتمع الدولي . وسوف يساهم ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي اقترحه رئيس المكسيك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والانماء الذي عقد في نيسان /ابريل ١٩٧٢ مساهمة لا تقدّر في تحقيق هذا الواجب الاساسي ، والأمل وطيد في ان يوضح هذا الميثاق قريبا موضع النفاذ . واستطرد قائلا ان التعاون الاقتصادي بين الأمم ضمن ذلك الاطار هو من أفعال الوسائل لتدعيم السلم . وأما فيما يتعلق بمشكلة قناة بنما ، التي تهتم بعض نواحيها المجتمع الدولي بأسره ، فاذا ما سعي الطرفان المعنيان مباشرة الى التوفيق بين موقفيهما ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فلن يكون من الصعب التوصل الى اتفاق مقبول من الطرفين وبوجه عام . وان امريكا بأسرها تتربح النتيجة . فمن الصعب في العصر الحديث أن يتصور المرء معاهدة أبدية يمكن أن تبقى سارية المفعول ، خاصة عندما تكون كافة الأعباء ملقاة على عاتق طرف واحد بينما يتمتع الطرف الآخر بكافة الامتيازات - أو كلها تقريبا .

٧٧٩- وذكر ممثل كولومبيا ان بلدان أمريكا اللاتينية ترى انه ينبغي أن يكون لأية دولة مستقلة ذات سيادة الحق في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها . وقال ان رأس المال الأجنبي يجب ان يستثمر في المنطقة بهدف المشاركة الحقيقية في الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان وليس لأغراض المضاربة . وبما كان رأس المال الأجنبي أن يقدم مساعدة كبيرة للانماء ان هو ساعد على تقدم الصناعة الوطنية بمساهمات تقنية حقيقية بدلا من العمل على اعاقته . واستطرد قائلا ان تنظيم أسعار السلع الاستهلاكية وفتح أسواق للسلع المصنعة أمران أساسيان لا بد من توفرهما المتغلب على المخطط التجاري الاستعماري ، الذي فرض مبادلة السلع الصناعية التي تنتجها قلة من البلدان الغنية بالمواد الخام التي تنتجها البلدان الأفقر . ومن الضروري أيضا إعادة تقييم الحالة المالية والنقدية . واذا كان المرء يسعى باخلاص الى تحقيق السلم والأمن ، فلا بد له من اعطاء الأولوية للأحوال الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، والتي من بينها بلدان أمريكا اللاتينية . وفيما يتعلق بنزع السلاح ، الذي يعتبر مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الدول الكبرى ، فان كولومبيا تعتقد انه يحسن القضاء على الاسلحة غير الضرورية أو المتطورة في أمريكا اللاتينية وذلك كوسيلة للمساهمة في نزع السلاح العالمي وزيادة الاستثمارات من أجل تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي . ولا غنى ، في هذا الصدد ، عن معاهدة ثلاثيلوكو للحؤول دون ان تصبح امريكا اللاتينية مستودعا للأسلحة النووية او ساحة تجارب ذرية . أما فيما يتعلق بقانون البحار ، فمن الضروري تضمين القانون الدولي مبدأ سيادة الدول الساحلية على موارد الأحياء الطبيعية الكائنة في البحار المتاخمة لسواحلها ، وذلك بغية الحفاظ على تلك الموارد لصالح تلك

الدول والسماح بحرية الملاحة والطيران . وأما مشكلة قناة بنما فهي مسألة ثنائية ، وقد شرعت الدولتان المعنيتان في اجراء مفاوضات مباشرة بينهما ، والأمل وطيد في أن يتوصل الطرفان الى حل بنتيجتها . وختم ممثل كولومبيا بيانه قائلا انه يبدو بكل وضوح أن لأية دولة مستقلة ، بموجب القانون الدولي ، سلطة السيادة الواضحة على الاراضي الواقعة داخل حدودها القومية . والعكس يعني الابقاء على حالات السيطرة الاستعمارية الى الأبد . ومن ناحية أخرى ، فإن كولومبيا تتمتع بحقوق خاصة للمرور عبر قناة بنما ، ومن صالح القارة بأكملها السماح بحرية المرور في القناة لكافة الأمم . ان أن هذه القناة التي تربط بين محيطين هي من أهم الطرق البحرية في العالم ، وتعتبر حرية المرور فيها ذات أهمية أساسية للتجارة والاتصالات الدولية .

٧٨- وتكلم ممثل كوبا فقال ان الحالة في نصف الكرة الأمريكية تبين بوضوح الفجوة المتزايدة الاتساع بين الانماء المتخلف في امريكا اللاتينية والانماء المتزايد للولايات المتحدة التي تقوم باغتصاب حقوق السكان الأصليين ، وانتزاع ثروة تلك البلدان ، والاستيلاء على مواردها الطبيعية ، والعمل على تدوير احوال الأيدي العاملة فيها ، واستغلال الاستثمارات ، وارغام تلك البلدان على الاعتماد المالي عليها ، وقطع التبادل العلمي عن طريق نقل التكنولوجيا البالية اليها ، كما تعمل على التغلغل العقائدي وفرض السيطرة السياسية فضلا عن السيطرة الدبلوماسية والعسكرية . ولا يمكن للمرء ان يعتمد على التعاون الدولي من قبل الامبريالية لتحطيم الدائرة المفرغة التي تدور فيها العلاقات بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والنمو وبين الأمم المستقلة ذات الاقتصاد المتخلف . ولا يمكن ان يكون هنالك أي تحرر أو نمو بدون حدوث تغير ثوري في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية يؤدي الى تغييرات اساسية في وسائل الانتاج ، مثل اصلاح الزراعي وتأميم القطاعات الاقتصادية الحيوية . ولقد كانت كوبا وشيلي وبيرو أول أمثلة للحالة الثورية الجديدة التي اخذت بالانتشار في امريكا اللاتينية كتحد للاحوال السيئة القائمة فيها . وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فقد أحجمت كوبا عن الانضمام الى معاهدة ثلاثيولكو لأن اهداف هذه المعاهدة لن تتحقق حتى تشمل أيضا جعل الدولة النووية الوحيدة في نصف الكرة الغربي دولة لا نووية . وان البند الرئيسي في جدول الاعمال هو الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في نصف الكرة الأمريكي الكامن في العلاقات الاستعمارية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على بنما بموجب معاهدة تشكل انتهاكا وخرقا لأبسط مبادئ القانون الدولي . وترى كوبا ضرورة وضع حد لاستمرارية هذا الاتفاق الاستعماري الجديد ، وكذلك للامتيازات ، نظرا الى أنه لم تتم الموافقة عليها بحرية . ان الولايات المتحدة قد فرضت ارادتها بدون الحصول على موافقة شعب بنما . وبما ان الجيب الاستعماري الجديد يؤثر على سيادة بنما وسلامتها الإقليمية ، فانه يتعين ان يعود الى ذلك البلد حقه بالتمتع الكامل بسلطاته المتأصلة على اقليم البرزخ بأكمله . وترى كوبا وجوب ازالة القواعد العسكرية فوراً وتحييد القناة . وترى أيضا ان تأميم الموانئ الطبيعية لصالح شعبها هو حق لبنما غير قابل للتصرف ولا يجوز انتزاعه او انتهاكه ويجب ممارسته فوراً . واذا كان السلم والأمن منشودين في امريكا اللاتينية ، فيجب احترام حقوق الاستقلال التام والسيادة وتقرير المصير ، بما في ذلك سلطة وحق كافة الدول في اجراء التغييرات الهيكلية التي تترتبها واختيار طرقها الخاصة الى الانماء دونما تدخل أجنبي ، سواء كان حصارا اقتصاديا ، أو حظر تجاريا ، أو عملا قسريا في المنظمات الاثثمانية الدولية ، أو ضغطا

د بلوماسيا ، أو اعمالا انتقامية مباشرة أو غير مباشرة ، أو حدودا عقائدية ، أو تعديل هيكتولوجيا أو وعدا صريحا أو مقنعا . ان الوقت قد ازف لمحو كافة مظاهر الاستعمار والاستعمار الجديد في امريكا اللاتينية ، بما في ذلك دولة بورتوريكو الحرة المتحدة ، والأنشطة التحريضية التي تمارسها الشركات عبر الوطنية وقاعدة غوانتانامو البحرية ، التي هي جزء من الأقلية الكوبية القومي ، تم الاستيلاء عليها رغما عن الرغبة المعلنة لشعبها واستخدمت بعد انتصار ثورة كوبا كوكرا لعناصر الثورة المضادة وللجواسيس . وان من خصائص مجلس الأمن ان يحدد الاطار السياسي والقانوني الذي يضمن الاعتراف بحقوق سيادة بنما والرضوخ اليها واحترامها في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة بشأن منطقة القناة . والبديل لذلك واضح ونهائي وهو : اما ان تصبح القناة ومنطقة القناة تابعين لبنا ويسمح لبلد ان امريكا اللاتينية بأن تتحرر وتنمو والا تعرض السلم والأمن الى الخطر المتزايد في ذلك الجزء من العالم .

٧٨١- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، مارسا حقه في الرد ، فرفض رفضا مطلقا الافتراءات التي وجهها ممثل كوبا ضد بلاده ، وكذلك رسل الكراهية الذين سموا جو مجلس الأمن ، الذي هو الهيئة المكرسة للصدقة والاتفاق . وقال ان الاتهامات الموجهة ضد بلاده هي من البعد عن الحقيقة بحيث لا تستحق الرد عليها بالتفصيل . وقال أيضا ان هنالك عدة خلافات يتعين ايجاد حل لها مع التذرع بالصبر عن طريق الدبلوماسية في نصف الكرة الغربي وفي العالم ؛ ولكن طريقة المعالجة التي استمعنا اليها منذ حين ليست السبيل الذي يتبع لتحقيق اغراض السامية لمجلس الأمن أو لتحقيق آمال العالم فيما يتعلق بالمجلس أو الأمم المتحدة . لقد عقد الاجتماع الحالي للمساهمة في صيانة السلم والأمن في نصف الكرة الغربي ؛ ولكن أقوال ممثل كوبا لم تفعل شيئا لتحقيق تلك الغاية .

٧٨٢- وتكلم ممثل اكوادور في الجلسة ١٦٩٧ ، التي عقدت في ١٦ آذار/مارس ، فذكر انه لا بد لمجلس الأمن ، عندما يدرس المشاكل التي تؤثر على أمن وسيادة أمم امريكا اللاتينية ، من الاهتمام بمشكلة بنما ، التي تتطلب حلا عادلا ومناسبا ، نظرا لأن مصالح شعب بنما ، ومصالح مجتمع نصف الكرة الغربي بأكمله معرضة للخطر . ولا بد من الاحترام الدقيق للمساواة القانونية بين الدول ، كما لا بد ان يواكب الأمن السياسي أمن اقتصادي . لأن استتباب الأمن في أمريكا اللاتينية يتوقف على انمائها الاقتصادي ونموها الاجتماعي والثقافي . ولا بد ان يقتضي مثل هذا الانماء ، بالضرورة ، الاعتراف بالحق الكامل لكافة الدول في التمتع بمواردها الطبيعية واستغلالها في حدود سيادتها ولايتها الخاصين . وقال ممثل اكوادور ان مسألة حقوق الصيد في المناطق الواقعة خارج المنطقة الساحلية والسيطرة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تنتهيك الحقوق البحرية المشروعة لأمريكا اللاتينية ، تعتبر مصدرا لانشغال وقلق بالغين وتشكل تهديدا لسلم امريكا . ولا يقتصر هذا الاغتصاب على انه يقف عشرة في طريق الانماء بانتزاع الموارد بسلا انه يهدد أيضا السيادة والكرامة القوميتين . وان اكوادور لترفض رفضا قاطعا هذا النوع من السياسة ، تماما مثلما تحتج على نظام العقوبات الذي فرضته الدول الكبرى خارج نطاق حقوقها القانونية بغية الحد من حقوق الدول الساحلية في السيادة على البحار المتاخمة لها ، وعلى أعماقها وباطن أرضها والموارد الطبيعية الموجودة فيها . وفي امريكا اللاتينية ، كما في باقي العالم ، يجب ان تسود القواعد والمبادئ التي يقوم عليها التعايش الدولي . وان الالتزام

الدقيق بتلك المبادئ هو السبيل الأمثل لضمان الاحترام المتبادل بين الدول والانتفاع من مواردها الطبيعية دون عائق لصالح ولمساعدة تقدم الشعوب . ومن شأن أية سياسة تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر ، الى تقويض تلك المعتقدات الأساسية أن تخلق جوا من القلق وتهديد الأمن للدول . وان اكوادور على قناعة تامة بأن مجلس الأمن سيجري في بنما دراسة دقيقة للمشاكل الرئيسية التي تزعم امريكا اللاتينية ويدافع بذلك عن أمن وتقدم شعوبها تحت رعاية وبضمانات تلك المبادئ التي تناضل من أجلها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية .

٢٨٣- وقال ممثل شيلي ان من الأهمية الخاصة بمكان ان يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بالنسبة الى امريكا اللاتينية ، بسبب التدابير التعسفية والمظالم التي تقترب فيها تحت ستار تفسيات يفرضها اقوى بلد على القارة . وان من أهم المسائل القانونية والسياسية التي ينبغي على المجلس النظر فيها مسألة التدابير القسرية التي تتخذ ضد كوبا عن طريق نظام الأمن الاقليمي القائم ضمن اطار منظمة الدول الأمريكية ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم . ويجب على المجلس أيضا ان ينظر في قرارى الجمعية العامة المتعلقين بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وهما القراران ٢٨٨٠ (د - ٢٦) و ٢٩٩٣ (د - ٢٧) . وقال ممثل شيلي أيضا ان القوانين الداخلية للولايات المتحدة هي شكل آخر من أشكال الضغط الذى تلجأ اليه المبرالية من أجل المحافظة على سيطرتها على البلدان الأخرى . وتؤثر بعض هذه القوانين على بيرو واكوادور اللتين هما ، ومعهما شيلي أعضاء في النظام البحرى لمنطقة جنوب المحيط الهادئ الذى يرمى الى الحفاظ على الثروة الاقتصادية في المنطقة البحرية التي تمتد مسافة ٢٠٠ ميل وحمايتها . وهناك قوانين أخرى تشكل تهديدا خطيرا لأمن شيلي الاقتصادية وتنتهك قرارى الجمعية العامة المذكورين اعلاه ، نذكر منها القوانين التي خولت ممثل الولايات المتحدة ان يصوت ضد طلبات الاثمنات المقدمة من البلدان التي أممت ممتلكات ومصالح الولايات المتحدة فيها . هذا وتعتبر المبادرة التي قام بها رئيس المكسيك لوضع ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية وسيلة فعالة لدعم السلم والأمن وتحظى هذه المبادرة بتأييد حكومة شيلي الشديدة . ونظرا لأن شيلي تطبق باستمرار سياسة استعادة مواردها الطبيعية والقطاعات الحيوية من اقتصادها ، فقد عانت من عواقب سلسلة من الأعمال العدوانية ، المباشرة وغير المباشرة ، التي قامت بها بعض الشركات عبر الوطنية الكبيرة التي تأثرت بتلك السياسة . وتبلغ بعض هذه الأعمال حد الاجرام وتمثل تشهيرا علنيا ، ويرغب الوفد الشيلي في استعراض النظر الى تلك المسألة لأنها من أخطر المخاطر التي تهدد شيلي وتنتهك مبادئ القانون الدولي الواردة في قرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الشأن . وقال ممثل شيلي في ختام بيانه ان شيلي قلقة لأن مسألة قناة بنما لم تحل عن طريق المفاوضات الثنائية ، بسبب تعنت دولة كبرى . ونظرا الى تلك الحالة ، التي تهدد سلامة دولة صديقة محبة للسلم والتي قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، فان الوفد الشيلي يعرب عن تضامن حكومته مع القضية العادية لحكومة وشعب بنما في كفاحهما من أجل استعادة سيادتهما الكاملة على الاقليم كله الواقع ضمن حدود بلادهما ومن أجل ازالة القواعد العسكرية التي انشئت دون موافقتهما .

٢٨٤- وتكلم ممثل السلفادور فقال ، بعد ان استعرض الخلفية التاريخية لقضية قناة بنما ، ان الوضع الراهن للقناة يمثل مفارقة تاريخية يأمل في أن يعاد النظر فيها على نحو ملائم وفي الوقت

المناسب ، أولاً ، عن طريق جهود المعنيين بالأمر مباشرة أو ، ثانياً ، عن طريق الهيئات المختصة التابعة للنظام الاقليمي والمجتمع الدولي . وهو يرى أن المشاركة الاقليمية والعالمية ضرورية للتشجيع والمساعدة على تحقيق تسوية مباشرة . وقال ان السيادة على الموارد الطبيعية حق غير قابل للتحدى ، وقد اعترض الرأي العام الدولي خلال السنوات القليلة الماضية على كل ما كان يمكن أن يتعارض مع ذلك الحق . ومن الواضح ان أكبر مورد طبيعي لبنما هو موقعها الجغرافي . وتؤيد السلفادور مطالب بنما فيما يتعلق بمنطقة القناة تأييداً كاملاً ، شأنها في ذلك شأن باقي دول امريكا اللاتينية . وان حكومة السلفادور تتناشد الحكومات الصديقة المعنية مباشرة بهذه القضية ان تعيد النظر في علاقاتها واتفاقاتها وأن تعمل على نشر واحترام المبادئ التي ساعدت في صياغتها اثناء مشاركتها في أعمال المنظمات الدولية . وأعرب عن ثقته من أن اقليم بنما المجرى سيتوحد عما قريب وحدة طبيعية وسياسية وقانونية ، وان موارد الجغرافية العظيمة ستترك الى الأبد لتعود بالنفع على شعب بنما نفسه ولتسمح لهذه الأمة بالتالي بتحقيق رسالتها العالمية عند ما تضع موارد الجغرافية تحت تصرف كافة أمم العالم لتلبية احتياجاتها البحرية .

٧٨٥- وذكر ممثل الأرجنتين ان حكومته تؤيد بنما في مطالبتها بالسيادة الكاملة الفعلية على منطقة قناة بنما وأنها تتوقع ان تجد تطلعات بنما استجابة كافية لاجراء مفاوضات أنشط تجرى بهذا الشأن مستقبلاً . وقال ان من الضروري وضع قواعد قانونية جديدة لتنظيم تلك الحالة بما يتماشى مع حقائق العصر الحديث ؛ ولا بد من أن يفسح طابع الاستمرارية الذي تنقسم به معاهدة ١٩٠٣ المجال لعوامل سياسية واقتصادية وقانونية جديدة . وأضاف قائلاً ان امريكا اللاتينية قد أولت دائماً أعظم الاهمية لمبدأ السلم عن طريق القانون ، وهو تراث قانوني يمثل واحداً من أهم المساهمات التي قدمتها هذه المنطقة للمجتمع الدولي . ولقد أكدت الأرجنتين على الدوام الأهمية الأساسية لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الخارجية أو الداخلية للدول ، واحترام تعدد العقائد ، ورفض التدخل الاجنبي بكافة اشكاله ، والمساواة القانونية بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، ومعارضة التهديد بالقوة او استخدام العنف في العلاقات بين الدول ، واحترام السلامة الاقليمية لكافة الدول ، وعدم الاعتراف بالاستيلاء على أراضي بالقوة ، وعدم اللجوء الى التدابير القسرية ، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، وحق الشعوب في تقرير المصير مع ضمانات مناسبة للسلامة الاقليمية للدول ، والحفاظ على الحقوق الأساسية للانسان وادانة كافة اشكال العنف التي تهدد تلك الحقوق ، وحق وسيادة كل شعب في ان يتصرف بحرية في موارده الطبيعية ، والالتزام بحماية البيئة المشتركة ، واقامة اساس عادل لهيكل التجارة الدولية واتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون اتخاذ قرارات تؤثر على البلدان النامية في المجالين الاقتصادي والمالي في غيبة منها وغير ذلك من مبادئ . واستطرد قائلاً ان استمرار سباق التسلح يمثل احدى حالات التآمر ضد تخفيف حدة التوتر في كافة انحاء العالم . وأعرب عن اعتقاده الأرجنتين بضرورة اعطاء قوة دافعة جديدة لمفاوضات نزع السلاح . وقال انه لا بد ، لتحقيق هذه الغاية ، من مشاركة كافة الدول النووية ، بما فيها فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ، في تلك المفاوضات . وأضاف قائلاً ان هناك عاملاً آخر يعكر صفو الأمن الدولي وهو استمرار وجود حالات استعمارية في كافة مناطق العالم . ومن الواجب ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥

(د - ٢٠) أن تستمر المفاوضات لايجاد حل سلمي للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر ملفيناس . وإذا لم تكن المملكة المتحدة على استعداد لمواصلة المفاوضات التي أوصى بها ذلك القرار ، فإن الأرجنتين ستشعر بأن لها مطلق الحرية في أن تسعى إلى محو تلك الحالة الاستعمارية البالية . ولا يمكن لاستمرار هذه الحالة إلا أن يكون عامل إشارة لكافة العلاقات مع أمريكا اللاتينية ، لا سيما وأن مسألة جزر ملفيناس ليست الاثر الاستعماري الوحيد الذي ما زال يؤثر على القارة الأمريكية .

٧٨٦- وتكلم السيد جروس اسبيل ، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية الذي وجهت إليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، فطرح على المجلس عددا من الاعتبارات المتصلة بمعاهدة تلاتيلولكو والتي تشير إلى المساهمة التي يمكن أن يقدمها مجلس الأمن نحو حل مشاكل السلم والأمن في أمريكا اللاتينية . ووصف احكام المعاهدة ووظائف وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وأعرب عن أمله في ان تتمكن دولتا أمريكا اللاتينية اللتان لم توقعا بعد على المعاهدة والدولتان الموقعتان اللتان لم تصدقا بعد على المعاهدة من القيام بذلك قريبا . وأشار إلى ان دولتين من الدول الأربع خارج أمريكا اللاتينية التي تقع عليها مسؤوليات عن الأقاليم الواقعة في المنطقة ، وهي المملكة المتحدة وهولندا ، قد وقعتا وصدقتا على البروتوكول الإضافي الأول للمعاهدة ، الا ان الدولتين الأخريين لم تفعل ذلك . وقال ان توقيع وتصديق الدولتين الأخريتين على ذلك البروتوكول سيكون مساهمة أساسية لسلم وأمن المنطقة . وقد وقعت وصدقت دولتان نوويتان ، هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، على البروتوكول الإضافي الثاني ، واتخذت جمهورية الصين الشعبية خطوة أولية هامة بتعهد ما باحترام جعل أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية للأغراض الحربية وما يشابهها ، بيد ان الدولتين النوويتين الأخريين لم توقعا على ذلك البروتوكول . والأمل وطيد في ان ينضم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في مطالبة هاتين الدولتين بالتوقيع على تلك الوثيقة .

٧٨٧- وقال ممثل جامايكا في الجلسة ١٦٩٨ ، المعقودة في اليوم ذاته ، ان من بين الاسباب الجذرية للتوتر الدولي الانكار الفعلي لحق الشعوب في تقرير المصير . وقال ان شعب بيليز لم يتمكن ، بسبب خوفه على أمنه ، من نيل سيادته واستقلاله اللذين هما من حقه . وأضاف قائلا ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل دول أخرى ، والاحتفاظ بترسانات ضخمة للأسلحة هما أيضا من أسباب التوتر الدولي . هذا فضلا عن ان التعاون الدولي في العلاقات الاقتصادية غير كاف الى حد كبير . وتضطر الأمم إلى النضال من أجل التغلب على مشاكل الفقر والتخلف وتحسين مستوى المعيشة الذي تطالب به شعوبها في ظل نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يضمن حصول الأمم الغنية باستمرار على نصيب الأسد من المكاسب الناجمة عن الانتاج . وما من سبب طويل الاجل أدعى الى التوتر او الى تهديد السلم الدولي أخطر من الشروط التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأمم . وأشار ممثل جامايكا الى قناة بنما ، فلاحظ أنه قد أعيد النظر في معاهدة عام ١٩٠٣ الأصلية مرتين ، وفي كلتي المناسبتين ، تمت الموافقة على ادخال تعديلات أساسية لصالح بنما وذلك مراعاة لتطور العلاقات بين الطرفين . ولهذا السبب ينبغي تشجيع الطرفين على مواصلة عملية التفاوض السلمي على أساس مبدأ مساواة الدول في السيادة . اما فيما يتعلق بنزع السلاح ، فقد حث الدول الكبرى التي لم توقع ولم تصدق على البروتوكول

الاضافي الثاني لمعاهدة ثلاثيلولكو على أن تفعل ذلك ، كما حث على أن تصبح كل دولة مستقلة في المنطقة طرفا في المعاهدة ذاتها . ورأى ان من المهم أن لا يقصر المجلس اهتمامه الفعّال على التهديدات المباشرة والوشيجة للسلم التي قد تحدث في أمريكا اللاتينية بل أن يهتم أيضا بأسباب التوتر ، بالمظالم الاقتصادية وعدم الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، مما قد يؤدي في النهاية الى انهيار السلم والأمن الدوليين .

٧٨٨- وتكلم ممثل فنزويلا فذكر أن من الشروط الضرورية لاقامة سلم كامل حقيقي المساواة الحققة بين المجتمعات القومية ، بما في ذلك القضاء التام على العنصرية . ومن شروطها أيضا إيجاد نظام بين شعوب العالم يستلهم العدالة الاجتماعية الدولية . وثمة شرط ثالث وهو اقامة تضامن فعال من شأنه أن يوحد بالفعل مختلف شعوب الأرض . وقال ان أمريكا اللاتينية تدرك بوضوح أن من حقوق السيادة لكافة الدول ان تنمي وتستكشف وتحفظ وتستغل وتنتفع وتتصرف بمواردها الطبيعية . وهي تؤيد بحزم المبدأ القائل بأن أية محاولة للحؤول دون ممارسة ذلك الحق المشروع تعرض مبدأ تقرير المصير وعدم التدخل للخطر بل وقد تصبح خطرا على السلم والأمن الدوليين . وفي حالة قناة بنما ، فان المفاوضات بين الطرفين لم تسفر عما كان متوقفا منها ، بيد أن الأمل معقود على ان تتمكن الدولتان ، اللتان تربطهما بفنزويلا علاقات ودية ، من التوصل الى حل عادل ومنصف عن طريق المفاوضات المباشرة ، التي هي أفضل وسيلة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وأكد من جديد تضامن شعب وحكومة فنزويلا الكامل مع شعب وحكومة بنما في مطالبهما العادلة .

٧٨٩- وتكلم ممثل اوروغواي فقال ان بلاده ترى أن مسألة قناة بنما هي قضية ثنائية ، رغم كونها تتناول بعض المبادئ والمصالح العامة . وهي موضع مفاوضات بين بنما والولايات المتحدة ، وان اوروغواي تأمل باخلاص ان تتم تسوية هذه القضية بطريقة مرضية لكلا الطرفين على نحو يتفق ومبادئ العدالة والمساواة في السيادة بين الدول . وأكد ممثل اوروغواي التي تعلقها ببلاده على معاهدة ثلاثيلولكو ، التي هي اداة للسلم والأمن في المنطقة ، وحث مجلس الأمن على أن يساعد على تأمين التوقيع والتصديق على المعاهدة وعلى البروتوكولات الملحقة بها معا . وقال ان موقف اوروغواي حاسم حيال تأكيد مبدأ حق كافة الأمم في السيادة على مواردها الطبيعية وهي تعلن من جديد حقها الكامل في الانتفاع من موارد مياهها الإقليمية ، التي تمتد حدودها الخارجية المشروعة على مسافة ٢٠٠ ميل بحري ، فضلا عن حقها في استغلال موارد افريزها القاري .

٧٩٠- وقال ممثل كوستاريكا انه يرى أن مسألة قناة بنما هي قضية ثنائية ينبغي أن يحلها الطرفان المعنيان مباشرة . وأعرب عن أمله في ان تستأنف المفاوضات الثنائية بروح من التوافق والعدالة . وقال ان كوستاريكا تؤيد بحزم تطلعات بنما في جهودها الرامية الى اعادة النظر في معاهدة القناة على نحو يضمن سيادة بنما الكاملة على منطقة القناة والحصول على مكاسب أكبر من موقعها الجغرافي . وأضاف قائلا ان هذا الموقف لا ينطوي على أي عداة تجاه حكومة الولايات المتحدة ، التي تربطها ببلده علاقات ممتازة والتي يعمل دبلوماسيوها بحزم على التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة . ولقد أثبت التاريخ أنه لا يمكن أن تحظى بنما بمعاملة عادلة ما دامت المعاهدة

سارية المفعول . ولذلك يجب على الولايات المتحدة ان تمنح بنما حق الضاء معاهدة القناة المبرمة في عام ١٩٠٣ وان تستبدلها بمعاهدة أخرى ترمي الى تنظيم ادارة قناة بنما والدفاع عنها ، على نحو منصف مع مشاركة البنميين في ادارتها ، بدون مطالبة من جانب الولايات المتحدة بالسيادة على منطقة القناة بالامتيازات لرعاياها الذين يعيشون هناك أو حرمان البنميين من المكاسب المشروعة الناجمة عن موقعهم الجغرافي ، فتزول بذلك الى الأبد الحالة المثيرة المتمثلة في اقامة حكومة داخل حكومة أخرى .

٧٩١- ذكر ممثل بوليفيا انه ما من برنامج يرمي الى انماء تكامل امريكا اللاتينية يمكن ان يكون فعالا حقا في الوقت الذي تظل فيه بوليفيا معزولة وغير ساحلية ؛ وما من محفل دولي يمكن أن يشمر بالارتياح ان دول لم يحاول ايجاد حل لمشكلة بوليفيا وشيلي . وقال ان بوليفيا اشتركت في الاحتجاج على مظالم أخرى ، ولكن لم يحدث ان شيئا ما على الاطلاق ذكر عن حق كافة الشعوب في ان يكون لها منفذ على البحر . فالشعوب التي تحوطها الجبال تعاني من العزلة كما أن تقدّمها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معوقان الى ما لا نهاية . وتؤكد حكومة وشعب بوليفيا رغبتهم الأكيدة في العودة الى البحر . وما من أحد يمكن أن ينكر لبوليفيا ذلك الحق الدائم وغير قابل التحدي ، الا اذا كان يسعى الى مواصلة الظلم والحكم بالاختناق الدائم على أمة أثبتت تضامنها الصادق مع الشعوب المحبة للسلم والحرية ، بما فيها شعب بنما .

٧٩٢- وتكلم ممثل غواتيمالا ، مارسا حقه في الرد ، فأشار الى موضوع بيليز لأن ممثلي غيانا وجامايكا قد ألما الى نوايا " بلد مجاور " هو بيليز. وقال ان غواتيمالا خاضت كفاحا عنيدا من أجل استعادة جزء من أراضيها ولكن تقدم مقاطعة بيتن ، وهي المقاطعة الشمالية لغواتيمالا ، قد أعيق بسبب مستعمرة بريطانية تقف كالجدار الأصم في طريق منفذها الى البحر . ان بيتن وبيليز تشكلان وحدة جغرافية وسياسية لا غنى لهما عن الآخر من أجل تقدم كليهما . وقد توقفت في الوقت الحاضر المحادثات التي كانت تجري مع المملكة المتحدة من أجل ايجاد حل عادل للمشكلة ، والتي كان ينضم اليها أحيانا زملاء من بيليز ، وذلك لانه في نهاية عام ١٩٧١ ، أنزلت اعداد هائلة من القوات البريطانية في إقليم بيليز وما زالت هناك في محاولة لرهابه . ولقد كانت غواتيمالا تسعى دائما للوصول الى حل عادل ، وذلك في محاولة منها لصيانة القانون والمعدالة والانماء المتوازن للمنطقة . وفيما يتعلق بسلطان بيليز ، فقد عرضت غواتيمالا عليهم مساعدتها للسماح لهم بالنمو بصورة متكاملة مع غواتيمالا في جو من السلم والأمن . ان حقوق غواتيمالا في إقليم بيليز ، حقوق غير قابلة للتصرف ولا يمكن التنازل عليها . ومن المحتمل أن تضطر غواتيمالا يوما ما الى اللجوء الى مجلس الأمن ، ولكن المشكلة لم تعرض حتى الآن على المجلس .

٧٩٣- وتحدث الرئيس ، بوصفه ممثل بنما ، فقدّم مشروع القرار التالي (S/10931) ، الذي أعدته بنما وبيرو ، بشأن قناة بنما :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في مسألة منطقة قناة بنما تحت البند المعنون " النظر في التدابير التي ينبغي اتخاذها لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقا

لأحكام ومبادئ الميثاق ،

"وان يضع في الاعتبار ان من أغراض الأمم المتحدة العمل ، بالوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي ، على تحقيق توفيق أو تسوية للمنازعات الدولية أو الحالات التي قد تؤدي الى خرق للسلم ،

"وقد استمع الى بياني ممثلي جمهورية بنما والولايات المتحدة الأمريكية ،

" ١ - يحييط علما بأن الحكومتين وافقتا ، في الاعلان المشترك الموقع أمام مجلس منظمة الدول الأمريكية في ٣ نيسان /ابريل ١٩٦٤ ، على التوصل الى اتفاق عادل ومنصف ؛

" ٢ - ويحييط علما أيضا بالرغبة التي أبدتها حكومتا بنما والولايات المتحدة الأمريكية في عقد الاتفاقات التالية :

" (أ) الفاء اتفاقية القناة البرزخية المبرمة في عام ١٩٠٣ وتعديلاتها ؛

" (ب) عقد معاهدة جديدة كلياً بشأن قناة بنما الحالية ؛

" (ج) احترام سيادة بنما في كافة أقاليمها ؛

" (د) تأمين إعادة دمج الاقليم المعروف باسم منطقة القناة بجمهورية بنما ، على نحو يضع نهاية للمنطقة المذكورة كمطقة واقعة تحت ولاية الولايات المتحدة ؛

" (هـ) إعادة الامتيازات المتصلة بالولاية التي كانت تضطلع بها الولايات المتحدة فيما يسمى بمنطقة قناة بنما الى بنما في مواعيد يتفاوض عليها الطرفان ؛

" (و) وضع القواعد الأساسية لتولي جمهورية بنما المسؤولية الكاملة عن ادارة القناة ؛

" ٣ - يدعو الطرفین المعنيين مباشرة الى أن ينفذا فوراً معاهدة جديدة ، تتضمن الاتفاقات المذكورة اعلاه ، بغية ازالة أسباب النزاع بين البلدين ؛

" ٤ - يحث حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بنما على استئناف المفاوضات بروح عالية من الصداقة والاحترام والتعاون المتبادلين ؛

" ٥ - يعلن ان تحييد قناة بنما الفعلي سيدعم السلم والأمن الدوليين الابقاء على استخدام المجتمع الدولي للقناة في الأغراض السلمية ؛

" ٦ - يقرر اقتراح ادراج البند المتصل بمسألة تحييد القنوات التي تصل بين المحيطات في جدول أعمال الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة ؛

" ٧ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر .

٧٩٤- وذكر ممثل بنما وهو يقدم مشروع القرار أن الذي شجع الوفد بن على تقديم مشروع القرار هو البيانات التي القيت بشأن حالة منطقة قناة بنما والقناة ذاتها ، وتمتع المجلس بسلطة اتخاذ تدابير

فعالة للحيلولة دون ، والقضاء على ، التهديدات التي يتعرض لها السلم . وقال ان بنما والولايات المتحدة تعهدتا بالموافقة على وضع تسوية عادلة ومنصفة للمشكلة ، بيد أنه لم يتم حتى الآن التوصل الى أى اتفاق مرضي بين الطرفين ، وقد أدى الخلاف على القضية الى خلق حالة متفجرة من المرجح أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . ومن الواضح أن المجلس يتمتع بسلطة بحث هذه القضية . ونظرا لأن الولايات المتحدة قد أعربت ، عن طريق أكثر الناطقين باسمها أهلية ، عن استعدادها لابرام اتفاقات رسمية ومحددة بشأن منطقة القناة والقناة التي تصل بين محيطين ، فان مشروع القرار يقدم صيغة بناءة يمكن أن تسمح لمجلس الأمن ، وهو يمارس السلطات المخولة له بموجب الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من الميثاق ، بأن يبين الطرق التي يمكن بها للطرفين حل المشكلة .

٧٩٥- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، ممارسا حقه في الرد ، فرفض البيان الذي أدلى به ممثل غواتيمالا عن التطورات المتصلة بجزر هندوراس البريطانية (بيليز) . وقال انه يوافق على ان القضية ليست مدركة في جدول اعمال المجلس ، وان وفده لا يريد ادراجها في جدول الأعمال ، ولا يخامر حكومته أى شك مطلقا فيما يتصل بسيادتها على جزر هندوراس البريطانية (بيليز) وانها تشارك غيرها الأمل في امكانية التوصل الى تسوية سلمية عن طريق اجراء مباحثات بين الحكومتين .

٧٩٦- ووافق مجلس الأمن ، في الجلسة ١٦٩٩ ، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ، على طلب تقدم به ممثلو السودان وغينيا وكينيا في رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس (S/10930) بتوجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الى السيد محمد وديارا ، الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية في نيويورك . ووجهت دعوتان مماثلتان ، بموجب المادة ٣٩ الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، اللذين كانا قد وجها رسالتين الى رئيس مجلس الأمن يعلمانه فيها بقرار هاتين اللجنتين التابعتين للأمم المتحدة بالتماس اتاحة الفرصة لرئيس كل منهما لمخاطبة المجلس .

٧٩٧- وحسب ممثل ترينيداد وتوباغو على ضرورة تشجيع حكومتي بنما والولايات المتحدة على استئناف المفاوضات بينهما في أقرب وقت ممكن على أساس مبادئ العلاقات الدولية التي أصبحت مقبولة في العالم المعاصر . وقال ان حكومته تؤيد بنما في تصميمها على التوصل الى اتفاق عادل ومنصف وأشار الممثل كذلك الى جانب آخر من رواسب الماضي ، وهو تجنب المنظمات الإقليمية التمسك بمبدأ أى العالمية وعدم التمييز في العلاقات بين الدول . وأعرب عن استنكاره للترتيبات الاستثنائية القائمة في نظام العلاقات بين البلدان الأمريكية ، وكذلك عزل كوبا عن ذلك النظام . وفضلا عن ذلك فان حكومته تؤيد التطلعات المشروعة لسكان جزر هندوراس البريطانية في ممارسة حقوقهم غير قابل التصرف في تقرير المصير والاستقلال . وأخيرا ، فان وفد ترينيداد وتوباغو يأمل في أن تتمكن لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس خارج المقر من أن تجتمع على نحو ما هو مبين في الفقرة ١٨ من تقريرها الثاني (S/10868) وأن تنجح في العمل بصورة ايجابية على زيادة ايضاح أفكار المجلس فيما يتعلق بالفرص التي تتيحها الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من الميثاق .

٧٩٨- وذكر ممثل زامبيا ان بلاده تؤيد بدون تحفظ أية تدابير تؤمن لدول أمريكا اللاتينية سلامتها الإقليمية وسيادتها . وقد م ، بوصفه رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، باسم المجلس تهانيه وتقديره لدول أمريكا اللاتينية للطريقة الشجاعة التي أيدت بها عمل المجلس ، سواء في الجمعية العامة أو كأعضاء في مجلس ناميبيا .

٧٩٩- وتكلم ممثل الصين فقال ان الحكومة والشعب الصينيين يتفهمان تماما ، ويؤيدان بحماس ويتعاطفان بعمق مع حكومة وشعب بنما في نضالهما الوطني ضد معاهدة جائرة فرضها الإمبرياليون عليها . وقال ان موقف حكومة بنما فيما يتعلق بمنطقة القناة موقف حكومة بنما فيما يتعلق بمنطقة القناة موقف عادل وان طلبها معقول . فلقد بدأت دول أمريكا اللاتينية النضال من أجل حقها في مد حدود مياهها البحرية الإقليمية الى ٢٠٠ ميل ، وأن حكومتها ترى ان من حق كافة البلدان الساحلية ان تحدّد بشكل معقول حدود مياهها الإقليمية ولايتها وفقا لظروفها الجغرافية ، مع مراعاة احتياجات أمنها ومصالحها الاقتصادية القومية ، وأن من حق هذه البلدان التصرف بمواردها الطبيعية الموجودة في مياهها البحرية الإقليمية ، وفي قاع بحارها وفي باطن أرضها . واستطرد ممثل الصين قائلا ان الحكومة الصينية تعلق أيضا أهمية كبيرة على جهود بلدان أمريكا اللاتينية الرامية الى جعل أمريكا اللاتينية منطقة غير نووية وانها تؤيد هذه الجهود وأعرب عن اغتباط وفده لان كثيرا من بلدان أمريكا اللاتينية قد تفهمت موقف الصين فيما يتعلق بمسألة جعل أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية ورحبت به . وقال أن الحكومة الصينية ما فتئت تدعو باستمرار الى الحظر الكامل والتدبير التام للأسلحة النووية . وهي على استعداد للعمل مع شعوب أمريكا اللاتينية لتحقيق تلك الغاية السامية . فالصين بلد نام ، شأنها في ذلك شأن بلدان أمريكا اللاتينية . وان حكومة وشعب الصين يؤيدان بحزم بلدان وشعوب أمريكا اللاتينية في كفاحها العادل من أجل ضمان استقلالها الوطني ، وحماية مواردها القومية وانماء اقتصادياتها القومية . وأعرب عن اقتناع الصين بضرورة الاعتماد على القوة الذاتية وخوض كفاح طويل وشاق انطلاقا من سياسة الاعتماد اساسا على جهود المرء الذاتية ، مع التماس المساعدة الخارجية كعامل مساعد في انماء الاقتصاد القومي . ويرى وفد الصين أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يؤيد الكفاح الذي تخوضه الشعوب المستعمرة في منطقة البحر الكاريبي التي لم تتل بعد استقلالها من أجل الاستقلال ، وكفاح شعب بنما من أجل استعادة اقليمه وسيادته على منطقة القناة وكفاح الشعب الكوبي من أجل استعادة غوانتانامو ، حيث ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ بقاعدتها العسكرية . وينبغي ان يطالب المجلس بانسحاب جميع القوات الأجنبية وازالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية من أمريكا اللاتينية وان يساعد على صون الاستقلال القومي ، وحماية الموارد الطبيعية وانماء الاقتصاد القومي لبلدان أمريكا اللاتينية .

٨٠٠- وتكلم ممثل اندونيسيا فقال ان وفده يأمل في ان يساهم في توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية ، وفي اماكن أخرى ، ولو أنه يعترف بأن تعزيز السلم والأمن في أية منطقة ينبغي أن يكون في الدرجة الأولى من مسؤولية بلدان تلك المنطقة . وبناء على ذلك ، ينبغي أن تظل مشاكل السلم والأمن في أمريكا اللاتينية من اختصاص بلدان أمريكا اللاتينية نفسها رغم انه ينبغي ، بطبيعة الأمر ، على البلدان الأخرى خارج المنطقة ان تحاول المساهمة قدر استطاعتها في حل هذه المشاكل . وأشار الى أن مشكلة السيادة على الموارد الطبيعية هي

من أهم عناصر الانماء الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما ولشعبه ولذلك فهي عامل قد يؤثر على السلم والأمن . وقال انه من المهم بالنسبة للبلدان النامية ، لكي تتجنب البلبلة الاجتماعية والسياسية ان تبلغ مرحلة من الرفاهية المادية كافية لتلبية الاحتياجات والمطالب المتزايدة لشعبها . وقد يتحقق ذلك عن طريق الاستجلاء الفعال والاستغلال الرشيد لموارد البلدان الطبيعية . بيد أن بعض البلدان النامية لا تملك الوسائل التي تمكنها من انماء موارد ها الطبيعية بجهود ها الخاصة . بل ان معظم هذه البلدان تفتقر الى الأموال اللازمة والخبرة التقنية وتحتاج الى مساعدة خارجية لتعجيل هذه العملية . وترى اندونيسيا ان الاستثمارات الأجنبية الخاصة تستطيع أن تساعد في توفير الوسائل المالية والتكنولوجية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية ولكن من الضروري ، أولا ، تأمين امكانية تحقيق الأهداف الاقتصادية للأمم ومواجهة أية جوانب سلبية للاستثمارات الأجنبية ، كي يمكن الحد من ، ان لم يكن الحؤول تماما دون ، احتمال لجوء المصالح الاقتصادية والمالية الأجنبية الى ممارسة الأساليب القسرية . ولا بد لأولئك الذين يسمعون الى الحصول على المكاسب التي توفرها مثل هذه الاستثمارات أن يكيّفوا أنفسهم مع الوسط ، والجو الاجتماعي والسياسي الذي يعملون فيه . ومن المؤكد أن وجود جيوب موسرة ، لاسيما اذا كانت أجنبية ، متناقضة تناقضا صارخا مع البيئة المحيطة بها ، لن يؤدي الى السلم السياسي والاجتماعي . هذا ويعلم الوفد الاندونييسي بوجود اتفاق أساسي فيما يتعلق بحقوق سيادة بنما على الأقليم . ويرى هذا الوفد انه لا بد لتنفيذ ذلك الاتفاق الأساسي من اجراء مفاوضات تراعى فيها المصالح المشروعة للطرفين وللعالم أجمع في حسن ادارة القناة وامتياز خدماتها ، بوصفها معبرا مائيا هاما يصل بين محيطين عالميين هامين . وفي ختام بيانـه أعرب ممثل اندونيسيا عن أمل وفده في التعجيل بانهاء المفاوضات نهاية ناجحة بغية تجنب التطورات غير المرغوبة التي قد تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر .

٨٠١- وتكلم ممثل يوغوسلافيا فقال ان وفده يؤيد كل التأييد حق بنما غير قابل التنازع في ممارسة سيادتها وولايتها الفعلية ممارسة كاملة على كل بوصة من اقاليمها - وكذلك حقها الاصيل في ادماج شطري بلدها وامتدادها كاملا وأن تكون المالكة والمستغلة المطلقة لكافة موارد ها الطبيعية وأرصدها الجغرافية . وقال أيضا انه ينبغي ان تتم ، بدون تأخير ، اعادة الادماج التام لما يسمى بمنطقة القناة مع باقي بنما واحترام سيادتها القومية . كما ينبغي ان تتولي بنما المسؤولية الكاملة عن ادارة القناة التي تصل بين محيطين ، وأن تقرر بنما وحدها وبمطلق الحرية الترتيبات اللازمة للدفاع عن أى جزء من أقاليمها . ويرى الوفد اليوغوسلافي ان من الأفضل أن يتم ذلك كله من خلال المفاوضات بين الطرفين المعنيين مباشرة ، شريطة ان تجرى هذه المفاوضات بنية حسنة وأن ترمي الى منح بنما حقوقها الاساسية فعلا ودونما تأخير . وينبغي بالاضافة الى ذلك ان تزال نهائيا كافة الجيوب الاستعمارية وكافة آثار السيطرة الأجنبية في أمريكا اللاتينية ، لاسيما تلك التي تؤثر على السلامة الاقليمية للدول أو على حقها في اختيار طرقها الخاصة في الحياة . وفيما يتعلق بمعاهدة ثلاثيلولكو ، فان الوفد اليوغوسلافي يحث على أن تلتزم بها وبالبروتوكولين الملحقين بها كافة الدول التي تتمتع بحجة الانضمام اليها أو التي دعت الى الانضمام اليها ، ودون أيما تمييز ، وذلك بأمل أن يؤدي يوما ما جعل هذه المنطقة الشاسعة منطقة لا نووية الى انتشار مبدأ اللانوية في كافة أنحاء الكرة الأرضية . وبالإضافة الى

ذلك ، فما من أحد يطك حق اجراء تجارب نووية في مناطق تابعة لشعوب أخرى وتلويث بيئتها . واستطرد ممثل يوغوسلافيا قائلا ان الاقتراح الخاص بوضع ميثاق للحقوق والالتزامات الاقتصادية للدول ، الذي تقدم به رئيس المكسيك يحظى بتأييد يوغوسلافيا الكامل . كما انها تؤيد موقف بلدان امريكا اللاتينية ومطالبها القومية في أن تبلغ حدود مياهها الإقليمية مائتي ميل ، وفي أن تكون لها السيادة على الموارد الطبيعية لقاع البحار والبحار نفسها وذلك استنادا إلى المفاهيم الجديدة للبحار المتوارثة . وترحب يوغوسلافيا كذلك باعادة العلاقات بين كافة بلدان امريكا اللاتينية إلى طبيعتها ، مع رفض قبول أى شكل من أشكال التمييز او اقامة حواجز مصطنعة فيما بينها واستبعاد أية محاولات ترمي إلى فرض العزلة أو الحصار أو القسر الاقتصادي . وختم ممثل يوغوسلافيا بيانه قائلا ان الوقت ، أخيرا ، قد أوفى لانهاء العزلة والحصار المفروضين على كوبا نتيجة للحرب الباردة .

٨٠٢- وتكلم ممثل استراليا ، فلاحظ في بدء بيانه أن مشكلة منطقة قناة بنما هي في الدرجة الأولى نزاع ثنائي ؛ ثم أثار النقاط التالية : أولا ، أن استمرار ادارة قناة بنما بمستوى الكفاءة العالي الحالي هو مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للتجارة والمواصلات والأمن في كافة أنحاء العالم وبذلك فهي ذات أهمية مثلى بالنسبة للجميع . ثانيا ، أن معاهدة عام ١٩٥٣ تتضمن بعض الجوانب البالية ولا بد من تغييرها . ثالثا ، يوجد بالفعل قدر كبير من الاتفاق بين الطرفين بشأن الخطوط العريضة للتغييرات الواجب ادخالها . فاذا توفرت النوايا الطيبة لدى الطرفين فلن تكون شمة أية صعوبة لا يمكن التغلب عليها في تسوية الخلافات الباقية . وليس من اختصاص مجلس الأمن أن يحاول أن يملئ على الطرفين الشروط التي ينبغي بموجبها اجراء مفاوضات من أجل تنقيح اتفاق ثنائي ، الا ان مسؤولية المجلس العامة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تبرر له الاعراب عن الأمل في أن يجد الطرفان أن من الممكن استئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية مبكرة . واما فيما يتعلق ببقايا الاستعمار في امريكا اللاتينية ، فمن الحق كل الحق ان يكون مبدأ تقرير المصير قابل التطبيق في الحالات الاستعمارية القائمة هناك ، حتى ولو كان الاقليم المستعمر يرفض ، لاسباب تخصه ، قبول الاستقلال ، حتى ولو أيضا كانت السلطة القائمة بالادارة ترغب في منحه اياه . وقال ممثل استراليا ايضا ان حكومته تعترف بحق البلدان ، ولا سيما البلدان ولا سيما البلدان النامية ، في تنظيم استغلال مواردها الطبيعية لصالح اقتصادياتها ، بما في ذلك حق تأمين أو مصادرة ممتلكات الرعايا الاجانب ؛ ولكن يجب أن يرافق هذه العملية واجب التزام هذا البلد بدفع تعويض فوري كاف وفعال . وينبغي تسوية المنازعات بشأن التعويض حيثما يمكن في المحاكم الوطنية ، ولكن ، اذا تعذر ، فان قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧) يتيح اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي . ويحسن ، لهذا الغرض الاستفادة ، بقدر أكبر ، من المركز الدولي لتسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار . وأضاف قائلا ان بوسع استراليا ان تتفهم قلق بعض بلدان امريكا اللاتينية من جراء الاثار الضارة التي يمكن أن تترتب على الاستثمار الأجنبي غير المنظم في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي . الا أن استراليا ، شأنها في ذلك شأن عدد من بلدان امريكا اللاتينية ، تعترف بأن قدرا كبيرا من انماؤها قد تحقق بفضل الاستثمارات التي كانت ترد لها من الخارج وانها ستواصل ذلك . وختم ممثل استراليا بيانه قائلا ان استراليا قد ايدت بسرور قرار الجمعية العامة ٢٢٨٦ (د - ٢٢) الذي

أقرّ معاهدة ثلاثيلوكو ورحبت بالدعوة التي وجهتها الجمعية العامة ، بعد ذلك ، الى الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة والبروتوكولين المطبقين بها ، بأن تفعل ذلك .

٨٠٣- وقال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ان مساهمة بلدان امريكا اللاتينية في مجال تصفية الاستعمار ترجع الى زمن بعيد . وستواصل اللجنة الخاصة والمجتمع الدولي الاعتماد على تأييد وتضامن أمم امريكا اللاتينية الفعّالين في المهمة المشتركة المتصلة بالتصفية الكاملة للاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره . وأضاف قائلا أنه ينبغي على مجلس الأمن ، عند ما ينظر في مسألة صيانة السلم والأمن في منطقة امريكا اللاتينية ، أن يضع في الاعتبار الخطر الذي يهدّد السلم بسبب الاستعمار في الجنوب الافريقي ، وما يستتبع ذلك من عواقب تؤثر حتما على منطقة امريكا اللاتينية .

٨٠٤- وتكلم الرئيس في الجلسة ١٧٠٠ ، المعقودة في اليوم نفسه وبعد ان لفت النظر الى الوثيقة (S/10933) التي تتضمن رسالة موجهة الى رئيس المجلس من ممثل السودان الدائم ، دعا ، بموافقة المجلس ، السيد طالب الشبيب ، مراقب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، الى مخاطبة المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

٨٠٥- وقال ممثل الجمهورية الدومينيكية أن حكومته تود ، بحضورها اجتماع مجلس الأمن في بنما ، أن تقدم مساهمة معنوية في تحقيق التطلعات المشروعة لبنما . وقال انها على قناعة بأنه لا يمكن العثور على حلول قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالمنازعات الا عن طريق الحوار الصريح والمخلص . وأضاف قائلا ، ان الجمهورية الدومينيكية تؤمن بأنه توجد في النظام الاقليمي والأمم المتحدة على السواء أدوات يمكنها ، اذا ما استخدمت بطريقة قانونية وبنوايا طيبة ، تسوية أدق وأعمق الخلافات .

٨٠٦- وتكلم ممثل كينيا فقال انه ينبغي على مجلس الأمن ان يثني على شعوب امريكا اللاتينية للخطوات العملية التي اتخذتها على الصعيد الاقليمي من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين بابرام معاهدة لحظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية . وأعرب عن أمل وفده في أن تهددو مناطق العالم الأخرى تدريجيا حذو امريكا اللاتينية وان تشمل المعاهدة منطقة امريكا اللاتينية بكاملها . وقال فيما يتعلق بمسألة قناة بنما ان وفده يرى انها اساسا قضية ثنائية يتعين حلها بين بنما والولايات المتحدة وانه يود أن يشاهد البلدين يحلان خلافتهما بطريقة منصفة على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وانه لما يدعو الى التشجيع ان الطرفين قد شرعا في اجراء مفاوضات لهذا الغرض واستطرد قائلا ان اعضاء المجلس يرغبون في منح تأييدهم التام وتقديرهم كل المساعدة اللازمة لتأمين التوصل الى حلول سلمية عادلة تنطوي على الاحترام التام للسيادة القومية للدول المعنية وتكفل التحقيق الكامل الفعال لرغبة حكومة وشعب بنما المشروعة في ممارسة السيادة الكاملة على موارد هما الطبيعية طبقا لروح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لمختلف قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع . ومضى يقول ان الولايات المتحدة وبنما توافقان كليهما على ان الشروط التي كانت قابلة للتطبيق عندما وقعت معاهدة عام ١٩٠٣ قد تغيرت تغيرا خطيرا عبر السنوات الماضية وانه قد آن الأوان لاجراء عملية تنقيح بعيدة المدى لتلك المعاهدة . وينبغي على الطرفين التفاوض من جديد بشأن العلاقات القائمة بينهما على

أساس تلك المعاهدة بروح من التوفيق المتبادل وبنية طيبة من أجل وضع ترتيبات عادلة طويلة الأمد . وأعرب ممثل كينيا ، أخيرا ، عن رغبته في التأكيد على الوحدة الحقيقية التي تربط بين تربط بين شعوب أمريكا اللاتينية وشعوب آسيا وأفريقيا باعتبارها أعضاء في مجموعة دول العالم الثالث .

٨٠٧- وأشاد ممثل النمسا بالدور الذي لعبه ساسة أمريكا اللاتينية في عصبة الأمم وفي الأمم المتحدة ، ولا سيما فيما يتعلق بأمور التعاون الاقتصادي ونزع السلاح . ثم علق على مجموعتين من المسائل التي تناولها كافة المتحدثين تقريبا . وتتمثل المجموعة الأولى بمشكلة قناة بنما ومنطقة القناة . وقال ان أى حل لهذه المشكلة ينبغي أن يستند الى عدد من المبادئ ، من بينها مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة ، وكذلك الى وجوب كون البلدان النامية قادرة على الافادة من المزايا التي وهبتها اياها الطبيعة وموقعها الجغرافي . بيد أنه في عالم مترابط ، يوجد أيضا ترابط بين المصالح القومية والمصالح الدولية ، وبين الحقوق والتطلعات المشروعة للشعوب والحقوق والتطلعات المشروعة للمجتمع الدولي من حيث المجموع . ويظهر هذا الترابط بوضوح في منطقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتجارة والمواصلات العالميتين . ومضى ممثل النمسا قائلا انه واثق من أن البلدين المعنيين بالقناة بصورة مباشرة يدركان تماما هذه المسؤوليات الخاصة . وقال ان النمسا تأمل في أن ترسي مفاوضاتهما المقبلة القواعد لبناء صداقة وثقة جديدتين بين البلدين . اما فيما يتعلق بالحالات الاستعمارية القائمة في المنطقة ، فان موقف النمسا واضح وسبق الاعلان عنه في مناسبات متعددة داخل الأمم المتحدة . ومن المؤكد انه لا يوجد اليوم أى مبرر لاستمرار وجود اقاليم مستعمرة وتابعة ، وهذه حقيقة تنطبق اكثر ما تنطبق على القارة الأمريكية ، التي قادت الكفاح المناهض للاستعمار منذ نهاية القرن الثامن عشر . ومع ذلك ، فان حالة التبعية التي مازالت قائمة في بعض الاقاليم ليست جميعها ، كما أشار الى ذلك عدة متحدثين ، ذات طابع استعماري صرف . ولا ريب في ان الجهود البناءة والبحث المستمر في هذا السبيل سيهيئان أساسا للتوصل الى حلول مرضية تراعى فيها التطلعات المشروعة للشعوب المعنية ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وتشمل تلك المبادئ حق الأمم في السيادة والسلامة الإقليمية وفي تحقيق اهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية والكرامة الانسانية .

٨٠٨- وتكلمت ممثلة غينيا فقالت أنه نظرا لأن بلدان العالم الثالث ليست متحدة ولا تقف جنباً الى جنب ، فما زالت كوبا معزولة عن باقي دول أمريكا اللاتينية وخاضعة لحصار اقتصادي مفروض . وأشارت الى مشكلة بنما فقالت ان وفد بنما يأمل في أن تجرى مفاوضات ثنائية أوسع بين حكومتين الولايات المتحدة وبنما وأن تنتهي الحالة السياسية الى الاستقرار باستعادة بنما لسيادتها المطلقة على اقاليمها . وقالت انه لا يخامرها أى شك في أن جهود الحكومتين الرامية الى التوصل الى وضع صيغة جديدة لمعاهدة القناة ، ستؤدي الى نجاح واشنطن في استئناف المفاوضات مع حكومة بنما بغية ان تعيد اليها ولايتها على كافة اقاليمها . وانه لمن نفل القول انه يجب ان تتم التسوية السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وان تخدم مصالح حكومة وشعب بنما على أفضل وجه . وبذلك تكون اجتماعات المجلس قد ساعدت على خلق ظروف أفضل لتعاون شعوب نصف الكرة الغربي فيما بينها .

٨٠٩- وتكلم ممثل الجزائر فقال ان الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو جزء من اتجاه نحو حرمان الشعوب الصغيرة من هريتها في ان تكون لها اختياراتها الاقتصادية السياسية ، التي تدعيها الدول الكبرى لنفسها . وقال أن سلب واستغلال الموارد الطبيعية لبلد ان العالم الثالث يمثل شكلا آخر من أشكال التدخل الاجنبي ، وليس اقلها خطرا ، منذ عهد التوسع الاستعماري . ورغم أن هذا التدخل يجري في هذه الأيام بطرق أقل ظهورا ، فهو بدون شك اعتداء خطير على مصالح الشعوب لا يمكن السماح باستمراره اكثر من ذلك . فالشعوب في مختلف أنحاء العالم تطالب مجلس الأمن باقرار العدالة الدولية . ويكتسب هذا المطلب صدى خاصا عند ما يكون المجلس مجتمعا في بنما ، في منطقة من تلك المناطق في العالم ، التي يجري فيها صراع بين مصالح دولة كبرى وتطلعات بلد صغير في الحصول على استقلاله والحفاظ على سيادته على أقاليمه وموارده . وما من شيء يمكن أن يبرر سيطرة مصالح الدولة الكبرى على مصالح البلد الذي تعمل فيه ، لان اعتبارات الأمن لا يمكن بأى حال أن تبرر الاستهتار بمشاعر القلق المشروعة التي يشعر بها البلد بشأن حماية نفسه ضد أى اعتداء أجنبي .

٨١٠- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن السبب الرئيسي في عدم بلوغ بلدان امريكا اللاتينية مستوى الانماء الاقتصادي المنشود ، رغم ما لديها من موارد طبيعية ضخمة ، هو أن الاحتكارات الامبريالية الدولية قيدتها واستغلت ثروتها الطبيعية التي جنت منها أرباحا طائلة ، بحيث لم تترك شيئا تقريبا للانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان نفسها . وقال ان الاتحاد السوفياتي يؤيد المطالب العادلة لبلدان امريكا اللاتينية في السيادة الوطنية على مواردنا الطبيعية وانه يعارض بحزم أية محاولة ترمي الى ممارسة الضغط على الدول التي تبني اقتصادياتها الوطنية ، والتي تقوم بتنفيذ عمليات تحول اجتماعي واقتصادي تقدمي وتدافع عن حق سيادتها في أن تمارس ملكيتها لموادها الطبيعية . وأضاف قائلا أن سياسة الضغط والحصار والعزلة المفروضة ضد كوبا تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . كما أعرب عن تعاطف الاتحاد السوفياتي مع الفكرة النبيلة التي تدعو الى جعل امريكا اللاتينية منطقة لا نووية شريطة أن تكون هذه المنطقة لا نووية بالفعل . وقال ان تحويل امريكا اللاتينية الى منطقة لا نووية تماما سيكون بالتأكيد عاملا هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين في تلك القارة وفي مختلف أنحاء العالم . ويعلم المجلس ان الحكومة السوفياتية قد اعلنت استعدادها لاحترام وضع المكسيك كم منطقة لا نووية كليا ، اذا ما تعهدت دول نووية أخرى بالتزامات مماثلة . واستطرد قائلا انه اذا ما حولت بلدان أخرى في امريكا اللاتينية اقاليمها الى مناطق لا نووية كليا ، فسيصبح الاتحاد السوفياتي عندئذ مستعدا لاحترام وضع تلك البلدان كم منطقة لا نووية . ويجب بالطبع حظر نقل الاسلحة النووية عبر أراضي الدول الاطراف في المنطقة وكذلك التفجيرات النووية السلمية التي تتعارض وشروط معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وأضاف قائلا ان أى اتفاق بشأن خلق منطقة لا نووية ينبغي الا يمتد الى المساحات الشاسعة في عرض المحيطين الاطلنطي والهادي . وان حكومته ستحتفظ بحقها في اعادة النظر في التزامها باحترام وضع المناطق اللانووية اذا ما ارتكبت أية دولة يكون الاتحاد السوفياتي قد تعهد بمثل هذا الالتزام نحوها أى عمل عدواني أو أصبحت متواطئة في عدوان ما . ومضى يقول ان موقع بنما الجغرافي هو أهم مواردنا الطبيعية ، وأن منطقة القناة ، التي تخص بنما من النواحي الجغرافية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، هي جزء من ارضها الوطنية لا يمكن التصرف فيه . وان استعادة بنما لسيادتها على المنطقة هو أحد العوامل الحتمية والرئيسية في انماء الأمة البنامية والقضاء على مصدر التوتر الدائم في امريكا اللاتينية . ان قناة بنما طريق بالغ الأهمية يصل بين محيطين ؛ ولذلك يجب ان تستخدم بطريقة لا تضر بحقوق السيادة المشروعة لبنما وبمصالحها ؛ كما يجب أن ان تحترم ادارتها مبدأ حرية الملاحة الدولية واحتراما فعالا وأن تخدم مصالح العالم أجمع . ولا يمكن ايجاد حل لمشكلة القناة يتمشى مع مصالح السلم العالمي ويعيد العلاقات السلمية والعادية بين الدول الا بانتهاج نهج واقعي يعكس احساسا بالمسؤولية ويقوم على أساس احترام حقوق سيادة بنما ومصالح الملاحة الدولية . وبناء على ذلك ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يعرب عن تأييده لايجاد تسوية لمشكلة قناة بنما تؤمن احترام سيادة بنما الفعلية وولايتها التامة على اقليمها بأكمله وحرية الملاحة الدولية . كما يؤيد الوفد السوفياتي مشروع القرار الخاص بقناة بنما المقدم من وفد بنما وبرو ، والذي يتضمن المطالبة بالغاء معاهدة قناة بنما لعام ١٩٠٣ ومقترحات مختلفة ترمي الى ايجاد حل عادل ومنصف للمشكلة . وختم الممثل السوفياتي بيانه قائلا أنه ينبغي على المجلس أن يعمل كل ما بوسعه من أجل أن يسفر الاتجاه نحو الانفراج الدولي عن نتائج ايجابية في قارة امريكا اللاتينية .

٨١١- وذكر السيد الشبيب ، مراقب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة أن المجموعة العربية تعرب مرة أخرى عن تضامنها التام مع شعوب أمريكا اللاتينية وتأمل أن تساهم سلسلة اجتماعات مجلس الأمن في بنما مساهمة عاصمة في خدمة قضية السلم والعدل وتقرير المصير الحقيقي في مختلف أنحاء القارة .

٨١٢- وتكلم ممثل كندا فذكر ان بلاده مهتمة غاية الاهتمام بمباحثات المجلس لسببين رئيسيين : أولا لأنها دولة عضو في الأمم المتحدة ، لها اهتمام قديم وواضح بالسلم والأمن الدوليين ، وثانيا لأنها أمة في امريكا الشمالية ما زالت تعمل باستمرار على توثيق الروابط مع بلدان أمريكا اللاتينية ، سواء على نحو ثنائي أو عن طريق منظمة الدول الأمريكية . وقال ان مسألة قناة بنما هي في مقدمة القضايا المدرجة ضمن بنود جدول أعمال المجلس . وان كندا تعرب من جانبها عن تمنياتها الطيبة للطرفين المعنيين مباشرة في جهودهما المستمرة الرامية الى ايجاد حلول جديدة يتفقان عليها وذلك عن طريق المفاوضات المباشرة . وسيكون نجاح هذه الجهود من أعظم الأهمية للحكومتين والشعبين المعنيين وللمجتمع العالمي ، الذي يعتمد على ذلك الطريق الذي يصل بين محيطين والذي لا يمكن الاستغناء عنه .

٨١٣- وذكر السيد ديارا ، الامين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية في نيويورك انه كلف بأن ينقل الى رئيس المجلس ، عن طريقه ، والى كافة بلدان امريكا اللاتينية تهاني منظمة الوحدة الافريقية الحارة وتعهداتها لها بالتضامن والتأييد المعنوي الفعالين المستمرين . وهو يود ، بالإضافة الى ذلك ، أن يؤكد لسلطات بنما من جديد أن افريقيا تؤيد الطرق والوسائل التي تتبناها هذه السلطات لايجاد حلول منصفة لمشاكلها . وقال ان بلدان افريقيا تؤيد تأييدها القاطع لأمريكا اللاتينية ، وفيما يتصل بانماء التعاون الأخوى ، فان افريقيا تتطلع لأن تلقي من أمريكا اللاتينية ، التي هي أرض القانون والعدالة ، تضامنا أكثر التزاما ودينامية .

٨١٤ — وتكلم ممثل هند ورأس فأشار الى قضيتين اقليميتين كان لهما تأثير على بلده قبل أن تتم تسويتهم . وذكر ان هند ورأس تتضامن على الدوام مع القضايا العادلة والنبيلة وان مطالب بنصا هي عادلة ونبيلة فيما يتعلق بتوقيع معاهدة جديدة ينظم بها البلدان المعنيان ، وهما الولايات المتحدة وبنما ، علاقاتهما بطريقة ملائمة وفقا لمبادئ القانون الاساسية ومتطلبات الحضارة المعاصرة . وأعرب عن أمنية حكومته في ان تجد الحكومتان صيغة عادلة وصحيحة ومنصفة توفيق بين مصالح كليهما .

٨١٥ — وقدم ممثل بيرو ، باسم بنما وبيرو ويوغوسلافيا ، مشروع القرار التالي (S/10932/Rev. 1) بشأن استخدام أى نوع من التدابير القسرية التي قد تؤثر على سيادة دول امريكا اللاتينية :

” ان مجلس الأمن ،

” ان يشير الى قرارى الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧) و ٣٠١٦ (د - ٢٧)
المتعلقين بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ،

” وان يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، الذى ينص
على أنه ليس من حق أية دولة أن تستخدم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصاديية أو
سياسية أو غيرها من التدابير لأكراه دولة أخرى من أجل أن تتنازل لها عن ممارسة
حقوق سيادتها ولكي تحصل منها على مزايا من أى نوع كان ،

” وان يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٣ (د - ٢٧) بشأن تنفيذ
الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، ولا سيما الفقرة الرابعة منه ،

” وان يلاحظ مع القلق البالغ وجود واستخدام تدابير قسرية تؤثر على الممارسة
الحرّة للسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية لبلدان أمريكا اللاتينية ،

” وان يعترف بأن استخدام أو التشجيع على استخدام تدابير قسرية قد يخلق
حالات من المرجح أن تعرض السلم والأمن في أمريكا اللاتينية الى الخطر ،

” ١ - يحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لعرقلة أنشطة تلك المؤسسات
التي تسعى عن عمد الى اكراه بلدان أمريكا اللاتينية ؛

” ٢ - يطلب الى الدول ، بغية صيانة وتعزيز السلم والأمن في أمريكا اللاتينية ،
أن تمتنع عن استخدام أو التشجيع على استخدام أى نوع من التدابير القسرية في
المنطقة . ”

وأوضح ممثل بيرو أن مشروع القرار يتناول عددا من النواحي الواردة في العديد من
قرارات الجمعية العامة الاساسية التي تعلن بشكل قاطع المبدأ غير قابل المنازعة الخاص بسيادة
الدول على موارد الطبيعية وأنه يطلب أيضا الى الدول الامتناع عن استخدام أى شكل من
أشكال الاكراه ، ذى الطابع السياسي أو الاقتصادي أو غيره وذلك حتي لا يعاق أى بلد عن
ممارسته الحرّة لسيادته وولايته على موارده الطبيعية ومرافقه وممتلكاته . وقال أن استمرار وجود
مثل هذه الاشكال من الاكراه يضر ويضعف مبادئ السلم والتعاون بين الدول كما يقوّض الجهود

الرامية الى تعزيز السلم والأمن في المنطقة . ويجب على اجتماعات مجلس الأمن في بنما أن تنتظر في تلك المشكلة ، التي خلقت وما زالت تثير التوتر والصراع بين دول المنطقة والتي يمكن أن تصبح خطرا حقيقيا على السلم والأمن .

٨١٦- وأدلى الأمين العام ، في الجلسة (١٧٠١) ، المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ، ببيان نوه فيه بالدور الهام الذي لعبته دول أمريكا اللاتينية في انشاء وانماء الأمم المتحدة ثم أشار الى عدد من المشاكل التي أثبتت في معرض المناقشة المتصلة بالانماء الاقتصادي ، بما في ذلك الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية ، وتصفية الاستعمار ، ونزع السلاح وعدم التدخل . وقال أنه توجد مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية هي مسألة قناة بنما ، التي أتى على ذكرها كل متحد . ان هذه المشكلة تنتظر حلا لا يمكن الا أن يركز على احترام القانون والتمسك بالعدالة ولا بد من أن يأخذ في اعتباره المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق ، مثل مبادئ السلامة الإقليمية والتساوي في السيادة والالتزام بتسوية كافة المنازعات الدولية بالطرق السلمية والمبدأ الذي أصبح الآن قاعدة عامة ومقبولة وهو المبدأ القائل بان من حق أية دولة أن تنتفع من كافة امكانياتها الطبيعية انتفاعا كاملا ولحسابها الخاص . وناشد بشدة بنما والولايات المتحدة أن يسعيا الى ايجاد حل بروح من الصداقة والثقة كما حدث أعضاء المجلس على السعي الى اتفاق يساعد الطرفين المعنيين في جهودهما الرامية الى ايجاد حل يأخذ في الاعتبار التطلعات القومية ، فضلا عن الحقوق والمصالح المشروعة للمجتمع الدولي .

٨١٧- وذكر ممثل السودان أن الحقوق المشروعة وغير قابلة التصرف التي تسعى أمريكا اللاتينية الى ارسائها ، ألا وهي احترام الاستقلال القومي والسلامة الإقليمية وتقرير المصير وحرية استغلال الموارد الطبيعية والتقدم الاجتماعي ، هي نفس تطلعات ومطامح العالمين الأفريقي والعربي . وقال ان الرغبة المتوقدة التي أبدتها بلدان أمريكا اللاتينية سواء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء أو في الامم المتحدة في التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية انما تمثل اتجاهها يمنحه وفد السودان تأييده وتشجيعه الكاملين . كما يؤيد السودان الجهود التي تبذلها شعوب أمريكا اللاتينية من أجل السيطرة على مواردها الطبيعية واعادة تأكيد سيادتها والدفاع عن مصالح بلدانها . وقال ان تأييد حق أي بلد في السيادة الكاملة الفعالة وفي سلامة كامل أقاليمها هي مسألة مبدأ وهي السياسة التي تنهجها حكومته . وأعرب عن سرور وفده ان يلاحظ أن الطرفين المعنيين بقناة بنما متفقان بشأن سيادة ولاية بنما على كافة أقاليمها القومية ، بما فيها القناة . ولذلك فان الوفد السوداني يعرب عن تعاطفه التام مع مطلب بنما الخاص بالفناء معاهدة عام ١٩٠٣ ووضع معاهدة جديدة بأسرع وقت ممكن تثبت سيادة بنما الفعالة ولايتها الكلية على كافة أقاليمها . وتمشيا مع وجهات النظر هذه ومراعاة للرأي القائل بأن استمرار النزاع من المرجح أن يعرض صيانة السلم والأمن للخطر ، فان الوفد السوداني سيصوت مؤيدا أي مشروع قرار يضع في اعتباره تلك الآراء أو يساهم في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية .

٨١٨- وذكر ممثل الهند أن مسألة قناة بنما هي أكثر المسائل المعروضة على مجلس الأمن إلحاحا وأعرب عن سرور وفده لأن حكومة الولايات المتحدة ، التي وافقت تماما على أنه قد آن الأوان لاجراء عملية تنقيح بعيدة المدى لعلاقتها مع بنما ، قد اعترفت بأن معاهدة عام ١٩٠٣ هي غير متكافئة .

وقال أن حكومة بنما أشارت أيضا الى أن الولايات المتحدة وافقت على إلغاء تلك المعاهدة واستبدالها بمعاهدة حديثة . وأعرب عن ترحيب وفده بتلك التطورات . وقال ان وفده أحيط أيضا علما بأن مفهوم الاستمرارية سيتم التخلي عنه ، وأن الولاية الأمريكية في بنما ستنتهي ، وأن المفاوضات ستؤمن ، السيادة الكاملة لحكومة بنما من جهة ، والبقاء على القناة مفتوحة أمام الملاحاة الدولية ونما تمييز ، من جهة ثانية . وقال أنه يبد وأن هذه المفاهيم قد حظيت بقبول الطرفين على السواء ، وأنه وردت الإشارة اليها بعبارات مرنة في مشروع القرار المعروض على المجلس . ويمكن للطرفين ، مع احترامهما للمبادئ التي اتفقا عليها بالفعل ، أن يضمنا التفاصيل ، لا نتيجة لأية توجيهات من مجلس الأمن بل نتيجة لمفاوضات بين طرفين متكافئين . وأعرب عن أمل وفده في أن يحظي مشروع القرار أو أى تنقيح لاحق له ، بتأييد كافة أعضاء المجلس . وقال ان مشروع القرار الآخر الوحيد الذى قد ينظر فيه المجلس يتصل باستغلال الموارد الطبيعية . وان الهند لتتعاطف بوجه عام مع مشروع القرار الذى قدمه وزير خارجية بيمرو . وأعرب عن أمله في أن يصبح المجلس ، بعد مزيد من الدراسة والتشاور ، في وضع يتيح له اتخاذ قرار بالاجماع حول هذا الموضوع . كما أعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي ألا ترد موضوعات النقاش الأخرى في أية قرارات رسمية في تلك المرحلة بل يمكن معالجتها في إعلان يشير الى هذه القضايا ويذكر بايجاز اتفاق آراء المجلس بشأنها وذلك بعبارات عامة . وإذا أمكن صياغة مثل هذا الاعلان ، فمن الممكن أن يشير الى رد الفعل العام للمجتمع الدولي حيال مثل هذه المشاكل والاتجاه الذى ينبغي التحرك فيه من أجل ايجاد حلول لها . ونظرا الى أن بعض هذه المشاكل هي ذات طابع ثنائي بحث ، فالأمل منشود في أن تسفر المفاوضات بين الطرفين المعنيين عن ايجاد حلول لها في أقصر مدة ممكنة وذلك في إطار الميثاق العام ومختلف القرارات المتخذة الى الآن .

٨١٩- وتكلم ممثل فرنسا فلاحظ أن مسألة قناة بنما تحتل المرتبة الأولى بين الاهتمامات التي تم الاعراب عنها في المجلس . وهي ، كما أكد عديد من المتحدثين ، مشكلة تهم ، في الدرجة الأولى ، بنما والولايات المتحدة ، لأنها تنطوي على التفاوض بشأن عقد معاهدة تحل محل الاتفاق المعقود بين هذين البلدين منذ ٧٠ عاما مضت . وأعرب عن أمل الوفد الفرنسي في أن ينجح الطرفان بسرعة في التوصل الى اتفاق حول احكام معاهدة جديدة ، لاسيما وأنهما ، وفقا للمعلومات الواردة من كليهما ، متفقان بالفعل على الاهداف الرئيسية . بيد أنه ليس من اختصاص مجلس الأمن الدخول في تفاصيل اتفاق هو قيد التفاوض أو املاء شروط هذا الاتفاق على الطرفين . وانما ينبغي على الطرفين أن يواصلوا ويستكملا مهمتهما ، مع احترام مبادئ السيادة والتعاون التي ينبغي أن يهتديا بها في علاقاتهما ، وذلك بغية تأمين استمرار استخدام مجرى مائي ذي أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي كله .

٨٢٠- ومضى الممثل الفرنسي قائلا ان الحالات الأخرى التي لفت انتباه المجلس اليها تنطوي كلها ، على ما يبدو ، على ادراك للفجوة التي غالبا ما تقوم بين المبادئ وتطبيقها . وقال ان الوفد الفرنسي يتساءل عن الدور الذى يمكن لمجلس الأمن أن يلعبه عند ما تكون المسألة غير متصلة بحالات خاصة تقتضي تطبيق مبادئ الميثاق عليها وانما متصلة بصياغتها واحكامها ، ان لم يكن بالغائها ، وهو أمر يبدو من اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وانما ما اضطلع مجلس الأمن بمهمة ليست من اختصاصه ، فقد يخشى من خطر تعديده ، في المستقبل ،

على امتيازات الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ومن انهماكه في مناقشات ذات صبغة عامة للغاية ، بحيث يجد نفسه غير قادر على الاضطلاع بالمهام المعهود بها اليه بموجب المادة ٢٤ من الميثاق ، التي كثيرا ما يدعى المجلس الى الاجتماع من أجلها . فضلا عن أن من المحتمل حدوث شيء من البلبلة اذا ما اتخذت الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أحكاما غير متماثلة تماما بشأن موضوعات واحدة . وينبغي ألا يطلب الى مجلس الأمن اقرار نصوص مصاغة بعبارات عامة ، تتضمن مبادئ عالمية أو تعالج موضوعات تجرى مناقشتها في مكان آخر . وأن الوفد الفرنسي لا يستطيع أن يؤيد مثل هذه النصوص .

٨٢١- وذكر ممثل زائير أن المناقشة الدائرة في مجلس الأمن كشفت عن الاهتمام الذي توليه بلدان أمريكا اللاتينية لمشكلة السيادة على موارد ها الطبيعية ، وهي مشكلة تتصل اتصالا وثيقا بالاستقلال الاقتصادي . ويقترح الوفد الزائيري أن يناشد المجلس كافة الدول الأعضاء مساعدة البلدان النامية على ممارسة السيادة الدائمة على موارد ها الطبيعية وقد يكون من المفيد أيضا أن يوصي المجلس بوضع مشروع لاتفاقية دولية بشأن احترام السيادة الدائمة للدول على موارد ها الطبيعية يسمح لكافة الدول بالتوقيع عليها . وعلى الرغم من أن أيا من هذين الاقتراحين لا يستبعد الآخر تلقائيا ، ففي استطاعة المجلس أن يقرر الصيغة التي يفضلها . واستطرد ممثل زائير قائلا أن استمرار وجود بعض المشاكل يسم العلاقات الدولية ويخلق مناخا سياسيا قد يفرى دولة مسالمة بالهجوم الى القوة باعتبار أن الحالة أصبحت غير محتملة أو تؤدي الى سلسلة من الأحداث التي من المرجح أن تثبر استخدام القوة دون أن يكون أى من الطرفين قد أراد فسي البداية مثل هذه النتيجة . وأعرب ، فيما يتعلق بقناة بنما ومنطقة القناة ، عن أمل الوفد الزائيري الصادق في أن يتفاوض الطرفان بشأن هذه المسألة في محاولة لايجاد حل عادل سلمي دائم .

٨٢٢- واستعرض ممثل المملكة المتحدة العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية القائمة بين بلده وبلدان أمريكا اللاتينية ثم قال انه يود أن يوجه كلمة تحذير فيما يتعلق بدور وصلاحيات مجلس الأمن . فالمشاكل الاقتصادية يمكن أن تترتب عليها آثار سياسية هامة ؛ ولكن عددا كبيرا من الموضوعات التي أثبرت أثناء اجتماعات المجلس ، مثل السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، تدخل في نطاق مسؤولية هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ، وهي ، بالفعل ، قيد بحث جاد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن الواجب احترام دور وصلاحيات مجلس الأمن . ورغم أن هذا المجلس هو هيئة تتمتع بأعلى المكانة والسلطة ، فهو ليس بالمحفل المناسب لمناقشة مسائل هي من اختصاص هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، بل له اتخاذ القرارات بشأن هذه الموضوعات . ولا ينبغي للمجلس أن يصدر أحكاما بشأن المسائل المتصلة بالمبادئ أو الخاضعة للتطبيق العام - فهذه المسائل هي من اختصاص الجمعية العامة - بل يجب عليه أن يعالج المشاكل المحددة التي يسترعى اليها نظره في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق ووفقا لأحكامه . واستطرد ممثل المملكة المتحدة قائلا انه كان من المحتم الاشارة اثناء المناقشة الى عدد من القضايا المتنازع فيها ، التي تعكس الاهتمامات الخاصة لكل بلد من البلدان ، والتي تستحق اعاترتها اذنا صاغية متعاطفة . ومن الناحية الأخرى ، فان كثيرا من هذه القضايا هي في جوهرها ذات طابع ثنائي وما زالت عملية الدبلوماسية المباشرة مستمرة بشأنها ولم يجعل أى من الجانبين منها

موضع شكوى محددة الى المجلس . هذا ولقد وردت اشارات متعددة الى وضع منطقة القناة بالنسبة الى صيانة السلم والأمن في المنطقة . وقد اتفق الجميع على أهمية القناة للمجتمع الدولي ، لا سيما من وجهة النظر الاقتصادية . ويجب ألا تؤدي الخلافات بشأن القناة الى حالة يتعرض فيها دورها كحلقة اتصال بين الأمم للخطر وتصبح هي معها بؤرة لعدم الاستقرار . وأعرب عن سروره لأن أيا من الجانبين لم يلجأ الى نشوء مثل هذه الحالة . وقال أن وفده يشاطر في الشكوك التي أبدت فيما يتعلق بتورط أطراف ثالثة في مسألة ليسو ملتبس بكافة الحقائق المتعلقة بها وان الرأي القائل بأن الاتفاق القائم الذي يتناول تنظيم القناة هو ، في بعض نواحيه ، مغالط للتاريخ ، وفي حاجة عاجلة الى التنقيح ، وهو رأي يبدو مقبولا من الطرفين على السواء . وترى المملكة المتحدة ، بوصفها بلدا بحريا كبيرا ، أن من المهم أن يقول تنظيم القناة على أساس تفاهم مقبول بين الطرفين بصفة أساسية ، وهي تشارك غيرها الأمل في أن تسفر تلك المفاوضات عن نتيجة مرضية . وأضاف ممثل المملكة المتحدة قائلا أن قدرا كبيرا من الاهتمام قد أولي أيضا لتراث الاستعمار . ويبدو أن معظم المتحدثين متفقون على أن هذه المشكلة هي من المشاكل الرئيسية التي تواجه أمريكا اللاتينية وأن المسائل الاستعمارية التي لم تحل بعد لا تستوجب اهتمام مجلس الأمن . وتصدى أخبرا الى مسألتي جزر فولكلاند وبيليز اللتين وردت الاشارة اليهما على السواء فقال ان ممثل الأرجنتين وممثل غواتيمالا أوضحا أنهما يريان أن أفضل طريقة لمعالجة هاتين المسألتين هي على أساس المناقشات الثنائية . وأعرب عن ترحيب وتأيد حكومته لهذا الرأي .

٢٣٨ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الى العلاقة القديمة والودية التي تربط بين بلده وبين أم نصف الكرة الغربي المستقلة ، والتي يثبتها تاريخ المساعدات من طرف واحد والمساعدات متعددة الأطراف التي قدمها بلده اليها . ولخص بايجاز موقف الولايات المتحدة من بعض القضايا التي أثرت في بعض البيانات التي ألقيت أمام المجلس . وقال أن بلده كان دائما ولا زال من أشد الداعين الى جعل أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية . وأضاف قائلا أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تعترض على مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، فان وفده لا يعتقد أن هذه القضية المعقدة معروضة على المجلس على نحو سليم . وبالمثل فهو يشعر بأن مسألة الشركات متعددة الجنسية ، التي أثرت في سياقات مختلفة ، لا ينبغي عرضها على المجلس ، نظرا لأنها قيد البحث حاليا في عديد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، الأكثر ملاءمة . وقال أن بلده يشارك غيره الرأي الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٢١ (د - ٥٣) المتخذ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ومؤداه أن هذه الشركات "هي في غالب الأحيان وسائل فعالة لنقل التكنولوجيا ، وكذلك رأس المال ، الى البلدان النامية" . وأضاف قائلا أنه لا يتعين على أي بلد أن يرحب أو حتى أن يقبل الاستثمار الاجنبي ، واذ ما فعل ذلك ، فبإمكانه أن يضع قواعده الخاصة بذلك . بيد أنه ملزم أيضا بأن يتقيد بتلك القواعد وبأن يعوض المستثمر بأثر رجعي عن أية تغييرات يدخلها على هذه القواعد ، أو في حالة مصادرة أو تأميم الممتلكات الخاصة ، أن يتخذ التدابير المناسبة لتقدير تعويض منصف وفقا لما يقتضيه القانون الدولي . أما فيما يتعلق بقناة ومنطقة بنما ، فان وفده ليس اقل من الوفود الأخرى تأييدا للتطلعات العادلة التي تصبو اليها بنما . ولقد ادرك المتفاوضون باسم الولايات هذه

التطلعات واعترفوا بالفعل بأنه : (١) ينبغي أن تستبدل معاهدة قناة بنما لعام ١٩٠٣ بمعاهدة جديدة حديثة ؛ (٢) ينبغي أن تكون أية معاهدة جديدة للقناة لمدة محددة ، نابذين بذلك مبدأ الاستمرارية ؛ (٣) ينبغي أن تستعيد بنما اقليما كبيرا يعتبر الان جزءا من منطقة القناة ، مع وضع ترتيبات لاستخدام المناطق الاخرى . وينبغي أن تمثل هذه المناطق في الأخرى أدنى ما يلزم للولايات المتحدة لإدارة القناة والدفاع عنها وأن تدمج هذه المناطق في الحياة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبنما في إطار جدول زمني يتفق عليه ؛ (٤) ينبغي أن تمارس بنما ولايتها في منطقة القناة وفق جدول زمني يوافق عليه الطرفان ؛ (٥) ينبغي أن تحصل بنما على دفعات سنوية مرتفعة ارتفاعا كبيرا مقابل استخدام اقليمها المتصل بالقناة . وبناء على ذلك ، فإن أولئك الذين هاجموا معاهدة ١٩٠٣ كانوا يهاجمون عددا وهما . ذلك أن معاهدة ١٩٠٣ تم تنقيحها بالفعل لصالح بنما الى حد كبير . وان الولايات المتحدة مستعدة لتغييرها مرة أخرى أو لوضع معاهدة جديدة عندما تستأنف المفاوضات بروح الصداقة والتعاون التي ينبغي أن تكون السمة المميزة للعلاقات بين بنما والولايات المتحدة . وعندئذ يطرح السؤال عما يمكن ان يقدمه المجلس من مساهمة في اجتماعاته في أمريكا اللاتينية ، والنتيجة التي سيعود بها الى مقر الأمم المتحدة . وختم ممثل الولايات المتحدة بيانه قائلا انه اذا اتخذ المجلس موقفا محاذا أو عكس وجهة نظر تتسم بضيق الأفق فانه يخشى ان يؤدي ذلك الى تقويض عمليات الدبلوماسية الثنائية والاقليمية التي خدمت نصف الكرة خد مات جلي .

٨٢٤ - وتحدث الرئيس ، في الجلسة ١٧٠٢ ، المعقودة في اليوم نفسه ، بوصفه ممثل بنما وممارسا حقه في الرد ، فقال ان ولاية الامم المتحدة في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تنتقصها ولاية منظمة الدول الأمريكية ، التي يحتاج هيكلها الى اعادة نظر . وأضاف قائلا أن المقاصد التي ترمي اليها الولايات المتحدة في المفاوضات الثنائية مع بنما بشأن منطقة القناة لا يمكن أن ترضي بنما ، لان الموافقة على هذه المقاصد لن تؤدي الا لزيادة أسباب النزاع بين البلدين . ولا يوجد أي منطق في التأكيد بأنه من أجل أن تخدم القناة التجارة العالمية بكفاءة يجب أن يكون للولايات المتحدة الحق في زيادة قدرتها ؛ كما أن ذلك لا يتفق مع التطلعات المشروعة لبنما في استعادة ولايتها الكاملة على اقليمها وممارسة حقوق سيادتها على مواردها الطبيعية . هذا ولقد شرح ممثل الولايات المتحدة أن النمو الضخم في اقتصاد بنما نتج جزئيا عن المساهمات الواردة من الخارج بما في ذلك المعونة المقدمة من الولايات المتحدة . من المحتمل ان يكون ذلك صحيحا ، ولكنه لا يمثل سوى وجهة واحد فقط للمسألة . ففي الوجه الاخر يجب الاشارة الى المكاسب الهائلة التي مازالت الولايات المتحدة تحصل عليها منذ عام ١٩١٠ ، عندما تم افتتاح قناة بنما ، عن طريق استغلالها لموقع بنما الجغرافي بالنسبة للقناة . وتشمل هذه المكاسب مكاسب استراتيجية وسياسية ، فضلا عن مكاسب اقتصادية بحتة . ومضى رئيس المجلس قائلا ان بنما تسعى الى تفسير الهيكل ، ولكن لم تجر حتى الآن أية مفاوضات ثنائية حقيقية بهذا الشأن . بل كانت هنالك مقترحات من أمريكا الشمالية ترمي الى إخفاء استمرارية الجيب الاستعماري ، ولم تقبل الولايات المتحدة مطلقا وفي أي وقت مضى مقترحات بنما التي ترمي الى وضع نهاية لذلك الجيب . فالولايات المتحدة ترغب ، اساسا ، في الابقاء على الوضع القائم ، وتغييره اسما فقط . ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يلعب دورا حيويا في حل المشكلة وألا يقبل بمفاوضات ثنائية مزيفة على أنها أصلية . ورغم أن بنما تريد بالتأكيد أن يتفاوض البلدان ، فانه يجب على

العالم أن يكون يقظا ، حتى يتأكد من أن هذه المفاوضات الثنائية هي بالفعل كذلك وليست عملية فرض لارادة الطرف الأقوى .

٨٢٥ — وذكر ممثل شيلي ، فيما يتعلق ببيان ممثل بوليفيا ، أن حكومة شيلي قد أعربت مرارا عن استعدادها للدخول في حوار مع ذلك البلد وهو يعتقد أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يمثل خطوة ايجابية بناءة . وقال ان شيلي تعلن من جديد تمسكها بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحرمة المعاهدات التي يتم ابرامها بحرية كما تؤكد أن الانظمة التاريخية والقانونية القائمة التي تنظم العلاقات بين بوليفيا وشيلي لا تنطوي بأى حال على تحد لحقوق سيادة بوليفيا . وختم بيانه قائلا أنه يجب أن يتم بالتدريج تهيئة الظروف اللازمة في إطار التكامل بين بلدان منطقة الانديز بحيث تتمكن بوليفيا وشيلي من توسيع قاعدتهما المشتركة وتعزيز روابط الصداقة والتعاون بينهما .

٨٢٦ — وتحدث الرئيس بوصفه ممثل بنما فقد م مشروع قرار منقح (S/10931/Rev.1) اشتركت فـي صياغته بنما وببرو والسودان وغينيا وكينيا ويوغوسلافيا ، وانضمت اليها فيما بعد كل من أندونيسيا والهند . وفيما يلي نصه :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد نظر في مسألة قناة بنما تحت البند المعنون ” النظر في التدابير اللازمة لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقا لاحكام ومبادئ الميثاق ،
” وان يذكر أن من أهداف الأمم المتحدة التوصل ، وفقا لمبادئ العدد ١١
والقانون الدولي ، الى تسوية أو تصفية المنازعات الدولية أو الحالات التي قد تؤدي الى خرق السلم ،

” وان يأخذ بعين الاعتبار أن جمهورية بنما ذات سيادة على أقاليمها وأنه
ينبغي تعزيز الممارسة الحرة المثمرة للسيادة من قبل الشعوب والامم على موارد هـا
الطبيعية عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول ، القائم على أساس تساويها فـي
السيادة ،

” وقد استمع الى البيانات التي أدلى بها أمامه ممثلو الدول الأعضاء في المجلس
وزراء الشؤون الخارجية في بلدان أمريكا اللاتينية وممثلو الدول والمنظمات الأخرى التي
وجهت اليها دعوة خاصة ،

١ — يحيط علما بأن حكومتي جمهورية بنما والولايات المتحدة الأمريكية وافقتا
في الاعلان المشترك الموقع في ٣ نيسان / ابريل ١٩٦٤ أمام مجلس منظمة الدول الأمريكية ،
التي تعمل مؤقتا كهيئة استشارية ، على التوصل الى اتفاق منصف وعادل ، بغية ازالة
أسباب النزاع بينهما فورا ؛

٢ — يحيط علما أيضا بالرغبة التي أبدتها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية
وجمهورية بنما في وضع اتفاقات في شكل معاهدة رسمية بشأن الغاء معاهدة ١٩٠٣

الخاصة بالقناة البرزخية وتعد يلاتها وفي عقد معاهدة جديدة منصفة وعادلة ، بشأن قناة بنما الحالية تلبي تطلعات بنما المشروعة وتضمن الاحترام التام لسيادة بنما الفعلية على كافة اقليمها ؛

٣ - يحث حكومتي الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية بنما على مواصلة المفاوضات بروح عالية من الصداقة والاحترام والتعاون المتبادلين ، وعلى العمل بجدون تأخير على عقد معاهدة جديدة ترمي الى ازالة أسباب النزاع بينهما فوراً ؛

٤ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر .

وأوضح رئيس المجلس أن بنما تعرض على المجلس مشكلة أساسية تؤثر على السلم والأمن الدوليين . وقال أنه نظرا الى أن بنما تعاني من الاثار البغيضة المترتبة على وجود حالة استعمارية ، فانها لم تستطع اتمام عملية استقلالها بالنسبة الى حزام معين من اقليمها يعرف باسم منطقة قناة بنما . ولن تكتمل هذه العملية الا عندما ينتهي وجود الولايات المتحدة في هذه المنطقة ويدمج هذا الحزام سياسيا واقتصاديا وثقافيا في باقي الجمهورية . وقال أيضا ان بنما مقتنعة بأن مشروع القرار سيساعد على تحقيق الأهداف التي يعرضها على المجلس .

٨٢٧- وأعلن ، بوصفه رئيسا للمجلس ، أن ثلاثة دول أخرى هي السودان وغينيا وكينيا قد انضمت الى الدول المقدمة لمشروع القرار (S/10932/Rev.1) وهي بنما وبيرو ويوغوسلافيا .

٨٢٨- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، مارسا حقه في الرد ، فلاحظ أنه توجد نقاط خلاف بين حكومتي بنما والولايات المتحدة ، ودعا وزير خارجية بنما الى مواصلة المفاوضات لصالح العلاقات الطيبة بين حكومتيهما ولصالح التفاهم الدولي .

٨٢٩- وفي الجلسة ١٧٠٣ ، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ، ألقى كل من رئيس مجلس الأمن ، الأمين العام ، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، وممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وممثل كينيا بيانات بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري . كما تلى الرئيس بيانا من ممثلي السودان وغينيا وكينيا والهند ، يعربون فيه عن اتفاقهم مع بلدان امريكا اللاتينية الاعضاء في مجلس الأمن على أن القضاء على الاستعمار في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية هو شرط حيوي لزم لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

٨٣٠- وتحدث الرئيس ، بوصفه ممثل بنما ، فقال ان منطقة قناة بنما ، باعتبارها اقليما واقعا تحت نير الاستعمار ، تعاني من التمييز العنصري وغير العنصري ، الذي هو من الشرور المميزة المصاحبة للاستعمار . وقال أيضا ان حكومة الولايات المتحدة تمارس التمييز ، داخل تلك المنطقة ، في عدة أشكال ، من بينها التفرقة والتمييز العنصريان فيما يتعلق بالعمالة والمرتبات والتعليم والاسكان .

٨٣١- وتحدث الرئيس ، في الجلسة ١٧٠٤ ، المعقودة في اليوم نفسه ، بوصفه ممثل بنما فأشار الى مشروع القرار المتعلق بمنطقة قناة بنما (S/10931/Rev.1) وقال ان السلطات التي تتولاها الولايات المتحدة على أرض بنمية قد خلقت حالة ذات طابع استعماري تشكل عبئا على بنما ،

وتضرر بسلامتها كما تمثل رهنا عقاريا ماديا وسياسيا لم يعد في الامكان تمديد مدته . وأضاف قائلا ان من المنطقي أن يتطلع شعب بنما الى علاج لهذه الحالة التي من المرجح ، في الواقع ، أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . واستطرد قائلا ان احتكاكا مستمرا يحدث نتيجة للتمييز ، المنظور والمقنع على السواء ، الذي يمارس في ادارة القناة ، على أوسع نطاق في العمالة والمرتبات والمعاشات التقاعدية وغيرها من الأمور الأساسية . ولقد حرمت بنما من موانئها الرئيسية على طرفي القناة ولم تستطع الافادة من الامكانيات المتعددة التي يتيحها لها موقعها الجغرافي لاستغلال التجارة الدولية ، حتى ولو كانت القناة تخدم بنما في الانتفاع من موارد ها الطبيعية . ان الموظفين الأمريكيين يمارسون ، داخل المنطقة ، مهام رجال الحكومة ويفرضون قوانين ونظما تقررها أجهزتهم التشريعية . ويقوم قضاة أجنب بمحاكمة المواطنين البناميين وغيرهم من رعايا دول أخرى ، كما يرفرف علم أجنبي حيث ينبغي ألا يرفرف سوى علم بنما كرمز ودليل على سيادة جمهورية بنما .

٨٣٢ — وأضاف الرئيس قائلا أن من بين أسباب النزاع التي تلحق أكبر الضرر بمصالح بنما استمرارية امتياز القناة ، وتفسير الولايات المتحدة من جانب واحد لنصوص الاحكام التعاقدية القائمة ، وفرضها بحكم الواقع على بنما ، وممارسة الولايات المتحدة الولاية على منطقة القناة ، الأمر الذي حول المنطقة الى جيب استعماري ، واقامة قواعد عسكرية لأغراض أخرى غير حماية القناة ، والفوائد غير الكافية وغير العادلة التي تحصل عليها بنما من المجرى المائي الذي يصل بين محيطين . ولقد اعترفت الولايات المتحدة علنا بسيادة بنما على ما يسمى بمنطقة القناة ، الا انها مازالت تدعي انها تتطلب استخدام واحتلال والسيطرة على مجموع القطاع الذي يبلغ عرضه ١٠ أميال من أراضي بنما . وباعتبار أن بنما هي الدولة الساحلية صاحبة السيادة الاقليمية والمطلبة على القناة التي تصل بين المحيطين ، فهي تدرك تمام الادراك التزامها بتأمين أمن القناة وسرعة سير العمل فيه . وان حكومة وشعب بنما يثقان ثقة كاملة بأن مجلس الأمن يملك السلطة الكافية لتسوية المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي والعدالة وعملا باحكام الفصل السادس من الميثاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات . ومن الممكن حقا أن يساهم اقرار مشروع القرارين المعروضين على المجلس في تسوية هذه المسألة مساهمة فعالة . ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن مثل هذا الاجراء سيسهم الى حد كبير في تعزيز الأمن الدولي كبداية عهد جديد تتم فيه تلبية مطالب بنما وأمريكا اللاتينية والعالم أجمع .

قرار : في الجلسة ١٧٠٤ ، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ، نال مشروع القرار المنقح المقدم من اندونيسيا ، وبنما ، وبيرو ، والسودان ، وغينيا ، وگينيا ، والهند ويوغوسلافيا ١٣ صوتا مؤيدا ، وصوتا واحدا معارضا (الولايات المتحدة الأمريكية) مع امتناع عضو واحد عن التصويت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ولم يعتمد بسبب الصوت السلبي لعضودائ في المجلس .

٨٣٣ — قال ممثل الولايات المتحدة ، وهو يتحدث معللا صوته ، أن وفده يأسف لاضطراره لأن يدللي بصوت سلبي ، لأن مشروع القرار يتضمن الكثير مما يمكنه الموافقة عليه . بيد انه ينبغي ألا يأتي هذا الصوت مفاجأة لبنما ، نظرا لان الولايات المتحدة قد أوضحت قلقها الجدي من أن

يؤدي لجوء المجلس الى عقد سلسلة من الاجتماعات التي ترمي الى ممارسة الضغط على طرف واحد في مفاوضات ثنائية جارية الى زيادة صعوبة تلك المفاوضات واضعاف فائدة هذه الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة . وقد غلّت الولايات المتحدة تتلقى حتى لحظة المفادرة الى بنما ، تأكيدات بانه سيجري بذل كل جهد للحفاظ على جو من الاعتدال وضبط النفس . ورغم أن ذلك كان صحيحا بالنسبة الى الحالة خارج قاعة الاجتماعات ، الا انه لم يكن صحيحا بالنسبة الى بعض البيانات التي القيت امام المجلس . واذاف قائلا أن وفده بذل جهودا جبارة ومتكررة في محادثات ودية مع مضيفيه البنميين بغية التوصل الى قرار مقبول من الطرفين ، ولكن جهوده المخلصة قوبلت بالرفض . بيد أن الولايات المتحدة كانت وما زالت على استعداد لتأييد التطلعات المعادلة لجمهورية بنما ، لانها تعترف بهذه التطلعات ورغم أن الولايات المتحدة توافق على الكثير مما يتضمنه مشروع القرار ، فقد صوتت ضده لان كافة المسائل التي يعالجها انما يجري بحثها بالفعل في مفاوضات ثنائية . وقال أنه ليس من المناسب أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يعالج موضوعات يجري بحثها في مفاوضات مستمرة ، خاصة وأن وزير خارجية بنما نفسه أشار الى استمرار هذه المفاوضات . وفضلا عن ذلك ، فان مشروع القرار غير متوازن وغير متكامل ، ولذلك فهو عرضة لاساءة التفسير على نحو خطير ؛ كما أنه يتضمن مبادئ عامة كثيرة ، في حين أن الصعوبات الحقيقية تكمن في تطبيق تلك المبادئ . وأخيرا ، فان مشروع القرار يعالج نقاطا تهم بنما ولكنه يتجاهل المصالح المشروعة التي تهم الولايات المتحدة . واستطرد قائلا ان قناة بنما ليست من صنع الطبيعة أو موردا طبيعيا بل هي مشروع جدّ معقد . ويتطلب وضع نظام جديد لها مفاوضات عميقة ودقيقة للغاية لتحقيق توفيق عادل بين المصالح . والولايات المتحدة كانت وما زالت على استعداد للدخول في مثل هذه المفاوضات . وأخيرا ، يرى وفد الولايات المتحدة انه يجب تقييم طبيعة وحصيلة هذه الاجتماعات بعناية كبيرة بغية تجنب تكرار أية أعمال قد يتبين اضرارها بدور وسمعة مجلس الأمن . وسيكون من سوء الطالع حقا أن يتحول مجلس الأمن الى صورة مصغرة للجمعية العامة ، مما يضعف قدرته على أن يعالج على نحو فعال القضايا المحددة التي تؤثر على السلم والأمن .

٨٣٤ — وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفده يعتبر المسألة أساسا قضية ثنائية بين الطرفين المعنيين . وقال انه لو أمكن التوصل الى صيغة تأخذ بعين الاعتبار ما يهم الطرفين على السواء لربما ساعد اتخاذ مجلس الأمن قرارا في ختام اجتماعاته في بنما على تحسين الجو لا جراء مزيد من المفاوضات . أما اذا كان القرار غير مقبول من أحد الطرفين ، كما هو الوضع في هذه الحالة ، فانه لا يخدم أي غرض مفيد . وبناء على ذلك فقد امتنع وفده عن التصويت .

٨٣٥ — وقالت ممثلة غينيا أن وفدها ارا ان وهو يشارك في تقديم مشروع القرار أن يظهر تضامنه مع شعب وهاكومة بنما وأن يعرب عن تأييده التام لقضيتهم ، قضية الكرامة والسيادة والعدالة ، وأعربت عن أملها في أن يتوصل الطرفان من خلال المفاوضات الى تسوية سلمية تتفق وتطلعات شعب بنما .

٨٣٦ — وقال ممثل فرنسا ان وفده أيّد مشروع القرار ، لانه ، خلافا للنصوص الأخرى التي جرى توزيعها من قبل ، لم يتناول تفاصيل تسوية بل اشار فقط الى مبادئ عامة ، لا يمكن الشك في

شرعيتها . وأضاف قائلا أن حكومته ترى دائما أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يطلي على الطرفين شروطا محددة لتسوية تجرى مفاوضات بينهما بشأنها ، بل يستطيع أن يبين المبادئ العامة التي يعتقد أنه ينبغي أن تستند اليها مثل هذه التسوية . وأعرب عن أسفه لأنه لم يكن من الممكن إيجاد صيغة مقبولة من الطرفين على السواء ولأن المناقشة اتاحت فرصة للاقاء ببيانات مفصلة في عموميتها ولكنه يأمل في أن يتمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق في المستقبل القريب .

٨٣٧ — وقال ممثل كينيا أن وفده أيد مشروع القرار لأن القضية التي تعرضها بنما من أجل الحصول على مزيد من السيطرة المادية على القناة هي قضية عادلة ومنصفة . وأضاف قائلا أنه يجب احترام حق سيادة كل دولة في التصرف في ثروتها ومواردها الطبيعية ، وهذا الحق هو من العناصر المكونة لحق تقرير المصير .

٨٣٨ — وقال ممثل يوغوسلافيا ان وفده واثق من أن شعب بنما لن يعتبر نتيجة التصويت هزيمة بل تحديا في كفاحه العادل وأعرب عن أمله في أن يعيد الذين يجب عليهم أن يفعلوا ذلك النظر في المسألة في المرة التالية وأن يكونوا أكثر مرونة ، نظرا لأن المسألة ستطرح مرة أخرى للنظر في مستقبل غير بعيد .

٨٣٩ — وقال ممثل بيرو ان مشروع القرار كان خطوة ايجابية بالفعل نحو وضع حلّ النزاع في الاتجاه الصحيح وكان من سوء الطالع أن استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضده ؛ ولكن هذا الفيتو ، بدلا من أن يكون فشلا أو هزيمة ، فقد أضفى مزيدا من الكرامة على كفاح شعب وحكومة بنما .

٨٤٠ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه يعارض بصورة قاطعة الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة ومؤداه ان مناقشة مسائل مثل تلك التي كرس لها اجتماعات مجلس الأمن الآن يمكن أن تلحق الضرر بمكانة ودور المجلس . وأضاف قائلا ان مناقشة المسألة والاصوات الايجابية للخالبية الساقطة من أعضاء المجلس — ١٣ من ١٥ — دافعا عن حقوق وسيادة بنما تبين أن دور الأمم المتحدة ومكانتها ، على النقيض من ذلك ، قد تدعما . ولا تتقف بنما وحدها ، حيث أن موقفها نال تأييدا ساحقا من بلدان امريكا اللاتينية الأخرى ، ومن أعضاء مجلس الأمن ومن غيرهم ممن شاركوا في المناقشة .

٨٤١ — والتفت المجلس بعد ذلك الى النظر في مشروع القرار المقدم من بنما وبيرو والسودان وغينيا وكينيا ويوغوسلافيا (S/10932/Rev.2) .

٨٤٢ — أوضح ممثل استراليا ، وهو يتحدث قبل التصويت ، ان وفده يشك بعض الشيء فيما اذا كان المجلس هو أنسب هيئات الأمم المتحدة للبت في هذا الموضوع ، وقال انه مع ذلك ، سيصوت مؤيدا المشروع وذلك تحاطفا مع اهدافه الرئيسية . بيد أنه ينبغي ألا يمنع المشروع المؤسسات التجارية من اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لتأمين الحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم أو موجوداتها المصادرة ، لان القانون الدولي يسمح بتأمين الموجودات التي يملكها أجنب ، ولكنه ينص أيضا على التعويض وعلى بعض الاجراءات القانونية فيما اذا ما ثار نزاع حول شروط التعويض .

٨٤٣ — وأشار ممثل فرنسا الى الشكوك التي سبق أن أعرب عنها حول ما اذا كان ينبغي للمجلس

أن يتخذ موقفا على أساس مبادئ عامة دون الإشارة إلى حالات معينة ، لاسيما ، فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في دائرة اختصاص هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة . وقال انه يجب بناء على ذلك ، أن يحيط مجلس الأمن علما بالآراء التي يتم الاعراب عنها وان يحيل النظر في المسألة إلى هيئة مؤهلة تابعة للأمم المتحدة ، سواء الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو حتى الفريق العامل المعني بوضع ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . ونظرا لهذه الظروف فسيمتنع الوفد الفرنسي عن التصويت على مشروع القرار .

٨٤٤- وقال ممثل المملكة المتحدة ان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار ، في الدرجة الأولى لان الموضوع يقع خارج دائرة اختصاص مجلس الأمن . وأضاف قائلا أن المحفل المناسب لذلك قد يكون الجمعية العامة او المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تمثل هذه المسألة بالفعل كبنء من البنود في جدول الأعمال . واستدرك قائلا انه لا يعني بذلك أن وفده يؤيد مشروع القرار لو قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لان بعض عباراته تنطوي على انه ثمة تدابير قسرية غير مشروعة تطبق بالفعل في امريكا اللاتينية ، دون تحديد نوع هذه التدابير أو البلدان التي تتخذها او تلك التي تتخذ ضدها . واستطرد قائلا أن صيغة مشروع هذا القرار هي من الغموض والانهيائية بحيث لا تصلح لأن تكون أساسا لدعوة الدول إلى اتخاذ تدابير تأديبية ضد أي كان .

٨٤٥- واعترف ممثل اندونيسيا بان المساعدة الاجنبية قد تساعد في التعجيل بعملية الانماء . بيد أن هذه المساعدة ، سواء قدمتها الحكومات أو أتت في شكل استثمارات خاصة ، يجب ألا تصبح بأي حال ادارة للقسر . ونظرا لأن وفده يوافق على الآراء التي يتضمنها مشروع القرار فانه سيؤيده .

٨٤٦- وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان قرار وفده بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار يستند إلى الاعتبارات التالية : ان السيادة على الموارد الطبيعية ليست بالموضوع المناسب لاختصاص مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولا تتسامح الولايات المتحدة ، بالطبع في استخدام التدابير القسرية من جانب دولة ما للحصول على مزايا من دولة أخرى انتهاكا للقانون الدولي . ولكنها لا تقبل المقدمة القائلة بان مثل هذه التدابير القسرية انما يجرى استخدامها بالفعل أو أنه يجرى اتخاذ تدابير على نحو من المرجح أن يعرض السلم والأمن في امريكا اللاتينية للخطر . وأضاف قائلا ان من الأنسب لمثل هذه المسائل الاقتصادية التي لا تنطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين أن تكون موضع بحث في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة . ويعترف قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧) بانه يجب ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية وفقا للقانون الدولي كما ينص بوضوح على ان يراعى حسن النية في التزام الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي وأن يدفع للمالك تعويض ملائم في حالة التأميم . وقال ان هذه النقاط لم ترد بوضوح في نص مشروع القرار ؛ ولم يأخذ هذا المشروع أيضا بعين الاعتبار الكافي احكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة ، التي تنص على اتخاذ تدابير جماعية ، بما في ذلك الاكراه ، والتي هي حيوية بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين .

قرار : تم في الجلسة ١٧٠٤ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٣ ، اعتماد مشروع القرار المنقح المقدم من بنما وببرو والسودان وغينيا وكينيا ويوغوسلافيا (S/10932/Rev. 2) بأغلبية ١٢ صوتاً ضد لا شيء ، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) ، بوصفه القرار ٣٣٠ (١٩٧٣) .

٨٤٧- وفيما يلي نص القرار ٣٣٠ (١٩٧٣) :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ و ٣٠١٦ (د-٢٧) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ فيما يتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ،

" وان يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، الذي ينص على انه ليس من حق أية دولة أن تستخدم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية ، أو سياسية أو أية تدابير أخرى لا كراه دولة أخرى بغية أن تتخلى لها عن ممارسة حقوق السيادة وللحصول على مزايا منها من أى نوع ،

" وان يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٣ (د-٢٧) المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، ولا سيما الفقرة الرابعة منه ،

" وان يحيط علما مع القلق العميق بوجود واستخدام تدابير قسرية تؤثر على حرية ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية لبلدان امريكا اللاتينية ،

" وان يعترف بأن استخدام أو التشجيع على استخدام تدابير قسرية قد يخلق حالات من المرجح أن تعرض السلم والأمن في امريكا اللاتينية للخطر ،

" ١ - يحث الدول على اتخاذ التدابير المناسبة لعرقلة أنشطة الشركات التي تحاول عمدا اكره بلدان امريكا اللاتينية ؛

" ٢ - يطلب الى الدول ، بغية صيانة وتعزيز السلم والأمن في امريكا اللاتينية ، الامتناع عن استخدام أو التشجيع على استخدام أى نوع من التدابير القسرية ضد دول المنطقة " .

٨٤٨- قال ممثل النمسا ان اتخاذ مجلس الامن قرارا بشأن هذا الموضوع ليس أمرا ملحا ، لان الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة اعلنت بوضوح اعتباراتها الرئيسية . بيد أن وفده صوت مؤيدا هذا القرار لانه يوافق على النقاط والأهداف الأساسية الواردة فيه .

٨٤٩- وقال ممثل الهند ان وفده ، رغم تصويته مؤيدا مشروع القرار ، يرى ان الصيغة النهائية التي ورد بها ليست واضحة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بتحديد نوع التدابير القسرية التي يعنيها ، وانه كان يفضل لو صيغ مشروع القرار بلغة مثل تلك التي صيغ بها القرار الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولهذه الاسباب فان وفده لم يشترك في تقديم مشروع القرار ، ولئن هو أيده في التصويت فهو لا يقصد بأي حال أن ينتقض من سلطة أو ولاية هيئات أخرى مختصة تابعة للأمم المتحدة .

٨٥٠ — وقال ممثل كينيا ان وفده صوت مؤيدا مشروع القرار ليرهن عن تضامنه مع امريكا اللاتينية . وأضاف قائلا ان أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالموضوع كافية ، ولكن المعلومات الواردة من اصدقاء كينيا في امريكا اللاتينية عن الضغط الصادر عن شركات معينة متعددة الجنسية — ربما بتواطؤ من قبل دول معينة — قد دفعت وفده الى الاعتقاد بان هذه المسألة هي ذات أهمية خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

٨٥١ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن وفده يرى ان هذا القرار يستند الى اساس سياسي اكثر مما يستند الى اساس اقتصادي لأن الاكراه في العلاقات بين الدول يتخذ دائما طابعا سياسيا ، ويؤدي الى تدوير العلاقات بين الدول والى تهديدات للسلم كما يهدد بخرق السلم . ولذلك فقد صوت الوفد السوفياتي لصالح القرار ، الذي يمثل تحذيرا من جانب مجلس الأمن لتلك الدول والحكومات التي قد تفكر في القيام بعمل ما دافعا عن أو مساندة لاحتكاراتها الخاصة او للاحتكارات متعددة الجنسية فيما اذا اتخذت تلك الاحتكارات تدابير قسرية ضد البلدان التي تدافع عن سيادتها على مواردها الطبيعية . وقال انه يعرب في هذا الصدد عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن قرارا مناسباً يثبت به مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية كقاعدة بالغة الأهمية من قواعد القانون الدولي .

٨٥٢ — وقال ممثل بمرؤ أن مجلس الأمن ، باتخاذ القرار ، قد واجه مسؤولياته ؛ ولذلك فإن شعوب امريكا اللاتينية التي عانت ، وتعاني وربما ستعاني من اضرار نتيجة التدابير القسرية قد جددت أملها في الامم المتحدة . وسيكون للقرار مغزى كبير في هذه القارة سيشكل ، بدون شك ، حجة فعالة في الكفاح العادل من أجل التحرر القومي وضد التبعية الأجنبية .

٨٥٣ — وقال ممثل الصين ان الوفد الصيني صوت مؤيدا مشروع القرارين لانه يرى انهما يتفقان مع ما ينبغي على مجلس الأمن أن يفعله حيال مسائل من هذه الطبيعة . وقال ان الحقائق تبين أنه كان من الضروري ومن المفيد لمجلس الأمن في اجتماعاته في بنما ، ان يركز مناقشاته على عدد من المسائل الهامة التي تواجه امريكا اللاتينية حاليا . وقد لعبت هذه الاجتماعات وستظل تلعب دورا ايجابيا في الكفاح العادل الذي تخوضه شعوب بنما وباقي بلدان امريكا اللاتينية . وقد اسفرت هذه الاجتماعات أيضا عن زيادة دعم الوحدة والتعاون بين بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وأعرب عن اغتباط الوفد الصيني لتلك الانجازات الايجابية .

٨٥٤ — والقي رئيس المجلس بيانا ، قدم فيه موجزا ، صيغ بعبارات عامة ، للنقاط الرئيسية في المناقشة التي اجراها مجلس الأمن خلال اجتماعاته في مدينة بنما . وقال أن معظم المتحدثين اعربوا عن اعتقادهم بان استمرار وجود الاستعمار والاستعمار الجديد في امريكا اللاتينية أو غيرها من مناطق العالم يزيد من التوتر ويتعارض مع الانماء الاقتصادي ولا يتماشى مع ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهم يرون ان من الواجب المحتمل التعجيل بعملية انهاء الاستعمار .

٨٥٥ — وتحدث عدة ممثلين عن مشكلة التبعية الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية ، التي خلقتها سيطرة المصالح الاقتصادية الأجنبية على المنطقة وعن الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، التي تشكل ، في نظرهم ، تهديدا خطيرا لسلم العالم . وأكدوا

في هذا الصدد حق كافة الأمم في استكشاف وانماء وحفظ موارد ها الطبيعية . وان أية محاولة مباشرة أو غير مباشرة ، ترمي الى الحؤول دون الممارسة الكاملة لهذا الحق تعرض مبدأ تقرير المصير وعدم التدخل الى الخطر . وانتقد عدة متحدثين لجوء بعض الدول الى استخدام مختلف انواع التدابير القسرية ضد غيرها من الدول منتهكة بذلك مبادئ الميثاق وحثوا على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المصالح الاقتصادية والمالية الاجنبية من ممارسة الاكراه واثار ممثلون آخرون السى أن الاستثمارات الاجنبية الخاصة ساعدت في انماء البلدان عن طريق توفير الوسائل المالية والتقنية اللازمة لاستغلال موارد ها الطبيعية . وأكد ، كذلك ، آخرون على انه يجب أن يرافق حقوق البلدان النامية في استغلال موارد ها الطبيعية واجب تقديم تعويضات فورية وكافية في حالة التأميم ، وفقا للقانون الدولي .

٨٥٦ — وأيد عديد من الممثلين حق كل دولة من دول امريكا اللاتينية في أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدون تدخل من جانب أية دولة اخرى ودعوا الى القضاء على السياسات التي ترمي الى فرض الحصار والعزلة على أية دولة في المنطقة بسبب نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . واعربوا عن اعتقادهم بأن الاتجاه نحو تخفيف حدة التوتر الدولي ينبغي أن يسرى ايضا على المنطقة وانه ينبغي الالتزام بمبادئ عدم التدخل ، والتعاون الاقتصادي وتقرير المصير والعلاقات الودية بين البلدين . وقالوا انه يجب على جميع الدول أن تلتزم بمبدأ عدم استخدام القوة في علاقاتها الدولية . كما لفت احد الوفود النظر الى قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د - ٢٧) بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والحظر الدائم لاستخدام الاسلحة النووية وايضا الى ضرورة قيام مجلس الامن باتخاذ التدابير المناسبة طبقا لهذا القرار بأسرع وقت ممكن .

٨٥٧ — واثار بعض المتحدثين نقلة أخرى وهي وجود قواعد عسكرية اجنبية على اراضي بعض دول امريكا اللاتينية . وأكد أولئك المتحدثون أن هذه القواعد قد استخدمت للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وانه ينبغي ازالتها .

٨٥٨ — وفيما يتعلق بقناة بنما ، أيد عدة متحدثين حق بنما في السيادة والولاية الكاملين على كامل اقليمها ، بما في ذلك منطقة قناة بنما ؛ وقالوا ان انكار هذا الحق كان مصدرا دائما للتوتر وبالتالي تهديدا للسلم والامن في امريكا اللاتينية . ومن الضروري ، لازالة هذا التهديد ، أن تستعيد بنما سيادتها التامة على منطقة القناة وان تزال القواعد العسكرية الاجنبية من المنطقة . ورأى كل المتحدثين تقريبا ان من حق بنما أن تفيد من موقعها الجغرافي الى أقصى حد لصالح انمائها الاقتصادي . وبينما أعرض بعض الممثلين عن تأييدهم لتطلعات شعب بنما ، فقد أشاروا الى أن المسألة هي موضع مفاوضات بين الطرفين المعنيين اساسا واعربوا عن أملهم في أن تستأنف تلك المفاوضات بين الطرفين المعنيين اساسا واعربوا عن أملهم في أن تستأنف تلك المفاوضات وأن يتم التوصل الى تسوية بدون تدخل أجنبي . وكان هنالك اتفاق عام على أنه يجب لأى حل لمسألة قناة بنما أن يقوم على أساس القانون والعدالة والمبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة .

٨٥٩ — واكد عدة متحدثين أيضا مساهمة دول امريكا اللاتينية في تعزيز السلم والامن الدوليين عن طريق عقد معاهدة لحظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد ، أشارت بعض

الوفود الى أنه ينبغي أن تحلّي المعاهدة بتأييد كافة الدول التي هي أطراف أو قد تصبح أطرافاً فيها أو في البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها وذلك من أجل ضمان تنفيذهما على أوسع نطاق .

٨٦٠ — وأشاد أخيراً ، عدة ممثلين بممارسة عقد اجتماعات مجلس الأمن خارج المقر ، لأن مثل هذه الاجتماعات تؤكد لشعوب المنطقة اهتمام المنظمة بمشاكلها وتزيد ، في الوقت نفسه ، من قدرة المجلس على أن يقبّل قضايا ومشاكل المنطقة وتطلعات شعوبها ، تقييماً مباشراً .

٨٦١ — وخاطب وزير شؤون خارجية بنما المجلس فأعرب عن تقديره وارتياحه لنتائج الاجتماعات التي عقدتها مجلس الأمن في مدينة بنما . وأعلن أن حكومته ستطلب ، في الوقت المناسب ، إدراج مسألة منطقة قناة بنما في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة .

٨٦٢ — وتحدث ممثل غينيا باسم أعضاء المجلس وتلى بيان اتفاق الآراء (S/10934) ، الذي أعرب فيه عن امتنان المجلس من بنما بوصفها البلد المضيف لسلسلة اجتماعات المجلس .

Blank page

Page blanche

الباب الثاني

المسائل الأخرى التي نظرت فيها المجلس

الفصل التاسع

قبول الأعضاء الجدد

ألف - طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية

٨٦٣ - في رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٧٢ ، عممها الأمين العام مع مذكرة (S/10759) ، تقدم وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بنغلاديش الشعبية بطلب لقبول عضوية بنغلاديش في الأمم المتحدة وأعلن أن بنغلاديش قد قبلت بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٨٦٤ - وأدرج الطلب في جدول الأعمال المؤقت للجلسة ١٦٥٨ لمجلس الأمن المعقودة في ١٠ آب/اغسطس .

٨٦٥ - وفي تلك الجلسة تكلم ممثل الصين ، فأعلن أن طلب بنغلاديش يجب أن لا ينظر فيه لأن حكومة بنغلاديش لا تزال تعيق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب القوات والافراج عن أسرى الحرب . وهذا العمل يمثل خرقا مباشرا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين وقرارات مجلس الأمن ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، الأمر الذي يتنافى كلياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي ضوء هذه الظروف فإن وفده يعتقد بأن بنغلاديش لا تصلح لعضوية الأمم المتحدة ولا يسعه أن يوافق على نظر المجلس في هذه العضوية في الظروف السائدة .

٨٦٦ - وتكلم ممثل يوغسلافيا ، بأعلن بأن حكومته تؤيد بشدة طلب بنغلاديش للعضوية وتوافق على نظر المجلس فيه فوراً وأعرب عن أمله بأن يتخذ المجلس قراراً إيجابياً فوراً .

٨٦٧ - وتكلمت ممثلة غينيا ، فأشارت الى أن مجلس الأمن يجد نفسه أمام معلومات مختلفة حول الحالة السائدة في بنغلاديش ، وأن باكستان الشرقية وباكستان الغربية يجريان محادثات . وفي ضوء هذه الظروف فهي تعتقد أنه يتوجب على مجلس الأمن أن يتجنب اتخاذ أي قرار سريع وأن ينتظر ريثما تتم هذه المشاورات بنجاح . لذلك فهي تقترح أن يقوم المجلس بإيفاد بعثة تتألف من ثلاثة أعضاء الى بنغلاديش للتحقيق في الوضع ورفع تقرير اليه بذلك .

٨٦٨ - وتكلم ممثل السودان ، فأعرب عن تأييده الكامل لاقتراح غينيا .

قرار : تم اعتماد جدول الأعمال بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الصين) دون مشاركة غينيا والصومال والسودان في التصويت .

٨٦٩ - وتكلم ممثل الصومال فقال انه يجب النظر في طلب بنغلاديش داخل الاطار السياسي الحساس الذي يسود شبه القارة الهندية . وأن المسائل الحرجة التي تثير الشكوك والمخاوف مازالت تخيم على العلاقات القائمة بين باكستان وبين دولة الانفصال بنغلاديش . وكان بود وفده أن يقدم هذا

الطلب في جو أكثر ملاءمة إذ أنه من المؤسف حقا أن يتضمن قرار المجلس بشأن طلب بنغلاديش تحفظات واعتراضات .

٨٧٠ - وتكلمت ممثلة غينيا ، فأعربت عن أسفها لأن الاقتراح الذي تقدمت به لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل أعضاء المجلس ، إذ أن وفدها يعتقد أن الأمر يستدعي المزيد من المعلومات قبل إمكان النظر في طلب بنغلاديش .

٨٧١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر بأنه يجب على المجلس ، دون أي تأخير ودون اللجوء إلى أية إجراءات إضافية ، الرد ايجابيا على طلب حكومة بنغلاديش . إذ أنه اعترف ببنغلاديش رسميا أكثر من ٨٠ دولة ، منها ١٠ دول أعضاء في مجلس الأمن ، كما أنها تنتهي من قبل إلى عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . ولا شك أنها أوفت بجميع الشروط المحددة التي تقتضيها المادة الرابعة من الميثاق فيما يتعلق بالعضوية في الأمم المتحدة وانها قادرة على الايفاء بالالتزامات المترتبة على الدولة العضو . وقال ان قبولها سوف يساعد على تعزيز عالمية المنظمة وإعادة العلاقات إلى حالتها السوية في وقت مبكر وبصورة كاملة بين جميع الدول فسي شبه جزيرة هندستان . وفي الوقت نفسه ، فان عضويتها في الأمم المتحدة سوف تمكنها من التغلب على الآثار المدمرة المترتبة على الأحداث التي جرت مؤخرا في أراضيها .

٨٧٢ - وتكلم الرئيس ، فقال انه يبدو ، من المشاورات التي أجراها ، ان الغالبية تؤيد إحالة طلب بنغلاديش إلى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد ، وذلك وفقا للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت .

٨٧٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن بأنه يرى أن مجلس الأمن يمكنه أن يقرر عدم اللجوء إلى احكام المادة ٥٩ . بل يجب عليه أن يتخذ قرارا بالقبول دون تأخير . ولكنه مستعد ، في ضوء ملاحظات الرئيس ، أن يوافق على ذلك ، بيد أنه سيطلب من الرئيس أن يدعو اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد للانعقاد في أقرب فرصة ممكنة .

٨٧٤ - وتكلم ممثل الهند ، فأكد بأن حكومة بنغلاديش أعلنت من قبل رسميا بأنها تقبل بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتنفيذها . وأن قبول دولة بنغلاديش الجديدة سيكـون خطوة جديدة هامة في جعل الأمم المتحدة أكثر عالمية وتمثيلا وبالتالي أفعال . وذكر أن بنغلاديش هي ثامن دولة في عدد السكان في العالم وانها كرست نفسها للمبادئ الأساسية وهي الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية ومجتمع المساواة . وقد أقام حوالي ثلثي مجموع الأعضاء ، بما فيهم ١٠ أعضاء في مجلس الأمن ، منهم ٤ أعضاء دائمين ، علاقات دبلوماسية مع بنغلاديش . فضلا عن ذلك فان بنغلاديش قبلت في عضوية عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة دون مواجهة أية أصوات سلبية . كما تعاونت بنغلاديش تعاوننا تاما مع الأمم المتحدة وممثليها في تنفيذ أكبر عملية اغاثة انسانية في المنطقة في تاريخ الأمم المتحدة . وقال ان قبول بنغلاديش ، إلى جانب كونه اعترافا بالواقع ، سوف يسهم في تدعيم السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الهندية ، وأضاف انه بالرغم من أن وفده يفضل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا فوريا بقبول بنغلاديش للأمم المتحدة ، فـان الاجراءات التي اتخذها المجلس من أجل النظر في الطلب قد تكون ذات سرعة مماثلة . وأعرب عن

المه في أن تتمكن حكومة بنغلاديش من الانضمام الى الأمم المتحدة لكي تسهم بصورة فعالة في الدورة المقبلة للجمعية العامة .

٨٧٥ - وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال بأن القضية المطروحة أمام المجلس واضحة ، ان أن جمهورية بنغلاديش الشعبية تفي كليا بجميع المتطلبات القانونية والسياسية التي نصت عليها الفقرة الرابعة من الميثاق ، لأنها عمليا بلد محب للسلام يلتزم كليا بمبادئ السيادة القومية الكاملة وعدم التدخل في شؤون الآخرين وبما انها بلد حديث العهد كدولة مستقلة ويواجه صعوبات اقتصادية وأخرى جمة من جراء الحرب والكوارث الطبيعية ، فانها تحتاج بصورة خاصة الى المساعدة وتستحق كل التأييد من المجتمع الدولي . ويعتقد وفده بأنه من واجب المجلس أن يتخذ قرارا ايجابيا وفوريا في هذا الموضوع ، ان انه ليست هنالك أسباب موجبة للتأخير ، بيد أن وفده لم يعارض احالة الطلب الى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد التابعة للمجلس ، شريطة أن تجتمع اللجنة حالا وتحيل تقريرها الى المجلس قبل انقضاء الموعد الأخير الذي نصت عليه المادة ٩ هـ من النظام الداخلي المؤقت .

٨٧٦ - وتكلم ممثل الصين ، فكرر معارضة وفده الشديدة لنظر مجلس الأمن في طلب بنغلاديش لعضوية الأمم المتحدة في الظروف القائمة . وصرح انه في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ قامت الحكومة الهندية ، بتشجيع فعال ودعم نشط من الاتحاد السوفياتي ، بشن حرب عدوانية واسعة النطاق ضد باكستان الأمر الذي أضر بالسلم في شبه القارة الآسيوية الجنوبية . ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الأول / ديسمبر بأغلبية ساحقة حكومتي الهند وباكستان الى أن تتخذا في الحال جميع التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار فوراً وسحب كل منهما لقواتها المسلحة الموجودة في اقليم الأخرى الى جانبها من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند . وتبعاً لذلك فقد دعا مجلس الأمن في القرار ٣٠٧ (١٩٧١) الأطراف المعنية الى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لصيانة الأرواح والالتزام لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وتطبيق أحكامها كليا لحماية الجرحى والمرضى من أسرى الحرب والسكان المدنيين . وخلافا لما ورد في المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتصلة بالموضوع فان الحكومة الهندية تعتقل أكثر من ٩٠ . . . من أسرى الحرب والمدنيين من الباكستانيين وانها لم تسحب جميع قواتها الى داخل اقليمها وفق قرارات الأمم المتحدة ، وان بنغلاديش تهدد بمحاكمة الأسرى الباكستانيين . وعليه فانه من الواضح أن بنغلاديش ليست أهلا على الاطلاق للقبول في الأمم المتحدة قبل تنفيذ تلك القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع وقبل أن يتم التوصل الى تسوية معقولة للمسائل (القائمة) بين الهند وباكستان وبنغلاديش ، وان نظر مجلس الأمن في طلبها أمر غير وارد كليا . ان انه لا يمكن وصف رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع على أنه قبول للالتزامات الواردة في الميثاق .

٨٧٧ - وتكلم ممثل الهند فرفض الاتهامات الموجهة ضد بلده وأعرب عن أسفه للجهود التي بذلت لشحن المناقشة بالمهاترات . وقال ان شعوب شبه القارة الهندية قادرة على ايجاد حلول لمشاكلها ، وانه يجب على المجتمع الدولي أن يشجع جهودها لخلق جو أخوي بدلا من محاولة زرع بذور الشك والريبة بينها . وأكد أن المناقشات تسير قدما وهي في سبيل التوصل الى اتفاقات لاعادة الوضع الى حالته السوية وقال انه من المفيد أن يشجع العالم الخارجي هذه الاتجاهات .

٨٧٨ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ممارسا حقه في الرد ، فقال بأن جعل

قبول بنغلاديش منوطا بتنفيذ مسبق لقرارات الأمم المتحدة هو أمر مصطنع وغير دستوري كليا ، إذ أن الميثاق لا ينص على أى شرط لعضوية الأمم المتحدة غير تلك الشروط الواردة في المادة الرابعة ؛ كما انه لم يرد أى ذكر لضرورة تنفيذ أى قرار محدد . فضلا عن ذلك فانه ليس هنالك ، ولا يمكن أن يكون ، أى حكم في الميثاق مفاده عدم قبول عضوية أية دولة اذا كان لديها نزاع أو مشكلة غير محلولة ، لا سيما مشكلة موروثة عن الماضي وليس للدولة المعنية مسؤولية فيها . فلو وجد فعلا مثل هذا الشرط المسبق لعضوية الأمم المتحدة لما أصبح العديد من الدول الأعضاء أعضاء لانها قد ورثت مشاكل اقليمية أو غيرها غير محلولة مع جيرانها . وأعرب عن دهشته بشكل خاص لأن طلب تنفيذ بنغلاديش لقرارات الأمم المتحدة قد صدر عن ممثل دولة لا ترغب هي نفسها بالاعتراف بقرارات اتخذت أثناء فترة لم تكن تشارك فيها الأمم المتحدة .

قرار : في الجلسة ١٦٥٨ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس تكلم الرئيس ملاحظا بأنه ليس هنالك أى اعتراض رسمي على تطبيق المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت ، وأعلن اعتماد اقتراحه باحالة طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية الى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد .

٨٧٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس موجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10766) أورد ممثل باكستان مقتطفات من بيان أدلى به رئيس الباكستان السيد ذوالفقار علي بوتو أمام الجمعية الوطنية للباكستان في ١٤ آب/اغسطس يتصل بمسألة قبول بنغلاديش . وقال ان الرئيس بوتو قد كرر القول بوجوب تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وأكد أن حكومته مستعدة للدخول في مناقشات مع زعماء باكستان الشرقية بشأن ما يجب أن تكون عليه العلاقة والصلات فيما بينهما فسي المستقبل وذلك في محادثات خالية من أى شروط مسبقة . وأكد أن هذه المناقشات ضرورية قبل اتخاذ أى قرار وأن سلطات دكا هي التي رفضت الدخول في حوار . وأعرب ممثل الباكستان في رسالته عن وجهة نظر حكومته بأنه يجب أن يبصر قبول بنغلاديش في ضوء الظروف التي أدت الى قيامها والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ووضع تنفيذ قرارات المنظمة والتطورات اللاحقة . واستشهد ببند قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) والمادة ١١٨ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وقال بأن بنغلاديش تعيق ، بحكم عدم تنفيذها للالتزامات المترتبة عليها بمقتضى ما تقدم ، التقدم نحو تحقيق السلم في شبه القارة كما انها عجزت عن اثبات كونها دولة محبة للسلام قادرة على تنفيذ التزاماتها . لذلك فهي غير مؤهلة الآن لقبولها في عضوية الأمم المتحدة .

٨٨٠ - وتلقى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/اغسطس من القائم بأعمال سفارة جمهورية بنغلاديش الشعبية في واشنطن وعممها بوصفها وثيقة (S/10774) ، بناء على طلب ورد فيها . وصرح القائم بالأعمال ، مشيرا الى الرسالة التي وردت من باكستان (S/10766) ، معلنا بأن باكستان ، في محاولة لدعمها الادعاء بأن النظر في طلب بنغلاديش ليس مواتيا أو ملائما ، أشارت عددا من المسائل التي لا تتصل بالموضوع وقد تمت عددا من البيانات الخاطئة والمضللة التي تتصل بالمسائل الثنائية المتعلقة بين البلدين . غير أنه لا يمكن الربط بين عضوية الأمم المتحدة ووضع العلاقات الثنائية بين مقدم الطلب وأية دولة أخرى ، وهذا ما صرحت به محكمة العدل الدولية في فتاها المؤرخة ٢٨ ايار/مايو ١٩٤٨ بأنه لدى اتخاذ قرار بشأن مؤهلات دولة مقدمة للعضوية فانه يجب على أية دولة عضو أن تسترشد على سبيل الحصر بالمادة ٤ من الميثاق ولا تأخذ بأية اعتبارات

سياسية خارجية . وصرح كذلك أن بنغلاديش هي ثامن أكبر دولة في العالم في عدد السكان وأن حكومتها المنتخبة ديمقراطيا قد أقامت سلطة لاتنازع في جميع أنحاء البلد ؛ وأنه ليست هناك أية قوات أجنبية في بنغلاديش ؛ وأنها حظيت بالاعتراف الدبلوماسي الكامل من أكثر من ٨٥ بلدا ؛ وأنها عضو في عدد من الوكالات المتخصصة ؛ وأنها أكدت رسميا نيتها في الاضطلاع بجميع الالتزامات المنبثقة عن الميثاق ؛ وأنها اتخذت جميع الخطوات الضرورية لحماية الأرواح والممتلكات لجميع الأقليات العرقية واللغوية وقد تمت تعاونها الكامل لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى . وأعرب عن أمل حكومته بأن يقاوم مجلس الأمن المناورات غير المبررة وأن ينظر بصورة فورية وإيجابية في طلبها للعضوية .

٨٨١ - وفي ٢٣ آب/اغسطس تقدمت اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد بتقريرها (S/10773) الى مجلس الأمن بشأن طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية . وكانت اللجنة قد درست الطلب في جلستين عقدتا في ١١ و ٢١ آب/اغسطس وأعرب خلال هاتين الجلستين أعضاء اللجنة عن وجهة نظر وفودهم بشأن الطلب . وذكر التقرير انه نظرا لعدم وجود أى اعتراض رسمي فقد تقرر التنازل عن تطبيق المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لتمكين اللجنة من رفع تقرير الى مجلس الأمن يتضمن استنتاجاتها بشأن هذا البند قبل ٢١ آب/اغسطس .

٨٨٢ - وأرفق بتقرير اللجنة مشروع قرار (S/10768) رفعه الى مجلس الأمن في ٢١ آب/اغسطس وفود الصين وورد فيه بأن يقرر المجلس تأجيل النظر في المسألة الى حين التنفيذ الكامل للقرارين المتصلين بالموضوع وهما قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) وقرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) . وأشار الى أن الوفد الصيني سوف يطلب ايلاء الأسبقية لمشروع قراره في مجلس الأمن وذلك وفقا للنظام الداخلي المؤقت .

٨٨٣ - كما تلقت اللجنة مشروع قرار (S/C.2/L.1) تقدمت به الهند والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا ، ويقضي بأن تقرر اللجنة أن توصي مجلس الأمن بقبول جمهورية بنغلاديش الشعبية عضوا في الأمم المتحدة .

٨٨٤ - وذكر التقرير انه بعد أن أعاد الرئيس الى الأذهان المناسبات التي صوتت فيها اللجنة في الماضي على موقف الوفود ازاء قبول دولة مقدمة بطلب ، وافق أصحاب مشروع القرار الثلاثي (S/C.2/L.1) على التصويت على موقف الوفود ازاء طلب بنغلاديش بدلا من التصويت على مشروع قرارهم . وأشار الرئيس الى أن تصويت اللجنة لا يشكل قرارا أساسيا ، الأمر الذي ينحصر في دائرة اختصاص مجلس الأمن .

٨٨٥ - وذكرت اللجنة في تقريرها أنه لدى التصويت على موقف الأعضاء ازاء طلب بنغلاديش للعضوية في الأمم المتحدة كان موقف (احدى عشر) وفدا لصالح المشروع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والارجنتين وإيطاليا وبلجيكا وبنما وفرنسا والهند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويوغسلافيا) وأن أحد الوفود (غينيا) صوت ضد المشروع ولم تشارك ثلاثة وفود (السودان والصومال والصين) في التصويت . وأعرب وفد الصين عن معارضته الشديدة للتصويت على مشروع القرار (S/C.2/L.1) وقال ان مثل هذه الممارسات تخالف كليا النظام الداخلي لمجلس الأمن ولذا فهي غير قانونية وباطلة تماما .

٨٨٦ - وفي الجلسة ١٦٥٩ المعقودة في ٢٤ آب/اغسطس واصل المجلس النظر في طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية . وكان معروضا على المجلس مشروع القرار (S/10768) الذي رفعه في ٢١ آب/اغسطس وفد الصين ومشروع قرار رباي (S/10771) تقدم به في ٢٣ آب/اغسطس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والهند ويوغسلافيا .

٨٨٧ - وفيما يلي نص مشروع القرار الصيني (S/10768) :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في مداوات اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد بشأن الوثيقة —
(S/10759) ،

" وان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، والى قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) المتخذ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، ولا سيما أحكام الفقرتين ١ و ٣ من القرار الأخير ، بشأن انسحاب القوات وإطلاق سراح أسرى الحرب وإعادة تهم الى الوطن تنفيذا لاتفاقيات جنيف من قبل جميع من يعينهم الأمر ،

" وان يؤكد ان الامثال للقرارات المتعلقة بالموضوع والصادرة عن الأمم المتحدة التي تمثل ارادة الأغلبية الساحقة لبلدان العالم هو دليل هام على قدرة البلد المتقدم بالطلب ورغبته في تنفيذ الالتزامات التي وردت في الميثاق ،

" وان يؤكد من جديد أن أحكام قراره ٣٠٧ (١٩٧١) تنطبق على جميع — من يعينهم الأمر في النزاع الأخير في شبه القارة الآسيوية الجنوبية ،

" وان يعرب عن عميق قلقه أن قراره ٣٠٧ (١٩٧١) لم ينفذ بعد ، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرتين ١ و ٣ منه ،

" وان يكرر أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) وقرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) ، ومساس الحاجة الى ذلك ،

" ١ - يقرر تأجيل النظر في المسألة المشار اليها في الوثيقة (S/10759) ، الى حين تنفيذ القرارين المذكورين أعلاه تنفيذا كاملا ؛

" ٢ - ويطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا الى مجلس الأمن في موعد مبكر حول التنفيذ الكامل للقرارين المذكورين أعلاه من قبل جميع الأطراف المعنية " .

٨٨٨ - وفيما يلي نص مشروع القرار الرباعي (S/10771) :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية لقبولها في الأمم المتحدة —
(S/10759) ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول عضوية جمهورية بنغلاديش الشعبية في الأمم المتحدة " .

٨٨٩ - وتكلم ممثل الصين مشيراً الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) وقرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) ، فقال ان هذين القرارين ، لاسيما الفقرتين ١ و ٣ من قرار مجلس الأمن ، يطالبان صراحة جميع من يعنيتهم الأمر بوجوب انسحاب القوات المسلحة الى اقليمها والى مواقع وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان في جامو وكشمير كما يتوجب عليهم الافراج عن أسرى الحرب واعادتهم الى الوطن عملاً باتفاقيات جنيف ، غير أن هذين القرارين لم يتم تنفيذهما حتى الآن من قبل الأطراف المعنية . ويرى الوفد الصيني بأنه يتحتم على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحث على التنفيذ التام لهذين القرارين في موعد مبكر . وان الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه من أحكام الفقرة ٤ من الميثاق هو أن تنفيذ هذين القرارين المتصلين بالموضوع والصادر من الأمم المتحدة يمثلان رغبة الأغلبية الساحقة لبلدان العالم وهو دليل هام على قدرة البلد مقدم الطلب ورغبته في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق . وان فصل مسألة الطلب المعروض على المجلس عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع يخالف نص الميثاق وروحه . ولذا فان الوفد الصيني يؤيد مشروع قراره (S/10768) الذي يرمي الى تأجيل النظر في الطلب الى حين التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع . فاذا ألح كل من الاتحاد السوفياتي والهند والبلدان الأخرى على استعجال مجلس الأمن من أجل قبول بنغلاديش فوراً في الأمم المتحدة ، فان وفده سيصوت ضده بصورة قطعية .

٨٩٠ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد يشير بوضوح الى أن الغالبية العظمى من أعضائه تؤيد قبول بنغلاديش فوراً . وقد بذلت محاولات في المجلس، وفي اللجنة أيضاً ، لربط النظر في الطلب بشروط مسبقة خارجية ولا صلة لها بالموضوع ، كالعلاقات الثنائية بين مختلف الدول وتنفيذ بنغلاديش لقرارين من قرارات الأمم المتحدة . وقد تضمن مشروع القرار الصيني (S/10768) آخر انعكاس لهذه المحاولات ، تلك التي سبق وأن رفضتها الغالبية العظمى من أعضاء المجلس . وفي فتوى مؤرخة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٤٨ بشأن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الميثاق ذكرت محكمة العدل الدولية بأنه لا يحق قضائياً لأية دولة أن تجعل موافقتها على القبول رهناً بشروط لا تنص عليها صراحة الفقرة الأولى من المادة المذكورة . ولذلك فانه مما لا يقبل الجدل أن قبول أية دولة عضواً جديدة لا يمكن أن يكون مشروطاً بأي شيء سوى المادة الرابعة . وان مسألة وجود قوات أجنبية في أراضي دولة مقدمة للطلب هو أيضاً اعتبار لا صلة له بالموضوع إطلاقاً . وعلاوة على ذلك فان بنغلاديش صرحت بصورة جازمة بأنه ليست هنالك أية قوات أجنبية في أراضيها . وهكذا فان مشروع القرار الصيني يتضمن أحكاماً خارجية عن نطاق الموضوع كلياً . وأضاف انه ليس هنالك في قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) ما ينطبق على بنغلاديش ، وانه لم يؤكد أى من الوفود مطلقاً خلال المناقشات المستفيضة التي سبقت اعتماد قرار المجلس ٣٠٧ (١٩٧١) بأنه ينطبق على بنغلاديش . وقال مشيراً الى مشروع القرار الرابعي (S/10771) بأن الدول المقدمـة لهذا المشروع حثت على اتخاذ قرار فوري بشأن هذه المسألة ، لأن أى تأخير اضافي ، سواء كان محدوداً أو غير محدود ، مشروطاً أو غير مشروط ، يمكن الا أن يزيد من التوترات السائدة في شبه القارة ويزيد صعوبة تحقيق سلم ووثام دائمين بين البلدان في المنطقة .

٨٩١ - وتكلم ممثل يوغسلافيا ، فقال ان بنغلاديش أوفت بجميع متطلبات العضوية التي نصت عليها المادة الرابعة من الميثاق وانها راغبة وقادرة تماماً على الاضطلاع بالالتزامات والواجبات التي تقع

على الدولة العضو وتنفيذها . وترى حكومته انه ليس هنالك أساس عادل لمنع بنغلاديش من دخول المنظمة ، وان هؤلاء الذين يهتمون بصورة واقعية وبناءة بتعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي العالم والراغبون في أن يساهم كل بلد بقدر ما يستطيع ، لا يمكنهم أن يهملوا الواقع الجديد في بنغلاديش والفرصة المتاحة للقيام في وقت واحد بتعزيز استقلال ذلك البلد ، وعالمية الأمم المتحدة وانجازاتها وفعاليتها عامة . وان المساهمة الكلية لبنغلاديش مستقلة وغير منحازة في الأمم المتحدة تشكل احدى المنجزات الهامة وخطوة الى الأمام بالنسبة للجميع . وقال ان حكومته تنطلق ، في دعمها الفعال لحق بنغلاديش في دخول المنظمة ، من المبدأ القائل بأن مثل هذا الحق ليس موضوع أو سبب أية مواجهة ، ويجب ألا يكون كذلك . وان يوفسلافيا تتمتع بعلاقات ودية وطبيعية مع جميع بلدان شبه القارة ومع جميع العوامل الآسيوية وغير الآسيوية التي تؤثر على التطورات هناك .

٨٩٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده أحد أصحاب مشروع القرار المتعلق بطلب بنغلاديش ، التي قبلت مؤخرا كعضو في الكومنولث . وشعر وفده بالارتياح العميق لان بنغلاديش مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة ولأنها عازت على اعلاء مبادئ الميثاق . ويرى وفده أن الحجج التي سيقى في ما يتصل بالقرار ٣٠٧ (١٩٧١) لا تبرر أي تأجيل آخر للنظر في الطلب ، وأن التأخير لن يحسن الوضع في شبه القارة . بل على العكس ، فمن الأرجح أن يزول التوتر بقبول بنغلاديش بصورة مبكرة في الأمم المتحدة ، بدلا من جعل قبولها منوطا بشروط خاصة .

٨٩٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال بأنه من الواضح ان بنغلاديش قبلت بالالتزامات الواردة في الميثاق وتعمدت رسميا بتنفيذها . ولذا فهي مؤهلة للقبول . وان موقف حكومته ازاء بنغلاديش ثابت وقائم على مبدأ . ان انها أيدت حركة الشعوب للحصول على استقلالها القومي منذ البداية . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد دوما زيادة تطوير العلاقات الطيبة مع جميع بلدان شبه القارة الهندية الباكستانية والنموس بالسلم في آسيا وتعزيزه . ويشعر الشعب السوفياتي بتعاطف عميق مع كفاح شعب بنغال الشرقية ويرحب بالنصر الذي أدى الى اقامته دولة مستقلة ذات سيادة وهي بنغلاديش . وتناشد ، بوصفه أحد مقدي مشروع القرار الرباعي (S/10771) ، جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، لاسيما الأعضاء الدائمين ، باعتماد هذا المشروع . أما بالنسبة لمشروع القرار الصيني (S/10768) فقال بأنه يخالف مباشرة أحكام المادة الرابعة من الميثاق والفقرة الأولى من المادة ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، التي تتضمن المتطلبات الوحيدة المنصوص عليها بالنسبة لجميع الدول المتقدمة للعضوية . وقال ان مشروع القرار وسع بصورة تحكيمية هذه المتطلبات ولذا فهو محاولة غير دستورية لادخال التمييز والمحاباة ، الأمر الذي يتناقض مع مبدأ التساوي في السيادة بين الدول .

٨٩٤ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان وفده لا يرى سبيلا أفضل من تأجيل النظر في المسألة التي حين تنفيذ الأطراف المعنية للقرارات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن ، وقال ان وجهة النظر هذه تدخل في مشروع القرار الذي اقترحه الصين . وقد وجد وفده أن هذا المشروع أكثر تلاؤما مع وجهات نظره ، شريطة الا يخلق الباب نهائيا في وجه بنغلاديش . وقال ان هذا الموقف يطيه اعتبار انساني من أجل حوالي ١٠٠٠٠ من أسرى الحرب الذين لا يزال مصيرهم معلقا . وبما أن بنغلاديش لها كلمة لها وزنها في تقرير مصير هؤلاء وتلج باصرار على تقديم بعضهم للمحاكمة

بتهمة ارتكاب جرائم الحرب ، فان الافراج عنهم سيكون محك ودليل على طبيعة حب السلام لدى الدولة المتقدمة بالطلب . وقال ان على المجلس ، في تقريره ما اذا كانت الدولة المقدمة للطلب محبة للسلم أن يأخذ بحين الاعتبار سجل التزامها بقرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة بصفة عامة . وقال انه يرى أن تأجيل قبول العضوية لفترة قصيرة قد يسهل تنفيذ قرارات المجلس والافراج عن أسرى الحرب . واقترح رسميا ، بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من جدول الأعمال المؤقت تأجيل الجلسة حتى بعد ظهر اليوم التالي قبل التصويت .

٨٩٥ - وتكلم ممثل اليابان ، فذكر ان وفده سوف يؤيد طلب بنغلاديش لانه ليس هنالك من شك بأنها مؤهلة للعضوية وان قبولها في الأمم المتحدة سوف يساهم في النهوض برسالة المنظمة العالمية . ولذلك فان وفده سوف يصوت لصالح مشروع القرار الرابعي ولا يسعه أن يساند مشروع القرار الصيني .

٨٩٦ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال بأن وفده مستعد في أي وقت للتصويت على الموافقة على طلب بنغلاديش لقبولها في الأمم المتحدة وأن موقفه بالدرجة الرئيسية يعتمد على اعتبارات قانونية مشتقة من التفسير الدقيق للمعايير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وان المادة الرابعة من الميثاق نصت على خمسة شروط لقبول الأعضاء الجدد في المنظمة ، وبينت محكمة العدل الدولية بكل وضوح فسي فتواها المؤرخة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٤٨ بأن المتطلبات التي وردت في الفقرة الرابعة من الميثاق هي كاملة ، أي انه لا يمكن اضافة شروط أخرى إليها ، مهما كانت معقولة أو منطقية . ويعتقد وفده كل الاعتقاد بأن جمهورية بنغلاديش الشعبية قد أوفت بجميع المتطلبات الواردة في الميثاق وان قبولها سوف يسهل تسوية المشاكل المعلقة .

٨٩٧ - وتكلم ممثل إيطاليا ، فأعاد الى الأذهان أن وفده قد اقترح عدم اتخاذ قرار عاجل بشأن طلب بنغلاديش ، نظرا لأن تجارب الماضي قد أثبتت انه في حال اعتراض أحد الأعضاء الدائمين بشدة فان التصويت لن يكون مفيدا لا للأمم المتحدة ولا لبنغلاديش بالذات . غير انه سوف يصوت لصالح مشروع القرار الرابعي لأن إيطاليا رحبت منذ البداية بطلب بنغلاديش لقبولها فوراً في الأمم المتحدة وساندت هذا الطلب . وان مثل هذا القرار سيكون خطوة هامة اضافية نحو تحقيق عالمية المنظمة الدولية . وقد درجت ممارسة حكومته وسياستها الثابتة على دعم دخول الدول التي كانت قد اعترفت بها الى الأمم المتحدة مثل بنغلاديش وفي واقع الأمر فقد صوتت إيطاليا من قبل لصالح عضوية بنغلاديش في عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

٨٩٨ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان حكومته تعتبر أن بنغلاديش تنتمي الى الأمم المتحدة وانه ينبغي لها أن تحتل مكانها دون تأخير . لذلك فهي تأسف لان الطلب لم يحظ بالدعم الجماعي فسي المجلس . ونظرا للظروف المثيرة التي أحاطت بقيام بنغلاديش فان العديد من المشاكل الخطيرة والمنازعات مازالت قائمة بين الأطراف . وقد بذلت حكومته جهودا مضيئة لمعرفة ما اذا كانت هنالك احتمالات ملائمة للتغلب على العقبات التي تعترض طريق المجلس ، بيد انه للأسف الشديد لــــم تظهر أية عوامل جديدة من شأنها أن تدعو الحكومة الفرنسية الى التذكير بأن أي تأخير اضافي من شأنه أن يسهل في المستقبل القريب السعي من أجل ايجاد حل مقبول لجميع الأطراف المعنية . وفي هذه الظروف فان وفده ينوى الامتناع عن التصويت لصالح مشروع القرار الصيني والتصويت لصالح مشروع القرار الذي يوصي الجمعية العامة بقبول بنغلاديش .

٨٩٩ - وجرت مناقشة اجرائية حول الاقتراح الذي تقدم به ممثل السودان شارك فيها ممثلو الاتحاد السوفياتي والهند والصومال والسودان ويوغسلافيا والصين . وبعدئذ جرى التصويت على الاقتراح القائل بتأجيل المناقشة الى بعد ظهر اليوم التالي وذلك قبل التصويت على مشروع القرار أمام المجلس .

القرار : واعتمد الاقتراح بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٤ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والهند ويوغسلافيا) وامتناع عضوين عن التصويت (بنما وفرنسا) .

٩٠٠ - وفي الجلسة ١٦٦٠ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، تكلم ممثل بنما فقال ان جمهورية بنغلاديش الشعبية لها حق لا ينكر في عضوية الأمم المتحدة ، طالما انها أوفت بجميع متطلبات العضوية التي نص عليها الميثاق . وان بنما سوف تصوت لصالح دخولها فوراً كعضو جديد في الأمم المتحدة ولا يسعها أن تساند مشروع القرار الذي تقدم به الوفد الصيني .

٩٠١ - وتكلم الرئيس ، بصفته ممثلاً لبلجيكا ، فأعلن ان حكومته ترغب في المساهمة بخلق جو يخفف فيه التوتر في شبه القارة الهندية وهو يعتقد كل الاعتقاد بأن وجود بنغلاديش في الأمم المتحدة هو عامل هام في خلق هذا الجو . وقد اعترفت بلجيكا ببنغلاديش ومنحتها مساعدة كبيرة ، كما أيدت دخولها في منظمة الصحة العالمية . لذلك فان وفده سيصوت لصالح مشروع القرار الرباعي . وقال ان بنغلاديش أوفت بالشروط الخمسة التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الميثاق وقال ان هذه الشروط تقييدية ولم ترد على سبيل المثال . ولذا فان وفده ليس في وضع يسمح له بمساندة مشروع القرار الذي تقدم به ممثل الصين . وقال ان وفده قد أمل بأن تدخل الدولة الجديدة بتأييد اجماعي من قبل الأعضاء الخمسة عشرة في المجلس وبمساندة باكستان ، وانه في الوقت الذي يكون فيه ترشيح بنغلاديش للعضوية قد قدم ، تكون جميع المسائل المتعلقة الناشئة من الأحداث التي جرت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ قد حلت بما يرضي جميع الأطراف المعنية .

٩٠٢ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه من الواضح ان هنالك وجهات نظر متعارضة جدا ، ليس فقط فيما يتعلق بقبول بنغلاديش في حد ذاته ، بل فيما يتعلق بتوقيت انضمام بنغلاديش الى الأمم المتحدة وشروط هذا الانضمام . وفي هذه الظروف فانه من العدل والمنطق أن يتصرف المجلس بكثير من الحذر ودون استعجال لا مبرر له . غير انه يبدو ان الغالبية من أعضاء المجلس تؤيد اتخاذ قرار سريع بشأن هذه المسألة . وقال ان وفده سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الصيني لانه لا يعتبر من الانصاف تأجيل النظر في طلب بنغلاديش حتى تنفيذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) تنفيذا تاما . وحسب بنغلاديش أن تمثل فقط لتلك الاحكام التي تسميها مباشرة ، ان أن العديد من أحكام القرار تتناول مباشرة العلاقات بين باكستان والهند فقط . وقال ان الصومال ستمتنع كذلك عن التصويت على مشروع القرار الرباعي في شكله الحالي . وقال ان هنالك ٨٠٠٠٠ من أسرى الحرب الباكستانيين و ١٠٠٠٠ من المعتقلين المدنيين ، بما فيهم النساء والأطفال ، الذين يعتمد الافراج عنهم واعادتهم الى الوطن على موافقة حكومة بنغلاديش . وقال ان القرار ٣٠٧ (١٩٧١) يتضمن طلبا باخلاء سبيلهم ، وان موافقة المجلس على طلب بنغلاديش دون الاشارة الى الى نص القرار وروحه لن يخدم أهداف المنظمة . فليست هنالك أية سابقة تقدمت فيها دولة تسمى

لعضوية الأمم المتحدة في الوقت الذي تحتجز فيه ٨٠.٠٠٠ من الجنود و ١٠.٠٠٠ من المدنيين المعتقلين ، خلافا لقرار أصدره مجلس الأمن . وتقدم باسم وفود السودان والصومال وغينيا بتعديل (S/10775) على مشروع القرار الرباعي (S/10771) من شأنه أن يجعل قبول بنغلاديش في الأمم المتحدة " رهنا بالتنفيذ الفوري لجميع أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة باخلاء سبي أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين واعادتهم الى ديارهم كما ورد في قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) " .

٩٠٣ - وتكلمت ممثلة غينيا ، فقالت بأن الظروف المثيرة التي رافقت قيام جمهورية بنغلاديش الشعبية معروفة جيدا ولهذا فان وفدها يعتقد بأن قبول بنغلاديش لا يمكن فصله عن تنفيذ القرار ٣٠٧ (١٩٧١) . وقالت ان غينيا كانت ولا تزال تسعى دوما لتشجيع جميع المحاولات للتفاوض وانها كانت دوما ولا تزال تعارض الحلول العاجلة التي قد تعيق ، في رأيها ، اجراء المفاوضات بدلا من مساعدتها . ولذا فانها لا ترى أية صعوبة في التصويت لصالح مشروع القرار الصيني . وانها قبل التعديل الثلاثي على مشروع القرار الرباعي فان غينيا ستصوت لصالح مشروع القرار هذا ؛ والا فانها ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار الرباعي في صيفته الأصلية .

٩٠٤ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان المجلس يناقش مسألة مقصورة على قبول بنغلاديش . وعلى المجلس أن يسترشد بتفسير الميثاق الذي أورده محكمة العدل الدولية ، والذي ورد فيه أنه يجب الا تدخل على مسألة القبول ظروف خارجية أو شروط اضافية أو أية مسائل لا تتعلق بالموضوع . كما قال لم يكن هنالك أى تأخير على الاطلاق ، أو أى تأخير يذكر ، في قبول الأعضاء الجدد منذ عام ١٩٦٥ . وأضاف ان المشاكل بين باكستان وبنغلاديش يمكن حلها ، ولكن على أساس مفاوضات تقوم على قدم المساواة فقط . ولكن هذه المشاكل لا علاقة لها بقبول بنغلاديش . وذكر أن القائم بأعمال بنغلاديش في واشنطن ، قد أعلن في رسالة له الى المجلس ، بأن بنغلاديش مستعدة لتسوية جميع المشاكل المتعلقة بينها وبين باكستان على أساس التساوى في السيادة بين الدول ، والكرامة القومية ، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية . ولذا فان وفده سوف يرفض قطعيا التعديل الثلاثي ، ان انه لو أدخل فلن يكون هنالك فارق جوهري كبير بين مشروع القرار الرباعي ومشروع القرار الصيني .

٩٠٥ - وتكلم ممثل الصومال ، فلفت النظر الى بيان صدر في ٢٥ آب/اغسطس وفيه حثت اللجنة الدولية للقانونيين حكومة الهند على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية فورا لاخلاء سبيل أسرى الحرب الباكستانيين المعتقلين في الهند واعادتهم الى ديارهم ، وذلك عملا باتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ . ولدى النظر في قبول بنغلاديش يجب الأخذ بعين الاعتبار فيما اذا كانت قد امتثلت للالتزام الأساسي للتصرف بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف .

٩٠٦ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان التعديل المقترح من شأنه أن يؤخر حل المشكلة ويصلها بمشاكل وتطورات خارجية أخرى . وان يوغوسلافيا ، بوصفها احدى الدول المتقدمة بمشروع القرار الرباعي ، ستصوت ضد التعديل .

٩٠٧ - وتكلم ممثل السودان ، فقال بما أن الأمور تتحسن في شبه القارة بمعدل مرضى فان مهلة قصيرة قد تكفي لتسوية جميع المنازعات المتبقية . وأضاف ان أصحاب التعديل الثلاثي يمتقدون بأن

المفاوضات الجارية ستعطي ثمارها لدى طرح المسألة أمام الجمعية العامة على أساس المساواة المطلقة بين باكستان وبنغلاديش . فضلا عن ذلك فهم يودون تجنب تصويت من شأنه أن يؤدي الى رفض الطلب .

قرار : في الجلسة ١٦٦٠ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٣ نال مشروع القرار الذي تقدمت به الصين (S/10768) ٣ أصوات (السودان وغينيا والصين) مقابل ٣ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند ويوغوسلافيا) وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت ، ولذا لم يعتمد لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات .

٩٠٨ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان الهدف من مشروع قرار وفده الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع الصادرة عن الأمم المتحدة التي تمثل رغبة الغالبية العظمى من بلدان العالم والمصالح الرئيسية لجميع شعوب شبه القارة الآسيوية . و اضاف انه بسبب ما قام به الاتحاد السوفياتي والهند من عرقلة وتخريب للأمر فان مشروع القرار ، الذي يتفق كليا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لم يعتمد للأسف . وقال انه في ضوء الظروف التي صاحبت قيام بنغلاديش فانه من الواضح أن مسألة طلبها للعضوية يجب ألا ينظر فيه بالانحراف عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بالحرب العدوانية التي جرت في العام الماضي في شبه القارة الآسيوية الجنوبية . ويرى وفده انه على الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن عن التنفيذ الكامل لهذه القرارات . وان المادة الرابعة من الميثاق تنص على انه لا يكفي أن تعرب الدول المتقدمة لعضوية الأمم المتحدة عن استعدادها لقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بل يجب عليها ، في رأي المنظمة ، أن تكون قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه قبل أن تصبح أهلاً للقبول . وبما أن سلطات بنغلاديش أبدت احتقاراً مكشوفاً لمبادئ الميثاق ورفضت الامتثال للقرارات المتصلة بالموضوع فيجب ألا تتوقع من مجلس الأمن أن يغمض عينيه ويصدر حكماً يؤكد بأنها قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق وراغبة فيه . وان عجزها وعدم رغبتها في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق يثبت مخالفتها المباشرة للمادة ٤ وعدم أهليتها التامة لقبولها في الأمم المتحدة . وهو يرى أن حكومتي الاتحاد السوفياتي والهند لهما دوافع خفية لاعتراضهما على تأجيل النظر في الطلب واللاحاح على جر بنغلاديش الى الأمم المتحدة قبل تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . واتهم هذين البلدين باستغلال آثار الحرب العدوانية ورفض سحب جميع القوات الهندية واعتقال أكثر من ٩٠.٠٠٠ من أسرى الحرب والمدنيين كرهائن بغية تهديد باكستان وممارسة الضغط على الأمم المتحدة . ومضى قائلاً انه في شهر آب/اغسطس ١٩٧١ أبرمت حكومتا الاتحاد السوفياتي والهند معاهدة سلم وصداقة وتعاون ما هي في جوهرها الا معاهدة عدوانية لتحالف عسكري جردت الحكومة الهندية من شعار عدم انحيازها . ومن ثم اتهم حكومة الاتحاد السوفياتي بمساندة الهند في شن حربها العدوانية ضد باكستان وبأنها أعاقت ، بعد وقف إطلاق النار ، ايجاد حـل معقول للعلاقات بين الأطراف في شبه القارة الآسيوية الجنوبية في محاولة لزيادة الانقسام والعداء واستخدام المتناقضات بغية التحكم في الهند وبنغلاديش ، والتسلل الى منطقة المحيط الهندي وشبه القارة الآسيوية الجنوبية لتوسيع دائرة نفوذها ولغرض هيمنتها عليها . وأضاف ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في رفضها تأجيل النظر في طلب بنغلاديش واستعجالها

التصويت في مجلس الأمن على الطلب بغية اجبار الوفد الصيني على التصويت ضده ، كانت بـكـسـاـة تستعمل بنغلاديش مـخـلـب قـط لـسـحـب الكـسـتـنـاء من النار . وفي السنوات الأخيرة ، وتحت ستار الدعم والمساعدة ، أخضعت عددا من بلدان العالم الثالث ، بما فيها بلدان افريقيا والشرق الأوسط ، للعدوان والأعمال الهدامة والتدخل والتحكم . وذكر ان النقاب قد كشف من قبل عن بعض مخططاتها ويجري الكشف عن مخططات أخرى . فاذا تبقى لدى بعض الناس في شبه القارة الآسيوية الجنوبية بعض الشعور بالثقة القومية فلم لا يستطيع هؤلاء اتخاذ المبادرة للعمل على الوحدة في شبه القارة أولا وتسهيل ايجاد تسوية معقولة للمسائل المتصلة بالموضوع بدلا من الاستسلام لقيادة الآخرين ؟ وان الوفد الصيني ، حرصا منه على احقاق جو واقعي من الوثام في شبه القارة الآسيوية الجنوبية وعلى المصالح الحيوية لجميع الشعوب هناك ، يرغب في توضيح موقفه مقدما .

قراران : في الجلسة ١٦٦٠ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٣ نال التعديل الثلاثي (S/10775) على مشروع القرار الرباعي (S/10771) ٤ أصوات (السودان والصومال وغينيا والولايات المتحدة الأمريكية) مقابل ٤ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند وبنغولاسلافيا) وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت ، ولذا لم يعتمد التعديل لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة .

ونال مشروع القرار الرباعي (S/10771) ١١ صوتا مقابل صوت واحد (الصين) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (السودان والصومال وغينيا) ، ولذا لم يعتمد بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس .

٩٠٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأعلن بأن وفده يأسف لعدم تمكن المجلس من الاتفاق لا على توصية لقبول بنغلاديش الى الأمم المتحدة ولا على تأجيل جديد لكنه محدود والذي كان من شأنه ايجاد حل ممكن للمشاكل الكامنة التي أدت الى هذا الطريق المسدود . وقال ان الولايات المتحدة قد اعترفت ببنغلاديش وزودت شعبها وحكومتها بالمساعدة في جهودهما لاعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي . وتعتقد حكومته مخلصه بأن أفضل وسيلة لحرارز تقدم نحو اعادة العلاقات الى حالتها السوية بين أم شبه القارة هو التنفيذ الكامل والسريع لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) . وبصورة خاصة يجب تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف المتصلة بمعاملة أسرى الحرب وذلك في أسرع وقت ممكن . واستنادا الى فتوى محكمة العدل الدولية وحكم الميثاق فان لغة مشروع التعديل الثلاثي ماثار للجدل ، غير أن وفده صوت لصالح المشروع نظرا للأهمية الكبيرة التي توليها حكومته الى الافراج عن أسرى الحرب .

٩١٠ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان موقف وفده ازاء التعديل الثلاثي يقوم فقط على اعتبارات قانونية ، وانه في هذا السياق لا يمكن وضع أية شروط على قبول دولة الى الأمم المتحدة سوى تلك الواردة في الفقرة الرابعة من الميثاق ، مهما بدت أو كانت مثل هذه الشروط عادلة ومعقولة ومرغوبة . ولذا فقد امتنع عن التصويت على التعديل الثلاثي .

٩١١ - وتكلم ممثل الهند ، فأشار الى أن غالبية أعضاء المجلس لم تقبل بمشروع القرار الصيني ، ورفضت أحكامه التي تربط قبول بنغلاديش بشروط مسبقة خارجة عن الميثاق . ومن جهة أخرى فقد

نال مشروع القرار الرباعي دعم الغالبية ولكنه لم يعتمد لمجرد أن عضو دائم واحد صوت ضده . وقال ان وفده لا يعتقد بأن النتيجة من شأنها أن تسهم بصورة ايجابية في تحقيق السلم الذى يقوم أفضل أساس له على التساوى في السيادة بين الدول الثلاث في شبه القارة . لذا فهو يأمل بالتغلب على العوائق قبل افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة .

٩١٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعاد الى الأذهان النداء الذى تقدم به قبل التصويت الى الجميع ، بما فيهم الأعضاء الدائمين في المجلس ، لابتداء روح من التفهم لمصالح واحتياجات بنغلاديش وللتصويت لصالح مشروع القرار الرباعي . وقال انه قد أعرب كذلك عن أمله ، بعد التأجيل الذى اقترحه ممثل السودان ، بأن تستخدم هذه الفترة الفاصلة لتمكين المجلس من اعتماد قرار بالاجماع يوصي بقبول بنغلاديش . ولكنه على الرغم من ندائه الذى أيدته الغالبية في المجلس ، وبسبب موقف الوفد الصيني فانه لم يتم قبول طلب بنغلاديش لدخولها في عضوية الأمم المتحدة في الوقت الحاضر . وقد أظهرت المناقشة التي دارت في المجلس بأن الغالبية العظمى لأعضائه تؤيد قبول طلب بنغلاديش . كما انها أبرزت الطبيعة التي لا تقوم على أساس والتي تخالف الدستور والميثاق لتلك الاعتراضات على قبولها . وأعلن أن ممثل الصين قد لجأ الى مختلف أنواع الاختلافات غير المبررة والمهاجمات المعادية للسوفييت . وان الصين ، في موقفها ازاء طلب بنغلاديش ، قد وقفت ضد مصالح حركات التحرر القومية للشعوب المضطهدة بصفة عامة وحركة التحرر القومية لشعب شرق البنغال بصفة خاصة . وعلاوة على ذلك فان أعمالها تخالف تنمية الميول السلمية وتحسين الجو السائد في شبه القارة الهندية وفي آسيا بأكملها . وان الصين ، باتخاذها موقفا ضد قبول بنغلاديش في الأمم المتحدة ، قد تصرفت بما يخالف مبدأ العالمية والميثاق ، الذى ينص بوضوح ودون غموض على شروط قبول الأعضاء الجدد . وقال ان موقف الصين ضد قبول بنغلاديش يخالف فكرة التعاون بين الدول الأعضاء ذات السيادة ، الامر الذى يعتبره وفده السبب والدافع الحقيقيين وراء تصرفات الصين . وان موقف الاتحاد السوفياتي كان دوما موقفا مبدئيا . فقد أيد الاتحاد السوفياتي المبدأ منذ اثني وعشرين سنة في مسألة اعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية ، وكأمر مبدئي ، فانه سيواصل تأييد قبول جمهورية بنغلاديش الشعبية .

٩١٣ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان الهدف الاول لوفده هو القبول الفوري لبنغلاديش . فاذا لم يتحقق فان هدف ايطاليا الثاني كان وما يزال عضوية بنغلاديش في أبكر مرحلة ممكنة أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة . ويأمل وفده مخلصا بأن يتطور الوضع في شبه القارة الآسيوية في روح من اتفاقية سيمل نحو تحقيق جو من الوفاق والتعاون لتمكين المجلس من اعادة النظر في طلب بنغلاديش في موعد مبكر .

٩١٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فكرر قوله بأن وفده يؤيد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) والتقيد بدقة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، بيد انه لا يعتقد بأنه على المجلس ، لدى النظر في طلب عضوية بنغلاديش ، ان يأخذ بالاعتبار أية شروط خارجة عن الميثاق بالذات . وبالنسبة للمستقبل فان وفده يأمل بأن تستخلص الأطراف المعنية الاستنتاجات الرشيدة من المناقشة وتحاول جاهدة ايجاد حلول مقبولة . أما فرنسا فقد بدأت فعلا بهذا العمل وهي مستعدة لتقديم مساعدتها لأية محاولة تري الى ايجاد تسوية للمشاكل المعلقة .

٩١٥ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان اى قرار لقبول بنغلاديش في الأمم المتحدة في الظروف السائدة سوف يمس مسألة مبدئية هامة وهي احترام مبادئ ومقاصد الميثاق والتزامات الدول الأعضاء وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وطالما ان الصين تشارك في أعمال الأمم المتحدة فان عليها أن تتصرف وفق المبدأ ولا يسعها مطلقا التهاون بمسألة مبدئية هامة . وأضاف انه بعد دراسة جدية دقيقة للغاية اتخذ الوفد الصيني بصورة جازمة قرارا باستعمال حق النقض دافعا عن المبادئ التي وردت في الميثاق وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . ومضى قائلا ان المناقشة التي جرت حول المسألة في المجلس قد أظهرت بصورة واضحة أن الوفد الصيني اضطر لاستعمال حق النقض . وان شعوب العالم أجمع تدرك بوضوح ان الشعب الصيني كان ولا يزال يساند باستمرار وحزم الكفاح العادل للأمم وشعوب العالم المضطهدة وبناهض بشدة المخططات العدوانية والتدخل والتحكم والتخريب الامبريالي . وان هذه الحقيقة لا تغيرها أية ملاحظات ترمي الى التشهير .

٩١٦ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان وفده ، للأسباب التي ذكرها من قبل ، فضل تأجيل القبول حتى تنفيذ بعض الشروط . ودون مثل هذا التنفيذ فانه لا مبرر لأن ينظر المجلس في مسألة القبول . وان موقف وفده لا تمليه النزاهة والدوافع السامية فحسب بل يعتمد على الحقائق القائمة في المنطقة وعلى أحكام قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) ، وهو لا يخل بوجود أو وضع بنغلاديش من حيث الواقع أو حتى من حيث القانون . وقد حذر وفده دوماً ضد مثل حالة التجرد هذه التي تواجهه المجلس حالياً والتي لا تخدم أفضل مصالح بنغلاديش أو أى بلد في شبه القارة .

٩١٧ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه من الواضح ان بياني الممثل الصيني هما محاولة لتبرير استعماله حق النقض لان النقض قد استعمل خدمة لأهداف جائرة ، اذ أن الأهداف العادلة لا تحتاج الى أى تبرير أو توضيح .

٩١٨ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الوضع في المجلس ما كان ليصل الى ما هو عليه لولا ان بعض الوفود الج على فكرة التصويت . وأكد بأن طلب بنغلاديش لا يمكن عزله عن مسألة أسرى الحرب الذين تحتجزهم بنغلاديش . ولا يمكن لأية دولة تتقدم للعضوية أن تدعى بأنها أوفت بمعايير المــــادة الرابعة من الميثاق طالما انها تحتجز ٩٠ من أسرى الحرب ينتمون الى دولة عضو في المنظمة . وقال ان الصومال تريد أن تنضم بنغلاديش الى الأمم المتحدة ولكن يجب على من ينادى بالانصاف أن يتقدم بصحيفة بيضاء .

٩١٩ - وتكلم الرئيس ، بصفته ممثل بلجيكا ، فقال ان امتناع وفده عن التصويت على التعدد الثلاثي هو تعبير عن قلقه البالغ لأنه بعد حوالي تسعة أشهر من توقف المنازعات لا يزال هناك ٨٠٠٠ من أسرى الحرب و ١٠٠٠٠ من الموظفين الباكستانيين لم يتم الافراج عنهم أو اعادتهم الى وطنهم . وان بلجيكا لا يسعها أن تقبل باستعمال الأشخاص كرهائن لأغراض ومفاوضات سياسية محضة .

٩٢ - وبعدئذ نظر المجلس في مشروع تقريره الخاص المتعلق بطلب جمهورية بنغلاديش الشعبية لعضوية الأمم المتحدة الذي وافق ، بعد تعديل شفهي ، على تقديمه الى الجمعية العامة عملاً بالمادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت .

باء - طلب الجمهورية الديمقراطية الألمانية

٩٢١ - في رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ عممها الأمين العام (S/10945) ، تقدم وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الديمقراطية الألمانية بطلب الجمهورية الديمقراطية الألمانية لقبولها في عضوية الأمم المتحدة ، مشفوعا باعلان وقعه رئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ورحبت الرسالة بأن حكومات كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا اتفقت ، في اعلان مشترك صدر في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، على مساندة طلب الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية لعضويتهم في الأمم المتحدة .

جيم - طلب ألمانيا (جمهورية - اتحادية)

٩٢٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٣ عممها الأمين العام (S/10949) تقدم وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية بطلب جمهورية ألمانيا الاتحادية لعضوية الأمم المتحدة ، مشفوعا باعلان وقعه الرئيس الاتحادي ووزير الشؤون الخارجية الاتحادية بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٩٢٣ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه (S/10950) صرح وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية تقبل أيضا ، ابتداء من التاريخ التي تقبل فيه عضويتها في الأمم المتحدة ، بالحقوق والالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فيمما يتعلق ببرلين (الغربية) وانها ستمثل مصالح برلين (الغربية) في الأمم المتحدة وفي هيئاتها الفرعية .

الفصل العاشر

انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية

٩٢٤ - وفي مذكرة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٢ (S/10744) لفت الأمين العام الانتباه إلى أن ٥ شباط/فبراير ١٩٧٣ هو موعد انتهاء ولاية خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية وأنه على مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والعشرين انتخاب خمسة قضاة لفترة ولاية مدتها تسع سنوات ابتداء من ٦ شباط/فبراير ١٩٧٣ . كما أبرزت المذكرة الاجراءات المتبعة للانتخاب في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة .

٩٢٥ - وفي ١١ آب/أغسطس أحال الأمين العام ، عملاً بالمادة السابعة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن قائمة بأسماء المرشحين حسب المجموعات القومية (S/10745) لملء خمسة شواغر في المحكمة .

٩٢٦ - وفي الجلسة ١٦٧١ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر صوت مجلس الأمن بالاقتراع السري على المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة (S/10745 و Add.1-6) . وصرح الرئيس أنه عملاً بالممارسة التي جرى عليها المجلس فإنه حين يحصل أكثر من خمسة مرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة وهي ثمانية أصوات فإنه يجب التصويت من جديد على جميع المرشحين حتى يحصل عدد المرشحين المطلوبين بالضبط على الأغلبية المطلقة في المجلس .

٩٢٧ - وحصل في الاقتراعين الأول والثاني ستة مرشحين على الأغلبية المطلوبة :

| | | |
|---|-------|-------------------|
| السيد ايساك فورستر (السنغال) | | ١٥ صوتا و ١٤ صوتا |
| السيد ناغندرا سينغ (الهند) | | ١٤ صوتا و ١٤ صوتا |
| السيد اندريه غرو (فرنسا) | | ١٣ صوتا و ١٣ صوتا |
| السير همفري والدوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى | | |
| وايرلندا الشمالية) | | ١٢ صوتا و ١٣ صوتا |
| خوسيه ماريا رودا (الأرجنتين) | | ٩ أصوات و ٩ أصوات |
| كارلوس غارسيا - باور (غواتيمالا) | | ٨ أصوات و ٩ أصوات |

٩٢٨ - وفي الاقتراع الثالث نال المرشحون الخمسة الواردة أسماؤهم الأغلبية المطلقة المطلوبة :

| | | |
|---|-------|----|
| السيد ايساك فورستر (السنغال) | | ١٤ |
| السيد ناغندرا سينغ (الهند) | | ١٤ |
| السيد اندريه غرو (فرنسا) | | ١٣ |
| السير همفري والدوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى | | |
| وايرلندا الشمالية) | | ١٣ |
| السيد خوسيه ماريا رودا (الأرجنتين) | | ١٠ |

٩٢٩ - وبحث رئيس المجلس الى رئيس الجمعية العامة بأسماء المرشحين الخمسة الذين نالوا الاغلبية المطلوبة في المجلس . وبعد تعليق الجلسة أعلم الرئيس المجلس بأنه في الاقتراع الذي جرى فسي الوقت نفسه في الجمعية العامة نال نفس المرشحين الخمسة الأغلبية المطلوبة من الأصوات ولذلك تم انتخابهم أعضاء في محكمة العدل الدولية لفترة ولاية مدتها تسع سنوات ابتداءً من ٦ شباط/فبراير

• ١٩٧٣

الفصل الحادى عشر

مسألة عقد اجتماعات للمجلس خارج المقر

٩٣٠ - وأثناء نظر مجلس الأمن في طلب حكومة بنما بشأن عقد جلسات مجلس الأمن في بنما سيأتي (انظر الفصل الثامن) ، قرر مجلس الأمن في جلسته ١٦٨٥ المعقودة في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٧٣ ان يطلب من لجنة مجلس الأمن المعنية بعقد جلسات المجلس خارج المقر النظر في جميع جوانب متطلبات المجلس .

٩٣١ - وأشارت اللجنة في تقريرها (S/10868) الذى رفعته الى مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني /يناير الى انه قد لفت نظرها الى احد توجيهات المجلس اليها لمحاولة صياغة مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها على جميع الحالات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل وصرحت بأنها اتفقت على عقد جلسة بعد الجلسات التي تعقد في بنما لمناقشة المسائل المتصلة بالموضوع المتعلقة بأى من الاجتماعات المقبلة التي يعقدها المجلس خارج المقر ، وذلك في حدود اختصاصها .

الباب الثالث
لجنة الأركان العسكرية

الفصل الثاني عشر

أعمال لجنة أركان الحربية

٩٣٢ - مارست لجنة الأركان العسكرية أعمالها باستمرار خلال الفترة المستعرضة ، في ظل مشروع النظام الداخلي ، وعقدت ما مجموعه ٢٦ جلسة دون النظر في مسائل موضوعية .

الباب الرابع
المسائل التي لفت نظر المجلس اليها
ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

الفصل الثالث عشر

الرسالة الواردة من لاوس

٩٣٣ - في رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10719) ، أحال ممثل لاوس إلى الأمين العام نص رسالة موجهة إليه من الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء بمملكة لاوس يلفت فيها الانتباه إلى الوضع الخطير الذي نشأ حينذاك في بلده . وبينت الرسالة أن قوات فيتنام الشمالية المزودة بالأسلحة القوية قد صد هجوماً على سهل الجرار . لكن الحالة في الجنوب قد ساءت على نحو خطير . وأرفق رئيس الوزراء برسالته نص آخر احتجاج له في هذا الخصوص وجهه إلى اللجنة الدولية للاشراف والرقابة في لاوس ، التي أكد بأن أعمالها قد شلت منذ أعوام نظراً للافتقار إلى الوحدة بين أعضائها . ولذلك رجا من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالحقائق التي رفعها إلى اللجنة الدولية ، من أجل أن يتعرف العالم على العدوان الذي كان موجهاً ضد بلاده لمدة تربو على العشرين عاماً . وقد أضاف رئيس الوزراء ، راجياً أن يأخذ المجلس مجراه في لاوس حسب روح ميثاق الأمم المتحدة ، وأضاف بأنه سيكون ممثناً حيال أي تدخل لتعريض السلم في لاوس .

الفصل الرابع عشر

الرسائل الواردة من جمهورية خمير

٩٣٤ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب / أغسطس ١٩٧٢ (S/10769) ، تقدم ممثل جمهورية خمير بشكوى الى رئيس مجلس الأمن بشأن قيام قوات فيتنام الشمالية وقوات الفيتكونغ يوم ٦ آب / أغسطس بتشديد هجومهم العام ضد جمهورية خمير .

٩٣٥ - ونظرا لشدة خطورة الحالة من جراء هذا العدوان الذي هو انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٥٤ ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تناشد حكومته بالحاح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المحبة للسلام أن تمارس الضغط اللازم على حكومة هانوي لتضع نهاية لحربها الذي لا مبرر له ضد جمهورية خمير ، والتي هي عضو مخلص في الأمم المتحدة .

٩٣٦ - وقد أحال ممثل جمهورية خمير ، في رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢ (S/10812) الى رئيس مجلس الأمن ، رسالة من رئيس جمهورية خمير يشكو فيها من غارة على بنوم بن شنتها قوات الكوماندوز التابعة لفيتنام الشمالية والفيتكونغ يوم ٧ تشرين الأول / اكتوبر ، وصرح بأن حكومته تحتفظ بحق طلب التعويض من فيتنام الشمالية والفيتكونغ عند انتهاء الحرب ، عن الضـرر والخسائر التي سببوها منذ غزوهم لجمهورية خمير .

الفصل الخامس عشر

الرسالة المتعلقة بفييتنام

٩٣٧ - أحال ممثل جمهورية منغوليا الشعبية الى الأمين العام ، في رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ (S/10827) نص بيان أصدرته حكومته في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر بشأن مشـــــــــــــــــــــروع اتفاقية لانهاء الحرب واعادة السلم في فييتنام كانت قد تقدمت به جمهورية فييتنام الديمقراطية فـــــــــــــي اجتماع سرى بين ممثليها وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوصول الي تسوية سلميةــــــــــــــــــــــــة للمشكلة الفيتنامية . وحسب هذا البيان أثار الجانب الأمريكي في اللحظة الأخيرة مسألة وجـــــــــــــــــــــود صعوبة وهمية في سايغون ، وحاول تأجيل توقيع الاتفاقية ، محدثا بذلك عقبات مصطنعة للأعمال العملي للاتفاق الذي تم التوصل اليه بخصوص انهاء الحرب واعادة السلم في فييتنام .

الفصل السادس عشر

التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي
المشمول بالصايدة

٩٣٨ - أرسل تقرير مجلس الوصاية عن اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية ، الذى يشمل الفترة الممتدة من ١٩ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، الى مجلس الأمن في الوثيقة S/10753 (الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، العام السابع والعشرون ، الملحق الخاص رقم ١) .

٩٣٩ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٧٠ (عام ١٩٤٩) المؤرخ في ٧ آذار / مارس ١٩٤٩ ، أحال الأمين العام بتاريخ ١٣ حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى أعضاء مجلس الأمن تقرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (S/10947) عن ادارة اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية في الفترة من ١ تموز / يوليو ١٩٧١ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٢ .

الفصل السابع عشر

الرسائل والتقارير المتعلقة بالحالة في شبه القارة الهندية/الباكستانية

٩٤٠ - في رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10714) أرسل ممثل باكستان الى الأمين العام قائمة بالشكاوى من انتهاكات جديدة لوقف إطلاق النار من جانب القوات المسلحة الهندية .

٩٤١ - وقدم الأمين العام ، تنفيذاً لمسؤولياته بمقتضى قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (عام ١٩٧١) ، الى مجلس الأمن بتاريخ ١١ آب / أغسطس ١٩٧٢ التقرير النهائي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن نشاطات مركز تجميع جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للاجئين من بنغال الشرقية في الهند (S/10539/Add.3) . وكان هذا التقرير ، الذي اختتم سلسلة من التقارير السابقة (S/10466, Add.1,2) S/10539 قد أحيل من قبل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحاط به علماء مع التقدير .

٩٤٢ - وأحال ممثل باكستان الى الأمين العام برسالة مؤرخة في ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٢ ، نص بيان أصدرته اللجنة الدولية لرجال القانون بتاريخ ٢٤ آب / أغسطس ، يحث الحكومة الهندية على تحرير أسرى الحرب الباكستانيين المحتجزين في الهند واعادتهم الى ديارهم .

٩٤٣ - وفي تقارير مؤرخة في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ (S/10853) و ١٥ كانون الثاني / يناير (S/10853/Add.1) و ١٣ آذار / مارس (S/10853/Add.2) و ٢٦ نيسان / أبريل (S/10853/Add.3) ، أكمل الأمين العام تقاريره السابقة التي تعطي بيانات ، عملاً بقرار مجلس الأمن ٣٠٧ (عام ١٩٧١) وقرار الجمعية العامة ٢٩٧٠ (د - ٢٦) ، بشأن مجهودات الأمم المتحدة للاغاثة في الهند وبنغلاديش .

الفصل الثامن عشر

الرسائل المتعلقة بجزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى

٩٤٤ - في رسالة مؤرخة في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٢ (S/10710) موجهة الى مجلس الأمن ، أكد ممثلو الامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية والسودان والعراق وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن واليمن الديمقراطية ، موقف حكوماتهم من أن جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى ، التي تم احتلالها عسكرياً من طرف ايران حسب قولهم ، هي جزر عربية ، وأضاف الرسالة بأن التاريخ يشهد على هويتها وطابعها العربيين المستمرين ، وبأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الامارات العربية المتحدة و - من الوطن العربي . كما أكدت ذلك القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية .

٩٤٥ - وقد بين ممثل ايران ، في رد مؤرخ في ٧ آب / أغسطس (S/10756) ، بأنه لم يقع " احتلال عسكري " للجزر محل البحث ، بل وانما استعادة لسلطان ايران الشرعي بعد انقطاع طويل سببته السيطرة الاستعمارية على الخليج الفارسي . وقال الممثل انه مما يؤسف له أنه ، في الوقت الذي يسود فيه التوتر في الشرق الأوسط بسبب المشاكل الرئيسية التي لم تحل والتي تؤثر على مناطق توجد فيها مصالح عربية حقيقية ، تنجح بعض الحكومات في تضليل الحكومات الأخرى وجبرها الى ضم اسمائها للتقدم بمثل هذا الادعاء الواهي . وختم رسالته بأن لا شيء يؤثر على الحقوق التي أثبتتها التاريخ في سيادة ايران على جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى .

الفصل التاسع عشر

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين اليمن الديمقراطية وعمان

٩٤٦ - في رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ موجهة الى رئيس مجلس الأمن ، تقدم ممثل عمان بشكوى من سلسلة من الأعمال العدوانية ارتكبتها اليمن الديمقراطية ضد السلامة الإقليمية لسلطنة عمان وسيادتها . وأورد حوادث اطلاق النار من المدافع الرشاشة ومدافع الهاون التي وقعت ما بين ٢٢ أيار / مايو و ٢١ أيلول / سبتمبر .

٩٤٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول / سبتمبر ، كرر ممثل اليمن الديمقراطية اتهاماته التي قدمها في أيار / مايو ١٩٧٢ ومفادها أن القوات العسكرية البريطانية المربطة في عمان قد صعدت من استفزازاتها العسكرية على طول الحدود الشرقية لبلاده . وعلاوة على ذلك ، قال انه يبدو ان ادعاء عمان الذي لا أساس له والوارد في الوثيقة (S/10797) انما هو ذريعة للتستر على النوايا الاستعمارية البريطانية بارتكاب عدوان جديد على الشعب اليمني .

الفصل العشرون

الرسالة الواردة من الجمهورية العربية الليبية

٩٤٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار / مايو ١٩٧٣ (S/10939) موجهة الى مجلس الأمن ، تقدم ممثل الجمهورية العربية الليبية بشكوى مفادها أن حالة خطيرة قد نتجت عن أعمال عدوانية ارتكبتها ضد بلاده الولايات المتحدة الأمريكية ، وأعلن أن وجود الاسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط يشكل تهديدا مباشرا لأمن وسلامة الدول الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط . وأشار بوجه خاص الى حادثين ، وقع الأول بتاريخ ٢١ آذار / مارس عندما دخلت طائرة حربية أمريكية المجال الجوي الليبي في مهمة استطلاعية ووقع الثاني بتاريخ ٣٠ نيسان / ابريل عندما وضعت حاملة طائرات أمريكية بالقرب من الساحل الليبي ، تقوم بإرسال أشعة رادار لاستكشاف تحركات السلاح الجوي الليبي وإطلاق موجة من الطائرات العسكرية التي تدخلت مع التدريبات الجوية الليبية في المنطقة .

الفصل الحادى والعشرون

الرسالة الواردة من غينيا الاستوائية

٩٤٩ - في رسالة مؤرخة في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ (S/10789) موجهة الى رئيس المجلس -س ،
أحال ممثل غينيا الاستوائية برقية شكى فيها وزير خارجيته من أن غابون بعد مدها لمياها الإقليمية
لتبلغ ١٧٠ ميلا ، قد غزت جميع الجزر التابعة لغينيا الاستوائية وألقت القبض على الحراس هناك
وأغرقت السفن التي تربط بين الجزر والبر الرئيسي . وطلب الانسحاب العاجل للقوات الغابونية
من المياه الإقليمية لغينيا الاستوائية .

الفصل الثاني والعشرون

تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى

٩٥٠ - أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في مذكرة مؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ (S/10777) بأن رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى قد وجه اليه رسالة مؤرخة في ٢٣ آب / أغسطس، أحال فيها تقريراً أقرته بالاجماع اللجنة الخاصة في هذا التاريخ ، ورفع الى الجمعية العامة - - - - - ومجلس الأمن وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٧٥ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٩ تشرين - - - - - الثاني / نوفمبر ١٩٧١ . وأخبر الأمين العام المجلس بأن تقرير اللجنة الخاصة قد صدر بوصفه - - - - - الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٢ (A/8722) .

٩٥١ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في مذكرتين مؤرختين في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر - - - - - و ١ كانون الأول / ديسمبر (S/10777/Add.1, 2) بأن رئيس اللجنة الخاصة قد بعث اليه في رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر اضافة الى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى وانها صدرت في الوثيقة - - - - - A/8722/Add.1 ، وبأن الاضافة الثانية للتقرير قد تم اصدارها بتاريخ - - - - - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر وظهرت في الوثيقة A/8722/Add.2 .

٩٥٢ - وأحال الأمين العام الى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ (S/10843) القرار ٢٩٢٣ هـ (د - ٢٧) ، الذى اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ١٥ تشرين - - - - - الثاني / نوفمبر ، ولفت الانتباه الخاص الى الفقرتين ٧ و ٨ اللتين أكدت فيهما الجمعية العامة من جديد اقتناعها بأن الجزاءات الاقتصادية وغير الاقتصادية المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق هي احدى الوسائل الأساسية للوصول الى حل سلمي للحالة الخطيرة القائمة في افريقيا الجنوبية ، ورجت من مجلس الأمن أن ينظر ، على وجه الاستعجال ، في المسألة بغية اعتماد مثل هذه التدابير الفعالة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

الفصل الثالث والعشرون

الرسالة الواردة من منظمة الوحدة الافريقية

٩٥٣- برسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٢ (S/10741) ، أحال الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية في نيويورك الى رئيس مجلس الأمن ، وذلك لعلم المجلس ، وفقا للمادة الرابعة والخمسين من الميثاق ، نصوص القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في دورته التاسعة المنعقدة في الرباط ، بين ١٢ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، وتحمل القرارات العناوين الآتية :

- ١- قرار بشأن استمرار العدوان ضد جمهورية مصر العربية
- ٢- قرار بشأن زيمبابوي
- ٣- قرار بشأن المستعمرات البرتغالية
- ٤- قرار بشأن ناميبيا
- ٥- قرار بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري
- ٦- توصيات بشأن اتخاذ تدابير خاصة في موضوع انتهاء الاستعمار ومناهضة الفصل العنصري والتمييز العنصري
- ٧- قرار بشأن الوضع في الأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية .

الفصل الرابع والعشرون

الرسالة المتعلقة بالعلاقات بين فرنسا وبولندا

٩٥٤ - في رسالة مشتركة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ (S/10835) موجهة الى رئيس مجلس الأمن ، لفت ممثلا فرنسا وبولندا الانتباه الى اعلان الصداقة والتعاون بين الجمهوريتين البولندية الشعبية والجمهورية الفرنسية الذي صدر عند اختتام المباحثات بين رئيس الجمهورية الفرنسية وبين الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال المتحدين البولندي التي عقدت في باريس ما بين ٢ و ٦ تشرين الأول / اكتوبر . وقد أكد الاعلان على التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي بين الدولتين ، وكذا تخفيف التوتر وتعزيز الأمن في أوروبا .

الفصل الخامس والعشرون

الرسائل المتعلقة بمسألة مصائد الأسماك الآيسلندية

٩٥٥ - أحال الأمين العام الى مجلس الأمن ، في مذكرة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ (S/10778/Rev. 1) ، نسخة من الأمرين المؤرخين في ١٧ آب/ أغسطس اللذين بينت بهما محكمة العدل الدولية التدابير المؤقتة للحماية في قضايا الولاية على مصائد الأسماك ، أى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ضد آيسلندا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ضد آيسلندا . وعملا بالفقرة ٢ من المادة ٤١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فقد أخطر مجلس الأمن بالتدابير المؤقتة المشار اليها لحين صدور قرار المحكمة النهائي في القضيتين . ومن ضمن التدابير التي بينتهما المحكمة أن على الأطراف المعنية تفادى ، القيام بأى عمل قد يؤدى الى تفاقم النزاع أو اتساعه أو قد يضر بحق الطرف الآخر في تنفيذ أى قرار قد تتخذه المحكمة في هذا الشأن ؛ وأن تمتنع آيسلندا عن اتخاذ أية تدابير ضد سفن الدول المعنية التي تباشر نشاطات الصيد فيما يتجاوز مسافة مساحتها ١٢ ميل حول سواحل آيسلندا ، وألا تتعدى سفن الدول المعنية الحدود الموضوعة سابقا بالنسبة لكمية الصيد السنوية .

٩٥٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٧٣ (S/10936) موجهة الى رئيس المجلس ، تقدم ممثل المملكة المتحدة بشكوى مفادها أنه في ٢٦ أيار/ مايو قام زورق مسلح آيسلندى باطلاق النار بشكل متكرر واصابة سفينة صيد بريطانية غير مسلحة بينما كانت تصيد السمك على بعد حوالي ٣٠ ميل من ساحل آيسلندا تمشيا مع أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٧٢ ، هذا العمل الذى وصفه بأنه أخطر حادثة في سلسلة الأعمال الخطيرة المتزايدة التي تتعرض لها سفن الصيد البريطانية دون مراعاة خطر ذلك على الحياة البشرية . وذكر أن حكومته قد راعت بدقّة شروط هذا الأمر التي تحدد كمية صيد بريطانيا في المياه المعنية بمقدار ١٧٠.٠٠٠ طن - م ترى في العام لكن الحكومة الأيسلندية تجاهلت هذا الأمر واتبعت سياسة ثابتة تتسم بأعمال القوة ضد سفن الصيد البريطانية . وأضاف أن الحكومة البريطانية لم تأمر بتحريك سفن حربية الى المنطقة وذلك في ١٩ أيار/ مايو الا بعد حوادث اطلاق النار في ١٤ أيار/ مايو وذلك بغرض التمكن من حماية سفن الصيد هذه . وكرر رغبة حكومته في التوصل الى تسوية بالتفاوض .

٩٥٧ - وفي رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/ مايو (S/10937) موجهة الى رئيس مجلس الأمن ، قدم ممثل آيسلندا شكوى من أعمال العدوان الخطيرة التي ارتكبتها المملكة المتحدة ضد آيسلندا . وأعلن أن المملكة المتحدة قد أرسلت في ١٩ أيار/ مايو ثلاث سفن حربية معززة بالطائرات والطائرات العمودية الى داخل منطقة الولاية الايسلندية على مصائد الأسماك لغرض واضح هو مساعدة وتحريض سفن الصيد البرية التي تصيد الأسماك هناك منتهكة بذلك القوانين والأنظمة الأيسلندية . وأضاف بأن حكومته قد اعتبرت غزو السفن الحربية البريطانية للمياه الايسلندية عملا عدائيا وانتهاكا واضحا لحقوق السيادة الايسلندية وخرقا لميثاق الأمم المتحدة . وان ذلك يشكل عملا عدوانيا

ضد ايسلندا بمقتضى أحكام المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق وخرقا للسلم في المنطقة . وشرح ممثل ايسلندا ما ذكره بأن ايسلندا قد مدت في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٢ من ولايتها على مصائد الأسماك ١٢ الى ٥ ميلا للسماح لبلده أن تتحكم في مواردها الطبيعي الوحيد مما يتفق تماما مع المبادئ المعلنه في عدد من قرارات الجمعية العامة . وقد اعترضت المملكة المتحدة على هذا التمديد وعرضت الأمر على محكمة العدل الدولية . واختتم ممثل ايسلندا الرسالة معلنا أن المفاوضات قد بلغت مرحلة متقدمة بين الحكومتين . بشأن امتيازات صيد الأسماك لبريطانيا في منطقة الخمسين ميل الجديدة عند ما اتخذ القرار بارسال السفن الحربية البريطانية . وقال ان حكومته كانت دائما ولا زالت راغبة في الوصول الى تسوية سلمية للمسألة عن طريق التفاوض مع المملكة المتحدة .

الفصل السادس والعشرون

الرسائل المتصلة بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

٩٥٨ - أرسل رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣١ تموز / يول- - ١٩٧٢ (S/10749) أشار فيها الى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٦٢ والمتعلقة بقرار الجمعية العامة ٢٨٨٠ (د - ٢٦) بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي والى الرسالة المؤرخة في ٣١ آذار / مارس والموجهة من الرئيس الى أعضاء المجلس (S/10583) . وقد أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن الذين يعتبرون مسألة تعزيز الأمن الدولي لها أهميتها الكبرى ، يبحثون شكل ومضمون المعلومات عن الخطوات التي اتخذها المجلس عملاً للاعلان لادراجها في تقرير الأمين العام .

٩٥٩ - وأرسل رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر (S/10822) أحال اليه بها رد المجلس على رسالة الأمين العام المؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير بشأن قرار الجمعية العامة ٢٨٨٠ (د - ٢٦) . وقد أشار الرد الى أن مجلس الأمن يعلق أهمية كبيرة على الاعلان . فقد قام المجلس منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، عندما أقر الاعلان ، بتوجيه مداولاته في المقام الأول نحو مشاكل افريقيا والشرق الأوسط . ونحو قبول أعضاء جدد ، والحالة في شبه القارة الآسيوية الجنوبية ومسألة قبرص . يضاف الى هذا أن المجلس قد اتخذ اجراءات ، حسب المقتضى ، تتصل بعمليات صيانة السلم ، ومجموعات المراقبين والجزاءات ، وأنه قد لجأ الى الطرق الدبلوماسية للتفاوض والتوفيق ، وبعثات التحقيق في أماكن الاحداث ، وايفاد فريق خاص من أعضاء مجلس الأمن ومساعي الأمين العام الحميدة ، وطلب فتوى من محكمة العدل الدولية . كما أضاف الرد بأنه خلال هذه الفترة ، عقد مجلس الأمن جلسة بعيدة عن المقر الرئيسي ولجأ الى عدد من الأجهزة التابعة له الحديثة والقديمة . وقد التزم المجلس في تحقيق مهمته على نحو دقيق بمقاعد ومبادئ الميثاق ولا يزال مقتنعاً بأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي يكامله يعتمد على مراعاة جميع الدول الأعضاء مراعاة تامة مقاصد ومبادئ والتزامات الميثاق ككل ، وتنفيذها قرارات مجلس الأمن وفقاً لالتزاماتها بموجب المادة الخامسة والعشرين من الميثاق . وان المجلس مقتنع كذلك بضرورة بذل جميع الدول الأعضاء كل ما في وسعها لتعزيز سلطة المجلس وفعاليتها بكل الوسائل الممكنة .

٩٦٠ - وقد ضم رئيس المجلس كمرفق لرسالته نص البيان الذي بعث به اليه وفد جمهورية الصين الشعبية . وقد قال البيان أن الوفد الصيني لم يشارك في مناقشة وصياغة الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وان الوفد يرى أن عليه أن يقوم بدراسة جديدة لمضمون الاعلان واحتفظ بحق ابداء ملاحظات على الاعلان في موعد لاحق . وذكر البيان أن الوفد الصيني لديه كذلك تحفظات بشأن محتويات الرد الموجه الى الأمين العام .

الفصل السابع والعشرون

الرسائل المتعلقة بالحالة الناشئة عن ازدياد حوادث اختطاف الطائرات التجارية

٩٦١ - أعلن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10705) أن أعضاء مجلس الأمن قد اتخذوا ذلك اليوم القرارات التالية ، باتفاق الآراء :

" أن أعضاء مجلس الأمن يساورهم شديد القلق لما تتعرض له حياة المسافرين وأطقم الطائرات من تهديد بسبب اختطاف الطائرات وغير ذلك من أنواع التعرض غير المشروع للطيران الدولي المدني . وفي هذه الظروف يودون أن يؤكدوا من جديد قرار مجلس الأمن ٢٨٦ (عام ١٩٧٠) المؤرخ في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ وأن يشيروا الى أن الجمعية العامة قد عبرت عن قلقها العميق لهذه الحالة .

" يدين أعضاء مجلس الأمن الأعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني التي ترتكب في مختلف أجزاء العالم وتمثل عقبات خطيرة أمام الاستخدام العادي للنقل الجوي وهو وسيلة هامة من وسائل المواصلات الدولية ، ويعتبرون أنه من اللازم وضع حد لهذه الأعمال .

" يطلب مجلس الأمن الى جميع الدول اتخاذ التدابير الممكنة ضمن ولايتها لمنع مثل هذه الأعمال والحيلولة دون حدوثها ، واتخاذ التدابير الفعالة ضد مرتكبيها .

" ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الى التوسع في التعاون الدولي وتعزيزه فسي المجتهودات والتدابير التي تتخذ في هذا الميدان ، وفقا للالتزامات التي نص عليها الميثاق ، بفرض ضمان أقصى قدر ممكن من سلامة وأمن الطيران الدولي المدني .

٩٦٢ - وأرسل ممثل الهند الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه موجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10709) ، أشار فيها الى القرار المؤرخ في ٢٠ حزيران / يونيه وأعلن أنه على الرغم من أن الهند قد قبلت اتفاق الرأي الذي يبدي القلق حيال شرور اختطاف الطائرات ويبين منهاج العمل الذي يمكن أن يتخذه الجميع ، الا أن لدى الهند تحفظ هام تجاه الاجراء المتبع . وأضاف أن وفده يرى أن أى اجراء أو قرار للمجلس ، دون اجتماع المجلس ، لا سيما في حالة عدم تعليق النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، يمكن أن تكون له نتائج قانونية خطيرة وبعيدة المدى . وعلى الرغم من أن حكومته تواصل اعتقادها بأن المشاورات غير الرسمية فعالة ومفيدة ، الا أنها تشعر بأن الاجراء الذي اتبع لا يجب أن يمثل سابقة لما قد يتخذه المجلس في المستقبل من اجراءات بشأن الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين .

٩٦٣ - بين ممثل ايطاليا ، في رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه موجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10711) ، أنه احتفظ أثناء المشاورات بحق توضيح موقف حكومته بعد ذلك ، وأضاف بأن

حكومته تفضل أن يأخذ مجلس الأمن موقفا أكثر تشددا تجاه مسألة التعرض غير المشروع للطيران الدولي المدني ، بحيث يضمن قراره على وجه الخصوص نداء ملحا الى جميع الدول الأعضاء بأن تنضم الى اتفاقيات طوكيو ولاهاي ومنتريال الخاصة بسلامة الطيران الدولي المدني وأن تنفذ على الفور ، كما قررت ايطاليا أن تفعل ، مبادئها الأساسية . وذكر أن حكومته تفضل أيضا اتخاذ قرار في هذا الشأن في جلسة رسمية ، بدل موافقة أعضاء المجلس على قرار عن طريق المشاورات غير الرسمية ، لأنها ترى أن مثل هذا التغلب بالحيلولة على عقبات ذات صبغة أساسية قد يخلق اتجاهات نحو اضعاف جديد لأهمية القرارات التي يتخذها مجلس الأمن مما يتعارض مع ضرورة تعزيز عمل وسلطة وفعالية الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة .

الفصل الثامن والعشرون

رسالة متصلة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما

٩٦٤ - أرسل الأمين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ (S/10844) ، أحال بها نص قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د - ٢٧) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، بشأن بند جدول الأعمال المعنون : " عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما " . وكانت الجمعية العامة قد أوصت في الفقرة ٢ من القرار المذكور ، أن يعتمد مجلس الامن ، في أقرب وقت ممكن ، الى اتخاذ التدابير الملائمة لتأمين التنفيذ التام لاعلان الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١ من القرار .

تذييلات

التذييل الأول

أعضاء مجلس الأمن خلال سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣

| ١٩٧٣ | ١٩٧٢ |
|--|--|
| اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| استراليا | الارجنتين |
| اندونيسيا | ايطاليا |
| بنما | بلجيكا |
| بيرو | بنما |
| السودان | السودان |
| الصين | الصومال |
| غينيا | الصين |
| فرنسا | غينيا |
| كينيا | فرنسا |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية |
| النمسا | الهند |
| الهند | الولايات المتحدة الامريكية |
| الولايات المتحدة الامريكية | اليابان |
| يوغوسلافيا | يوغوسلافيا |

التذييل الثاني

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون
والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الأمن

ترد فيما يلي أسماء الممثلين ونواب الممثلين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابة المعتمدين لدى مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

السيد ياكوف الكساندروفيتش ماليك
السيد فيكتور ليفونوفيتش اسرائيليان

السید ریتشارد س. اوفینیکوف
السید فاسیلی ستیبا نوشتن سافرونتشک
السید نیکولا ی کونستاننتینوشتن تاراسوف
الأرجنتین (أ)

السید ادوارد و ف. ماگلوغلین
السید کارلوس اورتیز دی روزاس
السید خولیو سیزار کاراسالیس
السید غاستون دی برات غای
استرالیا (ب)

السید لورانس ماگنتایر
السید تشارلز روبین آشوین
السید لانس جوزیف
السید ه. ک. موت
ایندونسیا (ب)

السید شاید یرانور سانی
السید یوجا سوغومو
السید ر. کوسوما سمورو
السید رودی غونتتا
السید جوگو جوونو
ایطالیا (أ)

السید بیپرو فینشی
السید البرتو کافالییری
السید جیوفانتی میلیولو
السید ماسیمو کاستالدو
بلجیکا (أ)

السید ادوارد لوتفرستای
السید میشیل فان آسل
السید دانییل ماسونیه

بنمنا

الجنرال عمر توريجوس هيريرا
السيد جوان أنطونيو تاك
السيد اكيلينو اى . بوييد
السيد نارسيسو اى . غاراي
السيد ديد يمو ريوس
السيد جورج ا . اليوكا
السيد جوان انطونيو ستاغ
السيد نادر ا . بيتي (ج)
السيد كارلوس الفريد ولوبير جويافارا (ج)
السيد ديوچينيز دى لا روزا (ج)

بيرو (ب)

الجنرال ميغيل انجيل دى لا فلور فالي
السيد جافيير بيريز دى كويلار
السيد ريكاردو والتر سطيس

السودان

السيد منصور خالد
السيد فخر الدين محمد
السيد رحمة الله عبد الله
السيد صلاح احمد ابراهيم
السيد عز الدين هامد
السيد عمر الشيخ
السيد اسحاق اودونغ لا
السيد عبد المجيد ا . حسن

الصومال (أ)

السيد عبد الرحيم ابي فرح
السيد حسين نور علمي
السيد حسن كايد عبد الله

الصين

السيد هوانغ هوا

السيد تشن شـو
السيد شوانج ين
السيد هسيونج هسيانج - هوى (ج)

غينيا

السيد فيلي كيسوكو
السيد الحاج عبد الله تورى
السيدة جين مارتن سيسى
السيد هادى تورى
السيد فيليب مادى
السيد محمد ساكو (ج)

فرنسا

السيد لويس دى غيرنغو
السيد فرنسوا دى لا غورس
السيد جاك لوكونت
السيد غي سكالابر
الآنسة مارسيل كامبانا (ج)
السيد أندريه ترافيه

كينيا (ب)

السيد جوزيف أوديرو جووى
السيد أوشينغ أوالا
السيد بيتر جوزيف دونغو
السيد فرانك اكسج. س. جينغا
السيد دونالد واسيني كانيارو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير كولين كرو
السيد ك. ر. جاميسون
السيد ر. مالكولم (ج)
السيد م. س. وير
السيد جي. ر. فريلاند

السيد بي . س . بيتري
السيد م . س . س . وستون

النمسا (ب)

السيد بيتر جاكوفيتش
السيد ولفغانغ وولت
السيد جورج ج لنخ

الهند

السيد سامار سن
السيد ن . بي جين
السيد أديتيا نارايان هاكسار
السيد ب . ب . دي سوزا (ج)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد جورج بوش
السيد جون أ. سكالي
السيد كريستوفر فيلبس
السيد تابلي بينيت ، الابن

اليابان (أ)

السيد تورو ناكاغاوا
السيد موتو أوجيسو
السيد ناغاو يوشيدا

يوغوسلافيا

السيد لازار مويسوف
السيد ميليان كوماتينا
السيد جفبييتو جوب

-
- (أ) انتهت الولاية في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ .
(ب) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ .
(ج) عين لجلسات مجلس الامن المنعقدة في بنما .

التذييل الثالث
رؤساء مجلس الأمن

ترد فيما يلي أسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

يوغوسلافيا

السيد لازار مويصوف (من ١٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٢)

الارجنتين

السيد كارلوس أورتيغوى روزاس (من ١ الى ٣١ تموز / يوليه ١٩٧٢)

بلجيا

السيد ادوارد لونفرستاي (من ١ الى ٣١ آب / أغسطس ١٩٧٢)

الصين

السيد هوانغ هوا (من ١ الى ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢)

فرنسا

السيد لويس دي غيرنغو (من ١ الى ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢)

غينيا

السيدة جين مارتين سيبي (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢)

الهند

السيد سامار سن (من ١ الى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢)

اندونيسيا

السيد شايدير أنور ساني (من ١ الى ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣)

كينيا

السيد جوزيف أوديرو جوي (من ١ الى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٣)

بنما

الجنرال عمر توريجوس هيريرا (من ١ الى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٣)
السيد جوان انطونيو تاك (من ١ الى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٣)
السيد أكيلينو أ. بوييد (من ١ الى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٣)

بيرو

السيد جافير بيريز دى كويلار (من ١ الى ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٧٣)

السودان

السيد رحمة الله عبد الله (من ١ الى ٣١ أيار /مايو ١٩٧٣)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ياكوف الكساندروفتش مالك (من ١ الى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٣)

التذييل الرابع

جلسات مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة

من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٣

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|-----------------------|
| ١٦٤٨ | الحالة في الشرق الأوسط : (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل لبنان الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10715) | ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٧٢ |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10716) | |
| ١٦٤٩ | " " " " " " " " " " | ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٧٢ |
| ١٦٥٠ | الحالة في الشرق الأوسط : (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل لبنان الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10715) | ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|----------------------|
| | الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10720) الحالة في الشرق الأوسط : | |
| | الرسالة المؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10716) | |
| ١٦٥١ | الحالة في الشرق الأوسط : | ١٨ تموز / يوليه ١٩٧٢ |
| | (أ) الرسالة المؤرخة في ٥ تموز / يوليه ١٩٧٢ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10730) | |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ٥ تموز / يوليه والموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10731) | |
| ١٦٥٢ | ” ” ” ” ” ” ” ” ” | ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٢ |
| ١٦٥٣ | ” ” ” ” ” ” ” ” ” | ٢١ تموز / يوليه ١٩٧٢ |
| ١٦٥٤ | المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : التقرير الخاص للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10632) | ٢٨ تموز / يوليه ١٩٧٢ |
| ١٦٥٥ | ” ” ” ” ” ” ” ” ” | ٢٨ تموز / يوليه ١٩٧٢ |
| ١٦٥٦ | الحالة في ناميبيا : تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|----------------------|
| | الأمن ٣٠٩ (١٩٧٢) بشأن مسألة ناميبيا (S/10738) | |
| ١٦٥٧ | " " " " " " " " " " " " | ١ آب/أغسطس ١٩٧٢ |
| ١٦٥٨ | قبول الأعضاء الجدد : | ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٢ |
| | الطلب المقدم من جمهورية بنغلاديش الشعبية للانضمام الى عضوية الامم المتحدة - مذكرة الأمين العام (S/10759) | |
| ١٦٥٩ | قبول الأعضاء الجدد : | ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٢ |
| | تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد بشأن طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة (S/10773) | |
| ١٦٦٠ | " " " " " " " " " " " " | ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٢ |
| ١٦٦١ | الحالة في الشرق الأوسط : | ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ |
| | (أ) الرسالة المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10782) | |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ والموجهة من ممثل لبنان الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10783) | |
| ١٦٦٢ | " " " " " " " " " " " " | ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٦٣ | المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : | |
| | الرسالة المؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|------------------------------|
| | من الممثلين الدائمين لكل من السودان والصومال وغينيا (S/10798) | |
| ١٦٦٤ | " " " " " " " " | ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٦٥ | " " " " " " " " | ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٦٦ | " " " " " " " " | ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٦٧ | شكوى السنغال : | ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ |
| | الرسالة المؤرخة في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ الموجهة من ممثل السنغال الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10807) | |
| ١٦٦٨ | " " " " " " " " | ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ |
| ١٦٦٩ | " " " " " " " " | ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٠ | النظر في تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة | ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧١ | انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية (S/10744 ، S/10745 و Add.1 - 6 ، S/10761 ، S/10772) | ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٢ | المسألة المتعلقة بالحالة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية : | ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| | الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لكل من : اثيوبيا ، أوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|-------------------------------|
| | رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنگال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غابون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا . | |
| ١٦٧٣ | " " " " " " " " | ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٤ | " " " " " " " " | ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٥ | " " " " " " " " | ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٦ | " " " " " " " " | ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٧ | " " " " " " " " | ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٧٨ | الحالة في ناميبيا : | ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| | تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣١٩ (١٩٧٢) بشأن مسألة ناميبيا (S/10832) | |
| ١٦٧٩ | " " " " " " " " | ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٨٠ | " " " " " " " " | ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٨١ | " " " " " " " " | ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٨٢ | " " " " " " " " | ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ |
| ١٦٨٣ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص إلى رئيس مجلس الأمن (S/5488) | ١٩٧٢ كانون الأول / ديسمبر |
| | تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/10842) | |
| ١٦٨٤ | الحالة في ناميبيا : | ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ |
| | تنفيذ الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٣٢٣ (١٩٧٢) | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|-----------------------|
| ١٦٩١ | " " " " " " " " | ٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٦٩٢ | شكوى زامبيا : تقرير البعثة الخاصة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٦ (١٩٧٣) (Add.1, S/10896) | ٨ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٣ | " " " " " " " " | ٩ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٤ | " " " " " " " " | ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٥ | النظر في التدابير الرامية الى صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقاً لأحكام ومبادئ الميثاق . | ١٥ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٦ | " " " " " " " " | ١٥ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٧ | " " " " " " " " | ١٦ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٨ | " " " " " " " " | ١٦ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٦٩٩ | " " " " " " " " | ١٩ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠٠ | " " " " " " " " | ١٩ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠١ | " " " " " " " " | ٢٠ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠٢ | " " " " " " " " | ٢٠ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠٣ | " " " " " " " " | ٢١ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠٤ | " " " " " " " " | ٢١ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٧٠٥ | الحالة في الشرق الاوسط : الرسالة المؤرخة في ١٢ نيسان / أبريل ١٩٧٣ والموجهة من ممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10913) | ١٢ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١٧٠٦ | " " " " " " " " | ١٣ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١٧٠٧ | " " " " " " " " | ١٦ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|------------------------|
| ١٧٠٨ | " " " " " " | ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٣ |
| ١٧٠٩ | " " " " " " | ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٣ |
| ١٧١٠ | " " " " " " | ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٣ |
| ١٧١١ | " " " " " " | ٢١ نيسان / ابريل ١٩٧٣ |
| ١٧١٢ | المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : (أ) الرسالة المؤرخة في ٨ آيار / مايو ١٩٧٣ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي فينيا وكينيا الدائمين لدى الأمم المتحدة (S/10925) (ب) التقرير الخاص الثاني للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية (S/10920) | ١٤ آيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٧١٣ | " " " " " " | ١٦ آيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٧١٤ | " " " " " " | ١٧ آيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٧١٥ | " " " " " " | ١٨ آيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٧١٦ | " " " " " " | ٢٢ آيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٧١٧ | بحث الحالة في الشرق الاوسط : (أ) قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) (ب) تقرير الأمين العام المقدم بمقتضى قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٣ (S/10929) | ٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧١٨ | " " " " " " | ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧١٩ | " " " " " " | ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٠ | " " " " " " | ١١ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢١ | " " " " " " | ١١ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|------------------------|
| ١٧٢٢ | " " " " " " " " " " | ١٢ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٣ | " " " " " " " " " " | ١٢ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٤ | " " " " " " " " " " | ١٣ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٥ | " " " " " " " " " " | ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٦ | " " " " " " " " " " | ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٧ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الأمن (S/5488) تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/10940) | ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |
| ١٧٢٨ | " " " " " " " " " " | ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ |

التذييل الخامس

القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣

| القرار | تاريخ اتخاذ | الموضوع |
|--------------|------------------------------|---|
| ٣١٦ (١٩٧٢) | ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ | الحالة في الشرق الاوسط |
| ٣١٧ (١٩٧٢) | ٢١ تموز / يولييه ١٩٧٢ | الحالة في الشرق الاوسط |
| ٣١٨ (١٩٧٢) | ٢٨ تموز / يولييه ١٩٧٢ | المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية |
| ٣١٩ (١٩٧٢) | ١ آب / أغسطس ١٩٧٢ | الحالة في ناميبيا |
| ٣٢٠ (١٩٧٢) | ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية |
| ٣٢١ (١٩٧٢) | ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ | شكوى السنغال |

| الموضوع | تاريخ اتخاذ | القرار |
|--|-------------------------------|----------------|
| المسألة المتعلقة بالحالة في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية . | ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | (٣٢٢ , ١٩٧٢) |
| الحالة في ناميبيا | ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ | (٣٢٣ , ١٩٧٢) |
| المسألة القبرصية | ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ | (٣٢٤ , ١٩٧٢) |
| طلب بنما بشأن عقد اجتماعات لمجلس الأمن في مدينة بنما . | ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | (٣٢٥ , ١٩٧٣) |
| شكوى زامبيا | ٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ | (٣٢٦ , ١٩٧٣) |
| شكوى زامبيا | ٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ | (٣٢٧ , ١٩٧٣) |
| شكوى زامبيا | ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ | (٣٢٨ , ١٩٧٣) |
| شكوى زامبيا | ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ | (٣٢٩ , ١٩٧٣) |
| النظر في التدابير الرامية الى صيانة وتمييز السلم والأمن الدوليين في أمريكا اللاتينية طبقاً لأحكام ومبادئ الميثاق . | ٢١ آذار / مارس ١٩٧٣ | (٣٣٠ , ١٩٧٣) |
| الحالة في الشرق الاوسط | ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٣ | (٣٣١ , ١٩٧٣) |
| الحالة في الشرق الاوسط | ٢١ نيسان / ابريل ١٩٧٣ | (٣٣٢ , ١٩٧٣) |
| المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية | ٢٢ آيار / مايو ١٩٧٣ | (٣٣٣ , ١٩٧٣) |

التذييل السادس

جلسات هيئات مجلس الأمن الفرعية المنعقدة خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣

١- لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الاعضاء الجدد

| رقم الجلسة | التاريخ |
|------------|--------------------|
| ٤٠ | ١١ آب / أغسطس ١٩٧٣ |
| ٤١ | ٢١ آب / أغسطس ١٩٧٣ |

٢ - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس
الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة
روديسيا الجنوبية

| رقم الجلسة | التاريخ | رقم الجلسة | التاريخ |
|------------|------------------------------|------------|---------------------------------|
| ١٠٣ | ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٢ | ١٢٥ | ٢١ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٠٤ | ٢ آب / أغسطس ١٩٧٢ | ١٢٦ | ٢١ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٠٥ | ٣ آب / أغسطس ١٩٧٢ | ١٢٧ | ٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٠٦ | ١٨ آب / أغسطس ١٩٧٢ | ١٢٨ | ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٠٧ | ٣١ آب / أغسطس ١٩٧٢ | ١٢٩ | ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٣ |
| ١٠٨ | ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٠ | ٢ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١٠٩ | ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣١ | ٥ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١١٠ | ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٢ | ٦ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١١١ | ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٣ | ٧ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١١٢ | ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٤ | ٢٨ آذار / مارس ١٩٧٣ |
| ١١٣ | ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٥ | ٣ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٤ | ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | ١٣٦ | ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٥ | ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ | ١٣٧ | ١١ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٦ | ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ | ١٣٨ | ١١ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٧ | ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | ١٣٩ | ١٢ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٨ | ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | ١٤٠ | ١٦ و ١٨ و ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١١٩ | ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | | نيسان / أبريل ١٩٧٣ |
| ١٢٠ | ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | ١٤١ | ٧ أيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٢١ | ٨ شباط / فبراير ١٩٧٣ | ١٤٢ | ١٤ أيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٢٢ | ١٤ شباط / فبراير ١٩٧٣ | ١٤٣ | ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٢٣ | ١٦ شباط / فبراير ١٩٧٣ | ١٤٤ | ٣٠ أيار / مايو ١٩٧٣ |
| ١٢٤ | ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٣ | | |

٢ - اللجنة الفرعية الخاصة لنايبيا

| رقم الجلسة | التاريخ | رقم الجلسة | التاريخ |
|------------|--------------------|------------|----------------------------|
| ٢٢ | ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٢ | ٢٣ | ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ |

٤ - اللجنة المدنية باجتماعات مجلس الأمن التي تعقد خارج المقر

| رقم الجلسة | التاريخ | رقم الجلسة | التاريخ |
|------------|----------------------------|------------|----------------------------|
| ٩ | ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ | ١٢ | ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ |
| ١٠ | ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ | ١٣ | ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ |
| ١١ | ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ | ١٤ | ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ |

٥ - لجنة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن في جلسته ١٥٠٦

لم تعقد اللجنة المذكورة أعلاه أية جلسة خلال الفترة المستعرضة . وآخر جلسة لها ، وهي الجلسة ١١ ، عقدت في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٧١ .

التذييل السابع

الممثلون في لجنة الأركان العسكرية ورؤساء اللجنة وأمنائها الرئيسيون

ألف - ممثلو كل قوة عن كل وفد

من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣

وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اللواء ف . س . توفما ، الجيش السوفياتي من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ حتى الآن

العميد البحري ن . آي . روشتشين ، القوات البحرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢

الحقيد ف . آي . بيريفيرزيف ، القوات الجوية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥

العقيد ر. ن. سويراجين ، القوات المسلحة لاتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية
العقيد ف. آي. لينكيفيتش ، القوات المسلحة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
النقيب أ. ب. كرفال ، القوات المسلحة لاتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية

الوفد الصيني

من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ حتى الآن
من ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ حتى الآن
من ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ حتى الآن
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ حتى الآن

السيد لين فانغ ، ممثل الجيش ورئيس الوفد
السيد شان ووتانغ ، ممثل القوات الجوية
السيد يانغ منغ ليانغ ، ممثل القوات البحرية
السيد تشي شوجانغ ، مساعد لرئيس الوفد

الوفد الفرنسي

من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ حتى الآن
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ حتى الآن
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ حتى الآن

العميد ي. دى فيراسيه ، الجيش الفرنسي
العميد م. جي. اسبييه ، القوات الجوية الفرنسية
الرائد البحري ب. اندريه ، القوات البحرية
الفرنسية

وفد المملكة المتحدة

من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ إلى
١ أيار / مايو ١٩٧٣
من ١٧ أيار / مايو ١٩٧٣ حتى الآن
من ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ حتى الآن
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ حتى الآن
من ١ آذار / مارس ١٩٧٣ حتى الآن
من ٢ آب / أغسطس ١٩٧٢ حتى الآن

مشير الجو السير جون لابسلي ، القوات الجوية
الملكية
الفريق البحري آي. ايستون ، القوات البحرية
الملكية
اللواء البحري و. د. سكوت ، القوات البحرية
الملكية
العميد ج. ه. ميلز ، الجيش البريطاني
العميد ج. ه. وودز ، الجيش البريطاني
العميد الجوي و. هاريسون ، القوات الجوية
الملكية

وفد الولايات المتحدة الأمريكية

الفريق أ. جي . راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة

من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ حتى الآن

الفريق البحري ه. ل. هارتي (الابن) ،
القوات البحرية للولايات المتحدة

من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ حتى الآن

الفريق ر. ج. ستلويل ، جيش الولايات المتحدة
من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ إلى
١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢

الفريق د. ه. كاولس ، جيش الولايات المتحدة
من ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ حتى الآن

باء - رؤساء الجلسات

من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٢ إلى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٣

| <u>الجلسة</u> | <u>التاريخ</u> | <u>الرئيس</u> | <u>الوفد</u> |
|---------------|-----------------------|---|---|
| ٧٠٥ | ٢٩ حزيران /يونيه ١٩٧٢ | الفريق أ. جي . راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٠٦ | ١٢ تموز /يوليه ١٩٧٢ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش | الصين |
| ٧٠٧ | ٢٧ تموز /يوليه ١٩٧٢ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش | الصين |
| ٧٠٨ | ١٠ آب /اغسطس ١٩٧٢ | الحميد ي. دى فراسييه ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧٠٩ | ٢٤ آب /اغسطس ١٩٧٢ | الحميد ي. دى فراسييه ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧١٠ | ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ | الحقيد ف. آي. بيريفيرزيف ، القوات الجوية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| ٧١١ | ٢١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ | النقيب ن. آي. روشين ، القوات البحرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |

| الجلسة | التاريخ | الرئيس | الوفد |
|--------|-------------------------------|--|-------------------------------|
| ٧١٢ | ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ | مشير الجو السير جون لاسلي ، القوات الجوية الملكية | المملكة المتحدة |
| ٧١٣ | ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ | العميد ج . هـ . ميلز ، الجيش البريطاني | المملكة المتحدة |
| ٧١٤ | ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | الفريق البحري هـ . ل . هارتي (الابن) ، القوات البحرية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧١٥ | ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | العقيد س . س . جونسون (الابن) ، جيش الولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧١٦ | ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | العقيد س . س . جونسون (الابن) ، جيش الولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧١٧ | ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش الصين | الصين |
| ٧١٨ | ٢٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش الصين | الصين |
| ٧١٩ | ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | العميد ي . دى غراسيه ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧٢٠ | ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | العميد ي . دى غراسيه ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧٢١ | ٨ شباط / فبراير ١٩٧٣ | العقيد ر . ن سويراجين ، القوات اتحاد الجمهوريات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية الاشتراكية السوفياتية | الاتحاد السوفياتي |
| ٧٢٢ | ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ | العقيد ر . ن سويراجين ، القوات اتحاد الجمهوريات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية الاشتراكية السوفياتية | الاتحاد السوفياتي |
| ٧٢٣ | ٨ آذار / مارس ١٩٧٣ | العميد الجوى و . شاديسون ، القوات الجوية الملكية | المملكة المتحدة |
| ٧٢٤ | ٢٢ آذار / مارس ١٩٧٣ | مشير الجو السير جون لاسلي ، القوات الجوية الملكية | المملكة المتحدة |

| الجلسة | التاريخ | الرئيس | الوفد |
|--------|------------------------|---|----------------------------|
| ٧٢٥ | ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٣ | انفريق البحري ه.ل. هارتي (الابن) ، القوات البحرية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٢٦ | ١٩ نيسان / ابريل ١٩٧٣ | العقيد س.س. جونسون (الابن) ، جيش الولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٢٧ | ٣ ايار / مايو ١٩٧٣ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش | الصين |
| ٧٢٨ | ١٧ ايار / مايو ١٩٧٣ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش | الصين |
| ٧٢٩ | ٣١ ايار / مايو ١٩٧٣ | السيد لين فانغ ، ممثل الجيش | الصين |
| ٧٣٠ | ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٣ | العميد د. دى فراسيه ، الجيش الفرنسي | فرنسا |

جيم - الأمناء الرئيسيون للجلسات
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣

| الجلسة | التاريخ | الرئيس | الوفد |
|--------|------------------------------|--|--|
| ٧٠٥ | ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٢ | العقيد ر. أ شيريدان ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٠٦ | ١٣ تموز / يوليه ١٩٧٢ | السيد يانغ منغ ليانغ ، ممثل البحرية الصين | الصين |
| ٧٠٧ | ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٢ | السيد يانغ منغ ليانغ ، ممثل البحرية الصين | الصين |
| ٧٠٨ | ١٠ آب / أغسطس ١٩٧٢ | العقيد م. ج. اسبييه ، القوات البحرية الفرنسية | فرنسا |
| ٧٠٩ | ٢٤ آب / أغسطس ١٩٧٢ | العقيد ل. ز فولان ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧١٠ | ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | العقيد ر. ن. سويراجين ، الجيش السوفياتي | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| ٧١١ | ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ | العقيد ر. ن. سويراجين ، الجيش السوفياتي | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| ٧١٢ | ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ | النقيب ه. أ. كيلارد ، القوات الجوية الملكية | المملكة المتحدة |
| ٧١٣ | ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ٧٢ | العقيد ج. ويلسون ، الجيش البريطاني | المملكة المتحدة |
| ٧١٤ | ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | العقيد ر. أ شيريدان ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |

| الجلسة | التاريخ | الرئيس | الوفد |
|--------|-------------------------------|---|--|
| ٧١٥ | ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | العقيد ر. أ. شيريدان ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧١٦ | ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ | العقيد ر. أ. شيريدان ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧١٧ | ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ | السيد تشي شوجانغ ، مساعد لرئيس الوفد | الصين |
| ٧١٨ | ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ | السيد يانغ منغ ليانغ ، ممثل البحرية | الصين |
| ٧١٩ | ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | العقيد ل. ر. فولان ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧٢٠ | ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ | العقيد ل. ر. فولان ، الجيش الفرنسي | فرنسا |
| ٧٢١ | ٨ شباط / فبراير ١٩٧٣ | النقيب أ. ب. كوفال ، القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| ٧٢٢ | ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٣ | النقيب أ. ب. كوفال ، القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| ٧٢٣ | ٨ آذار / مارس ١٩٧٣ | النقيب ه. أ. كيلارد ، القوات الجوية الملكية | المملكة المتحدة |
| ٧٢٤ | ٢٢ آذار / مارس ١٩٧٣ | العقيد ج. س. س. ريتشاردز ، البحرية الملكية | المملكة المتحدة |
| ٧٢٥ | ٥ نيسان / أبريل ١٩٧٣ | العقيد ر. أ. شيريدان ، القوات الجوية للولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٢٦ | ١٩ نيسان / أبريل ١٩٧٣ | العقيد س. س. جونسون (الابن) ، جيش الولايات المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٧٢٧ | ٣ أيار / مايو ١٩٧٣ | السيد تشي شوجانغ ، مساعد لرئيس الوفد | الصين |

| <u>الجلسة</u> | <u>التاريخ</u> | <u>الرئيس</u> | <u>الوفد</u> |
|---------------|----------------------|--|--------------|
| ٧٢٨ | ٧ ايار/مايو ١٩٧٣ | السيد يانغ منغ ليانغ ، ممثل البحرية | الصين |
| ٧٢٩ | ٣١ ايار/مايو ١٩٧٣ | الرائد تشي شو جانغ ، مساعد لرئيس الوفد | الصين |
| ٧٣٠ | ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٣ | الرائد ج. ل. كريسين ، الجيش الفرنسي | فرنسا |

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
